الجزء الأول



١٩١٧ - ١٩٢٣

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالقاهرة

هذا الكتاب هو ترجمة المجلد الأول من
«The Bolshvik Revolution 1917-1923»

وهو الجزء الأول «A History of Soviet Russia»

تاليف Edward Hallet Carr

تقديم

ان التهور فى محاولة كتابة تاريخ روسيا منذ ثورة أكتوبر ١٩١٧ واضح لكل انسان ، واولئك الذين سيتسامحون فى المحاولة سيغفرون اخطاء التنفيذ . وقد يبدو أن تاريخ روسيا السوفيتية ، يكتبه رجل انجليزى ليست لديه اية خلفية روسية أو ماركسية ، مشروع فيه مجازفة . ولكن الفجوة الواسعة الواضحة التى سيغطيها المشروع تبرر القيام به . فالكتب التى وضعت فى بريطانيا أو الولايات المتحدة عن اوروبا الغربية أو وسط أوروبا كثيرا ما يشوهها افتراض لا واعى بأن سياسات وانظمة فرنسا وايطاليا أو المانيا مثلا يمكن فهمها فى ضوء مقابلها البريطانى أو الأمريكى . وليس هناك شخص عاقل يقيس روسيا فى عهد لنين وتروتسكى وستالين بمعيار مستمد من بريطانيا وعهد مكدونلد وبولدوين وشرشل أو أمريكا فى عهد ويلسون وهوفر وفرنكلين روزفلت . ان مؤرخ روسيا السوفيتية يحس فى كل خطوة بوطأة المهمة المزدوجة المفروضة على كل مؤرخ جاد : الجمع بين الفهم المتصور لاتجاه الأشخاص وغرضهم من ناحية ، وتقدير المغزى الشامل لأعمالهم من ناحية أخرى .

وكنت أطمح الى كتابة تاريخ النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى انبثق من الأحداث ، لا تاريخ أحداث الثورة (فهذه قد سجلتها تاريخيا أيد كثيرة فعلا) . وبهذا الغرض فى فكرى تصورت البدء بفصل تقديمى طويل أحلل فيه بناء المجتمع السوفيتى كما أنشىء قبل انسحاب لنين نهائيا من المسرح فى ربيع ١٩٢٣ ـ وهى لحظة تكاد تكون مصاحبة لانشاء اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

بيدان هذا الاطار ثبت بالبحث انه لا يتناسب مطلقا مع ضخامة انجازات لنين وأثرها على المستقبل . وأعيدت خطة الفصـل فى صـورة مجلد ، ونما أثناء العمل ليصير مؤلفا كبيرا بعنوان « ثورة البلاشفة ١٩١٧ ـ ١٩٢٣ » من ثلاثة مجلدات ، يضم الأول منها الأجزاء الأول والثانى والثالث . والثانى يضم الجـزء الرابع « النظام الاقتصـادى » ، ويضم المجلد الثالث الجزء الخامس «روسيا السوفيتية والعالم» ، والجزءان الأخيران فى مرحلة متقدمة وسيكونان معدان للنشر فى العام القادم . وستكون الدفعة الثانية من المشروع كله بعنوان « الصراع من اجل القوة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٨ » .

وبرغم ان ثورة البلاشفة ١٩١٧ ـ ١٩٢٣ ستكون كاملة بذاتهـا ، فانهـا مع ذلك تحتفظ الى حـد ما بطابعهـا كمرحلة تمهيدية لمشروع اكبر . وهى لا تتضمن تسجيلا شاملا لأحداث الفترة التى تتناولها ، بل تحليلا للأحداث التى صاغت الخطوط الرئيسية لمـا جاء بعدها . فمثلا لن يجد القارىء سردا مسلسلا للحرب الأهلية ، وان كنت قد ناقشت سيرها ونتائجها فى عدة مناسبات فى الجزء الثالث من المجلد الحالى ، وستكون لدى فرص اخرى كثيرة لمناقشتها فى الجزء الخامس . ومن ناحية اخرى لم أتردد فى تخصيص الفصول الافتتاحية لأحداث ما قبل ١٩١٧ ومناقشتها حتى اذا كانت نتائجها المباشرة تبدو صغيرة ، لأنها لعبت دورا جوهريا فى تاريخ الثورة بعد ذلك . ان كتابى جون ريد « عشرة ايام هزت العالم » (١٩١٩) و م.فيلبس برايس « ذكرياتى عن الثورة الروسية » (١٩٢١) يرسمان صورة حية للثورة نفسـها ، وأولئك الذين يريدون سجلا شاملا باللغة الانجليزية لفتـرة الحـرب الأهلية سيجدونها فى كتاب و . هـ . شمبرلين « تاريخ الثورة الروسية ١٩١٧ ـ ١٩٢١ » فى مجلدين (١٩٣٥) .

ان كتابة التاريخ المعاصر لها مخاطرها . ولكنى لم أقتنع قط بأنها اشد من المخاطر التى تواجه مؤرخ الماضى الابعد ، بعد أن يكون الزمن قد اختزل الشواهد والادلة بعملية من الانتقاء والتآكل بطريقة لا تضمن بقاء الأصلح ابدا . ومن الاعتقادات السائدة ان مؤرخ روسيا السوفيتية يواجه مشاكل ناجمة عن فقر مصادره أو عدم الوثوق فيها . وأيا كانت مبررات هذا الاعتقاد بعد سنة ١٩٢٨ ، فانهـا لا تمت بصلة الى الفترة التى نحن بصددها ، فموادها كثيرة وتتسم فى مجموعها بصراحة غير عادية فى بيـان الوقائع والتعبير عن الرأى . ولمـا كانت السـلطات السوفيتية تتبع فى الوقت الحاضر سـياسة خاطئة بعـدم تشـجيع الدارسـين غير الشيوعيين لتاريخهم ومؤسساتهم على زيارة الاتحـاد السوفيتى والعمل فى مكتباته ، فقد اضطررت الاعتماد اساسـا على

مكتبات البلاد الأخرى . واغنى هذه المكتبات واحفلها مكتبات الولايات المتحدة . ومن ثم فانى مدين بالشكر العميق لمعهد الدراسـات المتقدمة فى برنستون ولجامعة كولمبيا وجامعة ستانفورد اللتين اتاحتا لى فرصة زيارة الولايات المتحدة فى ١٩٤٨ والتنقل فى انحائها . ومكتبات جامعات كولمبيا وهارفارد وستانفورد ، وكذلك المكتبة العامة فى نيويورك ومكتبة الكونجرس ، غنيـة بالمواد السوفيتية ، وانى لشـاكر لأمنـاء هـذه المؤسـسات وموظفيها لمساعدتهم ونصائحهم فى البحث عن المواد .

بيد ان القسم الأكبر من عملى تم فى انجلترا ، وبرغم ان التسهيلات الكافية للدراسات السوفيتية فى جامعاتنا الكبرى لاتزال فى حاجة الى الكثير ، فانى كنت سعيد الحظ بالمسـاعدة الكريمة التى تلقيتها من الأصدقاء ، الذين كان لاختلافهم فى الراى الفضل فى توضيح رأيى فى كثير من الأحيـان . وقد قرأ مستر اسحق دويتشر كل المخطوط وكان له فضل النصيحة فى نقاط وتفسيرات للوقائع لا عداد لها ، وقرأ مستر ا . روتشتاين ، المحاضر فى كلية الدراسات السلافية والأوروبية الشرقية بجامعة لندن ، عدة فصـول . وكانت له تعليقات وأوجه نقد مفيدة ، وقام د.ر.شلزنجر ، من « قسم دراسات المؤسـسات الاجتماعية والاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى » بجامعة جلاسجو بنفس الخدمة فيما يتصل بالفصل الخاص بالمذهب البلشفى فى تقرير المصير والمذكرة الملحقة به ، وكذلك فعل مستر راخميلفيتش بالنسبة للفصلين الأولين عن التاريخ المبكر للحزب ، وقرات مسز جين دجراس المجلد كله أثناء الطبع واقترحت عدة تصحيحات بالنسبة للمـادة وللشـكل ، وكان د . ايليا نويستاد ، المساعد بمكتبة مدرسة لندن للاقتصاد سـابقا والمحاضر فى جامعة ليشستر الآن ، دليلا لا تقدر مساعدته فيما يتصل بمراجع المكتبة المتشعبة ، كما كان معينا مفيدا فى نقط البحث . كما منحنى ايضا د. ل.لونسون ، أمين مكتبة مدرسة الدراسـات السلافية ، وموظفو مكتبة المعهد الملكى للشئون الدولية ،مساعدتهم المستمرة فى البحث الذى لا ينتهى عن الكتب . وانى لأشعر بأنى مدين بكل هـذه الأفضال ولا أستطيع ان اوفيها حقها فى هذا التقديم . ولعله ليس من الضرورى جدا فى هذه المناسبة ان اضيف البيان المألوف بأن أولئك الذين ساعدونى أو نصحونى غير مسئولين عن اخطائى او آرائى : فليس بينهم من يتفق معى فى كل ما كتبت . ومع ذلك فعرفانى بفضلهم ليس اقل عمقا او اخلاصا . واريد ايضا ان انتهز هذه الفرصة لشكر الناشرين الذين جعلوا فى وسعى ان اشرع فى هذا العمل الذى يتطلب وقتا طويلا .

يبقى بعد ذلك بعض التفاصيل الفنيـة . هناك عقبتان مستمرتان.

تواجهان الـكتاب فى الشئون الروسية ، التقويم الزمنى وطريقة كتابة الأسماء الروسـية بالحروف اللاتينيـة . فالأحـداث التى وقعت فى روسيا قبل ٢٥ اكتوبر ، ٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ سجلت هنا تبعا للتقويم الجوليانى الذى كان مطبقا هناك فى ذلك الوقت ، أما الأحداث التى وقعت خارج روسيا فقد ارخت تبعا للتقويم الغربى . وحينما اقتضى الأمر نوهت بالتقويم الذى اتبعته .وقد سجلت الأحداث التى وقعت فى روسـيا بين ٢٥ اكـتوبر / ٧ نوفمبر ١٩١٧ و ١/ ١٤ فبراير ١٩١٨ (عندما طبقت روسيا التقويم الغربى) بالتاريخين معا . أما فيما يتعلق بكتابة الأسماء الروسية بالحروف اللاتينية فليست هناك طريقة ترضى الجميع قط باستثناء العالم اللغوى الذى ابتـكرها ، والطريقـة التى اتبعتها قريبة من طريقة مكتبة الكونجرس ، بدون مافيها من تحسينات. وفيما يتصل بأسماء الأعلام صـحبت أحيـانا بالطريقـة حتى أتجنب الغرابة . وهكذا اكتب (Herzen) بدلا من (Gertsen), (Axelrod) بدلا من (Aksel'rod) (Zinoviev), بدلا من فى (Zinov'ev)

وقد اضطررت الى التضحية احيانا أخرى بالاتساق فى سبيل ما جرى عليه العرف ، كمـا فى (Djugashvili) بدلا من (Dzhugashvili) و (Jordania) بدلا من (Zhordania) ، وفضـلت (Dzierzinski) ، وهى الصورة البولنـدية على (Dzerzhinsky) التى لا شـك فى أنه هو نفسـه كان يفضـلها عندما يكتب بالحروف اللاتينية . وقد فشلت فى أن اكون متسقا ، ولـكنى لست فى حاجة الى طلب التسامح الا من أولئك الذين لم يعانوا هذه المشاكل بالذات .

وسيظهر فى المجلد الثالث من « ثورة البلاشفة ١٩١٧ ــ ١٩٢٣ » ثبت بالمراجع الرئيسية فيه . وفى هذه الأثناء أرجو أن تكفى الارشادات التى فى الحـواشى . ولا توجد طبعة واحدة كاملة لكل أعمال ماركس وانجلز باللغات التى كتبت بها . ولم يظهر من مشروع «Hiotorish-Kritische Gesamtausgab» تحت رعاية معهد «ماركس ــ انجلز ــ لنين ــ سـوى سبعة مجلدات من القسم الأول « الكتابات الأولى » واربعة مجلدات من القسم الثالث « مراسـلات ماركس ــ انجلز » . وقد استخدمت هـذه المجلدات حينما امـكن ذلك . وفيما عدا ذلك استخدمت الترجمة الروسية التى تكاد تكون كاملة لأعمالهم التى نشرها معهد « ماركس ــ انجلز ــ لنين » أيضـا . وفيما يتعلق بأعمال لنين استخدمت الطبعة الثانية (وكانت الثالثة مجرد اعادة طبع للثانية) وفضلتها على الطبعة الرابعة التى لم تكتمل بعد والتى أغفلت كل الحواشى تقريبا . وفيما يتعلق بأعمال ستالين لم يكن قد جهز بعد للعمل عندما

ارسل هذا الـكتاب الى المطبعة سوى الاثنى عشر مجلدا الأولى (من ستة عشر مجلدا يضمها المشروع) . وكانت مجموعة أعمال تروتسكى قد بدات تنشر فى موسكو بين ١٩٢٥ ، ١٩٢٧ ولـكنها توقفت ، وقد استخدمت هذه الطبعة فيما يتصل بالـكتابات التى نشرت فيهـا .

وقد أخذت خطابات لنين وستالين فى مؤتمرات الحزب ومؤتمرات السوفيتيات .. الخ ، من مجموعتى اعمالهما بصفة عامة ، وليس من السجلات الرسمية لهذه المؤتمرات .. الخ ، فالحصول على هـذه الأخيرة أكثر صعوبة بالنسبة للدارس العادى ، وقد ثبت أن ما جاء فى مجموعتى اعمالهما يمكن الاعتماد عليه .. أما المتحدثون الآخرون فقد أوردت ما قالوه نقلا عن السجلات الرسمية . ولعدم اكتمال مجموعات الصحف السوفيتية فى انجلترا (وعدم صلاحيتها للاستخدام أحيانا) اضطررت فى كثير من الأحيان الى استخدام مراجع ثانوية بدون تحقيق وباسـتثناء مجموعة أعمال ماركس وانجلز ولينين وتروتسـكى ولينين وستالين ، كتبت تاريخ نشر المراجع التى اعتمدت عليها ، ولكنى لم أشر الى مكان النشر الا حيثمـا يخشى من اللبس . والأعمال التى باللغـة الانجليزية المفروض انها صدرت فى لندن ، الا حيثما اشرت الى غير ذلك ، أو كانت طبيعة العمل « مثل : العـلاقات الخارجيـة للولايات المتحدة » تجعل مثل هذا الاحتياط غير ضروى . ووجدت عادة استخدام المختصرات لأسماء المؤسسات السوفيتية (مثل Comintern, VTSIK) مفيدة جدا فلم اتركها . ولـكنى كتبت دائما اسم المؤسسة كاملا عند استخدامه لأول مرة ، واضفت فى نهاية هذا المجلد قائمة بالاختصارات.

وسيظهر ثبت كامل مع قائمة المراجع فى آخر المجلد الثالث .

٢٠ ابريل ١٩٥٠

« أ. هـ. كار »



الإنسان والأداة

- الفصل الأول ● أسس البلشفية
- الفصل الثانى ● البلاشفة والمناشفة
- الفصل الثالث ● ١٩٠٥ وما بعدها
- الفصل الرابع ● من فبراير الى اكتوبر

الفصل الأول

أسس البلشفية

يرجع أصل « الحزب الشيوعى الروسى (البلاشفة) » ــ الذى صار فيما بعد « الحزب الشيوعى للاتحاد كله (البلاشفة) » الى مؤتمر صغير من تسعة رجال اجتمعوا فى مينسك فى مارس ١٨٩٨ حيث أسسوا « حزب العمال الديمقراطى الاجتماعى الروسى (١) » . وكان المندوبون التسعة يمثلون منظمات محلية فى بتسبرج وموسكو وكييف وايكاترينوسلاف والاتحاد العام للعمال اليهود فى روسيا وبولندا المعروف باسم « البوند » وقد استمر انعقاد المؤتمر ثلاثة أيام ١ و٢ و٣ مارس ١٨٩٨ . وعين لجنة مركزية وقرر أن يصدر صحيفة للحزب ، ولكن قبل ان يتم شىء قبضت الشرطة على زعماء المشتركين فى المؤتمر كلهم بحيث لم يبق أثر تقريبا لهذا المجهود الأول سوى اسم اشتركت فيه عدد من اللجان والمنظمات المحلية التى لم يكن لها نقطة التقاء مركزية ولا اية صلات اخرى بعضها ببعض . ولم يقم أى من المندوبين التسعة الذين اجتمعوا فى مينسك بدور رئيسى فى تاريخ الحزب اللاحق ، لقد صدر « بيان حزب العمال الديمقراطى الاجتماعى الروسى» بعد أن تفرق أعضاء المؤتمر ، وكان كاتبه هوبيتر ستروف احد المثقفين الماركسيين . وهذا هو أهم ما خلفه المؤتمر من تراث للأجيال اللاحقة .

واشار البيان الى «عاصفة ثورة ١٨٤٨ المانحة للحياة» التى هبت على أوروبا منذ خمسين عاما خلت ، وقال ان الطبقة العاملة الروسية

---

(١) لم يستعمل مؤسسو الحزب لفظ Russkaya بل لفظ Rossiiskaya للدلالة على كل اقاليم الامبراطورية الروسية وليس مجرد المنطقة التى يسكنها الجنس الروسى .

«محرومة كلية مما يتمتع به زملاؤها فى البلاد الأخرى بحرية وسلام — نصيب فى ادارة الدولة وحرية القول والكتابة ، وحرية التنظيم والاجتماع » . وهذه الأشياء أدوات ضرورية فى الصراع « من اجل تحررها نهائيا ، وضد الملكية الخاصة ، وفى سبيل الاشتراكية »(١) . وفى الغرب كسبت البورجوازية هذه الحريات . اما فى روسيا فان الظروف مختلفة .

« فكلما اتجه المرء شرقا فى أوروبا وجد البورجوازية أضعف وأحقر واكثر جبنا فى المسرح السياسى ، وصارت المهام الثقافية والسياسية التى تقع على عاتق البرولتاريا اكبر . فالطبقة العاملة الروسية لابد ان تحمل على اكتافها القوية أعباء تحقيق الحرية السياسية ، وهى ستفعل ذلك حتما ، وهذه الخطوة جوهرية ، ولكنها الخطوة الأولى فقط فى تحقيق الرسالة التاريخية الكبرى للبروليتاريا فى اقامة نظام اجتماعى لا مكان فيه لاستغلال الانسان بواسطة الانسان » .

وبذلك قبلت الوثيقة بلا تحفظ فكرة الثورة على مرحلتين ، الثورة الديمقراطية البورجوازية والثورة الاشتراكية البرولتارية ، التى وضعها « البيان الشيوعى » قبل ذلك بخمسين عاما ، وميزتها الكبرى انها اشارت لأول مرة الى المشكلة الأساسية للثورة الروسية — عجز البورجوازية الروسية عن القيام بثورتها الخاصة وما ترتب على ذلك من امتداد دور البرولتاريا الروسية ليشمل زعامة الثورة البورجوازية الديمقراطية . وكان النقد الرئيسى الذى وجه اليها فيما بعد هو انها لم تشر الى دكتاتورية البرولتاريا أو الى الوسيلة التى تستطيع بواسطتها البرولتاريا ان تقوم برسالتها . ولذلك ظل البيان مجرد عمل أكاديمى أكثر منه برنامج عمل .

وكان مؤتمر مينسك اول محاولة منظمة لخلق حزب ماركسى روسى على ارض روسية . وكان الثوريون الروس طوال الثلاثين سنة السابقة هم « الشعبيون » (ناروديك) — وهو اسم اطلق على سلسلة متعاقبة من الجماعات الثورية التى تؤمن بنظرية ثورة الفلاحين وبارتكاب أعمال الارهاب ضد أعضاء الأوتوقراطية الروسية . وفى نهاية السبعينات من القرن الماضى انفصل شاب ثورى اسمه بليخانوف عن «الشعبيين» بسبب الاختلاف حول قضية الارهاب الفردى ، الذى اعتبره غير ذى جدوى ، وهرب الى الخارج ثم اعتنق الماركسية وأسس فى ١٨٨٣ جماعة ماركسية روسية فى سويسرا تحت اسم «تحرير العمل» . وأثار

(١) وثائق الحزب الشيوعى للاتحاد كله (١٩٤١) I ص ٣-٥

بليخانوف وزملاؤه ، الذين كان اكثرهم نشاطا آكسلرود وفيرا زاسوليتش ، حربا شعواء لا هوادة فيها ضد « الشعبيين » ، وطبقوا على الظروف الروسية الفكرة الماركسية التى تذهب الى انه لا يمكن قيام الثورة الا عن طريق نمو الراسمالية وعلى يد البرولتاريا الصناعية . واضفى التوسع السريع فى الصناعة والمصانع فى روسيا ابان هذه السنوات وبداية الاضرابات الصناعية شيئا من الأثر الواقعى على هذا البرنامج الذى كان يبدو فى أول الأمر غير واقعى . وفى التسعينات بدأت تظهر جماعات ماركسية وليدة فى روسيا نفسها ، وفى ١٨٩٥ شهدت بيترسبورج تأسيس « عصبة الصراع من أجل تحرير الطبقة العاملة » . وكان من أعضاء هذه العصبة احد تلامذة بليخانوف الشبان المتحمسين اسمه فلاديمير ايليخ أوليانوف .

وقد ولد فلاديمير اوليانوف سنة ١٨٧٠ فى سيمبرسك (التى اعيد تسميتها بعد ذلك بسنوات عديدة باسم اوليانوفسك) ابنا لموظف حكومى صغير . وقد نشرت الجيل الأصغر من العائلة بالأفكار الثورية منذ وقت مبكر . وعندما بلغ فلاديمير السابعة عشرة أعدم شقيقه الأكبر الكسندر لاشتراكه فى مؤامرة لاغتيال اسكندر الثالث . وقد درس فلاديمير أوليانوف فى جامعة كازان حيث اعتنق الماركسية وطرد منها بسبب نشاطه الثورى ، وفى أوائل التسعينات ذهب الى بيترسبورج لدراسة القانون ولاستكمال تربيته الماركسية . وكانت أول كتاباته استطرادا لهجمات بليخانوف ضد « الشعبيين » ، وفى شتاء ١٨٩٤ — ١٨٩٥ كان يشرح مؤلف بليخانوف الجديد « فى موضوع نمو وجهة النظر الواحدية فى التاريخ » (١) لمجموعة من الشبان الماركسيين المعجبين .

وفى صيف ١٨٩٥ زار أوليانوف الشاب الأستاذ نفسه فى سويسرا ثم عاد الى بيترسبورج حيث انضم الى « عصبة الصراع من أجل تحرير الطبقة العاملة » . ولكن « العصبة » لم تكن مهتمة بالنظرية فقط . فقد قام أوليانوف ، والأعضاء الآخرون ، بتوزيع النشرات الثورية على عمال المصانع ، وادى ذلك الى القاء القبض عليه فى نهاية ١٨٩٥ وسجنه بضعة شهور ثم نفية الى سيبيريا ، وان لم يقطع ذلك نشاطه الأدبى بسبب التهاون من جانب الشرطة . وابان فترة نفيه فى سيبيريا كان ذهنه يعمل فى وضع خطط لتنظيم حزب تدور حول فكرة انشاء صحيفة

(١) لقد أختير هذا الاسم الضخم لمؤلف بليخانوف لتجنب الشبهات حيث أنه نشر فى روسيا بموافقة الرقابة . وتحمل الترجمة الانجليزية (١٩٤٧) عنوانا أكثر ملاءمة هو «فى الدفاع عن المادية» . وقد استعمل بليخانوف اسما مستعارا فى هذا الكتاب هو بلتوف .

للحزب تصدر فى الخارج وتهرب الى روسيا . وناقش هذه الخطط مع نادزداكروبسكايا ، التى كانت قد لحقت به فى سيبيريا حيث تزوجها ، ومع اشتراكى ديمقراطى آخر هو كرزيزانوفسكى الذى كان يشاركه فى منفاه ، وكذلك مع اثنين آخرين هما بوتريسوف ومارتوف اللذين كانا فى مكان آخر من سيبيريا (١) . وبعد ان اطلق سراح اوليانوف وبوتريسوف ومارتوف جمع الثلاثة بعض المال وذهبوا الى جنيف للحصول على تعاون بليخانوف . وسرعان ما وصلوا الى اتفاق وتقرر اصدار مجلة أسبوعية شعبية باسم « اسكرا » (الشرارة) وصحيفة نظرية جادة باسم « زاريا » (الفجر) يتولى رئاسة تحريرها مجلس مكون من ستة اشخاص هم : بليخانوف وآكسلرود وزاسوليتش ، كممثلين لجماعة « تحرير العمل » ، ومعهم اوليانوف وبوتريسوف ومارتوف .

وخرج أول عدد من « اسكرا » من المطبعة فى شتوتجارت فى أول ديسمبر سنة ١٩٠٠ واول عدد من«زاريا» فىأواخر ابريل سنة ١٩٠١(٢) وكان بليخانوف يعتبر نفسه ، ويعتبره الآخرون ، الرأس المفكر للمشروع بوصفه عميد الماركسيين الروس وبما له من هيبة وسلطة . وكانت اسماء الثلاثة الاعضاء فى جماعة « تحرير العمل » هى التى ظهرت وحدها فى الاعلان المبدئى لمجلة « اسكرا » ، التى كان من الواضح أنها قامت على اساس مشروع أعده اوليانوف فى روسيا (٣) ، كما أن الأسماء الثلاثة نفسها ــ بليخانوف وآكسلرود وزاسوليتش ــ هى التى ظهرت وحدها أيضا على غلاف « زاريا » . فقد كان أعضاء مجلس التحرير الثلاثة الصغار غير معروفين مطلقا حتى ذلك الوقت . وكان أوليانوف ، اكثرهم نشاطا فى الكتابة ، قد نشر أول مؤلفاته باسمين مستعارين هما « ايلن » و « تولين » . وبعد أن غادر روسيا أخفى شخصيته وراء اسمين مستعارين هما « بتروف » و « فرينى » . وظهر مقال فى « زاريا » فى ديسمبر سنة ١٩٠١ استخدم فيه لأول مرة توقيع « لنين » الجديد . وكانت المناسبة ذات قيمة رمزية خاصة . فقد كان حوالى هذا الوقت أن بدأ لينين لأول مرة يبرز فوق زملائه المحررين لنشاطه ووضوح أفكاره . وكان الوحيد بينهم الذى يعرف ما يريد :

---

(١) ن٠ك٠كروبسكايا «ذكريات عن لينين» (الترجمة الانجليزية ١٩٣٠) ص ٣٩ .

(٢) وطبعت الأعداد التالية فى ميونيخ الى ديسمبر ١٩٠٣ عندما نقل مركز النشر الى جنيف .

(٣) «أعمال لينين» ΛI ص ٣٧ـ٤١ . «وثائق الحزب الشيوعى للاتحاد كله» (١٩٤١) I ٧ـ١٠ . ويؤكد مارتوف وجود المشروع الأصلى (أعمال لينين) ΛI ٥٥٤) . وليس هناك ما يثبت ما بقى منه فى المشروع النهائى .

وضع مجموعة مقبولة من المبادىء الثورية وانشاء حزب ثورى منظم . واقتضى تحقيق الهدف الأول من هذين الهدفين ، الى جانب اصدار « اسكرا » . وضع برنامج للحزب ، وتطلب الثانى الدعوة الى عقد مؤتمر للحزب ليسير قدما بالعمل الذى بدأ فى ١٨٩٨ ولم يكمل . وكان المقصود باسكرا كما جاء فى الاعلان الأول بمولدها « تشكيل وتنظيم محدد » للحركة الاجتماعية الديمقراطية الروسية المبعثرة .

« قبل ان نتحد ، ولكى نتحد ، يجب علينا أولا ان نضع فيصلا نهائيا ومحددا . والا فان اتحادنا يكون مجرد أسطورة تختفى وراءها حالة الفوضى السائدة وتحول دون استئصال جذورها . ومن ثم فيجب ان يكون مفهوما أننا لا ننوى ان نجعل صحيفتنا مجرد مجموعة من الآراء المتناثرة . بل اننا على النقيض من ذلك سنديرها بروح سياسة محددة بشدة » (١) .

وفى منتصف عام ١٩٠٢ استطاعت اسكرا أن تضع بين يدى قرائها مشروعا لبرنامج حزب يمثل توليفة صيغت بعناية من آراء بليخانوف المعتدل الحريص وآراء لينين الأكثر جراءة وصلابة . وحوالى نفس الوقت نشر لينين اول مؤلفاته الكبيرة عن المذهب الثورى والتنظيم الثورى ، « ماذا نفعل ؟ » . وفى أوائل ١٩٠٣ كانت الاستعدادات قد سارت الى حد يكفى لدعوة مؤتمر لانشاء الحزب يعقد فى بروكسل فى يوليو من ذلك العام .

وقد كتب لينين بعد ذلك بحوالى عشرين سنة ان « البلشفية بوصفها تيارا من الفكر السياسى وبوصفها حزبا وجدت منذ ١٩٠٣ » (٢) . وقد تشكل طابع البلشفية بالمناقشات التى دارت فى الفترة التى تم فيها تصورها ومولدها ــ وهى مناقشات كان دور لينين مبرزا فيها بوضوح فكره ونبوغه وعزيمته وتصميمه وثقته ومزاجه الجدلى . وقبل اجتماع المؤتمر كان قد تم الانتصار فى ثلاث معارك ايديولوجية . معركة ضد الشعبيين التى انتهت بأن حزب « العمال الاجتماعى الديمقراطى » اعتبر البروليتاريا ، وليس الفلاحين ، هم القوة الدافعة للثورة القادمة ، وضد « الماركسيين القانونيين » بأن دعا الحزب الى العمل الثورى والاشتراكى ، وضد من يدعون « بالاقتصاديين » بأن تقدم الى الحزب باسم البروليتاريا بمطالب سياسية الى جانب المطالب الاقتصادية .

---

(١) وثائق الحزب الشيوعى (١٩٤١) I ٩ . «أعمال لينين» IV ٣٩ـ٤٠

(٢) نفس المرجع XXV ١٧٤ .

وكان الفضل الأكبر فى الحملة ضد « الشعبيين » لبليخانوف .
فالثوار الروس الأول فى الستينات من القرن الماضى كانوا ماديين تقوم افكارهم على الأسس الفكرية التى وضعها رواد الأربعينات السابقة عليهم . وكانت ماديتهم هى تلك وقد سادت فى استنارة القرن الثامن عشر ، وكانوا راديكاليين بالمعنى الذى انبثق عن الثورة الفرنسية ، ولم تكن لهم صلات بالفلاحين الروس ولا بعمال المصانع الروس الذين كانوا حتى ذلك الوقت لا وزن لهم عدديا . واكتشف الثوريون الروس فى السبعينات الفلاح الروسى ووجدوا فيه نصيرا محتملا للثورة الروسية ، التى اكتسبت بذلك لأول مرة مضمونا اجتماعيا الى جانب المضمون الفكرى . وكان بعضهم من اتباع باكونين واتجهوا الى الفوضية والارهاب . وتأثر غيرهم بماركس (الذى كانت مؤلفاته قد بدأت تتسرب الى روسيا فى السبعينات) ولكنهم فسروا تعاليمه بطريقة روسية فريدة ، وذهبوا الى أن روسيا لما كانت بلد يكثر فيه الفلاحون فانها ستتجنب مرحلة الراسمالية البورجوازية الغربية وان كوميون الفلاحين الروس بذاته يمكن ان يهيىء الانتقال مباشرة من فيودالية الماضى الى شيوعية المستقبل . وكان فيصل التفرقة بين الثوريين والراديكاليين القدامى فى الستينات والشعبيين فى السبعينات يقابل الى حد ما بالجدل المشهور الذى ساد فى ميادين اخرى من الفكر الروسى بين أنصار الاتجاه الغربى وانصار الاتجاه السلافى . فانصار الاتجاه الغربى كانوا يقولون ان مصير روسيا ، بحكم انها متخلفة ، أن تتعلم من الغرب وأن تتقدم عبر نفس المراحل وبنفس الطريقة التى اتسم بها تقدم الغرب . بينما كان أنصار الاتجاه السلافى يعتقدون أن روسيا ، التى لاشك فى تخلفها ولكنها تتمتع بحيوية الشباب وتتفوق فى هذا المجال على الغرب المنهار ، لها مصير فريد خاص بها سيجعل تحقيقه من مكنتها ان تسمو فوق الشرور التى اتسمت بها المدنية الغربية .

ولم يفعل لينين فى كتاباته الأولى ضد الشعبين أكثر من تأكيد حجج بليخانوف . وفى اول هذه الكتابات أعلن بتأكيد الشباب ايمانه الثورى بالبروليتاريا .

« ان الديموقراطيين الاشتراكيين يركزون اهتمامهم ونشاطهم على العمال الصناعيين . وعندما يستوعب الأعضاء المتقدمون من هذه الطبقة افكار الاشتراكية العلمية ودور العامل الروسى فى التاريخ ، وعندما تنتشر افكارهم ويكون العمال قد أسسوا منظمات راسخة تحول الحرب الاقتصادية المبعثرة فى الوقت الحاضر الى صراع طبقى واع ــ عندئذ سيرتفع العامل الروسى فوق راس كل العناصر الديموقراطية ويقضى على

الحكم المطلق ويقود البروليتاريا الروسية « الى جانب البروليتاريا فى جميع البلاد » فى طريق الصراع السياسى المفتوح نحو « ثورة شيوعية منتصرة » (١)

وفى العقد الأخير من القرن التاسع عشر كان ويت والراسماليين الأجانب يعملون بهمة فى تنمية الصناعة الروسية والبروليتاريا الروسية وبذلك يخلقون الظروف التى تثبت صحة راى بليخانوف ولينين . فكانت نجوم العامل الصناعى فى صعود ونجوم الفلاحين فى افول فى الفلك الثورى . ولم تعد مشكلة ايجاد مكان ملائم للفلاح فى الخطة الثورية مشكلة حزبية ملحة مرة اخرى حتى سنة ١٩٠٥ .

وكان « الماركسيون القانونيون » جماعة صغيرة من المثقفين الذين بداوا فى اواسط التسعينات الماضية يعرضون المذاهب الماركسية فى مقالات وكتب مصورة يتهربون بها من الرقابة الروسية ، ويرجع الانتشار السريع للماركسية بين المثقفين الروس فى هذه الفترة الى توسع الصناعة الروسية وعدم وجود اى تقليد بورجوازى أو اية فلسفة سياسية بورجوازية يمكن أن تلعب فى روسيا دور اللبرالية الغربية . وكان ماركس قد أشاد بنمو الرأسمالية فى الظروف الفيودالية بوصفه قوة تقدمية . وقد حظيت الماركسية بقبول من جانب الطبقة الوسطى الروسية الوليدة كسلاح ايديولوجى فى الصراع ضد الفيودالية والأوتوقراطية تماما ، كما جذبت فيما بعد الطبقة الراسمالية الصاعدة فى البلاد الآسيوية « المتخلفة » كحليف فى الصراع ضد الامبريالية الأجنبية ، ولكن مثقفى الطبقة الوسطى الروسية افرغوها من اى مضمون ثورى مباشر بحيث أن السلطات ، التى كانت لاتزال تخشى « الشعبيين » باعتبارهم الحزب الثورى الرئيسى ، لم تكن عازفة عن التسامح معهم بوصفهم الأعداء الألداء « للشعبيين » وبخاصة أن برنامج هؤلاء المثقفين بدا خاليا من اى خطر مباشر . وكانت الشخصية البارزة بين « الماركسيين القانونيين » هو بيتر ستروف مؤلف بيان مؤتمر مينسك . وكان مؤلفه « ملاحظات ناقدة للنمو الاقتصادى الروسى » الذى نشر فى ١٨٩٤ ، وكانت خاتمته تلك الدعوة المشهورة الى الاشتراكيين بألا يشغلوا أنفسهم بالمشروعات غير الواقعية « بالهجوم الخاطف على السماء » ولكن أن « يتعلموا فى مدرسة الراسمالية » (٢) . وكان من الماركسيين القانونيين

---

(١) لينين I ١٩٤ .

(٢) كان ستروف يشغل بعض الوقت مركزا مبهما ، وكان من المساهمين فى الاعداد الأولى من « اسكرا » . وبعد ١٩٠٢ قطع كل صلته بالحزب ، وصار فيما بعد من أعداء الثورة الألداء .

بولجاكوف وبرداييف ، اللذان تحولا فيما بعد الى المسيحية السنية ، وتوجان بارانوفسكى صاحب مؤلف يعد مرجعا للمصانع الروسية . وكانوا على نقيض الشعبين تماما اذ سلموا بدون جدل بالراى الماركسى القائل بأن نمو الراسمالية البورجوازية ضرورى كمرحلة اولى فى تحقيق الاشتراكية واعتقدوا أن روسيا لا بد أن تتعلم فى هذا المجال من الغرب وتسير فى خطاه .

وكان لينين متفقا معهم تماما فى ذلك . ولكن اصرارهم على ضرورة المرحلة الرأسمالية البورجوازية سرعان ما دفعهم الى اعتبارها هدفا فى ذاتها والى احلال الاصلاح محل الثورة كسبيل الى تحقيق الاشتراكية فى موعدها ، وبذلك سبقوا الى افكار برنشتاين «والمراجعين» الالمان للماركسية . وكما وصفهم لينين فيما بعد «ديمقراطيين بورجوازيين كان خلافهم مع الشعبيين يعنى انتقالا من الاشتراكية البورجوازية الصغيرة (او اشتراكية الفلاحين) الى اللبرالية البورجوازية وليس الى الاشتراكية البروليتارية مثلنا » (١) .

وكان الخلاف أكثر عمقا مع من كانوا يدعون « الاقتصاديين » وهم مجموعة من الديموقراطيين الاجتماعيين الروس كان لها نفوذ كبير على الحركة كلها فى نهاية القرن الماضى وبداية هذا القرن . وكانت السمة المميزة « للاقتصاديين » هى الفصل الكامل بين الاقتصاد والسياسة ، الأول يخص العمال والثانية تخص الزعماء المثقفين للحزب . وتبعا لهذه النظرية لا تهم الأهداف السياسية العمال ، بل كل ما يهمهم هى الأهداف الاقتصادية . فالصراع الطبقى يتحول عندهم الى مجرد صورة من النقابية ـ صراع من جانب العمال ضد السادة للحصول على شروط افضل للعمل وعلى تحسينات اجتماعية داخل اطار النظام القائم . اما السياسة فهى من شان المثقفين ، ولكن لما كان البرنامج السياسى الوحيد المتصور فى روسيا فى ذلك الوقت برنامجا من الاصلاح البورجوازى ، فان المثقفين فى الواقع كانوا محدودين بنفس الأهداف التى يسعى اليها اللبراليين البورجوازيين وصار من الصعب التمييز بينهم .

وقد جاء فى « بيانهم » الذى قبلوه أساسا لجماعتهم :

« ان المناقشات حول انشاء حزب عمال سياسى مستقل ليست سوى نتاج نقل مهام اجنبية وانجازات اجنبية الى تربتنا .. ان هناك مجموعة كاملة من الظروف التاريخية تمنعنا من أن نكون ماركسيين

(١) لينين XII ص ٥٧ .

غربيين وتطالبنا بماركسية مختلفة تناسب الظروف الروسية وتكون ضرورية لها . وواضح ان نقص المشاعر السياسية لدى كل مواطن روسى لا يمكن ملافاته بالمناقشة فى السياسة او بالالتجاء الى قوى لا وجود لها . ان سد هذا النقص لا يكون الا بالتدريب ـ اى بالمساهمة فى الحياة التى يفرضها الواقع الروسى (مهما كانت هذه الحياة غير ماركسية) .. فالماركسى الروسى ليس امامه سوى طريق واحد : ان يؤيد النضال الاقتصادى للبروليتاريا ويسهم فى نشاط المعارضة اللبرالية . » . (١)

وقد هاجم لنين ومجموعة من زملائه فى المنفى فى سيبريا سنة ١٨٩٩ هذه الأفكار المارقة ووصفوها فى بيان مضاد بأنها تراجع عن بيان الحزب الصادر فى العام السابق الذى وضعت فيه مهمة العمل لتحقيق الحرية السياسية » على العواتق القوية « للعامل الروسى »(٢) . وفى العام التالى أصدر بليخانوف مجموعة من الوثائق مصدرة بمقدمة بقلمه قصد بها أن تكون الفيصل النهائى فى كشف حقيقة « الاقتصاديين » ، كما كتب مارتوف ، الذى كانت لديه موهبة فى الشعر السياسى « انشودة آخر اشتراكية روسية » .

وانتقل الجدل الى أعمدة « اسكرا » وشغل منها صفحات عديدة وكتب لينين « ما الذى يجب أن نفعله ؟ » التى بدأ فيها بمهاجمة الماركسيين القانونيين ثم انتقل الى هجوم عارم على الاقتصاديين ومذهبهم فى كل صوره .

« ان فكرة الديمقراطية الاجتماعية يجب ألا تكون شعارا نقابيا ، بل « محكمة الشعب » .. ان السياسة النقابية للطبقة العاملة هى مجرد سياسة بورجوازية للطبقة العاملة » (٣) .

ان ايقاظ الوعى الطبقى لدى الجماهير يتطلب اثارة سياسية واقتصادية على السواء . بل الواقع أنه لا يمكن فصلهما ، حيث ان كل صراع طبقى لابد أن يكون سياسيا أساسا . وعلى خلاف « الماركسيين القانونيين » ، الذين كانوا فى الحقيقة جماعة بورجوازية تدعو الى سياسة بورجوازية عن طريق شعارات ماركسية ، اعتنق «الاقتصاديون» سياسة من الاثارة الاقتصادية والاصلاح الاجتماعى وكانوا فى هذه الحدود حزبا عماليا حقيقة . ولكنهم انتهوا الى نفس النتيجة العملية التى انتهى اليها الماركسيون القانونيون من ضرورة تأجيل الصراع الاشتراكى الثورى

(١) نفس المرجع II ص ٤٨٣ ـ ٤٨٦ .

(٢) ج . ف بليخانوف XII Soch ص ٢ ـ ٤٢

(٣) لينين « دراسات » IV ص ٤٢٣ ـ ٤٢٦ .

للبرولتاريا الى أجل غير مسمى والتركيز على برنامج اصلاحى ديموقراطى فى تحالف مع البورجوازية . وقد أشار لينين بعد ذلك بسنوات الى أنهم سبقوا فى هذا المجال المنشفية الى فكرتها الأساسية (١) .

وكانت القضية التى تختفى وراء هذا الجدل مع الماركسيين القانونيين والاقتصاديين من القضايا التى استمرت تحوم فى تاريخ الثورة الروسية . ان خطة « البيان الشيوعى » المنسقة وضعت ترتيبا للثورة على مراحل متعاقبة . فأولا تقضى الثورة البورجوازية على بقايا النظام الفيودالى والحكم المطلق ، وتقيم الديمقراطية البورجوازية والراسمالية البورجوازية ، ومعها ظاهرة مصاحبة هى البروليتاريا الصناعية ، وعندئذ تنظم البروليتاريا نفسها فى ظل ظروف الديموقراطية البورجوازية ثم تشرع فى الثورة النهائية لقلب الراسمالية البورجوازية وانشاء الاشتراكية . ومن الناحية الأخرى ساورت الشكوك ماركس نفسه الى حد ما فيما يتصل بتطبيق هذه الخطة ، التى كانت نتاج تعميم مستمد من التاريخ الانجليزى والفرنسى ، على ألمانيا فى أربعينات القرن الماضى التى كانت لا تزال تنتظر ثورتها البورجوازية ولكنها تملك فعلا صناعة ناشئة وبرولتاريا نامية بسرعة . ففى عام ١٨٤٤ كان ماركس قد تساءل عن امكانية حصر الثورة الألمانية المقبلة فى حدود الثورة البورجوازية « التى تترك دعائم المنزل قائمة » ، وأعلن أنه لا سبيل الى تحرير المانيا الا بواسطة البرولتاريا الثورية (٢) . وفى « البيان الشيوعى » نفسه تنبأ بأن الثورة البورجوازية الألمانية ستكون ، بالنظر الى « تقدم حالة البرولتاريا ونموها » فى ألمانيا ، مجرد « مقدمة للثورة البرولتارية » . وبعد أن كشف اخفاق عام ١٨٤٨ عن عجز البورجوازية الألمانية قرب ماركس الصلة بين الثورتين البروجوازية والبرولتاريا أكثر . وفى خطابه الى « العصبة الشيوعية » فى مارس ١٨٥٠ قال أن فشل ١٨٤٨ فرض مهمة مزدوجة على العامل الألمانى : أولا تأييد البورجوازية فى صراعها الديمقراطى ضد الفيودالية وزيادة حدته الى اقصى حد ، وثانيا الاحتفاظ بحزب مستقل على استعداد للقيام بالصراع الاشتراكى ضد الرأسمالية البورجوازية بمجرد اكتمال الثورة البورجوازية الديموقراطية . فضلا عن انه برغم أن المهمتين منفصلتين نظريا ، فان مصلحة العمال أن يجعلوها عملية متصلة .

---

(١) لينين « دراسات » XII ص ٦٩ .

(٢) كان هذا هو جوهر الفقرة الختامية المشهورة فى مقال « بحث فى نقد نظرية هيجل فى القانون » الذى ينتهى بأن يتنبأ بأن « علامة بعث المانيا من الموت ستأتى من بلاد الغال » .

« وفى حين تريد البورجوازية الصغيرة الديموقراطية أن تضع حدا للثورة بأسرع ما يمكن ... فان مصالحنا ومهمتنا أن نجعل الثورة دائمة الى ان تؤخذ السلطة من كل الطبقات المالكة بدرجة تزيد أو تنقص ، والى ان تستولى البروليتاريا على قوة الدولة ، والى أن يصير اتحاد البرولتاريين فى كل البلاد الكبرى فى العالم قويا بدرجة كافية لوضع حد للمنافسة بين برولتاريى هذه البلاد ، والى ان تتركز قوى الانتاج الرئيسية على الأقل فى ايدى البرولتاريين » .

وختم ماركس نداءه الطويل بعبارة « أن شعارهم فى القتال يجب ان يكون الثورة الدائمة » . (١)

وهكذا كان أمام الماركسيين الروسيين طريقين للعمل فى التسعينات من القرن الماضى . وكان الجميع متفقون على أن روسيا لم تبلغ بعد ثورتها البورجوازية ، ومن ثم كان من الممكن القول ، كما قال « الماركسيون القانونيون » و « الاقتصاديون » ، أن البرولتاريا فى هذه المرحلة ليس فى وسعهم ان يفعلوا شيئا ، فى حدود ما يتصل بالثورة الاشتراكية ، سوى الانتظار ، على أن يقوموا فى نفس الوقت بدور الحليف الثانوى للبورجوازية فى برنامجها لقلب الفيودالية ، والأوتوقراطية . والطريق الآخر هو أن يطبقوا على روسيا خطة مثل تلك التى عرضها ماركس بالنسبة لألمانيا . ويبدو أن لنين كان أول من اتخذ هذا الطريق فى مقال بعنوان « مهام الديمقراطيين الاجتماعيين الروس » كتبها فى سيبريا ١٨٩٨ . وذهب لينين فى هذا المقال الى أن مهمة الديموقراطية الاجتماعية الروسية هى قيادة الصراع الطبقى للبرولتاريا « فى كلا صورتيه » ــ فى الصراع الديموقراطى ضد الحكم المطلق ، الذى تتحالف فيه البرولتاريا مع البروجوازية ، وفى الصراع الاشتراكى ضد الرأسمالية ، الذى تناضل فيه البرولتاريا وحدها . وفى حين « أن الديموقراطيين الاجتماعيين كلهم يدركون أن الثورة السياسية فى روسيا لابد أن تسبق الثورة الاشتراكية » ، ولكنه صحيح كذلك أن المهمة الديموقراطية « مرتبطة بصورة لا فكاك منها بالمهمة الاشتراكية » بحيث أن « جميع الاشتراكيين فى روسيا لابد أن يصيروا ديمقراطيين اجتماعيين ... وجميع الديموقراطيين الحقيقيين المتسقين مع أنفسهم

---

(١) ماركس وانجلز VII ص ٤٨٣ ـ ٤٨٩ . وأصل هذه العبارة المشهورة غير مؤكد ، فقد استعملها ماركس لأول مرة فى مقال سنة ١٨٤٤ أشار فيه الى أن نابليون « وضع الحرب الدائمة محل الثورة الدائمة » وفى ١٨٥٠ عزا الى بلانكى « اعلان الثورة الدائمة » (ماركس وانجلز VIII ص ٨١) .

فى روسيا لا بد أن يصيروا ديموقراطيين اجتماعيين » (١) ٠ وقد حافظ لنين على الفصل الكامل نظريا بين الثورتين ٠ ولما كان يضع فى اعتباره عدم وجود النمو الصناعى المتقدم نسبيا فى روسيا كما كان الحال فى المانيا عام ١٨١٨ فانه عزف عن الأخذ بقول ماركس فيما يتصل بالتعاقب الفورى بين الثورتين البورجوازية والبرولتارية ، وفضل الا يقول شيئا عن الفترة التى بينهما . ولكن « الارتباط الذى لا ينفصم » بين مهمتى الديموقراطية الاجتماعية الروسية جعله أقرب الى مفهوم ماركس عن استمرار عملية الثورة فيما يخص ألمانيا ٠ وقد قوبل مقال لنين بحماس من جماعة « تحرير العمل » فى جنيف ونشر هناك مع مقدمة بقلم أكسلورد يشيد به بوصفه « تعليقا مباشرا » على بيان الحزب (٢) ٠

وكان لقبول فكرة المهمة المزدوجة للبرولتاريا ، الديموقراطية والاشتراكية ، دلالاتها فيما يتصل بتنظيم الحزب . فقد كان من القضايا موضع الجدل مع «الاقتصاديين» ما كان يطلق عليه موضوع «التلقائية»(٣) فى الحركة العمالية . وكان « البيان الشيوعى » . وتبعا للينين يرجع ضعف الحركة العمالية الروسية فى نهاية القرن الى أن العنصر «التلقائى» متها سبق «الوعى» . وكان النمو الصناعى السريع قد أثار موجة من الاضرابات ضد الحالة غير المحتملة فى المصنع . ولكن احتجاج العمال لم يكن موجها بأى وعى ثورى أو نظرية ثورية .

---

(١) لينين « دراسات » II ص ١٧١ ـ ١٧٨ ٠ وفكرة « الارتباط الذى لا ينفصم » ذات أصول محترمة فى الفكر الروسى ٠ ففى ١٨٦٨ كتب هرزن ، الذى تأثر بماركس بعض الشىء برغم أنه يعتبر بحق رائد «الشعبيين» ، «انالجمهورية التىلا تؤدى الىالاشتراكية تبدو لنا سخيفة ، فهى مرحلة انتقال اعتبرت نفسها غاية » ٠

والاشتراكية التى تحاول استبعاد الحريةالسياسية والمساواة فى الحقوق من برنامجها سرعان ما تنحط الى شيوعية تسلطية » ٠ ومن زاوية أخرى قال د ٠ تولستوى ، أحد وزراء الداخلية فى عهد القيصر اسكندر الثالث فى الثمانينات ان أية محاولة لادخار الأساليب البرلمانية الأوروبية الغربية فى روسيا مصيرها الفشل ٠ واذا قلب النظام القيصرى ... فان ما سيحل محله هو الشيوعية،الشيوعية السافرة البحتة التى دعا اليها مستر كارل ماركس الذى توفى مؤخرا فى لندن والذى درست نظرياته بعناية واهتمام » (برنهاردفون بولوف «Denkwurdigkeiten» ١٩٣١ IV ص ٥٧٢) ٠

(٢) طبعت المقدمة فى « لينين ـ دراسات » II ص ٦٠٣ ـ ٦٠٥ ٠

(٣) ان لفظى Stikhiinost, Stikhiinyi الروسيين يترجمان عادة بتلقائى وتلقائية ولكن الترجمة غير دقيقة وان كانت ملائمة ٠ فهما ينطويان أيضا علىفكرة الالهام الذى لا يحظى بتوجيه ، شىء أولى ومتأصل ٠

وكانت المناقشة النظرية حول «التلقائية» «والوعى» تخفى وراءها اعتبارا عمليا حيويا هو تحديد طبيعة ووظيفة الحزب الثورى ، وهى القضية التى مزقت فى النهاية حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى . فقد نما المذهب الذى سيصير « البلشفية » تدريجيا ولم يثر صدامات خطيرة فى الرأى داخل الحزب قبل مؤتمر ١٩٠٣ المصيرى ٠ ولم يكن لينين وحده الذى صاغها . فقد كان بليخانوف لا يزال يتمتع بسلطة كبيرة بوصفه منظم الحزب ، ولم يتعجل لنين بتحدى هذه السلطة ٠ ولكن منذ تأسيس اسكرا صار لنين بصورة متزايدة معيار الافكار المتقدمة داخل الحزب ، وفى كتاباته يستطيع المرء أن يتتبع نمو مذهب الحزب بأوضح ما يكون . وكانت وجهة النظر ، فيما يتصل بطابع الحزب ، التى عرضت باتساق فى اسكرا تقوم على قضيتين أشار اليهما لينين المرة تلو المرة . الأولى انه « بدون نظرية ثورية لا يمكن أن تكون هناك حركة ثورية » (١) ٠ والثانية أن « الوعى الديمقراطى الاجتماعى » أو « الوعى السياسى الطبقى » ليس ينمو « تلقائيا » ولا يمكن أن يصل الى العامل الا « من الخارج (٢) ، وتحدد هاتان القضيتان العلاقة بين الحزب والبرولتاريا ككل وتترتب عليهما دلالات بعيدة الأثر لا تبدو مباشرة .

فالقضية الأولى ، التى تصر على الأهمية العليا للنظرية ، تدعو الى تكوين حزب يخلقه المثقفون ويتألف منهم الى حد كبير ، على الأقل فى مبدأ الأمر . وكانت هذه القضية فى رأى لينين ضرورة تاريخية ثابتة .

« ان تاريخ البلاد كلها يثبت أن الطبقة العاملة ، اذا اقتصرت على مواردها وحدها ، ليست فى مركز يسمح بانبثاق أى شىء سوى وعى نقابى ، اى الاقتناع بضرورة التجمع فى اتحادات والقيام بصراع ضد السادة للحصول من الحكومة على هذا القانون أو ذاك من القوانين التى لا غنى عنها للعمال . ان تعاليم الاشتراكية انبثقت من نظريات تاريخية واقتصادية وضعها ممثلون متعلمون للطبقات المالكة هم « المثقفون » . وينتمى مؤسسا الاشتراكية المعاصرة ، ماركس وأنجلز ، بأصلها الاجتماعى ، الى المثقفين البورجوازيين . وبالمثل فى روسيا نمت التعاليم النظرية للديمقراطية الاجتماعية منفصلة تماما عن النمو التلقائى

---

(١) « لينين ـ دراسات » II ص ١٨٤ و IV ص ٣٨٠ ٠

(٢) نفس المرجع IV ص ٢٨٤ و ٤٢٢ ٠

للحركة العمالية ، نمت كنتيجة حتمية لنمو الفكر بين المثقفين الثوريين الاشتراكيين » . (١)

واستشهد بالعبارة « الحكيمة الصائبة العميقـة » التى قالهـا كاوتسكى ، الذى كان لا يزال زعيم منظرى الديمقراطية الاجتماعيـة الألمانية :

« لا يمكن ان تقوم الحركة الاشتراكية المعاصرة الا على أساس المعرفة العلمية العميقـة .. وحامل هـذه المعرفة ليس البرولتاريا بل مثقفى البورجوازية ، ان الاشتراكية المعاصرة ولدت فى رأس افراد من هذه الطبقة » (٢) .

ومن العسير الا يشتم المرء فى هذا الموقف نكهة خفيفة من التعالى كتلك التى اتسم بها بليخانوف ، بل ولم تكن معدومة تماما حتى ذلك الوقت من كتابات لينين . وقد اعرب « البيان » الذى صدر بانشاء اسكرا ، فى معرض هجومه على « الاقتصاديين » ، عن ازدرائه « للأدب العمالى البحت » (٣) ، واشـار لنين فيما بعد الى هذه الفترة بأنه من الملاحظ أن نمو الحركة العمالية الجماهيرية كان علامة ظهور الانحرافات « الانتهازية » فى المعسكر الاشتراكى فى روسيا كما فى غيرها (٤)وكان لينين وشركاؤه الأول من المثقفين تماما ، وبلغت كتاباتهم مستوى رفيعا من المعرفة والدقة . ووصـف زينوفيف حفنة العمال فى المنظمات الأولى للحزب بأنهم « ظاهرة معزولة » (٥) . وقد جلبت ثورة ١٩٠٥ لأول مرة عددا غير قليل الى صفوف الحزب .

---

(١) نفس المرجع VI ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥ . ويبدو أن تأكيد لينين دفعه الى قول « منفصلة تماما » وهى عبارة يشك فى أنها ماركسية ، وقد أكد فى مكان آخر ضرورة الجذور الاجتماعية لكل مذهب سياسى . ويمكن أن توجه نفس التهمة الى عبارة مشهورة من كتابات ماركس الأولى التى تحدث فيها عن البرولتاريا بوصفها « السلاح المادى للفلسفة » فى القيام بالثورة .

(٢) « لينين ـ دراسات » VI ص ٣٩٠ ـ ٣٩١ .

(٣) وثائق الحزب الشيوعى (١٩٤١ » I ص ١٠ .

(٤) «لينين ـ دراسات» XVII .وكان ماركس قد أشار الى أن « العمال عندما يهجرون العمل ويتحولون الى كتاب محترفين يكون دائما السبب فى مشاكل نظرية» . ويناقش ر.ميشيلز الموضوع فى ضوء التجربة الالمانية والايطالية منتهيا الى أنه « فى كل مرة انتهت عصا المارشالية الى أيدى العمال الخشنة كانت قيادة جيش العمال أقل ثقة وكفاية فى تحقيق أغراضها مما لو كانت الزعامة بيد رجال من طبقات المجتمع الأخرى ، ثم يضيف صراحة : « لم يكن المثقفون المنقحون فى نهاية المطاف هم الذين دفعوا حركة التنقيح فى المانيا بقدر ما كان ذلك من عمل زعماء الحركات النقابية ـ أى البرولتاريين باصولهم » (Zur Soziologie des Parteiwesens) ١٩٢٥ ص٣٩١

(٥) ج.زينوفيف (Geschichte der Kommunistischen Partei-Russland ١٩٢٣ ص ٨٥ .

والقضية الثانية ، التى تصور الحزب على انه صفوة ثورية تفرض على جمهرة العمال وعيا ثوريا « من الخارج » ، تضع حدا فاصلا بين البرولتاريا والحزب . فالطبقة وحدة اقتصادية ، اما الحزب فهو وحدة سياسة او ايديولوجية (١) ، ومن طبيعة الأمور ان يكون الحزب مجرد جزء من الطبقة (٢) طليعتهـا وحارس مصلحتها . وقد ابتـكر لفظ « الهيمنة » على صـفحات اسكرا للتعبير عن العلاقة بين الحـزب والبرولتاريا . اذ اعلن احتجاجه على « الخلط بين مفهوم (الطبقة) ومفهوم (الحزب) » وأضاف أن « الطبقة العـاملة كلها شىء والحـزب الديمقراطى الاجتماعى شىء آخر تماما لأنه لا يمثل سـوى الفـرقة الرائدة ، والقليلة العدد فى البداية ، من الطبقة العاملة » (٣) . وليس هناك ماركسى جاد يعتقد أن « صفوة » صغيرة من الثـوريين يمكن أن تقوم بالثورة وحدها ، ان ذلك يكون بمثابة السقوط فى «البلانكية» (٤) وليس هناك من اصر اكثر من لينين نفسه على انه لا يمكن القيام بأى عمل سياسى جاد بدون الجماهير . ولكن الحزب لم يكن قط فى تصور لينين تنظيما جماهيريا . فمن العوامل الـكبرى فى قوته انه يستبعد اكثر مما يضم : فهدفه هو النوع وليس الكم . ووظيفة الحـزب أن يقود العمال . « ان الصراع التلقائى للبرولتاريا لن يصير (صراعا طبقيا) حقيقيا حتى يتولى زعامته تنظيم قوى من الثـوريين » (٥) . واطلق على مذهب التلقائية ، الذى ينكر دور الزعامة ، اسم « الذيلية » لأنه يقضى على الحزب بأن يظل ذيلا لحركة العمال .

---

(١) وكما يقول لاجارديل الاشتراكى الفرنسى ان الطبقة تربطها ببعضـها رابطة الضرورة بينما الحزب تربطه رابطة الارادة (هـ (لا رجاديل«Le Socialisme Ouvrier» ١٩١١ ص ١٦٦ ـ ١٦٧ .

(٢) بل لقد قيل ان هذا هوالأصل الذى اخذت منه الكلمة :«ان لفظ حزب party) أتت من الكلمة اللاتينية (pars) أى جزء : ونحن الماركسيين نقول اليوم أن الحزب جزء من طبقة محدودة » . ج . زينوفيف (المرجع السابق) .

(٣) « ج.ف.بليخانوف ـ دراسات » XII ص ٨٠ـ٨١ .

(٤) كانت «البلانكية» تعنى بلغة الثوريين فى القرن التاسع عشر الادمان على المؤامرات او الانقلابات الثورية المنعزلة واهمال التنظيم المنسق . وقد كتب لينين فى ١٩١٧ «ان المؤامرة العسكرية تعتبر بلانكية اذا لم تـكن من نظيم حزب طبقة معينة ، واذا لم يدخل منظموها فى اعتبارهم العامل السياسى بصفة عامة والعوامل الدولية بصفة خاصة ـ واذا لم تكن الظروف الموضوعية مواتية » . وهناك تعريف أكثر إختصارا ، وان كان أقل ثقة ، قاله لنين فى خطابه العظيم سنة ١٩١٧ : « نحن لسنا بلانكيين : فنحن لا نحبذ الاسيلاء على السلطة بواسطة اقلية » « لينين ـ دراسات » .

(٥) نفس المرجع .

وقد أكد لنين وزملاؤه فى اسكرا باصرار المذهب الذى يعتبر الحزب موئلا للنظرية الثورية والوعى الثورى فى مواجهة موجة من المعارضة . بيد ان هذا المذهب له ما يؤيده من التعاليم الماركسية . فمثل هذا الاتجاه هو الذى أوحى « بالعصبة الشيوعية » الأولى فى الأربعينات من القرن الماضى ، وهى منظمة لم يزد عدد أعضائها قط عن بضع مئات ، كما ترك اثره فى فقرة واحدة على الأقل من « البيان الشيوعى » :

« ان الشيوعيين هم ، عمليا ، أكثر قطاعات الطبقة العاملة فى جميع البلاد تقدمية وعزما .... ولديهم ، نظريا ، ميزة على الجمهرة الكبرى من البروليتاريا لانهم يفهمون الطريق الذى يسير فيه تقدم الحركة البروليتارية ويفهمون ظروفها ونتائجها العامة » .

بيد ان « البيان الشيوعى » وصف الحركة البروليتارية فى مكان آخر بانها « الحركة المستقلة الواعية بذاتها للأغلبية الساحقة » ، وفى السنوات التالية تحول ماركس وانجلز ، تحت تأثير فشل ثورات ١٨٤٨ من ناحية وتأثير البيئة الانجليزية التى عاشا فيها ، الى الاعتقاد بضرورة مرور فترة من توعية الجماهير كمقدمة لابد منها للثورة البروليتارية . وكانت المنظمة الوحيدة التى دعمها ماركس وانجلز بعد وصولهما الى انجلترا ، وهى « الاتحاد الدولى للعاملين » (الدولية الأولى) ، اتحادا جماهيريا وليس حزبا ثوريا ، وكانت ابعد ما يكون عن « العصبة الشيوعية » التى اشتركا فيها فى شبابهما .

ولا يرجع الفرق بين ماركس ايام العصبة الشيوعية وماركس أيام « الدولية الأولى » الى تطور مذهبى ، بل الى تغير فى « الوسط » من دولة بروسيا البوليسية فى الأربعينات من القرن الماضى الى الديموقراطية البورجوازية التى كانت سائدة فى انجلترا فى منتصف العهد الفكتورى . وهكذا فان الأمر الطبيعى ان يكون لينين فى هذا المجال تلميذا لماركس الفترة الأولى لا الثانية . فقد كان لينين من مطلع الأمر ثوريا روسيا عمليا صيغت نظريته الثورية فى قالب حاجات روسيا وامكانياتها . وكانت فكرة جعل المثقفين رأس الحربة فى الثورة البروليتارية اكثر ملاءمة للظروف الروسية منها حتى للظروف الألمانية ، لا لأن البروليتاريا الروسية الضعيفة المتخلفة كانت فى حاجة الى مثل هذه القيادة اكثر من زميلتها فى المانيا — ومن باب أولى طبعا فى أوروبا الغربية — فحسب ، بل أيضا لأن المثقفين الروس لم تكن لهم — مثل زملائهم فى الغرب — جذور اجتماعية متأصلة فى البورجوازية التجارية ومن ثم لم يكن لديهم ولاء بورجوازى متأصل . وكانت فئة المثقفين الروس

التى لا جذور لها اقتصاديا قد اثبتت فعلا قدرتها على مواءمة تفكيرها الثورى المجرد مع الواقع السياسى للثورة الاجتماعية . ان حركة « النزول الى الشعب » فى السبعينات من القرن الماضى فشلت تماما لانها كانت موجهة الى اكثر قطاعات السكان تخلفا ، الفلاحين . ولكنها تحتل مكانا فى التاريخ باعتبارها اول محاولة طوبائية يائسة لعبور الهوة بين الجماهير والمثقفين الثوريين ، وكان من الممكن معاودة هذه المحاولة مرة اخرى مع الجماهير البروليتارية . بيد ان تاثير الظروف الروسية على تفكير لينين لم يظهر بأوضح ما يكون الا عندما وصل الى تفاصيل التنظيم الحزبى . فطبيعة الدولة الروسية جعلت من غير الممكن تكوين حزب اشتراكى ، بل ولا حتى حزب ديموقراطى ، على النمط الغربى ودفعت كل حركة ديموقراطية أو اشتراكية الى العمل السرى والتآمر . وقد وقعت الجماعات الثورية المنعزلة المؤلفة من العمال والطلبة على يد هواة من ذوى المقاصد الحسنة فريسة سهلة فى يد شرطة القيصر . وكانت مثل هذه المحاولات مثل « حملة تقوم بها عصابات من الفلاحين المسلحين بالعصى ضد جيش حديث » . (١)

وكتب لينين فى ذلك الوقت :

« فى مواجهة تلك الجماعات الصغيرة من الاشتراكيين التى تبحث عن مأوى فى أقبية روسيا الشاسعة يقف الجهاز الضخم للدولة القوية المعاصرة باذلا اقصى طاقاته لسحق الاشتراكية والديمقراطية . ونحن على ثقة من أننا فى نهاية الأمر سنحطم هذه الدولة البوليسية . ولكن لكى نقوم بصراع منظم ضد الحكومة يجب أن يبلغ تنظيمنا الثورى أقصى درجات الكمال » (٢) .

فاشعال الثورة فى روسيا كان يتطلب ثوريين محترفين ، وليس من باب الصدف ان المصطلحات العسكرية ظهرت كثيرا فى المناقشات على لسان بليخانوف وكتاب اسكرا الآخرين ، وليس لنين وحده ، حول تنظيم الحزب .

وتبلورت فكرة تنظيم الحزب نهائيا على يد لنين فى صيف ١٩٠٢ فى كتيب « ماذا يجب أن يفعل ؟ » نتيجة للحملة على « الاقتصاديين » ، وقد سبق لنين زملاءه فى اسكرا فى معالجته لهذا الموضوع اكثر مما سبقهم فى اية مناسبة اخرى قبل ذلك . فقارن مركز « الاقتصاديين » « بالمنقحين » فى المانيا « ودعاة الممكن » فى فرنسا « والفابيين » فى

---

(١) «لينين — دراسات» IV ص ٤٣٩

(٢) III (1925) «Leninskü Sbornik» ص ٢٦

انجلترا ، واعتبرها عوارض انقسام عميق فى الحركة الاشتراكية الديموقراطية الاجتماعية الى حزب ديموقراطى من المصلحين الاجتماعيين وحزب اشتراكى من الثوريين الحقيقيين (١) فالأول يعتبر نفسه « منظمة عمالية » والثانى « منظمة ثورية » ، والفرق بينهما اساسى :

« فالمنظمة العمالية لابد ان تكون ، اولا ، مهنية ، وثانيا لابد ان تكون واسعة القاعدة بقدر الامكان ، وثالثا يجب ألا تنطوى الا على أقل قدر ممكن من السرية .. وعلى النقيض من ذلك لا بد أن تضم المنظمة الثورية أولا وأساسا أشخاصا مهنتهم النشاط الثورى .. ومثل هذه المنظمة يجب بالضرورة الا تكون واسعة وسرية بقدر الامكان » (٢) .

وواجه الاتهام بأن مثل هذه المنظمة تتعارض مع « المبدأ الديموقراطى » بأن هذا الاتهام لا يمكن أن يأتى الا من دوائر أجنبية تجهل الواقع الروسى . فالمبدأ الديموقراطى كما يفسر عادة يتطلب «العلانية الكاملة» و «الانتخاب فى جميع المناصب» . ولكن هذين المطلبين لا يمكن تحقيقهما بواسطة حزب ثورى يعمل داخل «اطار الأوتوقراطية الروسية» . ثم خلص لينين الى أن :

« المبدا التنظيمى الجاد الوحيد للعمال فى حركتنا لابد أن يكون السرية التامة واختيار الأعضاء بأقصى دقة وتدريب الثوريين المحترفين . ومتى توفرت هذه الصفات تأكد ما هو اكثر من الديموقراطية : ثقة الزملاء التامة بين الثوريين .. ومن الخطأ الكبير الاعتقاد بأن استحالة السيطرة « الديموقراطية » الحقيقية تجعل اعضاء المنظمة الثورية لا يشعرون بالمسئولية .. انهم يحسون « بمسئوليتهم » احساسا عميقا لانهم يعرفون بالتجربة ان المنظمة المؤلفة من ثوريين حقيقيين لا تتورع عن شىء فى سبيل التخلص من اى فرد غير جدير بعضويتها » (٣) .

وهذا المبدا يجب تطبيقه على جميع المستويات بنفس الدرجة :

« يجب علينا ان نطرح كلية ذلك النوع من التنظيم الديموقراطى العمالى او النقابى البحت حتى فيما يتصل بضم الأعضاء الى الجماعات التى فى المصانع . ان الجماعة فى المصنع ، أو لجنة المصنع ، يجب أن تتالف من عدد صغير جدا من الثوريين الذين يتلقون مباشرة من اللجنة

---

(١) «لينين ـ دراسات» IV ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧ .
(٢) نفس المرجع IV ص ٤٤٧
(٣) نفس المرجع IV ص ٤٦٦ ـ ٤٦٩

(المركزية) الأوامر والسلطات لتوجيه عمل الحزب الديموقراطى الاجتماعى كله داخل المصنع . فجميع أعضاء لجنة المصنع يجب أن يعتبروا انفسهم ممثلين للجنة (المركزية) مرغمين على الخضوع لجميع توجيهاتها ومراعاة كل قوانين وقواعد هذا (الجيش فى الميدان) الذى التحقوا به ولا يستطيعون الخروج منه الا باذن من القائد » . (١)

وهكذا فان التأكيد كان منصبا كله على الحاجة الى حزب صغير شديد التماسك تحت زعامة مركزية قوية يعمل باسم البرولتاريا بوصفه راس الحربة للثورة . وتتنوع أساليب الصراع الثورى ويجب ان تتحدد تجريبيا من وقت لآخر . اما ما يظل ثابتا ومتسقا فهو الخطة الرئيسية التى تقوم على اساس متين من النظرية وتنفذها ، بتأييد الجماهير ، حزب من الثوريين المحترفين على أعلى درجة من التنظيم ويتسم بالصلابة ويخضع للتوجيه المركزى .

وكان لينين فى ذلك الوقت فى مطلع الثلاثينات من عمره وقد بلغت قواه ذروتها . وكانت السنوات الثلاث التى اعقبت اطلاق سراحه من سيبريا سنوات نشاط فكرى محموم لا ينقطع . وهذه هى السنوات التى وضعت فيها اسس البلشفية « كتيار من الفكر السياسى وكحزب سياسى » . وجاءت الأداة تحمل طابع الرجل : فهى تعكس بساطة صانعها وقوته التى لا تلين ، واهم من ذلك كله ، وحدة الهدف . وهناك فقرة مشهورة فى مذكرات كروبسكايا تدل على مدى التركيز على هدف واحد الذى تميز به لينين . لقد كان يحب الانزلاق على الجليد فى صباه ، ولكنه وجد أن هذه الرياضة تجعل التعب يحل به بعد ذلك بحيث يشعر بالرغبة فى النوم . «وكان ذلك يعوق دراساتى . ولذلك أقلعت عن هذه الرياضة » . وبعد أن عاد من سيبريا أقلع عن لعب الشطرنج لأن « الشطرنج يستولى على الانسان اكثر مما ينبغى ويمنعه عن العمل» وفى فترة ما أغرم بدراسة اللغة اللاتينية ، ولكنها « بدأت تعوق الأعمال الأخرى ، ولذلك طرحتها جانبا » (٢) . وبعد الثورة قال لجوركى :

« انا لا استطيع الاستماع الى الموسيقى اكثر مما ينبغى . فهى تؤثر على الأعصاب وتجعل المرء يقول أشياء سخيفة لطيفة ويربت على رأس من يستطيعون خلق مثل هذا الجمال وهم يعيشون فى هذا

---

(١) «لينين ـ دراسات» V ص ١٨٥ ـ ١٨٦
(٢) كروبسكايا «ذكريات لينين» I (الترجمة الانجليزية ١٩٣٠) ص ٢٥ .

الجحيم القذر . ولكن يجب على الانسان الا يربت على رأس اى شخص فقد تقطع يده » (١) .

واذا كان لينين قد استطاع ان يقود الرجال ويسيطر عليهم فلانه هو نفسه ظل طوال حياته خاضعا الى حد غير عادى لقيادة وسيطرة فكرة واحدة وهدف واحد . وهذا الاحساس المسيطر بتكريس النفس لخدمة فكرة هى السبب فى البساطة والتواضع اللذين لاحظهما الجميع فيه . فقد كان نموذجا للتقشف وانكار الذات ظل مدة طويلة هو معيار السلوك فى الحزب . ولا ريب فى ان ستالين كان مصيبا عندما اشار الى هذه الصفة باعتبارها « من أقوى جوانب لينين بوصفه الزعيم الجديد للجماهير الجديدة » (٢) . وكان هذا الاتجاه من جانب لينين متأصل الجذور لديه ولا ينطوى على اى عنصر من التظاهر .

وقد تركت هذه البساطة المخلصة والاستقامة أثرهما فى تفكير لينين . اذ انه استعمل معلوماته الواسعة ومهارته فى التحليل وقدرته الفكرية الممتازة فى استخدام الوقائع والحجج دون ما اهتمام كبير بالتفاصيل التى لا أهمية لها ، فكل شىء كان واضحا ومحددا وحاسما . وكما قال بوخارين فى آخر سنة من حياة لينين .

« ان لينين نابغة فى الاستراتيجية . فهو يعرف انه من الضرورى توجيه الضربات الى العدو الأساسى مباشرة دونما تخبط بين الظلال » (٣) .

وفى مناقشاته كان قمينا بأن يلجأ الى التأكيد على جانب واحد من الموضوع ، ويبرر ذلك بأن الخصم يعمد الى التأكيد من ناحيته على الجانب الآخر . وقد قال فى المؤتمر الثانى للحزب دفاعا عن (ما الذى يجب أن نفعله ؟) :

« ان الاقتصاديين ثنوا العصا من ناحية . ولكى نعيد اليها استقامتها كان من الضرورى أن نثنيها الى الناحية الأخرى ، وهذا ما فعلته » .

ومع ذلك فان أفكاره كانت طوبائية احيانا الى حد السذاجة كما يظهر من تأملاته عن اختفاء الدولة وحلول الخدمة الشخصية بواسطة المواطنين محل البيروقراطية . ويذكرنا ذلك المزيج من البساطة المتأصلة

---

(١) م.جوركى « ايام مع لينين » (الترجمة الانجليزية ١٩٣٢) ص ٥٢ .
(٢) « ستالين – دراسات » VI ص ٥٥ .
(٣) « لينين – دراسات » VI ص٢٣ . ويبدو نفس الاسلوب فى كتابه «الدولة والثورة» الذى كتبه بعد ذلك بخمسة عشر عاما .

فى الفكر والشخصية والتعصب للرأى والاقدام فى العمل دون اعتبار لأية عاطفة بروسبيير الى حد كبير . وقد اضفى عدم الادعاء الشخصى عند لينين روعة وقوة على ثقته العمياء فى صواب معتقده . وكان التنديد بالخصوم وارجاع قصورهم الذهنى الى الانحراف المعنوى من التقاليد الروسية الثابتة منذ بيلنسكى ، ومن التقاليد الثورية منذ ماركس ، ان لم يكن قبل ذلك . ولكن التعصب كان حقيقيا وليس تقليديا فقط عند لينين ، وحتى زملاؤه الثوريون كانت تروعهم قسوته فى الهجوم على المنشقين . « انه طائفى ذو تدريب ماركسى جاد ، طائفى ماركسى» هذا هو الحكم النهائى الذى اصدره ضده عدوه اللدود بوتريسوف الذى قال عن لينين انه « لا يستطيع بحكم تكوينه هضم آراء مختلفة عن آرائه الخاصة » (١) . بيد ان لينين لم يكن مجرد منظر ثورة . فالفكر عنده لم ينفصل قط عن العمل . لقد كان ثوريا عمليا ، وايا كان ما يمكن ان يقال عن المذهب فان ممارسة الثورة لم تكن لتسمح بأية رحمه او استثناءات .

ان هذه الوحدة فى النظرية والعمل هى التى جعلت لينين شخصية مركبة ، ويرجع اليها الفضل فى عظمته الفريدة . وقد قارن تروتسكى فى نبذة مشهورة بين ماركس ، رجل النظرية ، ولينين ، رجل العمل :

« ان ماركس بأكمله يظهر فى البيان الشيوعى وفى مقدمة نقد الاقتصاد السياسى وفى رأس المال . وحتى اذا لم يكن قد صار قط مؤسس الدولية الأولى فانه كان سيظل دائما الشخصية التى نعرفها اليوم . اما لينين فانه يظهر بأكمله فى العمل الثورى. وأعماله العلمية مجرد اعداد للعمل . وحتى اذا لم يكن قد نشر كتابا واحدا فانه كان سيبقى فى التاريخ بالصورة التى دخله بها بوصفه زعيم الثورة البرولتارية وخالق الدولية الثالثة » . (٢)

وقد يتطلب هذا الوصف شيئا من التصحيح ، وبخاصة فيما يتعلق بالفقرة الأولى . ولكن لينين نفسه هو الذى قال فى ابريل ١٩١٧ « ان النظرية ، يا صديقى ، شهباء ، أما شجرة الحياة فهى أبدية الاخضرار » (٣) . وكان لنين هو الذى لاحظ بارتياح فى نوفمبر سنة ١٩١٧ « لأن تمر بتجربة الثورة اكثر فائدة واقرب الى النفس من ان

---

(١) ا.ن بوتريسوف (باريس ١٩٣٧) ص ٢٩٤ ، ٢٩٩
(٢) ل.تروتسكى «عن لينين» ١٩٢٤ ص ١٤٨.
(٣) « لينين – دراسات » XX ص ١٠٢ .

تكتب عنها » (١) . وفى الأشهر التالية كان فى نزاع مستمر مع المذهبيين من اعضاء حزبه . وقد كتب فى ذلك الوقت :

« لا يكفى ان تكون ثوريا وداعية للاشتراكية بصفة عامة . بل من الضرورى ان تعرف فى كل لحظة كيف تجد تلك الحلقة المعينة فى السلسلة التى يجب على المرء ان يقبض عليها بكلتا يديه وبكل قوته للمحافظة على السلسلة كلها فى مكانها والتمهيد للانتقال فى عزم الى الحلقة التالية » . (٢)

وبعد ثلاث سنوات من التجربة الثورية استطاع أن يقول — ولاشك انها كانت عبارة عفو الخاطر اوحت بها حرارة المناقشة — ان « العمل اهم مائة مرة من النظرية » (٣) . ان سجل عبقرية لينين يجب أن يكون من اهم نقاطه عظمته فى الاستراتيجية والتكتيك السياسيين . فقد كان بعد نظره فى بناء المواقع المنيعة مقدما لا يقل عن قدرته الغريزية الفريدة فى معرفة اين وكيف ومتى يوجه ضربته أو يمنعها .

بيد انه اذا كان لينين ثوريا عظيما — ولعله كان أعظم ثورى عرفه التاريخ — فان عبقريته بناءة اكثر منها مدمرة بكثير . ان ما أسهم به لينين والبلاشفة فى قلب القيصرية لا يكاد يذكر . كما أنهم لا يعتبرون مسئولين عن قلب الحكومة المؤقتة الا بمعنى خارجى . فمنذ يوليه ١٩١٧ كان سقوطها محتوما ، وكانت تنتظر فقط ظهور وريثها . وقد استولى البلاشفة على عرش خال . وكانت اللحظات الحرجة فى الفترة الواقعة بين ثورتى فبراير واكتوبر هى التى اعلن فيها ، فى مؤتمر السوفيت الأول لروسيا كلها الذى عقد فى يونية ، ان البلاشفة على استعداد لتولى السلطة ، وكذلك التى اتخذ فيها قراره فى سبتمبر بأن الوقت قد حان لتوليها . اما الانجاز الأكبر للينين فقد جاء بعد ثورة اكتوبر ١٩١٧ التى لم ترق فيها دماء ، وكان انجازا سياسيا بناء عظيما . بيد ان ما بناه ، بكل مزاياه وكل نقائصه ، قام على أسس وضعت قبل ذلك بزمن طويل ولا سبيل الى فهمه الا بمعرفة هذه الأسس الى حد ما . وكان أولها قد وضع ابان الفترة التى تسمى « بفترة اسكرا » قبل أن يتلقى أتباع لينين فى ، «المؤتمر الثانى» ، الاسم الذى تميزوا به .

(١) نفس المرجع XXI ص ٤٥٥ .

(٢) نفس المرجع XXI ص ٤٦٦ .

(٣) نفس المرجع XXVI ص ٧١ .

الفصل الثانى

بلاشفة ومناشفة

اجتمع المؤتمر الثانى «لحزب العمال الديمقراطى الاجتماعى الاشتراكى الروسى» برئاسة بليخانوف فى يولية واغسطس ١٩٠٣ ، فى بروكسل فى مبدأ الأمر (ثم هرب أعضاؤه خوفا من اضطهاد الشرطة) ، وبعد ذلك فى لندن . وكان الفضل الأول فى اجتماعه الى الجهود التى بذلتها جماعة « اسكرا » فى الاعداد له . ويعد هذا الاجتماع الأساسى الحقيقى للحزب : ولكنه شهد ايضا الانقسام الشهير بين البلاشفة والمناشفة الذى اتسع حتى ادى الى الانفصال رسميا بعد ١٩١٢ . وقد حضر المؤتمر ممثلين لخمسة وعشرين منظمة ديمقراطية اجتماعية معترف بها لكل منها صوتان ، باستثناء «الرابطة اليهودية» التى كان لها ثلاث أصوات باعتبارها تتمتع بوضع خاص بوصفها قطاعا مستقلا للحزب بمقتضى قراره فى المؤتمر الأول .

ولما كانت بعض المنظمات قد أرسلت مندوبا واحدا فان المؤتمر كان يتألف من ٤٣ عضوا من ذوى الحق فى التصويت ، وكان مجموع الأصوات ٥١ . وبالاضافة الى ذلك كان هناك ١٤ مندوبا يمثلون منظمات مختلفة لهم حقوق استشارية ولكن ليس لهم حق التصويت . وكان من بين المندوبين الذين لهم حق التصويت ثلاثون مندوبا من اتباع « أسكرا » ، وبذلك كانت السيطرة الكاملة على المؤتمر لجماعة اسكرا . ولم تكن هناك أية معارضة منظمة لجماعة أسكرا ، ما داموا متحدين ، الا من جانب مندوبى « الرابطة اليهودية » الذين لم يكن يهمهم سوى حقوق الأقليات القومية والدفاع عن وضعهم المستقل الخاص فى الحزب ، وكذلك من جانب مندوبين اثنين ممن كانوا يميلون الى « الاقتصاديين » هما اكيموف ومارتينوف اللذين كانا يمثلان « اتحاد الديمقراطيين

الاجتماعيين الروس فى الخارج» • ووفق على القرار الخاص باعتبار « اسكرا » صحيفة الحزب المركزية فى أولى مراحل المؤتمر بالاجماع فيما عدا صوتين •

وكان اهم الموضوعات المعروضة على المؤتمر هو اقرار برنامج الحزب ودستور الحزب • وكان بليخانوف فى الثمانينات السابقة ولينين فى التسعينات قد حاولا فعلا وضع برنامج ، وعندما بدأت جماعة أسكرا توطد اقدامها تعالت الأصوات مطالبة ببرنامج للحزب وبعقد مؤتمر جديد الحزب فى نفس الوقت • وقد ادت المناقشات التى دارت فى أوائل ١٩٠٢ الى وقوف لينين ، الذى كان يمثل الشباب وعدم التساهل فى مواجهة بليخانوف ، الذى كان يدعو الى المحافظة على التقاليد والحذر حتى فى العمل من اجل الثورة • ووجه لينين نقدا قاسيا الى المشروع الأول للبرنامج الذى وضعه بليخانوف وقال عنه انه « ليس برنامجا لحزب يخوض صراعا عمليا ، بل اعلانا لمبادىء ـ انه اقرب لبرنامج وضع للطلبة (١) • وتقدم بمشروع مضاد خاص به • وتألفت لجنة من أعضاء جماعة اسكرا الآخرين عهد اليها بمهمة دمج المشروعين ، ومن الغريب انها نجحت فى ذلك • فقد كانت سلطة بليخانوف لا تزال عظيمة وكان لينين ، وهو مازال فى أوائل الثلاثينات من عمره ، مستعدا ـ ربما لآخر مرة فى حياته ـ للتنازل للوصول الى حل وسط فى مسألة تتعلق بالنظرية • وقبل لينين صيغة اقل حسما من صيغته عن تقدم الراسمالية فى روسيا نحو الذروة الحتمية للثورة الاجتماعية • ولكنه استطاع ادراج برنامج حذر للاصلاح الزراعى الذى لم يشر اليه مشروع بليخانوف أصلا • وكان مشروع البرنامج الذى نشر فى اسكرا فى أول يونيه ١٩٠٢ وعرض بعد ذلك بسنة على مؤتمر الحزب يتكون من قسمين • القسم الأول او النظرى من عمل بليخانوف بصفة عامة مع بعض التعديلات هنا وهناك جعلته اكثر صلابة بواسطة لينين ، والقسم الثانى أو العملى وضعه لنين مع بعض التعديلات المخففة هنا وهناك بواسطة بليخانوف •(٢)

وبدأ القسم النظرى من البرنامج بالحجة الماركسية السنية التى تذهب الى ان علاقات الانتاج قد تطورت الى نقطة صارت فيها الراسمالية البورجوازية مما لا يتفق مع اى تقدم جديد • وكلما تضاعفت تناقضاتها

(١) « لينين ـ دراسات » V ص ١٨ •

(٢) اعيد طبع ما اسهم به لينين فى « لينين ـ دراسات » V ص ١ ـ ٥١ كما يوجد ملخص موجز مفيد فى نفس المرجع V ص ٣٩٨ الى ص ٣٩٩ حاشية ١ •

زاد عدد البرولتاريين وتضامنهم (١) وصار صراعهم مع مستغليهم أكثر حدة » • وهكذا فان التقدم التكنيكى « يخلق بسرعة وبصورة متزايدة الامكانية المادية لحلول علاقات الانتاج الاشتراكية محل الراسمالية » اى لقيام الثورة الاجتماعية التى « تلغى تقسيم المجتمع الى طبقات » و « تضع حدا لجميع صور استغلال اية طبقة فى المجتمع بواسطة أخرى » • وعرف البرنامج دكتاتورية البرولتاريا بأنها « استيلاء البرولتاريا على القوة السياسية » واعتبرها « الشرط الضرورى لهذه الثورة الاجتماعية » ، وكانت هذه أول مرة أدرجت فيها دكتاتورية البرولتاريا رسميا فى أى برنامج حزبى •

وكان القسم العملى المتعلق بروسيا خاصة فى البرنامج خاص بالأهداف المباشرة ، وتختلف هذه الأهداف بطبيعة الحال ، كما قال البيان الشيوعى ، من بلد الى بلد • وهى تنقسم الى ثلاث مجموعات مطالب سياسية (بما فيها المساواة فى حقوق الانتخاب • وحرية العقيدة والقول والصحافة والاجتماع وتكوين الاتحادات ، وانتخاب القضاة • وفصل الكنيسة عن الدولة ، والتعليم العام المجانى) ، ومطالب اقتصادية للعمال (بما فيها يوم الثمانى ساعات ، ومنع استخدام الأطفال ، وتقييد عمل النساء ، وضمان الدولة ضد الشيخوخة والعجز ، وتحريم الغرامات او دفع الأجور عينا) ، ومطالب اقتصادية للفلاحين (وبخاصة اعادة الأرض التى كانت قد اخذت منهم بغير وجه حق عند تحرير الأقنان) • وواضح ان هذه المطالب كانت فى نظر واضعى البرنامج اقصى ما يمكن ان يتفق مع الرغبة فى الحصول على تأييد البورجوازية الراديكالية فى المرحلة الأولى من الثورة • اما العلاقة بين هذه الأهداف المباشرة والهدف النهائى الخاص بالمجتمع اللاطبقى فلم يأت ذكرها • وختم البرنامج بعرض تأييد الحزب لكل « معارضة أو حركة ثورية موجهة ضد النظام السياسى والاقتصادى القائم فى روسيا » ومطالبا ، كخطوة أولى فى سبيل تحقيق أهدافه ، « قلب الأوتوقراطية وتأليف جمعية تأسيسية بالانتخاب الحر بواسطة الشعب كله » • ونوقش البرنامج تفصيليا فى المؤتمر وادخلت عليه تعديلات ثانوية • ولكن فى النهاية لم يعارض اقراره رسميا سوى أكيموف(٢) وظل بلا تعديل حتى ١٩١٩ •

(١) اقترح مارتينوف فى المؤتمر تعديل هذا البند بحيث يصير « عدد البرولتاريا وتضامنهم ووعيهم » (وثائق حزب العمال الديموقراطى الاشتراكى الروسى ـ ١٩٣٢ ـ ص ١١٦) • وقد كان ذلك صدى للجدل حول التلقائية والوعى الذى صحبه هجوم شديد على كتاب لينين « ماذا نفعل ؟ » على أساس أنه ينكر أى نزوع تلقائى اشتراكى من جانب البرولتاريا ، وقد دافع عن لينين بليخانوف ومارتوف وتروتسكى ورفض الاقتراح •

(٢) وثائق حزب العمال الديموقراطى الاشتراكى الروسى ١٩٣٢ ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩

أما المناقشة حول القانون الأساسى للحزب فانها تعرضت للمشاكل من اول بند من بنوده الذى يحدد مؤهلات العضوية . وكانت اللجنة التى اعدت المشروع قد انقسمت حول قضية خاصة بالمبدأ وقدمت صيغتين بديلتين ، احداهما وضعها لينين والأخرى وضعها مارتوف . وكان لينين قد حدد شروط عضوية الحزب بالعبارات التالية :

« عضوية الحزب هو من يقبل برنامجه ويؤيده ماديا وبالمشاركة الشخصية فى احد منظماته » .

واقترح مارتوف التبديل التالى :

« عضو حزب العمال الديمقراطى الاجتماعى الروسى هو من يقبل برنامجه ويؤيده ماديا وبالتعاون المنتظم تحت قيادة احدى منظماته » .

وكان الفرق بين الصيغتين ضيقا من ناحية الصورة ، ولكن الصيغة الأكثر تحديدا التى اصر عليها لينين كانت تمثل تعبيرا متحديا عمدا ــ وكان الجميع يعرف ذلك ــ لمفهومه الذى كان قد عرضه فعلا فى « ماذا نفعل ؟ » فيما يتصل بالحزب الصغير المؤلف من ثوريين محترفين ذوى صلابة . وثارت المشاعر ، وكانت التفرقة التى انبثقت أثناء هذه المناقشات بين أنصار اسكرا « اللينين(soft) » و « الصلاب (hard) (١)» هى الصورة الأصلية للنزاع بين البلاشفة والمناشفة . فقد فرق مارتوف واكسلرود بين «التنظيم » و « الحزب » . فمن المعترف به أن هناك حاجة الى تنظيم تآمرى ، ولكن ليس لهذا التنظيم معنى الا اذا كان نواة لحزب عريض من المؤيدين . ورد لينين بانه من الضرورى وضع خط فاصل بين « الثرثارين » و « العاملين » : ومشروع مارتوف يفتح الباب للنوعين وانضم بليخانوف بلا حماسة الى جانب لينين . ولم يتكلم عضوا مجلس اسكرا الآخران ، بوتريسوف وزاسوليشى ، ولكنهما كان يشاركان اكسلرود ومارتوف فى وجهة النظر . وفجأة انضم تروتسكى الى مارتوف (٢) . وبعد مناقشة طويلة وعنينة رفض مشروع لينين عندما

---

(١) وقد قسمهم لينين فيما بعد الى « متسقين » و « غير متسقين » « لينين ــ دراسات » XX ص ٢٦٩) .

(٢) كان تروتسكى قد جاء الى لينين فى لندن فى اكتوبر ١٩٠٢ وسرعان ما جلب الانظار بموهبته الادبية . واقترح لينين مرتين فى ربيع ١٩٠٣ ضمه الى مجلس اسكرا، ولكنه قوبل بمعارضة شديدة من جانب بليخانوف ((ذكريات عن لينين » كروبسكايا I الترجمة الانجليزية سنة ١٩٣٠ ص ٨٥ ــ ٨٦ و ٩٢) . وتبعا لكروبسكايا « كان لينين آخر من يتصور أن تروتسكى سيتردد » (نفس المرجع ص ٩٩) .

عرض للتصويت على المؤتمر بكامل هيئته اذ رفضه ٢٨ مقابل ٢٣ صوتا ووفق على مشروع مارتوف .

وقبلت بقية القانون الأساسى دون صعوبة . وكان الجهاز المركزى للحزب بدائيا الى حد ما يتالف من مجلس جريدة الحزب (اسكرا) بوصفه حارس مذهب الحزب ، ولجنة مركزية لتوجيه اعمال الحزب عن طريق المنظمات المحلية ، ومجلس الحزب المؤلف من خمسة أعضاء يعين كل من المجلسين السابقين عضوين منهم ورئيس يعينه مؤتمر الحزب ، وهذا المجلس هو الهيئة المسيطرة العليا المسئولة أمام المؤتمر الذى يعقد كل عامين(١) .

وقد كانت نتيجة التصويت على البند الأول من القانون الأساسى مناقضة لما تمخضت عنه . فقد كانت الأغلبية مؤلفة من أنصار اسكرا « اللينين » (soft) ومندوبى الرابطة اليهودية والمنظمات الفرعية الأخرى تتصل قط باسكرا . أما داخل جماعة اسكرا نفسها فكان لينين يتمتع بأغلبية . وكان من المسائل التى دارت حولها المناقشة فى القانون الأساسى للحزب قرار خاص بعلاقات الرابطة اليهودية بالحزب . ورفضت الأغلبية الساحقة مطلب الرابطة « ان تظل الممثل الوحيد للبروليتاريا اليهودية » ، وأدى ذلك الى انسحاب مندوبيها غاضبين بعد الجلسة السابعة والعشرين للمؤتمر (عقد المؤتمر سبعة وثلاثين جلسة)(٢) وفى الجلسة التالية اتخذ قرار بعدم الاعتراف بأى من المنظمات « الأجنبية » ، فى الحزب سوى « عصبة الديمقراطية الاجتماعية الثورية » ، التى كانت وثيقة الصلة باسكرا (وكان لينين مندوبها فى المؤتمر) وبذلك خرج « اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين الثوريين فى الخارج » ، من الحزب وأدى ذلك الى انسحاب مارتينوف وأكيموف (٣) . وقد وقف أنصار اسكرا فى هذه القرارات معا . ولكن انسحاب سبعة مندوبين ممن كانوا قد منحوا أصواتهم مع « اللينين » عند النظر فى شروط العضوية كان من نتيجته أن انتقل ميزان القوى لصالح « الصلاب » . وصار من الواضح أن لينين ستكون معه اغلبية المؤتمر فى أهم مسألة فى جدول الأعمال ــ انتخاب أجهزة الحزب ــ وأنه سيستخدم قوته هذه فى ما يدعم انتصار آرائه . وأدى اكتشاف ذلك ــ اكثر من اى حدث آخر ــ الى تغير مفاجىء فى جو المؤتمر . وابتداء من الجلسة الثلاثين الى آخر المؤتمر كانت المناقشات تتم فى جو شديد المرارة .

---

(١) يوجد نص القانون الأساسى فى «وثائق الحزب» (١٩٣٢) ص ٤٢٣ ــ ٤٣٥

(٢) نفس المرجع ص ٣٢٤ ــ ٣٢٥

(٣) نفس المرجع ص ٣٣٤ .

وكان جليا ان الأمر يتعلق بموضوع على جانب كبير من الأهمية . بيد أنه يجب أن نضيف أن بنود القانون الأساسى للحزب ، التى وضعتها مجموعة اسكرا ككل وحملت المؤتمر على قبولها ، أتاحت سيطرة غير محدودة تقريبا للسلطة المركزية على أجهزة الحزب ، وهكذا فان التذمر الذى حدث بعد ذلك ضد مفهوم لينين عن الحزب المركزى الصلب كان نتيجة للنزاع وليس أصله . فقد ظهر من الاتهامات المتبادلة بين لينين ومارتوف فى المؤتمر ان مشروع لينين الخاص بتخفيض عدد مجلس اسكرا بمقتضى القواعد الجديدة من ستة الى ثلاثة ، وتحديد عضوية اللجنة المركزية للحزب بثلاثة ، كان قد نوقش فى المجلس قبل المؤتمر دون أن يواجه أية معارضة من حيث المبدأ . ولم تظهر المعارضة الشديدة الا عندما عرض المشروع على المؤتمر فى صورة اقتراح محدد بتعيين بليخانوف ولينين ومارتوف (اثنين من « الصلاب » وواحد من « اللينين ») بوصفهم أعضاء مجلس اسكرا ، وانتخاب شخصيات ثانوية للجنة المركزية ، بحيث يسيطر مجلس اسكرا على الحزب بلا أية مقاومة . ففى المؤتمر وجه مارتوف لأول مرة اتهامات « اعلان القانون العرفى داخل الحزب » مع « وضع القوانين الاستثنائية ، ضد جماعات بذاتها » ، وهى الاتهامات التى لعبت الدور الأكبر فى النزاع التالى(١) . واتخذت بقية الاجراءات صورة سلسلة من أخذ الأصوات والاحتجاجات . فووفق على القرار الخاص بانتخاب ثلاثة أعضاء لمجلس اسكرا بخمسة وعشرين صوتا ضد صوتين وامتناع ١٧ . وشرعت الأغلبية بعد ذلك فى انتخاب بليخانوف ومارتوف ولينين ، ولكن مارتوف رفض عضوية المجلس ، كما رفضت الأقلية الاشتراك فى الانتخابات بعد ذلك(٢) . وتألفت اللجنة المركزية من « الصلاب » وحدهم ، وعين بليخانوف رئيسا لمجلس الحزب . وعلى أساس هذه النتائج أطلق على المنتصرين اسم « البلاشفة » أو رجال الأغلبية وعلى المنشقين « المناشفة » أو رجال الأقلية . وقد قدر لهذين الاسمين أن يدخلا التاريخ .

بيد أن ذلك لم يكن نهاية القصة . لقد وقف بليخانوف صامدا مع لينين طوال متاعب المؤتمر . وعندما حاول أحد المندوبين أو يفرق بين وجهة نظر لينين ووجهة نظره الخاصة رد فى شيء من الاستعلاء بأن نابليون كان يرغم قواده على طلاق زوجاتهم ولكن ما من انسان يستطيع أن يوقع طلاقا بينه وبين لينين (٣) . بيد ان المناقشات الأولى حول البرامج كانت

(١) نفس المرجع ص ٣٧٣ .

(٢) نفس المرجع ص ٣٧٦ ، وابتداء من هذه النقطة انقسم المؤتمر الى شيعتين تعقد كل منهما اجتماعاتها بمفردها («لينين-دراسات» VI ص ٥٦) .

(٣) وثائق الحزب الديموقراطى الاشتراكى الروسى (١٩٣٢) ص ١٣٨ .

قد دلت فعلا على مدى سهولة الصدام بين اعتدال الرجل الأكبر سنا واندفاع الشاب الأصغر سنا . وسرعان ما ارتاع بليخانوف للاندفاع الذى لا هوادة فيه من جانب لينين فى استغلال انتصارهما بما يتفق ووجهة نظرهما. وكان المناشفة الذين اراد لينين ان يقصيهم تماما يضمون معظم أصدقاء بليخانوف وزملاءه القدامى . وكان بليخانوف قد أيد صلابة لينين الحزبية المتشددة من ناحية المبدأ ، ولكن عندما جاء دور التنفيذ الفعلى تبين أن هذه الصلابة المتشددة لا تتفق مع الأفكار الاقل تشددا فى التنظيم السياسى التى تشبع بها خلال اقامته الطويلة فى الغرب . وبدأ بليخانوف يدعو الى التفاهم مع المنشقين . وهو امر ما كان لينين ليقبله قط . وفى نهاية سنة ١٩٠٣ كان لينين قد استقال من مجلس تحرير اسكرا (١) . حيث كان بليخانوف قد ضم اليه الأعضاء السابقين الذين رفضهم المؤتمر وكلهم من المناشفة ، وأصبحت اسكرا جريدة منشفية . وتحول لينين ، بعد اذ أخلى من واجباته فى جهاز الحزب التى كان المؤتمر قد وضعها فى يده ، الى تنظيم البلاشفة فى شيعة مستقلة .

وشهدت الشهور الاثنا عشر التالية سلسلة من المقالات الشديدة اللهجة ضد لينين بقلم بليخانوف وكذلك زملائه السابقين الآخرين فى اسكرا . فسرعان ما تناسى بليخانوف سجل تأييده السابق للينين الى نهاية المؤتمر الثانى معتذرا بانه لم يكن موافقا أصلا على بعض عبارات فى « ماذا نفعل ؟ » عندما قرأها لأول مرة ولكنه تصور فى ذلك الوقت أن لينين عدل عن وجهة نظره(٢) . وصار لينين متهما بانه يشجع « روح التشيعية والاصطفائية » (٣) . واتهم فى مقال بعنوان « مركزية أم بونابرتية ؟ » بأنه « يخلط بين دكتاتورية البرولتاريا والدكتاتورية فوق البرولتاريا » ، وبأنه يمارس « البونابرتية ، بل الملكية المطلقة من النوع القديم السابق على الثورة(٤)» . وقيل ان وجهة نظره فى علاقة الثورى المحترف بالجماهير ليست وجهة نظر ماركس بل باكونين (٥) . وعاد مارتوف يؤكد الفكرة التى قالها فى المؤتمر فكتب نشرة عن « الصراع ضد الحكم العرفى فى حزب العمال الديمقراطى الاجتماعى الروسى » . وكتبت

(١) تبعا لبليخانوف حاول لينين أن يستشهد بسابقة فى السياسة الانجليزية المعاصرة قائلا :

«ان شمبرلين ترك الوزارة لكى يقوى مركزه . وأنا افعل نفس الشيء» ـ («بليخانوف ـ دراسات ، XIII ص ٤٤) .

(٢) نفس المرجع XIII ص ١٣٥ ـ ١٣٨ .

(٣) نفس المرجع ص ٧ .

(٤) نفس المرجع XIII ص ٩٠ ـ ٩١ .

(٥) نفس المرجع XIII ص ١٨٥ .

فيرا زاسوليتش ان فكرة لويس الرابع عشر عن الدولة هى فكرة لينين عن الحزب (١) . ونشرت مطبعة الحزب ، التى كانت قد صارت تحت رعاية المناشفة ، نشرة قدح بقلم تروتسكى السيال عنوانها « مهامنا السياسية (٢) وظهر فيها انضمامه الى المناشفة حيث أهداها « الى استاذى العزيز بوريوفيتش اكسلرود » . وهاجم اساليب لينين ووصفها بانها « كاريكاتير فج لعدوانية اليعاقبة التى انتهت بكارثة » ، وتنبأ بموقف « يحل فيه تنظيم الحزب محل الحزب ، وتحل اللجنة المركزية محل تنظيم الحزب ، واخيرا يحل دكتاتور محل اللجنة المركزية » . وكان الفصل الأخير بعنوان « الدكتاتورية على البرولتاريا » (٣) . وبعد مضى بعض الوقت كتب بليخانوف فى « جريدة الديمقراطى الاجتماعى » انه اذا ساد المفهوم البلشفى « سيتركز كل شىء فى نهاية المطاف فى شخص واحد يجمع كل السلطات فى يديه » (٤) .

وسرعان ما ترددت أصداء الانقسام فى الحزب الديمقراطى الاجتماعى الألمانى الذى كان يعانى مشاكله الخاصة فيما يتصل بانقسام «المنقحين» . وكان الاجماع الظاهر من جميع الأعضاء البارزين فى الحزب الروسى تقريبا ـ اذ كان انصار لينين من الأعضاء العاديين وليس بينهم اسم معروف ـ مما حدا بالألمان كلهم تقريبا الى تأييد المناشفة . ولم يقتصر كاوتسكى على رفض نشر مقالة للينين يدافع فيها عن وجهة نظر البلاشفة فى « نيوزايت » ، صحيفة الحزب الديمقراطى الاجتماعى الألمانى ، بل انه أرسل الى اسكرا المنشفية للنشر نسخة من خطاب يهاجم فيه موقف لينين بشدة (٥) . وكان أقوى هجوم على لينين هو مقال فى « نيوزايت » فى يوليه ١٩٠٤ بقلم روزا لكسمبورج نددت فيه بسياسته القائمة على « المركزية المتطرفة » باعتبارها سياسة بيروقراطية لا ديموقراطية .

---

(١) ايسكرا عدد ٧٠ فى ١٩٠٤/٧/٢٥ .

(٢) ن. تروتسكى « مهامنا السياسية » (جنيف ١٩٠٤) . وقد استخدم تروتسكى فى مبدأ الأمر توقيع (ن) .

ثم عاد فيما بعد الي استخدام توقيعه الحقيقى (ل . تروتسكى) وكذلك لينين كان يستخدم احيانا حرف (ل) فى توقيعه .

(٣) من العدل أن نشير هنا الى حكم تروتسكى النهائى على هذا الجدل بعد ذلك بحوالى ثلاثين عاما : « لم يكن جزافا تكرار عبارتى « لا يقبل المصالحة » « ولا يرحم » فى حديث لينين . ولا يبرر مثل هذه القسوة فى الشخص سوى أقصى تركيز على هدف الثورة بدون اى غرض شخصى تافه ... لقد بدالى تصرفه فظيعا لا يمكن قبوله .

ومع ذلك فانه كان فى نفس الوقت سليما من الناحية السياسية ومن ثم ضروريا من الناحية التنظيمية » (ل . تروتسكى . برلين ١٩٣٠ ـ المجلد الأول ص ١٨٧ ـ ١٨٨) .

(٤) « بليخانوف ـ دراسات » XIII ص ٣١٧ .

(٥) اسكرا عدد ٦٦ فى ١٩٠٤/٥/١٥ .

وصورت مشروع لينين على انه ذو طابع روسى بحت وتحدثت بمرارة عن « الأنا » التى حطمتها وقلبتها اساليب الاستبداد الروسى فظهرت فى صورة « أنا » الثورى الروسى التى « تقف على رأسها وتدعى من جديد انها ذروة الكمال فى التاريخ » . وجاءت بحجة جديدة عندما هاجمت السلطات المطلقة لزعامة الحزب عند لينين على أساس ان ذلك سيؤدى الى ان « يزيد بصورة خطرة الجنوح الى المحافظة الذى تتعرض له بطبيعة الأمر كل المنظمات المماثلة » (١) . واخيرا عرض بيبل ، الزعيم القديم للحزب الألمانى ، التحكيم بين الشيعتين المتنازعتين . وقد قبل المناشفة بسرعة هذا العرض ، ولكن لينين رفضه رفضا باتا (٢) .

وقد ظل لينين بوضوح لا يأبه لكل هذه الهجمات (٣) . وكان يتمثل بماركس الذى كان قد رد فى صحيفته عندما وجه اليه النقد لهجومه على الثوريين الألمان الآخرين :

« ان مهمتنا تتألف من النقد الذى لا يرحم ، ضد من يقال انهم أصدقاء أكثر حتى منه ضد أعدائنا السافرين ؟ ونحن اذ نفعل ذلك ننبذ بسرور الشعبية الديموقراطية الرخيصة » (٤) .

وقد دافع لينين عن موقفه المتشدد دفاعا مجيدا فى رده على مارتوف فى المؤتمر نفسه :

« أنا لا ترهبنى قط الألفاظ الضخمة عن « القانون العرفى » و « القوانين الاستثنائية ضد أفراد معينين وجماعات بذاتها » .. الخ . اننا فى معالجتنا للعناصر المترددة المتنابذة نستطيع ، بل يجب علينا ، أن نفرض « الحكم العرفى » ، ودستور حزبنا كله ، وسياسة « المركزية » بأكملها التى وافق عليها المؤتمر لتوه ، ليست سوى « حكما عرفيا » لمعالجة هذه المصادر العديدة للنزق السياسى . فالأمر يتطلب قوانينا خاصة ، بل استثنائية ، ضد النزق السياسى ، وقد رسم المؤتمر بالخطوة التى اتخذها الطريق السياسى الصحيح بوضع قاعدة راسخة لمثل هذه القوانين ومثل هذه الاجراءات (٥) .

---

(١) « نيوزايت » XXIII (فينا ١٩٠٣ ـ ١٩٠٤) II ص ٤٨٤ و ٥٢٩ ـ ٥٣٥ .

(٢) توجد تفاصيل هذا الموضوع فى « لينين دراسات » VII ص ٤٥٠ ـ ٤٥٢ حاشية ٤٤ .

(٣) تحدث كروبسكايا فى « ذكريات عن لينين » جـ I (الترجمة الانجليزية ١٩٣٠ ص ١٠٨) عن الالم الشخصى الذى أحس به بسبب قطيعته لمارتوف، ولكن ذلك لا ينطوى على اى اثر للتردد سياسيا .

(٤) « ماركس وانجلز ـ دراسات » VIII ص ٤٤٥ .

(٥) « لينين ـ دراسات » VI ص ٣٦ .

وفى نشرة مطولة « خطوة الى الأمام وخطوتان الى الوراء » نشرها فى جنيف فى العام التالى مع عنوان ثانوى هو « عن أزمة حزبنـــــا » رفض التراجع أمام الاتهام باليعقوبية قائلا :

« ان اليعقوبى الذى اتحد قلبا وقالبا مع تنظيم البرولناريا التى تعى مصالحها الطبقية هو الديمقراطى الاجتماعى الثورى » (١) .

وفى تحليل ضاف لأحداث المؤتمر اثبت أن أنصار اسكرا «اللينينيين» وجدوا أنفسهم باستمرار فى تحالف مزعج مع المندوبين الذين ، مثـــل مندوبى الرابطة اليهودية ، كانوا أعداء لكل من اسكرا وأى تنظيم حزبى مركزى قوى ، وتتبع لينين أصولهم الروحية الى « السادة الفوضويين » وهم أسلاف مذهب « الشعبيين » الروسى (Narodnism) فى كل صوره ، بما فيها « العدمية » :

« ان هذه الفوضوية الارستقراطية كانت دائمة مفضلة بصفة خاصة لدى العدميين الروس . فالتنظيم الحزبى يبـــدو لهم « مصنعا » هائلا بشعا . ويبدو لهم خضوع الجزء للكل والأقلية للأكثرية « استبعادا » .. ويثيرهم تقسيم العمل تحت زعامة سلطة مركزية الى صيحات تراجيدية مضحكة ضد تحويل الناس الى «آلات » (٢) .

ولم ينزعج عندما اتهمه المناشفة بأنه يدعم المبدأ البيروقراطى ضـــد المبدأ الديموقراطى . وقال انه اذا كانت البيروقراطيـــة تعنى المركزية والديموقراطية « والاستقلال عن المركز » فان الديموقراطية الاجتماعية الثورية مع الأولى ضد الثانية (٣) . واذا كان هناك أى مبدأ تسير عليه آراء المناشفة فهو « مبدأ الفوضوية » (٤) .

لقد كانت فكرة الحزب المركزى الملتزم كأداة للثورة عنصرا أساسيا فى تفكير لينين . فهى التى أوحت بانشاء اسكرا كمركز اشـــعاع لهذا الحزب ، وهى التى أوحت بما كتبه فى « ما الذى يجب عمله » التى عرض فيها لأول مرة مذهب زعامة الحزب للجماهير . وقد أطلق لينين فيما بعد على نظام الالتزام الحزبى الذى يدعو اليه « المركزية الديموقراطية » ، وكان من اليسير أن يتندر خصومه عليها بأنها أقرب الى « المركزية » فى صورة سيطرة الزعماء منها الى « الديموقراطية » بمعنى سيطرة الأعضاء العاديين . بيد أن هناك شيئا من خطر الانزلاق فى اعتبار هذه الاتجاهات

(١) نفس المرجع VI ص ٣٠٣ .
(٢) نفس المرجع VI ص ٢١٠ .
(٣) نفس المرجع VI ص ٣٠٣ .
(٤) نفس المرجع VI ص ٣٣١ .

الى المركزية ظاهرة خاصة بالحزب الروسى ، او بلينين نفسه داخل هذا الحزب ، فقد كانت هذه الفترة فى كل مكان فترة توسع سريع فى التنظيم على نطاق كبير ، وفى كل مكان بدت دواعى الكفاية والقوة أهم اكثـــر فاكثر وتتطلب تركيزا فى السلطة . فلم تكن الأحزاب بمنجى من مثـل هذه الاتجاهات فى أى بلد كبير . وكانت الأحزاب البرولتارية بصـــفة خاصة معرضة لها : ففى هذه الأحزاب اكثر من غيرها كانت تسمع حجة ان اعضاء الحزب مدينون بالطاعة لزعمائهم الذين اختاروهم وان الانغماس فى النقد لا يتفق مع الولاء للحزب (١) . وقد قال بليخانوف ، الذى صار عدو لينين اللدود ، شيئا مماثلا قبل هذه الأحداث :

« عندما يقولون لنا ان الديموقراطية الاجتماعية ينبغى أن تضمن حرية الراى الكاملة لأعضائها ينسون أن الحزب السياسى ليس أكاديميـــة علمية ... ان حرية الرأى فى الحزب يمكن ، وينبغى ، أن تحـــدد لأن الحزب يتألف من اتحاد حر بين أشخاص يهدفون لفكرة مشتركة . ومتى اختفت الوحدة فى الراى يصبح حل الحزب حتميا » (٢) .

وذهب لينين الى أن البورجوازية ، وليســت البرولتاريا ، هى التى تتراجع أمام هذا التقييد الضرورى المفيد . فالمناشفة يمثلون « الفــردية البورجـــوازية المثقفة ، أما البلاشـــفة فيمثلون « التنظيم البرولتـــارى والالتزام » (٣) .

ولم يقتصر رد لينين على المناشفة على مجرد الكلام . اذ لم تفت فى عضده العزلة التى أدى اليها انفصاله عن اسكرا ، ولم تهزه المعارضـة أو انفضاض من حوله ، ودعا الى اجتماع للبلاشـفة الاثنين والعشرين فى جنيف فى أغسطس سنة ١٩٠٤ وأنشأ « مكتب لجان الأغلبية » كمنظمـة مركزية وفى نهـــاية العام أسس صحيفة جديدة هى « فورواد » (الى الأمام) لتحـــل محل اسكرا المنحرفة . وكان شـــاغله الأول هو الحيلولة دون أى حركة متعجلة للوحدة قد تؤدى الى أى تعديل لمـــذهب البلاشفة أو الى المساس باستقلاله أو تلويثه بهرطقات المناشفة . وطالب فى مراسلات الحزب فى هذه الفترة « بالانشقاق فى كل مكان ، الانشقاق

(١) ر . ميشيلز Zur Soziologie des Parteiveseen (الطبعه الثانية ١٩٢٥ (ص ٢١٨ ـ ٢٨٠) وهو يورد امثلة مدهشة لهذه المشاعر من مصادر المانية وفرنسية وبلجيكية . وهو يستخدم ايضا « المركزية الديموقراطية » (فى نفس المرجع ص ٢٢٧) بطريقة توحى بأنها كانت مألوفة فى مطلع القرن فى الحزب الديموقراطى الاجتماعى الالمانى .
(٢) « ج.ف.بليخانوف ـ دراسات » XII ص ٤٥٥ .
(٣) « لينين دراسات » VI ص ٢١٣ .

بصورة حاسمة ، الانشقاق .. الانشقاق »(١) . فقد كان المبدأ الذى طبقه لينين وخلفه تراثا لمن جاءوا بعده هو ان احداث انقسام فى الحزب وطرد المخالفين من أعضائه أفضل من تعريض وحدة الفكر للخطر حتى فى المسائل الثانوية . وكان هذا الاتجاه نتيجة لاقتناع فكرى عميق ويتفق تماما مع شخصيته المسيطرة وثقته بنفسه . وقد عاد اليه المرة بعد المرة حتى عندما بدا انه عدل عنه مؤقتا بقصد التوفيق . وليس جزافا ان التكتيك الذى استخدم ضد المناشفة بعد ١٩٠٣ صار نموذجا يتبعه الحزب فى أوقات الأزمات الداخلية ، أو أن لفظ « المنشفية » صار يستخدم فيما بعد ، بصورة متزايدة ، لوصم أى خروج على رأى الحزب من جانب أى من اعضائه . وفى ابريل سنة ١٩٠٥ عقد فى لندن مؤتمر جديد فى تحد لأجهزة الحزب المركزية التى كانت قد صارت منشفية بحتة . وقد تألف هذا المؤتمر من البلاشفة وحدهم وقاطعه المناشفة الذين عقدوا مؤتمرا مقابلا خاصا بهم فى جنيف . وبذلك وصل الانقسام الى نهايته المنطقية .

وقد خلفت المناسبة الأصلية للانقسام الذى حدث فى المؤتمر الثانى انطباعا عاما بانه لما كان جناحا الحزب وافقا اصلا على برنامج الحزب واختلفا فيما يتصل بقانونه الأساسى فقط فان النزاع لا ينصب الا على قضية التنظيم ، وليس على قضية مذهب الحزب . واذا كان ذلك صحيحا فى مطلع الأمر فان الهوة بين الفريقين لم تلبث أن اتسعت وزادت عمقا . كانت تعاليم ماركس ، ابتداء من « البيان الشيوعى » وما تلاه ، تتضمن عناصر تطورية أو علمية أو موضوعية من ناحية وعناصر ثورية أو دعائية أو ذاتية من ناحية أخرى . وكانت الماركسية فى نفس الوقت تسجيلا لقوانين النمو الاجتماعى والاقتصادى وكذلك دعوة الى التجاء الى العمل بالعنف وبغير العنف للتعجيل بتحقيق هذه القوانين . وكان من المستطاع التوفيق بين الجانبين على أساس وجهة النظر التى تذهب الى أن الشئون البشرية تخضع لعملية من التطور المستمر التى لا تستبعد مع ذلك عن العمل الثورى الذى يقطع الاستمرار من وقت لآخر ، والذى يعد جزءا أساسيا من هذه العملية . ومع ذلك فان التضارب الظاهر أدى الى قيام وجهتى نظر متعارضتين فى النمو التاريخى تؤكد كل منهما على جانب من الجانبين ، وقد حدث فى كتابات ماركس نفسه هذا التأكيد على جانب مرة وعلى الجانب الثانى مرة أخرى . وفى النزاع الذى أدى الى انقسام تلامذة ماركس من الروس اتهم المناشفة البلاشفة بأنهم تجاوزوا خطة ماركس التطورية بمحاولة تنظيم ثورة برولتارية بوسائل تآمرية ، وهى

(١) يبدو ان لفظ « انشقاق» هى افضل ترجمة للفظ «raskol» الروسية التى تستخدم اساسا فى الخلاف الدينى .

ثورة لا تتوفر شروطها الموضوعية فى المرحلة البورجوازية الراهنة للنمو الروسى . واتهم البلاشفة المناشفة بأنهم ينظرون الى الثورة على أنها « عملية من النمو التاريخى » بدلا من أن يعتبروها شيئا يجب العمل على تنظيمه طبقا لخطة متعمدة(١) . لقد كان المناشفة ، الذين حللوا طريق الثورة واعتقدوا أن هذا الطريق لا يمكن تغييره أو التعجيل به بواسطة العمل الواعى ، من رجال النظرية أساسا ، وكانوا ، فى رأى البلاشفة ، « مناطقة » و « مكتبيين » و « مثقفين حزبيين »(٢) . أما البلاشفة فكانوا رجال عمل يشغلهم تنظيم الثورة بالوسائل المشروعة وغير المشروعة . وكان لينين ، الناطق باسم البلشفية ومنشئها ، منذ مبدأ الأمر أقل اهتماما بالنظرية التطورية منه بالعمل الثورى على عكس المناشفة . ولم يكن جزافا اصراره المستمر على أن ماركس يجب أن يفسر جدليا وليس دوجماسيا . فاذا كانت النظرية والعمل شيئا واحدا فان الثورة لا يكون لها معنى الا فى حدود ما تجد تعبيرا فى العمل فى وقت ومكان معينين . وقد قارن لينين المناشفة ، مستشهدا برسالة ماركس الشهيرة « عن فيورباخ » ، بأولئك الفلاسفة الذين عملوا على مجرد « تفسير العالم بصورة مختلفة » . أما البلاشفة فكانوا ، باعتبارهم ماركسيين طيبين ، يعملون على تغييرها(٣) .

وقد أثار النزاع بين البلاشفة والمناشفة ، برغم أنه بدا منصبا على نقاط غامضة من المذهب الماركسى ، قضايا أساسية فى الثورة الروسية . فالمناشفة تمسكوا بالتتابع الماركسى الأصلى الخاص بالثورة البورجوازية — الديموقراطية ثم الثورة البرولتارية — الاشتراكية ولم يقبلوا قط فى الحقيقة نظرية لينين التى عرضها منذ ١٨٩٨ عن وجود حلقة لا فكاك منها تربطهما معا . فالثورة البورجوازية عندهم لا بد أن تأتى أولا ، لأن الرأسمالية لا يمكن أن يتاح لها النمو الكامل فى روسيا الا عن طريق الثورة البورجوازية ، ولأن البرولتاريا الروسية لا يمكن أن تعتبر من القوة بحيث تستطيع القيام بالثورة الاشتراكية والسير بها قدما الا اذا تم هذا النمو . بيد أن هذا الفصل بين الثورتين ، مهما أرضى المنظرين ، كانت له عواقب مربكة بالنسبة للثوريين العمليين . فالمناشفة اذ اقتصروا على الثورة البورجوازية وجدوا صعوبات فى تضمين برنامجهم السياسى أى نداء اشتراكى أو برولتارى . فقد كانت الثورة البورجوازية خطوة سابقة

(١) (تتناول مقالات لينين فى فبراير ١٩٠٥ « هل ينبغى أن ننظم الثورة ») فى « دراسات » VII ص ١٢٢ — ١٢٩) هذا النزاع .

(٢) وقد استعمل المصطلح الأخير فعلا فى قرار الاجتماع الخامس للحزب فى ديسمبر ١٩٠٨ . أما فيما يتصل بالاصلاحيين الآخرين فانظر « لينين — دراسات » VIII ص ٤٩ — ٥٠ .

(٣) نفس المرجع VIII ص ٥٢ .

ضرورية وحتمية للثورة البرولتارية ، ومن ثم فهى ذات أهمية حيوية – فى المدى البعيد للبرولتاريا . ولكن الأثر المباشر هو تسليم السلطة لأولئك الذين يضطهدون البرولتاريا والذين يعدون ، فى المدى البعيد أيضا ، أخطر أعدائها . ولم يكن أمام المناشفة مهرب من هذه المعضلة سوى التركيز على سياسة قصيرة المدى من التأييد للبورجوازية فى القضاء على الأوتوقراطية واتمام الثورة البورجوازية ، ثم الضغط على الحكومة البورجوازية الثورية عندما تجىء لمنح البرولتاريا بعض تلك المسكنات التى تخفف من سوء وضعهم كما هو الحال فى السياسة الاجتماعية التى تتبعها البلاد الرأسمالية المتقدمة (الاعتراف بالنقابات ويوم الثمانى ساعات والتأمين الاجتماعى وما الى ذلك) .

ومن ثم فان حجج البلاشفة ضد المناشفة لم تكن فى جوهرها ، كما أشار لينين مرارا ، سوى تكرار للنزاع ضد « الماركسيين القانونيين » و « الاقتصاديين » الذين وقف ضدهم الحزب كله متحدا فيما مضى ، كما كانت ترديدا لأصداء النزاع مع «المنقحين» فى الحزب الديمقراطى الاجتماعى فى المانيا . اذ أن المناشفة بتشبثهم بالنظرية المسبقة التى تذهب الى أن روسيا على وشك الثورة البورجوازية ،ولكن ليس الاشتراكية، اقتفوا أثر الماركسيين القانونيين فى تأكيدهم على النظرية الثورية وتأجيلهم للعمل الثورى الى المستقبل البعيد ، وحذوا حذو «الاقتصاديين» فى تفضيل المفهوم الاقتصادى للطبقة على المفهوم السياسى للحزب(١) وفى اعتقاد أن الهدف الملموس الوحيد الذى يمكن عرضه على العمال فى المرحلة الراهنة هو تحسين وضعهم الاقتصادى ، وحذوا حذو « المنقحين » الألمان فى تفضيل الدعوة الى الضغط برلمانيا على حكومة بورجوازية لتحقيق اصلاحات لمصلحة العمال على الدعوة الى قلبها . ان المنشفية لم تكن ظاهرة منعزلة أو عارضة . فقد أصبح المناشفة يمثلون سلسلة من الأفكار المألوفة فيما يجرى عليه العمل فى اشتراكية غرب أوروبا – المعارضة القانونية والتقدم عن طريق الاصلاح لا الثورة والتفاهم مع الأحزاب البرلمانية الأخرى والتعاون معها والاثارة الاقتصادية عن طريق النقابات . فالمنشفية كانت متأصلة الجذور فى الفكر الغربى والتقاليد الغربية (ولا ننسى أن ماركس كان غربيا) . وكان « الشعبيون » (نارودنيك) الروس قد أكدوا ، مثل أنصار السلافية ، أن النمو الروسى ذو طابع خاص ، فروسيا مختلفة عن الغرب فى أن مصيرها أن تتجنب المرحلة الرأسمالية. وكان بليخانوف قد دحض رأيهم معتمدا فى تعاليمه كلها على اساس واحد

(١) هذا هو أساس تأكيد دان الزعيم المنشفى السابق ان البلاشفة يمثلون «الاتجاهات الديموقراطية والسياسة العامة للحركة » وان المناشفة يمثلون « اتجاهاتها الطبقية والاشتراكية » .

هو أن روسيا لا بد أن تمر بنفس مراحل النمو التى مر بها الغرب ، وكان المناشفة تلامذة بليخانوف . وكان من اليسير عليهم دائما أن يكسبوا العطف والفهم من جانب زعماء الديموقراطية الاجتماعية فى الغرب . وقد قال رادك ساخرا بعد ذلك بسنوات « ان أوروبا الغربية تبدأ بالمناشفة»(١) .

ومن الظواهر ذات المغزى فى هذا النزاع أن جناحى البلاشفة والمناشفة فى الحزب عندما انقسما بوضوح فى روسيا نفسها (وقد حدث ذلك بعد فترة وبصورة أقل حدة مما كان بين المهاجرين) كان أنصار المناشفة من أكثر العمال مهارة وتنظيما مثل عمال المطابع والسكك الحديدية والصلب فى المراكز الصناعية الحديثة فى الجنوب ، فى حين جاء تأييد البلاشفة من العمال غير المهرة نسبيا فى الصناعات اليدوية الكبيرة مثل الصناعات الثقيلة القديمة فى منطقة بطرسبرج ومصانع النسيج فى بطرسبرج وموسكو . وكانت الأغلبية الساحقة فى النقابات من المناشفة ، وكان « الاقتصاديون » قد ذهبوا الى انه فى حين ان العمال المتنورين فى الغرب قابلون التوعية السياسية فان الاستثارة الاقتصادية وحدها هى التى يمكن أن تستميل جمهرة « عمال المصنع » الروسيين (٢) ، وبدا أن لينين نفسه قبل الرأى القائل بأن نداء «الاقتصاديين» يجتذب « أدنى طبقات البرولتاريا وأقلها نموا » (٣) . بيد أن هذا التشخيص للأمر ينقصه كل من تجربة الغرب « حيث كانت أكثر قطاعات العمال تقدما « النقابيين الانجليز » هى التى أشادت بالنضال الاقتصادى على حساب النضال السياسى منذ أيام الدولية الأولى »وكذلك الواقع الروسى المعاصر . اذ كان أكثر العمال الروس مهارة وتعليما وتنظيما وتميزا ، وأقربهم شبها بالعمال المنظمين فى الغرب ، هم أقلهم تأثرا بالنداءات الثورية وأكثرهم ميلا الى الاقتناع بامكان تحسين احوالهم الاقتصادية داخل الاطار البورجوازى السياسى . اما جمهرة العمال الصناعيين غير المهرة ، الذين كانوا يعدون أقل من أدنى طبقات العمال الصناعيين الغربيين من جميع الوجوه ، فلم يكن لديهم « ما يفقدونه سوى أغلالهم » ومن ثم كانوا أكثر استعدادا بكثير لقبول دعوى

(١) وفى عبارات التاريخ الرسمى السائد ان المناشفة « أرادوا فى روسيا حزبا مماثلا للحزب الديموقراطى الاجتماعى الألمانى أو الفرنسى مثلا » و « قد حاربوا البلاشفة لأنهم احسوا بشىء جديد يدفعهم ، شىء غير مألوف ومختلف عن الديموقراطية الاجتماعية فى الغرب » . (تاريخ الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى – الترجمة الانجليزية ١٩٣٩ – ص ١٤٠) . وينبغى ان نتذكر أن روسيا لم يكن فيها أحزاب سياسية فى سنة ١٩٠٣ بالمعنى الغربى : فلم توجد مثل هذه الأحزاب الا بعد ١٩٠٥ .

(٢) استخدمت هذه الحجة فى « بيان الاقتصاديين » السابق الاشارة اليه .

(٣) « لينين – دراسات » II ص ٥٥٢ .

البلاشفة من ان الطريق الوحيد للتحسن الاقتصادى هو الثورة السياسية .

ويرجع فشل المناشفة ، وهو فشل تميز بالمأساة وعدم الجدوى ، الى انهم كانوا غرباء على الظروف الروسية . فالنظام الاجتماعى والسياسى فى روسيا لم يكن تربة صالحة بأى حال لازدهار النظام البورجوازى الديموقراطى . ان التاريخ نادرا ما يعيد نفسه ، وتفسير الماركسية الذى يفترض ان تتابع مراحل الثورة فى مكان ما من العالم ينطبق بالضبط على النمط الذى ساد فى أوروبا الغربية تفسير قدرى ومن ثم غير صحيح . ففى المانيا ثبت انه من المستحيل طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر اكمال الثورة البورجوازية ـ الديموقراطية فى صورتها الكلاسيكية، فقد التوى النمو الاجتماعى والسياسى فى المانيا وشوهه الاجهاض الذى حدث فى ١٨٤٨ . وفى روسيا لو ان المناشفة استطاعوا ان يفرضوا اتجاههم لكان افلاس الثورة الألمانية فى ١٨٤٨ هو مصير ثورة ١٩٠٥ . ولم يكن ذلك لمجرد ان البورجوازية الألمانية فى ١٨٤٨ والبورجوازية الروسية فى ١٩٠٥ كانتا اضعف واقل نموا من ان تحققا طموحهما الثورى . ولا شك هناك فى ضعفهما . ولكن كان هناك سبب أقوى لترددهما هو ادراكهما أن هناك خطرا ناميا يهددهما ممثلا فى ثورة بروليتارية قادمة(١) . ومن الأسباب التى تجعل التاريخ نادرا ما يعيد نفسه ان الشخصيات الرئيسية على المسرح فى الأداء الثانى يدركون ما حدث من قبل . لقد كانت الخطة الماركسية للثورة تتطلب من البورجوازية أن تقلب النظام الفودالى كخطوة سابقة لقلبها هى نفسها على يد البروليتاريا، وكان ضعف الخطة انها لا تعود قابلة للتطبيق بمجرد أن تعيها البورجوازية (٢) . فبمجرد ادراك ان الديموقراطية البورجوازية هى خطوة الى الاشتراكية لا يمكن تحقيقها الا على يد أولئك الذى يؤمنون بالاشتراكية ايضا . وكانت هذه هى الحقيقة العميقة التى عبر عنها لينين عندما قال ان البروليتاريا تستطيع أن تتولى قيادة الثورة البورجوازية

---

(١) يصف تروتسكى البورجوازية الألمانية فى ١٨٤٨ فى عبارة نفاذة قائلا : « لقد تعلمت حكمة التجربة التى مرت بها البورجوازية الفرنسية » . « مستقبل الثورة الروسية » (برلين سنة ١٩١٧ ص ٢٧ .

(٢) وقد كتب لينين بمرارة فى ذلك الوقت « لقد بدأت البورجوازية الأوروبية بالقتال من اجل الجمهورية ، ثم عاشت فى المنفى وتحولت الى خيانة الحرية وانقلبت على الثورة ودخلت فى خدمة الملوك الدستوريين ، وتريد البورجوازية الروسية أن تتعلم من التاريخ وان تتخطى مراحل النمو ، تريد خيانة الثورة على الفور ، وان تتحول فورا الى خيانة الحرية . وفى محادثاتهم الخاصة يقولون بعضهم لبعض عبارة المسيح ليهوذا : انجز ما تفعله بسرعة». دراسات VIII ٢٥٩ » . ولكن لماذا يقاتل البورجوازى اذا كان يعلم أن انتصاره سيؤدى الى قلبه بواسطة البروليتاريا ؟ .

فالمشكلة لم تكن ان الظروف فى روسيا لم تكن قد نضجت بعد للقيام بالثورة على النمط الغربى ، بل ان النموذج الغربى كان قد استنفد اغراضه ولم يعد فى الامكان اعادة التجربة ثانية فى مكان آخر . ان المناشفة الذين كانوا ينتظرون نضج الظروف فى روسيا كان مصيرهم حتما الفشل والاخفاق .

وبرغم ان وجهة النظر البلشفية كانت اكثر احاطة بكثير بالظروف الروسية الخاصة ، وبذلك وفرت على نفسها مذلة الاخفاق ، فانها لم تخل ايضا من التناقضات الداخلية . فطبقا لوجهة نظرهم تقوم البروليتاريا ، بمساعدة الفلاحين ، بالثورة البورجوازية ـ الديموقراطية ولكنها تظل مع ذلك بورجوازية الطابع فى جوهرها ، فهى مرحلة لا يمكن تخطيها ويجب أن لا يخلط بينها وبين الثورة البروليتارية ـ الاشتراكية التالية لها . ولم يكن هناك طبعا شك فى ان الثورة التى تتم فى مثل هذه الظروف يمكن ، وينبغى ، ان تقوم بعدة اجراءات ليست فى الحقيقة اشتراكية وتتفق تماما مع الرأسمالية البورجوازية ـ مثل توزيع الأرض على الفلاحين أو يوم الثمانى ساعات أو فصل الكنيسة عن الدولة ، وقد كانت هذه الاجراءات واجراءات كثيرة اخرى مثلها ضمن الحد الأدنى لبرنامج الحزب . ولكى تستطيع هذه الثورة ، وقد قاطعتها البورجوازيه او عارضتها بشدة ، ان تحقق « تلك الحرية البورجوازية وذلك التقدم البورجوازى » اللذين وصفهما لينين نفسه بأنهما « الطريق الوحيد للحرية الحقيقية للبروليتاريا والفلاحين (١) » ، فهو مفهوم يبدو ان لينين لم يواجه قط بصورة جدية العقبات التى تتمخض عنه . وفى احاديثه وكتاباته التالية كثيرا ما ندد « بالحرية البورجوازية » باعتبارها اكذوبة جوفاء . ولم يكن فى ذلك تناقض حيث انه كان يتحدث عن فترتين مختلفتين . فما دامت البورجوازية قوة ثورية تهاجم بقايا الاقطاع والفيودالية ، فان الحرية البورجوازية كانت حقيقية وتقدمية . ومجرد أن تدعم البورجوازية سلطتها وتثبت دعائمها وتقف موقف الدفاع ضد قوى الاشتراكية والبروليتارية الصاعدة تصبح « الحرية البورجوازية » رجعية وكاذبة . بيد ان التناقض اللفظى ساعد على كشف المشكلة الحقيقية . فالخطة البلشفية كانت تتطلب اقامة الحرية البورجوازية والديموقراطية فى روسيا التى لم تكن فيها اية جذور اجتماعية ولا يمكن ان تكون لها مثل هذه الجذور حيث كان لابد من اقامتها بدون معونة البورجوازية ، وأعلن البلاشفة أنه بدون ذلك لا يمكن الوصول الى الحرية الأسمى ، الحرية الاشتراكية . أما خطة المناشفة التى كانت

---

(١) نفس المرجع VIII ص ٣٤ .

تريد الانتظار الى ان تقيم البورجوازية الروسية الحرية فلم تكن اقل واقعية من خطة البلاشفة الذين ارادوا اقامتها بواسطة دكتاتورية البرولتاريا والفلاحين الثورية .

لقد كانت المعضلة الكبرى للثورة الروسية ، التى لم يستطع المناشفة ولا البلاشفة ان يجدوا حلا كاملا لها ، تقوم على خطأ فى التنبؤ من جانب الخطة الماركسية الأصلية . فقد اعتقد ماركس ان الراسمالية البورجوازية متى قامت ستسير شوطها كاملا فى كل مكان ، وانها عندما تبدأ الانهيار بسبب تناقضاتها الداخلية المتأصلة ، وعندئذ فقط ، ستقلبها ثورة اشتراكية . ولكن ما حدث فى الواقع هو ان الراسمالية ، فى البلاد التى نمت فيها بقوة وعلى اكمل وجوهها ، احاطت نفسها بشبكة ضخمة من المصالح القائمة تضم قطاعا كبيرا من الطبقة العاملة الصناعية ، بحيث انه حتى بعد ان بدات عملية الانهيار بوضوح استمرت تقاوم بدون جهد كبير قوى الثورة ، فى حين أن ما انهزم بسهولة أمام أول الهجمات الثورية كان الراسمالية الناشئة التى لم تكتمل نضجا . وكانت العواقب الاقتصادية التى نجمت عن هذا الخروج على الخطة المتصورة سبقا واضحة : فبدلا من أن تستولى الحكومة الثورية الحديثة العهد على تنظيم صناعى على قدر كبير من الكفاية وعلى قوة عاملة مدربة فى ظل رأسمالية مكتملة النضج ، اضطرت الى الاعتماد على الموارد غير الصالحة لبلد متخلف فى بناء النظام الاشتراكى ، بحيث أن الاشتراكية الجديدة كانت مرغمة على تحمل عقبة ، ووصمة ، انها نظام قلة وليس نظام وفرة كما تنبأ ماركس . ولم تكن العواقب السياسية أقل من ذلك احراجا : فأصحاب القوة السياسية الجدد كانوا بروليتاريين سذجا ليس لديهم التدريب والتجربة السياسيان اللذان يكتسبان فى ظل الدستور البورجوازى بممارسة حق الانتخاب العام وبالاتحاد فى نقابات ومنظمات عمالية ، وفلاحين اميين فى الغالب وليس لديهم اى وعى سياسى تقريبا . وقد عزا المناشفة صعوبات الموقف والاخفاقات الناجمة عنها الى ان البلاشفة حادوا قاصدين عن الخطة الماركسية فى الثورة . بيد ان هذه الخطة كانت لابد ان تفشل عندما تحدث الثورة البرولتارية فى أكثر البلاد الراسمالية تخلفا . وكانت هذه المشاكل لاتزال فى طى المستقبل، ولكنها كانت متأصلة فى القضية الأساسية بين البلاشفة والمناشفة التى كشفت عنها الثورة الروسية الاولى فى ١٩٠٥ الفطاء .

الفصل الثالث

١٩٠٥ وما بعدها

لقد كان الانقسام بين البلاشفة والمناشفة يعنى ان حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى واجه الثورة الروسية الأولى فى ١٩٠٥ وهو فى حالة ضعيفة وغير مشجعة . ولم يكن اى من الفريقين يستطيع الادعاء انه انتصر فى هذا الصراع الداخلى . وقد كتب لينين فى اوائل ١٩٠٥ :

« عندما اصبح الانقسام امرا مقضيا كان من الواضح اننا كناالجانب الأضعف ماديا بما لا يقاس .. فالمناشفة لديهم مال اكثر وكتابات اكثر ووسائل نقل أكثر وعملاء اكثر «واسماء» اكثر وانصار اكثر . وانها لتكون طفولة لا تغتفر الا نرى ذلك »(١) .

ومع ذلك فبعد ذلك بشهور قليلة كان عميل منشفى يتحدث فى رسالة خاصة بلهجة أشد ازدراء عن عدم فعالية الكتابات المنشفية والتنظيم المنشفى فى بطرسبرج (٢) . وأثناء أن كانتقوىالثورة تتجمع فى أنحاء روسيا فى صيف ١٩٠٥ ، عقد البلاشفة فى لندن مؤتمرهم البلشفى الخالص الذى وصفوه ، والذى صار يعرف فى التاريخ ، بالمؤتمر الثالث للحزب . وكان معاونا لينين الرئيسيان فى المؤتمر هما بوجدانوف ولوناشارسكى اللذان انفصلا عنه بعد ذلك بثلاث سنوات . وقد عاد لوناشارسكى الى الحزب فى ١٩١٧ ، كما ظهر فى المؤتمر ثلاثة مندوبين آخرين قدر لهم أن يلعبوا دورا كبيرا بعد ثورة اكتوبر ـ كامنيف

---

(١) « لينين ـ دراسات » VII ص ١٠١ .

(٢) نفس المرجع VIII ص ٥٠٠ الحاشية

« وكان واحدا من خمسة مندوبين من القوقاز » ولتفينوف وكرازين .
ولكن واقعة ان كل الزعماء البارزين فى الحزب الأصلى عدا لينين نفسه قد انضموا – اما كلية مثل اكسلرودومارتوف او فى تردد مثل بليخانوف وتروتسكى – الى المعسكر المنشفى وضعت لينين فى مركز السلطة الوحيد . وكانت الشخصية الوحيدة فى المؤتمر الثالث التى تستطيع الاستقلال برأى عن لينين هو كرازين ، الذى كان فى ذلك الوقت المنظم البلشفى الرئيسى فى روسيا نفسها ، وقال لوناشارسكى أن الانجاز الرئيسى للمؤتمر هو « الاندماج الكامل بين بلاشفة اليسار اللنينى وبلاشفة اليمين بزعامة كرازين »(١). ولكن الدور الثانوى البحت الذى عهد به الى معاونى لينين يتبين من وصف لوناشارسكى نفسه لذكرياته عن التقرير الخاص بالتمرد المسلح الذى طلب اليه القاءه فى المؤتمر :

« اعطانى فلاديمير ايليخ كل الأفكار الأساسية فى التقرير . ولم يكتف بذلك بل أصر أن أكتب خطابى كله وأعطيه له لكى يقرأه مقدما . وفى الليلة السابقة على الجلسة التى سألقى فيها تقريرى قرأ فلاديمير ايليخ بعناية المخطوط واعاده الى بعد أن أدخل عليه تعديلين أو ثلاثة لا أهمية لها – ولم يكن فى ذلك ما يدعو الى التعجب حيث انى ، فى حدود ما أتذكر اتخذت من توجيهات فلاديمير ايليخ الدقيقة المفصلة نقطة البداية فيما كتبت » (٢) .

وقد ظهر الفرق بين موقفى البلاشفة والمناشفة من الثورة الوليدة فى قرار كل منهما فى مؤتمر لندن واجتماع جنيف . فقد أعلن المؤتمر الحاجة الملحة الى «تنظيم البروليتاريا لصراع فورى مع الأوتوقراطية بواسطة التمرد المسلح» ، وذهب الى أنه لا مانع من الاشتراك فى حكومة مؤقتة ثورية عندما يحين الوقت « بهدف القيام بصراع لا هوادة فيه ضد كل محاولات الثورة المضادة وللدفاع عن المصالح المستقلة للطبقة العاملة» – وهو قرار قدر له أن يكون مصدر مشاكل بعد ذلك باثنتى عشرة سنة (٣) .

أما اجتماع المناشفة فانه اعتبر أن «الحزب يجب ألا يجعل من أهدافه الاستيلاء على السلطة أو المشاركة فى السلطة فى حكومة مؤقتة ، بل يجب أن يظل حزب المعارضة الثورية المتطرفة » (٤) .

---

(١) «الثورة البروليتارية» رقم ١١ (٤٦) سنة ١٩٢٥ ص ٥٣ .
(٢) نفس المرجع ص ٥٤ .
(٣) (قرارات الحزب الشيوعى للاتحاد كله (البلاشفة) » ١٩٤١ I ص ٤٥ .
(٤) اسكرا عدد ١٠٠ فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٥ .

ولم يكن لهذا النزاع الحزبى دور فى الأحداث فى روسيا . فقد بدأت الثورة بالمذبحة التى وقعت أمام « قصر الشتاء » فى ٩ يناير ١٩٠٥ ، وتجمعت قواها ببطء عن طريق انتشار الاخلال بالنظام أثناء الربيع والصيف الى أن بلغت ذروتها فى أكتوبر بموجة من الاضرابات ووعد القيصر بوضع دستور تحررى وتكوين أول « سوفيتات مندوبى العمال » . ويبدو أن أول هذه الهيئات الجديدة جاء نتيجة عمل تلقائى قامت به جماعات من العمال المضربين . وكان أسبقها هو ما تألف بواسطة مدينة المصانع ايفانوفو – فوز نسنسك (١) . وانبثقت ابان الأسابيع القليلة التالية سوفيتات منظمة الى حد يزيد أو ينقص فى جميع المراكز الصناعية الرئيسية تقريبا . وكان سوفيت بطرسبرج من أوائل هذه السوفيتات وأهمها جميعا بما لا يقاس . فتاريخ السوفيتات يبدأ بالنموذج الذى قام فى بطرسبرج .

وقد أنشىء «سوفيت مندوبى العمال ببطرسبرج» فى ١٤ أكتوبر ١٩٠٥ وعاش خمسين يوما . وكان أول رئيس له خروستاليف – نوسار، وهو محام راديكالى انضم الى الجناح المنشفى من الحزب الديموقراطى الاجتماعى ابان فترة السوفيت . وسرعان ما تكون للسوفيت تنظيم وأصدر صحيفة أسبوعية هى «ازفستيا سوفيتا رابوشيك دبوتاتوف» ، سلف الأزفستيا المشهورة التى أصدرت فى ١٩١٧ ، وكان يضم فى أوجه حوالى ٥٥٠ مندوبا يمثلون ٢٥٠ر٠٠٠ عامل . وكان أبرز الديموقراطيين الاجتماعيين بين صفوفه هو تروتسكى الذى سرعان ما ظهر كزعيم قوى واسع الحيلة ، وعندما قبض على خروستاليف – نوسار فى آخر نوفمبر ١٩٠٥ (٢) صار رئيسا للسوفيت فى أيامه القليلة الأخيرة . وكانت ناحية الضعف فى السوفيت كما قال تروتسكى فيما بعد هى «ضعف الثورة التى لم تتجاوز حدود المدينة» . وفى أوائل ديسمبر أحست الحكومة بأنها من القوة بحيث تستطيع اتخاذ الاجراءات ضده . فألقى القبض على تروتسكى والزعماء الآخرين ، وقد ساعد دفاع تروتسكى المجيد وسلوكه المتحدى أمام المحكمة التى حاكمتهم على الرفع من قيمة السوفيت وقيمته الشخصية . وكان سوفيت بطرسبرج مؤلفا أساسا من الديموقراطيين الاجتماعيين ، وان لم يكن منهم وحدهم بأى حال . وفى حدود ما يتعلق بالنزاع داخل الحزب كان اما محايدا أو منشفيا . فقد كان دور البلاشفة فى سوفيتات ١٩٠٥ ضئيلا وغير متميز فى جميع أنحاء روسيا . وقد تحدث لينين عن هذه السوفيتات بحرص على أنها «لم تكن برلمانات عمال ولا أجهزة للحكم الذاتى للبروليتاريا، ولكن «منظمة قتال

---

(١) ل . تروتسكى ١٩٠٥ (الطبعة الثانية ١٩٢٢) ص ١٩٨ .
(٢) «تروتسكى – دراسات» II ص ٢٠٣ .

لتحقيق أهداف محددة» (١) . وعلى هذا الأساس لم تكن أكثر من جهاز غير حزبى من الأجهزة التابعة للحزب فى صراعه لتحقيق أهداف ثورية ، بل ويمكن حتى أن تكون موضع نوع من الغيرة بوصفها منظمة منافسة. (٢) وقد وصل لينين الى بطر سبرج فى اوائل شهر نوفمبر ١٩٠٥ . ولكن ليس من الموثوق فيه أنه ظهـــر فى سوفيت بطرسبرج قط ، وعلى أى الأحوال فهو لم يقم بدور كبير فى أعماله . (٣)

وقد كان من شأن ما قام به الثوريون من أعمال وبطولة ثم مأساة فشلهم أن ألقى ضوء كالح على الانقسام فى الحزب الذى كان يتطلع لقيادة الثورة ، ولم يكن الانشقاق الذى حدث فى كل من لندن وجنيف قد صار عميقا بعد بين صفوف الحزب فى روسيا نفسها (٤) . ففى روسيا سنة ١٩٠٥ تناسى الديموقراطيون الاجتماعيون خلافاتهم فى كل مكان وعملوا معا دون اعتبار للخلافات التى قسمت زعماء الحزب . وحدثت ابان الصيف خطوات للتوحيد من الجانبين ، ولما أخذت الحركة تنمو فى ظل الحرية التى وعد بها دستور اكتوبر ١٩٠٥ بدأ لينين يتأثر بتزايد ملل أعضاء الحزب

(١) « لينين ـ دراسات » VIII ص ٤٠٩ . وقد قال تروتسكى نفسه عن أول اجتماع لسوفيت بطر سبرج انه « كان أقرب الى مجلس حرب منه الى البرلمان » ١٩٠٥ (الطبعة الثانية ١٩٢٢) ص ١٠٦ .

(٢) قال احد مؤرخى الحزب أن « بعض البلاشفة وبخاصة فى بطرسبرج ..... كانوا يجنحون الى النظر اليها (أى السوفيتات) باعتبارها منافسة للحزب » ن . يوبوف « مجمل تاريخ الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى » (الترجمة الانجليزية) I ص ١٦٣ .

(٣) استنادا الى مذكرات كتبها مؤلف مغمور ونشرت فى ١٩٢٢ ، عزت الطبعة الثانية من « أعمال لينين » الى لينين فضل صياغته قرار يتعلق « بالاغلاق » أقرته اللجنة التنفيذية فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٥ («لينين ـ دراسات» VII ، ٣٩١ ـ ٣٩٢) ، ووجود نص هذا القرار فى « أعمال تروتسكى » يعنى أن صاحب القرار هو تروتسكى ، وهو أمر أقرب الى الاحتمال فى ذاته . ولعل الخلط راجع الى مقال نشره لينين عن الموضوع فى صحيفة «نوفايا زيزن» فى اليـــوم التـــالى ورحب به تروتســـــكى فى « ناشــــــالو » . اما ما جاء فى الطبعـــــة الثـــانية من « أعمال لينين » ـ استنادا الى مذكرات غير منشـــورة ـ من انه تحدث فى اللجنة التنفيذية عن القرار فهو أمر غير محتمل ، فكروبسكايا « لا تذكر أن فلاديمير ايليخ تحدث فى سوفيت مندوبى العمال » («ذكريات عن لينين» I الترجمة الانجليزية ١٩٣٠ ص ١٥٤) ، ومن المؤكد انه لم يكن عضوا فى اللجنة التنفيذية .

(٤) يذكر كرازين بوضوح ان بلاشفة بطرسبرج كانوا لا يزالون يعمـــلون فى وفاق مع المناشفة حتى فبراير ١٩٠٥ « ثورة البروليتاريا » ص ٨٣ ـ ٨٤ .

فى كل مكان من الحالة التى وصل اليها الحزب(١) . وقد كتب بعد ذلك بفترة قصيرة « لقد حل محل نزاعات فترة ما قبل الثورة تضـــامن فى المسائل العملية (٢) » وقبيل سقوط ســـوفيت بطر سبرج مباشرة كان المناشفة والبلاشفة قد تناسوا خلافاتهم الى حد أنهم أصدروا ثلاثة أعداد من صحيفة مشتركة تأييدا للسوفيت هى « سفرنى كولوس » . وفى ديسمبر ١٩٠٥ عقد اجتماع للبلاشفة فى تامر فورس بفنلندا ـ وكانت أول مناسبة ظهر فيها ستالين فى مؤتمر أو اجتماع للحزب على مستوى الاتحاد كله وأول مرة قابل فيها لينين ـ وأصدر قرارا يؤيد فيه الاندماج بين اللجنتين المركزيتين لجناحى الحزب بغرض تنظيم مؤتمر مشـــترك للحزب(٣) . وفى يناير وفبراير ١٩٠٦ استطاعت اللجنة المشتركة أن تعلن عما اتخذته من اجراءات ايجابية لعقد المؤتمر ، وقد عقد المؤتمر فعلا فى استوكهلم فى أبريل (٤) . ووصف هذا المؤتمر بأنه « مؤتمر الوحدة» ، وان عرف فيما بعد باسم المؤتمر الرابع ايضا (حيث ان المناشفة فى وقت انعقاده كانوا ينكرون شرعية المؤتمر الثالث) ، ثم عقد مؤتمر مشترك آخر (عرف فيما بعد بالمؤتمر الخامس) فى لندن فى ابريل ومايو سنة ١٩٠٧ . وقد اجتمع مؤتمر « الوحدة » فى ستوكهلم فى ابريل ١٩٠٦ وحالة التفاؤل فى ذروتها بسبب دستور أكتوبر ودعوة « الدوما » الأول للانعقاد ، وكانت أغلبيته من المناشفة . وفى مؤتمر لندن كان البـــلاشفة أكثر عددا من المناشفة وان كان التوازن فى يد جماعات أصغر ، فى حين قال تروتسكى ، الذى ظهر فى مؤتمر لأول مرة منذ ١٩٠٣ ، بأنه « يقف خارج الانشقاقات » .

وكانت الاتهامات قد اندلعت ثانية بين البلاشفة والمناشفة حتى قبل مؤتمر لندن فى ١٩٠٧ . فقد اتهم لينين دان وبعض الزعماء المناشفة الآخرين بأنهم يتساومون مع « الكاديت » فيما يتصل بانتخابات « الدوما » ، ووصف هذه المساومة بأنها « بيع لأصوات العمال » ، كما دعى لينين الى المثول أمام

(١) « لينين ـ دراسات VIII ص ٣٧٩ .
(٢) نفس المرجع IX ص ١٢٣ .
(٣) « قرارات الحزب الشيوعى » (١٩٤١) I ص ٥٧ ـ ٥٨ . ولم تبق سجلات للمؤتمر ولكن جمعت عنه بعض الذكريات . ويصف أحد المندوبين موقف لينين من الاندماج كما يأتى : « لقد بدا أن الثورة مسحت الخط الفاصل بين الفريقين . واعتقد الكثيرون ذلك ولكن لينين لم يصدق . واذا كان قد قبل الاتحاد باعتباره أمرا لامندوحة عنه بسبب صوت الجماهير والضرورة الرسمية له ، فانه مع ذلك وافق على الاتحاد مى غير ما ارتياح ولم يأخذه مأخذ الجد » نفس المرجع I ص ٢٣٤ ـ ٢٤٥) . ولكن ذلك يبدو حكما جاء بعد ان اظهرت الاحداث التالية ذلك .
(٤) انظر بيانات اللجنة فى (Chetvertyi Sézd RSDRP) (١٩٣٤) ص ٥٧٢ ـ ٥٧٦

محكمة الحزب للدفاع عن نفسه ضد تهمة سب بعض زملائه فى الحزب(١) .

وبعد مضى اسبوعين على تفرق مؤتمر لندن حل « الدوما » الثانى فى بطر سبرج وانتهى التظاهر بالحكم الدستورى وجاءت فترة ستوليبين الرجعية وحكم « اليد القوية » . وحوفظ على مظهر الوحدة الروسية فى اجتماع عقده الحزب فى باريس فى نهاية ديسمبر ١٩٠٨ (٢) ، وظهر فى العام التالى عدة أعداد من صحيفة جديدة للحزب هى « سوتسيـــال ــ ديمقواطى » كان فى مجلس تحريرها مارتوف جنبا الى جنب مع لينين وكامنيف وزينوفيف . ومن المحتمل ان استعداد لينين للتفاهم مع المناشفة فى ذلك الوقت كان مرتبطا من ناحية ما بمشاكل داخل الجناح البلشفى من الحزب . وكان بوجدانوف وليوناشارسكى رائدى حركة انحراف « مثالى » تحاول التوفيق بين الاشتراكية والدين ، وهاجمها لينين بقسوة فى مؤلفه الفلسفى الكبير الوحيد « المادية والنقد التجريبى » .

وقد كان لهذا الانحراف اتجاه سياسى أيضا حيث ارتبط بمطلب مقاطعة الديموقراطين الاجتماعيين للدوما الثالث ــ وهى أول حالة من نوعها فى تاريخ الحزب للظاهرة التى عرفت فيما بعد « بالمعارضـــة اليسارية » . (٣) وقد قاتل لينين باصرار ضد جميع خصومه ، واذا كان البلاشفة قد نجحوا طوال هذه السنوات فى المحافظة على كيانهم كجماعة متسقة ومتماسكة فان الفضل كله يرجع لشخص واحد واصراره على موقفه وثقته بنفســه . وفى هذه الأثناء حدث اجتماع للجنـــة المركزية للحزب فى باريس فى يناير ١٩١٠ تأكد فيه مرة اخرى على أساس من التوفيق بين البلاشفة والمناشفة ، وكان ذلك رغم اعتراض لينين هذه المرة (٤) .

وكانت تكمن وراء مظاهر وحدة الحزب ، التى استمرت بصعوبة متزايدة من ١٩٠٦ الى ١٩١١ ، خلافات تزداد عمقا مع مرور الوقت والاحساس بالاخفاق والهزيمة . فقـــد كان انهيـــار آمال ١٩٠٥ الـــكبيرة ضربة ثقيلة الوطأة على الحزب . ولكن التحليل المتعقل لما حدث فى ذلك العام أظهر الى

---

(١) « لينين دراسات » XI ص ٢١٦ ــ ٢٢٨ .

(٢) «قرارات الحزب الشيوعى» (١٩٤١) I ص ١٢٥ ــ ١٣٢ .

(٣) وفى ١٩٢٠ وضع لينين احداث ١٩٠٨ جنبا الى جنب مع النزاع الذى حدث بعد ذلك بعشر سنوات حول برست ــ ليتوفسك بوصفهما المثالين الكبيرين على الانحرافات « اليسارية » فى الحزب . « دراسات » XXV ص ١٨٢ .

(٤) « قرارات الحزب الشيوعى (البلاشفة) » (١٩٤١) I ص ١٥٤ ــ ١٦٠ . وكان أكثر ما أثار غضب لينين هو ان التوفيق تضمن اغلاق « المركز » البلشفى المنفصل وصحيفة « برولتارى » التى كانت قد أصدرت لتصحيح « الديموقراطى الاجتماعى » .

اى حد لا يمكن التوفيق بين وجهتى نظر الفريقين . وحتى الفريقين نفسهما بدا يتململان بحيث لم يعد من الممكن التحدث عن معسكرين مضادين محددين . ولعل هذا الارتباك السائد ــ اكثر من أية وحدة فى الرأى ، هو الذى حال دون انقسام علنى . فقد ظل المناشفة جماعة كبيرة ولكنها غير متماسكة تربطها فلسفة مشتركة اكثر مما يربطها برنامج عمل مشترك . وكان البلاشفة أكثر تماسكا وسياسة أكثر تحديدا ، ولكنهم كانوا مدينين بهذه المزايا لشخصية زعيمهم المسيطرة وعزيمته . وكان تروتسكى من بين الذين لم ينتموا الى اى من الفريقين ، وقد اكسبه تفوقه الفكرى مركزا فى ميدان النظرية مستقلا عن كل من البلاشفة والمناشفة ، وان لم يكن له انصار منتظمون . وكان الجدل الذى دار داخل «حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى » فى هذه السنوات حول دروس ١٩٠٥ ومستقبل الثورة الروسية ينصب على ثلاثة تفسيرات أو تطبيقات للمذهب الماركسى يدعو اليها المناشفة والبلاشفة وتروتسكى على التوالى .

ان تجربة ١٩٠٥ لم تغير شيئا من المشكلة الأساسية فى تطبيق التحليل الماركسى على الثورة الروسية ، بل انها أثارت قضايا جديدة كما ألقت أضواء جديدة على قضايا قديمة . وقد وصفها كاوتسكى بأنها « ثورة بورجوازية فى عهد كانت المثل العليا البورجوازية فيه قد أفلست تماما ، عهد فقدت فيه الديموقراطية البورجوازية كل ايمان بنفسها ، عهد لا تزدهر فيه المثل العليا وتنمو الطاقة والحماس الا فى تربة الاشتراكية (١) . فقد جاءت القوة الدافعة للثورة من العمال ، والفلاحين من وقت لآخر . وكانت انجازاتها المبدئية ــ منح الدستور والدوما وتكوين الاحزاب السياسية ــ بورجوازية . وقد أثبتت عمقها ــ ولم يتبق منها شىء تقريبا فى ١٩٠٨ ــ لأن البورجوازية كانت عاجزة عن المحافظة على ثمرات ثورة قام بها لهم غيرهم . وكان عجز البورجوازية الروسية أمرا مسلما به من جانب كل الجماعات . ولكن الآراء اختلفت تماما فيما يتعلق بالنتائج التى تستخرج من هذه الحقيقة . هل هى تتطلب اعادة تقييم العلاقة النظرية للاشتراكية بالثورة البورجوازية ومن ثم ، بالمصطلحات السياسية ، علاقة البرولتاريا وحزبها بالبورجوازية ؟ هل تطبق الخطة الماركسية بحذافيرها فى نمو الثورة الروســـية أم هل يدخل عليهـــا بعض التعديل اما بسبب سيطرة اقتصاد الفلاحين على الاقتصاد الروسى كله والسمات الخاصة للمشكلة الزراعية ، أو بسبب نضج الثورة الروسية فى البلاد الأوروبية الأكثر تقدما ؟ وأخيرا فان الموضوع القديم الخاص بطبيعة الحزب ووظيفته وتنظيمه استمر يطل براسه ولم يفقد شيئا من حدته فى الوضع الجديد

---

(١) Chetvertyi (Ob ëdinitl'nyi) Sëzd RSDRP» (1934) ص ٥٩٤ .

وكان اقل الجماعات تأثرا بتجربة ١٩٠٥ هم المناشفة . فان شيئا مما حدث فى روسيا ذلك العام لم يغير من ولائهم لما بدا لهم انه المبدا الأساسى للماركسية . فالثورة الاشتراكية لايمكن أن يقوم بها الابرولتاريا قوية ، والبرولتاريا الروسية لا يمكن أن تصير قوية الا عن طريق نمو الرأسمالية الروسية ، والرأسمالية الروسية لا يمكن أن تنمو الا بانتصار الثورة البورجوازية . ولا ينطوى هذا التسلسل على الانفصال النظرى بين الثورتين فحسب (وهو امر كانت كل الجماعات على استعداد للتسليم به)، بل كذلك على مرور فسحة من الوقت بينهما. فهو يستبعد كل سياسة من الاستعداد المباشر للثورة الاشتراكية ويحكم على البرولتاريا فى المرحلة الراهنة بدور الحليف الثانوى للبورجوازية . ولم يصدق المناشفة أن البرولتاريا الروسية تستطيع استباق المصير الماركسى عن طريق التحالف مع الفلاحين . فقد ظل الفلاحون فى نظر المناشفة قوة مضادة للثورة ، واية سياسة ثورية تعتمد على تأييد الفلاحين تعتبر نكوصا نحو هرطقة « الشعبيين » (نارودنيك) الخاص بثورة الفلاحين . وكان مما يؤيد هذا الاتجاه ما حدث فى ١٨٤٨ ، وكذلك عبارات عديدة من ماركس وانجلز ، ثم تجربة ١٩٠٥ عندما تحطمت الثورة البرولتارية « على حراب جيش الفلاحين » كما قال تروتسكى نفسه(١) . أما فيما يتعلق بالآمال المعقودة على الثورة الأوروبية فان المناشفة كانوا قد أقروا فى اجتماعهم الذى عقدوه فى مايو ١٩٠٥ :

« فى حالة واحدة فقط تستطيع الديموقراطية الاجتماعية أن تأخذ المبادأة فى توجيه طاقاتها نحو الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها أطول مدة ممكنة – هى حالة امتداد الثورة الى الدول المتقدمة فى غرب أوروبا حيث نضجت الظروف الى حد معين لتحقيق الاشتراكية . فى هذه الحالة يمكن أن تتسع الى حد كبير جدا الحدود التاريخية المفروضة على الثورة الروسية وتتاح امكانية التقدم فى طريق التحول الاشتراكى(٢) » .

ولكن عبارة «نضجت الظروف الى حد معين» ، التى نقدها لينين على أساس انها تنطوى على تشاؤم لا مبرر له (٣) ، تدل على مدى ما اتسم به المناشفة من حرص .

وكان هذا القرار ، الذى اتخذ فى وقت كانت فيه الآمال المعلقة على أحداث ١٩٠٥ زاهية ، هو البيان الوحيد للمناشفة فيما يتصل بالموضوع،

(١) ل . تروتسكى « ١٩٠٥ » الطبعة الثانية ١٩٢٢ ص ٢٦٧ .
(٢) اسكرا العدد ١٠٠ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٠٥ .
(٣) « لينين – دراسات » VIII ص ٨٣ .

ولم تشغل الثورة الأوروبية قط مكانا بارزا فى الفكر المنشفى – ولو بسبب واحد هو انهم لم يعتبروها قط وشيكة .

وترتب على ذلك ان سرى تيار من الاستسلام المتشائم فى المنشفية فى تلك الفترة . وكما وصفها آكسلرود فى مؤتمر ستوكهلم .

«ان العلاقات الاجتماعية فى روسيا لم تنضج بعد الا لثورة بورجوازية، ويدفع التاريخ العمال الثوريين أنفسهم بقوة ضخمة نحو الثورة البورجوازية، التى تحول العمال والثوريين معا الى خدام رغم أنفهم للبورجوازية ، أكثر مما يدفع نحو ثورية اشتراكية فى جوهرها تعد البرولتاريا تكتيكا وتنظيما للسيطرة السياسية(١) » .

وعرف مارتينوف فى نفس المؤتمر وظيفة الحزب فى الفترة الراهنة بأنها «بعث الحياة السياسية فى الديموقراطية البورجوازية ودفعها قدما وصبغ المجتمع البورجوازى بالراديكالية(٢) » . وكان ذلك يعنى بمصطلحات التنظيم الحزبى استمرار معارضة العمل التآمرى أو الاعداد للتمرد المسلح، وبالتالى معارضة مفهوم لينين بأكمله عن الحزب المؤلف من الثوريين المحترفين . ووصف لينين المناشفة فى ازدراء بأنهم رحالة «يتراجعون خطوة الى الوراء أو يقفون مكانهم والوقت يمر .. لا يعرفون متى يحددون ظروف النصر الحاسم (٣) » .

وكان تشخيص البلاشفة لأحداث ١٩٠٥ والدروس التى تستفاد منها مختلفا تماما . فمذبحة ٩ يناير ١٩٠٥ قد جلبت الى المسرح «قوة ثالثة» فى السياسة الروسية قدر لها أن تحجب يوما ما كلا من الأوتوقراطية والبورجوازية ، وهى البرولتاريا .

«لقد أثبتت البرولتاريا انها .. قوة لا يهمها فقط سحق الأوتوقراطية بل على استعداد أيضا للسير قدما فى تحطيم الأوتوقراطية تماما . ومنذ ٩ – ٢٢ يناير أخذت حركتنا العمالية تنمو أمام أعيننا لتصير حركة على الصعيد القومى (٤) » .

وقد قبل لينين بدون جدل، مثل المناشفة، الطابع البورجوازى للثورة المقبلة وضرورة المرور فى مرحلة الديموقراطية البورجوازية فى الطريق الى الاشتراكية .

«ان من يسعى الى التقدم نحو الاشتراكية بأى طريق آخر متجاوزا الديموقراطية السياسية لا بد أن يصل حتما الى نتائج خرقاء ورجعية

(١) «Chetvertyi (Ob «edinitel'nyi) Sëzd RSDRP» (1934) ص ٢٦٠
(٢) نفس المرجع ص ٢٠٤ .
(٣) « لينين – دراسات » VIII ص ٩٩ .
(٤) « لينين – دراسات » VII ص ١٠٩ – ١١٠ .

أقتصاديا وسياسيا على السواء . وينبغى علينا نحن الماركسيين أن نعلم أنه لا يوجد ، ولا يمكن أن يوجد ، أى سبيل آخر الى الحرية للبرولتاريا والفلاحين سوى طريق الحرية البورجوازية والتقدم البورجوازى» . (١)

ولكنه ذهب الى أن البورجوازية الروسية لا تستطيع ولا هى مستعدة بذاتها لاكمال الثورة البورجوازية ـ الديموقراطية ، لا لأنها ضعيفة فحسب ، بل كذلك لأن تأييدها للثورة كان «غير متسق وأنانى وجبان» ، فبسبب خوفها من البرولتاريا صارت فعلا فى منتصف الطريق لأن تصير رجعية . وسياسة التسويف التى اتبعها المناشفة لا تؤدى مطلقا الى صالح الثورة ، بل انها تجعل مقاومة البورجوازية أشد عنادا . ومن ثم فان البرولتاريا هى الطبقة الثورية المتسقة «الوحيدة» فهى وحدها التى يمكن الاعتماد عليها فى السير الى النهاية ، لأنها على استعداد للتقدم الى ما بعد الثورة الديموقراطية بكثير ولذا فعليها أن تأخذ على عاتقها ، أولا وقبل كل شىء ، مهمة اكمال الثورة البورجوازية (٢) .

ويتوقف تحقيق المهمة التى فرضت على البرولتاريا ، اتمام الثورة البورجوازية الديموقراطية كمقدمة للقيام بثورتها الاشتراكية الخاصة ، على شرطين، وكان هذان الشرطان هما موضوع مؤلف لينين الكبير فى صيف ١٩٠٥ « تكتيكان للديموقراطية الاجتماعية فى الثورة الديموقراطية » .

الأول هو التحالف بين البرولتاريا والفلاحين . فرغم أن الفلاحين ليسوا ثوريين بالمعنى الذى يفترضه « الشعبيون » (نارودنيك) باعتبارهم أعداء للرأسمالية فى ذاتها ، فانهم « فى الوقت الحاضر أقل اهتماما بالدفاع عن الملكية الخاصة بلا قيد ولا شرط منهم بأخذ أراضى ملاك الأرض التى تعد احد الصور الرئيسية لهذه الملكية » (٣) . ومن ثم فان البرولتاريا يمكن ان تملك ناصية الفلاحين كحليف فى المرحلة الراهنة . وذلك يجعل فى وسع البرولتاريا أن تقلب الأوتوقراطية وتكمل الثورة البورجوازية ـ الديموقراطية رغم تقاعس البورجوازية أو معارضتها .

ولن تكون نتيجة هذا الانتصار قيام دكتاتورية البرولتاريا الاشتراكية بل « دكتاتورية ثورية ديموقراطية للبرولتاريا والفلاحين(٤) » . بيد أن لينين كان على استعداد لأن يتطلع لما هو أبعد حتى من ذلك . فمتى تحققت الثورة البورجوازية على يد هذا التحالف لن يعود الفلاحون فى مجموعهم ثوريين ولن يؤيدوا البرولتاريا فى تقدمهم نحو الثورة الاشتراكية . وعند

(١) نفس المرجع VIII ص ٤١ ، ١٠٤ .
(٢) نفس المرجع VIII ص ٢١٤ .
(٣) نفس المرجع VIII ص ٩٤ .
(٤) صاغ لينين هذا المصطلح فى مقاله فى ابريل ١٩٠٥ (نفس المرجع VII ص ١٩٦ ـ ٢٠٣) وكرره عدة مرات فى (تكتيكان للديموقراطية الاشتراكية » .

هذه المرحلة سيكون من الضرورى على البرولتاريا أن تتولى القياد مرة أخرى وتعمل على قسم الفلاحين على أنفسهم وتحصل على تأييد العناصر شبه البرولتارية ، أى الفلاحين المعدمين ومن لا أرض لهم ، ضد الفلاحين الأغنياء الذين يكونون أكثر من استفاد من تقسيم أراضى أصحاب الضياع . وقد لخص البرنامج كله فى نبذة بالحروف الرقيقة فى « تكتيكان للديموقراطية الاشتراكية » هذا نصها :

« يجب على البرولتاريا أن تكمل الثورة الديمقراطية بجذب الفلاحين فى اتحاد معها لكى تسحق بالقوة معارضة الأوتوقراطية وتشل البورجوازية المترددة . ويجب على البرولتاريا أن تكمل الثورة الاشتراكية بأن تجذب جمهرة العناصر شبه البرولتارية من السكان فى اتحاد معها لكى تحطم بالقوة معارضة البورجوازية وتشل تردد الفلاحين والبورجوازية الصغيرة(١) » .

ولم يناقش لينين الشق الثانى بصورة مطولة مثل السابق ، ولعل ذلك كان يرجع الى أنه كعادته عرض مذهبه فى صورة مجادلة ولم يكن الشق الثانى موضع خلاف مع خصومه المنشفيين مثل الأول .

ولكنه كان قد شرحه فعلا من قبل فى مقاله فى ابريل ١٩٠٥ وأعاده بوضوح كامل فى نبذتين من « تكتيكان للديموقراطية الاشتراكية » فمن نتائج الثورة الديموقراطية أن « تمتد الشعلة الثورية الى أوروبا » . وليس هناك شىء يماثل ذلك « فى التعجيل بالانتصار الكامل » فى روسيا . فاقامة « دكتاتورية البرولتاريا والفلاحين الثورية الديموقراطية ستجعل فى مكنتنا اثارة أوروبا ، وعندما تحطم البرولتاريا الاشتراكية الأوروبية نير البورجوازية سيساعدنا ذلك بدوره على اكمال الثورة الاشتراكية (٢)» .

وكان لنين حريصا طوال « تكتيكان للديموقراطية الاشتراكية » على المحافظة على الفصل ، عمليا ونظريا ، بين مرحلتى الثورة . بل انه ذهب الى حد القول بان « الثورة الديموقراطية لن تضعف . بل ستقوى ، سيطرة البرولتاريا(٢) » ـ وهو تنبؤ جعله يبدو انه يشارك المناشفة فى اعتقادهم بطول الفاصل الزمنى بين المرحلتين حتى يتم نمو الرأسمالية . ومع ذلك فقد أشار بصفة خاصة الى عنصرين من عناصر الانتقال من المرحلة الديموقراطية الى المرحلة الاشتراكية ـ تأييد القطاع شبه البرولتارى بين الفلاحين وتأييد الثورة الاشتراكية فى أوربا ، وبين كيف أن هذين

(١) نفس المرجع VIII ص ٩٦ .
(٢) « لينين ـ دراسات » VII ص ١٩١ و VIII ص ٦٢ و ٨٣ .
(٣) نفس المرجع III ص ٣٧ .

العنصرين ... قد ينموان من الدكتاتورية الثورية الديموقراطية التي تتوج المرحلة الأولى . ومن ثم فانه تناول المرحلتين فعلا كما لو كانا عملية متصلة بصورة ما . وبعد ذلك بثلاثة شهور كتب مقالا قصيرا في سبتمبر ١٩٠٥ عن « العلاقة بين الديموقراطية الاجتماعية وحركة الفلاحين » . واستعار عبارة ماركس الشهيرة التي قالها ١٨٥٠ :

« من الثورة الديموقراطية سنبدأ فورا وبقدر استطاعتنا – استطاعة البرولتاريا الواعية المنظمة – بعملية التحول الى الثورة الاشتراكية . اننا نعمل من اجل الثورة التي لا تتوقف . لن نقف في منتصف الطريق(١) » .

ويبدو انه لم يستعمل هذه العبارة ثانية فقط . ولكن الفكرة ظلت . وفي نهاية ١٩٠٥ رسم ، في مذكرات نشرت لأول مرة بعد ذلك بعشرين عاما ، مرة أخرى مراحل الثورة في تتابعها المنطقي . فالبرولتاريا متحالفة مع الفلاحين ستكمل الثورة البورجوازية . ويؤدي ذلك الى مرحلة جديدة ينضم فيها الفلاحون الأثرياء « وقسم كبير من الفلاحين المتوسطين » الى البورجوازية ، وتناضل البرولتارية بمعرفة فقراء الفلاحين « من أجل المحافظة على نصرها الديموقراطي لمصلحة الثورة الاشتراكية » . ولا امل في هذا النضال الا اذا هبت البرولتاريا الاشتراكية الأوروبية لمساعدة البرولتاريا الروسية » . وهذا هو مفتاح النصر النهائي . « فسيدلنا العمال الأوروبيون كيف نقوم بها ثم نقوم معا نحن وهم بالثورة الاشتراكية (٢) » .

وكان تروتسكي هو الوحيد بين زعماء الديموقراطية الاشتراكيين الروسي الذي لعب دورا بارزا في ثورة ١٩٠٥ . ومن ثم كان من الطبيعي أن يتأثر بقوة بدروسها ، ومن هذه الناحية كان نقيض المناشفة تماما . وكان تعاونه مع المناشفة بعد انشقاق لينين في ١٩٠٣ فيما يتعلق بموضوع التنظيم قصير الأمد . فلم يكن بطبيعته ممن يعطفون على العنصر السلبي في مذهب البلاشفة . وقد كتب بعد ٩ يناير ١٩٠٥ مباشرة :

---

(١) نفس المرجع VIII ص ١٨٦ . وكان ماركس قد كتب « الثورة الدائمة » ، وقد استخدم الكتاب الروس أحيانا لفظ « دائمة » وأحيانا اخرى لفظا يؤدي معنى « عدم التوقف » ، وحدثت محاولة في بعض المناقشات المتأخرة للتمييز بين دعوة تروتسكي الى الثورة « الدائمة » وقبول لينين « للثورة غير المتوقفة » . ولكن ليس في تنوع الألفاظ مغزى حقيقي .

(٢) نفس المرجع ص ٤٢٤ – ٤٢٧ . ولهذا المفهوم من تفاعل الشرق والغرب في تحقيق الثورة أيضا سابقة روسية معروفة . فقد كتب هرزن الى برودون في ١٨٥٥ : « ان روسيا ، وهي اقل ترفعا من سافوي . لن تشمخ بانفها في السماء، فهي في حاجة الى تضامن شعوب أوربا ومساعدتها . ولكن من الناحية الأخرى مقتنع بأن الحرية لن تأتي الى الغرب ما دامت روسيا مجندة في خدمة امبراطور بطرسبرج » .

« ان صراعنا من أجل الثورة ، وتمهيدنا للثورة ، سيكون في نفس الوقت صراعا مع الليبرالية للتأثير على الجماهير ولتولي البرولتاريا الدور الرئيسي في الثورة . وفي هذا الصراع ستكون الى جانبنا قوة عظيمة منطق الثورة نفسه (١) » .

وفي فبراير ١٩٠٥ عاد تروتسكي الى روسيا كثوري عامل . وفي خريف ذلك العام ، وهو في ذروة نشاطه في سوفييت بطرسبرج ، وضع الخطوط الرئيسية لنظريته في عبارات اضافت الى صيغة لينين عن « الثورة غير المتوقفة » التي قالها في سبتمبر دقة وتحديدا .

« ان المركز الطبيعي الذي تحتله الطبقة العاملة في الثورة والصلة المباشرة بينها وبين الريف الثوري ، والتعويذة التي ستغزو بها الجيش – كل ذلك يدفعها حتما الى مركز السلطة . فالانتصار الكامل للثورة يعني انتصار البرولتاريا . وهذا بدوره يعني ان الثورة ستسير قدما بلا توقف . والبرولتاريا تدرك المهام الأساسية للديموقراطية ، ومنطق نضالها المباشر للمحافظة على سيادتها السياسية يؤدي الى اثارة مشاكل اشتراكية بحته في لحظة معينة . وبين برنامج الحد الأدنى وبرنامج الحد الأقصى للديموقراطية الاجتماعية ينشأ استمرار ثوري . وليس ذلك ضربة واحدة ، ولا هو يوم واحد أو شهر واحد ، بل هو مرحلة تاريخية باكملها (٢) » .

وفي أوائل ١٩٠٦ ، بعد القبض عليه ، كتب تروتسكي في السجن تحليلا ممحصا بعنوان « النتائج والآمال » قال عنه فيما بعد انه « المؤلف الوحيد الذي عرضت فيه وجهة نظري عن نمو الثورة بصورة منظمة بدرجة تزيد أو تنقص (٣) » .

---

(١) « تروتسكي – دراسات » II ، II ، ص ٥٧ .

(٢) من مقال في « ناشالو » (أكتوبر ١٩٠٥) بقلم ل. تروتسكي « الثورة الدائمة » (برلين ١٩٣٠) ص ٥٨ و ٩٠–٩١ .

(٣) « الثورة الدائمة » ل. تروتسكي ص ٣٩. والعنوان « نتائج وآمال » مستعار من مقال لبارفوس ، وقد نشر لأول مرة في بطرسبرج سنة ١٩٠٦ في مجلد يضم مجموعة من مقالات تروتسكي بعنوان « ذكريات ثورية » وفي نهاية ١٩١٧ أعيد نشر هذا المقال منفردا بالروسية في برلين تحت عنوان « مستقبل الثورة الروسية » . وقد حذف منها هذه المرة الفصل الأخير والعبارتان الأخيرتان من الفصل السابق له اللتان يتنبأ فيهما تروتسكي بقيام ثورة اشتراكية أوروبية نتيجة للحرب ويعلن أن ذلك ضروري لانتصار الثورة الروسية . وقد تم هذا الحذف خشية تدخل الرقابة الألمانية . والاشارات التالية في الحواشي لهذه النسخة . وفي ١٩١٨ ظهرت ترجمة انجليزية مختصرة ، لمجلد تروتسكي الذي نشر في ١٩٠٦ بعنوان « ثورتنا » (نيويورك ١٩١٨) وتضم القسم الأكبر من هذه المقالة (ص ٧٣–١٤٤) وفيها الفصل الأخير والعبارات التي حذفت من الفصل قبل الأخير في طبعة برلين .

ومن وجهة نظر تروتسكى يتفرد البناء الاجتماعى الروسى بأن الصناعة الرأسمالية نمت فيه نتيجة للضغط الأجنبى وتحت رعاية الدولة. وهكذا نشأت بروليتاريا بدون طبقة بورجوازية مستقلة من أصحاب المشروعات . ولهذا السبب « قد تجد البرولتاريا أنها بلغت القوة فى البلد المتخلف اقتصاديا قبل البلد الرائد فى الرأسمالية ، « وفى روسيا قد يجد العامل نفسه فى السلطة قبل سيده (١) . ولم يعتبر تروتسكى أن ذلك ممكن نظريا فقط . فتجربة ١٩٠٥ أقنعته بأن ذلك لا بد أن يحدث فعلا . لقد رأى أصحاب المصانع الروس يردون على مطلب يوم الثمانى ساعات باعلان الاغلاق . ولم يستطع العمال فرض مطلبهم ، وهو مطلب مشروع وضرورى للثورة البورجوازية ، الا بالاستيلاء على المصانع . « ومتى استولت البرولتاريا على السلطة ستجد نفسها مدفوعة حقا ، بمنطق مركزها ، الى ادارة اقتصاديات البلاد بوصفها شأنا من شئون الدولة (٢) ». وافتراض أن الديموقراطيين الاجتماعيين سيتولون قيادة الثورة البورجوازية ثم يتقاعدون « ليفسحوا المجال للأحزاب البورجوازية » يعتبر « طوبائية من أسوا صنف ، نوعا من الطوبائية اللا اخلاقية ثوريا » ، والبرولتاريا متى « استولت على السلطة ستقاتل من اجل هذه السلطة الى النهاية (٣) » . فاتمام الثورة البورجوازية ينطوى على الانتقال الى الثورة الاشتراكية بصورة آلية .

وفى مقال تال كتبه فى ١٩٠٩ حدد تروتسكى النقطة التى اختلف عندها المناشفة والبلاشفة على التوالى عن تحليله :

« اذا كان المناشفة ، مبتدئين من تجريد ، أن ثورتنا بورجوازية ، قد وصلوا الى فكرة مواءمة تكتيك البرولتاريا بأكمله مع سلوك البورجوازية اللبرالية قبل استيلائها على سلطة الدولة ، فان البلاشفة ، مبتدئين من تجريد لا يقل جدبا هو ، دكتاتورية ديموقراطية لا اشتراكية ، الى فكرة البرولتاريا التى بيدها سلطة الدولة وتحدد نفسها بالحدود البورجوازية ـ الديموقراطية . وصحيح أن هناك اختلافا مهما جدا بينهما من هذه الناحية : ففى حين أن الجوانب اللا ثورية فى المنشفية قد ظهرت فعلا

---

(١) ل.تروتسكى «مستقبل الثورة الروسية» برلين ١٩١٧ ص ٣٦و٤٠ .

(٢) نفس المرجع ص ٤١ .

(٣) «١٩٠٥» ل.تروتسكى (الطبعةالثانية ١٩٢٢) ص ٢٨٥ .وقد اضاف تروتسكى فى الطبعة الثانية حاشية الى العبارة الأخيرة تفيد ان ذلك لم يحدث لأن البلشفية بزعامة لينين قامت باعادة تأهيل نفسها ايديولوجيا (بمصاحبة صراع داخلى) فى ربيع ١٩١٧ .

بكل قوتها الآن ، لا يبدو الخطر الشديد من السمات اللاثورية فى البلشفية الا فى حالة انتصار الثورة »

ولا سبيل الى انكار ان تروتسكى قد تنبأ ببعد نظر وبصيرة نفاذة فى هذه النبذة بالموقف الذى سيتخذه معظم الزعماء البلاشفة فى بتروجراد قبل عودة لينين فى ابريل ١٩١٧ . ولكن لا يمكن أن نجد بسهولة ما يؤيد دعوى أن لينين نفسه استمر حتى ثورة فبراير متمسكا بنفس مذهب « تحديد الذات » . وصحيح ان لينين لم يتخذ موقفا محددا بوضوح فيما يتصل بهذا الموضوع مثل تروتسكى ، وكان ذلك هو السبب الأساسى فى الارتباك الذى ساد بين صفوف البلاشفة بعد فبراير ١٩١٧ . وبعد ١٩٠٦ اشتبك لينين فى جدل كبير مرتين او ثلاث مرات ضد نظرية تروتسكى عن « الثورة الدائمة » . ولكن لعل تروتسكى كان على حق عندما قال أن لينين لم يقرأ قط « نتائج وآمال » ، التى اورد منها عبارات نقلا عن مقال بقلم مارتوف (١) ، ولم تساعد هذه الأقوال كثيرا على توضيح موقف لينين . أن لينين ، مثل تروتسكى ، لم ينبذ قط فكرة الانتقال المباشر من الثورة البورجوازية الى الاشتراكية ، ولكن فى حين أن تروتسكى اعتقد أن هذا الانتقال سيحدث بصورة آلية وحتمية « بمنطق » الثورة نفسها ، تمسك لينين أكثر بفكرة الثورة البورجوازية وذهب الى أن الانتقال الى الاشتراكية سيتوقف على الشرطين الخارجيين اللذين وضعهما فى ١٩٠٥ : تأييد الفلاحين وتأييد الثورة الاشتراكية الأوروبية . فكان الفرق الأساسى فى المذهب بين لينين وتروتسكى فى ذلك الوقت ان لينين جعل بداية الانتقال تتوقف على ظروف اعتبرها تروتسكى ضرورية لنجاحه النهائى فحسب .

وفيما يتصل بالفلاحين ، كانت وجهة النظر الماركسية عن عدم قدرة الفلاحين على تأليف حزب ثورى هى نقطة الانطلاق لحملة بيلخانوف الجدلية ضد « الشعبيين » ، وكانت متأصلة الجذور بعمق فى مذهب الحزب ، وكان تروتسكى قد قال عن الفلاحين قبيل ١٩٠٥ انهم « مستودع ضخم للطاقة الثورية المحتملة » (٢) . وهذا أقصى ما كان يمكن أن يذهب اليه أى ديموقراطى اجتماعى فى ذلك الوقت . ولكن تجربة ١٩٠٥ ،

---

(١) «لينين ـ دراسات» XIV ص ٤٤ـ٧٧ ، ل.تروتسكى «الثورة الدائمة» (برلين ١٩٣٠) ص ٣٠ـ٤٠ .

(٢) «تروتسكى ـ دراسات» II ، I ص ٢٠ . فى طبعة مجموعة أعماله التى نشرت سنة ١٩٢٦ جاءت هذه العبارة بحروف رفيعة ، على خلاف ما جاء فى الأصل .

التى أوحت الى تروتسكى بتحليله الممتاز لدور البرولتاريا فى الثورة ، جعلته يتخذ موقفا متعصبا ضد الفلاحين . فقد صاحبت تمردات الفلاحين المراحل الأولى للحركة الثورية وأيدتها . ولكن فى اللحظة الحرجة كان الفلاح فى ملابس الجندى هو الذى ظل على ولائه للقيصر ولضباطه وسحق ثورة برولتاريا المدن . وكان الرأى الذى انتهى اليه تروتسكى نتاج هذا التشخيص . لقد سلم بالأهمية القصوى لتمرد الفلاحين كمعين للمهمة الرئيسية التى تقوم بها البرولتاريا . ولكن ذلك لم يكن يعنى أن الفلاحين قوة سياسية مستقلة فى تحالف مع البرولتاريا على قدم المساواة . فالصيغة الصحيحة هى أن البرولتاريا ستقوم بالثورة البورجوازية « يؤيدها الفلاحون وهم تحت قيادتها » (١) - وهى صيغة قبلها لينين فيما بعد على أساس انها مماثلة فى جوهرها لرأيه (٢) . وكذلك لم يتفق تروتسكى مع لينين فى صيغته للحكم الناتج عن هذه الثورة - « دكتاتورية البرولتاريا والفلاحين الثورية الديموقراطية » . فقد اعتبر هذه الصورة من الحكم ، فى كتابة « النتائج والآمال » ، غير قابلة للتحقيق (٣) . فالثورة التى تقودها البرولتاريا لا يمكن أن تكون نتيجتها الا « حكومة العمال » بمعنى الحكومة التى يحتل فيها ممثلو العمال « المركز الرئيسى المسيطر » (٤) . فضلا عن انه من المستحيل تصور تحالف بين البرولتاريا والفلاحين كأداة للقيام بالثورة الاشتراكية . فهناك صدام أساسى فى المصالح يدمر هذه الشركة عند أول بدايات العمل المشترك ، لأن الحكومة الثورية ستكون مرغمة فى سياستها الزراعية على اتباع « التنظيم التعاونى فى الانتاج تحت السيطرة الجماعية

---

(١) « تروتسكى - دراسات » II ، I ص ٤٤٨ .

(٢) « لينين - دراسات » XIV ص ٤٢ .

(٣) ل . تروتسكى « مستقبل الثورة الروسية » (طبعة برلين - ١٩١٧) ص ٤٨ .

(٤) نفس المرجع ص ٤٣ . وكان بارفوس ، وهو ديموقراطى اجتماعى ألمانى من أصل روسى ، قد كتب فى مقدمة لنشرة سابقة لتروتسكى فى يناير ١٩٠٥ : « اذا وضعت الديموقراطية الاجتماعية نفسها على رأس الحركة الثورية للبروليتاريا الروسية ، فان هذه الحكومة (اى الحكومة الثورية المؤقتة) ستكون عندئذ ديموقراطية اجتماعية .. وأضاف : « ان الحكومة الديموقراطية الاجتماعية المؤقتة لا تستطيع اتمام الثورة الاشتراكية فى روسيا ، ولكن مجرد عملية تصفية الأوتوقراطية واقامة الجمهورية الديموقراطية ستمنحها أساسا طيبا للعمل السياسى » . وتنطوى هذه العبارة على نواة نظرية تروتسكى فى « الثورة الدائمة » . وفى نفس المقدمة كتب بارفوس عن الفلاحين : « انهم فى مركز يجعل فى مكنتهم زيادة الفوضى السياسية فقط فى البلاد وبذلك يضعفون موقف الحكومة ، ولكنهم لا يستطيعون تأليف جيش ثورى متماسك » . وظهرت لبارفوس مقالة تتضمن أفكارا مماثلة فى اسكرا عدد ٨٥ الصادر فى ٢٧ يناير ١٩٠٥ . وقد قال تروتسكى بعد ذلك بمدة طويلة ان آراءه فى ١٩٠٥ كانت « قريبة جدا من آراء بارفوس بيد انها لم تكن هى نفس الآراء » . « الثورة الدائمة » (برلين ١٩٣٠) ص ٦٤-٦٥ .

او لحساب الدولة مباشرة » (١) ، وانها ستضطر الى فرض هذه الاجراءات الاشتراكية على الفلاحين . وهكذا فان تروتسكى اعترض على صيغة لينين المزدوجة بقسميها ، سواء القسم الخاص بالتحالف مع الفلاحين ككل لتحقيق الثورة البورجوازية أو الخاص بالتحالف مع العناصر « شبه البرولتارية » بين الفلاحين لتحقيق الثورة الاشتراكية ، وان كان الفرق بينهما قد بولغ فيه كثيرا فيما بعد . فالمسئولية الكبرى ستقع على عاتق البرولتاريا فى المرحلتين على السواء .

أما فيما يتصل بضرورة قيام الثورة الاشتراكية فى أوروبا كشرط ثان لنجاح الثورة الاشتراكية فى روسيا ، فقد كان المناشفة والبلاشفة وتروتسكى جميعا متفقين تماما . وقد سجل تروتسكى هذا الشرط فى وضوح كامل قرب آخر « النتائج والآمال » :

« بدون المساعدة المباشرة من البرولتاريا الأوروبية لن تستطيع الطبقة العاملة فى روسيا أن تحتفظ بالسلطة وتجعل من سيادتها المؤقتة دكتاتورية اشتراكية مستديمة . ونحن لا نشك فى ذلك لحظة واحدة . ومن الناحية الأخرى لا شك فى أن قيام ثورة اشتراكية فى الغرب ستسمح لنا بأن نحول السيادة المؤقتة للطبقة العاملة الى دكتاتورية اشتراكية مباشرة » (٢) .

وقد ذهب لينين فى ذلك الوقت الى ما هو ابعد حتى من ذلك . فكان يعتقد ان البروليتاريا الروسية لا تستطيع حتى ان تبدا - دعك من ان تحافظ - بمفردها بثورة اشتراكية فى روسيا بدون تأييد البروليتاريا الأوروبية . ولكن لينين وتروتسكى على السواء كانا يسلمان بلا تحفظ بضرورة الثورة الأوروبية للنصر النهائى للاشتراكية فى روسيا ، ولم يقل أى منهما فى ذلك الوقت مجرد فكرة انتصار الثورة الاشتراكية فى روسيا بدون ثورة اشتراكية فى أوروبا .

ولكن فى حين ان موقف تروتسكى فيما يتصل بالقضايا المذهبية كان قريبا جدا من موقف لينين بحيث يصعب التمييز بينهما ، فانه فيما يتصل بالتنظيم ظل على ولائه لوجهة النظر المنشفية منذ أن حدث انقسام ١٩٠٣ . فلم يكن متفقا مع لينين فى مفهومه عن الحزب الصغير المتشدد الذى على درجة كبيرة من التنظيم . ولكنه استمر يعتبر أن الانقسام ليس له ما يبرره ويعمل من أجل عودة وحدة الحزب ، متخذا لنفسه دور

---

(١) ل . تروتسكى مستقبل الثورة الروسية ص ٥٤ .

(٢) ينتهى المرجع الأصلى ، طبعة برلين ، باول جملة من هذه النبذة : أما الجملتان المأخوذتان من « ثورتنا » (وهى الترجمة الانجليزية للأصل كما سبق أن أشرنا) ص ١٣٧ .

الموقف من « خارج الشيع » . وقد جعل هذا الموقف تروتسكى يقف باستمرار الى جانب المناشفة ، برغم كل الاختلافات المذهبية ، لان مفهومهم عن الحزب الجماهيرى كان يسمح بالاختلاف فى الراى داخله، كما جعله يصطدم بلينين باستمرار لانه لم يتزحزح عن مفهومه عن وحدة الحزب قيد انملة منذ ١٩٠٣ . وقد كان نصيب المحاولات التى بذلها تروتسكى طوال الفترة من ١٩٠٩ الى ١٩١٤ لاعادة الشيع المتنافرة الى حظيرة واحدة الاخفاق بسبب مقاومة لينين لها باسم النقـاء المذهبى وكفاية التنظيم ، وقد ادى استمرار هذا النزاع الى تبادل الطعن والاتهامات وانتج قدرا طيبا من عبارات القدح والذم .

ففى ١٩٠٣ ــ ١٩٠٤ كان تروتسكى هو المعتدى فى حرب الكلمات(١) .. وفى الجـدل المـرير الذى اسـتمر من ١٩١١ الى ١٩١٤ كان دور لينـين فى التحـدث عن عبـارات تروتسـكى « الرنانة الجـوفاء » (٢) وعن « خيـلائه التى لا توصـف (٢) وقال ان عدم احتـرام نظـام الحـزب ادى الى الاضـطراب الفكرى . « ومن المستحيل المناقشـة مع تروتسكى فى اية نقطة ذات أهمية حيث انه بلا آراء » ، فهو دائما « يتسلل عبر شئون هذا الجدل أو ذاك ويجرى من جانب الى آخر » . (٤) وكان تروتسكى فى ذلك الوقت أقل تهجما من لينين فى المناقشات العلنية ، ولكنه عوض ذلك فى خطاب خاص كتبه سنة ١٩١٣ الى احد المناشفة من جورجيا هو تشخيدزه قال فيه « ان اساس اللينينية بأكمله فى الوقت الحاضر يقوم على الكذب والتشوية ويحمل فى طياته عنصر انحلاله المسموم »(٥) . ولم يمح « توفيق ١٩١٧» هذا التبادل فى الاتهامات من ذاكرة خصوم تروتسكى فى الحـزب قط .

وهـــكذا كان الانقســـام فى الحـــزب حادا وحظوظه فى

(١) أنظر الفصل الثانى .

(٢) « لينين ـ دراسات XV ص ١١ . وقد وردت هذه العبارة بعد ذلك فى نفس المرجع XVIII ص ٢٨١ .

(٣) نفس المرجع XV ص ٥٤٦ . واللفظ الروسى الذى استعمله لينين هنا لفظ شديد ، كما وصف تروتسكى فى خطاب الى جوركى فى هذه الفترة « بالمدعى ») نفس المرجع XXVIII ص ٥٢٣) .

(٤) نفس المرجع XV ص ٣٠٤ و XVII ص ٤٦٩ .

(٥) «لينين عن تروتسكى والتروتسكية» (الطبعـة الثانية ١٩٢٥) ص ٣١٧ـ٣١٩ . وقد حجزت الرقابة هذا الخطاب ووجد فى الارشيف بعد الثورة ، وكان نشره من الأحداث المثيرة فى الحملة ضد تروتسكى بعد وفاة لينين .

هبوط عنـدما عقـد لينين فى ينـاير سـنة ١٩١٢ اجتماعا صغيرا من اتباعه وانصاره من روسـيا وبلاد غرب اوروبا فى براغ . وبرغم ان من حضروه من اصـحاب التصـويت كانوا ١٤ منـدوبا فقط ، كلهم بلاشـفة باسـتثناء اثنين ، فان الاجتماع اعلن انه اجتمـاع عام للحزب « والجهـاز الاعلى للحزب » . واشـار الى تلك الحقيقـة الـكئيبة وهى « انحـلال معظم تنظيمـات الحزب وانهيـارها » تحت وطأة الاضطهاد المضـاد للثـورة وزادها حـدة عدم وجود « مركز عامل للحزب » مدة طويلة ، وانهم اولئك الذين لا يقبلون سياسات البلاشفة فى العمل والتنظيم بانهم « مصفون » ، واصر على « ضرورة العمـل الكثيف على بناء التنظيم غير القـانونى لحـزب العمـال الديموقراطى الاجتماعى الروسى » مرة اخرى . كما لم يهمل امكانيات العمل القانون فقدم ثلاثة شعارات حزبية ــ كلها داخل حدود الثورة البورجوازية ــ لانتخابات « الدوما » الرابع المقبلة . « جمهورية ديمقراطية ويوم الثمانى ساعات ومصادرة اراضى اصحاب الأملاك كلها » بيد ان اهم خطوة اتخذها اجتماع براغ كانت تتعلق بالتنظيم الحزبى . وكانت اللجنـة المركزية للحزب التى عينت فى مؤتمر لندن سنة ١٩٠٧ ، وكانت ممثلة للجماعات المختلفة الممثلة فى المؤتمر ، قد ظلت عامين بلا اجتماع وانتهت عمليا . وانتحل اجتماع براغ لنفسه وظيفة « مؤتمر الحزب » وعين لجنـة مركزية جديدة من ستة اعضاء بما فيهم لينين وزينوفيف واورجونيكيدجه وخمسة احتياطيين ، أو « مرشحين » ، من بينهم بوبنوف وكالينين ، لقد كان خطوة غير دستورية . ولكنها حددت بوضوح ان البلاشـفة يدعون لانفسهم وحـدهم الحق ، مع استبعاد جميع « المصفين » من مناشفة وغيرهم ، فى تأليف « حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى » . ان المحاولة التى كانت قد حدثت فى ١٩٠٥ تكررت مرة أخرى .. وفى هذه المرة لم يعد هناك سبيل الى التراجع . فمنذ هذه اللحظة لم يعد البلاشفة فريقا داخل الحزب ، بل الحزب نفسه (١) .

وادخل الاجتماع تغييرا واحدا على دستور الحزب يسمح للجنـة المركزية بأن تضم اليها اعضاء جددا . وبمقتضى هـذه القاعدة انتخبت

(١) اصدرت قرارات الاجتماع فى صورة نشرة . ولأسباب تتعلق بالسرية لم تتضمن وثائق الاجتماع اسماء اعضاء اللجنة المركزية والمرشحين لها . ولكن أسماءهم ظلت تظهر فى جميع تواريخ الحزب ، مع بعض خلاف ضئيل ، حتى أوائل الثلاثينات (أنظر مثلا من بوبوف « مجمل تاريخ الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى » الترجمة الانجليزية I ص ٢٧٤) وكذلك فى « لينين ـ دراسات » XV ص ٦٥١ ـ ٦٥٤ حاشية ١٦٧ .

اللجنة ستالين عضوا فيها بعد الاجتماع بفترة قصيرة(١) ، كما صار ايضا عضوا فى « المكتب الروسى » الذى تألف للاشراف على العمل فى روسيا نفسها ، وكانت اللحظة حرجه . ففى ٤ ابريل ١٩١٢ اطلق الجنود النار على العمال المضربين فى حقول الذهب بلينا وحدثت اكثر من ٥٠٠ اصابة . لقد كانت اسوأ كارثة من هذا النوع منذ ٩ يناير ١٩٠٥ ، وفتحت عهدا جديدا من القلق والاثارة فى القطاع الصناعى . وكان من علامات تجدد نشاط الحزب انشاء صحيفة بلشفية جديدة ، « برافدا » ، فى بطرسبرج ، وقد ظهر اول عدد منها فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٢ ..

وعلامة اخرى ان لينين شخصيا قرر تغيير مكان اقامته من باريس الى كراكو ، فى بولندا النمساوية ، ليكون اقرب لمسرح الأحداث . ولم يؤد تزايد حدة التوتر فى روسيا فى العامين التاليين الى زيادة امكانيات النشاط الثورى فى روسيا نفسها فحسب ، بل انه جعل ايضا الهوة بين المناشفة والبلاشفة اكثر عمقا . اذ ان تصرف لينين الانفرادى فى براغ اثار الغضب بين جماعات الحزب ، ولكن ما من شىء جعله يعدل عن تمسكه بطريقه المستقل . وفى اغسطس ١٩١٢ دعا تروتسكى الى اجتماع من الديموقراطيين الاجتماعيين الروس من جميع النحل والآراء فى فينا بأمل تمهيد السبيل مرة اخرى للوحدة . ولكن البلاشفة هاجموا هذا الاجتماع وقاطعوه ، وكانت النتيجة ان « كتلة اغسطس » صارت تحالفا مؤقتا من المناشفة وانصار تروتسكى وبعض الجماعات الثانوية الأخرى ضد البلاشفة . ولم يكن له من اثر سوى زيادة توتر العلاقات بين لينين وتروتسكى . ولم يهاجم احدهما الآخر فى أى وقت بلهجة اشد عنفا مما فعلا خلال الثمانية عشر شهرا التالية لاجتماع اغسطس .

وكان مقدرا لحرب ١٩١٤ ان تعجل بنمو بذور الثورة . وكانت نتيجتها المباشرة تعقيد مهمة الثوريين الى ابعد حد وتحطيم ما كان لديهم من تنظيمات . وفى بطرسبرج اتحد النواب المناشفة والبلاشفة فى « الدوما » مؤقتا واصدروا بيانا مشتركا باسم حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى كله رافضين الموافقة على اعتمادات الحرب . ومن ناحية الحكومة كان اول عمل هو اخماد الصحافة المناهضة للحكومة ، ومن بينها «برافدا» البلشفية . وحتى فى اوروبا الغربية قيدت حرية الدعاية

(١) ان المراجع المشار اليها فى الحاشية السابقة وكذلك فى مذكرات كروبسكايا عن لينين II (الترجمة الانجليزية ـ ١٩٣٢) ص ٧٩ ، تذكر أن استالين انتخب بواسطة اللجنة عضوا فيها « بعد الاجتماع بفترة قصيرة جدا » . ولكن التاريخ الرسمى الذى صدر فى ١٩٣٨ (تاريخ الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى « بلاشفة ») الترجمة الانجليزية ١٩٣٩ ص ١٤١ يضع ستالين وسفردلوف ، متحديا كل المراجع المشار اليها ، ضمن اعضاء اللجنة المركزية الذين انتخبهم الاجتماع ، وجاءت الوثائق الرسمية التالية على نفس النمط .

واصبحت مقتصرة على حفنة من البلاد الصغيرة المحايدة . وقبض على لينين فى النمسا وهدد بالسجن فالتجأ الى سويسرا وانضم اليه زينوفيف وانشأ فى برن مركزا سرعان ما اصبح المركز المعترف به للبلشفية .

ولم يراود لينين شك فيما يجب ان يكون عليه موقف الحزب من الحرب . فمنذ مؤتمر شتوتجار فى ١٩٠٧ اصدرت « الدولية الثانية » بناء على الحاح لينين ، نداء الى الديموقراطيين والاجتماعيين بأن يستخدموا فى حالة الحرب « الأزمة الاقتصادية والسياسية الناجمة عن الحرب لكى .. يعجلوا بالقضاء على السيطرة الطبقية للطبقة الرأسمالية (١) . وكان تراجع الاشتراكيين والديموقراطيين الاجتماعيين فى غرب اوروبا وتأييدهم جميعا تقريبا لحكوماتهم القومية فى اغسطس ١٩١٤ اسوأ خيانة . ولكنها لم تجعل لينين يتزحزح قيد انملة عن معتقداته . فقد وصل الى برن فى ٥ سبتمبر سنة ١٩١٤ وفى اليوم التالى جمع ما استطاع من البلاشفة الموجودين وقرأ عليهم رسالة عن الحرب اعلن فيها صراحة انه « من وجهة نظر الطبقة العاملة والجماهير الكادحة فى جميع الشعوب الروسية تعد هزيمة الملكية القيصرية وجيوشها اهون الشرور الممكنة » ، وعرض الشعارات التى ينبغى على الديموقراطيين الاجتماعيين اعلانها .

« الدعاية الشاملة ، التى تمتد الى الجيش والى مسرح العمليات الحربية ، من اجل الثورة الاشتراكية ومن اجل ضرورة تحويل الأسلحة التى بيد الجنود ، لا ضد اخوانهم المستعبدين من البلاد الأخرى بل ضد الحكومات الرجعية والبورجوازية فى جميع البلاد . والضرورة المطلقة لتنظيم خلايا وجماعات سرية فى جيوش كل الامم للقيام بهذه الدعاية بجميع اللغات . والصراع بلا هوادة ضد الشوفينية والنزعة الوطنية لدى البورجوازية فى جميع البلاد بلا استثناء »(٢) .

وفى فبراير ١٩١٥ تم اجتماع اكبر للبلاشفة فى برن حضره بوخارين وكريلنكو وبياتاكوف الى جانب لينين وزينوفيف واصدروا سلسلة من القرارات بهذا المعنى (٣) .

ولكنهم ظلوا جماعة معزولة . اما بليخانوف فانه دعا الى الدفاع القومى كمقدمة ضرورية للاصلاح ، وبذلك كان موقفه مماثلا للاحزاب الديموقراطية

(١) سنناقش موقف الحزب من الحرب فى الباب الخامس .

(٢) « لينين ـ دراسات » XVIII ص ٤٤ ـ ٦ ٤٠ وقد ظهرت الرسالة فى صورة معدلة وموسعة كمقال فى صحيفة الحزب « سوتسيال ديموقراطى » عدد أول نوفمبر ١٩١٤ (نفس المرجع XVIII ص ٦١ ـ ٦٦) .

(٣) « لينين ـ دراسات » XVIII ص ١٢٤ ـ ١٢٨ . كروبسكايا « ذكريات عن لينين » II (الترجمة الانجليزية ١٩٣٢) ص ١٥٦ ـ ١٥٧ .

الاجتماعية او العمالية المنتمية الى « الدولية الثانية » والتى وصمها لينين «بالشوفينية الاجتماعية» . وكان راى المناشفة متدرجا من موقف بلخانوف « اليمينى » حتى موقف مارتوف « اليسارى » الذى اعلن انه دولى وانضم الى لينين فى التنديد « بالحرب الامبريالية » . ولكن ظل هناك فرق مهم بين هذه المنشفية اليسارية والبلشفية . فقد اراد لينين ان يضع حدا للحرب بواسطة ثورة اشتراكية فى جميع انحاء اوروبا تجعل فى وسع روسيا الانتقال مباشرة من الثورة البورجوازية الى الثورة الاشتراكية ، بينما اراد مارتوف وضع حد للحربب بواسطة سلم بورجوازى ـ ديموقراطى على اساس حق تقرير المصير وبدون ضم او تعويضات . ولم يكن هناك اى منشفى ممن قبلوا دوجما الطابع البورجوازى للثورة المقبلة فى روسيا يستطيع ان يذهب ابعد من ذلك . وقد حضر كل من مارتوف ولينين اجتماع زيمروالد الشهير الذى عقده الاشتراكيون الدوليون المعارضون للحرب فى سبتمبر ١٩١٥ . وكان الفرق بينهما هو الفرق بين « اغلبية زيمروالد » و «يسار زيمروالد».

اما فى روسيا فبعد اجراءات التعاون الاولى بين المناشفة والبلاشفة ادى ضغط الأحداث والراى بالتدريج الى ابتعادهما عن بعضهما ثانية ، وكان التنظيم البلشفى السرى المتفوق ، والذى لم يكف عن العمل قط برغم الاضطهاد الشديد ، يعمل لصلحة البلاشفة. وفى نهاية سبتمبر ١٩١٤ عقد خمسة نواب بلاشفة من الدوما وبعض المندوبين البلاشفة الآخرين من انحاء مختلفة من روسيا اجتماعا سريا فى فنلندا . وبوحى من رسالة لينين التى القاها فى ٢٤ اغسطس ثم فى سبتمبر ١٩١٤ اصدروا قرارا يندد ـ فى عبارات عامة الى حد ما ـ بالحكومة والحرب . وبعد ذلك بشهر القى القبض على النواب البلاشفة وبعض البلاشفة البارزين الآخرين ، منهم كامنيف ، الذين كانوا يعقدون اجتماعا آخر ، ونفوا الى سيبريا فى اوائل ١٩١٥(١). وفى التحقيق اثناء المحاكمة اعلن كامنيف واثنان من النواب انهم لا يتفقون مع لينين فى رسالته فى حدود طلبها من الحزب العمل على الهزيمة القومية فى الحرب(٢) . ولكن فى حين صار البلاشفة مترددين ، كان المناشفة فى روسيا قد انهاروا تماما واصبحوا لايختلفون عن «التقدميين» الآخرين ، يجمعون بين الموقف الوطنى تجاه الحرب والمطالبة باصلاحات ديموقراطية .

---

(١) أ . ياروسلافسكى ، قصة الحزب الشيوعى للاتحاد الروسى ـ البلاشفة ، III ١٩٢٩ ص ٢٢٠ ـ ٢٢٣ .

(٢) فيما يتصل بتنديد لينين لهذا التصرف انظر ، دراسات ، XVIII ١٢٩ .

وقد ادى نفى جميع البلاشفة البارزين من بتروجراد الى سيبريا ، حيث كان يوجد من قبل سفرولوف وستالين واورجنيكيجه يقضون احكاما بالنفى صدرت ضدهم قبل اندلاع الحرب ، الى تحطيم التنظيم البلشفى المركزى فى روسيا . وقد ظل ما يسمى « المكتب الروسى » التابع للجنة المركزية ثمانية عشر شهرا لا وجود له . وفى الربيع او الصيف سنة ١٩١٦ اعيد انشاؤه بواسطة احد عمال الحزب اسمه شليا بنيكوف كان يعيش فى اوائل الحرب فى باريس ثم حضر مؤتمر برن فى ١٩١٥ ثم ارسله لينين بعد ذلك الى سكندنافيا لينظم عملية تهريب مطبوعات الحزب داخل روسيا .

وعاد شليا بنيكوف الى بتروجراد واختار عضوين من شباب الحزب غير المعروفين حتى ذلك الوقت ولم يتعرضا للاضطهاد هما زالوتسكى ومولوتوف « وكان احد المثقفين الشبان من كازان واسمه الحقيقى سكريابين وكان اول صلته بالحزب عن طريق « برافدا » فى ١٩١٢ » ، وتألف من الثلاثة « مكتب روسى » جديد (١) . بيد ان مجال العمل كان ضيقا . لقد كانت الوحدات المحلية فى بعض المراكز الكبيرة لا تزال تقوم بالدعاية خلسة . ولكن الاتصالات باللجنة المركزية فى سويسرا كانت متقطعة ومحفوفة بالمخاطر ، وان كانت بعض اعداد صحيفة الحزب « سوتسيال ديموقراط » ، التى كان يصدرها لينين فى فترات غير منتظمة طوال الحرب ، تصل الى الداخل احيانا . اما فى روسيا فلم تكن للحزب اية مطبوعات منذ اخماد « برافدا » عندما نشبت الحرب .

وقبع لينين فى سويسرا يكتب ويراقب وينتظر . وفى اوائل ١٩١٦ انتقل من برن الى زيوريخ حيث كان الحصول ايسر على مواد كتابه : « الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية » اعظم مؤلفاته ابان الحرب. وكتب كثيرا ايضا عن موقف الاشتراكيين من الحرب وعن موضوع تقرير المصير القومى الذى ابرزته دعاية الحلفاء واختلف حوله الراى فى الحزب انقساما حادا . وفى ابريل ١٩١٦ حضر مؤتمرا ثانيا لمجموعة زيمروالد فى كينتال . وظهر من سير المؤتمر ان هناك اتجاها طفيفا نحو اليساريين الاشتراكيين الذين يعارضون الحرب ، ولكن لم تحدث اية وحدة فى الراى او الهدف. وقد ظلت ثقة لينين فيما يدين به لا تتزعزع قط . ولكن رتابة الحياة والعجز عن العمل قضيا على بعض تفائله . ففى خريف ١٩١١ ، عندما بدا ان الموقف فى احلك ساعات الرجعية ، كان قد راى علامات متزايدة على ان « عصر حكم ما يطلق عليه البرلمانية البورجوازية المسالمة يقترب

---

(١) أ . ياروسلافسكى ، قصة الحزب الشيوعى للاتحاد كله (البلاشفة) ، III ١٩٢٩ ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥ .

من نهايته ليخلى الطريق لعصر الصراعات الثورية للبروليتاريا المنظمة والمدربة بروح الفكرة الماركسية . الذى سيقضى على حكم البورجوازية ويقيم النظام الشيوعى (١) ». وفى يناير ١٩١٧ ابدى شكه ، فى خطاب القاه على جمهور سويسرى ، فيما اذا كنا ، نحن القدامى« كان لينين فى السادسة والأربعين» سنعيش لنرى المعارك الحاسمة للثورة المقبلة(٢)». وبعد ذلك بحوالى ستة أسابيع اندلعت الثورة فى روسيا ، وبعد اكثر من شهر من الانتظار القلق والمفاوضات المتعبة سافر لنين مع مجموعة من حوالى عشرين بلشفيا، بينهم زينوفيف وراديكوسوكولنيكوفوسافاروف عبر المانيا الى السويد بالاتفاق مع السلطات الألمانية فى عربة قطار مقفلة ممنوعة عن الاتصال بالعالم الخارجى (٣) . وقد وصلت الجماعة الى بتروجراد فى ٣ ابريل ١٩١٧ .

---

(١) « لينين ـ دراسات » XV ص ٢٦٥ .

(٢) نفس المرجع XIX ص ٣٥٧ .

(٣) يتضمن كتاب فريتز بلاتن «Die Reise Lenins durch Deutsehlaud» ١٩٢٥ نصا كاملا للمفاوضات وللرحلة نفسها . لقد كانت المسالة أقل مسرحية وسوءا مما قيل عنها بعد ذلك . وبعدها بفترة قصيرة قامت جماعة أكبر بكثير من المهاجرين الروس ، منهم مجموعة من المناشفة على رأسها مارتوف ، بنفس الرحلة فى نفس الظروف .

الفصل الرابع

من فبراير الى اكتوبر (١)

كانت ثورة فبراير ١٩١٧ التى قلبت اسرة رومانوف الحاكمة اندلاعا تلقائيا من جانب جماهير اثار حنقها الحرمان بسبب الحرب وعدم المساواة الظاهرة فى توزيع اعبائها ، وقد رحب بها واستخدمها قطاع كبير من البورجوازية وطبقة الموظفين الرسميين ، الذين كانوا قد فقدوا ثقتهم فى نظام الحكم الاوتوقراطى وبخاصة فى شخص القيصر ومستشاريه ومن هذا القطاع من السكان تألفت اول حكومة مؤقتة . ولم تقم الأحزاب الثورية بأى دور فى الثورة . فلم تكن تتوقع حدوثها ، وقد جاءت المفاجأة فى اول الأمر فاذهلتها . وكان « انشاء سوفيت مندوبى العمال » فى بتروجراد فى لحظة الثورة عملا تلقائيا من جانب بعض مجموعات العمال بدون توجيه مركزى. فقد كان ينطوى على فكرة اعادة الحياة الى سوفيت بطرسبرج الذى لعب دورا قصيرا ، ولكنه مجيد ، فى ثورة ١٩٢٥ . وكان مثل سابقه منظمة لا حزبية انتخبها عمال المصانع ومثل فيه الثوريون الاجتماعيون والمناشفة والبلاشفة جميعا . ولم يتطلع فى مبدأ الأمر الى تولى السلطة الحكومية ، مما يرجع بعض السبب فيه الى ان زعماءه كانوا من المعتقدين بوجهة النظر السائدة حتى ذلك الوقت من أن روسيا لم تكن قد نضجت للثورة الاشتراكية بعد ، وبعضه الى انه لم يشعر بقدرته او استعداده للحكم . وقد وصف لينين فيما بعد موقف

---

(١) ان الأمر يتطلب بشدة تاريخا لهذه الفترة الهامة . ويوجد بالاضافة الى الوثائق الرسمية مؤلف خرونيكا سوبيتى «Revolyutsiya 1917 Godo» (٦ مجلدات بقلم عدة مؤلفين ١٩٢٣ ـ ١٩٣٠) وهو مرجع ثمين جدا . كما ان هناك مجموعة ضخمة من المواد والوثائق المتصلة بالموضوع منها كتاب تروتسكى « تاريخ الثورة الروسية » .

السوفيت بأنه « تسليم اختيارى لسلطة الدولة الى البورجوازية وحكومتها المؤقتة » (١) بيد ان سلطة السوفيت كانت موضع اعتراف من عدد متزايد من العمال والجنود ، وجعله ذلك – برغم انفه – فى مركز السلطة التى لايمكن تجاهلها . وكان ذلك هو الأساس العملى ، الذى يكاد يكون بمحض المصادفة لما يطلق عليه « السلطة المزدوجة » التى انشأتها ثورة فبراير حيث كانت تمارس السلطة بصورة ما هيئتان كان الموقف بينهما يتراوح بين التعاون والتنافس : الحكومة المؤقتة التى كانت الخلف الشرعى للحكومة القيصرية والتى اعترف بها العالم الخارجى ، وسوفيتات مندوبى العمال التى تألفت من تلقاء ذاتها ومن ثم كانت ثورية . وحذت موسكو حذو بتروجراد فقام فيها سوفيت مماثل وكذلك فى بعض المدن الكبيرة الأخرى ، ثم بعد ذلك بفترة فى مراكز الريف ، وادى ذلك بدوره الى عقد اجتماع لأول « مؤتمر لسوفيتات روسيا كلها » فى نهاية مارس ١٩١٧ .

ومن بين فريقى حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى كان المناشفة هم اكثر من استفاد من ثورة فبراير فى مبدأ الأمر . فكما حدث فى ١٩٠٥ بدا ان الوعد بالحكم الدستورى يبرر برنامجهم ويمنحهم ميزة على البلاشفة . فقد كانت صورة الموقف ان هناك نظاما بورجوازيا ثوريا يتمتع بتأييد الماركسيين الطيبين الى ان تستنفد الراسمالية البورجوازية امكانياتها ويصبح الطريق ممهدا للثورة الاشتراكية – وكان هذا بالذات هو تصور المناشفة للمرحلة الاولى من العملية الثورية . بل ان « السلطة المزدوجة » ، باعتبارها مشاركة دستورية بين حكومة بورجوازية «ومعارضة شرعية» بروليتارية ، كانت فى جوهرها مفهوما منشفيا ، وكانت نقطة الازعاج الرئيسية بالنسبة للمناشفة هى موقفهم من الحرب التى لم يتفقوا فيما بينهم على موقف منها . ولكن بدا ان كل ما يتطلبه الموقف فى ذلك الوقت هو سياسة من الضغط على الحكومة البورجوازية لانهاء الحرب على أساس برنامج ديموقراطى دون الدخول فى التفاصيل الدقيقة لوسائل انهائها . وسرعان ما برز المناشفة فى وضع مسيطر فى سوفيت بتروجراد . وكان اول رئيس له هو شخيدجه من مناشفة جورجيا . وكان المنافسون الرئيسيون للمناشفة هم « الثوريين الاجتماعيين » . ولم يمض وقت طويل حتى صارت « سوفيتات مندوبى العمال » سوفيتات مندوبى العمال والجنود ، واخذ نجم الثوريين الاجتماعيين ، وهم حزب ثورة الفلاحين التقليدى ، فى الصعود مع انحلال

(١) «لينين – دراسات» XX ص ١١٤ . ويعطى ف. شيرلوف «الثورة الروسية الكبرى» (الترجمة الانجليزية) ص ٩٩ – ١٠٩ تحليلا مماثلا .

الجيوش وتفرقها الى جماعات مناضلة من الفلاحين تطلب السلام والأرض وتعتمد عليهم فى تحقيق مطالبها .

وبدا ان البلاشفة هم اقل من استفاد . فقد جاءت الثورة مفاجأة وادى ذلك الى ان تحديد سياسة البلاشفة ترك لثلاثة رجال « اثنين منهم شبان وبغير دربة » انقطعت صلتهم بمركز الحزب فى سويسرا وكذلك بزعماء الحزب المجربين الآخرين المحصورين فى سيبريا . وكان الموقف حرجا . فمن ناحية كانوا مقيدين ، بمقتضى راى لينين الذى اعلنه فى ١٩١٤ وكل ما كتبه بعد ذلك ، بتلك السياسة المثيرة التى لم تلق ترحيبا حتى من كثير من البلاشفة ، وهى الدعوة الى الحرب الأهلية والانهزامية القومية . ومن ناحية اخرى كان قرار الحزب فى ١٩٠٥ قد اشار الى احتمال اقامة حكومة ثورية مؤقتة فى اعقاب ثورة ديموقراطية واقر بان تعاون البلاشفة مع مثل هذه الحكومة قد يكون امرا مرغوبا فيه « من أجل الصراع الذى لا هوادة فيه ضد كل محاولات الثورة المضادة وللدفاع عن المصالح المستقلة للطبقة العاملة»(١) . وفى ضوء هذه الاعتبارات وحدها وضع « المكتب الروسى » ، المؤلف من شليابنيكوف وزالوتسكى ومولوتوف ، بيانا للحزب واصدروه فى صورة نشرة فى ٢٦ فبراير ١٩١٧ ، ثم ظهر بعد ذلك بيومين كملحق لأول عدد من « ازفستيا » صحيفة سوفيت بتروجراد (٢) .

وقد كان مجهودا طيبا بالنسبة لظروف الموقف ، ولما لم تكن الحكومة المؤقتة قد أعلنت بعد فان موضوع العلاقة بها لم يثر . وطالب البيان الطبقة العاملة والجيش الثورى باقامة « حكومة ثورية مؤقتة » تعلن الجمهورية وتطبق اصلاحات ديموقراطية مثل يوم الثمانى ساعات ومصادرة الضياع الكبرى وتأليف جمعية تأسيسية على أساس حق الانتخاب العام والتصويت السرى ومصادرة المخزون من الأطعمة وتوزيعها «والدخول فى مفاوضات مع البروليتاريا فى الدول المتحاربة للقيام بصراع ثورى لشعوب كل البلاد ضد مضطهديهم ومستعبديهم .. ولوضع حد للمذبحة البشرية الدموية التى فرضت على الشعوب المستعبدة » . وحث البيان عمال المصانع والجنود المتمردين على اختيار ممثليهم فى الحكومة الثورية المؤقتة . وختم النداء بتحية « علم الثورة الأحمر » و « الجمهورية الديموقراطية » و « الطبقة العاملة الثورية » و « الشعب الثائر والجيش

(١) انظر الفصل الثالث من الباب الأول .

(٢) يوجد النص فى «لينين – دراسات» XX ص ٦٠٠ – ٦٠١ . وانظر ايضا نفس المرجع XX ص ٦٢٤ .

المتمرد » . وقرأ لينين بعض بنود هذا البيان فى الصحف الألمانية وهو لايزال فى سويسرا يجاهد فى سبيل العودة الى روسيا . واشار الى ان « من الأشياء المهمة والمطلوبة بصفة خاصة » فى البيان تلك « الفكرة السليمة تماما للجنتنا المركزية من أن الأمر الذى لا غنى عنه للسلام هو قيام علاقات مع البروليتاريين فى جميع البلاد المحاربة (١) » .

وكانت ثورة فبراير قد ازالت جميع العقبات امام اعادة اصدار جريدة الحزب باستثناء عدم وجود اليد العاملة . وقد استؤنف اصدار « برافدا » فى ٥ مارس ١٩١٧ تحت رياسة مجلس تحرير مؤلف من مولوتوف الذى حمل المسئولية الأولى بوصفه عضو اللجنة المركزية ؛ وكالنين ، الذى كانت قيمته فى ذلك الوقت ، كما كانت بعد ذلك ، فيما له من نفوذ بوصفه عضو حزب من اصل فلاحى اكثر مما كانت فى مواهبه انفكرية ؛ وايريميف ، الذى لا يعرف عنه شئ باستثناء انه كان ممن اسهموا فى صحيفة برافدا سنة ١٩١٢ (٢) . ووزع أول عدد مجانا ، وبيع من الثانى ١٠٠,٠٠٠ نسخة (٣) . وكانت الآراء التى عبرت عنها الأعداد السبعة الاولى من « برافدا » الجديدة هى فى خطوطها العريضة تلك التى جاءت فى بيان الحزب . فقد هاجمت الحكومة المؤقتة باعتبارها « حكومة الرأسماليين وأصحاب الأراضى » وذهبت الى أن السوفييت يجب أن يدعو الى عقد جمعية تأسيسية لاقامة « جمهورية ديموقراطية » .. وفيما يتصل بقضية الحرب نشرت فى ١٠ مارس ١٩١٧ قرارا « للمكتب » يدعو الى تحويل الحرب الامبريالية الى حرب أهلية لتحرير الشعوب من نير الطبقات الحاكمة ، وان ظلت ممتنعة عن الدعوة صراحة الى الانهزامية القومية . ولكنها لم تكن خالية من بعض الآراء المضادة . ففى نفس العدد الذى نشر فيه القرار ظهرت مقالة باسم اولمنسكى ختمها:

« ان الثورة البورجوازية لم تكمل بعد . فنحن نعيش فى ظل شعار « لنحارب معا » . وفى الشئون الحزبية لكل حزب ان يفعل ما فى مصلحته ، ولكننا جميعا رجل واحد من اجل القضية المشتركة » .

ومما زاد الموقف تعقيدا ان لجنة الحزب المحلية فى بتروجراد عادت الى النشاط ، وبعد ان اكتسبت مركزا قانونيا لأول مرة بدات تجذب اعدادا كبيرة من الأعضاء الجدد وظهرت فيها آراء منوعة لا تدعو الى

(١) نفس المرجع XX ص ٢١

(٢) أ. شليابنكوف «Semnudteatyi God» II (١٩٢٤) ص ١٧٨.

(٣) نفس المرجع II ص ١١٤ .

الاطمئنان ، وبصفة عامة كانت لجنة بتروجراد أكثر يمينية من «المكتب» . وعندما ظهر فى احد اجتماعاتها مولوتوف الشاب فى ٥ مارس ١٩١٧ بوصفه مندوبا عن « المكتب » واقترح قرارا يهاجم الحكومة المؤقتة باعتبارها من عناصر الثورة المضادة ويطالب بتغييرها بحكومة تستطيع تنفيذ برنامج الثورة الديموقراطية ، فشل فى اقناع أغلبية اللجنة التى اقرت نصا يعد بعدم معارضة الحكومة المؤقتة ما دامت « تصرفاتها تتفق مع مصلحة البروليتاريا والجمهرة العريضة الديموقراطية للشعب(١) » .

وزاد هذا الموقف المرتبك سوءا وصول كامنيف وستالين ومورانوف من سيبريا الى بتروجراد فى ١٣ مارس ١٩١٧ — اى اليوم الذى صدر فيه العدد السابع من برافدا . وكان كامنيف كاتبا مجربا وعين محررا لصحيفة الحزب المركزية — فى ذلك الوقت صحيفة « رابوشايا جازيتا » — بواسطة مؤتمر براغ فى ١٩١٢ ، وحل ستالين بوصفه عضوا فى اللجنة المركزية للحزب منذ ١٩١٢ محل شليابنيكوف بوصفه كبير منظمى الحزب فى بتروجراد ، وكان مورانوف احد النواب البلاشفة فى «الدوما» الرابع . وكان ثلاثتهم قد عملوا من قبل فى « برافدا » (٢) . وتولوا على الفور زمام الأمور من شليابنيكوف وزميليه الشابين ، وصدر فى عدد برافدا بتاريخ ١٥ مارس ١٩١٧ اعلان بأن مورانوف تولى ادارة الصحيفة وأن كامنيف انضم الى مجلس التحرير . والمفروض أن الأعضاء السابقين فى مجلس التحرير ظلوا فيه وان كان نفوذهم قد ضعف .

بيد أن هذه الاجراءات ، برغم انها لم تكن مما يروق الزعماء الذين تولوا الأمور فى أحرج الأوقات وبذلوا جهودا طيبة (٣) ، كانت طبيعية وما كانت لتثير اهتماما لولا ان القادمين الجدد أدخلوا تغييرا مستمرا على السياسة . ففى عدد ١٤ مارس ١٩١٧ من «برافدا» كتب ستالين مقالة موجزة كان مغزى ما قاله فيها أقل من مغزى ما اغفله . فقد حث العمال والفلاحين والجنود على الالتفاف حول السوفيتات « بوصفها اجهزة الاتحاد وسلطة القوى الثورية فى روسيا » . ولكنه لم يشر الى

(١) احتفظت اللجنة باسم « بطرسبرج » فى عنوانها ورفضت الاعتراف بتغيير الاسم الذى أجرته حكومة القيصر «لأغراض شوفينية» فى سنة ١٩١٤ .

(٢) يقول ن.بوبوف فى «موجز تاريخ الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى»(الترجمة الانجليزية) - ص ٧٧ أن الثلاثة كانوا أعضاء فى مجلس التحرير فى ١٩١٢ . فقد اشترك ستالين فى اصدار العدد الاول والقى القبض عليه فى يوم ظهوره ٢٢ ابريل ١٩١٢ وارسل كامنيف الى بطرسبرج فى بداية ١٩١٤ ليتولى الاشراف على برافدا (كروبسكايا «ذكريات عن لينين» II الترجمة الانجلزية ١٩٣٢ ص ١٢٦)

(٣) اعرب شليابنيكوف عن شعوره بالحزن فى مذكراته الثمينة . اما مولوتوف فقد ظل صامتا — وهى عادة افادته تماما طوال تاريخ حياته العاملة .

الحكومة المؤقتة او الى الحرب ، وبدا النداء الحريص بأن « يحافظوا على الحقوق التي كسبوها فعلا لكى يقضوا على السلطات القديمة والسير الى الأمام بالثورة الروسية » اقرب الى صيغة المناشفة التى تدعو الى الضغط على البورجوازية من الخلف لتسير الى الأمام منها الى الصيغة البلشفية التى تدعو الى تولى القيادة . (١) وجاء فى الصفحة الأولى من عدد اليوم التالى ، الذى أعلن التغييرات التى حدثت فى مجلس التحرير ، بيان اصدره سوفيت بتروجراد « الى شعوب العالم كلها » يعلن « اننا سندافع بقوة عن حريتنا » وأن « الثورة الروسية لن تتراجع أمام حراب المعتدين »(٢) . وجاءت بعد ذلك مقالة بقلم كامنيف .

« عندما يواجه جيش جيشا آخرا تكون سياسة خرقاء أن يطالب احد هذين الجيشين بأن يلقى سلاحه ويعود الى منزله . ان هذه ليست سياسة سلام بل سياسة استعباد ينبذها اى شعب حر بازدراء » .

ان الشعب الحر « يرد على القذيفة بالقذيفة والقنبلة بالقنبلة » . ومن الجلى أن هذا النداء المخلص للدفاع القومي يطابق تماماً قول كامنيف فى المحكمة قبل ذلك بعامين انه لا يتفق مع لينين فى وجهة نظره (٣) .

ويقول شليا بنيكوف ، الذى يعد منذ هذه اللحظة مرجعنا الوحيد ، ان التغيير الذى حدث فى « برافدا » أثار ضيق عمال المصانع البلاشفة ، وعقد اجتماع مثل فيه « المكتب » واعضاء لجنة بتروجراد والمنفيين العائدين من سيبريا . وفى أثناء المناقشة اعلن ستالين وموارنوف أنهم لا يوافقون على رأى كامنيف الذى «خضع للقرار العام واتخذ فى التنظيم وضعا معتدلا » (٤). ويبدو ان نتيجة المناقشة كانت اقرب الى المأزق منها الى التفاهم ، لأنه برغم أن برافدا لم تنشر بعد ذلك مقالات تؤيد صراحة الدفاع القومي مثل مقالة كامنيف ، فانها امتنعت أيضا عن أى هجوم اساسى على الحكومة المؤقتة وسياستها الحربية(٥). اذ ان مجلس التحرير المؤلف من أعضاء أكبر سنا وأكثر حرصا القى الماء على الاندفاع المتحمس

---

(١) «ستالين ـ دراسات» III ص ١ـ٣ .

(٢) اعيد طبعه فى ا.شليابينكوف Semadtsatyi «Goda» II (١٩٢٤) ص ٢٩١ .

(٣) انظر الفصل السابق.وتوجد المقالة فى « لينين ـ دراسات » XX ص٦٠١ـ ٦٠٢ .

(٤) ا.شليا بينكوف ، المرجع السابق II ص ١٨٥ .

(٥) كان الفرق بين المحررين الآخرين وكامنيف انهم اتخذوا موقفا محايدا،لا يؤيدون الحكومة المؤقتة ولا يعارضونها فى حين اعتبر كامنيف هذا الموقف « مستحيلا » ودعا الى التأييد العلنى (انظر خطابه فى «Pervyi Legal'nyi PK Bolsheviko (١٩٢٧) ص ٥٠ .

الذى ظهر فى الأعداد الاولى وتراجع الى موقع اكثر راحة . وعندما عقد اجتماع للحزب لتحديد موقف الحزب فى أول اجتماع لسوفيتات روسيا كلها فى نهاية مارس ١٩١٧ كان الاقتراح الذى تقدم به ستالين « تأييد الحكومة المؤقتة فى نشاطها فى حدود تحركها فى الطريق الذى يرضى الطبقة العاملة والفلاحين الثوريين «لايكاد يختلف فى جوهره عن الصيغة التى اقرتها اغلبية المناشفة فى اجتماع السوفيتات ؛ وقد شارك معظم البلاشفة ستالين فى رايه من أن التوحيد ممكن « على اساس من اتجاهات زيمروالدوكينتال » مع المناشفة الذى كانوا ضد الدفاع القومى (١) .

وقد اعترف ستالين بعد اكثر من سبع سنوات ، وهو فى ذروة نزاعه مع تروتسكى ، بخطئه فى ذلك الوقت . وقال انه لم يكن فى استطاعة الحزب أن يعمل على قلب الحكومة المؤقتة ، حيث انها كانت مرتبطة تماما بالسوفيتات ، ولا ان يؤيدها ، حيث انها كانت حكومة امبريالية ، ثم استطرد :

« لقد تبنى الحزب ـ اغلبيته ... سياسة الضغط بواسطة السوفيتات على الحكومة المؤقتة فى موضوع السلام ، ولم يقرر أن يخطو على الفور الى الأمام بالتحول من الشعار القديم الخاص بدكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الى الشعار الجديد الذى يطالب بالسلطة للسوفيتات . وكان المقصود بهذه السياسة الوسط اتاحة الفرصة أمام السوفيتات أن تكتشف ، فى المشاكل العملية المتعلقة بالسلام ، الطبيعة الامبريالية للحكومة المؤقتة وبذلك تنصرف عنها . ولكن ذلك كان خطأ شديدا حيث انه ولد أوهام المسالمة واشعل نيران الدعوة الى الدفاع القومى واعاق الانتفاضة الثورية من جانب الجماهير . وقد اشتركت فى هذا الخطأ مع بعض الرفقاء الآخرين فى الحزب ، ولم أعدل عنه كلية الا فى منتصف ابريل بعد أن رجعت الى اطروحة لينين » (٢) .

وليس هذا الدفاع مقنعا تماما ، وهو يعزو الخطأ الى الدهاء فى حين ان سببه فى الواقع هو مجرد الارتباك . بيد أن المرء قد يحس

---

(١) وصف ا . شليابنيكوف (المرجع السابق ص ٢١١ ـ ٢٤٩) اجراء اجتماع سوفيتات روسيا كلها ، وسرد قراراته فى نفس المرجع III ص ٣٦٠ ـ ٢٧٤ . ولم تنشر اجراءات المؤتمر بصورة رسمية قط . ولكن ليس هناك ما يدعو الى الشك فى سلامة السجلات غير الكاملة التى نشرها تروتسكى فى Stalinskaya Shkola Fekatsü (برلين ١٩٣٢) ص ٢٥٥ ـ ٢٩٠ ، وقد حصل عليها من زينوفيف وكامنيف فى ١٩٢٥ وفيما يتصل بالنبذ المأخوذة من ملاحظات ستالين ، الذى القى التقرير الرئيسى فى الاجتماع ، انظر نفس المرجع ص ٢٣٥ ـ ٢٦٦ .

(٢) « ستالين ـ دراسات » VI ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤ .

بالتعاطف مع اولئك الذين حاولوا ان يصوغوا سياسة بلشفية متسقة في بتروجراد في ايام مارس ١٩١٧ . فلم يكن هناك من جادل بعد في ان الثورة الروسية ليست ، ولا يمكن ان تكون ، سوى ثورة بورجوازية. فقد كان هذا هو الراى الثابت الذى يتألف منه الاطار الذى لابد من وضع السياسة التى تناسبه . وكان من العسير ايجاد اى مبرر مفهوم داخل هذا الاطار لنبذ الحكومة المؤقتة صراحة ، وهى حكومة بورجوازية لحما ودما ، او للمطالبة بنقل السلطة الى السوفيتات التى كانت بروليتارية فى جوهرها ، أو — على الأقل — للتنديد بمطلب السلام « الديموقراطى » والدعوة الى حرب اهلية والى الانهزامية القومية . فلم تكن هذه الأمور لتتفق بعضها مع بعض . وكان لينين هو الذى حطم الاطار امام انظار اتباعه المشدوهين.

وقد سجل منظر وصول لينين الى محطة فنلندا فى بتروجراد فى ٣ ابريل سنة ١٩١٧ اربعة شهود عيان على الأقل (١) . وكان قد استقبل فى بلوستروف ، آخر محطة خارج بتروجراد ، بواسطة جماعة تمثل « المكتب الروسى » للجنة المركزية على رأسها شليابنيكوف . وفى القطار امطر لينين شليابنيكوف بالأسئلة « عن الأوضاع فى الحزب .. وعن اسباب تحول « برافدا » نحو « الدفاع » ، وعن وضع الزملاء افرادا ». وعند وصوله الى بتروجراد حياه اعضاء اللجنة المركزية ولجنة بتروجراد للحزب وهيئة تحرير « برافدا » . وكان بينهم كامنيف الذى بدأ لينين على الفور يعنفه بأسلوب مرح : « ما هذا الذى تكتبه فى برافدا ؟ لقد قرانا بعض مقالاتك وهاجمناك فيما بيننا صراحة » . وقدمت اليه الكسندرا كوللونتاى باقة من الزهور تلقاها لينين فى ارتباك ؛ ثم انتقلت الجماعة كلها الى حجرة الانتظار الامبراطورية السابقة . وفيها رحب شخيدجه ، رئيس سوفيت بتروجراد ، رسميا بلينين واعرب له فى بعض الفاظ منتقاة عن امله فى « ضم صفوف الديموقراطية » دفاعا عن « ثورتنا » . وتحول لينين بانظاره عن جماعة الاستقبال الرسمى واتجه

---

(١) «ازفستيا» ٥ ابريل ١٩١٧ ، ا . شليابنيكوف — المرجع السابق — III (١٩٢٧) ص ٢٥٥ — ٢٥٧ ، ن . سوخانوف فى « «Zafiski O Revolyutsii» (برلين ١٩٢٢) III ص ١٤ — ١٥ . ويبدو فى تسجيل شليابنيكوف جنوحا الى محاولة اظهار دوره ومهاجمة كامنيف ، وكان راشكلينوف فى سرده بلشفيا من اعضاء الحزب العاديين ولا يهمه سوى تسجيل الوقائع ، اما سوخانوف فكان كاتبا ممتازا ، وان كان ثرثارا ، تحدوه ميول منشفيه ، وقد دون صورة حية بدقائقها التفصيلية للاحداث المحيطة بالثورة . وسجلت كروبسكايا فى « مذكرات عن لينين » ص ٢١١ استقبال بلوستروف . وقد اشار كل من راشولينكوف وزاليتشكى الى وجود كوللونتاى . ولا تشير اى من السجلات الاولى الى وجود اى من زعماء البلاشفة سوى شليابنيكوف وكامنيف وكوللونتاى فى استقبال القادمين .

الى الجماهير المجتمعة فى الخارج وخاطبها قائلا « ايها الرفقاء الاعزاء من الجنود والبحارة والعمال » ثم حيا فى اشخاصهم « الثورة الروسية المنتصرة » واعلن ان « حرب اللصوص الامبريالية » هى بداية الحرب الاهلية فى جميع انحاء أوروبا ، وختم حديثه :

« ان انهيار الامبريالية الاوروبية كلها سيقع فى اى يوم ، ان لم يكن اليوم أو غدا . ان الثورة الروسية التى قمتم بها قد بدأت هذا الانهيار وافتتحت عهدا جديدا . مرحبا بالثورة الاشتراكية فى العالم كله (١) ».

وفى الميدان خارج المحطة قامت مظاهرات جماهيرية تتقدمها سيارة مصفحة تحمل علم الحزب . ووقف لينين على العربة المصفحة وخاطب الجماهير بما ينطوى على نفس المعانى ، وفى المساء القى خطابا استمر ساعتين أمام جمهور من الحزب فى المركز الرئيسى للحزب . وقد وصف شاهد عيان ، بعد عشر سنوات ، الدهشة المتزايدة التى قابل بها زعماء الحزب الآخرون كلماته كما يلى :

« لقد كان من المتوقع أن يصل فلاديمير ايليتش ويعنف المكتب الروسى للجنة التنفيذية ، وبخاصة الرفيق مولوتوف الذى وقف موقفا صريحا من العداء للحكومة المؤقتة ، ويعيدهم الى جادة الصواب . بيد أن ما حدث هو أن مولوتوف كان أقرب الجميع لايليتش » (٢) .

وفى اليوم التالى دارت مناقشات أخرى فى منزل شقيقته ومكتب « برافدا » (٣) ، وبعد الظهر تحدث أمام جمهور من الديموقراطيين الاجتماعيين — بلاشفة ومناشفة ومستقلين — فى سراى توريد ، حيث كان السوفيت يعقد جلساته . وفى هذه المناسبة الأخيرة اقرأ لينين لاول مرة « اطروحة ابريل » الشهيرة التى تلخص وجهات نظره ، والتى قاطعها بوجدانوف بصيحات « هذيان ، هذيان مجنون » ؛ والتى اعلن فيها جولدنبرج — وهو بلشفى سابق آخر — ان « لينين تقدم كمرشح لعرش أوروبا الذى ظل خاليا ثلاثين عاما ، عرش باكونين » ؛ والتى قال فيها ستيكلوف — رئيس تحرير « ازفستيا » الذى سرعان ما انضم الى البلاشفة — ان خطاب لينين كان يتألف من « صروح من التجريدات » سرعان ما سينبذها عندما يتعرف جيدا على الموقف فى روسيا . وقد هوجم خطاب لينين من جميع الجهات ، ولم يؤيده سوى كوللونتاى ،

---

(١) نشرت «ازفستيا» ٥ ابريل ١٩١٧ خطاب شخيدجه . ولم يسجل خطاب لينين الى الجماهير ، ويوحى ذلك بانه كان قبل خطاب شخيدجه لا بعده .

(٢) «لورة البرولتاريا» رقم ٤ (٦٣) (١٩٢٧) . ص ١٢٧ .

(٣) ا. شليابنيكوف — المرجع السابق — III ص ٢٦٤ .

وغادر القاعة دون أن يستخدم حقه فى الاجابة (١) . وفى نفس المساء اعاد قراءة « اطروحته » امام جماعة من الزعماء البلاشفة ، ومرة اخرى وجد نفسه فى عزلة تماما . (٢) وقد نشرت اطروحة « فيما يتصل بمهام البروليتاريا فى الثورة الحاضرة » فى برافدا ٧ أبريل سنة ١٩١٧ (٣).

ويكمن مفتاح الموقف الذى اتخذه لينين فى القسم الثانى من اطروحته : « ان الموقف الذى تتفرد به اللحظة الراهنة فى روسيا انها « انتقال » من المرحلة الأولى للثورة، التى تمنح السلطة للبورجوازية بسبب عدم كفاية الوعى والتنظيم لدى البروليتاريا ، الى مرحلتها « الثانية » ، التى ينبغى أن تسلم السلطة الى يد البروليتاريا وافقر فئات الفلاحين » .

والنتيجة السلبية لذلك هى نبذ الحكومة المؤقتة واتجاهها المؤيد للحرب ، ونبذ المطالبة الطائشة بأن « هذه الحكومة، حكومة الرأسماليين، يجب أن تطرح عن نفسها طبيعتها الامبريالية » . والنتيجة الايجابية هى أن يشرح للجماهير ان « مجلس مندوبى العمال هو الصورة الوحيدة الممكنة للحكم الثورى » . ومادام هذا المجلس « خاضعا لنفوذ البورجوازية » ، أى مادامت تضم أغلبية غير بلشفية ، فان هذه المهمة التربوية هى مهمة الحزب . ولكن الهدف واضح :

« ليس الجمهورية الديموقراطية — ان العودة الى ذلك من مجلس مندوبى العمال يعد خطوة الى الوراء — بل جمهورية مجالس مندوبى العمال وفقراء الفلاحين والفلاحين فى جميع أنحاء البلاد ، نابعة من أسفل الى أعلى » .

وبذلك كان لينين يوحى بأن اللحظة التى يحصل فيها البلاشفة ، بواسطة تربية الجماهير ، على أغلبية فى السوفيت هى اللحظة التى تنتقل فيها الثورة الى مرحلتها الثانية او الاشتراكية . ونقل هذا الايحاء الى الميدان الاقتصادى بأن اقترح تأميم الارض كلها وتحويل الضياع الكبرى الى مزارع نموذجية تحت سيطرة السوفيت ، وادماج البنوك القائمة فى بنك وطنى (صيغة مخففة لتأميم البنوك) ، واضاف نقطة ثالثة هى :

(١) ن. سوخانوف — المرجع السابق — III ص ٢٨ — ٤٢ ، انظر « لينين — دراسات » XX ص ٩٩.

(٢) ن. سوخانوف — المرجع السابق III ص ٤٩ — ٥١ ، وتوجد تعليقات على ملاحظات لنين فى هذه المناسبة فى « دراسات » XX ص ٧٦ — ٨٣ .

(٣) نفس المرجع XX ص ٨٧ — ٨٩ .

« ليس تطبيق الاشتراكية هو مهمتنا المباشرة ، بل التحول فورا الى سيطرة سوفيتات مندوبى العمال على الانتاج والتوزيع الاجتماعيين للمنتجات » .

وختمت الأطروحة باقتراح اعادة النظر فى برنامج الحزب وتغيير اسمه من « الديموقراطى الاجتماعى » الى « الشيوعى » والمطالبة بانشاء « دولية » ثورية .

وكانت عبارات لينين الحريصة تنطوى على ثغرات تركت المجال لشىء من الغموض العملى فيما يتصل باللحظة المحددة بالضبط للانتقال الى الاشتراكية ، ولكنها لم تترك اى شك فى ان هذا الانتقال هو الهدف الرئيسى ؛ وكانت هذه النقطة موضع الجدل على الفور . ففى اليوم التالى لنشر الاطروحة ، ظهرت « البرافدا » وفيها ما يشبه بيانا من رئاسة التحرير بتوقيع كامنيف يؤكد انها تمثل « راى لينين الشخصى » فقط وختمت :

« فى حدود ما يتعلق بخطة لينين العامة فانها تبدو لنا غير مقبولة، حيث انها تنطلق من افتراض ان الثورة البورجوازية « انتهت » وتعتمد على التحول الفورى لهذه الثورة الى ثورة اشتراكية »(١) .

وفى نفس اليوم ناقشت لجنة بتروجراد التابعة للحزب اطروحة لينين ورفضتها بثلاثة عشر صوتا لاثنين وامتناع واحد(٢) . وكانت هناك خطوة اخرى هى عرض الموضوع على اجتماع للحزب على صعيد « المدينة كلها » فى ١٤ ابريل ١٩١٧ ، وعلى اجتماع الحزب على صعيد « روسيا كلها » الذى كان مزمعا عقده بعد ذلك بعشرة ايام . وفى هذه الاثناء كان لينين يبلور آراءه فى مقال آخر فى برافدا فى نشرتين ، وان كانت النشرة الثانية لم تنشر الا بعد ذلك ببضعة شهور .

وفى تحليل لينين تتكون « السلطة المزدوجة » من حكومتين منفصلتين .. الحكومة المؤقتة حكومة البورجوازية ، اما السوفيتات فهى دكتاتورية فرضتها « البروليتاريا ، والفلاحون فى ملابس الجنود »(٣) . ولما كانت السلطة قد انتقلت فعلا الى هذه السلطة المزدوجة ، فان « انتهاء البورجوازية او الثورة البورجوازية الديموقراطية » يعد صحيحا فى « هذه الحدود » ، برغم ان الاصلاحات البورجوازية الديموقراطية

(١) « لينين — دراسات » XX ص ٦٠٧ — ٦٠٨ .

(٢) Pervyi Legal'nyi PKB (١٩٢٧) ص ٨٣ — ٨٨ .

(٣) «لينين — دراسات» XX ص ٩٢.

الضرورية لم تتم كلها بعد ، ان « الدكتاتورية الثورية الديموقراطية للبروليتاريا والفلاحين قد تحققت » (وقد اضاف لينين فى حاشية « فى صورة معينة والى درجة معينة » من باب الحرص (١)) .

والسمة الفريدة لهذا الموقف هى « وصل » (وقد استخدم لينين هذا اللفظ عدة مرات) السلطة البورجوازية للحكومة المؤقتة بدكتاتورية السوفيت الثورية « الاحتمالية او الفعلية » . ويتوقف المستقبل على الصراع بين البورجوازية والبروليتاريا فى سبيل الحصول على جماهير الفلاحين (٢) . وفى اللحظة الراهنة يحسم الموقف « واقعة التعاون الطبقى بين البورجوازية والفلاحين » ، فالسوفيتات مازالت فى وضع يتفق ووجهة النظر المنشفية ، اى « ملحق بالحكومة البورجوازية ». ولكن اذا استولى الفلاحون على الأرض ، وعندما يستولون عليها ، لأنفسهم « اى ، بالمعنى الطبقى ، ينشق الفلاحون على البورجوازية ويتحالفون مع البروليتاريا الثورية ، وبالمعنى السياسى ان يحصل البلاشفة على الأغلبية فى السوفيتات » عندئذ ستكون هذه مرحلة جديدة فى الثورة البورجوازية ـ الديموقراطية (٣) . وينطوى تحليل لينين القوى مرة اخرى على التحول للاشتراكية وان لم يعلن ذلك صراحة . فقد كان لايزال يرى ان الوقت لم يحن بعد للمطالبة بقلب الحكومة المؤقتة . ولكنه اكد ان « السلطة المزدوجة » لا يمكن ان تكون سوى مرحلة انتقالية فى الصراع الذى لابد ان ينتهى بانتصار هذا الجانب او ذاك . « لا يمكن ان تكون هناك سلطتان فى الدولة (٤) . ان مفهوم المناشفة الخاص بالمشاركة لن ينجح . فان آجلا او عاجلا اما أن تقلب السوفيتات الحكومة المؤقتة او تدمر هى نفسها » .

وكان اجتماع الحزب على مستوى بتروجراد نوعا من التجربة المسبقة لاجتماعه على مستوى روسيا كلها ، بحيث أن القضايا نوقشت مرتين بواسطة نفس الأشخاص وبنفس النتائج فى الاجتماعين . وقد اظهرت احداث الاجتماعين مرة اخرى سلطة لينين الضخمة على الحزب. سلطة لاتقوم على البلاغة ، ولكن الحجة الواضحة المثيرة التى تنقل انطباعا لايقاوم بالسيطرة الفريدة على الموقف . وقد قال احد المندوبين فى اجتماع

---

(١) نفس المرجع XX ص ١٠٠ ـ ١٠١ .

(٢) وقد كتب لينين فيما بعد « طوال السنوات العشرين الماضية ظل السؤال :هل ستقود الطبقة العاملة الفلاحين الى الأمام نحو الاشتراكية أم تسحبهم البورجوازية الى الخلف فى تفاهم مع الرأسمالية ؟ يتردد فى التاريخ السياسى لروسيا باكمله كضوء احمر » نفس المرجع XXI ص ١٠٩ ـ ١١٠ .

(٣) « لينين ـ دراسات » XX ص ١٠٢ ـ ١٠٣ .

(٤) نفس المرجع XX ص ١٠٤ .

بتروجراد « قبل ان يصل لينين كان جميع الرفقاء يتخبطون فى الظلام » (١). .. وكان كامنيف هو الوحيد الذى ادلى بدفاع متناسق عن السياسات التى قبلها كل زعماء البلاشفة فى بتروجراد قبل عرض «اطروحة ابريل». وضاق الجدل حتى صار منصبا على ما اذا كان ينبغى على الحزب ، كما يقترح لينين ، ان يعمل على نقل السلطة الى السوفيتات ، او يكتفى ، كما يريد كامنيف ، « بالاشراف ادق اشراف » على الحكومة المؤقتة بواسطة السوفيتات . وكان كامنيف شديد الوطاة على كل ما يشتم منه رائحة الدعوة الى قلب الحكومة . وفى التصويت الحاسم هزم اقتراح كامنيف بعشرين صوتا ضد ستة وامتناع تسعة (٢) .

وقد اجتمع الحزب على مستوى روسيا كلها «الذى يعرف فى تاريخ الحزب باجتماع ابريل » بعد عشرة ايام فى ظل ازمة وزارية . اذ ان مذكرة ميليوكوف فى ١٨ ابريل ١٩١٧ ، التى تعد بالوفاء بالالتزامات التى قدمتها الحكومة القيصرية للحلفاء ، اثارت عاصفة من الاحتجاج ادت الى ارغامه على الاستقالة . وفى المؤتمر كان الاتجاه يقوى فى صالح لينين اكثر من ذى قبل . فقد ايده ستالين ، فى ايجاز ، وزينوفيف ، فى اسهاب ، ضد كامنيف (٣). وفى لحظة من اللحظات حاول لينين تهدئة كامنيف بالتلويح بأنه بالرغم من ان الحكومة المؤقتة لابد ان تقلب فانها لن تقلب «على الفور ولا بالطريقة المألوفة»(٤) . وقد ووفق على القرارات الرئيسية بأغلبية ساحقة بين المائة والخمسين مندوبا . اذ اعلن الاجتماع مع امتناع سبعة فقط ، ان مجىء الحكومة المؤقتة « لم يغير ولا يمكن ان يغير » الطابع الامبريالى لمساهمة روسيا فى الحرب ، وتعهد بالعمل على « نقل سلطة الدولة كلها فى البلاد المحاربة الى ايدى البروليتاريا الثورية » . وجاء بعد ذلك قرار بموافقة الجميع ، باستثناء ثلاثة معارضين وثمانية ممتنعين ، يندد بالحكومة المؤقتة « لتعاونها الصريح » مع «الثورة المضادة البورجوازية وأصحاب الأراضى » ، ويطالب « بروليتاريا المدينة والريف » بالقيام بالاستعدادات الايجابية لتحقيق « الانتقال السريع لسلطة الدولة كلها الى ايدى سوفيتات مندوبى العمال والجنود او الأجهزة التى تعبر مباشرة عن ارادة اغلبية الشعب ، مثل اجهزة الحكم الذاتى المحلى

---

(١) Sed'maya (Aprelshaya) Vserossiiskayai Petrogradskaya (١٩٢٤) ص ١١ .

(٢) نفس المرجع ص ٢٩ Konfrentsü Obshehegord'skaya

(٣) نفس المرجع ص ٨٧ و ٨٩ و ٩١، «ستالين ـ دراسات » III ص ٤٨-٤٩ .

(٤) المرجع السابق «Aprel'Skaya» ص ٩٧-٩٨. «لينين ـ دراسات » ص ٢٥٣ .

والجمعية التأسيسية وما الى ذلك » (١) . وكانت اقوى معارضة ظهرت ضد القرار الذى تضمن تحليل « الموقف الراهن » ، اذ انه حتى بعد ان قبل الحزب سياسة لينين فانه كان قد الف منذ مدة مفهوم ان الثورة البورجوازية هى الهدف القريب بحيث ظل مترددا فى اعلان الانتقال الى المرحلة الاشتراكية للثورة . وقد اعلن هذا القرار ان « الظروف الموضوعية للثورة الاشتراكية ، التى كان لا شك فى وجودها قبل الحرب فى معظم البلاد المتقدمة ، قد نضجت اكثر وهى مستمرة فى النضوج نتيجة للحرب بسرعة قصوى » . وان « الثورة الروسية ليست سوى المرحلة الأولى فى اول الثورات البرولتارية الناتجة بصورة حتمية من الحرب » ، وان العمل المشترك بواسطة عمال البلاد المختلفة هو السبيل الوحيد لضمان « النمو المنتظم الى اقصى حد ممكن والنجاح المؤكد للثورة الاشتراكية العالمية » . ثم عاد القرار بعد ذلك الى الراى القديم القائل بأنه فى حين ان « تحقيق التحول الاشتراكى » فورا فى روسيا غير ممكن ، فان البرولتاريا مع ذلك سترفض تأييد البورجوازية وستتولى بنفسها القياد فى تنفيذ الاصلاحات العملية التى يقضيها اتمام الثورة البورجوازية . وقد ووفق على هذا القرار بأغلبية ٧١ فقط ضد ٣٩ وامتناع ٨ (٢) . كما يبدو أن أحدا لم يجب على الذى أثاره ريكوف وحده ، وهو :

« متى ستشرق شمس الثورة الاشتراكية ؟ انى أعتقد أن كل ظروفنا الحالية ومستوى المعيشة عندنا تجعل أمر البدء بالثورة الاشتراكية امرا لا يخصنا . فليست لدينا القوة ولا الظروف الموضوعية لذلك » (٣) .

وبرغم ان اقرار شعار « كل السلطة للسوفيتات» فى اجتماع ابريل لم يكن منطويا على العمل الثورى فورا ، فانه أضفى لأول مرة شكلا مجسدا وصيغة دستورية على خطة البلاشفة للثورة . ان موقف لينين من السوفيتات الذى كان يتسم بشىء من العزوف فى ١٩٠٥ تغير بما ابدته من حيوية ونجاح فى تعبئة التأييد الشعبى وبالهيبة التى اكتسبتها حتى بعد سقوطها . ففى ربيع ١٩٠٦ وصفها بأنها « أجهزة جديدة للسلطة الثورية » :

---

(١) « قرارات الحزب الشيوعى للاتحاد كله (البلاشفة) » (١٩٤١) I ص ٢٢٦ ـ ٢٢٩ .

(٢) نفس المرجع I ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧ .

(٣) وانتخب الاجتماع أيضا لجنة مركزية جديدة من تسعة اعضاء هم لينين (١٠٤ صوتا) وزينوفيف (١٠١ صوتا) وستالين (٩٧ صوتا) وكامنيف (٩٥ صوتا) وميلوتين ونوجين وسفردلوف وسميجلاوفيديروف .

« ان هذه الأجهزة اقامتها الفئة الثورية من السكان وحدها ، ولقد انشئت خارج نطاق كل القوانين والقواعد وبطريقة ثورية محضة كنتاج للخلق الشعبى البدائى ، وكدليل على قدرة الشعب على العمل المستقل » (١) .

وبذلك يمكن اعتبارها شيئا قريبا من مفهوم لينين عن الدكتاتورية الثورية ـ الديموقراطية للبروليتاريا والفلاحين ، وانها « بدايات بحكم الواقع للحكومة المؤقتة » (٢) . ولكن ذكرى السوفيتات اختفت فى فترة الرجعية والاخفاق التالية ولم يعد يسمع عنها شىء فى مناقشات الحزب . وعندما القى لينين محاضرة طويلة عن ثورة ١٩٠٥ على جمهور من السويسريين فى يناير ١٩١٧ لم يشر الى السوفيتات الا ثلاث او اربع عبارات قصيرة برغم انه استمر يعزو اليها انها « قامت حقيقة بوظيفة نوع جديد من سلطة الدولة » فى بعض الأماكن (٣) .

ومن ثم كان من الطبيعى الا تثير عودة سوفيت بتروجراد الى الحياة فى فبراير ١٩١٧ الجماعة البلشفية فى العاصمة كثيرا فى مبدأ الأمر ، وبخاصة ان المناشفة كانت لهم الأغلبية بين صفوفه : ومن ثم لم يأت له ذكر فى الاعلان البلشفى الأول فى ٢٦ فبراير ، ولكننا نجد هنا تقابلا غريبا بين ماركس ولينين . ان مفهوم ماركس عن « دكتاتورية البروليتاريا » ظل عشرين عاما بعد ان عرضه لأول مرة مجرد مفهوم بلا تجسيد ، الى ان اكتشف ماركس تجسيده فى مؤسسة خلقها أشخاص معظمهم ليسوا من تلامذته ، بل انه كان ينظر اليهم فى مبدأ الأمر بنوع من الريبة : وهى « كوميون باريس » . وكان لينين قد بلور كل أسس نظريته عن الثورة قبل ان يسمع احد بالسوفيتات ، وكان موقفه من سوفيت بطرسبرج الأول ـ وكان مؤسسة لاحزبية ، او اسوأ من ذلك ، مؤسسة منشفية ـ مترددا مثل موقف ماركس من « الكوميون » . ومع ذلك فان السوفيتات ، وقد بلغت ذروة الهيبة بتحديها للأوتوقراطية فى ١٩٠٥ ، صارت فى ربيع ١٩١٧ معقد السلطة الثورية التى كان لينين يحلم بها . وفى اول خطاباته التى كتبها من سويسرا فى مارس ١٩١٧ ، « خطابات من بعيد » ، والخطاب الوحيد بينها الذى نشر قبل وصوله الى بتروجراد ، حيا سوفيت بتروجراد بوصفه « حكومة العمال الجديدة غير الرسمية التى لم تتبلور بعد والتى ما برحت ضعيفة نسبيا ولكنها تعبر عن مصالح البتروليتاريا وافقر

---

(١) «لينين ـ دراسات» IX ١١٦ .

(٢) نفس المرجع X ص ١٨ .

(٣) نفس المرجع XIX ص ٣٥٣ .

قطاعات سكان المدينة والريف » ، وكانت وجهة النظر هذه تنطوى ، كما راى لينين ، على ان الموقف بلغ فعلا نقطة « التحول من المرحلة الاولى الى المرحلة الثانية للثورية » . (١) وهكذا كان الطريق ممهدا « لأطروحة ابريل » التى ارتبط فيها بوضوح ادراك هذا التحول بالشعار الجديد « كل السلطة للسوفيتات » . وفى ذلك الوقت اعلن لينين ان السوفيتات « سلطة من نفس نوع كوميون باريس فى١٨٧١ — سلطة لا تنبثق من « قانون سبقت مناقشته واقره برلمان » ، بل من المبادأة المباشرة لجماهير الشعب من اسفل ، عمل ابن ساعته ، اغتصاب مباشر للسلطة اذا اردنا ان نستخدم التعبير السائد » . (٢) وهكذا ربط لينين نفسه فى زهو بماركس وربط السوفتيات بالكوميون . ان السوفيتات لم تكن مجرد تحقيق «الدكتاتورية الثورية ـ الديموقراطية» ، بل انها كانت أيضا ، مثل الكوميون ، استباقا لدكتاتورية البروليتاريا الماركسية . (٣)

ولكن سياسة الحزب ظلت متميعة فى نقطة واحدة . فقد كانت الألفاظ الختامية فى برنامج الحزب الذى أقر سنة ١٩٠٣ ومازال معمولا به فى سنة ١٩١٧ تطالب « بجمعية تأسيسية ينتخبها الشعب كله » ، كما طالب مؤتمر الحزب الثالث «البلاشفة» فى ١٩٠٥ مرة أخرى « بالعمل ، بواسطة الثورة ، على عقد جمعية تأسيسية على أساس الانتخاب العام المباشر المتساوى مع التصويت السرى (٤) » . وصحيح أن لينين سخر فى نفس الوقت من أولئك الذين اعتقدوا فى « الميلاد الفورى » لجمعية تأسيسية ، وأعلن أنه « بدون التمرد المسلح تظل

(١) نفس المرجع XX ص ١٨ .

(٢) « لينين ـ دراسات » XX ص ٩٤ . وقد تكررت نفس المقابلة بصورة أكثر اسهابا . XX ص ١٠٧ . وكانت قبل ذلك قد جاءت فى مقال لا يعرف كاتبه نشر فى «Proletarii» فى يوليه ١٩٠٥ مع حاشية بقلم لينين (نفس المرجع VIII ص ٤٦٧ ـ ٤٧٠) . وقد قال ليوناشارسكى بعد ذلك بمدة طويلة انه يتذكر « الى أى مدى كان لينين متحمسا ومنفعلا » عندما اكتشف فى الأيام الأخيرة من ١٩٠٥ فى سوفيت بتروجراد « احياء لأفضل تقاليد كوميون باريس » واعلن ـ اى لينين ـ « أن تغطية روسيا كلها بسوفيتات مندوبى العمال ثم بسوفيتات مندوبى العمال والفلاحين هو بمثابة تحقيق للجزء الأكبر من الخطط السياسية للكوميون الذى حظى بتأييد ماركس » (ثورة البرولتاريا » رقم ١١ (٤٦) ١٩٢٥ ص ٥٦ ـ ٥٧ ، يبد ان هذه النبذة التى كتبت بعد موت لينين لايكاد يوجد فى الأحداث المعاصرة ما يثبت صحتها .

(٣) ومما يدعو الى التامل ان لينين كتب مرة عن باريس كوميون انه هيئة «لم تستطع التمييز بين عناصر الثورة الديموقراطية والثورة الاشتراكية » وانه « خلط بين الصراع من الجمهورية ومهام الصراع فى سبيل الاشتراكية» «دراسات VIII ص ٨١) .

(٤) « قرارات الحزب الشيوعى لروسيا كلها (البلاشفة) » (١٩٤١) I ٥٤٥ .

الجمعية التأسيسية مجرد شبح ، او الفاظا فى الهواء ، او اكذوبة»»(١) . ولكن هذه الهيئة البورجوازية ـ الديموقراطية ظلت مع ذلك تحتل مركزا رئيسيا فى خطة لينين للثورة . ولا ريب انه كان يمكن القول فى ١٩١٧ ان هذا المطلب فى برنامج الحزب وضع فى فترة كانت الثورة البورجوازية تنتمى الى المستقبل وانه صار غير ذى موضوع بقيام ثورة فبراير . ولكن هذه الحجة لم تستخدم قط ، مما يرجع السبب فيه بلا ريب الى ان لينين نفسه ـ وانصاره اكثر منه ـ لم يكونوا على استعداد لأن يقيدوا انفسهم بوجهة النظر القائلة بأن الثورة البورجوازية قد اكتملت . لقد حدد قرار اجتماع ابريل كلا من السوفيتات والجمعية التاسيسية كمعقدين محتملين للسلطة بدون تفضيل أحدهما على الآخر بوضوح ، وقد استمر البلاشفة ، وكل الجماعات اليسارية الأخرى ، طوال الفترة من فبراير الى اكتوبر ١٩١٧ يطالبون بالجمعية التأسيسية ويهاجمون الحكومة المؤقتة لعزوفها عن عقدها ، وهم لايدركون اى تعارض بين هذا المطلب والشعار المصاحب له «كل السلطة للسوفيتات» . ولو ان هذا التعارض ـ أو عدم القدرة على الاختيار بين الاثنين ـ بحث بتعمق لمعرفة مصدره فلعل ذلك كان يلقى ضوءا على الخلافات الأولى فى الحزب حول « اطروحة ابريل » . ولكنه فى ذلك الوقت لم يعكس اختلافا فى الراى ، بل عدم اليقين وعدم القدرة على الحسم لدى زعماء الحزب ، بما فيهم لينين ، فيما يتصل بطابع الثورة القائمة . وقد ترك الأمر للأحداث التالية لتوضيح الموقف .

ومنذ لحظة القاء « اطروحة ابريل » بدا أن كل حركة فى المسرح السياسى تعمل لصالح البلاشفة وتبرر اجرا توقعات لينين . لقد كانت مذكرة ميليوكوف فى ١٨ ابريل لطمة ليست ضد البلاشفة بقدر ماهى ضد العناصر المعتدلة فى السوفيت التى نبذت سياسة البلاشفة القائمة على السلام عن طريق الحرب الأهلية والانهزامية القومية واصرت ، مع ذلك ، على رفض الخطط «الامبريالية» وعلى بذل الجهود فورا لتحقيق سلام «ديموقراطى» . وقد ادت استقالة ميليوكوف الى سقوط الحكومة . وفى الحكومة المؤقتة الأولى كان كيرنسكى الوزير الاشتراكى الوحيد فيها ، وقد تميز موقفه المتردد بمحاولاته المتعددة لتبرئة نفسه من مسئولية تصرفات الوزراء الآخرين . وفى أوائل مايو تالفت حكومة جديدة ضمت ـ برغم أن لفوف استمر رئيسا لها ـ ستة وزراء اشتراكيين كممثلين للسوفيت : اثنان من الثوريين الاجتماعيين ، واثنان من المناشفة ، واثنان من الاشتراكيين المستقلين .

(١) «لينين ـ دراسات » VIII ص ١٩٥ و٢٤٢ .

وكان المقصود بوضوح من هــذا الترتيب زيادة سـلطة السوفيت وهيبته بتقوية سيطرته على الحكومة . بيــد ان النتائج جاءت مختلفة تماما . فالحكومة الجديدة ، التى كانت لاتزال اسيرة جهاز ادارى تسيطر عليه البورجوازية وطبقة الموظفين الرسميين وتتعرض فى نفس الوقت لضغط شديد من جانب الحلفاء بينما تواجهها مشكلة السلام الديموقراطى التى لا حل لها ، لم يكن فى وسعها ان تفعل شيئا لارضاء الجنود والعمال الذين كانوا يطالبون بوضع حد قريب للحرب . وكان السوفيت حتى ذلك الوقت ائتلافا من الأحزاب الاشتراكية للدفاع عن مصالح العمال ضد البورجوازية . ولـكنه اصبح لايستطيع مراضاتهم بالضغط على حكومة بورجوازية كان هو نفسه ممثلا فيها تمثيلا قويا(1) . وحـدثت انقسامات فى حزبى الثوريين الاجتماعيين والمناشفة بين أولئك الذين ايدوا الوزراء الاشتراكيين والذين هاجموهم . وأهم من ذلك كله أن البلاشفة اصبحوا الحزب الوحيد الذى لم يتورط فى الاشتراك فى ذلك الائتلاف البورجوازى الاشتراكى الضعيف ، والحزب الوحيد ايضا الذى يعرض سياسة محددة من السلام بأى ثمن . لقد بدات فعلا العملية التى حصلوا بها مع الوقت على ثقة الأغلبية السـاحقة من الجنـود والعمـال وصاروا بواسطتها القوة الغالبة فى السوفيتات .

وفى أوائل مايو وقع حدث آخر له مغزاه . فقـد كان المنفيون يعودون بأعداد كبيرة ومنهم تروتسكى الذى كان فى الولايات المتحدة وعوقته السلطات البريطانية ستة أسابيع . وفى اليوم التالى لوصوله القى حديثا فى سوفيت بتروجراد ، وجعلته هيبته بوصفه الشخصية البارزة فى السوفيت الأصلى فى سنة ١٩٠٥ زعيما محتملا على الفور(2) وانضم الى جماعة ديموقراطية اجتماعية صغيرة اسمها « الديموقراطيين الاجتماعيين المتحدين » كانت موجودة من قبل فى بتروجراد منذ ١٩١٣ واعلن استقلاله عن كل من البلاشفة والمناشفة. وكان فى الماضى قد تشاجر مع كل زعامة للحزب بسبب عدم استقراره الذهنى ومزاجه المتقلب . ولـكنه الآن اصبح يتحرق شوقا للعمل وراى فى لينين رجل العمـل الوحيد على المسرح ، واحس بالازدراء نحو كل من الثوريين الاجتماعيين والمناشفة والبلاشفة الضعفاء الذين ترددوا فى الاستجابة لنداء لينين .

---

(1) وقد لاحظ ميليوكوف ، الذى كان متاثرا بشدة لطرده من الحكومة ، فى تهكم مرير « ان الاشتراكيين المعتدلين تولوا بالرعاية مبدأ الديموقراطية البورجوازية الذى تركته البورجوازية يسقط من يدها » . ب.ن.ميليكوف « قصة الثورة الروسـيـة » صوفيا ١٩٢١ I ص ٥٧ .

(2) «Revolyutsiya 1917 Goda» II ١٩٢٣ ص ١٠٨ و ١١١ـ ١١٢ .

وكان واضحا منذ اللحظة الأولى لوصوله انه سيتحالف معه . وكان اجتماع ابريل نفسه قد اعترف بأهمية « التقارب والوحدة مع الجماعات والحركات التى تتبنى حقيقة الاتحاد الدولى » (1) . وفى ١٠ مايو سنة ١٩١٧ حضر لينين نفسه اجتماعا «للديموقراطيين الاجتماعيين المتحدين» وعرض عليهم مقعدا فى مجلس تحرير «برافدا» وفى اللجنة التنظيمية التى تعد مؤتمر الحزب القادم ، واقترح ايضا توسيع العرض ليشمل جماعة مارتوف من المناشفة «الدوليين» . وتبعا للملاحظات التى دونها لينين فى ذلك الوقت ، أجاب تروتسكى بأنه موافق على ذلك «فى حدود تبنى البلشفية للاتجاه الدولى» ، ولـكنه اضاف بزهو :

« ان البلاشفة قد فقدوا طابعهم البلشفى ولا استطيع أن اسمى نفسى بلشفيا . ومن المسـتحيل مطالبتنا بالاعتراف بالبلشفية (2) » .

ولم يؤد الاجتماع الى نتيجة . والواقع ان تروتسكى ، الذى ظل دائما مخلصا لسياسته القديمة القائمة على التوفيق الشامل ، أراد اندماجا للجماعات المختلفة على أسس متساوية وباسم جديد ، ولم يكن لينين على استعداد لاضعاف الجهاز الذى خلقه أو لتمييعه ، فالحزب يجب أن يبقى فوق كل شىء متماسكا . وكان يستطيع الانتظار .

وكان صيف ١٩١٧ فى بتروجراد فترة اجتماعات لاتنقطع . وقد عقد فى مايو مؤتمر للفلاحين فى روسـيا كلها وسيطر عليه الثوريون الاجتماعيون وأيد الحكومة المؤقتة بقوة . ومن الناحية الأخرى عقـد اجتماع فى نهاية الشهر نفسه لعمال مصانع بتروجراد وكان اول هيئة ممثلة للعمال يحصل فيها البلاشفة على اغلبية – وهى ارهاصات لما سيحدث بعد ذلك . وفى أوائل يونيو تم عقد مؤتمر سوفيتات روسيا كلها . وكان للثوريين الاجتماعيين فيه ٢٨٥ صوتا وللمناشـفة ٢٤٨ صوتا وللبلاشفة ١٠٥ صوتا من مجموع من لهم حق التصويت وهم ٨٢٢ منـدوبا . وحوالى ١٥٠ منـدوبا كانوا ينتمون الى جمـاعات ثانوية و٥٤ أعلنوا عـدم انتمائهم لأحزاب – ويدل ذلك على ان الارتباطات السياسية لـكثير من السوفيتات المترامية كانت لاتزال غير محددة . وحضر المؤتمر زعماء البلاشفة كلهم ، وكان تروتسكى وليوناشارسكى من بين المندوبين العشرة « للديموقراطيين الاجتماعيين المتحدين» الذين ايدوا البلاشفة باستمرار طوال اسابيع المؤتمر الثلاثة .

---

(1) « قرارات الحزب الشيوعى الروسى (البلاشفة) » (١٩٤١) I ص٢٢٤ .

(2) Leninskii Sbornik IV (١٩٢٥) ص ٣٠١ – ٣٠٢ .

وجاءت اللحظة الحاسمة فى المؤتمر فى يومه الثانى أثناء خطاب الوزير المنشفى تسيرتيلى وزير البريد والبرق ، وسجل ماحدث على هذا الوجه فى محاضر المؤتمر . قال تسيرتيلى :

« لا يوجد فى الوقت الحاضر اى حزب سياسى يستطيع ان يقول : اعطونا السلطة ، تنحوا فاننا سنأخذ مكانكم . لا يوجد مثل هذا الحزب فى روسيا . (لينين من مقعده : « بل هناك مثل هذا الحزب») (١) .

ولم يؤخذ هذا الطلب ، او هذا التهديد ، على محمل الجد . فقد كان البلاشفة اقلية صغيرة فى المؤتمر وقوطع خطاب لينين الرئيسى عدة مرات . واصدر المؤتمر قرارا بالثقة فى الحكومة المؤقتة ورفض اقتراحا بقرار للبلاشفة يطالب « بنقل سلطة الدولة كلها الى يد مؤتمر روسيا كلها لمندوبى العمال والجنود والفلاحين » (٢) . وكان من قرارات المؤتمر المهمة انه منح نفسه دستورا نظاميا . فالمؤتمر نفسه يجتمع مرة كل ثلاثة اشهر ، وانشأ « جهازا مركزيا » للعمل الجارى فى صورة « اللجنة التنفيذية المركزية لروسيا كلها » (٣) تعتبر قراراتها مقيدة للسوفيتات كلها فى فترات ما بين الانعقاد وقد اختيرت « اللجنة » على اساس نسبى : فكان عدد اعضائها ٢٥٠ من بينهم ٣٥ باشفيا (٤) .

لقد كان تأكيد لينين ان البلاشفة على استعداد لتولى السلطة اعلان حرب على الحكومة المؤقتة ، وقصد به ان يكون كذلك . وكانت سلطة الائتلاف فى انهيار : لقد كانت هذه هى الفترة التى قال عنها تروتسكى « اللاسلطة المزدوجة » (٥) . وكانت الخطوة التالية هى اختبار الحالة العقلية لدى العمال والجنود فى بتروجراد . فدعا البلاشفة مؤيديهم الى القيام بمظاهرة فى الشوارع فى ٩ يونية ١٩١٧ ، ولكنهم اعلنوا العدول عنها بسبب معارضة المؤتمر . وعندئذ نظم المؤتمر نفسه مظاهرة هائلة فى الشوارع تأييدا للسوفيتات فى ١٨ يونية ١٩١٧ . بيد أن الأعلام التى حملها المتظاهرون لم يكن بينها سوى عدد قليل جدا يعبر عن الثقة فى الحكومة المؤقتة ، وقيل أن الشعارات التى كتبت على ٩٠ فى المائة من هذه الأعلام كانت بلشفية (٦) . وحدثت فورة شعبية اكثر خطورة فى ٣ يولية ١٩١٧ فى

(١) Pervyi Vserossiiskii Sézd Sovetov (١٩٣٠) I ص ٦٥

(٢) نفس المرجع I ص ٢٨٥ – ٢٨٩ .

(٣) نفس المرجع II ص ٦٢ و ٧٠ .

(٤) توجد قائمة كاملة باسماء الأعضاء فى نفس المرجع II ص ٤٢٣ – ٤٢٦ .

(٥) « تروتسكى – دراسات » III ، I ، ص ٦١ .

(٦) كروبسكايا « ذكريات لينين » II (الترجمة الانجليزية ١٩٣٢) ص ٢٢٥

اللحظة التى امرت فيها الحكومة ، تحت ضغط شديد من الحلفاء ، بالقيام بهجوم عسكرى على نطاق واسع فى غاليسيا . واستمرت المظاهرات اربعة ايام وبدات تصير مصدر خطر جدى . وساد الاعتقاد بان ذلك كان بداية لمحاولة جدية من جانب البلاشفة للاستيلاء على السلطة ، برغم ان زعماء الحزب اصروا على انها كانت مظاهرات تلقائية حاولوا هم أنفسهم العمل على تهدئتها ، وقال لينين نفسه انه من المستحيل العمل ما دامت هناك اغلبية لا تزال تعتقد فى « سياسة المناشفة والثوريين والاجتماعيين ، سياسة البورجوازية الصغيرة التى تسيطر عليها الرأسمالية » (١) . بيد أن الحكومة واجهت التحدى فى هذه المرة . فاستدعت فرقا من الجنود الموالين الى العاصمة ، واخمدت « برافدا » : واصدرت الأوامر بالقبض على الزعماء البلاشفة الرئيسيين الثلاثة . واخذ كامنيف ، واختبأ لينين وزينوفيف ثم هربا الى فنلندا .

وفى الايام القليلة التالية فشل الهجوم فى غاليسيا وارتد بخسائر باهظة، وحدثت ازمة وزارية اخرى ادت الى استقالة لفوف وتعيين كيرنسكى رئيسا للوزراء ، وانضم تروتسكى ومجموعته ، حوالى ٤٠٠٠ شخص الى البلاشفة أخيرا (٢) ، وحدثت موجة من الاعتقالات الأخرى شملت تروتسكى وليونا شارسكى وكو للونتى . وفى نهاية يولية ١٩١٧ ، وكان لينين والزعماء الآخرون لا يزالون مختبئين او فى السجن ، عقد المؤتمر السادس للحزب فى بتروجراد – وهو اول مؤتمر منذ مؤتمر لندن فى ١٩٠٧ ، وراس سفردلوف المؤتمر ، ووقع على عاتق ستالين وبوخارين تقديم التقارير السياسية الرئيسية (٣) . وكان لينين قد وجههم فى نشرة صغيرة كتبها منذ أن التجأ الى مخبئه بعنوان « عن الشعارات (٤) . اقترح فيها سحب شعار « كل السلطة للسوفيتات » . وذهب الى أن هذا الشعار وضع فى ايام بدا فيها أن نقل السلطة سلميا الى السوفيتات التى تمثل البرولتاريا والفلاحين ممكنا . ولكن منذ اضطرابات يوليه ظهر بوضوح أن البورجوازية قد أعلنت انضمامها الى الثورة المضادة ، وأنها ستقاتل : وليست

(١) « لينين – دراسات » XX ص ٥٥١ .

(٢) اعتبر هذا الانضمام فيما بعد ذا طابع خاص يدعو الى وضع قاعدة باحتساب مدة العضوية فى مجموعة تروتسكى « الديموقراطيين الاجتماعيين المتحدين » مساوية لمدة عضوية فى الحزب فى التعيينات التى يشترط فيها قضاء مدة معينة فى عضوية الحزب .

(٣) كان تروتسكى قد اختير قبل القاء القبض عليه لتقديم تقدير الموقف السياسى الذى القاه بوخارين .

(٤) « لينين – دراسات » XXI ص ٣٣ – ٣٨ .

السوفيتات القائمة سوى أدوات للبورجوازية . وأعلن المؤتمر ، الذى قاده ستالين بمهارة فى مواجهة بعض المعارضة فيما يتصل بهذه النقطة ، ان « كل السلطة للسوفيتات » هو « شعار النمو السلمى للثورة وانتقال السلطة بدون آلام من البورجوازية الى العمال والفلاحين » ، وأنه لم يعد هناك ما يجدى سوى التصفية النهائية للبورجوازية المضادة للثورة .
وعندما تساءل نوجن ، مرددا صدى الشكوك التى عبر عنها ريكوف فى اجتماع ابريل ، عما اذا كانت البلاد قد « وثبت حقيقة فى شهرين الوثبة التى تجعلها مستعدة فعلا للاشتراك » ، أجاب ستالين بجراة « انها لتكون حذلقة غير مجدية ان يطلب من روسيا أن تنتظر بتحولها الاشتراكى حتى تبدأ أوروبا » ، وان الموقف لا يستبعد فيه احتمال أن تكون روسيا هى البلد الذى يتقدم الطريق الى الاشتراكية » — وهذا قبول لراى تروتسكى الذى تقدم فى ١٩٠٦ .
وفى نفس الوقت كان هناك تحذير من الاقدام على « معركة لم تنضج » (١) . فالزعماء متفرقون والحزب نفسه يهدد فى أية لحظة بالاخماد من جانب السلطات الرسمية .
وكان الحدث الرئيسى فى أغسطس ١٩١٧ هو « اجتماع الأحزاب كلها » على « مستوى الدولة » الذى دعا كيرنسكى الى عقده فى موسكو لاستشارته فى أحوال الأمة . وكان الاجتماع مؤلفا من أكثر من ٢٠٠٠ مندوبا جاءوا من مختلف الهيئات والمنظمات العامة ، ولكنه فشل فشلا ذريعا . وأعقبه فى نهاية أغسطس المحاولة الوحيدة التى حدثت فى هذه الفترة للقيام بانقلاب عسكرى من جانب اليمين — وهو تمرد كورتيلوف .. وبرغم أن المؤامرة فشلت تماما دون اطلاق رصاصة واحدة فانها أدت الى هيجان وذعر فى الأحزاب والجماعات اليسارية . وحتى لينين عرض الاتفاق مع المناشفة والثوريين الاجتماعيين : على أساس أن يعود البلاشفة الى تأييد السوفيتات اذا انفصلوا بدورهم عن البورجوازية نهائيا . ولكن هذا العرض لم ينته الى شىء (٢) . ودعا المناشفة والثوريون الاجتماعيون الى عقد « اجتماع ديموقراطى » لمقابلة « الاجتماع على مستوى الدولة »

---

(١) « ستالين — دراسات » III ص ١٧٤ و ١٨٦ . وقد أشار ستالين فيما بعد الى هذه المحادثة باعتبارها من المناسبات التى كان الحزب فيها ضد لينين على خط مستقيم لأنه عمد الى الحط من قيمة السوفيتات بعجلة اكثر مما ينبغى . (نفس المرجع VI ص ٣٤٠ — ٣٤١) .

(٢) اتخذ اقتراح لينين صورة مقالة كتبت فى فنلندا فى اول سبتمبر ١٩١٧ . وعندما ظهرت فى صحيفة الحزب فى ٦ سبتمبر ١٩١٧ كانت تضم حاشية جاءت فيها العبارة التالية : « لعل عرض الاتفاق قد فات اوانه الآن . ولعل الأيام القليلة التى كان النمو السلمى فيها لا يزال ممكنا قد انتهت ايضا . نعم ، ان جميع الدلائل تثبت أنها قد انقضت فعلا » . (« لينين — دراسات » XXI ص ١٣٦ — ١٣٢) .

الذى عقد فى موسكو . وفى هذا الاجتماع انشىء « مجلس الجمهورية » الذى قصد به أن يملأ الفراغ حتى تجتمع الجمعية التأسيسية . وفى ذلك الوقت كان نجم البلاشفة فى صعود سريع . فبعد حادث كورنيلوف حصل البلاشفة على اغلبية فى سوفيتات بتروجراد وموسكو ، وان كان المناشفة والثوريون الاجتماعيون قد ظلوا مسيطرين على « اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا » . وفى الريف اخذ الجوع يزداد شدة مع رجوع الجنود الذين غادروا وحداتهم وعادوا الى بيوتهم وصارت الاضطرابات بين الفلاحين والهجوم على الضياع أكثر حدوثا ، وصاحب ذلك انحطاط قيمة الثوريين الاجتماعيين ، الذين لم يفعلوا شيئا ، واتجاه بالعطف نحو البلاشفة ، الذين وعدوا بكل شىء . لقد كانت الظروف التى تنبأ بها لينين فى « أطروحة ابريل » على انها تبرر الانتقال الى المرحلة الثانية من الثورة تنضج بسرعة .
وكان رد الفعل الأول لدى لينين هو العودة الى شعار « كل السلطة للسوفيتات » .. وتم ذلك فى مقالة كتبت فى الأيام الأولى من سبتمبر ونشرت فى ١٤ سبتمبر ١٩١٧ فى صحيفة الحزب(١) . وفى ١٢ و١٣ و١٤ سبتمبر كتب لينين ، وقد بدا يضيق بالوضع الذى ارغم على البقاء فيه ، رسالتين سريتين على التوالى الى لجنة الحزب المركزية يعلن فيها أن الوقت قد حان ليستولى البلاشفة على السلطة بالقوة المسلحة (٢) . وكان تروتسكى قد خرج من السجن فى منتصف سبتمبر وانتخب رئيسا لسوفيت بتروجراد الذى صار المركز الرئيسى للصلابة البلشفية . وطوال الشهر التالى تكررت المعركة حول « أطروحة ابريل » فى اطار جديد . وكان أول صدام فى اللجنة المركزية حول الاشتراك فى « الاجتماع الديموقراطى » ، حيث أيد ذلك كامنيف وريكوف وعارضه تروتسكى وستالين مطالبين بمقاطعته . وانتهى القرار الى الاشتراك الأمر الذى تعرض لنقد شديد من جانب لينين الذى أشاد بموقف تروتسكى (٣) . وقرابة آخر سبتمبر

---

(١) (نفس المرجع XXI ص ١٤٢ — ١٤٨ .

(٢) نشرت هاتان الرسالتان لأول مرة فى ١٩٢١ بعنوان « البلاشفة يجب ان يستولوا على السلطة » و « الماركسية والتمرد » ، وظهرتا فى طبعة مجموعة لينين « دراسات » XXI ص ١٩٣ — ١٩٩ . وقد سجل ما حدث عندما تلقت اللجنة المركزية الرسالتين فى ١٥ سبتمبر ١٩٧١ . فقد طلب كامنيف رفض مقترحات لينين ، وكان واضحا ان اللجنة فى حرج ، وبرغم انها لم تأخذ مطلب كامنيف فانها أجلت النظر فى الموضوع . «Protokoly Tsentral'nogo Komiteta RSDRP» (١٩٢٩) ص ٦٤ — ٦٥ .

(٣) نفس المرجع ص ٧٠ — ٧١ ، « لينين — دراسات XXI ٢١٩ . وقد انسحب البلاشفة فيما بعد عن «مجلس الجمهورية» فى اول اجتماعاته . واعلن تروتسكى تحديه للمجلس (اعمال تروتسكى III ، I ص ٣٢١ — ٣٢٣) .

١٩١٧ انتقل لينين • وقد استبد به القلق والعزم من هلسنجفورس الى فيبورج ليكون أقرب الى مسرح الأحداث • وظهرت مقالته فى جريدة الحزب بعنوان « نضجت الأزمة » تكررت فيها الحجج السابقة وأضيفت اليها حجة جديدة : ان الاضطرابات المتزايدة فى الدول المحاربة وبداية التمردات فى الجيش والأسطول الألمانيين جعلت من الواضح « أننا نقف على عتبةثورة بروليتارية تعم العالم كله (١) » • ولـكن اهم قسم فى المقالة كان حاشية ليست للنشر بل لأعضاء اللجنة التنفيذية فقط • فقد اتهمهم لينين بأنهم تجاهلوا رسائله السابقة وعرض استقالته من اللجنة المركزية لكى يستعيد حريته فى القيام بأعمال الاثارة بين اعضاء الحزب العاديين ، « لأنى أعتقد اعتقادا جازما اننا لو « انتظرنا » حتى مؤتمر السوفيتات وتركنا اللحظة الحاضرة تفلت من ايدينا سندمر الثورة (٢) » •

ويبدو ان تهديد لينين اوقع اللجنة مرة اخرى فى صمت مرتبك : فليس هناك سجل لأى رد • وكان الموقف يتطلب شخصا يزيل عنه الجمود أو الشك السائد •

وفى اكتوبر ١٩١٧ جاء لينين الى بتروجراد متنكرا ، وظهر فى اليوم التالى فى اجتماع اللجنة الذى قدر له أن يكون اجتماعا تاريخيا • وكان حضوره ولومه للجنة على « عدم المبالاة بموضوع التمرد » كافيان لقلب الميزان • فقد قررت اللجنة بأغلبية عشرة اصوات (لينين وتروتسكى وستالين وسفردلوف وبوريتسـكى وچوزنسلى وكوللنتاى وبوبنوف وسـوكولينكوف ولوموف) ضد صـوتين (كامنيف وزينوفيف اللذين اتحدا لأول مرة فى شركة غيرمجيدة) الاعداد لتمرد مسلح وتعيين «مكتب سياسى » لتنفيذ القرار • وكان هذا « البوليتبيرو » (وهو النواة الأولى لما صار بعد ذلك هيئة دائمة) يتألف من سبعة أعضاء : لينين وزينوفيف وكامنيف وتروتسكى وستالين وسوكولينكوف وبوبنوف (٣) • ومما يدل على الشعور بالتضامن بين زعماء الحزب فى ذلك الوقت وعلى قوة النظام الحزبى أن الاثنين اللذين عارضا القرار ضما مع ذلك الى الجهاز التنفيذى وبعد ذلك بستة أيام انشأ سوفيت بتروجراد « لجنة عسكرية ثورية » تحت رئاسة تروتسكى ، بوصفه رئيس السوفيت ، ومعه بودفويسكى نائبا تنفيذيا ، وكانت هذه الهيئة ، أكثر من « المكتب السياسى » للحزب ،

(١) «أعمال لينين» XXI ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦ •

(٢) نفس المرجع XXI ص ٢٤١ •

(٣) «Protokoly Tsentral'nogo Komiteta RSDRP» (1929) ص ٩٩ ـ ١٠١ •

هى التى قامت باعداد الترتيبات العسكرية للثورة(١) •

بيد ان المعركة لم تكن قد انتهت بالانتصار بعد • ففى ١١ اكتوبر ١٩١٧ اصدر كامنيف وزينوفيف خطابا دوريا الى جميع المنظمات البلشفية الرئيسية احتجاجا على قرار « التمرد المسلح(٢) » • وفى ١٦ أكتوبر قام لينين مرة اخرى بالدفاع عن وجهة نظره فى الاستيلاء فورا على السلطة أمام اجتماع موسع للجنة المركزية حضره بلاشفة من لجنة الحزب فى بتروجراد ومن المنظمة العسكرية التابعة لسوفيت بتروجراد ومن النقابات ولجان المصانع • وقال انه منذ حادث كورنيلوف كانت الجماهير متخلفة عن الحزب • ولكن المسألة ليست مسألة أغلبية رسمية :

« ان الموقف واضح • فاما دكتاتورية كورنيلوف واما دكتاتورية البرولتاريا وافقر طبقات الفلاحين • ونحن لا نستطيع ان نسير وراء مزاج الجماهير : فهو متقلب ولا ضابط له • ان ما يوجهنا يجب أن يكون التحليل والتقدير الموضوعيان للثورة • ان الجماهيرمنحت ثقتها للبلاشفة وتطالبهم بالأفعال لا الكلام » •

واشار لينين الى الموقف الدولى ، وبخاصة فى المانيا ، مبررا انه « اذا تقدمنا الآن سنجد الى جانبنا البرولتاريا الأوروبية كلها » • ودلت المناقشة على انه برغم أن اللجنة المركزية خضعت لسحر لينين فان الشكوك التى عبر عنها كامنيف وزينوفيف كانت تجد صدى فى دوائر أوسع نطاقا فى الحزب • وكرر زينوفيف وكامنيف اعتراضاتهما • وأيد ستالين واعضاء اللجنة المركزية الآخرون لينين • وقال ستالين :

« أمامنا طريقان : أحدهما يؤدى الى انتصار الثورة ويعتمد على أوروبا والآخر لا يؤمن بالثورة وليس فيه الا اتخاذ موقف المعارضة • ان سوفيت بتروجراد اتخذ فعلا طريق التمرد برفضه نقل الجيوش الى الجبهة(٣) » •

(١) سبق قرار سوفيت بتروجراد بانشاء « اللجنة العسكرية الثورية » قرار اللجنة المركزية الصادر فى أكتوبر ، ولم يكن المقصود به مطلقا الاعداد لتمرد مسلح ، بل أن أصله فى الواقع اقتراح منشفى • وبعد ١٠ أكتوبر تولاها البلاشفة وحولوها الى تحقيق أغراضهم • وقد عينت هذه اللجنة رسميا فى ١٦ أكتوبر ١٩١٧ وبدأت عملها بعد ذلك بأربعة أيام : وكانت فى ذلك الوقت قد صارت بلشفية محضة باستثناء عضو واحد من « الثوريين الاجتماعيين » اليساريين • (أعمال تروتسكى III ، II ص ٩١ ـ ٩٢ و « قصة الثورة الروسية ») برلين ١٩٣٣ (II ص ١٢١ ـ ١٢٢) ، وتبعا للمرجع الثانى (XXI ، II ص ١٧١ لم يجتمع « المكتب السياسى » الذى عينته اللجنة قط •

(٢) « أعمال لينين » XXI ص ٤٩٤ ـ ٤٩٨ •

(٣) الاشارة هنا الى محاولة بذلتها الحكومة المؤقتة لارسال فرق معينة من حامية بتروجراد الى الجبهة : وكانت حامية بتروجراد قد أعلنت فى أوائل الثورة ولاءها لسوفيت بتروجراد ورفضت اطاعة أية أوامر غير موقع عليها منه •

وكانت المناقشةذات طابع غيرواقعى الى حد ما . فقد كانت الاستعدادات تتم بسرعة بواسطة سوفيت بتروجراد ولجنته العسكرية الثورية . بيد أنه لم يكن ممكنا مناقشة الاستعدادات العسكرية فى مثل هذا الاجتماع ، ولم يتحدث تروتسكى ولا بوديفسكى بل لعلهما لم يكونا حاضرين . ووافق الاجتماع بأغلبية ١٩ صوتا ضد ٢ على القـــرار بالاستمرار فى الاستعدادات للتمرد المسلح ، وان كان اقتراح زينوفيف بانتظار اجتماع المؤتمر الثانى للسوفيتات فى روسيا كلها الذى كان مزمعا عقده فى ٢٠ أكتوبر (ولكنه تأجل فيما بعد الى ٢٥ أكتوبر) حصل على ٦ أصوات مقابل ١٥ (١) . وفى نهاية الاجتماع عقدت اللجنة المركزية اجتماعا خاصا وانشأت « مركزا عسكريا ثوريا » يتألف من سفردلوف وستالين وبوبنوف ويوريتسكى و دجرزينسكى ويكون جزءا من اللجنة العسكرية الثورية لسوفيت بتروجراد(٢) . وكان ذلك من الأمثلة الغريبة الأولى على ادماج أجهزة السوفيتات . ولا تشير السجلات المعاصرة الى هذا « المركز » بعد ذلك . والواضح أنه كان يقصد به أن يكون حلقة صلة أكثر منه جهازا منفصلا ، وهو مثل « المكتب السياسى » الذى عين قبل ذلك بأسبوع لم يخرج الى حيز الوجود .

وفى نهاية اجتماع ١٦ أكتوبر ١٩١٧ استقال كامنيف من عضوية اللجنة المركزية (٣) . وبعد ذلك بيومين نشر فى « نوفايازيزن » ، وهى صحيفة يسارية لا حزبية ، خطابا يحتج فيه مرة أخرى باسمه واسم زينوفيف ضد القرار . ولم يكن الخطاب خروجا على نظام الحزب فحسب (حيث أن كامنيف كان لا يزال عضوا فى الحزب) ، بل انه كان ينطوى أيضا على خيانة باعلان قرار الحزب للعالم كله — وان كانت الحكومة المؤقتة قد وصلت من العجز والارتباك الى درجة تجعل اعلان الاستعداد لتمرد مسلح ضدها يزيد فى ذعرها أكثر مما يدفعها الى اتخاذ اجراءات مضادة . وفى أمسية الحدث الحاسم الذى تتعرض فيه حظوظ الحزب لأقسى الاختبارات تعرض لأزمة داخلية خطيرة . فقد عاد لينين مرة اخرى الى مخبئه بعد اجتماع ١٦ أكتوبر . ولكنه فى يوم ١٨ أكتوبر — يوم نشر خطاب كامنيف فى « نوفايا زيزن » — كتب خطابا الى أعضاء النادى واصفا تصرف كامنيف وزينوفيف بأنه خيانة مثل « تحطيم الاضرابات » و «جريمة» واعلن انه لم يعد يعتبرهما رفقاء وسيطلب طردهما من الحزب.

---

(١) «Protokoly Tsentral'nogo Komiteta RSDRP.» (1929) ص ١١١ — ١٢٥ . وسجل هذا الاجتماع واف أكثر من المألوف ، ولكنه يتألف مثل غيره من ملاحظات السكرتير ولا يعتبر كاملا أو نصا حرفيا .

(٢) نفس المرجع ص ١٢٤ .

(٣) نفس المرجع ص ١٢٥ .

وفى اليوم التالى أرسل خطابا أكثر تفصيلا الى اللجنة المركزية بنفس المعنى(١) . وكان تروتسكى قد أنكر علنا ، ليغطى نتائج تصرف كامنيف ، ان سـوفيت بتروجراد قد اتخـذ اى قرار بالتمرد المسلح (٢) . واعلن كامنيف ، مصدقا — أو متظاهرا بالتصديق — أن تروتسكى قد تحول عن رأيه ، وانه متفق مع تروتسكى فى كل كلمة قالها ، وكتب زينوفيف خطابا بهـــذا المعنى الى صحيفـــــة «Rabochü Put» ونشر خطابه فى صباح ٢٠ اكتوبر ١٩١٧ فى نفس العدد الذى يحمل القسم الأخير من مقال لينين يهاجم فيه بشدة وجهة نظر كامنيفوزينوفيف ، وأن لم يشراليها بالاسم (٣) . وحاول ستالين تهدئة الموقف فاضاف حاشية من رئاسة التحرير بالعبارات الآتية :

« ونحن بدورنا نأمل أن يكون فى تصريح زينوفيف (وكذلك اعلان الرفيق كامنيف فى السوفيت) نهاية الموضوع . ولا تغير اللهجة الحادة التى استعملها الرفيق لنين فى مقاله من حقيقة أننا جميعا من رأى واحد أساسا (٤) » .

وعندما اجتمعت اللجنة ، فى غياب لينين ، فى ٢٠ اكتوبر ١٩١٧ كانت المشاعر ثائرة . فقد قرأ سفردلوف خطاب لينين الى اللجنـــة . وبعد مناقشـــة قبلت اســـتقالة كامنيف بأغلبيـــة خمســـة ضـــد اثنين ، وصـــدرت تعليمـــات خاصـــة الى كامنيف وزينوفيف بعـــدم الادلاء بتصريحـــات عامة مرة اخرى ضـــد قرارات اللجنـــة أو الحـــزب . ولم يوافق على طلب لينين طردهمـا من الحـــزب . وفى نفس الوقت احتج تروتسكى ، لا علىتصريحات كامنيفوزينوفيف فحسب، بل كذلك على حاشـــية رئاســـة التحـــرير فى Robochü Put التى بدا أنها تبرئهما . وأعلن سوكو لينكوف بأنه برغم كونه عضوا فى مجلس التحرير فانه غير مسئول عن هذه الحاشية ولم يوافق عليها ، وعرض ستالين استقالته من هذا المجلس . ولكن اللجنة قررتبحرص عدم مناقشة الموضوع أو قبول الاستقالة وانتقلت الى شئونأخرى (٥) . لقد كان هذا

---

(١) « أعمال لينين » XXI ص ٣٥٠ — ٣٥٦ . وقد نشر هذان الخطابان لأول مرة فى ١٩٢٧ .

(٢) « أعمال تروتسكى » III ، II ص ٣١ — ٣٣ . وقد فسر تروتسكى للجنة المركزية الدافع الى تصريحه ، وأيد لينين فيما بعد تصرفه .

(٣) يوجد خطاب زينوفيف فى « بروتوكولات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى » (١٩٢٩) ص ١٣٧ . ومقال لينين فى « اعماله » XXI ص ٣٣٤ — ٣٤٩ .

(٤) « بروتوكولات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى » (١٩٢٩) ص ١٣٧ . ولم يات ذكر الحاشية المشار اليها فى مجموعة اعمال ستالين ، ولكن لم يحاول أحد فى أنه كاتبها .

(٥) المرجع السابق ص ١٢٧ — ١٢٩ .

اول صدام علنى بين خصوم المستقبل(١) .

لقد صارت اللحظة الحرجة وشيكة ، حيث انها تحددت بقرار القيام بالتمرد قبل اجتماع المؤتمر الثانى لسوفيتات روسيا كلها فى ٢٥ أكتوبر. وفى أمسية اليوم المحدد اجتمعت اللجنة المركزية ووضعت بعض اللمسات الأخيرة فى الترتيبات العملية ، وعاد كامنيف الى مركزه السابق فى اللجنة وقد عدل عن القرار الخاص بطرده أو نسى . وطلب تروتسكى الحاق أعضاء اللجنة باللجنة العسكرية الثورية لسوفيت بتروجراد لتولى المواصلات والبريد والتلغراف ولمراقبة الحكومة المركزية. وعين دزرزينسكى للسكك الحديدية وبوبنوف للبريد والتلغراف وسفردلوف للحكومة المركزية، وعهد الى ميليوتين بالتموين . وفى الصباح المبكر يوم ٢٥ أكتوبر ١٩١٧ تحركت القوات البلشفية . واحتلت المراكز الرئيسية فى المدينة ، واعتقل اعضاء الحكومة المركزية أو هربوا ، وبعد الظهر أعلن لينين فى اجتماع لسوفيت بتروجراد انتصار « ثورة العمال والفلاحين(٢) » . وفى المساء أعلن « المؤتمر الثانى لسوفيتات روسيا كلها » انتقال السلطة فى جميع أنحاء روسيا الى « سوفيتات مندوبى العمال والجنود والفلاحين(٣) » . وفى مساء ٢٦ أكتوبر ١٩١٧ أصدر المؤتمر فى اجتماعه الثانى والأخير قرارات خاصة بالسلام والأرض ووافق على تأليف « مجلس قوميسارى الشعب » ، الذى شهر باسم « سوفناركوم » ـ أول حكومة عمال وفلاحين .

لقد كانت اللجنة العسكرية الثورية لسوفيت بتروجراد هى صاحبة الفضل فى تنظيم انتصار ٢٥ اكتوبر/٧ نوفمبر ١٩١٧ الذى لم ترق فيه دماء . فقد كانت هذه اللجنة هى التى تولت السلطة عندما سقطت من يد الحكومة المؤقته الضعيفة وأعلنت للعالم انجاز الثورة (٤) . وكما قال ستالين فيما بعد ، أن مؤتمر السوفيتات « تلقى السلطة من يد سوفيت بتروجراد (٥) » . وقد شهد جميع المراقبين المعاصرين بالقدرة والكفاءة اللتين أبداهما تروتسكى فى ذلك الوقت وبخدماته لقضية الثورة . ولكن

---

(١) كان ستالين قد زج بنفسه زجا فى المناقشة المريرة التى دارت بين لينين وتروتسكى فى خريف ١٩٠٢ ، ووصف تروتسكى بأنه « البطل بلا عضلات » وبأنه «مهرج» (« اعمال ستالين » II ص ٢٦) ويبدو أن اول صدام شخصى بينهما حدث فى ڤينا فى أوائل ١٩١٣ . (وان كان كلاهما حاضرا فى مؤتمر الحزب الذى عقد فى لندن سنة ١٩٠٧) . « ستالين » نيويورك ١٩٤٦ ص ٢٤٤) .

(٢) « أعمال لينين » XXI ص ٤ ـ ٥ .

(٣) نفس المرجع ص ١١ ١٢ .

(٤) نفس المرجع ص ٣ .

(٥) « أعمال ستالين » IA ص ٢٤٧ .

الاستراتيجية العليا للثورة كانت بتوجيه لينين عن طريق الأداة التى اختارها ، الجناح البلشفى من حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى. وقد صار لينين والحزب ، الرجل والأداة ، شيئا واحد لا يتجزأ . وبدأ ان انتصار الحزب يرجع للينين وحده ونجاحه المستمر فى فرض ارادته الشخصية على الحزب وقيادته لزملائه الذين كثيرا ماوقفوا موقف المتردد. لقد اصبحت هيبة لينين فى الحزب ثابتة الدعائم وبذلك وضعت الأسس لتفوق الزعيم الواحد فى الحزب .

وقد ثار جدل لا نهاية له حول علاقة سياسة لينين بالقضايا الأوسع للثورة الروسية . فقراره الذى أسفر عنه فى « أطروحة أبريل » ونفذ بتحريضه بعد ستة أشهر بالاستيلاء على السلطة على أساس برنامج اشتراكى وعلى أوضاع ثورة بورجوازية لم تتم ، كان هذا القرار موضع مجلدات من التعليقات والجدل ، فقد اعتبر هذا القرار استمرارا متسقا للخط الماركسى الذى اتبعه الحزب منذ ١٩٠٣ ، وان كان البلاشفة فى بتروجراد وفى الموقف المرتبك فى ثورة فبراير انحرفوا عنه مؤقتا فى غيبة رئيسهم : هذه هى وجهة النظر الرسمية . واعتبر هذا القرار ايضا عدولا نهائيا من جانب لينين والبلاشفة عن الخط الماركسى واندفاعا ، ضد تعاليم ماركس ، فى مغامرة ثورة اشتراكية لا تقوم على أساس من ثورة بورجوازية سبقتها : وكانت هذه هى وجهة النظر المنشفية . واعتبرت تعديلا صحيحا فى اللحظة الأخيرة قام به لينين على أساس المبادىء الماركسية الصحيحة بعد انحراف طويل الأمد من جانب الحزب يرجع الى المغالاة فى الولاء للجوانب الرسمية فى خطة ماركس الثورية . وكانت هذه وجهة نظر تروتسكى . ولما كانت هذه الآراء المتضاربة تستند الى عبارات مختلفة عند ماركس، والى تفسيرات مختلفة لما قصده ماركس ،والى تقديرات مختلفة لما يقتضيه تطبيق الماركسية من ظروف فى روسيا ، فان الجدل صار بلا نهاية . كما أن السؤال الذى نوقش بشدة فى السنوات التالية بين المناشفة والبلاشفة ، وهو ما اذا كان الطريق الذى اختطه لينين قد ادى، أو يمكن أن يؤدى ، الى الهدف الاشتراكى ، كان يتوقف بدوره على نقطة تفسير : ما هو المقصود بالاشتراكية .

ولكن وراء هذه المناقشات التى دارت فى اطار المصطلحات الماركسية المألوفة كانت تكمن المشكلة الحقيقية التى كان على صانعى ثورة أكتوبر أن يواجهوها . ولعله كان صحيحا ، كما يبدو من الانهيار السريع لثورة فبراير ، ان الديموقراطية البورجوازية والرأسمالية على النمط الرأسمالى ، وهو ما كان المناشفة يريدونه وما يتوقعونه ، لا يمكن أن تتأصل جذورها فى التربة الروسية ، بحيث ان سياسة لينين كانت السياسة الوحيدة الممكنة فى ضوء الظروف السياسية الموضوعية السائدة فى روسيا .

ورفضها باعتبارها غير ناضجة يعد بمثابة تكرار « لحجة ملاك الأقنان عن عدم استعداد الفلاحين للحرية » كما قال لينين مرة(١) . بيد أن هذه السياسة كانت تعنى التزام دعاتها بمهمة كبرى ، الانتقال المباشر من أكثر صور التنظيم السياسى والاقتصادى تخلفا الى أكثرها نموا · من الناحية السياسية كان البرنامج ينطوى على محاولة عبور الهوة بين الأوتوقراطية والديموقراطية الاجتماعية بدون تلك التجربة والتدريب الطويلين فى المواطنة اللذين اتاحتهما الديموقراطية البورجوازية ، برغم كل أخطائها ، للغرب · ومن الناحية الاقتصادية كانت تعنى خلق اقتصاد اشتراكى فى بلد لم يملك قط الموارد الضرورية والعمال المدربين اللازمين للنظام الرأسمالى النامى · وكان على ثورة أكتوبر المنتصرة أن تتغلب على هذه العقبات · وتاريخها هو سجل نجاحها وفشلها فى هذا الميدان ·

(١) « اعمال لينين » XX ص ١٢٠ ·



البناء الدستورى

الفصل الخامس

الثورتان

لقد انتصرت ثورة أكتوبر والبلاشـــفة ما زالوا منقســـمين حول مداها ولم يستقروا بعد هل يعتبرونها بورجوازية ديموقراطية أو اشتراكية بروليتارية ، فالثـورة اذ قلبت الحـكومة المؤقتة جعلت من السـوفيتات معقد السلطة الثورية العليا . ولكن ذلك لم يكن يعنى نبذ السلطة العليا للجمعية التأسيسية ، التى كانت الجهاز المميز للديموقراطية البورجوازية والتى كان البلاشفة والحكومة المؤقتة على السواء ملتزمتان بدعوتها فى اقرب فرصة . وكان المرسوم الصادر فى ٢٦ اكتوبر / ٨ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، الذى انشأ «مجلس قوميساريى الشعب» قد وصفه بأنه «حكومة الفلاحين والعمال المؤقته » التى تتولى السلطة « الى أن تنعقد الجمعية التأسيسية». وافتتح المرسوم الخاص بالأرض بأن «مشكلة الأرض بجميع ابعادها الضخمة لا يمكن أن تسويها الا جمعية تأسيسية على نطاق الأمة كلها»(١). وصحيح انه صدر مرسوم مقتضب بنفس التاريخ يعلن «ان كل السلطة للسوفيتات » ولم يضف أى تحفظ مماثل(٢) ، وان « اعلان حقوق الشعوب الروسية » الذى صدر بعد ذلك بأيام قليلة أعلن مبادىء «الاتحاد الاختيارى المشرف بين الشعوب » ووعد بوضع « مراسيم مجسدة » فورا لتنفيذ هـذه المبادىء ، دون أن يشـير مطلقـا الى سلطات الجمعيـة التأسيسية (٣) . ولكن فى حمية الثورة لم يكن من المحتمل ملاحظة مثل هذه الرسميات . وكانت الحكومة المؤقتة ، وهى أكثر تشدقا بالرسميات

---

(١) Sobranic Uzakonenii 1917-1918 رقم ١ الطبعة الثانية (المادة ١ ، ٣ .

(٢) نفس المرجع رقم ١ (الطبعة الثانية) المادة ٥ .

(٣) نفس المرجع رقم ٢ المادة ١٨ .

الدستورية من لاحقتها ، قد اغتصبت صراحة وظائف الجمعية التأسيسية بمرسومها الصادر فى سبتمبر ١٩١٧ الذى يعلن أن روسيا جمهورية .

ويفاجأ دارسو سجلات ثورة اكتوبر ووثائقها على الفور بقلة ظهور لفظ « اشتراكية » و « اشتراكى » الا نادرا ، وفى أماكن غير ظاهرة ، فى البيانات الأولى للثورة . فقد كان الدفاع عن « الثورة » أو عن « ثورة العمال والفلاحين » بديلا يفى بالغرض تماما ، ان لفظ « ثورى » فى ذاته صفة حميدة (« النظام الثورى » و « العدالة الثورية » الخ) و « الثورة المضادة » هى علامة الشر . (١) وتظهر الفاظ مستمدة من كلمة « ديمقراطية » المحايدة ، التى يقبلها مؤيدو الثورة البورجوازية والثورة الاشتراكية على السواء ، اربع مرات فى الاعلان التمهيدى للمؤتمر الثانى للسوفيتات فى عموم روسيا الصادر فى ٢٥ اكتوبر ٧ نوفمبر ١٩١٧ (« سلام ديموقراطى » و « صبغ الجيش بالديموقراطية ») ، وظهر مرات عديدة فى مرسوم السلام الصادر فى اليوم التالى . وقد قال لينين وهو يقدم مرسوم الأرض الى المؤتمر فى هذه الدورة « اننا كحكومة ديموقراطية لانستطيع ان نتهرب من قرار جماهير الشعب ، حتى اذا لم نكن متفقين معها » (٢) . وهكذا فان الخطوات الحيوية الأولى فى النظام لم تتخذ باسم الاشتراكية بل باسم الديموقراطية . وبعد ذلك بقليل استخدم تعبير « ديموقراطى » للاشادة بنظام انتخاب السوفيتات والجمعية التأسيسية ، وبخاصة « حق الاستدعاء » (٣) ، وكذلك بمبدأ انتخاب القضاء (٤) .

وكان هذا التأكيد على الديموقراطية مصحوبا باعلان ان الاشتراكية هى الهدف النهائى . واوضح دليل على اتجاه لينين فى ذلك الوقت هو خطابه فى سوفيت بتروجراد بعد ظهر يوم ٢٥ أكتوبر / ٧ نوفمبر ١٩١٧ الذى أعلن فيه انتصار « ثورة العمال والفلاحين » . فبعد ان اعلن أن « ان هذه الثورة الروسية الثالثة لابد ان تؤدى بذاتها فى نتيجتها النهائية الى انتصار الاشتراكية » ، عاد فى كلماته الختامية الى الشرطين اللذين

(١) وقد أضفى نفس الحماس شبه الدينى على لفظى « ثورى » « وثورة » فى عهد الثورة الفرنسية .

(٢) أعمال لينين XXII ص ٢٣ .

(٣) المرجع السابق ، رقم ٢ ، المادة ٤٩ .

(٤) نفس المرجع ، رقم ٤ ، المادة ٥٠ .

وضعهما منذ امد بعيد للانتقال الى الاشتراكية ــ تأييد الفلاحين وتأييد الثورة العالمية :

«سنكسب ثقة الفلاحين بمرسوم واحد بالغاء ملكية اصحاب الأراضى وسيفهم الفلاحون ان خلاصهم ليس له من سبيل سوى الاتحاد مع العمال .. ان لدينا القوة الجماهيرية المنظمة التى ستتغلب على كل شىء وتقود البرولتاريا الى الثورة العالمية » .

« وفى روسيا يجب أن نضطلع على الفور ببناء الدولة الاشتراكية البروليتارية » .

« فلتحيا الثورة الاشتراكية العالمية » (١) .

لقد كان الجانب الدولى للثورة متمثلا فى ذهن لينين بوضوح غريب فى لحظة انتصارها فى روسيا . وبعد عشرة أيام اعلن بوصفه رئيسا لمجلس قوميسارى الشعب : (٢)

« سنتقدم فى ثبات وبلا تردد نحو انتصار الاشتراكية الذى ستجعله مؤكدا طلائع العمال فى اكثر البلاد مدنية ويمنح الشعوب سلاما راسخا وخلاصا من كل اضطهاد واستغلال » .

كما جاء فى « اعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل » الذى وضعه لينين فى أول يناير سنة ١٩١٨ ان « التنظيم الاشتراكى للمجتمع وانتصار الاشتراكية فى جميع البلاد » جزء من « المهمة الأساسية » للنظام السوفيتى (٣) .

فقد كان تحقيق الاشتراكية لايزال حتى ذلك الوقت مسألة ثورة عالمية فى تفكير لينين .

وقد انعكست هذه الشكوك فيما يتصل بأبعاد ثورة أكتوبر وطابعها فى المصطلحات الدستورية الأولى . فقد نبذت كلمة « روسيا » وقامت مصاعب فى اختيار اسم مناسب للسلطة الجديدة . لقد اطلقت على نفسها اسم « حكومة العمال والفلاحين المؤقتة » التى تعتمد على « سلطة السوفيتات » وعلى انتصار شعار « كل السلطة للسوفيت » . ولم تثر

(١) أعمال لينين XXII ص ٤ ــ ٥ . والسجل الوحيد لهذا الخطاب بكل اسف هو مجرد تقرير صحفى قصير .

(٢) Istoryia Sovetskoi Konstitutsii v Dekretakh (1936) ص ٣٤ .

(٣) Sobrnic Uzakonenii 1917-1918 رقم ١٥ المادة ٢١٥ .

الى نفسهاقط أنها «الحكومة الاشتراكية لروسيا» باستثناء مرةواحدة (١) واول اعلان دستورى اساسى فى التاريخ السوفيتى يوجد فى « اعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل » الذى يستهل بهذه العبارة :

« ان روسيا قد صارت جمهورية سوفيتات مندوبى العمال والجنود والفلاحين . وكل السلطة فى المركز ومحليا لهذه السوفيتات » .

واطلق البند الثانى على البلاد اسما جديدا ، لأول مرة ، هو « الجمهورية السوفيتية الروسية » ، وقد لايكون من المأمون استخلاص نتائج من مثل هذه المصطلحات المتقلبة وغير المؤكدة . ولكن أيا كان مايعتقده لينين نفسه فان لفظ « اشتراكى » كان لايزال شبحا يخيف مؤيديه وحلفاءه (٢) . فقد كانت هناك أقلية غير صغيرة ، أن لم تكن اغلبية ، فى الحزب فى ذلك الوقت يبدو بوضوح انها متمسكة بوجهة النظر ، التى تمسك بها بشدة كل من المناشفة والثوريين الاجتماعيين على السواء ، من ان الثورة لم تكتمل بعد مرحلتها البورجوازية ومن ثم لم تنضج بعد للانتقال الى الاشتراكية . ومن وجهة النظر هذه تعتبر ثورة اكتوبر مجرد استمرار وتعميق لثورة فبراير ولا تختلف عنها من حيث المبدأ او الهدف . وعلى هذا الأساس كان طبيعيا ان يتطلعوا الى الجمعية التأسيسية باعتبارها ذروة انجازات الثورة الديموقراطية .

ولم يكن التمرد داخل الحزب قد انتهى بانتصار الثورة . ففى لحظة الانتصار اعلن قيام حكومة بلشفية خالصة . ولكن سلطتها لم تستقر فى الأيام الأولى القليلةبعيدا خارج بتروجراد، وتحت ضغطاللجنة التنفيذية لاتحاد رجال السكك الحديدية ، الذى كان يسيطر على المواصلات وظل

---

(١) وكانت المناسبة هى انذار ١٧/٤ ديسمبر ١٩١٧ الموجه الى « الرادا » الاوكرانى (انظر الفصل ١٢) ، وكان الغرض هو ان تميز نفسها بوضوح عن الحكومة البورجوازية الأوكرانية . وكان ستالين فى خطابه فى مؤتمر الحزب الديموقراطى الاجتماعى الفنلندى فى ٢٧/١٤ نوفمبر ١٩١٧ قد أشار الى « الحكومة الاشتراكية الجديدة » . (أعمال ستالين IV ص ٢) . وأشار لينين فى « أطروحة عن الجمعية التأسيسية » الى النزاع بين الحكومة السوفيتية و « النزعة القومية البورجوازية للرادا الأوكرانى والزايم الفنلندى .. الخ » باعتباره أحد العوامل التى تعجل « بالتجمع الجديد للقوى الطبقية » وما يترتب عليه من انتقال من الثورة البورجوازية الى الثورة الاشتراكية (« أعمال لينين » XXII ص ١٣٢ ـ ١٣٣) .

(٢) يذكر شتاينبرج ، الذى كان فى ذلك الوقتأحد قوميسارى الشعبمن الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، فى مؤلفه الذى لا يعتمد عليه تماما «ذكريات أحد قوميسارى الشعب ١٩١٧ ـ ١٩١٨ » (باريس ١٩٤٠) ص ٦٥ ـ ٦٦ ، أن مشروع لينين الأصلى للمجلة الافتتاحية فى «اعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل» وضع كلمة «الاشتراكية» قبل « الجمهورية » ، وان هذه الكلمة حذفت بناء على طلب الثوريين الاجتماعيين اليساريين الذين رأوا أن مثل هذه الوثيقة الخطيرة ينبغى الا « تتضمن اية مبالغات » .

يتطلع عدة اسابيع للتصرف كقوة منفصلة تملى ارادتها على الحكومة ، وافقت اللجنة المركزية للحزب على فتح باب المفاوضات مع الثوريين الاجتماعيين والمناشفة لتكوين حكومة ائتلافية من جميع الأحزاب الممثلة فى السوفيتات . وكانت هذه الحركة بالنسبة للينين مجرد مناورة تكتيكية (١) ، أما بالنسبة لكامنيف وزينوفيف فقد كانت بمثابة الاعتراف بسلامة وجهة النظر التى دافعا عنها فى مساء ٢٥ اكتوبر من ان الوقت لم يحن بعد لثورة بروليتارية محضة . ومن ثم عندما اقترح لينين فى ١٤/١ نوفمبر قطع المفاوضات باعتبارها غير مجدية ، واجه معارضةقوية من جانب كامنيف وزينوفيف وريكوف . وفى المناقشة التى دارت فى اللجنة المركزية للحزب لم يلق تأييدا مطلقا الا من تروتسكى وحده ، اما الأغلبية فقد ادلت بأصواتها كتلة واحدة تأييدا لقرار يضع شروطا كان لابد أن تؤدى الى انهيار المفاوضات (٢) . ولم يتصرف كامنيف وريكوف بوصفهما مندوبى البلاشفة فى « اللجنة المركزية لعموم روسيا » طبقا لهذا القرار . وفى بيان أصدره لينين فى ١٩١٧/١٦/٣ اتهمهما بالخروج على نظام الحزب ، وبعد ذلك بثلاثة أيام وجهت اللجنة المركزية انذارا رسميا الى العضوين الخارجين . واستقال على الفور خمسة اعضاء هم كامنيف وزينوفيف وريكوف وميليوتين ونوجين. واستقال الثلاثة الأخيرون من مناصبهم كقوميسارى شعب ، كما استقال ايضا عدد من الأعضاء الذين يشغلون مناصب أقل درجة منهم . ولم يعلن من الخارجين توبته سوى زينوفيف ، ومن ثم أعيد الى مقعده فى اللجنة المركزية (٣) . وهكذا حدث انشقاق كبير بين زعماء الحزب مرة أخرى فى لحظة حرجة حول مسألة تتعلق بالتكتيك وبالمذهب فى نفس الوقت .

---

(١) قال عنها لينين أنها « حركة دبلوماسية لأبعاد الانتباه عن العمليات الحربية » (« بروتوكولات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الروسى » (١٩٢٩) ص ١٥٢) .

(٢) نفس المرجع (١٩٢٩) ص ١٤٨ ـ ١٥٦ ، « وأعمال لينين » XXII ص ٣٦ ـ ٣٧ . ويقول تروتسكى أن لينين تحدث فى نفس اليوم فى اجتماع لسوفيت بتروجراد عن استحالة الائتلاف : « ان تروتسكى قد فهم ذلك ، ومنذ هذه اللحظة لا يوجد بلشفى خير منه » . وقد نشر تسجيل ـ مفروض حرفى ـ للاجتماع ، ويتضمن هذه العبارة ، فى كتاب تروتسكى «Stalinskaya Shkola Falsifikatsii» (برلين ١٩٣٢) ص ١١٦ ـ ١٢٤ : ويقول تروتسكى (نفس المرجع ص ١١٢ ـ ١١٦) ان هذا التسجيل طبع أصلا ليكون قسما من « «Pervyi Legal'nyi PK Bolshevikov» » (١٩٢٧) ، ولكنه حذف فى آخر دقيقة بناء على أوامر من اللجنة المركزية ، وقد أعاد طبع جزء من التسجيل المطبوع وعليه بعض الحواشى .

(٣) « أعمال لينين » XXII ٣٨ ـ ٣٩ ، ٥٧ ، ٥٥١ ـ ٥٥٢ ، و « بروتوكولات اللجنة المركزية الحزب الشيوعى » (١٩٢٩) ص ١٧٠ ـ ١٧٧ .

وبعد ان تغلب النظام على هذه الأزمة ووسع سلطته تدرجيا على الأقاليم الشمالية الوسطى فى روسيا الأوروبية ، كان عليه أن يواجه انتخابات اللجنة التأسيسية ، التى كانت الحكومة المؤقتة قد حددت لها موعدا ١٢ ـ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٧ . وليس معروفا بصورة مؤكدة ماذا كان راى لينين فى هذه الانتخابات فى وقتها (١) . ولكن الحزب كان ملتزما بها تماما بمقتضى بياناته المتكررة من ثورة فبراير الى ثورة اكتوبر ، وكانت الأجهزة الرسمية تعمل فعلا ومن العسير ايقافها فى آخر لحظة . وكان من أول أعمال « مجلس قوميسساريى الشعب » تأكيد الموعد الذى حددته الحكومة المؤقتة (٢) . وقد عين يوريتسكى ، وهو أحد الزعماء البلاشفة ، قوميسيرا مشرفا على عمل اللجنة الانتخابية التى كانت قد الفتها الحكومة المؤقتة . وقد رفضت هذه اللجنة التعاون مع يوريتسكى واحتجت على أنها تعرضت لضغط(٣) . بيد أن الانتخابات سارت قدما ويبدو أنها تمت بدون تدخل من أى جانب ، وان لم تعقد اصلا فى بعض المراكز النائية .

وجاءت النتائج محققة لأقصى المخاوف التى كانت لدى البلاشفة . فمن بين ٧٠٧ عضوا منتخبا فى الجمعية « وأصل عدد الأعضاء ٨٠٨ فى المجموع » حصل الثوريون الاجتماعيون على أغلبية مستريحة ـ ٤١٠ عضوا . وحصل البلاشفة على اقل قليلا من الربع ، أى ١٧٥ . وكان معظم الـ ٨٦ عضوا الذين يمثلون الجماعات القومية ، وكانت أكبرهم الجماعة الأوكرانية ، ضد البلاشفة بقوة . وحصل حزب « الكاديت » ، وهو الحزب البورجوازى الوحيد الذى بقى ، على ١٧ مقعدا ، والمناشفة على ١٦ مقعدا (٤) . واذا أمكن اعتبار هذه النتيجة حكماً على الحكومة التى اقامتها ثورة اكتوبر ، فانها تكون قرارا ساحقا بعدم الثقة .

---

(١) يذكر تروتسكى فى كتابه « عن لينين » ص ٩١ ـ ٩٢ ، ان لينين اراد تأجيلها ولكن عارضه سفردلوف وآخرون وانتصروا عليه، وقد دافع لينين نفسه، فى سنة ١٩٢٠ ، عن اشتراك البلاشفة فى الانتخابات على أساس أن ذلك ساعد على أن « يثبت للجماهير المتخلفة لماذا يجب تحطيم مثل هذه البرلمانات » .

(٢) Sobranie Uzakonenii, 1917-1918 رقم ١ (الطبعة الثانية) المادة ٨ .

(٣) Vserossiiskoe Uchreditel 'noe Sobranie (١٩٣٠) ص ١٥٠ ـ ١٥١ ، تحت اشراف ا . س مالشفسكى .

(٤) هذه الارقام ماخوذة من نفس المرجع ص١١٥ . ولكن السجلات لم تكتمل قط وهناك ارقام أخرى كما فى كتاب م . ث . فيشنياك « Vserossiiskoe Uchreditel 'noe Sobranie (باريس ، ١٩٣٢) ، بيد ان الاختلافات غير ذات اهمية .

وكان اول آثار الهزيمة هو اقناع لينين بضرورة الوصول الى حل وسط فيما يتصل بالائتلاف . وفى وقت الانتخابات كان هناك « مؤتمر لمندوبى الفلاحين فى عموم روسيا » منعقدا فى بتروجراد وكانت هناك جماعة من الثوريين الاجتماعيين اليساريين قد ثارت ضد زعامة الحزب وايدت الاقلية البلشفية فى « المؤتمر الأول للسوفيتات فى كل روسيا » الذى عقد فى يونيو ١٩١٧ ، وان لم يؤثر هذا التمرد كثيرا على الحزب ككل . ولكن لينين والمندوبين البلاشفة الآخرين نجحوا الآن فى « مؤتمر مندوبى الفلاحين » ، فى احداث انقسام بين الثوريين الاجتماعيين . وأمكن الوصول الى اتفاق على الائتلاف بين البلاشفة والجناح اليسارى الذى حصل على أغلبية فى المؤتمر والذى كانت ابرز شخصية فيه هى سبيريد ونوفا . ولقد كان اتفاقا ، كما قال لينين فى تأكيد ، « لا يمكن ان يقوم الا على أساس برنامج اشتراكى »(١) وفى ٢٨/١٥ نوفمبر ١٩١٧ عقد اجتماع مشترك بين اللجنة التنفيذية المركزية وسوفيت بتروجراد واللجنة التنفيذية لمؤتمر الفلاحين للاحتفال بهذا الاتحاد(٢) . وكانت اللجنة التنفيذية المركزية مؤلفة فعلا من ١٠٨ أعضاء انتخبهم المؤتمر الثانى لمندوبى العمال والجنود فى روسيا كلها . وصار عددها الآن الضعف باضافة عدد مماثل من المندوبين الذين انتخبهم مؤتمر الفلاحين ، ثم اضيف اليها ١٠٠ مندوب عن الجيش والاسطول وكذلك ٥٠ مندوبا من النقابات بحيث صار العدد اكثر من ٣٥٠ . وبذلك صارت « اللجنة التنفيذية المركزية لسوفيتات مندوبى العمال والجنود والفلاحين فى عموم روسيا » . واستكمالا للائتلاف ضم الى مجلس قوميساريى الشعب عدد من الثوريين الاجتماعيين اليساريين ـ للزراعة والعدل والبريد والبرق ـ كما حصل عدد منهم على عدة مناصب حكومية أصغر . وحوالى نفس الوقت نقلت القوميساريات من مركز الحزب فى سمولنى الى مبانى الوزارات القديمة ، لقد كان حكم البلاشفة يكيف نفسه بسرعة مع الاطار التقليدى لسلطة الدولة .

ولم يؤد الاتفاق مع الثوريين الاجتماعيين اليساريين الى دعم مركز البلاشفة فحسب ، بل انه زودهم أيضا بأقوى حججهم لتفسير عدم سلامة نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية ـ حجة الطابع الخادع للأصوات التى حصل عليها الثوريون الاجتماعيون . فقد ذهب الثوريون الاجتماعيون الى صناديق الانتخاب كحزب واحد تمثله قائمة مرشحين واحدة . وكان بيانهم الانتخابى زاخرا بالمبادىء والأهداف السامية ،

---

(١) « اعمال لينين » XXII ص ٨٨ .

(٢) «Protokoly Zasedanii VTsIK2 Sozyva» (١٩١٨) ص ٦٤ .

ولكن برغم انه نشر فى اليوم التالى لثورة أكتوبر فانه كان قد وضع قبل هذا الحدث ومن ثم لم يحدد موقف الحزب منها(١) . والآن بعد ثلاثة ايام من الانتخابات ائتلف القسم الأكبر من الحزب مع البلاشفة وانشقوا رسميا عن القسم الآخر الذى ظل على عدائه المرير نحو البلاشفة .. والنسبة بين الثوريين الاجتماعيين اليمينيين واليساريين فى الجمعية التأسيسية ـ وهى ٣٧٠ الى ٤٠ ـ غير صحيحة . فهى تختلف اختلافا كليا عن النسبة المقابلة فى عضوية مؤتمر الفلاحين ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الناخبين فى نقطة حيوية لم تعرض عليهم . وقال لينين « ان الشعب منح أصواته لحزب لم يعد له وجود » (٢) .

وبعد عامين وجد لينين ، وهو يستعرض الموقف بأكمله ، حجه أخرى اكثر اقناعا مما كان يبدو لأول وهلة . فقد أشار الى أن البلاشفة كانوا متقدمين على الأحزاب الأخرى فى جميع المدن الصناعية الكبرى تقريبا وحصلوا على أغلبية مطلقة فى العاصمتين معا ، وجاء بعدهم فيها « الكاديت » ثم الثوريين الاجتماعيين كأقلية ضئيلة ، ولكن فيما يتعلق بشئون الثورة ينطلق المبدأ المعروف : « ان المدينة تقود الريف حتما ويسير وراءها الريف ، ان الريف يتبع المدينة حتما » (٣) . واذا لم تكن انتخابات الجمعية التأسيسية قد سجلت انتصار البلاشفة ، فانها تشير بوضوح الى ذلك الاتجاه لكل من لديه عينين ينظر بهما .

وكان من نتيجة الانتخابات ان صار من المؤكد أن الجمعية التأسيسية ستصبح نقطة التقاء للمعارضين للنظام السوفيتى من الجناحين ـ من بقايا مؤيدى « الحكومة المؤقتة » من البورجوازيين ، ومن الاشتراكيين المنشقين . وكان البلاشفة ، الذين يعون تماما تاريخ الثورات ، يدركون ما حدث فى سابقة أخرى هى الجمعية التأسيسية الفرنسية فى مايو ١٨٤٨ التى كانت مهمتها بعد مضى ثلاثة أشهر على الثورة هى « تعليم نتائج البورجوازية » ، كما قال ماركس فى عبارته المشهورة فى مؤلفه « ١٨ برومير (٤) » ، وتمهيد السبيل لمذبحة العمال على يد كافيناك .

---

(١) يوجد النص ، وهو ماخوذ من جريدة الحزب ، فى كتاب ١ . س . مالشفسكى (١٩٣٠) ص ١٦٥ ـ ١٦٨ .

(٢) « اعمال لينين » XXII ص ٩٧ . وقد بلور لينين هذه الحجج باسهاب كبير فى خطابه فى مؤتمر رجال السكك الحديدية فى يناير ١٩١٨ بعد حل الجمعية مباشرة (نفس المرجع ص ٢٢٦ ـ ٢٣١) : وفيه عزا النتيجة «أولا وقبل كل شىء آخر» الى أن الانتخابات تمت على أساس « قوائم أعدت قبل ثورة اكتوبر » .

(٣) نفس المرجع XXIV ص ٦٣٤ .

(٤) « ماركس وانجلز ـ مؤلفاتهما » VII ص ٣٢٩ .

وقد جرت محاولات باسم الوزراء القدامى فى الحكومة المؤقتة لعقد اجتماع للجمعية فى ١٨ نوفمبر / ١١ ديسمبر ١٩١٧ ضد ارادة الحكومة السوفيتية ، وقد احبطت هذه المحاولة بالقوة . وكانت هناك قوات ضد السوفيت بقيادة قواد فى الجيش القيصرى السابق قد بدات تتكتل فى جنوب روسيا ، واصدر « مجلس القوميساريين » ، وقد هزته هذه الحركة تماما ، مرسوما يتهم فيه « الكاديت » بأنهم يضفون « طابعا قانونيا على تمرد (أكاديت ـ كالدين) المضاد للثورة » واعلن ان «الزعماء السياسيين للحرب الأهلية المضادة للثورة سيعتقلون»(١) . وبرغم أن الثوريين الاجتماعيين وكثيرا من المناشفة انضموا الى«الكاديت» فان البلاشفة لم يجراوا بعد على تطبيق اجراءات الاخماد على الاحزاب الاشتراكية الأخرى .

ومنذ هذه اللحظة اصبح مصير الجمعية التأسيسية موضع تفكير مستمر فى دوائر الحزب(٢) . ويبدو أن أول اشارة الى نوايا البلاشفة فيما يتصل بها جاءت فى خطاب القاه لينين فى « اللجنة المركزية التنفيذية » فى /١٤ ديسمبر سنة ١٩١٧ :

« لقد طلب الينا أن نعقد الجمعية التأسيسية كما تألفت اصلا كلا ، شكرا ! لقد تألفت ضد الشعب ، وقد قمنا بانتفاضتنا للتأكد من أنها لن تستخدم ضد الشعب .. فعندما تناضل طبقة ثورية ضد الطبقات المالكة التى تقاوم لابد من اخماد هذه المقاومة ، وسنخمدها بنفس الأساليب التى أخمدت بها الطبقات المالكة البرولتاريا . فلم تخترع أساليب جديدة بعد » (٣) .

واعقب هذا التصريح « بأطروحة عن الجمعية التأسيسية » ظهرت غفلا من التوقيع فى برافدا يوم ٢٦/١٣ ديسمبر ١٩١٧ ، وكانت اهم تحليل موجز كتبه عن ثورة اكتوبر .

---

(١) Sobranie Uzakonenü 1917-1918 رقم ٤ المادة ٦٤ .

(٢) جرت مناقشة لم تنته الى قرار فى اللجنة المركزية فى ٢٩ نوفمبر ١٢ ديسمبر ١٩١٧ . وفى ذلك الوقت ساد الاعتقاد باحتمال انقسام الجمعية التاسيسية الى مجموعتين ، احداهما تعترف بالحكومة السوفيتية والأخرى تقف منها موقف العداء . وتساءل بوخارين عما اذا كان ينبغى دعوة الجمعية أصلا ، ثم اجاب على ذلك بالايجاب لأن « الأوهام الدستورية ما زالت حية بين الجماهير العريضة » ، ثم أعرب عن رغبته فى طرد « الكاديت » منها (ولم يشر الى الثوريين الاجتماعيين اليمينيين منها) وتحويل العناصر اليسارية الباقية الى « جمعية ثورية » ، وبعبارة أخرى اجراء الانتقال من الثورة البورجوازية الى الاشتراكية عن طريق الجمعية التاسيسية . ويبدو ان لينين لم يشترك فى هذه المناقشة . (بروتوكولات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى) (١٩٢٩) ص ١٨٠ ـ ١٨٤ .

(٣) « اعمال لينين » XXII ص ١٠٩ ـ ١١٠ .

وقد كشفت « أطروحة عن الجمعية التأسيسية » بلا مواربة عما كان ينطوى عليه ضمنا كل ما كتبه لينين منذ « أطروحه ابريل » الشهيرة التى ظهرت قبل ذلك بثمانية اشهر – الاعتقاد بأن الثورة البورجوازية فى روسيا قد استنفدت طاقاتها وان السبيل الصحيح هو التحول عنها تماما والسير فى طريق الاشتراكية . وقد بدأ بأن اعترف بأن « الجمعية التأسيسية هى اعلى صور المبدأ الديموقراطى فى الجمهورية البورجوازية » ، ومن ثم فان ظهورها فى برامج الحزب الماضية قبل انجاز الثورة البورجوازية « مشروع تماما » . بيد انه منذ ثورة فبراير ١٩١٧ اصرت « الديموقراطية الاجتماعية الثورية » على ان « جمهورية السوفيتات صورة اسمى للمبدأ الديموقراطى من الجمهورية البورجوازية المألوفة بجمعيتها التأسيسية » ، بل انها فى الواقع « الصورة الوحيدة التى تستطيع أن تضمن التحول الى الاشتراكية بأقل آلام ممكنة » .
وقد ساعد عملية التحول هذه فى مبدأ الأمر اعادة تجميع « القوى الطبقية » الناشئة عن تسرب الأفكار الثورية الى الجيش والفلاحين ، ثم ساعدها بعد ذلك الصراع بين سلطة السوفيت والنظام البورجوازى القائم فى اوكرانيا «وكذلك جزئيا فى فنلندا وروسيا البيضاء والقوقاز» وثالثا التمرد المضاد للثورة الذى قام به كالدين والكاديت الذى « قضى على كل امكانيات حل اكثر المشاكل حدة بالاسلوب الديموقراطى النظامى » . ان هذه التطورات خلقت صداما حتميا بين الجمعية التأسيسية و « ارادة ومصلحة الطبقات الكادحة والمستغلة التى بدات فى ٢٥ اكتوبر بثورتها الاشتراكية ضد البورجوازية » . وهكذا فان « أية محاولة ، مباشرة او غير مباشرة ، للنظر الى موضوع الجمعية العمومية من وجهة النظر التشريعية النظامية داخل اطار الديموقراطية البورجوازية » خيانة للبرولتاريا وخطأ يقع فيه « قلة من الزعماء البلاشفة لعدم تقديرهم السليم لانتفاضة اكتوبر ومهام دكتاتورية البرولتارية » . وكل ما بقى على الجمعية التأسيسية هو أن تصدر « بيانا غير مشروط بقبول السلطة السوفيتية ، الثورة البلشفية» . والا فان «الازمة فيما يتصل بالجمعية التأسيسية لا يمكن حلها الا بالوسائل الثورية »(١) .

وليس هناك سجل للمناقشة التى دارت حول اطروحة لينين فى اللجنة المركزية للحزب ، ولكن سواء كانت موضع مناقشة نظامية أم لا فانها صارت منذ ذلك الوقت تمثل مبدأ الحزب . فبالنسبة للبلاشفة كانت « اطروحة عن الجمعية التأسيسية » بمثابة تمزيق آخر ما بقى من شرور الدستورية البورجوازية . اما بالنسبة للاشتراكيين

(١) « اعمال لينين » XXII ص ١٣١ – ١٣٤ .

الآخرين فان الأمر اقتضى احداثا مؤلمة لكى يفهموا ماذا تعنى الثورة البرولتارية فقد كان قبول « الأطروحة » يعنى نتيجتين عمليتين . فقد جعلت اولا الانقسام بين البلاشفة والأحزاب الاشتراكية « باستثناء الثوريين الاجتماعيين اليساريين » التى تمسكت بأن الثورة مازالت فى مرحلتها الديموقراطية انقساما بلا رجعة ، فبمجرد قبول الطابع البرولتارى للثورة صار اولئك الذين يتمسكون بوجهة النظر الديموقراطية من انصار الثورة المضادة ، بحكم المنطق والضرورة معا ، نية ان لم يكن عملا . وثانيا كان يعنى البت فى مصير الجمعية التأسيسية ، تاج الثورة الديموقراطية، التى تتحول الى ظاهرة نابية تاريخيا متى انقضت هذه المرحلة لتحل محلها الثورة الاشتراكية البرولتارية . ان القضية الملتهبة الخاصة « بالسلطة المزدوجة » ، اى الصراع بين السوفيتات والأجهزة النيابية للديموقراطية البورجوازية التى ظلت مشتعلة منذ ثورة فبراير قد حلت اخيرا .. فلم يعد أمام الجمعية التأسيسية الا أن تسلم او تمسح . وكل راى يذهب الى أن أى تصرف ضد الجمعية التأسيسية كان نتيجة لقرار مفاجىء لم يكن موضع تفكير طويل بسبب أى شىء حدث ، وقع بعد أن اجتمعت الجمعية ، راى خاطىء تماما . ان تصرف البلاشفة كان نتاج سياسة مدروسة ورؤية واضحة للنمو التقدمى للثورة من مرحلتها البورجوازية الديموقراطية الى الاشتراكية البرولتارية .

لقد كان نشر اطروحة لينين عن الجمعية التأسيسية بمثابة اعلان الحرب على الجمعية وعلى الأحزاب السياسية التى كان يحتمل ان تسيطر عليها . وكانت تصرفات الأسابيع الثلاثة التالية مجرد خطوات تكتيكية فى حملة كانت استراتيجيتها الرئيسية مقررة سبقا . ففى ٣٠/١٧ ديسمبر ١٩١٧ اعتقل احد زعماء الثوريين الاجتماعيين اليمنيين هو آفكسنتيف ومعه بعض انصاره ، لا « بوصفه عضوا فى الجمعية التأسيسية » كما قالت افتتاحية فى ازفستيا ، بل « لتنظيم مؤامرة ضد الثورة »(١) . وكانت هذه اول مرة اتخذت فيها مثل هذه الاجراءات مع ممثلى حزب اشتراكى .

وفى ٢٠ ديسمبر / ٢ يناير ١٩١٨ صدر مرسوم من مجلس القوميساريين بدعوة الجمعية الى الانعقاد فى ١٨/٥ يناير ١٩١٨ بشرط ان يحضرها نصف الأعضاء على الأقل(٢) ، وصدر بعد ذلك بيومين قرار من اللجنة المركزية التنفيذية بدعوة المؤتمر الثالث للسوفيتات فى روسيا كلها الى الانعقاد فى يناير ٢١/٨ ١٩١٨ ومؤتمر مندوبى الفلاحين

(١) ازفستيا ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٧ – ١٩١٨ .
(٢) ا . س . مالشفسكى المرجع السابق (١٩٣٠) ص ١٤٤ – ١٤٥ .

لعموم روسيا بعد ذلك بأيام قليلة . وأشار زينوفيف ، الذى عاد مرة أخرى الى مركزه السابق بوصفه منفذ ارادة لينين المطيع ، الى هذا القرار وفسره بوضوح على أساس المذهب اللينينى :

«نحن نرى فى التنافس بين الجمعية التأسيسية والسوفيتات النزاع التاريخى بين ثورتين ، الثورة البورجوازية والثورة الاشتراكية . فانتخابات الجمعية التأسيسية صدى للثورة البورجوازية الأولى فى فبراير ، ولكنها ليست بالتأكيد صدى لثورة الشعب الاشتراكية » .

وكانت صياغة القرار تحد سافر . فقد ندد بشعار « كل السلطة للجمعية التأسيسية » باعتبارها نقطة التقاء عناصر كلها بلا استثناء من عناصر الثورة المضادة ، وباعتباره ستارا يخفى صيحة « لتسقط السوفيتات » ، والغرض من القرار « تأييد القوة المنظمة للسوفيتات كلها للنصف اليسارى من الجمعية التأسيسية ضد النصف اليمينى البورجوازى المتساهل ، » . وقد علق سوخانوف المنشفى على هذا القرار فى جفاف مثيرا المشكلة المنطقية : اذا كانت الأحداث الجارية جزءا من الثورة البورجوازية ، فان الجمعية التأسيسية يجب أن تحظى بالتأييد الكامل واذا كانت هذه الأحداث فى الواقع ثورة اشتراكية فانه ينبغى عدم دعوتها الى الانعقاد أصلا (٢) . بيد أن التكتيك الذى وقع عليه الاختيار ، برغم انه كان فى الغالب حلا وسطا نتيجة للمناقشات فى الحزب ، كان أكثر وقعا . وقد حلل هذا التكتيك تحليلا صائبا فى احتجاج أصدرته العناصر غير البلشفية فى اللجنة المركزية التنفيذية الأولى التى عينها المؤتمر الأول للسوفيتات فى روسيا كلها ، والتى ظلت قائمة كمجرد ظل لما كانت عليه ، وكانت شرعية وجودها نفسه موضع شك . وجاء فى الاحتجاج ان الغرض من دعوة مؤتمر السوفيتات الثالث لروسيا كلها هو « نسف الجمعية التأسيسية»(٣) .

وتمت الاستعدادات للحملة فى اجتماع اللجنة المركزية التنفيذية فى ١٦/٣ يناير سنة ١٩١٨ (٤) ، الذى صيغ فيه مشروع « اعلان

(١) «Protokoly Zasedanü VTsIK2 Sozyva» (١٩١٨) ص ١٧٦ ــ ١٧٧ .
(٢) نفس المرجع ص ١٧٩ .
(٣) قررت اللجنة المركزية التنفيذية الثانية فى أول اجتماع لها فى ١٩/٦ نوفمبر انهاء وجود اللجنة الأولى رسميا . ومع ذلك ظلت اللجنة الأولى تجتمع وقد نشرت سجلات اجتماعاتها منذ ١٩/٦ نوفمبر ١٩١٧ الى ٢٤/١١ يناير ١٩١٨ فى Krasnyi Arkhiv رقم ٣ (١٠) ١٩٢٥ ص ٩٩ ــ ١١٣ . وكان معظم أعضائها من المناشفة والثوريين الاجتماعيين اليمينيين .
(٤) ان سجل هذا الاجتماع غير موجود فى بروتوكولات اللجنة التنفيذية المركزية الثانية .

حقوق الجماهير الكادحة المستغلة » لتقديمه الى الجمعية التأسيسية . وقد استهل الاعلان بالبيان الدستورى الذى اشرنا اليه من قبل :

١ ــ اعلن ان روسيا جمهورية سوفيتات مندوبى العمال والجنود والفلاحين . وكل السلطة فى المركز والاقاليم لهذه السوفيتات .

٢ ــ اقيمت الجمهورية السوفيتية الروسية على أساس اتحاد من امم حرة فى صورة فدرال للجمهوريات السوفيتية .

وجاء بعد ذلك سرد مسهب للمبادىء ينطوى على تأييد ، على لسان الجمعية التأسيسية ، للسياسة السوفيتية والتشريع السوفيتى ، ثم تلاه فقرتان تتضمنان تنازلا من جانب الجمعية التأسيسية عن كيانها :

« لما كانت الجمعية قد انتخبت على أساس قوائم حزبية وضعت قبل ثورة اكتوبر ، فى وقت لم يكن فى استطاعة الشعب أن يقوم بعد بجمهرته ضد المستغلين ولم يكن قد جرب بعد مدى بأس مقاومة المستغلين دفاعا عن امتيازاتهم الطبقية ، ولم يكن قد بدأ فى بناء المجتمع الاشتراكى بصورة عملية ، فان الجمعية التأسيسية ترى انه من الخطأ تماما ، حتى من الناحية الرسمية ، ان تضع نفسها فى مواجهة سلطة السوفيت ».

« والجمعية التأسيسية اذ تؤيد سلطة السوفيت وما يقرره مجلس قوميسيرى الشعب ، تدرك أن مهمتها تقتصر على وضع المبادىءالأساسية العامة لاعادة بناء المجتمع اشتراكيا »(١) .

وحتى لا يغفل أحد عن مغزى هاتين الفقرتين نشرت ازفستيا فى عدد ١٧/٤ يناير ١٩١٨ ، اليوم السابق على اجتماع الجمعية ، نص قرار صادر أيضا من اللجنة التنفيذية المركزية وكانت صياغته حاسمة لا سبيل الى الخطأ فى معناها :

« على أساس كل انجازات ثورة اكتوبر وطبقا لاعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل الذى صدر فى اجتماع اللجنة التنفيذية المركزية فى ٣ يناير سنة ١٩١٨ ، تكون كل السلطة فى الجمهورية الروسيةللسوفيتات واجهزتها . ومن ثم فان اية محاولة من جانب اى شخص أو هيئة لاغتصاب هذه الوظيفة أو تلك من وظائف سلطة الدولة ستعتبر عملا من اعمال الثورة المضادة . وستسحق اية محاولة من هذا النوع بكل الوسائل فى متناول السلطة السوفيتية ، بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة » (٢) .

(١) ا.س.مالشنسكى ، نفس المرجع (١٩٣٠) ص ٤ـ٦ .
(٢) Sobranie Uzakonenü 1917-1918 رقم ١٤ المادة ٢٠٢ .

وكان القرار الصادر باعتبار « الكاديت » خارجين على القانون وكذلك اعتقال عدد من زعماء الثوريين الاجتماعيين قد جعل احتمال اى هجوم من جانب الجمعية التأسيسية ضعيفا . ولكن نغمة الحرص التى تنطوى عليها الاجراءات التى اتخذت ترجع الى تخوف بعض البلاشفة، على غير اساس كما اثبتت الحوادث بعد ذلك ، مما للجمعية التأسيسية من هيبة مفترضة بين الجماهير . وعندما اجتمعت الجمعية فى ١٨/٥ يناير ١٩١٨ احتل سفردلوف المنصة ، التى كان المفروض أن يحتلها اكبر الأعضاء سنا طبقا للتقاليد ، واعلن باسم اللجنة التنفيذية المركزية افتتاح الجلسة . وقال ان الثورة الفرنسية أصدرت « اعلان حقوق الانسان والمواطن » الذى كان « اعلانا بحقوق حرية استغلال اولئك الذين لا يملكون وسائل الانتاج وادواته » ، ويجب على الثورة الروسية ان تصدر اعلان الحقوق الخاص بها . ثم قرأ مشروع الاعلان الذى اعد قبل ذلك بيومين بواسطة اللجنة التنفيذية المركزية وطالب فى ايجاز الى الجمعية أن تقره .

وتدل الاجراءات التالية الى اى حد كانت الجمعية غير حقيقية ومدى الاختلافات الأساسية فى المذهب بين عناصرها . فقد انتخب للرئاسة شيرنوف ، من زعماء الثوريين الاجتماعيين اليمينيين ، بأغلبية كبيرة ضد سبيريد ونوفا ، من الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، التى كان البلاشفة يؤيدونها . وتحدث بوخارين ، عن البلاشفة ، فى طلاقة عن القضايا المباشرة للثورة الاشتراكية .

« ان الخط الفاصل الذى يقسم فى هذه اللحظة الجمعية الى .. معسكرين لا يمكن التوفيق بينهما ، معسكرى مبادىء — ان هذا الخط الفاصل يقوم بين اتجاهين : من اجل الاشتراكية او ضد الاشتراكية ».

وكان شيرنوف قد اعلن من المنصة « ارادة الاشتراكية » .

« ولكن ما هى الاشتراكية التى تحدث عنها المواطن شيرنوف ؟ هل هى الاشتراكية التى ستأتى بعد ٢٠٠ سنة ويحققها احفادنا ؟ هل كان يتحدث عن هذه الاشتراكية ؟ نحن نتحدث عن الاشتراكية الحية والخلاقة والفعالة الآن ، التى لا نريد التحدث عنها فقط ، بل ان نحققها ايضا . وهذا ، ايها الرفقاء ، هو ما نقول عنه اشتراكية فعلا ».

وتهرب اشتاينبرج ، المتحدث باسم الثوريين الاجتماعيين اليساريين والذى كان وزيرا للعدل فى مجلس القوميسيريين من الحديث عن الموضوع من ناحية المبدأ ولكنه قال ان وقت مناقشة السياسة « وهو ما كان يقترحه الثوريون الاجتماعيون اليمينيون » قد مضى وان الوظيفة الوحيدة للجمعية ، باعتبارها « ابنة الشعب » ، هى ان « تخضع لارادة الشعب الكادح كما جاءت فى برنامج سوفيت مندوبى العمال والجنود » . وكان

خطاب تسيرتللى ، عن المناشفة ، على صعيد نظرى مرتفع المستوى ادراكا واتساقا . فقد تحدث ، باسهاب طويل جدا ، كما ظل المناشفة يتحدثون منذ أربعة عشر عاما ، ضد « محاولات الفوضى فى تطبيق الاقتصادى الاشتراكى فى بلد متخلف » ، واحتج بأن الصراع الطبقى للعمال من اجل تحريرهم نهائيا ، لا يمكن ان يتم الا فى ظروف « السيادة الشعبية التى تقوم على حق التصويت العام المتساوى »(١) . واستمرت الخطابات دون قيود حوالى اثنتى عشرة ساعة ، ولكن معظم ماقيل لم تكن له صلة بالعالم الخارجى . وتجاهلت الجمعية التحدى الجاف الذى انطوى عليه اعلان السوفيت ، كما تجاهلت موضوع تركيز السلطة الفعالة فى أيدى البرولتاريا والحكومة السوفيتية ، فلم يقترح احد حكومة اخرى تتولى السلطة بدلا منها ، ولم تكن هناك حكومة اخرى يمكن اقتراحها . وفى هذه الظروف لا يمكن ان تنتهى المناقشة الى شىء .

وفى منتصف الليل رفض الاعلان البلشفى بأغلبية ٢٣٧ ضد ١٣٨ صوتا ووفق على الاقتراح الذى تقدم به الثوريون الاجتماعيون اليمينيون بمناقشة الأمور السياسية الجارية . واستمرت المناقشة . وفى الساعات الأولى من الصباح قام أحد البلاشفة ، راسكولينكوف ، وأعلن أنه بالنظر الى الأغلبية المضادة للثورة فى الجمعية فان البلاشفة سيغادرونها . وبعد ذلك بساعة انسحب الثوريون الاجتماعيون اليساريون ايضا . وعندئذ قررت اللجنة المركزية للحزب البلشفى ، التى كانت منعقدة فى مكان آخر من البناء ، أن تتصرف . وذهب الضابط البحرى الذى كان على رأس الحرس ، واسمه زيليزنياكوف ، الى رئيس الجمعية واعلنه بأنه تلقى تعليمات بانهاء الاجتماع «لأن الحرس متعبون»(٢) . وفى فترة الارتباك التالية قرىء على الجمعية قراران احدهما خاص بالمسألة الزراعية والثانى بنداء موجه الى دول الحلفاء من أجل السلام واعلنت الموافقة عليهما . ومما يدل على افلاس الجمعية أنها لم تستطع ان تفعل اكثر من أن تكرر ما كان قد فعله المؤتمر الثانى للسوفيتات فى روسيا كلها فى صبيحة يوم الثورة منذ عشرة أسابيع . وقبيل الساعة الخامسة صباحا تأجلت الجلسة اثنتى عشرة ساعة . ولكنها لم تجتمع بعد ذلك قط . وبعد ذلك بساعات اجتمعت اللجنة المركزية التنفيذية فى نفس اليوم والقى فيها لينين خطابا استمر ساعتين ثم اصدرت قرارا

(١) ا . س . مالشفسكى ، المرجع السابق (١٩٣٠) ص ٢٩ — ٣٠ ، ٣٤ — ٣٥ ، ٥٠ — ٥١ .

(٢) نفس المرجع ص ١١٠ . ومن الواضح ان هذه التعليمات تلقيت مباشرة من لينين (نفس المرجع ص ٢١٧) .

بحل الجمعية رسميا (١) . ومنعت من الاجتماع ثانية بوسيلة بسيطة هى وضع حرس على أبواب قصر توراید .

ان ماركس ، فى مناقشته لانقلاب لويس بونابرت فى ٢ ديسمبر ١٨٥١ ، علق فى عبارة مشهورة على اسلوب سابقية فى هذا المضمار .

« ان كروموبل عندما حل البرلمان الطويل ، سار بمفرده وسطه واخرج ساعته لكى لا يظل لهذه الهيئة وجود دقيقة واحدة بعد الموعد الذى حدده لها ، ثم اخرج كل عضو فرد بعبارات تهكمية لاذعة مرحة . اما نابليون ، وهو اضأل شأنا من سابقه الذى حذا حذوه ، فانه على الأقل ذهب الى المجلس التشريعى فى يوم ١٨ برومير وقرأ — وأن كان بصوت مرتعش ، على المجتمع الحكم باعدامه » (٢) .

وكل فترة فى التاريخ لها رموزها الحاسمة الخاصة بها . وكان حل الجمعية التأسيسية لعموم روسيا بواسطة جندى بحرى مسلح « لأن الحرس متعبون » أحد هذه الرموز . وكان هذا الازدراء يخفى وراءه نوعا من التوتر فى دوائر البلاشفة خشية ما قد ينجم عن هذا التصرف الباتر . وكانت هناك مظاهرة قامت عند اجتماع الجمعية وفرقها الجنود وقتل عدد من الأشخاص المختلفين وصفوا بأنهم «متظاهرون سلميون » مرة ، وبأنهم « متآمرون مسلحون » مرة اخرى (٣) . ولكن حل الجمعية نفسه مر بدون احتجاج تقريبا ، وقد قال أحد الأعضاء اليمنيين فى السوفيت ، لا يعطف على الثوريين الاجتماعيين ولا على البلاشفة ، رايا يبدو انه يعكس الاحساس السائد بدقة :

« ان الاحساس بالظلم ، الذى وقع من البلاشفة ضد الجمعية التأسيسية كان يخفف منه الى حد كبير ان الناس لم يكونوا راضين عن الجمعية نفسها بسبب ، تصرفها غير المشرف ، كما كان يقال ، وبسبب ضعف رئيسها سترنوف وتراجعه . لقد القى اللوم على الجمعية التأسيسية اكثر مما القى على البلاشفة الذين حلوها » . (٤)

---

(١) « أعمال لينين » XXII ص ١٨٤ — ١٨٧ .

(٢) « اعمال ماركس وانجلز » VIII ص ٣٩٨ .

(٣) برافدا فى ١٩/٦ يناير سنة ١٩١٨ . ويقول سوكولوف ، وهو أحد أعضاء الجمعية التأسيسية من الثوريين الاجتماعيين ، ان المظاهرة نظمها الثوريون الاجتماعيون وان المتظاهرين كانوا عزلا من السلاح ، ويضيف أن شعب بتروجراد ظل سلبيا : « ولم نستطع أن ندفعهم الى العمل ضد الحركة البلشفية » . (« ارشيف الثورة الروسية » يستطع أن ندفعهم الى العمل ضد الحركة البلشفية » . (« ارشيف الثورة الروسية » (برلين) XIII (١٩٢٤) ص ٦٥ — ٦٦) .

(٤) ف . ب . ستانكفيتش « ١٩١٤ — ١٩١٩ «Vospominaniya (برلين ١٩٢٠) ص ٣٠٢ . وكان سرد سوكولوف فى المؤلف المشار اليه فى الحاشية السابقة مماثلا تماما لذلك .

لقد كان ما حدث دليلا آخر على عدم وجود اى أساس راسخ او اى تأييد شعبى عريض فى روسيا لمؤسسات الديموقراطية البورجوازية ومبادئها .

ومن ثم عندما اجتمع المؤتمر الثالث للسوفيتات فى روسيا كلها فى قصر توراید فى ٢٣/١٠ يناير ١٩١٨ وجد نفسه الوريث الطبيعى وان كان هو الذى عين نفسه وريثا ، للجمعية التأسيسية واقر على الفور حلها رسميا . وبعد انشاد نشيد « الدولية » عزف ايضا « المارسييز » على أساس أنه « تذكرة تاريخية بالطريق الذى قطع » . وجاء تفسير الرمز بقلم الموظف المتحمس الذى كان يدون سجلات المؤتمر الرسمية اذ يقول « ان نشيد الدولية قد انتصر على المارسييز كما تركت الثورة البرولتارية وراءها الثورة البورجوازية (١) » . وكانت مهمة المؤتمر ، كما عرضها عليه رئيسه سفردلوف فى خطابه الافتتاحى « بناء حياة جديدة للمستقبل واقامة سلطة تضم روسيا كلها » وعليه ان « يقرر ما اذا كانت هذه السلطة سترتبط بالنظام البورجوازى بأى رباط ام ان دكتاتورية العمال والفلاحين ستقوم نهائيا وبلا رجعة »(٢) . وكان لينين كعادته حريصا فى التشخيص ولكن حاسما فى نتائجه :

« ان من فهم معنى الصراع الطبقى ، ومغزى التخريب المنظم بواسطة الموظفين الرسميين ، يعرف اننا لا نستطيع مطلقا ان نقفز الى الاشتراكية .. وليست لدى أية أوهام فيما يتصل بحقيقة اننا بالكاد بدانا فترة التحول الى الاشتراكية واننا لم نصل الى الاشتراكية بعد . ولكنكم تكونون مصيبين اذا قلتم أن دولتنا جمهورية سوفيتات أشتراكية»(٣) .

وكرر ماروتوف مرة اخرى رأى البلاشفة :

« ان التحول الكامل الى الاشتراكية لا يمكن ان يتم الا بعد مجهود طويل سببه ضرورة اعادة خلق نظام سياسى باكمله للمجتمع وتقوية المركز الاقتصادى للبلاد ، وبعد ذلك فقط نشرع فى تحقيق شعارات الاشتراكية »(٤) .

ورد لينين متتبعا تطورات الاثنتى عشرة سنة السابقة :

---

(١) «Tretü Vserossüskü S'ezd Sovetov» (١٩١٨) ص ٣ .

(٢) نفس المرجع ص ٥ .

(٣) « أعمال لينين) XXII ص ٢٠٩ ، ٢١٢ .

(٤) Tretü Veerossükü S'ezd Sovetov (١٩١٨)ص ٣٥ .

« لقد تحدث البلاشفة عن الثورة البورجوازية الديموقراطية فى ١٩٠٥ . ولكن الآن ، والسوفيتات صاحبة السلطة والعمال والجنود والفلاحون .. قد قالوا كلمتهم ، سناخذ السلطة كلها وسنقيم بأنفسنا حياة جديدة ، فى مثل هذا الوقت لا مجال للحديث عن الثورة البورجوازية الديموقراطية . وقد قال البلاشفة ذلك مرات فعلا فى العديد من المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات ، فى صورة قرارات وبيانات ، فى ابريل من العام الماضى(١) » .

ومن الناحية السياسية لم يكن هناك سبيل الى دحض حجة لينين . فان ثورة اكتوبر قد انهت الموضوع سواء للخير أو للشر . فسواء كانت الثورة البورجوازية قد تمت أم لا ، وسواء كان الوقت قد حان للثورة البرولتارية أم لا — وأيا كانت العواقب النهائية للاجابة على هذه الأسئلة ان نفيا أو ايجابا — فان الثورة البرولتارية حدثت فعلا ، وبعد أكتوبر ١٩١٧ لم يكن هناك انسان فى استطاعته أن يمحو أثر ما حدث او ان يعود بالثورة الى صورتها البورجوازية الديموقراطية . فقد بدا أن النمو السياسى قد سبق النمو الاقتصادى . وهذا فى الواقع هو ما قاله لينين فى امسية اكتوبر :

« ان روسيا قد لحقت ، بفضل الثورة ، بالبلاد المتقدمة فى تنظيمها السياسى خلال شهور قليلة . ولكن ذلك لا يكفى . ان الحرب قاسية وهى تضع السؤال بصورة حاسمة لا فكاك منها : اما الفناء ، أو اللحاق بالبلاد المتقدمة اقتصاديا ، أيضا » . (٢)

بيد ان فكرة النضوج السياسى المفاجىء فيها شىء من خرق الوقائع والمذهب الماركسى . وكان لينين نفسه مدركا لهذا الحرج ، ففى عرضه للموقف بعد ذلك ، فى خريف ١٩١٨ ، قدم تحليلا مختلفا تماما عما تقدم به فى المؤتمر الثالث للسوفيتات فى روسيا كلها فى يناير من نفس العام :

« نعم ، ان ثورتنا ثورة بورجوازية مادمنا نسير مع الفلاحين ككل .. ففى مبدأ الأمر ، مع كل ، الفلاحين ضد الملكية ، ضد أصحاب الضياع، ضد الاقطاع « وفى هذه الحدود تظل الثورة بورجوازية ، بورجوازية — ديموقراطية » . وبعدئذ ، مع افقر الفلاحين ، مع شبه البروليتاريا ، مع جميع المستغلين ضد الراسمالية ، ويعنى ذلك ضد الفلاحين

(١) « اعمال لينين » XXII ص ٢١١ .

(٢) نفس المرجع XXI ص ١٦١ .

الأغنياء ايضا ، الكولاك والمضاربين ، وفى هذه الحدود تصير الثورة اشتراكية » . (١)

واستمر لينين يكرر ، بعد فترة انقطاع طويلة ، فكرة ماركس (وان لم يستخدم العبارة نفسها) عن الثورة « الدائمة » او « غير المنقطعة » :

« ان محاولة اقامة حائط صينى مصطنع بين الواحدة والاخرى ، ان فصل الواحدة عن الأخرى بأى عنصر آخر باستثناء درجة استعداد البرولتاريا . ودرجة اتحادها مع فقراء الريف ، لهو اكبر انحراف عن الماركسية ، هو حط من قدرها ، هو استبدالها بالليبرالية » . (٢)

ولم تكن هذه المصاعب فى التحليل مدرسية بحتة . فهى تعكس تلك المعضلة التى تواجه ثورة اشتراكية تناضل لملء مكان الديموقراطية البورجوازية والراسمالية البورجوازية الخالى فى البناء الماركسى .

وعندما انتهت المناقشات فى المؤتمر الثالث للسوفيتات فى روسيا كلها ، اقر المؤتمر « اعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل » بعد أن حذفت منه العبارتان الأخيرتان اللتان صارتا بلامغزى، وبناء على اقتراح قوميسيرى الشعب للقوميات ، ستالين ، وافق المؤتمر كله باستثناء ٢٤ معارضا و٣ ممتنعين ، من مجموع المندوبين وكانوا حوالى ٩٠٠ مندوبا ، على قرار « عن التنظيم الفدرالى للجمهورية الروسية » الذى تضيف الفقرة الأولى منه أساسا جديدا للنظام السوفيتى :

« تقوم الجمهورية السوفيتية الاشتراكية الروسية على أساس اتحاد اختيارى للشعوب الروسية فى صورة فدرال للجمهوريات السوفيتية لهذه الشعوب (٣) » .

واختفت كلمة « المؤقتة » التى كانت تضاف حتى ذلك الوقت الى عنوان « حكومة العمال والفلاحين » . واصدر المؤتمر تعليماته الى اللجنة التنفيذية المركزية لاعداد مشروع «المبادىء الأساسية لدستور الجمهورية الفدرالية الروسية » وعرضه على المؤتمر التالى .

(١) نفس المرجع XXIII ص ٣٩٠ — ٣٩١ . وفى مارس ١٩١٩ ارخ لينين الانتقال اكثر دقة : « ان ثورتنا حتى لحظة تكوين لجان الفقراء ، اى حتى صيف او خريف ١٩١٨ ، كانت الى حد كبير بورجوازية » (نفس المرجع XXIV ص ١٢٥) .

(٢) نفس المرجع XXIII ص ٣٩١ .

(٣) Tretü Vesrossüskü S'ezd Sovetov (١٩١٨) ص ٨٢ .

الفصل السادس

دستور الجمهورية الاشتراكية السوفييتية الروسية

كان قرار « حكومة العمال والفلاحين » بنبذ وضعها المؤقت وباضفاء السمة الجغرافية والايديولوجية على نفسها وبأن تضع لنفسها دستورا نظاميا ، يمثل نقطة تحول رمزية فى تاريخها . ولم ينشىء الدستور الجديد صورا جديدة من الحكم بقدر ما عمد الى تسجيل وتنظيم تلك الصور التى كانت تتكون بواسطة المبادرات غير المنسقة التى انبثقت فى اعقاب الانتفاضة الثورية ، وعكست المناقشات فى لجنة الصياغة الخلافات التى تصحب عملية النمو الطبيعية ، وقد كانت هذه المرونة هى التى جعلت الدستور يظل قائما عبر سلسلة التعديلات والمواءمات التى استمرت طوال ثمانية عشر عاما من الثورة . وكانت حماسة الشهور الأولى من الثورة ابعد ما تكون عن احترام القوالب الدستورية . اذ ان فترة صياغة الدستور كانت فترة ازمات خطيرة ومستمرة فى كل من السياسة الاقتصادية والخارجية تهدد النظام ولا تترك وقتا للمشاغل الثانوية . فضلا عن أن الجمهورية التى يصاغ الدستور من أجلها كانت لاتزال تعتبر فى نظر حكامها مرحلة انتقالية قصيرة فى الطريق الى جمهورية اشتراكية ، أو فدرال من الجمهوريات الاشتراكية ، تضم العالم كله . ومن ثم لم يتوقعوا ان يستمر الدستور الذى يضعوه طويلا كاداة عمل . ولعل خير وصف لطابعه واغراضه ما قاله احد المؤرخين الحديثين عن دستور اليعاقبة فى ١٧٩٣ ــ لقد كان « مشروعا مبدئيا لمخطط سياسى »(١) .

---

(١) ر . ر . بالمر « اثنا عشر من الحكام » (بريستون ١٩٤١) ص ٤٢ .

وليس مما يدعو الى العجب فى هذه الظروف ان الزعماء الرئيسيين لم يشتركوا بأنفسهم فى وضعه . فقد شغلت اعادة النظر فى برنامج الحزب ، التى كانت موضع مناقشات كثيرة فى ذلك الوقت وان لم تتم الا بعد ذلك بعام ، اهتمام دوائر الحزب اكثر بكثير من وضع الدستور . ومهما بحث الباحثون فى ثنايا خطابات لينين وكتاباته العديدة فى هذه الشهور فانهم لن يجدوا اية اشارة الى عملية وضع الدستور . فقد كانت فترة ازمة برست ليتوفسك ونقل العاصمة بسرعة من بتروجراد الى موسكو . ولم يحدث أى تقدم فيما يتصل بوضع الدستور طوال أكثر من شهرين ، باستثناء بعض مشروعات لدساتير أعدت فى قوميساريتى الشئون الداخلية والعدل وغيرهما (١) .

وعندما اجتمع المؤتمر الرابع للسوفيتات ، فى روسيا كلها فى مارس لم يكن قد تم اعداد شىء للعرض عليه . وعندئذ قررت اللجنة المركزية التنفيذية فى أول ابريل سنة ١٩١٨ بعد مداولة قصيرة انشاء لجنة لصياغة الدستور . وكان رئيسها سفردلوف ، رئيس اللجنة المركزية التنفيذية ، وأعضاؤها هم : ستالين ، خبير الحزب فى موضوع الجنسية والممثل الوحيد لمجلس القوميسيريين فى اللجنة ، وبوخارين وبوكروفسكى وكلاهما من مثقفى الحزب ، وستكلوف ، وكان من الأشخاص الذين ظلوا مترددين فيما مضى بين البلاشفة والمناشفة وكان سكرتير اللجنة التنفيذية لسوفيت بتروجراد بعد ثورة فبراير وصار بعد ذلك محررا فى ازفستيا ، ثم ممثلى قوميساريات الداخلية والعدل والجنسيات والحرب والاقتصاد القومى (٢) . وعملت اللجنة ثلاثة أشهر ووضعت صيغة اتفق عليها . ونشرت نتائج عملها فى ٣ يوليه ١٩١٨ ، نفس اليوم الذى عرضت فيه على اللجنة المركزية للحزب توطئة لعرضها على المؤتمر الرابع للسوفيتات فى روسيا كلها .

وقد بدأ الدستور بمبادىء عامة . وتضمنت الفصول الأربعة الأولى نص « اعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل » الذى اقره المؤتمر

---

(١) يوجد عدد من هذه المشروعات كملاحق بكتاب ج . س . جورفيتش « قصة الدستور السوفيتى » (١٩٢٣) .

وكان جورفيتش عضوا فى لجنة الصياغة وكتابه هو المرجع الرئيسى لعملية وضع الدستور .

(٢) «Protokoly Zasedanü VTs IK 4 Sozyva» (١٩٢٠) ص ٤ و ٧٣ ــ ٧٣ .

ولم تكن هناك قوميسارية للاقتصاد القومى بالمعنى العادى : وكان بوخارين يمثل المجلس الأعلى للاقتصاد القومى .

الثالث للسوفيتات . وتضمن الفصل الخامس سلسلة من « الأسس العامة » منها الطابع الفدرالى للجمهورية ، وفصل الكنيسة عن الدولة والمدرسة عن الكنيسة ، وضمان حرية القول والرأى والاجتماع للعمال بوضع الوسائل الفنية لانتاج الورق والنشرات والكتب ، وكذلك أماكن الاجتماع ، تحت تصرفهم ، والتزام جميع السكان بالعمل على أساس مبدأ « من لا يعمل لا يأكل » ، والتزام جميع العمال بالخدمة العسكرية دفاعا عن الجمهورية ، وحق المواطنة لجميع العمال الذين يعيشون على أرض سوفيتية وحق الالتجاء لكل الأجانب المضطهدين لاسباب سياسية أو دينية ، والغاء جميع الوان التفرقة على أساس الجنس أو الجنسية . ثم تحول الدستور بعد ذلك الى الترتيبات العملية . فتناولت الفصول ٦ و ٧ و ٨ التنظيم فى المركز . فمعقد السلطة العليا هو « مؤتمر السوفيتيات فى روسيا كلها » المؤلف من ممثلى سوفيتات المدن على أساس مندوب واحد لكل ٢٥٠٠٠ صوت وممثلى سوفيتات الأقاليم على أساس مندوب واحد لكل ١٢٥٠٠٠ من السكان . وينتخب مؤتمر السوفيتات فى روسيا كلها « اللجنة التنفيذية المركزية لروسيا كلها » التى تتألف من عدد لا يزيد عن ٢٠٠ عضو وتمارس كل سلطات المؤتمرات فيما بين فترات انعقاده . وتعين اللجنة التنفيذية المركزية « مجلس قوميسيرى الشعب » الذى يقوم بوظيفة « الادارة العامة لشئون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الروسية » . ولكن يمتد اختصاصه أيضا لاصدار « المراسيم والاوامر والتعليمات » . وحدد الفصل الخامس وظائف « مؤتمر روسيا كلها » و « اللجنة التنفيذية المركزية » فى حين تناولت الفصول ١٠ و ١١ و ١٢ تنظيم مؤتمرات السوفيتات الاقليمية والمحلية وتأليف سوفيتات المدن والقرى (١) . وحدد الفصل الثالث عشر من لهم حق التصويت بمن « يكسبون عيشهم بالانتاج أو العمل المفيد اجتماعيا » ، والجنود والعجزة ، واستبعد الأشخاص الذين يستخدمون عملا مأجورا وذوى الدخول الثابتة والتجار الخاصين والقساوسة والرهبان وموظفى الشرطة فى النظام السابق وعملائها . وتناولت المواد الباقية المسائل الروتينية التفصيلية .

ان وضع الدساتير يكون عادة ساحة قتال بين الأغراض المتعارضة ويحمل النتاج النهائى عادة آثار هذه الصراعات . واتخذت الخلافات

(١) ان ترجمة « سوفيتات القرى » مصطلح تقليدى وان كان قمينا بأن يؤدى الى خطأ كبير كما يتبين من اشتراط « القرى » التى يتراوح عدد سكانها بين ٣٠٠ و « أكثر من ١٠٠٠٠ « شخص » أما لفظ « عزبة » (Selo) فهى محلة ريفية غير محددة المساحة أو السكان .

التى دارت فى خلفية عملية وضع الدستور الأول للاتحاد السوفيتى ثلاث صور لا يكاد يمكن التمييز بينها . فقد كانت تمثل صراعا بين أولئك الذين يسعون الى تقوية سلطة الدولة وأولئك الذين يسعون الى اضعافها وبين أولئك الذين أرادوا توزيع السلطة والمبادرة بين السلطات المحلية وأولئك الذين يريدون تركيز السلطة والتنظيم فى المركز ، وبين أولئك الذين أرادوا أن يطبقوا المبدأ الفدرالى بفعالية حقيقية وأولئك الذين أرادوا ، بصورة أو أخرى ، أن ينشئوا الجمهورية « الواحدة التى لا تقبل التقسيم » . وكانت المجموعة الاولى تتألف من الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، الذين كانوا يمثلون هذه الاتجاهات تقليديا ، وان كانت تضم غيرهم أيضا ، وكان أبرز المتحدثين باسمها فى لجنة الصياغة هو رايزنر ممثل قوميسير الشعب للعدل . بيد أن وجهات نظرها كانت مصبوغة بشىء من الطوبائية غير العملية بحيث أن الواقعيين الأكثر صلابة كانوا فى الغالب سينتصرون عليهم حتى ولو لم تكن لديهم حجة لا تقاوم فى الأوضاع الملحة التى تحيط بنظام ثورى مناضل يتعرض لأخطار جسيمة . ولكن المناقشات التى دارت فى لجنة صياغة الدستور وضعت الانماط الأساسية لكثير من الجدل السوفيتى السياسى اللاحق .

وكان مذهب البلاشفة فى الدولة ينطوى على تناقض متأصل فى التعاليم الماركسية أصلا . فقد قبل ماركس وانجلز تماما العداء الاشتراكى التقليدى للدولة الاضطهادية الذى بلغ ذروته فى الاعتقاد بأن الدولة ستذوى كلية فى ظروف الاشتراكية ، وادركا فى نفس الوقت الحاجة الى اقامة جهاز دولة قوى لاتمام انتصار الثورة وارساء قواعدها عن طريق دكتاتورية البروليتاريا . وقد واجه لينين ، الذى خص تحليل مذهب ماركس فى الدولة بكتاب من افضل مؤلفاته أصدره فى أمسية الثورة بعنوان « الدولة والثورة » ، المعضلة بأن اعتبر دكتاتورية البروليتاريا وسيلة مؤقتة ضرورية مادامت بقايا سلطة البورجوازية لم تمح بعد ، ولكن مصيرها ، مثل كل صور الدولة الأخرى ، أن تذوى عندما يتحقق الهدف الشيوعى النهائى(١) . وهكذا صار فى وسع الزعماء البلاشفة أن يدافعوا، وهم محتفظون بالتقليد الاشتراكى المتأصل الجذور من العداء للدولة ، عن ضرورة تقوية الدولة كاجراء انتقالى ظهرت ضرورته القصوى بصورة متزايدة فى شتاء ١٩١٧ - ١٩١٨ المظلم وصيف ١٩١٨ الأشد اظلاما .

ان عدم الثقة فى الدولة والمعارضة للاسلوب البرلمانى البورجوازى اللذين يكمنان فى أعماق النظرية الماركسية دفعا الكثيرين ، حتى من

(١) انظر الحاشية « ا » : « نظرية لينين فى الدولة » بعد آخر الفصل التاسع .

البلاشفة ، فى اتجاه السندكالية ، وكان الثوريون الاجتماعيون اليساريون يتسمون بجنوح واضح نحو السندكالية أصلا . وطالما كانت الديموقراطية البورجوازية تقليدا حيا كان البلاشفة والسندكاليون يستطيعون ان يجدوا عاملا مشتركا فى الهجوم عليها . فكلاهما كان يعتبر « المواطن » فى الديموقراطية البورجوازية تجريدا مجزءا وعامل الانسان بوصفه عضوا فى طبقة من المنتجين أساسا . ومن ثم لم يكن مما يدعو الى الدهشة ان اشد الهجمات على مفهوم الدولة السوفيتية القوية كانت ذات صبغة سندكالية . بل الواقع أن السوفيتيات نفسها ، وهى أصلا تنظيمات مهنية اكثر منها تنظيمات أقليمية ، جعلت هذا الاتجاه أسهل(١) . وقد خرج من قوميسارية العدل مشروع دستور فى يناير ١٩١٨ يعتبر نموذجا سندكاليا بحتا . فكان يقترح أن تكون الجمهورية مؤلفة من خمسة فدرالات من العمال — « عمال الأرض وعمال الصناعة وموظفى المؤسسات التجارية وموظفى الدولة وموظفى الأشخاص الخاصين » (٢) . ولم يكن هذا الاقتراح مجرد كائن مشوه كما يتبين من خطاب المتحدث باسم الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، تروتوفسكى ، فى اجتماع « اللجنة التنفيذية المركزية » التى عينت لجنة الصياغة . فقد قال تروتوفسكى بوضوح انالدستور مفهومبورجوازى، وان الدولة الاشتراكية لا يمكن ان تكون سوى « مركز لتنظيم العلاقات الانتاجية والاقتصادية » ، وان مهمة اللجنة ان تضع « ليس دستورا بالمعنى المألوف ، بل العلاقات المتبادلة التى يجب ان تسود بين أجهزة السلطة المختلفة فى حدود ما يستطيع أن نتحدث عن السلطة على الأشخاص (٣) » . ولم يطرح الأمر من حيث المبدأ على التصويت فى « اللجنة التنفيذية المركزية » ، واستمر رايزنر طوال شهر ابريل ١٩١٨ يعبر عن هذه الأفكار فى صياغة الدستور :

« انه لمما لا غنى عنه أن نتذكر ان التنظيم الاقليمى والفدراليةالاقليمية لا يمكن ان يصلحا أساسا لحل مشاكل الدولة فى جمهورية اشتراكية . ان فدرالنا ليس تحالفا من الحكومات او الدول الاقليمية،بل فدرالا من التنظيمات الاجتماعية — الاقتصادية . فهو لا يقوم على رموز اقليمية

---

(١) وقد وصف لينين مرة « نظرية ان التمثيل يجب ان يكون على اساس الصناعات » بأنها « نواة النظام السوفيتى » (أ . رانسوم « ستة اسابيع فى روسيا فى ١٩١٩ » (١٩١٩) ص ٨٠ — ٨١) . وكان مبدأ « سيطرة العمال » فى الصناعة الذى ظهر فى الشهور الأولى للنظام ينطوى ايضا على دلالات سندكالية .

(٢) ج . س . جورفيتش — المرجع السابق (١٩٢٣) ص ١٠٢ — ١٠٧ .

(٣) Protokoly Zasedanü VTsIK 42 Sozyva (١٩٢٠) ص ٧٠ — ٧٢ .

لسلطة الدولة ، بل على المصالح الحقيقية للطبقات الكادحة فىالجمهورية الروسية » . (١)

وفى المناقشة الخاصة بالدستور فى المؤتمر الخامس للسوفيتات اراد احد المتحدثين استبعاد لفظى « فدرال » و « جمهورية » على أساس انهما ينطويان على ما يشتم منه رائحة المفهوم القديم المستبعد للدولة وانه يطلق على الكائن الجديد اسم « كوميون العمال لروسيا كلها » . (٢)

وادت هذه الانحرافات السندكالية التى تدخل ستالين الذى تقدم بمجموعة من الأفكار الى لجنة الصياغة وحصل على الموافقة عليها بأغلبية الأصوات كأساس لعملها . وكانت تتضمن تذكيرا بأن « خطة الدستور التى تقوم بوضعها اللجنة الآن يجب أن تكون مؤقتة ، حيث ان المقصود بها ان تطبق فى فترة الانتقال من النظام البورجوازى الى النظام الاشتراكى » ، ومن ثم فانها يجب أن تأخذ فى الاعتبار « المسائل المتعلقة بدكتاتورية البرولتاريا وفقراء الفلاحين ، وبتنظيم السلطة كتعبير عن هذه الدكتاتورية .. الخ — وهى مسائل لا علاقة بها بالنظام الاشتراكى الذى لن تكون فيه طبقات أو أجهزة قوة » (٣) . وهكذا بقى زوال الدولة هو المثل الأعلى النهائى . ولكن فى فترة التحول لابد ان تنطبق صورة دولة الجمهورية الاشتراكية السوفيتية على انماط من السيادة الاقليمية مألوفة فى العالم الرأسمالى . وقد جمعت المادة ٩ من الدستور النهائى مهارة بين الاعتراف بالطابع الانتقالى للدولة السوفيتية مع التذكير بأنها يجب أن تكون قوية ما بقيت :

« ان الهدف الرئيسى لدستور الاتحاد السوفيتى ، الذى يقصد به فترة الانتقال الراهنة ، هو اقامة دكتاتورية برولتاريا المدن والريف وافقر الفلاحين فى صورة سلطة قوية تضم روسيا السوفيتية كلها بغرض السحق الكامل للبورجوازية والغاء استغلال الانسان للانسان واقامة الاشتراكية التى لن يكون فى ظلها انقسامات طبقية ولا سلطة دولة ».

بيد انه لما كانت « اقامة الاشتراكية » لا يمكن تصورها الا على نطاق دولى فان الاتحاد السوفيتى هو مجرد اول وحدة فى فدرال عالمى

---

(١) ج . س . جورفيتش ، المرجع السابق (١٩٢٣) ص ١٤٢ .

(٢) Pyatyi Vserosüskü S'ezd Sovetov (1918) ص ١٩٣ .

(٣) ج . س . جورفيتش ، المرجع السابق (١٩٢٣) ، ص ٣٣ ، ١٤٦ — ١٤٧ ، ولم تدرج هذه الأفكار فى مجموعة أعمال ستالين .

مقبل للجمهوريات الاشتراكية (١) . وبهذا المعنى أيضا تعتبر « فترة انتقال » .

وقد انعكس الصدام الكامن بين مفهوم الدولة الانتقالية التى ستنتهى بفنائها ذاتها ومفهوم دكتاتورية البرولتاريا القوية بدرجة كافية لسحق المعارضة البورجوازية فى الصراع بين الحكم الذاتى المحلى والمركزية أيضا . وكانت السمة الكامنة فى البناء السوفيتى انه شيد حول سوفيتات قائمة فعلا واكتسبت درجة معينة من التنظيم قبل أن تصير اجهزة دستورية لسلطة الدولة . وقد تأكد المرة تلو المرة ان الدستور كان مجرد تسجيل لصور تبلورت تلقائيا بواسطة الجماهير نفسها .. وعلى حد قول مقرر المؤتمر الخامس للسوفيتات كان البناء السوفيتى قد قام فعلا عمليا قبل أن يدون كتابة بوقت طويل (٢) . وكانت السوفيتات اصلا ، وظلت الى حد ما باستمرار ، جمعيات فضفاضة لا نظامية بدون وظائف محددة بوضوح . وكانت سوفيتات القرى ، التى لم تنشأ بناء على اى قواعد محددة أو موحدة (٣) ، تتجمع لتؤلف مؤتمرات السوفيتات للمراكز الريفية « فولوست » ، وكانت هذه تتجمع بدورها لتؤلف مؤتمرات السوفيتات الاقليمية « أوويزد » (٤) ، وكانت المؤتمرات الاقليمية تتجمع مع سوفيتات المدن ، التى تتألف على أساس مهنى مختلف ، لتؤلف مؤتمرات سوفيتات المحافظات ، وتتجمع هذه بدورها

---

(١) وهكذا كان منطقيا أن منح الدستور حقوق المواطنة « للأجانب الذين يعملون داخل أقاليم الاتحاد السوفيتى بشرط أن يكونوا منتمين الى الطبقة العاملة أوالفلاحين الذين لا يستخدمون عملا مأجورا » (المادة ٢٠) . وكان أصل هذه المادة قرارا من اللجنة التنفيذية المركزية قصد به اساسا مصلحة أسرى الحرب من الألمان والنمساويين والمجريين .

(٢) Pyatyi Vserossüskü S'ezd Sovetov (١٩١٨) ص ١٩٠ .

(٣) كانت أصغر السوفيتات نماذجا « للديموقراطية المباشرة » أى هيئات مؤلفة من جميع المواطنين (او من جميع عمال المصنع فى حالة سوفيتات المصانع) . وكانت السوفيتات الكبيرة تتألف من مندوبين ينتخبهم المواطنون أو العمال ليمثلوهم ، وكانت فى الأيام الأولى تميز عن السوفيتات البسيطة باسم « سوفيتات المندوبين » .

وكان الروس « البيض » يطلقون اسم « أرض سوفيتات المندوبين » على اقليم الجمهورية السوفيتية .

(٤) أدخل المؤتمر السابع للسوفيتات فى روسيا كلها فى ديسمبر ١٩١٩ تعديلا مؤداه أن مؤتمر سوفيتات المقاطعة يجب أن يتألف من مندوبى سوفيتات المدن ، بالاضافة الى سوفيتات الريف ، فى المقاطعة (S'ezdy Sovetov RSFSR v Postanovleniyakh (١٩٣٩) ، ص ١٤٩ .

أيضا لتؤلف مؤتمرات المناطق « أوبلاست » (١) . وكان مؤتمر سوفيتات روسيا كلها يتكون من مندوبين اما عن مؤتمرات المحافظات أو مؤتمرات المناطق وعن سوفيتات أكبر المدن التى كانت خارج نطاق الدرجات الدنيا من نظام المؤتمرات . وكانت السوفيتات المحلية ، فى المدينة أو الريف ، هى المصدر المفترض للسلطة حيث أن مؤتمرات السوفيتات على المستويات المختلفة ومؤتمر السوفيتات لروسيا كلها فى القمة تنبثق منها ، وكان لينين يعتبر الطابع اللا نظامى للسوفيتات هو ذاته فضيلتها .

« فكل الرسميات والقيود البيروقراطية تختفى من الانتخابات ، وتقرر الجماهير نفسها نظام الانتخاب ومواعيده مع كامل الحق فى عزل من ينتخبونه » . (٢)

وتؤلف السوفيتات ، مثلما فعل كوميون باريس ، « نوعا جديدا من الدولة » ، خال من السمات الضارة التى تتسم بهاالدولة البيروقراطية القديمة ويحل محلها . وقد اصدر المؤتمر الثانى للسوفيتات اعلانا فى لحظة الثورة جاء فيه « أن كل السلطات حيثما تكون تنتقل الى سوفيتات مندوبى العمال والجنود والفلاحين الذين يجب أن يعملوا على ضمان النظام الثورى الحقيقى » . (٣)

بيد أن هذا المفهوم المثالى للسلطة لم يعش فى مواجهة التجربة . فتلقائية الحركة التى خلقت السوفيتات فى المصنع والقرية فى جميع انحاء البلاد كانت تعنى ان تصرفاتها المستقلة ستكون غير منتظمة وغير منسقة وضد حسن الادارة . وبعد ثورة اكتوبر بذلت محاولة بقرار من قوميسارية الشعب للشئون الداخلية لتحديد وضع السوفيتات المحلية فى النظام الجديد :

« ان السوفيتات هى أجهزة الادارة محليا ، هى أجهزة السلطة المحلية ويجب أن تضع تحت سيطرتها كل المؤسسات ذات الطابع الادارى والاقتصادى والمالى والثقافى - التربوى ...

وكل من هذه المنظمات ، حتى أصغرها ، تتمتع باستقلال ذاتى كامل فى المسائل ذات الطابع المحلى ، ولكنها تتبع فى نشاطها المراسيم والقرارات العامة التى تصدرها السلطة المركزية وقرارات تنظيمات

---

(١) كانت (الأوبلاست) مرحلة اختيارية وليست اجبارية عامة فى تنظيم مؤتمرات السوفيتات . « Sobranie Uzahonenü, 1961-1918 » رقم ٩٩ مادة ١٠١٩ .

(٢) « أعمال لينين » XXII ص ٦٤٥ .

(٣) نفس المرجع XXII ص ١١ .

السوفيت الأعلى منها فى المستوى . وهكذا يتكون نظام عضوى متسق من جمهورية السوفيتات ، نظام موحد فى كل اجزائه » (١) . بيد ان اصدار مثل هذه المراسيم فى الأسابيع الأولى للثورة كان أسهل من تطبيقها . وفى النصف الأول من ١٩١٨ ، عندما كان دستور الاتحاد السوفيتى يعد ، ظهرت علامات انهيار عام للسلطة وبعثرتها فى جميع انحاء روسيا . وقد تظاهر لينين نفسه بالاستخفاف بما يحدث عندما « ينشىء سوفيت محلى ما جمهورية مستقلة » ويقول عن ذلك انه «مرض من أمراض النمو » و « ظاهرة طبيعية تماما فى مرحلة الانتقـال من روسيا القيصرية الى روسيا التنظيمات السوفيتية المتحدة » (٢) . غير انه لايمكن جديا تجاهل ضرورة اعادة نوع ما من السلطة المركزية الفعالة اذا اريد للبلاد أن تنجو من الصعاب التى أحاطت بها من كل جانب .

ومن ثم فان ظروف الوقت ساعدت أولئك الذين دافعوا عن قضية المركزية عند صياغة الدستور . وبدأ الجدل الأسـاسى حول موضوع ما اذا كان يبدأ بتحديد سلطات السوفيتات المحلية أم سلطات الأجهزة المركزية . ويقال ان ستالين حول المناقشة – وليس من الواضح كيف فعل ذلك – بالالتجـاء الى مبدأ الفدرالية (٣) . وهناك تناقض لفظى ذو مغزى بين المـادة ١٠ والمـادة ١٢ فى الدستور النهائى قد يعكس حدة الجدل . فطبقا لاحدى المادتين « ان السكان العاملين بأكماهم المنظمين فى سوفيتات المدن والريف هم معقد كل سلطة داخل أقاليم الاتحاد السوفيتى» ، وطبقا للأخرى « ان السلطة العليا فى الاتحاد السوفيتى معقدها مؤتمر السوفيتات لروسيا كلها ، وللجنة التنفيذية المركزية فى إفترات ما بين انعقاد المؤتمر ».بيد أن نفس التناقض النظامى بين انبثاق السلطة من أسفل وممارسة السلطة من أعلى يوجد فى أى دستور يدعى أن أساسه هو سيادة الشعب ، ونص الدستور لا يدع مجالا لشك . فتبعا لتعليمات المؤتمر الثالث للسوفيتات تترك « المسائل المحلية » « لتبت فيها السـوفيتات المحلية وحدها » ، على أن يترك للسـلطات المركزية الاشراف على تنفيذ « المبادىء الأساسية للفدرال » وكذلك تنفيذ « الاجراءات ذات الأهمية على النطاق القومى » . وكانت الطريقة التى نفذت بها هذه التعليمات فى النص النهائى حاسمة . اذ وضعت قائمة طويلة شاملة ، تضم سـبعة عشر موضوعا « ذات أهمية على النطـاق القومى » وتعتبر من اختصاص مؤتمر سوفيتات روسيا كلها واللجنة

(١) Sobranie Uzahonenü, 1917-1918 رقم ١٢ المادة ٧٩ .

(٢) « أعمال لينين » XXIII ص ١٩ .

(٣) ج . س . جورفيتش ، المرجع السابق (١٩٢٣) . ص ٢٢ – ٢٥ .

التنفيذية المركزية ، وصيغت بصورة توحى بأنها من باب التمثيل لا من باب الحصر ، واعقبتها من باب الاحتياط عبارة «بالاضافة الى الموضوعات المتقدمة لمؤتمر سوفيتات روسـيا كلها واللجنـة التنفيذية المركزية ان يصدرا قرارا بشأن اى موضـوع يريان انه من اختصـاصهما » (١) . وكانت هذه العبارة هى أقرب نص فى الدسـتور لتخصيص السـلطة النهائى .

ويحدد احد الفصـول التالية فى الدسـتور بعبـارات عامة مهام السـوفيتات المحليـة ومؤتمرات السـوفيتات فى المراكز والأقاليم والمحافظات والمناطق ولجانها التنفيذية بأنها :

(أ) تنفيذ كل قرارات التنظيمات السوفيتية ذات المستوى الاعلى فى نفس التنظيم .

(ب) اتخاذ جميع الاجراءات لتحسين الجهة التى يتعلق بهـا الأمر اقتصاديا وثقافيا .

(حـ) تسوية المسائل ذات الطابع المحلى البحت .

(د) توحيد كل نشاط السوفيتات فى الجهة التى يتعلق بها الأمر .

وكان أثر البنـد الأخير هو تشـجيع السـوفيتات على أن تمتص أجهزة الحكم المحلى السابقة على الثورة وتتحول الى أجهزة حكم على النمط المألوف . وقد ادى الفصل الخاص بالميزانية فى الدستور الى نفس النتيجة – وكان هذا الفصل عرضة لجدل بين قوميساريتى الشعب للشئون الداخلية والمـالية . فقد صـدر مرسوم – أثناء ان كانت اللجنة

(١) يقول ج.س جورفيتش فى مرجعه السـابق ص ٧٦ : أن واضعى القائمة كانوا يدركون تمام الادراك طابعها التمثيلى والثانوى » . فقد جاءت القائمة فى عبارات لا تصل الى مستوى المعنى القانونى الدقيق : انها تركت للسلطات المركزية أن تضع « المبادىء العامة » للسياسة الزراعية والتربية و « أسس » النظام القضائى و « القوانين الأساسية » للعمل والمواطنة . والصعوبة التى يجدها المعلقون الغربيون فى محاولة مواءمة هذه الأوضاع داخل اطار من الأفكار الغربية يختلف عنها تماما . وقد جاء ما يؤيد ذلك فى دراسة انجليزية للحكم المحلى فى موسكو .

« ان المبدأ العام الذى ينطبق على جميع الأجهزة الحاكمة فى الاتحاد السوفيتى هو انه لا توجد حدود معينة دقيقة لسلطاتها . فليس هناك ما يقابل المبدأ الانجليزى الخاص بتجاوز حدود الاختصاص ، كما أنه ليس من الضرورى أن يمنع قرار قانونى أو تشريع صادر من هيئة ذات سيادة السلطة بالتصرف . ومن الناحية الأخرى كل سوفيت أو جهاز آخر يخضع لسيطرة سلطات أعلى ، حيث لا يوجد استقلال ذاتى كامل فى أى مجال كان . فلسوفيت المدينة من السلطات ما يعوق بكثير اى مجلس بلدى انجليزى ، ولكنه فى نفس الوقت لا يملك الاستقلال الذاتى الكامل أو حق اصدار قرارات بلا معقب فى أى من هذه السلطات » (أ . د . سيمون . . « موسكوتتكون » (١٩٣٧) ص ٣٦) .

الصياغة تعمل ـ يحرم على السوفيتات المحلية فرض ضرائب على الأجهزة المحلية للقوميسساريات المركزية التى تقوم بخدمات عامة للدولة(١) . وكان الدستور يعترف بحق السوفيتات المحلية فى جمع « الضرائب والجبايات لسد حاجات الاقتصاد المحلى فقط » . ولكن كل الايرادات والنفقات المحلية تخضع لاشراف مركزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة حيث ان ميزانيات السوفيتات الصغيرة تراجع بمعرفة سوفيتات المقاطعات أو الأقاليم أو لجانها التنفيذية ، كما تراجع ميزانيات سوفيتات المدن والمقاطعات بواسطة مؤتمر السوفيتات الروسية كلها أو لجنته التنفيذية المركزية . ان الحكومة المركزية كانت تتمتع فى الواقع باحتكار للشئون المالية ، وكان منح القروض والمعونات وسيلة قوية لاخضاع السوفيتات المحلية لاشراف مسيطرة من جانب قوميسيرية الشعب للشئون الداخلية . (٢)

وبذلك وضعت السوفيتات فى مكانها تماما من البناء الدستورى . فهى من ناحية المصدر الرسمى للسلطة والدوائر الانتخابية التى يختار منها مندوبو مجلس السوفيتات الأعلى لروسيا كلها عن طريق عدة مراحل متوسطة . وهى من ناحية اخرى أجهزة الحكم المحلى وتتمتع بقدر كبير من المبادرة المحلية ، ولكنها تخضع فى كل وظائفها لاشراف نهائى ، عن طريق نفس المراحل المتوسطة من السلطة ، من جانب أجهزة الحكومة المركزية . وكان هذا الجانب الثانى والجديد من وضعها هو الذى اثار بعض المشاكل فى البداية . وفى يونية ١٩١٨ أعلن معلق رسمى ان شعار « كل السلطة للسوفيتات » بمعنى « كل السلطة

(١) Sobranie Uzahonenü, 1917-1918 رقم ٣١ المادة ٤٠٨ .

(٢) وقد سجل ذلك صراحة بواسطة أحد الكتاب الرسميين فى Pyat'det Vlasti Sovetov (1922) ص ٢٦٢ .

ومن العسير الحصول على بيانات عن طريقة العمل الفعلية للسوفيتات المحلية ومؤتمرات السوفيتات المحلية فى السنوات الأولى للثورة . وافضل مصدر هو مؤلف م . فلاديميرسكى (١٩٢٠ ، ١٩٢١) الذى اساسه وثائق قوميسارية الشعب للشئون الداخلية . ومن هذه الوثائق يتبين أن مؤتمرات السوفيتات الاقليمية وفى المحافظات ، وكذلك لجانها التنفيذية ، كانت تجتمع وتعمل بالطريقة المرسومة فى الدستور ، وان كان هناك بعض الخروج فى تاليف بعضها واجراءاتها ، أما مؤتمرات سوفيتات المناطق والمراكز (أعلى مستوى وأدنى مستوى على التوالى) فكانت قد بدأت تهمل فعلا . وبعبارة أخرى خففت التجربة العملية من البناء الدستورى المعقد باستبعاد مالا لزوم له . ولا يعرف الكثير عن طريقة عمل السوفيتات المحلية (وفى القرى) . ويقال أن هناك معلومات أخرى فى كتاب ظهر بعد ذلك هو «Sovety v Epokhu Voennogo Kommuminzma» باشراف ف.ب.انطونوف ساراتوفسكى (١٩٢٨) ولم نستطع الحصول عليه .

السوفيتات المحلية » ضار ومن « شعارات الماضى » (١) . بيد ان عدم خضوع السوفيتات المحلية للنظام المفروض لم ينقض الا بصعوبة . فبعد مضى ستة اشهر كانت الحاجة لاتزال قائمة لحثها على « ان تنفذ بلا تعويق وبدقة تامة جميع قرارات السلطة المركزية ، واوامرها » . (٢)

ولم تثر القضية الثالثة ـ بين الدولة الفدرالية والدولة الموحدة ـ صراحة فى مداولات الدستور ولكنها جاءت ضمنا فى مناقشة التفسير الذى يضفى على لفظ « فدرال » فى اسم « الجمهورية السوفيتية الفدرالية الاشتراكية الروسية » . ولفظ «فدرال» له معنى محدد فى القانون الدستورى ، الا انه لفظ محايد سياسيا وبلا لون . ففى الثورة الأمريكية كان الفدراليون هم أولئك الذين ارادوا الاتحاد مع حكومة مركزية قوية ، وفى الثورة الفرنسية كانوا من الجيروند الذين كانوا يريدون توزيع السلطة ويقاومون سياسات اليعاقبة المركزية . (٣) وكانت مفاهيم الثورة الفرنسية وتقاليدها هى التى اثرت فى الأفكار الاشتراكية عن « الفدرالية » فى القرن التاسع عشر . وكان ماركس قد كتب فى خطابه الى « العصبة الشيوعية » سنة ١٨٥٠ انه فى حين كان الديموقراطيون البورجوازيون الألمان يؤيدون الفدرالية ويحاولون اضعاف السلطة المركزية بتقوية استقلال المناطق فان « العمال يجب عليهم أن يستخدموا نفوذهم ، لا من أجل الجمهورية الألمانية الواحدة التى لا تنقسم فحسب ، بل كذلك من أجل تركيز السلطة بصورة حاسمة فى يد الدولة » (٤) . وذهب انجلز فى نهاية حياته ، فى هجومه على نظام «الأقطار التافهة» فى ظل الدستورين الفدراليين لألمانيا وسويسرا، الى أن « البرولتاريا لا تستطيع ان تستخدم سوى صورة واحدة هى الجمهورية الواحدة غير المنقسمة » (٥) . ومن الناحية الأخرى لجأ برودون والفوضويون الى الجانب الآخر من تقليد الثورة الفرنسية ،

(١) Sovetskoe Pravo رقم ٣ (٩) ١٩٢٤ ص ٣٩ .

(٢) قرار مجلس دفاع العمال والفلاحين ، وجاء فى مؤلف ر . لابرى بالفرنسية « تشريع شيوعى » (١٩٢٠) ص ٢٢ .

(٣) هـ . هينتز «Staatseinheit und Föderalismus in Alten Frankreich und in der Rev». (١٩٢٨) وهو مؤلف علمى يعرض الصراع الدائر بين « الفدرالية » ومفهوم « الأمة الواحدة غير المنقسمة » فى مراحل متتالية من الثورة الفرنسية ، ولا يرجع انتصار المركزية الى تفضيل ايديولوجى ، بل الى ضغوط عسكرية واقتصادية . وفى المؤلف أمثلة مقابلة لما حدث فى الثورة الروسية بصورة تستدعى الانتباه .

(٤) « اعمال ماركس وانجلز » VIII ص ٤٨٧ .

(٥) نفس المرجع XVI ، II ، ص ١٠٩ ـ ١١٠ .

واستخدموا بحرية لفظ « فدرال » بدون أية دقة دستورية ، ولكن مع نكهة قوية من التأييد العاطفى ، بمعنى الاتحاد الاختيارى الفضفاض للوحدات المحلية – اى نقيض الدولة المركزية القوية . ومما زاد الأمر تعقيدا ان منشئى « كوميون باريس » فى ١٨٧١ ، الذين كان معظمهم من البرودونيين وليس الماركسيين ، اعتبروا « الفدرال » الصورة النهائية للاتحاد بين الكوميونات الحرة وصار يطلق عليهم «الفدراليون» ، وتلقوا رغم ذلك بركات ماركس :

« لقد كانت النية ان يكون الكوميون هو الصورة السياسية لأصغر القرى .. وتجتمع الكوميونات الريفية فى كل مركز لادارة شئونها المشتركة بواسطة جمعية من المندوبين فى المدينة المركزية ، وترسل هذه الجمعيات فى المراكز مندوبين الى « مجلس المندوبين القومى » فى باريس .. أما المهام القلية ، ولكنها مهمة ، التى تبقى للحكومة المركزية ... فتوكل الى موظفين مسئولين مسئولية محددة تماما » .

وكان هذا المشروع ، الذى استخدم كنموذج للسوفيتات الروسية ، ملائما تماما لمفهوم الحكم الذاتى المحلى والديموقراطية المباشرة وكترياق ضد الهيئة التنفيذية البيروقراطية الطاغية . بيد أن الملابسات أوضحت بجلاء أن ماركس كان يفكر هنا على أساس انتهاء الدولة . فالأمر لا ينطوى على أى تحطيم للأمم الكبرى الى « فدرال من الدويلات الصغرى كما كان يتراءى لمونتسكيو والجيروند » ، بل على النقيض من ذلك ، ان وحدة الأمة « تصبح حقيقية بتدمير سلطة الدولة » (١) .

وقد ورث لينين والبلاشفة اعتراضات ماركس على الفدرالية ، كما دعمها الصراع الطويل مع « الرابطة اليهودية » ، التى ارادت تطبيق المبدأ الفدرالى فىتنظيم الحزب على غرار ماحدث فى الديموقراطية الاجتماعية النمساوية . وحتى فيما بعد عندما حلت مشكلة الدستور الفدرالى للدولة ، لم تتحول البلشفية قط عن اصرارها على أن يكون الحزب الشيوعى الروسى مركزيا . ولكن فى البداية كانت الاعتراضات على الفدرالية شديدة فيما يتصل بالدولة كما بتنظيم الحزب ، وكان لينين قد وجه لوما الى الديموقراطيين الاجتماعيين الأرمنيين فى ١٩٠٣ لدعوتهم الى جمهورية روسية فدرالية (٢) . وفى ١٩١٣ اشار لينين الى ان « الماركسيين يقفون ، طبعا ، موقف العداء من الفدرالية واللامركزية » (ومن الجلى انه لم يميز بينهما) على أساس أن

(١) ماركس وانجلز XIII ، II ، ص ٣١٤ .

(٢) « أعمال لينين » V ص ٢٤٢ – ٢٤٣ .

« الرأسمالية تتطلب لنموها اكبر قدر ممكن من المركزية فى الدول » (١) وفى خطاب كتبه فى نفس العام اعلن انه « ضد الفدرالية من ناحية المبدأ » واضاف انها « تضعف الرابطة الاقتصادية كما انها صورة غير ملائمة للدولة الواحدة » (٢) . ولم تكن حجته فى ذلك دستورية ، بل عملية . فالفدرالية تعنى اللامركزية ، والدولة الموحدة ميزتها انها اداة للمركزية .

ولم تكن المعارضة للفدرالية ، مثل اى مبدأ سياسى آخر ، قاعدة مطلقة عند لينين . فلا بد من وزنها مثلا أمام مبدأ حق تقرير المصير . وقد كتب لينين فى ديسمبر سنة ١٩١٤ : « اننا بلا قيد ولا شرط ، اذا تساوت الظروف ، من انصار المركزية وضد المثل الأعلى البورجوازى للعلاقات الفدرالية . ومع ذلك فليس من شأننا فى هذه الحالة .. ، ولا من شأن الديموقراطيين (بله الاشتراكيين) ان يساعدوا رومانوف – بورينسكى – بوريشكيفتش فى خنق أوكرانيا .. الخ » (٣)

بيد أن تقليد الحزب استمر ضد الفدرالية بقوة . وقد كتب ستالين مقاله فى مارس ١٩١٧ بعنوان « ضد الفدرالية » اعلن فيها ان الاتجاه فى كل مكان هو نحو المركزية . وانتهى بقوله :

« أليس من الواضح أن الفدرالية فى روسيا لا تحل المشكلة القومية ولا يمكن أن تحلها ، وانها تعقدها وتربكها فقط بطموحها الطوبائى الى اعادة عجلة التاريخ الى الخلف ؟ » . (٤)

ولم تتعدل السنية الحزبية الا بعد انتصار الثورة . فأولا كان النظام السوفيتى ، اذ يتخذ من سابقة « كوميون باريس » مثالا يحتذيه ويقوم صراحة على التنظيم الاختيارى للأجهزة المحلية فى تكوين السلطة المركزية ، كان هذا النظام فى جوهره هو ما كان يعنيه الكتاب الاشتراكيون فى القرن التاسع عشر بالفدرالية . وثانيا كانت الفدرالية هى المفهوم السياسى الوحيد الذى يمكن الالتجاء اليه لارضاء تطلعات الأمم التابعة للامبراطورية القيصرية سابقا ، مع الاحتفاظ بها فى نفس الوقت داخل الاطار السوفيتى فبمجرد ان تقرر صراحة مبدأ حق تقرير المصير القومى اصبحت الفدرالية مما لا غنى عنه كمفهوم مصاحب – أو

(١) نفس المرجع XVII ص ١٥٤ .

(٢) نفس المرجع XVII ص ٩٠ .

(٣) نفس المرجع XVIII ص ٨٢ .

(٤) اعمال « ستالين » III ص ٢٧ . وقد عدل ستالين فيما بعد عن هذا الرأى (نفس المرجع III ص ٢٨ – ٣١) .

كترياق . وقد جاءت نقطة التحول في نفس الوقت الذى كتب فيه لينين « الدولة والثورة » قبيل ثورة اكتوبر مباشرة . وكان انجلز فى نقده لبرنامج ايرفورت قد اعلن بصورة حاسمة انه من انصار « الجمهورية الواحدة غير المنقسمة » ، ولكنه مع ذلك اقر بأنه « فى انجلترا حيث تعيش اربع امم فى جزيرتين » تعد الفدرالية « خطوة الى الأمام » . وقد اورد لينين هذه العبارة واصفا الفدرالية بأنها « استثناء ومعوق للنمو قد يكون مع ذلك « خطوة الى الأمام فى ظروف خاصة معينة » . ومن « بين هذه الظروف تبرز المشكلة القومية بوضوح (١) » . ولكن المناقشة التى تلت اظهرت بوضوح ان قضية الدولة الفدرالية او الموحدة لم تكن بالنسبة للينين خاصة بالصورة الدستورية ، بل بلا مركزية السلطة أو مركزيتها ، ومما له مغزى ان هذا التحول المشروط الى الفدرالية حدث في كتاب ينصب الى حد كبير على مفهوم أن الدولة ستذوى .

كانت هذه هى خلفية الجوانب الفدرالية فى وضع الدستور السوفيتى . وقد اعلن « بيان حقوق الشعب الكادح والمستغل » الذي وضعته اللجنة التنفيذية المركزية وقدمته فى صورة انذار نهائى الى الجمعية التأسيسية ان الجمهورية السوفيتية الروسية « فدرال من الجمهوريات السوفيتية القومية » ، وبعد حل الجمعية التأسيسية أصدر المؤتمر الثالث للسوفيتات تعليماته الى اللجنة التنفيذية المركزية بوضع « المبادىء الأساسية لدستور الجمهورية الفدرالية الروسية » . ولا ريب فى ان استخدام هذا اللفظ كان يرجع جزئيا الى ما له من جاذبية شعبية . بل انه كان ينطوى على تشجيع للتطلعات السندكالية نحو « فدرال من التنظيمات الاجتماعية ـ الاقتصادية » التى أشرنا اليها فى مطلع هذا الفصل . بيد أن ستالين أوضح الموقف فى بيان نشرته برافدا فى ٣ ، ٤ ابريل ١٩١٨ ، أثناء أن كانت لجنة صياغة الدستور تقوم بعملها . فالفدرال السوفيتى لا يمثل اتحادا من الأقاليم المقسمة على اساس البيئة الجغرافية أو الأحداث التاريخية فقط مثل الفدرال السويسرى او الأمريكى ، بل هو « اتحاد بين أقاليم متميزة تاريخيا بوضوح بطريقة خاصة فى الحياة ، وكذلك بتكوينها القومى » . فضلا عن انه في حين كانت الفدرالية البورجوازية « مرحلة انتقالية من الاستقلال الى التوحيد الامبريالى » ، تمثل الفدرالية السوفيتية انتقالا يتحقق « مع مرور الوقت » من « التوحيد المفروض بالقوة » في ظل القياصرة الى «الاتحاد الاختيارى الأخوى للجماهير العاملة فى كل أمم روسيا وشعوبها» . والهدف النهائى هو الوحدوية الاشتراكية فى المستقبل » (٢) .

(١) «اعمال لينين» XXI ص ٤١٩

(٢) « اعمال ستالين » IV ص ٦٦ ـ ٧٣ .

وبناء على اقتراح ستالين أصدرت لجنة الصياغة قرارا فى عبارات مماثلة كأساس لعملها (١) . وكان ما تمخض عنه الأمر بوضوح هو وجهة نظر في الفدرالية ، لا كشيء حسن في ذاته (فهذا يعتبر خروجا اكثر مما ينبغى على المبدأ المقرر فى الحزب) ، بل بوصفها مرحلة انتقالية ملائمة، فرضت ضرورتها الظروف الخاصة بالقضية القومية فى روسيا ، الى شيء أفضل . وقد تأيدت وجهة النظر هذه بواسطة برنامج الحزب ، الذى أقر بعد ذلك بعام ، والذى وصف « الاتحاد الفدرالى لأقطار منظمة على النمط السوفيتى » بأنه « أحد الصور الانتقالية للوحدة الكاملة » . (٢)

وقد انعكس هذا التردد فى واقعة غريبة هى انه في حين كان يشار الى الاتحاد السوفيتى صراحة على أنه فدرال ، وفى حين أن لفظ « فدرال » ظهر فى اسمه وفى الفصول الأولى من الدستور المتعلقة بالمبادىء العامة ، لم يظهر هذا اللفظ فى اى مكان آخر من الدستور . فلم يحدد مدى الفدرالية أو تكوينها ، كما لم يأت ذكر للقسم الأكبر من أجهزتها الدستورية . ومن السهل تفسير ذلك بالظروف الحرجة التى وضع فيها الدستور . ففى ربيع ١٩١٨ وأوائل الصيف كانت الجيوش الألمانية تحتل أقاليم البلطيق السابقة والجزء الأكبر من روسيا البيضاء وأوكرانيا كلها ، وكانت قد نفذت حتى الى شمال القوقاز والى ترانسقوقازيا ، حيث وقفت باكو وحدها جزيرة منعزلة من السلطة البلشفية . وكانت تركستان البلشفية معزولة تماما عن كل اتصال بأوروبا . وكانت سيبريا ، التى بدا فى لحظة ما أن السلطة البلشفية تقوى فيها ببطء ، قد أصبحت معزولة تماما بعد مايو ١٩١٨ بسبب تمرد الفرق التشيكية ، الذى أدى أيضا الى اقامة حكومة ضد البلشفية على الفولجا . وفى هذه الظروف كان لابد أن يظل كل شيء فى الدستور تقريبا مؤقتا . وكان « اعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل » قد ترك :

« للعمال والفلاحين من كل جنسية حق اتخاذ قرار مستقل ، مؤتمر السوفيتات المفوض الخاص بكل منها ، فيما اذا كانت ترغب فى المشاركة فى الحكم الفدرالى والأنظمة السوفيتية الأخرى ، وعلى اى أساس تكون هذه المشاركة اذا رغبت فيها » .

وكان قرار المؤتمر الثالث للسوفيتات فيما يتصل بوضع الدستور يتضمن أن نظام اشتراك الجمهوريات فرادى والمناطق المنفصلة فى «الحكومة الفدرالية» يجب أن يتحدد عندما يتم انشاء الجمهوريات والمناطق

(١) نفس المرجع VI ص ٧٩ ـ ٨٠ يوجد المشروع الأصلى الذى قدمه ستالين فى كتاب ج.س.جورفيتش (المرجع السابق) ص ١٤٧ ـ ١٤٨

(٢) « قرارات الحزب الشيوعى الروسى ـ بلاشفة » (١٩٤١) I ص ٢٨٧ .

في المستقبل . ولكن ذلك لم يكن قد حدث بعد ، وما كان ليمكن وضع دستور لفدرال من الوحدات غير المحددة او التى لم توجد بعد . وكان ما انشىء فى الواقع سنة ١٩١٨ هو جمهورية روسية غير محدودة الاقليم . وترك مجال فى البنود العامة بالدستور لضم «مناطق متمتعة بالاستقلال الذاتى » اليه ، كما جاء فى المادة ١١ من الدستور أن أعلى أجهزة المناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتى ، مؤتمرات السوفيتات فيها ولجانها التنفيذية ، سيكون لها نفس المركز والوضع اللذين تتمتع بهما مؤتمرات السوفيتات فى المناطق الأخرى ولجانها التنفيذية ، سواء كانت روسية أو غير روسية ، فى الاتحاد السوفيتى . وبعبارة اخرى اعتبرت الفدرالية فى الدستور ، كما فى كتابات لينين وستالين الأولى ، مساوية للامركزية اى انها تتعلق بالتنظيم الادارى اكثر منها بالطابع الجوهرى للدستور . وكان قرار الحزب فى ١٩١٣ فيما يتعلق بالقضية القومية قد اغفل التمييز بين « الاستقلال الذاتى الواسع للمناطق » و « الحكم الذاتى المحلى الديموقراطى » (١) ، واستمر المفهومان يعنيان نفس الشىء فى الفكر البلشفى . فلم يوجد اى اثر فى دستور ١٩١٨ للاجهزة الفدرالية البحتة ، بوصفها متميزة عن تقسيم السلطات بين أجهزة الحكومة المحلية والمركزية . ولعل المقصود بهذه الترتيبات كان ضمان قدر معقول من الحكم الذاتى المحلى للجماعات القومية دون تعريض الوحدة الجوهرية للاتحاد السوفيتى للأخطار . ولكنها لم تكن فدرالية بالمعنى الدستورى .

كانت قضية الطابع الفدرالى لدستور الاتحاد السوفيتى تصور طبيعة الهوة بين النظريات التى تكمن وراءه وتلك التى تستوحيها دساتير الدول او الفدرالات البورجوازية . ففكرة العمل التشريعى فى ذاتها تنطوى فى الفكر الغربى على قانون تخضع له الدولة نفسها ، ولكن هذا المفهوم لا يتفق مع مذهب يعتبر القانون من صنع الدولة . وقد قامت معظم دساتير العالم الغربى على افتراض أن سلطة الدولة شىء يتطلب الأمر تحديده وتقييده بالتشريعات لمنع اساءة استعمال السلطة . فالدساتير انتزعت من ملوك غير راغبين ، والفدرالات تألفت بواسطة وحدات عقدت العزم على الا تسمح الا بأقل قدر ممكن من الافتئات على سلطاتها بواسطة الحكومة الفدرالية . وقد يكون لمثل هذه القيود فى الدساتير البورجوازية بعض القيمة باعتبارها توفر حماية معينة للعمال ضد الدولة البورجوازية . بيد أن مثل هذه الحلول لا مكان لها فى الدستور السوفيتى . فهو على حد قول ستالين : « لم يوجد نتيجة

(١) «قرارات الحزب الشيوعى الروسى – البلاشفة» (١٩٤١) I ص ٢١١

لاتفاق مع البورجوازية ، بل نتيجة لثورة منتصرة » (١) . لقد كان تعبيرا لا عن اى توازن بين قوى متصارعة ، بل عن دكتاتورية البرولتاريا . ان الطابع المطلق للنظرية البلشفية كان يتمثل فى العبارة « اوتوقراطية الشعب » – كنوع من التندر بلقب القيصر بوصفه « اوتوقراط » – التى تبرز بشكل واضح فى برنامج الحزب الذى وضع سنة ١٩٠٣ والتى ظلت تتداول فترة طويلة فى دوائر الحزب . فكل دولة وكل حكومة اداة لسيطرة طبقة حاكمة . ودكتاتورية البرولتارية ، مثل أية صورة اخرى من صور الدولة ، كانت على حد قول لينين « نوعا خاصا من العصى ولا شىء أكثر من ذلك » ، فالغرض منها هو ضرب الطبقات المستغلة وسحقها . ويترتب على ذلك ان السلطات الممنوحة لهذه الدولة بواسطة الدستور كانت فى جوهرها غير محدودة وغير مقسمة ومطلقة .

واتساقا مع وجهة النظر هذه لم ينطو الدستور السوفيتى على اى اعتراف « بالضمانات الدستورية » او حقوق المواطنين الأفراد قبل الدولة . ان « اعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل » لم يكن « اعلان حقوق » بالمعنى المألوف ، بل كان بيانا بسياسة اجتماعية واقتصادية . وكان ذلك منطقيا تماما . فالماركسية ترفض وجهة النظر البورجوازية التى تذهب الى أن حرية الفرد يمكن ضمانها بعدم تدخل الدولة فى نشاطه ، فمثل هذه الحرية فى ظروف الحكم الطبقى تظل مجرد بيان رسمى وبلا فعالية . فتحقيق الحرية الحقيقية للعمال يتطلب عملا ايجابيا . وهكذا تضمن حرية العبادة للعمال فى ظل الدستور السوفيتى بفصل الكنيسة عن الدولة ، وبفصل المدرسة عن الكنيسة ، وتضمن حرية الرأى بتوفير « كل الوسائل المادية الفنية لاصدار الصحف والنشرات والكتب وكل المطبوعات الأخرى » للعمال ، وكذلك وسائل توزيعها فى جميع انحاء البلاد ، وتضمن حرية الاجتماع بأن يوضع تحت تصرف العمال « كل الأماكن الملائمة لعقد الاجتماعات الشعبية مع الأجهزة والاضاءة والتدفئة » التى يتطلبها الأمر ، وتضمن فرصة التعلم بواسطة « التعليم العام الكامل مجانا » . فحرية العمال لا تتأكد ضد الدولة ، بل عن طريق عمل الدولة . وكل ما يوفره الدستور هو الوعد بهذا العمل وضمانه . ففكرة التناقض بين الفرد والدولة كانت نتيجة افتراض أن المجتمع طبقى . ومصلحة العامل الفرد هى مصلحة الطبقة العاملة ككل ، وليس من المنطقى ولا من الطبيعى أن نضعه فى معارضة دولة العمال .

ويترتب على ذلك ايضا أن الدستور لم يعترف بأية حقوق رسمية فى المساواة . ومثل هذا التقليد لم يكن له وجود من قبل فى الدستور الروسى عملا . فرعايا القيصر كانوا مقسمين الى خمس « فئات » قانونية

(١) «اعمال ستالين» VII ص ٧٠

لكل منها وضعها القانونى الخاص (١) . وصدر فى ١٠/٢٣ نوفمبر ١٩١٧ مرسوم بالغاء هذه التقسيمات وانشاء فئة قانونية واحدة من المواطنين (٢) ولكن ما دامت الطبقات الاقتصادية موجودة فى الواقع فان المساواة بين افراد الطبقات غير المتساوية ، مثل المساواة التى تعترف بها الدساتير البورجوازية ــ الديموقراطية ، تظل غير حقيقية فى جوهرها تبعا للمذهب البلشفى . ولم يكن الغرض من دكتاتورية البرولتاريا اقامة المساواة الرسمية بين الأفراد من طبقة العمال والطبقة البورجوازية ، بل هو تدمير البورجوازية كطبقة . فالسوفيتات ، التى تتجسد فيها هذه الدكتاتورية ، كانت اجهزة طبقية للعمال والفلاحين . ولم يجند فى الجيش الأحمر سوى العمال والفلاحين . ومن ثم فقد كان منطقيا أن الحقوق التى يمنحها الدستور « للكادحين » أو « الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين » وحدهم ــ ولهم فقط . ان بيان « المبادىء العامة » تضمن تبريرا للتفرقة بصفة خاصة .

« من اجل المصلحة العامة للاتحاد السوفيتى أن يحرم الأفراد أو الجماعات المنفصلة من أية ميزات قد تستخدم ضد الثورة الاشتراكية » .

ومن هنا لم تحظ مبادىء الديموقراطية البورجوازية ، مثل « صوت واحد لرجل واحد » ، بأية شرعية ، ولم يعد حق الانتخاب « حقا بل تحول الى وظيفة اجتماعية يقوم بها الناخبون » (٣) . وقد حرم دستور الاتحاد السوفيتى من حق الانتخاب « أولئك الذين يستخدمون الآخرين من اجل الربح » و « أولئك الذين يعيشون على دخل لم يأت من عملهم » و « أصحاب الأعمال الخاصة » و « القساوسة والرهبان » و « المجرمين والمعتوهين » . وقد عورض القرار بعدم استبعاد المهنيين والمثقفين من حق الانتخاب معارضة شديدة ، ولم يكن العامل الدافع اليه ، على حد قول احد المعلقين ، « اعتبارات ما يسمى بالعدالة الاجتماعية ، ولا اية دوافع عاطفية » ولكن اعتبارات «المنفعة العملية» (٤) . وقد ظلت التفرقة فى حق الانتخاب قائمة حتى سنة ١٩٣٦ .

(١) كانت هذه «الفئات» ، واللفظ الروسى لها لا يمكن ترجمته بدقة بطائفة او طبقة او غيرها هى أ ــ النبلاء ب ــ رجال الدين ج ــ التجار د ــ البورجوازية الصغيرة (أصحاب الدكاكين والكتبة والحرفيين) هـ ــ الفلاحين بما فيهم العمال غير المهرة فى المدن والمصانع . أما العمال الصناعيين فلم يكن لهم وجود قانونى بوصفهم هذا .

(٢) Sobranie Uzakonenü 1917-1918 رقم ٣ المادة ٣١

(٣) ج . س . جورفيتش (المرجع السابق) ص ٤٦ .

(٤) نفس المرجع . وكان من بين المشروعات التى وضعت لنظام الانتخاب مشروع يقوم على التوازن بين اصوات العمال والفلاحين من ناحية والحرفيين وموظفى الحكومة والعلماء والفنانين والاخصائيين ، بيد ان هذا المشروع عدل عنه فى النص النهائى (نفس المرجع ص ١٦١ ــ ١٦٢)

ومن الأمثلة الأكثر تعقيدا على التفرقة تلك الفروق التى وضعت بين قواعد التصويت فى المدينة والريف بالنسبة لمؤتمر سوفيتات روسيا كلها . ففى المدن حدد عدد المندوبين فى المؤتمر بمندوب واحد لكل ٢٥٠٠٠ « ناخب » ، وفى الريف مندوب واحد لكل ١٢٥٠٠٠ « من السكان » . وللتفرقة اصولها التاريخية . فمؤتمر سوفيتات مندوبى العمال والفلاحين لروسيا كلها ، وهو الجهاز السيادى فى الاتحاد السوفيتى ، تألف من اندماج « مؤتمر سوفيتات مندوبى الفلاحين لروسيا كلها » و « مؤتمر سوفيتات مندوبى العمال والجنود لروسيا كلها » الذى حدث عندما تم الاتفاق بين البلاشفة والثوريين الاجتماعيين اليساريين فى نوفمبر ١٩١٧ . وكان من الطبيعى أن تحتفظ كل من سوفيتات المدن والريف بالأسلوب الذى يلائم ظروفها والتى تعودت عليها ــ الأولى على أساس عدد العمال المنتمين الى السوفيت ، والثانية على أساس سكان المنطقة التى يغطيها السوفيت . وكانت الصعوبة الوحيدة فى تحديد النسبة بينهما . وما حدث فعلا هو الاحتفاظ بنسبة مندوب واحد لكل ٢٥٠٠٠ ناخب التى طبقها منظمو المؤتمر الأول لسوفيتات مندوبى العمال والجنود لروسيا كلها فى يونية ١٩١٧ ، ورفع عدد مندوبى الريف بحيث صاروا مندوبا واحدا لكل ١٢٥٠٠٠ من السكان بدلا من مندوب واحد لكل ١٥٠٠٠٠ كما كان مطبقا فى مؤتمر سوفيتات مندوبى الفلاحين لروسيا كلها من قبل . وقد دافع ستيخلوف فى جلسة اللجنة التنفيذية المركزية التى عرض فيها الدستور عن هذه النسبة بين المدينة والريف على أساس أنها لا تمنح المدينة أى تفوق بل تجعل تمثيلها بالكاد يساوى تمثيل الريف (١) . بيد أن هذه الحجة لم تكن غير قابلة للطعن (٢) ، كما أن المتحدثين البلاشفة الآخرين لم يؤيدوها . فقد تحدث لينين عن « عدم المساواة بين العمال والفلاحين » فى الدستور وبررها بأنها كانت اصلا موجودة فى تاريخ السوفيتات (٣) . وقد أشار برنامج الحزب الذى أقر فى ١٩١٩ بصفة خاصة الى » ان دستورنا السوفيتى يعكس الدور القيادى لعمال المدن فى الثورة بالاحتفاظ بقدر معين من التفضيل

(١) «Pyatyi Vserossückü s'ezd Sovetov» (١٩١٨) ص ١٩٣

(٢) لما كان ٥١٪ من السكان بالغين فوق العشرين فان النسبة الصحيحة بين «الناخبين» و «السكان» ينبغى أن تكون لأول وهلة ١ : ٢ تقريبا . وكانت هذه هى النسبة التى اتبعت فى انتخابات الجمعية التأسيسية التى خصصت فيها مقاعد للدوائر المدنية على أساس عدد الناخبين وللجيش والأسطول على أساس عدد الناخبين . وحتى اذا أخذنا بحجة ستيخلوف من أن نسبة البالغين فى المدينة أعلى منها فى الريف فان النسبة الحقيقية لا يمكن أن تتجاوز ٢ : ٥ وقد قيل لوفد العمال البريطانى فى سنة ١٩٢٠ أن النسبة كانت ١ : ٣ (الوفد العمالى البريطانى الى روسيا ، ١٩٢٠ تقرير (١٩٢٠) ص ١٢٨)

(٣) «أعمال لينين» XXIV ص ١٤٦

للبرولتاريا الصناعية اذا قورنت بجماهير البورجوازية الصغيرة المبعثرة فى الريف » (١) . ومثل هذه القضايا كانت تدرس دائما من الزاوية العملية وليس من الزاوية الرسمية او زاوية المساواة التجريدية . فالوعى الطبقى الأكثر نموا لدى عمال المدن ، وبالتالى زيادة فعاليتهم فى الصراع ضد البورجوازية ، يعطيانهم الحق فى نظام انتخابى متميز فى الدولة الثورية .

والطابع المطلق لسلطة الدولة لا يعنى أن هذه القوة غير محدودة فحسب ، بل وانها غير قابلة للانقسام أيضا . وكان ماركس قد وصف فى احد مؤلفاته الأولى المبدأ الدستورى المعروف الخاص «بفصل السلطات» بانه نتاج عهد ارتفع فيه « الصراع بين الملوك والارستقراطية والبورجوازية على السيطرة » الى مستوى « القانون الأبدى » (٢) . وفيما بعد وصف انقلاب لويس بونابرت فى ٢ ديسمبر ١٨٥١ بانه «انتصار للهيئة التنفيذية على الهيئة التشريعية » بمعنى أنه كان انتصارا لفئة حاكمة على الجهاز النيابى للبورجوازية ككل (٣) . بيد أن مثل هذه الفروق ستمحى تماما فى الثورة الاشتراكية . وقد أشاد ماركس بكوميون باريس لأنه « ليس هيئة برلمانية بل هيئة عاملة تشرع القوانين وتنفذها فى نفس الوقت »(٤) واعتبر لينين فصل السلطة التنفيذية عن التشريعية سمة خاصة بالنظام البرلمانى ، واعتبر اندماجهما ميزة خاصة بالنظام السوفيتى(٥) . ففى ظل دكتاتورية البروليتارية تعد أجهزة سلطة الدولة مجرد أدوات مختلفة تستخدم بواسطة العمال أو باسمهم لتحقيق نفس الغرض . وقد عرض رايزنر ، المتحدث باسم قوميسارية الشعب للعدل ، القضية فى وقت صياغة الدستور على الوجه التالى :

« ان تقسيم السلطات الى تشريعية وتنفيذية وقضائية .. يقابل بناء الدولة البورجوازية حيث المهمة الرئيسية هى ايجاد التوازن بين القوى السياسية الرئيسية ، اى الطبقات المالكة من ناحية والجماهير الكادحة من الناحية الأخرى . اذ ان الدولة البورجوازية لما كانت بالضرورة حلا

(١) «اعمال لينين» XXIV ص ١٤٦

(٢) كارل ماركس وفردريك انجلز «Historisch-Kritische Gesamtausgabe, 1er Teil» V ص ٣٦

(٣) «اعمال ماركس وانجلز» VII ص ٤٠٣

(٤) نفس المرجع ، XXII, II ص ٣١٤.

(٥) « اعمال لينين XXI ص ٢٥٨ و XIII ص ٣٧١ . وتظهر نفس الفكرة فى برنامج الحزب لسنة ١٩١٩ الذى يصف الانفصال بين السلطة التشريعية والتنفيذية بانه «احد الجوانب السلبية فى النظام البرلمانى» (قرارات الحزب الشيوعى الروسى - بلاشفة) (١٩٤١) I ص ٢٨٥

وسطا بطبيعتها بين المستغلين والمستغلين فان عليها ان توازن السلطة وتقسمها .. »

« اما الجمهورية السوفيتية الروسية فليست لها اية مصلحة فى توازن القوى السياسية او تقسيمها لسبب بسيط هو انها تقوم على سيطرة قوة سياسية واحدة شاملة ، البرولتاريا الروسية وجماهير الفلاحين . وتهتم هذه القوة بتحقيق هدف واحد وهو اقامة النظام الاشتراكى ، ويتطلب هذا الصراع البطولى الوحدة والتركيز فى السلطة لا تقسيمها » . (١)

ومن ثم كان من المنطقى الا يعترف دستور الاتحاد السوفيتى بفصل الوظائف التشريعية عن التنفيذية . والمقارنة الجارية بين اللجنة التنفيذية المركزية والبرلمان ثم بين مجلس قوميسارى الشعب ومجلس الوزراء تغفل عدم وجود اية تفرقة ، سواء فى الفاظ الدستور او فى مضمونه ، بين وظيفتى الهيئتين ، وهما وظيفتان تشريعيتان وتنفيذيتان فى نفس الوقت ، بل فى الواقع انه كان هناك اقتراح منطقى اثناء مناقشة الدستور بادماج الهيئتين معا (٢) . كما لا يوجد فى النظرية الدستورية مبررات كثيرة لفصل الهيئة القضائية . ولا يتضمن دستور الاتحاد السوفيتى اى نص خاص بممارسة الوظيفة القضائية ، كما أن تنظيم الهيئة القضائية والاشراف عليها مباشرة من جانب قوميسارية الشعب للعدل جعل خضوعها واضحا للهيئة التنفيذية (٣) . ان كل وظائف الحكم واحدة ، ويجب أن تستخدم لغرض واحد وبسلطة واحدة لا تتجزأ .

وهكذا فان التحديدات التى ظهرت فى الدستور لاختصاص مؤتمر سوفيتات روسيا كلها واللجنة التنفيذية المركزية ومجلس قوميسارى الشعب على التوالى لا تمثل أساسا اختلافات فى الوظيفة ، بل مستوى من التدرج . وقد حددت وظائف مؤتمر روسيا كلها واللجنة التنفيذية المركزية معا فى المادة ٤٩ من الدستور بدون اية محاولة للتفريق بينهما . وليست هناك سوى وظيفتين - « تعديل العناصر الاساسية للدستور السوفيتى او الاضافة اليها او انشاء جديد فيها » و «التصديق

(١) أوردها بونيان وفيشر فى « الثورة البلشفية ١٩١٧ - ١٩١٨ » (١٩٣٤) ص ٥٧٨ .

(٢) تقدم به اصلا لانسيس فى ابريل ١٩١٨ ، ثم كرره اوسينسكى فى المؤتمر الثامن للحزب فى ١٩١٩ . («Vos'moi S'ezd RKP (B)» (١٩٣٣ ص ١٩٧) .

(٣) يقول رايزنر فى التقرير السابق الاشارة اليه ان استقلال القضاة فى الدول البورجوازية « يجعلهم اضيق افقا واقل تسامحا فى دفاعهم عن الطبقة السائدة (بونيان وفيشر - المرجع السابق - ص ٥٧٨)

على معاهدات الصلح » اختصت بهما المادة ٥١ مؤتمر روسيا كلها دون اللجنة التنفيذية المركزية . بيد انه لما كانت المادة ٤٩ قد منحت فعلا اللجنة التنفيذية المركزية سلطة « التصديق على الدستور وتعديله والاضافة اليه » ، فيبدو أن الأمر انما يتوقف على ما يعتبر « عناصر أساسية » في « القانون الأساسى » للاتحاد السوفيتى . وما لا يعتبر كذلك . اما الاستثناء الخاص بالتصديق على المعاهدات فلعله جاء نتيجة لسابقة ١٨ مارس ١٩١٨ ، عندما عقد مؤتمر سوفيتات روسيا كلها للتصديق على معاهدة ترست ليتونسك . ولكن بصفة عامة كانت نتيجة الدستور منح اللجنة التنفيذية المركزية جميع السلطات فترات انعقاد المؤتمر الكبير صاحب السيادة النهائية فعلا(١) .

وكانت الاحتكاكات الصغيرة بين مؤتمر روسيا كلها واللجنة التنفيذية المركزية الناجمة عن هذه الأوضاع الدستورية الدقيقة قليلة الشأن اذا قيست بمجالات التنافس الكبرى بين اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس قوميسارى الشعب . لقد قال أحد المعلقين المعاصرين ان النصف الأول من سنة ١٩١٨ كان « عهد احتكاكات ملحوظة بين المنظمات المركزية فى الدولة ، وبخاصة بين اللجنة « التنفيذية المركزية ومجلس قوميسارى الشعب » ، وكانت « العلاقة المتبادلة بين هاتين الهيئتين العليتين تتجه مع شيء من الصراع الداخلى ، نحو سيطرة مجلس قوميسارى الشعب فعلا فى الشئون الداخلية والخارجية»(٢) . وعندما منح مجلس القوميساريين نفسه سلطات تشريعية لأول مرة بمرسوم ٣٠ اكتوبر-١٢ نوفمبر ١٩١٧ ، اعترف بقيدين . ان هذه السلطات غير شرعية الا « منذ الآن فصاعدا وحتى عقد الجمعية التأسيسية» ، وأن اللجنة التنفيذية المركزية لها حق « تأجيل أو تعديل أو الغاء » أى تشريع يصدره مجلس القومسياريين (٣) . وقبل ان يمر أسبوع على اصدار هذا المرسوم كان الثوريون الاجتماعيون اليساريون يحتجون فى اللجنة التنفيذية المركزية ضد اصدار التشريعات من جانب مجلس القوميساريين دون سبق عرضها على اللجنة التنفيذية المركزية . وبعد مداولة اشترك فيها كل من لينين وتروتسكى صدر قرار يعترف لمجلس القوميساريين بحق اصدار مراسيم عاجلة « دون سبق مناقشتها بواسطة اللجنة

(١) ذهب سفردلوف فى المؤتمر الخامس لسوفيتات روسيا كلها ، فى معرض الحديث عن الغاء عقوبة الاعدام بمرسوم من مؤتمر روسيا كلها ، الى حد القول بانه لما كانت اللجنة التنفيذية المركزية « هى الجهاز الأعلى أو السلطة العليا بين المؤتمرات فانها لا تستطيع فقط رفض مراسيم المؤتمر ، بل تصدر ايضا مراسيم مخالفة » .

(٢) ج٠س٠جورفيتش ــ المرجع السابق ص ٦٧

(٣) Sobranie Uzakonenü, 1917-1918 رقم ١ (الطبعة الثانية) مادة ١٢

التنفيذية المركزية » ، بأغلبية صغيرة هى ٢٩ ضد ٢٣ صوتا (١) . بيد أن نفس الشكوى تكررت فى كل اجتماع للجنة التنفيذية المركزية فى نوفمبر وديسمبر ١٩١٧ . ومنذ ذلك الوقت اكتسب ما يجرى عليه العمل بالتدريج قوة العادة ، فضلا عن ان الازمة المتجمعة سحبها والاتجاه المترتب على ذلك نحو تركيز السلطة ، الأمر الذى ادى مضاعفة التشريعات وزيادة الحاجة الملحة الى اتخاذ قرارات حاسمة والى العمل الحاسم ، ادت جميعها الى تفضيل الجهاز الأصغر حجما . ولكن اغتصاب مجلس القوميساريين للسلطة كان من أكبر شكاوى الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، بل حتى بعض البلاشفة ، أثناء صياغة الدستور .

وبرغم أن نصوص الدستور انعكس فيها هذا النزاع فانه لم يفعل شئا يذكر لتسويتها . ففى المادة ٣١ تجاهل مؤقتا مؤتمر روسيا كلها وجعل اللجنة التنفيذية المركزية « الجهاز التشريعى والادارى والاشرافى الأعلى فى الاتحاد السوفيتى » ، وفى المادة ٣٢ أعطاها « التوجيه العام لحكومة العمال والفلاحين وكل الأجهزة الحكومية فى جميع انحاء البلاد» . وبمقتضى المادتين ٣٧ ، ٣٨ لمجلس القوميساريين « التوجيه العام لشئون الاتحاد السوفيتى » ، وله أن يصدر « المراسيم والاوامر والتعليمات ويتخذ الاجراءات العامة الضرورية لضمان الادارة الحاسمة المنظمة » ، وبمقتضى المادتين ٤٠ ، ٤١ تعرض كل القرارات ذات « المغزى السياسى العام » على اللجنة التنفيذية المركزية « لدراستها والتصديق عليها » ، واحتفظت « اللجنة » بحق « الغاء أو ايقاف » اى قرار لمجلس القوميساريين . بيد أن هذه البنود الرسمية خففتها « مذكرة » سمحت بأن توضع « الاجراءات ذات الصبغة الملحة القصوى » موضع التنفيذ بمقتضى سلطة مجلس القوميساريين وحده . والواقع أن الدستور لم يغير شيئا وترك العلاقات بين الأجهزة الرئيسية الثلاثة للسلطة المركزية للتجارب العملية تحددها . وأزيل خطر الصدام النهائى بينها ، وهو صدام يبدو ان نصوص الدستور نفسها تثيره ، بواسطة السلطة الوحيدة التى وراء الدستور : سلطة الحزب الحاكم .

ولم يكن لينين ، وهو المراقب الحاذق لوقائع السياسة ، ليغفل عن أن تركيز السلطة فى المركز ينطوى على تهديد لمبدأ السلطة المنبثقة من « أسفل » وعلى تشجيع لنمو وباء البيرقراطية . وقد بذلت محاولات فى الدستور لمواجهة هذا الشر بضم « مجلس » من خمسة اشخاص الى كل قوميسير من قوميسيرى الشعب بوصفهم ملاحظين خارجيين لهم حق

(١) «Protokoly Zasedaniée VTs IK2 Sozyva» (١٩١٨) ص ٢٨ ــ ٣٢ . « واعمال لينين » XXII ص ٤٥-٤٦ . «واعمال تروتسكى» III ، II ١٠٦-١٠٨

الالتجاء الى مجلس قوميساريي الشعب او اللجنة التنفيذية المركزية ضد قرارات القوميسير . ولكن برغم أن هذا الوضع لم يهاجم من الجميع كما هوجم تطبيقه فى الادارة الصناعية ، فقد ثبت عدم جدواه العملية . والواقع ان لينين لم يؤمن حقيقة بمثل هذه الضمانات ، ان ما كان يؤمن به هو ان تركيز السلطة يحمل معه ترياقه الخاص . فاندماج الوظائف التشريعية والتنفيذية سيؤدى الى اختفاء الادارى المحترف بوصفه موظفا منفصلا عن المشرع المنتخب . وميزة الاندماج هى « توحيد الوظائف التشريعية والتنفيذية فى اشخاص الممثلين المنتخبين للشعب » - وهذا المزج هو جوهر «الديمقراطية المباشرة(١)» . وكان البرنامج المنقح للحزب فى ١٩١٩ يتضمن بين « الجوانب السلبية فى النظام البرلمانى » لا مجرد « فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية» بل كذلك الانفصال بين الهيئات النيابية والجماهير . فقد بدا أن لينين يرى فى السوفيتات تجسيدا لفكرة ان جماهير العمال والفلاحين يشرعون لأنفسهم ثم ينفذون ما اتخذوه من قرارات ويديرون شئونهم بأنفسهم ، وقد ساعدت هذه الصورة المثالية « للديمقراطية المباشرة » على اخفاء الواقع العنيد الذى أدى الى زيادة ضخمة فى البيروقراطية فى المركز . ولكن هنا أيضا كان التصديق النهائى فى يد الحزب ، الذى كان يمكن الالتجاء الى سلطته فى علاج أى نقص دستورى .

ان التطبيق العملى للدستور لا يعتمد عادة على المبادىء التى استوحاها واضعوه أو القواعد التى وضعوها فحسب ، بل يعتمد اكثر على الظروف السياسية التى يطبق فيها . وكانت التغييرات التى حدثت فى روسيا السوفيتية ابان اعداد الدستور استمرارا لعملية بدأت منذ مولد النظام . ولكنها كانت تغييرات ذات مغزى وحاسمة . فعندما وضعت المبادىء الرئيسية للدستور المقبل بواسطة المؤتمر الثالث لسوفيتات روسيا كلها بعد حل الجمعية التأسيسية فى يناير ١٩١٨ ، كانت الحكومة ائتلافا بين البلاشفة والثوريين الاجتماعيين اليساريين . وعندما اجتمعت لجنة الصياغة فى ابريل كان الثوريون الاجتماعيون اليساريون قد غادروا الحكومة ولكنهم مازالوا فى السوفيتات وكانوا ممثلين فى هذه اللجنة . وعندما وافق المؤتمر الخامس للسوفيتات على الدستور نهائيا فى يوليه ١٩١٨ ، كان الثوريون الاجتماعيون اليساريون قد طردوا لتوهم وصاروا خارجين على القانون وبدأت الحرب الأهلية . وادى نمو دولة الحزب الواحد ووقع الحرب الأهلية ، التى عرضت طوال العامين التاليين وجود الجمهورية للخطر يوميا ، الى تدمير الأسس المتفائلة التى بنى عليها الدستور ، وغطى معظم المناقشات التى شغلت

(١) «اعمال لينين» XXI ص ٢٥٨

لجنة الصياغة . فحاجات الجيش فى الميدان والحاجة الى الأمن فى الداخل خلقت جوا غير ملائم للدقة الدستورية وكشفت تجربة كثير من التشريعات السوفيتية الأولى عن هوة واسعة بين المبادىء المثالية والواقع العملى القاسى . واذا كان ذلك صحيحا ايضا عن دستور الاتحاد السوفيتى ، فان ظروف مولده تفسر هذه الهوة الى حد كبير .

لقد درس مشروع الدستور فى ٣ يوليه ١٩١٨ بواسطة اللجنة المركزية للحزب وأدخلت عليه بعض تعديلات طفيفة . وبناء على اقتراح من لينين ادمج « أعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل » فى الدستور بوصفه تقديما له (١) . وبعد ذلك قدم المشروع الى المؤتمر الخامس لسوفيتات روسيا كلها . وقد انقطع المؤتمر بعد ثلاثة ايام بسبب الأزمة الخطيرة التى نشأت عن اغتيال السفير الألمانى ، ميرباخ . وبعد ذلك اجتمع فى ١٠ يوليه ١٩١٨ واستمع لعرض الدستور الجديد بواسطة ستيخلوف ووافق عليه بالاجماع (٢) . ووضع موضع التنفيذ عند نشره رسميا فى أزفستيا يوم ١٩ يوليو ١٩١٨ بوصفه « دستور (القانون الأساسى) الجمهورية السوفيتية الاشتراكية الفدرالية الروسية » .

(١) ج . س جورفيتش ، المرجع السابق ، ص ٩٠ - ٩١ ويذكر تروتسكى « من لينين ايضا هذا التدخل ص ١١٣ - ١١٤ .

(٢) Pyatyi Vserossiiskii S'ezd Sovetov ١٩١٨ ص ١٨٣-١٩٥

الفصل السابع

دعم الدكتاتورية

ان مصطلح « دكتاتورية البرولتاريا » (١) الذى طبقه البلاشفة على النظام الذى أنشأوه فى روسيا بعد ثورة اكتوبر لا ينطوى على أية دلالات دستورية محددة . فهو يحدد الطبقة الحاكمة ، ولكنه محايد فيما يتصل بصورة الحكم التى تمارس هذه السلطة عن طريقها . فليس هناك تعارض بهذا المعنى بين الدكتاتورية والحكم النيابى : « فدكتاتورية البورجوازية » ، وهى نقيضة دكتاتورية البرولتاريا ، كانت تمارس عادة من طريق الحكم النيابى . اذ أن الظلال العاطفية المتصلة بلفظ « دكتاتورية » باعتبارها مرتبطة بحكم القلة أو حكم رجل واحد لم يكن لها وجود فى اذهان الماركسيين الذين استعملوا المصطلح . بل على العكس من ذلك ، كان عندهم أن دكتاتورية البرولتارية هى أول نظام فى التاريخ تستخدم فيه السلطة بواسطة طبقة تضم أغلبية السكان ـ وهو شرط يمكن الحصول عليه فى روسيا بضم جماهير الفلاحين فى تحالف مع البرولتاريا الصناعية . فضلا عن انه لما كانت دكتاتورية البرولتارية هى حكم الأغلبية الساحقة فانها تتطلب ، بمجرد القضاء على البورجوازية ، قدرا من الاكراه اقل من اى نظام آخر للمجتمع فى التاريخ . فهى أبعد ماتكون عن الحكم بالعنف بل انها تمهد السبيل لاختفاء استخدام العنف كعقاب اجتماعى ، اى لأن تذوى الدولة .

(١) ليس معروفا من باب التاكيد اصل هذا المصطلح . ففى ١٨٤٩ وصف ماركس اشتراكية بلانكس الثورية بأنها «دكتاتورية الطبقة البرولتارية» (أعمال ماركس وانجلز VIII ص ٨١) ، وفى ١٨٥٢ استخدم هو نفسه المصطلح أنظر المذكرة الخاصة بنظرية لينين فى الدولة بعد الفصل ٩) .

ولم يحدث فى الأيام الأولى للثورة ما يحطم هذا المزاج المثالى . فالنجاح الذى أصابه انقلاب بتروجراد فى ٢٥ اكتوبر ١٩٢٧ بدون مجهود تقريبا ، بدا انه يثبت ان الاغلبية الساحقة من السكان تؤيده فعلا (١) ، وتفاخر البلاشفة بان الثورة نفسها لم تكلف سوى انفس قليلة جدا ، وان معظم من فقدوا حياتهم فقدوها نتيجة محاولات خصومهم لانتزاع النصر منهم بعد أن حصلوا عليه فعلا ، كان له ما يبرره . وبتصرف من التصرفات الكريمة التى كثيرا ما تصاحب الثورات فى ساعتها الأولى اطلق سراح طلبة المدرسة الحربية الشبان الذين اسروا فى قصر الشتاء بعد ان وعدوا بعدم « حمل السلاح ضد الشعب مرة أخرى » (٢) . كما ان كرازنوف ، الجنرال « الأبيض » الذى ساعد كيرنسكى على تنظيم هجومه المضاد الفشل من كاتشينا وأسر هناك ، اطلق سراحه بعد ان اخذ عليه تعهد ـ ولم يلبث ان خرقه بعد أسابيع قليلة مشتركا فى الحرب الاهلية فى الجنوب ـ ومن الواضح ان هذه المعاملة الرحيمة لم تكن مجرد استثناء عرضى حيث أن لينين قال بعد عشرة ايام من انتصار البلاشفة :

انا متهمون باستخدام الارهاب . ولكننا لا نستخدم مثل ذلك الارهاب الذى راح ضحيته أشخاص عزل من السلاح على المقصلة فى الثورة الفرنسية ، وآمل الا نستخدمه .. وعندما اعتقلنا بعض الناس قلنا لهم ، سنطلق سراحكم اذا وقعتم ورقة تعدون فيها بعدم القيام بأعمال التخريب . وقد وقعوا على هذه الأوراق » (٣) .

كما أطلق بسرعة سراح أعضاء الحكومة المؤقتة الذين اعتقلوا فى قلعة بيتر وبول فى يوم الثورة وخضعوا لرقابة اسمية فقط لم تمنعهم من التآمر بنشاط ضد النظام الجديد . اما الاتاوات الكبيرة او القروض الارغامية التى انتزعت بطريقة عشوائية الى حد يزيد او ينقص من البورجوازية ، او تلك الحوادث مثل التهديد بارسال خمسة عشر من رأسماليى خاركوف الأثرياء اذا لم يقدموا مليون روبل لدفع اجور عمال خاركوف(٤) ، فلم تكن دليلا على القسوة بقدر ما كانت دليلا على المعضلة التى واجهها أشخاص ذوى عزم مصرين على خلق جهاز ادارى عامل من مادة غير موجودة او عازفة . ففى الفوضى اليائسة التى سادت فى الأسابيع الأولى للثورة لم يكن لدى الحكام الجدد وقت للعمل المنسق

(١) استمرت المقاومة الجادة فى موسكو اسبوعا ، قام بها اساسا ضباط التدريب الشبان ، ولكن انتقال السلطة الى البلاشفة تم فى كل مكان آخر تقريبا بسلام ، وان تاخر فى بعض الاماكن القاصية بضعة اسابيع .

(٢) جون ريد « الايام التى هزت العالم » (نيويورك ١٩١٩) ص ١٠١

(٣) « اعمال لينين » XXII ص ٥٠

(٤) انطونوف أوفسينكو «Vospominaniya Grazhdanskoi Voiny» (١٩٢٤) I ص ١٧٨-١٧٩ .

أو حتى للتفكير والتخطيط المتسقين ، فكل خطوة اتخذوها تقريبا كانت اما رد فعل لحاجة ملحة او ردا على عمل ارتكب ضدهم أو على تهديد موجه اليهم (١) . فهم اذا حاولوا ان يركبوا فوق العاصـــفة جرفتهم امامها . وقد حدثت حالات كثيرة من عنف الغوغاء فى المدن وفى جميع انحاء البلاد . وارتكبت فظاعات وأعمال وحشية كثيرة بواسطة الثوريين (٢) وبواسطة خصومهم . ولكن لا يبدو انه حدثت حوادث اعدام منظمـة سواء بعد محاكمات قصيرة أو محاكمات قضائية عادية فى الشهور الثلاثة الأولى للنظام . فأول تشريع أصدره المؤتمر الثانى للسوفيتات لروسيا كلها فى ثانى يوم للثورة هو الغاء عقوبة الاعدام فى الجبهة ، وكان كيرنسكى قد التجأ اليها فى سبتمبر ١٩١٧ تحت ضغط العسكريين بعـد الغائها الغاء تاما فى وقت ثورة فبراير(٣). ولم يضعف التقليد الثورى المناهض لعقوبة الاعدام وينهار الا بعد قيام الحرب الأهلية والتمرد العلنى ضد النظام السوفيتى (٤) .

---

(١) وينطبق ذلك بصفة خاصة على عمليات الاشراف الاقتصادى التى سنناقشها فى القسم السادس . وفى مجالات أخرى نجد حتى الاجراءات الواضحة مثل فصل الدولة عن الكنيسة لم يعلن الا بعد أن استنزل البطريرك تيخون اللعنة على النظام . وحتى عندئذ عارض كثيرون من القوميساريين هذا الاجراء خشية «أن يثير حربا دينية الى جانب الحرب الاجنبية والحرب الأهلية» (ج. سادول «مذكرات عن الثورة البلشفية» (١٩١٩) ص ٢٢٢

(٢) وكان افظعها اغتيال وزيرين من «الكاديت» أثناء أن كانا راقدين فى المستشفى فى ٢٠/٧ يناير سنة ١٩١٨ ، وقد هاجمت الصحافة الرسمية هذا العمل بشدة (يونيان وفيشر - الثورة البلشفية - ١٩١٧-١٩١٨ (ستانفورد ١٩٣٤) ص ٣٨٦-٣٨٧) . وقد عرف عن بحارة الأسطول استعدادهم لارتكاب الفظاعات فى الثورة . وكان بحارة أسطول البحر الأسود هم الذين ، بعد أن استولوا على سباستبول فى فبراير ١٩١٨ ، انطلقوا فى مذبحة استمرت ثلاثة أيام ضد البورجوازيين من سكانها . بيد أن هناك أيضا كثيرا من الحوادث التى اشتركت فيها وحدات من الجيش . ولم تكن سمعة القوات «البيضاء» المختلفة افضل ، فقد كان الناس يخشون من القوازق ، بما فيهم كثير من قوادهم ، لما يرتكبوه من أعمال القسوة .

(٣) Sobraine Uzakonenii 1917-1918 (رقم ١ - الطبعة الثانية - المادة ٤) .

(٤) يمكن كتابة بحث قريب من موقف الحكومة الروسية من عقوبة الاعدام . فقد كان نفور الروس من عقوبة الاعدام بواسطة القضاء متأصل الجذور ، وله أساس من التعاليم الدينية ودعمته تعاليم كتاب الغرب فى القرن الثامن عشر الذين تركوا أثرا فى الفكر السياسى الروسى ، عن طريق كاترين الثانية وخلفائها ، وان لم يؤثروا فى الأنظمـة السياسية الروسية . وحتى منتصف القرن التاسع عشر كان القضاء يتخطى هذا النفور باحكام الجلد أو فى حالة تمرد الجنود ، باحكام المبارزة التى كانت تعنى فى الواقع - وان لم يكن فى الصورة،الحكم بالاعدام. وعندما انشىء نظام المحلفين فى روسيا فى الستينات من القرن الماضى شهد المحلفون بعزوفهم عن اصدار الاحكام التى تؤدى الى عقوبة الاعدام، وكانت الجماعات الارهابية الروسية ، بما فيها الثوريون الاجتماعيون ، لا يرون تناقضا = فى الدعوة الى الاغتيال كسلاح سياسى والتنديد فى نفس الوقت بعقوبة الاعدام كنظام قضائى . وقد عارض البلاشفة فى مبدأ الامر هذا التقليد بشدة . فقد كانوا يعارضون=

بيد انه يكون خطأ من نوع آخر ان نفترض ان اجراءات الاضطهاد التى لجأ اليها البلاشفة فيما بعد دفاعا عن الثورة المنتصرة انما قبلوها رغم انفهم فى تحد لمعتقدات يعتزون بها . فمبدأ الارهاب متأصل فى التقليد الثورى . أن روبسبيير رفض ، فى عبارة ما كان لينين ليعترض عليها ، الاجراءات القانونية العـادية بوصـفها غير كافية للدفاع عن الثـورة :

« هل علينا أن نحكم على الاحتياطات المفيدة التى يتطلبـها الامن العـام فى لحظات الأزمة التى أدى اليها عجز القـانون وبيدنا مجموعة القانون الجنائى ؟ » .

وقال مرة أخرى :

« اذا كانت ميزة الحكم الشعبى فى وقت السلم هى الفضيلة ، فان ميزة الحكم الشعبى فى الثورة هى الفضيلة والارهاب فى نفس الوقت ، الفضيلة التى بدونها يعد الارهاب فظاعة مميتة ، والارهاب الذى بدونه تكون الفضيلة عاجزة . ان الارهاب ليس سـوى العـدالة ، سريعة وحاسمة وقاسية ، وهو بذلك منبثق من الفضيلة » (١) .

الاغتيال السياسى ، ولكن فى المؤتمر الثانى للحزب الديموقراطى الاجتماعى فى ١٩٠٣ قدم اقتراح المطالبة بالغاء عقوبة الاعدام كجزء من برنامج الحزب ، ولكنه رفض بأغلبية كبيرة بين صيحات «حتى بالنسبة لنقولا الثانى ؟» . ومع ذلك فبمرور الوقت بدأ كثيرون من الديموقراطيين الاجتماعيين الروس يتأثرون بالنزعة الانسانية التحررية الغربية فى القرن التاسع عشر التى أثرت فى الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية وأحزاب العمال فى غـرب أوروبا . وقد نددت «الدولية الثانية» فى مؤتمرها الذى عقد فى كوبنهاجن سنة ١٩١٠ بعقوبة الاعدام بالاجماع . وقد تسربت الافكار التحررية والديموقراطية الاجتماعية الى ثورة فبراير فى روسيا وكانت معارضة عقوبة الاعدام أحد مطالبها الرئيسية . وكانت اعادة عقوبة الاعدام فى الجبهة فى سبتمبر ١٩١٧ هى المناسبة التى قال فيها كيرنسـكى رده المشهور على نقاده فى «الاجتماع الديموقراطى» بأنه عندما تنفذ عقوبة الاعدام فعلا يكون الوقت قد حان لادانته هو . وقد فرضت المجموعة الجنائية السوفيتية الصادرة فى سنة ١٩٢٢ عقوبة الاعدام للجرائم ضد الثورة دون أن تحددها . فقد أشارت اليها بمجرد أنها «أقصى اجراء عقابى» .

(١) « أحاديث روبسبير وتقاريره » طبعة سى. فيلاى (١٩٠٨) ص ١٩٧ و ٢٣٢ . وقد قال لينين فى سنة ١٩٢٠ للشيوعى الفرنسى فروسار «لا يستطيع الفرنسيون التنديد بأى شىء فى الثورة الروسية لأنها فى أساليبها واجراءاتها تكرار للثورة الفرنسية» (بومانيتيه ١٠-٩-١٩٢٠) . قارن دفاع جفرسون عن الارهاب «فى الصراع الضرورى سقط كثير من المدنيين دون محاكمات رسمية ، وسقط معهم بعض الأبرياء . وانى لآسف لهؤلاء الأبرياء أكثر من أى شخص آخر وسأظل آسفا على بعضهم الى يوم مماتى . ولكنى آسف لهم كما لو انهم سقطوا فى ساحة القتال . لقد كان من الضرورى استخدام ذراع الشعب ، وهو آلة ليست عمياء مثل القنابل والقذائف ، ولكنها عمياء بقدر ما» . (كتابات توماس جفرسون - نيويورك (١٨٩٥) VI ص ١٥٣-١٥٤

لقد اعلن ماركس فى خريف ١٨٤٨ انه بعد « وحشـية الثـورة المضادة » لا تبقى « سوى وسيلة واحدة لاقتضاب عذاب المجتمـع القديم وتبسيطه وتحديده ، وآلام الميلاد للمجتمع الجديد ، وسيلة واحدة فقط ـ الارهاب الثورى » (١) . واشاد فيما بعد بالهنغـاريين بوصفهم اول امة منذ سنة ١٧٩٣ جرات على « مواجهة الثورة المضادة الجبانة الجائحة بالانفعال الثورى ، مواجهة الارهاب الأبيض بالارهاب الأحمر » (٢) . ان المجتمع البورجوازى « برغم ما يبدو من انعدام صفة البطولة فيه الآن ، « كان فى ايامه » يتطلب البطولة والتضحية بالذات والارهاب والحرب الأهلية والمعارك الدامية ليظهر الى الوجود » . وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر انتشر نمو العواطف الانسـانية التحررية بين قطاعات كبرى من الطبقة العاملة ، وبخاصة فى انجلتـرا والمانيا ، وظهرت آثاره فى بعض كتابات انجلز المتأخرة (٣) . وقد نبذ برنامج الحزب الشيوعى الألمانى ، الذى وضعت صيغته روزا لكسمبورج فى ديسمبر ١٩١٨ ، الارهاب بصفة خاصة .

« فى الثورات البورجوازية كانت اراقة الدماء والارهاب والقتل السياسى الأسلحة التى لا غنى عنها للطبقـات الصـاعدة . أما الثورة الاشتراكية فليست فى حاجة الى الارهاب لتحقيق اغراضها ، انها تكره الاغتيال وتحتقره » (٤) .

---

(١) «أعمال ماركس وانجلز» VII ص ٢٧١ .

(٢) نفس المرجع VIII ص ٣٢٤

(٣) كان احسن مثل لهذا الاتجاه فى التفكير فى الجيل الثانى من الديموقـراطية الاجتماعية الألمانية هو كاوتسكى الذى كان مؤلفه: «Terrorismus und Kommunismus: ein Beitragzur Naturgeschichte der Revolution» (١٩١٩) وثيقة ضد الارهاب البلشـفى . وقد أورد كاوتـسكى فقـرات من اعمـال انجلـز المتـأخرة ، ولـكنه اغفـل الفقـرات السـابقة التى سـجل فيهـا انجـلز رضـاءه عن أن « الثورة الفرنسية ، فى الفترة القصيرة التى كانت فيها البرولتاريا تمسك دفةالدولة تحت حكم الجبل ، نفذت سياستها بجميع الوسائل التى كانت فى متناول يدها ، بما فى ذلك البنادق والمقصلة» (كارل ماركس وفردريك انجلز

(٤) «Historisch-Kritische Gesamtausgabe, 1er Teil» VI ص ٣٤٨). «Bericht über den Grundungoparteitag der Kommunistischen Partei Deutschlands» (Spartakusbund 1919)

ولكن فى روسيا ، أيا كان الأمر ، لم ينكر اى حزب ثورى مذهب الارهـاب الثورى . فالجـدل الذى ثارت حـدته بين الديمقراطيين الاجتماعيين الروس والثوريين الاجتماعيين فيما يتصل بالموضوع كان يدور حول فائدة اغتيال الأفراد كسلاح سـياسى وليس حـول مبدأ الارهاب . وكان المناشفة ، من ناحية بسبب عدم ايمـانهم بأن الثـورة البرولتارية ممكن عمليا ان تقدم فورا من ناحيـة أخرى بسبب قربهم الى الديموقراطيين الاجتماعيين الغربيين أكثر ، كانوا فى الغالب اقل اقبالا على استخدام الارهاب . وبعد ١٩١٨ عندما بدا البلاشفة لأول مرة يستخدمون هذا السلاح ضد الأحزاب الاشتراكية الأخرى ، كان المناشفة ـ بالاشتراك مع الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية الغربية ـ من اشد نقاد البلاشـفة واقساهم .

وقد قبـل لينين ، الذى نشـأ فى مدرسـتى الثـورة اليعقوبية والماركسية ، الارهاب من ناحية المبدأ ، وان كان قد هاجم ، مثل غيره من الماركسية جميعا ، أعمال الارهاب المنعزلة التى لا جدوى منها ، وقد كتب فى ١٩٠١ :

« من ناحية المبدأ لم ننبذ قط الارهاب ، ولا نستطيع ان ننبذه . فانه احد الأعمال الحربية التى قد تكون مفيدة تماما بل وضرورية فى لحظة معينة من المعركة فى موقف معين للجيش وفى ظروف معينة . بيد أن لب الموضوع هو أن الارهاب فى الوقت الحاضر يستخدم ، ليس كعملية من عمليات جيش فى ساحة القتال مرتبطة ومنسقة تماما مع خطـة الصراع كلها ، بل كأسلوب متقن من الهجوم الفردى البعيد عن اى جيش » (١) .

وقبل ثورة اكتوبر بشهرين حذر أتباعه من أن « اى نوع من الحكم الثورى لا يمكن أن يستغنى عن تطبيق عقوبة الاعدام على المستغلين (اى أصحاب الضياع والرأسماليين) » وذكرهم بأن « ان ثوريى البورجوازية العظام منذ ١٢٥ سنة جعلوا ثورتهم عظيمة بالارهاب » (٢) .واتسـاقا مع وجهة النظر هذه يقال ان لينين اعرب عن عدم رضاه عندما الغى متعجلا المؤتمر الثانى لسوفيتات روسيا كلها عقوبة الاعدام فى الجبهة

---

(١) « اعمال لينين » IV ص ١٠٨ .

(٢) نفس المرجع XXI ص ١٧٣ و ١٨٦

(٣) ل . تروتسكى « عن لينين » ص ١٠١ .

بناء على اقتراح من كامنيف . ان لينين كانت له لحظات الطوبائية . ولكنه كان اقرب الى الواقعية من كامنيف فى تقديره لما تعنيه الثورة ، وان كانت قد عزيت اليه بعض الملاحظات العابرة ، التى قالها فى شبه تندر ، وعلقت عليها اهمية اكثر مما ينبغى (١) . وقد جاءت اشد البيانات صلابة فى الأسابيع الأولى من الثورة من تروتسكى الذى كان دوره فى اللجنة العسكرية والثورية وفى تنظيم انقـلاب اكتوبر عسكريا يعطيـه حقـا خاصا فى الحديث . فكان تروتسـكى هو الذى اصـدر ، بعـد اخماد تمرد طلبة الكلية الحربية فى صبيحة الثورة ، انذارا عاما شديد القسـوة :

« اننا نحتفظ بالطلبة الضباط كرهائن . واذا وقع رجالنا فى يد العدو فليعلم اننا سنطالب مقابل كل عامل أو جندى بخمسة من الطلبة الضباط .. لقد اعتقدوا اننا سنقف سلبيين ، ولكننا اثبتنا لهم اننـا نسـتطيع ان نكون بلا رحمـة عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن مكاسب الثورة » (٢) .

وقال فى مؤتمر سوفيتات مندوبى الفلاحين لروسيا كلها : « اننا لن ندخل مملكة الاشتراكية بقفازات بيضـاء على أرض لامعة » (٣) . وبمناسبة اعتبار « الكاديت » حزبا خارجا على القانون أصدر تحذيرا آخرا :

« فى عهد الثورة الفرنسية مات على المقصلة من الأبرياء عدد أكثر من الكاديت بيد اليعاقبة لمعارضتهم للشعب . اننا لم نعدم أحدا ولا ننوى ان نفعل ذلك ، بيد أن هناك لحظات تصعب فيها السيطرة على غضـب الشعب » (٤) .

وكان تروتسكى هو الذى رد ، عنـدما وجه اليه اسـتجواب فى اللجنة التنفيذية المركزية عن الاعتقالات والتفتيش الذى يقوم به النظام الجديد ، بأن « المطالبة بالعدول عن كل اخماد فى وقت الحرب الأهلية

(١) يروى عن لينين الفكاهة التالية فى ١٩٠٨ : (سنسأل الشخص عن موقفه من الثورة،هل هو ضدها اومعها فاذا كان ضدها فاننا سنقتله . واذاكان معها سنرحب به بيننا ليعمل معنا . » ف . ادوارتسكى «Vospominaniya O Lenin» (١٩٣٩) ص ٦٦-٦٧ . وبعد الثورة تساءل على طريقة هنرى الثانى : « هل مستحيل أن نجد بيننا شخصا مثل فوكييه تنفيل لترويض انصار الثورة المضادة المتمردين عندنا » . (ف . بونس برفيتش « .. Na Boevykh Postakh Fevral'skoi i» (١٩٣٠) ص ١٩٥ .

(٢) ازفستيا ٣٠ اكتوبر / ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، اوردها بونيان وفيشر فى كتاب «الثورة البلشفية ١٩١٧ - ١٩١٨» (ستانفورد ١٩٣٤) ص ١٥٣ .

(٣) « اعمال تروتسكى » III II ص ٢٠٢

(٤) ازفستيا ١٩/٦ ديسمبر ١٩١٧ .

هى مطالبة بالتسليم فى الحرب الاهلية » . (١) وبعـد اخمـاد حزب الكاديت أضاف محذرا :

« انكم تحتجون على الارهاب الذى نوجهه ضد اعدائنا الطبقيين . ولكن ينبغى أن تعلموا انه لن يمضى شهر من الآن حتى يتخذ الارهاب صورا غاية فى العنف على نمط الثوريين الفرنسيين العظام . وستكون المقصلة مستعدة لاستقبال أعدائنا وليس السجون فقط » (٢) .

ولم يمض اسبوع حتى كانت « اللجنة الاستثنائية لروسيا كلها » (تشيكا) قد ظهرت الى الوجود . وقد انبثقت من « اللجنة العسكرية الثورية » التابعة لسوفيت بتروجراد والتى نظمت ثورة اكتوبر . وبعد ان تم النصر للثورة تحولت الى لجنة تابعـة للجنة التنفيـذية المركزية وظلت تشرف على عدة عمليات قصد بها دعم النصر ومقـاومة الثورة المضادة ، بما فى ذلك جرائم مثل « التخريب » واخفاء مواد التموين وتعطيل نقل الشحنات عمدا! .. (٣) . وكان من اختصاصاتها استجواب المشبوهين المعتقلين بتهمة النشاط المضاد للثورة ، وانشأت للقيام بهذه المهمة قطاعا خاصا تحت امرة دزيرزنسكى الذى كان مسئولا عن الامن بوصفه القائد العسكرى لسمولنى (٤) . وعندما حلت اللجنة العسكرية الثورية نهائيا ظل هذا القطـاع قائما ، وصـدر مرسـوم من مجلس قوميسارى الشعب باعتبارها « اللجنـة الاستثنائية لروسـيا كلها » «شيكا» بغرض « محاربة الثورة المضادة والتخـريب » (٥) . وكانت

(١) «Protokoly Zasedanie VTs IK Sozyva» (١٩١٨) ص ٢٤ . وقد نمى تروتسكى هذا الرأى فى جدله الضخم ضد كاوتسكى (Terrorismus i Kommunia) ص ٦٠ - ٦١) .

(٢) أوردها بونيان وفيشر « المرجع السابق » ص ٣٦٢ نقلا عن صحيفة للثوريين الاجتماعيين . ولم يظهر الخطاب فى سجلات اللجنة التنفيذية المركزية وان كان قد جاء فيها أنه ألقى .

(٣) أضيفت هذه الاختصاصات بقرار من مجلس القوميساريين فى ٢٥/١٢ نوفمبر ١٩١٧ «اعمال لينين» XXII ص ٧٨

(٤) وصف هذه الاعمال جوفه فى مقال Kommunisticheskü International عدد ٦ اكتوبر ١٩١٩ . وكان هو ويوريتسكى مندوبين فى اللجنة عن اللجنة المركـزية للحزب . اما ما جاء فى «تاريخ الحرب الأهلية فى الاتحاد السوفيتى» II (الترجمة الانجليزية ١٩٤٧) ص ٥٩٩ - ٦٠١ ، فانه يعتمد على مصادر رسمية لم تنشر .

(٥) يبدو ان المرسوم كان سرا ونشر لاول مرة فى برافدا فى ١٨-١٢-١٩٧٢ ،وقد اورده بونيان وفيشر ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

اللجنة مؤلفة من ثمانية اعضاء برئاسة دزيرزنسكى (١) . وكان من اول اعمالها انها اصدرت خطابا دوريا الى السوفيتات المحلية لابلاغها بانها انشئت ومطالبتها بأن « ترسل اليها كل المعلومات عن التنظيمات والأشخاص الذين يقومون بنشاط ضد الثورة والسلطة الشعبية » ، وتقترح عليها ان ينشىء كل منها لجان محلية مماثلة (٢) . وبعد بضع ايام صدر مرسوم آخر بانشاء محكمة ثورية لمحاكمة « أولئك الذين ينظمون تمردات ضد سلطة حكومة العمال والفلاحين ، والذين يعارضونها او لا يطيعونها بنشاط ايجابى ، او الذين يحثون الآخرين على معارضتها او عدم طاعتها » ، وكذلك الموظفين المتهمين بتخريب الممتلكات العامة او تدميرها او اخفائها : وتحدد المحكمة العقوبات تبعا « لظروف كل حالة ومقتضيات الضمير الثورى » . (٣)

وفى اللحظة الحرجة للصراع المرير الدائر لم يكن انشاء هذه الأجهزة شيئا غير مألوف . فلم تمض ستة أسابيع على الثورة حتى كانت جيوش القوزاق والقوات « البيضاء » الأخرى تسيطر على جنوب شرق روسيا ، وكانت اوكرانيا ، ومن ورائها الوعود الفرنسية والبريطانية تدفعها ، فى حالة عداء صريح تقريبا ضد السلطة السوفيتية ، وكان الألمان خطرا ماثلا فى الغرب برغم الهدنة . وقد جعل الحظر العسكرى من الضرورى احلال النظام بدلا من الفوضى فى الداخل . وكان أول تطبيق للعمل الاجبارى على نساء ورجال من البورجوازيين الذين أرسلوا لحفر الخنادق للدفاع عن العاصمة ضد الألمان . وكانت الجرائم الثلاث التى وجهت « شيكا » اهتمامها اليها فى اول الأمر هى ، على حد قول احد اعضائها ، تخريب الادارة بواسطة البورجوازية والتدمير والشغب بواسطة الغوغاء من المخمورين ، وقطع الطريق « تحت اسم الفوضوية » (٤) . وكان لينين فى هذه الفترة يصب اشد لعناته على المضاربين والمخربين فى الجبهة الاقتصادية . وصحيح انه كتب مقالة فى يناير ١٩١٨ ووجدت بين أوراقه فيما بعد ، ولكن لم ينشرها ، يدعو فيها الى اجراءات منها « وضع عشرة من الأثرياء فى السجن ومعهم

(١) م . لاتسيس «Chrezvychainye Komissü po Bor'be S Kontrrevolyustici» (١٩٢١) ص ٨

(٢) ازفستيا ، رقم ٢٥٢ ، ١٥/٢٨ ديسمبر ١٩١٧ . وجاء فى «Revolutsiya 1917 goda» VI (١٩٣٠) ص ٣٥٠ . ومن ناحية الدقة كانت اللجنة المحلية هى «شيكا» اما اللجنة المركزية فهى «فيشيكا» ولكن الاختصار الأول استعمل للدلالة على اللجان المحلية والمركزية جميعا .

(٣) «Sobranie Uzakonenü 1917-1918» رقم ١٢ المادة ١٧٠

(٤) «Proletarskaya Revolyutsiya» رقم ١٠ (٣٣) ١٩٢٤ – ص ٧ – ٨ .

دستة من المحتالين ونصف دستة من العمال الذين يتهربون من العمل » و « قتل واحد من كل عشرة من المتلكعين بلا عمل حينما يوجدون » (١) . ولكنه سرعان بعد ذلك ، فى الصراع ضد تخزين المواد الغذائية ، ما اعلن انه « لن يتحقق شىء حتى نستخدم الارهاب – باطلاق النار حيثما يكونون – على المضاربين » (٢) ، وبعد ذلك بستة اشهر كان لايزال يطالب « بالقاء القبض على المرتشين والمحتالين الخ واطلاق النار عليهم » ويذهب الى انه لن تحدث مجاعة فى روسيا اذا تمت السيطرة على المؤن « وتطبيق اقسى العقوبات على من يخالفون القواعد » . (٣) .

وكان نمو « شيكا » تدريجيا والى حد كبير بدون تخطيط سابق . فقد انبثقت من سلسلة من الطوارىء الملحة . فعندما نبذ الألمان الهدنة فى برست ليتوفسك واستأنفوا تقدمهم صدر ، عقب بيان ٢٢ فبراير ١٩١٨ الشهير الذى يعلن «أن الوطن الاشتراكى فى خطر» . قرارين من شيكا الى جميع السوفيتات المحلية « ان تبحث عن جميع عملاء العدو والمهيجين ضد الثورة والمضاربين وتعتقلهم وتقتلهم فورا»(٤) . وفى ذلك الوقت لم يكن مجموع العاملين فى المركز الرئيسى اكثر من ١٢٠ شخصا(٥) كما كانت درجة تنظيم اللجان المحلية مسألة صدفة الى حد كبير – مثل اى شىء آخر فى هذه الأيام . وكان نقل مركز الحكومة من بتروجراد الى موسكو هو الذى أضفى على شيكا لأول مرة اختصاصات جهاز كبير مستقل من أجهزة الدولة . فقد انشأ دزيرزنسكى ، الذى كان على رأس الحركة بوصفه المسئول الأول عن الأمن ، مركزه الرئيسى فى موسكو ، لا فى الكرملين ، بل فى مبنى شركة تامين كبرى فى ميدان لوبيانكا ، وانشأ داخله « سجنا داخليا » للمشبوهين وهكذا بدات شيكا تجد عملا سريعا . وحتى ذلك الوقت كان ما انقذ النظام هو الارتباك وعدم الاتساق اللذين سادا بين صفوف اعدائه اكثر مما سادا حتى داخله: فلم يكن هناك تنظيم للثورة المضادة حتى هذه اللحظة . ولكن الصورة سرعان ما تغيرت . فالثوريون الاجتماعيون اليساريون كانوا قد صوتوا فى المؤتمر الرابع لسوفيتات روسيا كلها ضد التصديق على معاهدة برست ليتوفسك ، وعندما تم التصديق عليها برغم اعتراضهم انسحبوا

(١) «اعمال لنين» XXII ص ١٦٦–١٦٧

(٢) نفس المرجع XXII ص ٢٤٣

(٣) نفس المرجع ص ٤٤٩ ، ٤٩٣

(٤) برافدا فى ٢٣ فبراير ١٩١٨ ، اوردها بونيان وفيشر ص ٥٧٦

(٥) «Proletarakaya Revolyutsiya» رقم ١٠ (٣٣) ١٩٢٤ ص ١١ . وفى ١٩٢٠ احمر نائب رئيس شيكا الوفد العمالى البريطانى انها كانت تضم فى ذلك الوقت فى جميع انحاء البلاد ٤٥٠٠ موظف يساعدهم كل عضو فى الحزب باعتباره من واجبه ابلاغ اللجنة عن اى عمل ضد الحكومة (تقرير الوفد العمالى البريطانى الى روسيا – ١٩٢٠) ص ٥٥ .

من مجلس القوميسيريين (١) . وهكذا عادت حكومة الحزب الواحد ، وبرغم ان الثوريين الاجتماعيين ظلوا فى السوفيتات وفى اللجنـــة التنفيذية المركزية ، فان ولاءهم صار مشكوكا فيه . وفى ابريل ١٩١٨ بداالتدخل الأجنبى فنزل اليابانيون فى فلاديفستوك واتاحوا أملا ومركزا للتجمع لجميع العناصر المعارضة للنظام داخل روسيا نفسها . وفى ربيع ١٩١٨ وصيفها صارت موسكو مركزا لمؤامرات عملاء الحلفاء والألمـان وجماعات الوسط واليمين وما بقى من احزاب اليسار ، كل منهم يحيك مؤامرته فرادى ، ومشتركين احيانا ، ضد الحكومة السوفيتية (٢) .

وكان أول عمل منظم قامت به « شيكا » ضد الفوضويين — وهو اسم كان يغطى المثاليين المخلصين الذين لم يكن لفلسفتهم تعبير عملى وكذلك العصابات المنظمة التى كان مذهبها السياسى مجرد ستار للنهب . وفى مســاء ١١ — ١٢ ابريل سنة ١٩١٨ أحيطت المراكز المعـــروفة للفوضويين بواسطة عملاء « شيكا » والجنود السوفيت وطلب اليهـا تسليم ما لديها من اسلحة ، وحدثت مقاومة فى بعض الجهات ولكنها سحقت بعنف . وقبض على حوالى ٦٠٠ شخصا ، أطلق سراح ربعهم تقـريبا على الفور ، واعتبـر المقبـوض عليهم « عناصر اجـرامية » ، لا فوضويين (٣) . وقد شـجع تدخل الحلفـاء الثوريين الاجتمـاعيين اليمينيين فدعوا علنـا فى اجتماعهم فى موسـكو فى مايو ١٩١٨ الى سياسة تهدف الى « قلب دكتاتورية البلاشفة واقامة حكومة على أساس

(١) «Chetvertyi Chrezvychainyi Vserossüskü S'ezd Sovetov» (١٩٢٠) ص ٥٦ — ٥٧

(٢) يلقى الفـــوضوى الاوكرانى ماخنو ، الذى كان هو نفســـه قبل ذلك مسجونا سياسيا ، ضوءا جانبيا على بعض أعمال شيكا فى صيف ١٩١٨ : « طلبت لجنة التحقيق التابعة لشكا من جميع المسجونين السياسيين السابقين فى سجن موسكو موافاتهـــا بأية معلومات عن حراس السجن الطغاة . ثم ألقى القبض عليهم بأمر من شـــيكا ، وكانوا فى ذلك الوقت تحت التحقيق» (ن . ماخنو «Pod Udarami Kontrrevolyustü» (باريس ١٩٣٩) ص ١١٣ـ١١٥ .

(٣) جمع بونيان وفيشر فى كتابهما التقارير المتعلقة بالاجراءات التى اتخذت ضـد الفوضويين (ص ٥٨٢ـ٥٨٦) . أنظر ايضا ر.هـ.بروس لوكهارت «مذكرات عميل انجليزى» (١٩٣٢) ص ٢٥٨ — ٢٥٩ حيث وصف هذا الاجراء بانه كان خطوة أولى نحو اقامة النظام المشدد ، و ج.سادول فى «Notes sur la Révolution Bolchévique» (١٩١٩) ص ٢٧٥ـ٢٧٦ حيث يقـــول ان « الجمـاهير الفوضـــوية » كانت من بين « حثـــالة النـــاس » وان « الزعيمـــين شـــجعوهم » وتبعــا لبيـــان من ديرزنســـكى فى ازفســـتيا فى ١٦ ابريل ســـنة ١٩١٨ لم يكن بين من القى القبض عليهم أكثـــر من واحد فى المائة من « الفوضـــويين الايديولوجيـــين » . وقـــد عرضت القضـــية فى اللجنة المركزية التنفيذية بواسطة متحدث باسم شيكا ، لم يكن هو نفسه من البلاشفة بل من الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، ردا على استجواب «Protokoly Zasedanü VTs IK 4 Sozyva» (1920) ص ١٥٣ـ١٥٦

حق الانتخاب العام تقبل مساعدة الحلفاء فى الحرب ضد المانيا » (١) . اما المناشفة ، الذين لم يكن لديهم تقليد التآمر والعنف مثل الثوريين الاجتماعيين ، فاتخذوا طريقا معتـدلا . ومنذ ديسـمبر ١٩١٧ كانت الخلافات الداخلية تمزق الحزب . وكان « الدفاعيين » القدامى قد انشقوا بزعامة بوتريسوف ، وتركوا فى الحزب جماعتين من « الدوليين » على راسهما مارتوف ودان على التوالى وتحاولان الوصـول الى حل وسط بصعوبة فيما بينها. وكانت تنعكس فى تصرفاتهما المصاعب الناجمة عن محاولة التنديد فى نفس الوقت « بالاتجاه الالمانى » الذى نحا اليه البلاشـــفة (تراث المعارضة المنشفية لبرست ليتوفسـك) من ناحية و « الاتجاه الفرنسى البريطانى » ، الذى كان الاساس الوحيد الفعال لأى سياسة ضد البلاشفة ، من ناحية اخرى ، وكان قرارهم حاسما فى نقطة واحدة — عداؤهم للنظام (٢) . ولم ينقذهم هذا التردد . ففى ١٤ يونيه أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية قرارا باستبعاد كل من الثوريين الاجتماعيين اليمينيين والمناشفة من عضويتها على أســـاس ارتباطهم بعناصر « مشهورة بعدائها للثورة » تعمل على « تنظيم هجمات مسلحة ضد العمال والفلاحين » ، وأوصيت السوفيتات كلها بطردهم ، وبذلك اقصتهم تماما عن أية مشاركة فى الجهاز الحكومى (٣) .

وبقى بعد هذه الخطوة حزبان كبـيران فقط : البلاشـفة أنفسهم والثوريون الاجتماعيون اليساريون ، الذين كانوا اعضاء فى الائتلاف الحكومى سابقا وان كانوا قد خرجوا منه منذ برست ليتوفسك . بيد أن العلاقات بين هذين الحزبين كانت قد بلغت نقطة الانقطاع فى يونيه ١٩١٨ . فمن ناحية شرع البلاشفة ، تحت ضغط الحاجة الشديدة الى انتزاع كميات كافية من الحبوب من الريف ، فى سياسة تنظيم فقراء الفلاحين ضد الفلاحين الأغنيـاء ، الذين كانوا أكـبر مؤيدين للثوريين الاجتمـاعيين (٤) وأثبتهم ، ومن ناحية ثانية ثارت قضـية حادة بين

(١) س.أ.بيونتكوفسكى «Grazhdanskaya Voina v Rossü 1918-1921» (١٩٢٥) ص ١٥٤ـ ١٥٦ .

(٢) القرار مسجل فى «Novaya Zhizn» ١٠ يونية ١٩١٨ ص ٧٩ـ٨١ ، وقد كتب أميسكى الذى طرد من اللجنة المركزية المنشفية لانضمامه الى ما اطلق عليـه « حكومة سامارا» بحثا نقديا طيبا عن تردد المناشفة فى ذلك الوقت «Demokraticheskaya Kontrrevolyutsiya» (١٩٢٣) ص ٨ـ١١ .

(٣) «Sobranie Uzakonenü 1917-1918» رقم ٤٤ المادة ٥٣٦ . وقد سبقت قضية المرسوم مناقشة طويلة فى اللجنة التنفيذية المركزية «Protokoly Zasedanü VTs IK 4 Sozyva» (1920) ص ٤١٩ـ٤٣٩ .

(٤) سنناقش هذا الموضوع فى القسم السادس .

الحزبين حول تطبيق عقوبة الاعدام . فمنذ فبراير – عندما أعلن « ان الوطن الاشتراكى فى خطر » – كانت « شيكا » تنفذ أحكام الاعدام فى اعداد غير معروفة بدون الاجراءات القضائية النظامية المألوفة (١) . وكان كل من الثوريين الاجتماعيين اليمينيين والمناشفة قد احتجوا من وقت لآخر على هذه العمليات . اما الثوريون الاجتماعيون اليساريون فانهم ، وقد ظلوا اعضاء فى اللجنة التنفيذية المركزية وفى السوفيتات وان انسحبوا من مجلس القوميسيريين ، لا يزالون ممثلين فى « شيكا » ويحملون نصيبهم من المسئولية فى اعمالها . ولكن عندما أصدرت المحكمة الثورية حكما بالاعدام لأول مرة – على أميرال بحرى من انصار الثورة المضادة اسمه ششاستنى (٢) – حاول الثوريون الاجتماعيون اليساريون الغاء الحكم بواسطة اللجنة التنفيذية المركزية ، وعندما اخفقوا فى ذلك سحبوا ممثليهم من المحكمة . بيد انه من المهم أن ندرك على اى اساس كان الاعتراض . فلم يكن قائما على اعتبارات انسانية . لقد انكروا بشدة تهمة انهم من اتباع تولستوى ، والواقع ان الثوريين الاجتماعيين اليساريين لم يشتركوا فى عمل شيكا فحسب ، بل انهم كانوا فى الماضى من اوائل انصار الاغتيال كسلاح سياسى . لقد كان اعتراضهم يقوم من ناحية على اساس حجة شكلية رفضها البلاشفة باعتبارها غير ذات موضوع ، وهى أن عقوبة الاعدام الغيت بقرار من المؤتمر الثانى لسوفيتات روسيا كلها (٣) ، ولكن أساسه الرئيسى كان معارضة فرض احكام الاعدام بواسطة القضاء . فالثوريون الاجتماعيون اليساريون كانوا يقرون بأنه من المشروع أحيانا ، ومن الضرورى ، قتل الخصوم ، سواء بالاغتيال او بواسطة اجراء آخر مثل ما تتبعه شيكا .

(١) ذكر سفردلوف فى يولية ١٩١٨ أنه «قد نفذت عشرات من أحكام الاعدام بواسطتنا فى جميع المدن . فى بتروجراد وفى موسكو وفى الأقاليم» «Pyatyi Vserssüskü S'ezd sovetov» 1918 ص٤٩ . وكانت حجته ضد الثوريين الاجتماعيين اليساريين تتطلب منه تأكيدا تكرار هذه الحوادث . وكانت الدوافع المألوفة للاقلال من عددها غير موجودة ، أما الرقم الذى يذكره م. لاستيس عن الشهور الستة الأولى ، وهو ٢٤ كما جاء فى «Chrezvychainye Komissü po Bor'be S Kontrrevolyustici» ص ٩ (١٩٢١) قد يكون معقولا اذا كان يتعلق بالشيكا المركزية فى موسكو وحدها . والا فهو بالتأكيد منخفض جدا .

(٢) يوجد عرض لقضية ششاستنى فى كتاب د. ف. هوايت «نمو الجيش الأحمر» (برنستون ١٩٤٤) ص ٧١–٧٢ ، وليس من النقاط المهمة فى الموضوع ما اذا كان ششاستنى أراد مجرد «انقاذ» أسطول البلطيق من يد البلاشفة أم أراد تسليمه خيانة الى الألمان . وعرض التهم الموجهة اليه الذى جاء فى كتاب ا. سيسون «مائة يوم أحمر» (بيل ١٩٣١) ص ٤٣٧ مشكوك فى صحته .

(٣) ناقش [illegible] دونوفا القضية باسهاب فى المؤتمر الخامس لسوفيتات روسيا كلها .

ولكنهم كانوا معارضين بكل قوة فى اعادة « مبدأ الدولة البورجوازية القديم الملعون » الذى تنطوى عليه عملية المحاكمة القضائية والتنفيذ بناء على حكمه . وقد بدت الحجة دامغة حتى ان كريلنكو رد عليها بأن الأميرال « لم يحكم عليه بالاعدام » بل صدر الأمر فقط بقتله (١) . بيد أنها كانت تعبيرا منطقيا ومتسقا عن الخلفية الفوضوية لفكر الثوريين الاجتماعيين الذى يقبل الارهاب ولكنه يرفض الدولة (٢) .

ومن ثم فان الموقف كان متوترا جدا عندما اجتمع المؤتمر الخامس لسوفيتات روسيا كلها فى موسكو فى لحظة حرجة من التاريخ يوم ٤ يوليه ١٩١٨ . وكان للبلاشفة ٧٤٥ مندوبا من بين ١١٣٢ مندوبا فى المؤتمر لهم حق التصويت ، وكان للثوريين الاجتماعيين اليساريين ٣٥٢ ، وكان الباقون يمثلون جماعات صغيرة أخرى (٣) . واتخذت الاجراءات على الفور صورة المبارزة بين الحزبين الكبيرين . وقد أثيرت قضية الفلاحين ولكنها كانت اقل بروزا من الغضب بسبب اخماد الأحزاب المنافسة واستخدام عقوبة الاعدام . وكان اشد الاحتجاجات التى سمعت هو ذلك الذى ثار ضد معاهدة برست ليتوفسك وخضوع الحكومة السوفيتية للألمان ، وحدثت أكثر الصدامات حيوية فى المؤتمر حول اصرار تروتسكى على أنه يكون من الجنون التسامح مع أى هجوم على القواعد الألمانية فى أوكرانيا . وفى ٦ يوليه ١٩١٨ اغتال اثنان من الثوريين الاجتماعيين اليساريين السفير الألمانى ميرباخ ، ومن الواضح أن ذلك كان بقصد الايقاع بين الألمان والحكومة . فقد وضع الخطة الأعضاء الثوريين الاجتماعيين فى شيكا ، واستطاع القاتلان الدخول الى السفير بابراز أوراق ادعيا أنها تحمل امضاء دزيرزنسكى (٤) .

(١) « أزفستيا » ٢٣ يونية ١٩١٨ .

(٢) لقد كان المناشفة أيضا ، وان لم يؤيدوا الارهاب الفردى ، ينفرون من حكم واحد بالاعدام تصدره محكمة قضائية عادية أكثر من عشرات الحالات من الاعدام التى تنفذها شيكا . وكان الحكم على ششاستنى هو الذى أثار مارتوف الى اصدار نشرة شديدة اللهجة بعنوان «لتسقط عقوبة الاعدام» التى جاء فيها : «ان الوحش قد أخذ يلعق الدم البشرى الحار . وقد بدأت آلة قتل الانسان فى العمل .. الجلادون آكلوا اللحم البشرى المنبوذون الموبوءون » .. وعندما أطلقت السلطات المنشفية فى تفليس النار على اجتماع للعمال قال لينين غاضبا «عندما نستخدم البنادق يتحولون الى تولستويين ، ويذرفون دموع التماسيح . لقد نسوا أنهم ساعدوا كيرنسكى على سوق العمال الى المذبحة ، محتفظين بالمعاهدة السرية مخبأة فى جيوبهم » « وأعمال لينين XXII ٤٢٦» .

(٣) «Pyatyi Vserossükü S'ezd Sovetov» (١٩١٨) ص ١٦٣

(٤) «Proletarskaya Revolutsiya» رقم ١٠ (٣٣) ١٩٢٤ ص ١٦ . وقد نشرت محاضر اللجنة المركزية للثوريين الاجتماعيين اليساريين فى جلسة ٢٤ يونية ١٩١٨ التى اتخذ فيها القرار « بتنظيم هجمات ارهابية على ممثلى الامبريالية الالمانية » فى «Krasnaya Kniga ve-che-ka» (١٩٢٠) I ص ١٢٦

واعقب هذا الحادث محاولة للاستيلاء على السلطة فى موسكو وتمردات فى عدة مراكز اقليمية مختلفة كان أخطرها تمرد ياروسلاف . وقد ادعى سافينكوف ، الارهابى الثورى الاجتماعى المشهور ، فيما بعد أنه منظم هذه التمردات وأن تمويلها تم بأرصدة جاءت من الملحق العسكرى الفرنسى فى موسكو (١) .

وفى مواجهة الخيانة على هذا النطاق الواسع فى لحظة كانت قوات الحلفاء تنزل فيها فى مورمانسك وفلاديفستوك ، وعندما بدأت الفرق التشيكية بالعدوان العلنى ضد البلاشفة ، وعندما كان خطر الحرب وشيكا من كل جانب ، لم يكن هناك اى اغراء يجعل الحكومة السوفيتية تلجأ الى انصاف الحلول . فأخمدت التمرد فى موسكو بسرعة . وألقت القبض على معظم الأعضاء فى المؤتمر الخامس للسوفيتات من الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، بما فيهم سبيريدونوفا ، التى اعترفت بأن قاتلى ميرباخ تصرفا بناء على تعليمات منها ، وأعدم ثلاثة عشر عضوا منهم من كانوا اعضاء أيضا فى « شيكا » (٢) . وأقفلت عدة صحف . وبعد ثلاثة أيام من الارتباك استأنف المؤتمر جلساته ، وبعد أن أعرب عن موافقته على اجراءات الحكومة أصدر قرارا صيغ بحرص هو « فى حدود ارتباط بعض قطاعات حزب الثوريين الاجتماعيين اليساريين بمحاولة توريط روسيا فى الحرب عن طريق اغتيال ميرباخ والتمرد على الحكومة السوفيتية ، فانه لم يعد مكان لهذه التنظيمات فى سوفيتات مندوبى العمال والفلاحين » (٣) . وكان العمل الختامى للمؤتمر فى ١٠ يوليه ١٩١٨ هو الموافقة على دستور الاتحاد السوفيتى ، الذى أصبح بذلك نافذا فى احلك واخطر لحظة فى تاريخ الجمهورية ، عندما أدى التمرد العلنى لآخر حزب كبير الى دفع النظام خطوة كبرى فى طريق دولة الحزب الواحد .

ان ماقيل عن الاجراءات العقابية التى اتخذتها شيكا جزئى وغير موثوق فيه دائما تقريبا . ولكن هناك بعض المعلومات الصحيحة عن أعمال الانتقام التى اعقبت اخماد التمردات الواسعة فى الأقاليم فى

---

(١) ومن الناحية الأخرى انكر سافينكوف اية معرفة سابقة باغتيال ميرباخ الذى كان من عمل الثوريين الاجتماعيين اليساريين .

(٢) «Krasnaya Kniga Ve-che-ka» (١٩٢٠) I ص ٢٠٠ – ٢٠١ . وكذلك ا. شتاينبرج «سبيريدونوفا : ارهابية ثورية» (١٩٣٥) ص ٢١٦ . وقد اطلق سراح سبيريدونوفا نفسها بعد بضعة أشهر ، ثم عادت مرة اخرى الى الدعاية ضد النظام (برافدا ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٨) ثم نفيت أخيرا الى طشقند .

(٣) «Pyatyi Vserosüskü S'ezd Sovetov» (١٩١٨) ص ٢٠٩

صيف ١٩١٨ . وقد قاوم المتمردون فى ياروسلاف اسبوعين ، وقتل ٣٥٠ رميا بالرصاص عندما سقطت المدينة فى آخر الأمر (١) . وفى مدينة موروم المجاورة ، التى انهار التمرد فيها على الفور . قتل ١٠ زعماء رميا بالرصاص وفرضت غرامة قدرها مليون روبل على البورجوازية فيها (٢) . وفى نيزنى – نوفجورد اعتقل ٧٠٠ من « الضباط ورجال الشرطة » وحطمت الشيكا المحلية « منظمة الحرس الأبيض .. باعتقال كل اعضائها تقريبا وقتل قسم منهم رميا بالرصاص » (٣) . وفى مساء ١٦ – ١٧ يوليه قتل القيصر السابق وعائلته رميا بالرصاص فى ايكاترنبرج بأمر من سوفيت منطقة الأورال . وعندما استولى التشيكيون على المدينة بعد ذلك بعشرة أيام انتقلت شيكا منطقة الاورال الى ڤياتكا ، حيث اعتقلت اكثر من ٤٠٠ شخص وقتلت منهم ٣٥ كانوا « مشتركين فى مؤامرات ضد الثورة » (٤) . وعندما حدث تمرد الكولاك فى اغسطس ١٩١٨ فى بنزا أبرق لينين نفسه تعليمات « بالقيام بحملة ارهابية لا ترحم ضد الكولاك والقساوسة والحرس الأبيض ، وحجز المشبوهين فى معسكر خارج المدينة » ، وأوصى بأخذ رهائن وتهديدهم بالقتل اذا لم يسلموا كميات من الحبوب فورا وبدقة (٥) . ولا شك ان هذه السجلات الجريئة تخفى فظائعا وأعمالا وحشية ارتكبت فى حرارة المعركة وبهدوء بعدها واشتركت فيها جميع الجوانب . وان كان معظم ما يقال عنها بالتحديد نادرا ما يكون مقنعا . ان مثل هذه الحوادث ، وكذلك المبالغات فيها ومضاعفتها بل واختراعها بواسطة الخصوم ، من الأمور التى تصاحب دائما الحرب والثورة اللذين يقاتل فيها الخصوم بذلك التعصب اليائس الذى اتسم به الصراع الذى اندلع فى روسيا بعد أحداث أكتوبر سنة ١٩١٧ .

وهكذا فان العقوبات التى طبقت وصفها مرتكبوها صراحة بأنها « ارهاب » وان مبررها هو الحرب و « ان السلطة السوفيتية يجب أن تحمى مؤخرتها » ، كما جاء فى قرار اصدرته اللجنة التنفيذية المركزية فى ٢٩ يوليه ١٩١٨ بعد خطابين القاهما لينين وتروتسكى ، « بأن تضع

---

(١) برافدا ٢٣ يولية ، ٢٦ يولية ١٩١٨ . اوردهاج . بونيان فى « التدخل الاجنبى والحرب الأهلية والشيوعية فى روسيا» (بليتمور ١٩٣٦) ص ١٩٤ و ٢٢٨

(٢) «Ezhenedel'nih Chrezvychainykh Komissü» رقم ٢ سنة ١٩١٨ ص ٣٠ . ولم يظهر من هذه الدورية الفريدة فى نوعها سوى ستة أعداد .

(٣) نفس المرجع رقم ١ – ١٩١٨ ، ص ٢١–٢٢ .

(٤) نفس المرجع رقم ١ – ١٩١٨ ص ١٨–١٩ .

(٥) «أعمال لينين» XXIX ص ٤٨٩ .

البورجوازية تحت المراقبة وتقوم ضدها بحملة ارهابية جماعية » (١) .
وقال دزيرزنسكى فى حديث صحفى فى ذلك الوقت :

« ان شيكا ليست محكمة . ان شيكا هى « الدفاع عن الثورة » مثل الجيش الأحمر تماما ، وكما ان الجيش الأحمر لا يستطيع التوقف فى الحرب الأهلية ليسأل عما اذا كان نشـــاطه سيصيب أفرادا بذاتهم بالضرر بل لابد الا يفكر الا فى شىء واحد هو انتصـــار الثورة على البورجوازية ، فان شيكا ايضا يجب أن تدافع عن الثورة وتهزم العدو حتى اذا كان سيفها سيصيب أحيانا رؤوس بعض الأبرياء » . (٢)

بيد ان الارهاب بلغ ذروته عندما التجأ الثوريون الاجتماعيون مرة أخرى الى اسلوب الاغتيال السياسى — وكان هذه المرة ضد البلاشفة . فقد اغتيل فولودارسكى ، وهو زعيم بلشفى مشهور فى أيامه بأنه خطيب جماهيرى ، فى بتروجراد فى يونيه ١٩١٨ ، وفى ٣٠ أغسطس أغتيل يوريسكى ايضا فى بتروجراد ، واصيب لينين بجرح خطر فى موسكو . وامكن تتبع كل هذه الهجمات الى الثوريين الاجتماعيين من هذا الفريق او ذاك . وكان الغضب والخوف اللذان أثارتهما سلاحا جديدا فى يد شيكا (٣) . وفى اليوم الثانى ألقى القبض على الممثـل البريطانى فى موسكو بتهمة اشتراكه فى مؤامرات ضد الثورة (٤) ، وقتـل الملحق البحرى البريطانى فى هجوم على السفارة البريطانية فى بتروجراد . وفى ٢ سبتمبر ١٩١٨ أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية قرارا فيمـا يتصـل باغتيـال يورينسكى والاعتداء الذى تلاه على لينين ، واختتم القرار بأن :

« كل عمـلاء الثورة المضـادة وكل من يوحون اليهم سـيعتبرون مسئولين عن كل محـاولة للاعتـداء على موظفى الحكومة السـوفيتية والمدافعين عن المثل العليا للثورة الاشتراكية . وسيرد العمال والفلاحون

(١) «Protokoly Zasedanie VTsIK 4°° Sozyva» (١٩٢٠) ص ٨٣

(٢) أوردها ك.راديك «Protrety i Pamflety» (١٩٢٣) I ص ٥٠ .

(٣) كان من بين برقيات الاحتجاج التى أرسلت الى اللجنة التنفيذية المركزية برقية من جهة زارتسين موقعة من ستالين وفوروشيلوف «ان المجلس الحربى لقطاع شمال القوقاز العسكرى عندما سمع بالمحاولة الاجرامية التى قام بها مأجورو البورجوازية على حياة أكبر ثورى فى العالم ، زعيم البروليتاريا ومعلمها ، الرفيق لينين ، يرد على هذه المحـاولة الدنيئة الخائنة بتنظيم ارهاب علنى منظم بالجملة ضد البورجوازية وعملائها » « أعمال ستالين» IV ص ١٢٨ .

(٤) د.هـ.بروس لوكهارت «مذكرات عميل بريطانى» (١٩٣٢) ص ٣١٤ — ٣١٦، وهو يتضمن ما يكاد يكون اعترافا بالاشتراك ، واذا كان «جاسوس بريطانيا الأول : سيدنى رايلى يقص قصته» (١٩٣٣) صحيحا فان الاشتراك ذهب الى حد بعيد جدا .

على كل الارهاب الأبيض الذى يقوم به اعداء حكومة العمال والفلاحين بارهاب احمر بالجملة ضد البورجوازية وعملائها » (١) .

ان الأمر ليبدو اكثر من مجرد مصادفة فى التـاريخ عندما نتذكر ارهاب ٢ سبتمبر ١٧٩٣ فى باريس الذى تلا بيان دوق برنزويك الذى يهدد فيه بالغزو الأجنبى واخماد الثورة بلا رحمة وحدثت خلاله اعمال انتقام بالجملة فى باريس مات فيها ٣٠٠٠ ارستقراطى كما يقال . ففى كلا الثورتين كان هذا التاريخ هو نقطة التحـول التى أصـبح بعدها الارهاب أداة سياسية متعمدة ، وكان من قبل غير منظم وعلى فترات .

وليس هناك تقدير يمكن الاعتمـاد عليه لمجمـوع من تعرضـوا « للارهاب الأحمر » فى خريف ١٩١٨ . واكبر عدد مسجل لعدد من أعدموا مرة واحدة وفى مكان واحد هو ٥١٢ من « المناهضين للثورة والحرس الأبيض » (الذين وصفوا بأنهم «رهائن») وهم الذين أعدموا رميا بالرصاص فى بتروجراد فور اعـلان الارهاب (٢) . وكان الذين اعدموا فى موسكو يضمون « كثيرين من وزراء القيصر وقائمة كاملة من الشخصيات الرفيعة » (٣) . ولعل أكثر التقارير العديدة التى جاء من الريف دلالة هو ذلك الذى جاء من كازان . فبعد أن ذكر انه قد « أرسلت حملات تأديبية الى كل مركز » استطرد :

« فى كازان نفسها لم يعدم بواسطة المحكمة اكثر من سـبعة أو ثمانية أشخاص . ويرجع ذلك الى ان البورجوازية بأكملها ، بما فيها البورجوازية الصغيرة والقساوسة والرهبان ، هربت من المـدينة . فنصف منازل المدينة مهجورة . وصودرت ممتلكات الهاربين لمصلحة فقراء المدينة » . (٤)

وكان جوهر الارهاب طابعه الطبقى . فكان ينتقى ضحاياه ، لا على أساس جرائم معينة ، بل لانتمائهم الى الطبقات المالكة .

وقد قال لينين فى خطابه الى العمال الأمريكيين :

« ان البورجوازيين الانجليز نسوا سنة ١٦٤٩ ، والبورجوازيين الفرنسيين نسوا سنة ١٧٩٣ . لقد كان الارهاب عادلا ومشروعا عندما

(١) «Pyatyi Sozyv VTsIK» (١٩١٩) ص ١١

(٢) أزفستيا ٣ ، ٧ سبتمبر ١٩١٨ . وتذكر «Ezkenedel'nik Chrezogchainyky Komissii» رقم ٦ سنة ١٩١٨ ، ان مجموع من أعدموا فى بتروجراد ابان الارهاب كان ٨٠٠ شـخص .

(٣) «Proletarskaya Revolyutsiya» رقم ١٠ (٣٣) ١٩٢٤ ص ٣٢ .

(٤) «Ezhenedel'nik Chrezvychainykk Komissii» رقم ٤ سنة ١٩١٨ ص ٢٥

استخدمته البورجوازية لمصلحتها الخاصة ضد سادة الاقطاع . واصبح الارهاب وحشيا واجراميا عندما جرا العمال وفقراء الفلاحين على استخدامه ضد البورجوازية » . (١)

وقد قال احد اعضاء شيكا انها « لا تحاكم بل تضرب » . واولئك الذين قارنوا شيكا « بالأوخرانا » القيصرية « كانوا نياما عندما حدثت ثورتي فبراير واكتوبر ، ويتوقعون أن يقوم الآخرون بكل الأعمال القذرة الضرورية لبناء نظام شيوعي جديد بحيث يدخلونه بأيد نظيفة وملابس انيقة نظيفة » . بالاضافة الى أنه « لما كان المناهضين للثورة يعماون بنشاط فى جميع مجالات الحياة .. فليس هناك مجالان لاتعمل فيه شيكا » . (٢)

وقد تركت احداث صيف ١٩١٨ البلاشفة بلا منافسين أو شركاء بوصفهم الحزب الحاكم فى الدولة ، وكان لديهم فى شيكا جهاز مطلق السلطان . ومع ذلك فقد ظلوا عازفين بشدة عن استخدام هذا السلطان بلا حدود . ولم تكن لحظة القضاء نهائيا على الأحزاب المستبعدة قد حانت بعد . وكان الارهاب فى ذلك الوقت أداة غريبة الأطوار ، فنجد احزابا صبت عليها أقسى اللعنات واتخذت ضدها أشد الاجراءات مستمرة فى البقاء وتتمتع بقدر من التسامح . وكان من أوائل قرارات النظام الجديد قرار يرخص لمجلس القوميسيريين باغلاق جميع الصحف التى تدعو الى «المقاومة العانية او عصيان حكومة العمال والفلاحين»(٣) وكمبدا عام لم يعد للصحافة البورجوازية وجود . ومع ذلك ، وبرغم هذا القرار واعتبار حزب « الكاديت » خارجا على القانون فى آخر ١٩١٧ ، ظلت صحيفة الكاديت «Svoboda Rosü» تصدر فى موسكو فى صيف ١٩١٨ (٤) . وقد اغلقت صحيفة المناشفة فى بتروجراد «Novyi Luch» فى فبراير ١٩١٨ لحملتها ضد معاهدة برست ليتوفسك . ولكنها استعارت حيلة من الحيل التى استعملتها الصحافة البلشفية فى الماضى وعادت الى الظهور فى موسكو فى ابريل باسم جديد هو «Vpered» ، واستمرت تصدر فترة بعد ذلك . وظلت

---

(١) «أعمال لينين» VXIII ص ١٨٥

(٢) م.لاتسيس. «Chrezvychaine Komissü po Bor'be Konterrevolyutsiei» (١٩٢١) ص ٨-٢٣

(٣) «Sobranie Uzaknenü 1917-1918» رقم ١ (الطبعة الثانية) المادة ١٧ .

(٤) وكانت هذه الصحيفة هى التى روجت لشائعة أن «ناديا فوضويا» فى ساراتوف اصدر قرارا يعلن ان كل النساء «ملك للدولة» (أوردها ج.بونيان فى «التدخل الأجنبى والحرب والشيوعية فى روسيا» ص ٥٥٦) . وقد ظهر هذا الخبر فى صور مختلفة فى الصحف الأجنبية .

بعض الصحف الفوضوية تصدر فى موسكو مدة طويلة بعد الاجراء الذى اتخذته شيكا ضد الفوضويين فى ابريل ١٩١٨ . وجاء ماخنو ، الفوضوى الاوكرانى ، موسكو فى صيف ١٩١٨ وقابل لينين وسفردلوف وزار الفوضويين فى موسكو بحرية وقال عنهم ان الجو السائد بينهم هو جو « الثورة على الورق » . (١)

فقد كان العمل فى كل مكان أقل اتساقا من النظرية . وقبل نهاية ١٩١٨ كانت هناك بعض عوامل أخرى أدت الى التخفيف من حدة الارهاب . فقد بدا التعطش الى الانتقام يقل ، وصار الخوف من الثورة المضادة فى الداخل أقل حدة أيضا ، وخفف انهيار المانيا ، مؤقتا على الأقل ، من الضغط الخارجى . ومن الناحية الأخرى ادت تعديات شيكا على اختصاصات جميع فروع الادارة تقريبا الى اثارة الغيرة والنفور وبخاصة من جانب قوميسيريتى العدل والشئون الداخلية (٢) . كما أن المسئولين عن السياسة الاقتصادية ، الذين وجدوا ان الفنيين غير البلاشفة مما لا غنى عنهم بوصفهم « خبراء » ، لم يستطيعوا الا اعلان عدم رضاهم عن سياسة من الارهاب الشامل ضد الخصوم السياسيين .

وكان هذا هو الجو السائد عندما اجتمع المؤتمر السادس لسوفيتات روسيا كلها (أول مؤتمر يكاد يكون بلشفيا خالصا) فى أمسية العيد السنوى الأول للثورة . ووافق على الفور على ما وصف بأنه «عفو عام» ، وأمر باطلاق سراح جميع « من اعتقلتهم أجهزة مقاومة الثورة المضادة » الا اذ وجهت اليهم فى ظرف اسبوعين من اعتقالهم تهم محددة عن أعمال ضد الثورة ، وكذلك اخلاء كل الرهائن باستثناء من تحتجزهم شيكا المركزية كضمان محدد مقابل بعض « الرفقاء الذين فى أيدى الأعداء » . وفصل نفس القرار فى نزاع حول الاختصاص بأن أعطى حق الاشراف على تنفيذه للجنة التنفيذية المركزية وللجان التنفيذية

---

(١) ن.ماخنو (المرجع السابق) ص ٩٢-١٠٧ ، ١١٩ ، ١٣٥ وفيما يتصل بماخنو أنظر الفصل ١١ (؟) . وكان لينين يظهر شيئا من العطف على الفوضويين منذ ان كتب «الدولة والثورة» ، وفى أغسطس ١٩١٩ كتب أن «عددا كبيرا جدا من العمال الفوضويين قد اصبحوا الآن من أكثر مؤيدى السلطة السوفيتية اخلاصا» وعزا عداءهم السابق الى خيانة «الدولية الثانية» للمبادىء الماركسية . «أعمال لينين» XXIV ٤٣٧ - ٤٣٨

(٢) أورد بونيان وفيشر فى كتابهما «الثورة البلشفية ١٩١٧-١٩١٨» ص.٢٥٠-٢٨١ شواهد تدل على هذا النزاع البيروقراطى . وكذلك بونيان فى كتابه « التدخل الاجنبى والحرب الأهلية والشيوعية فى روسيا»ص ٢٥٩-٢٦٠ . وكانت شيكا غير مسئولة دستوريا الا أمام مجلس القوميسيريين واللجنة التنفيذية المركزية .

المؤتمر اجنحة شيكا بهذه الطريقة ، على المحلية (١) . وبعد أن قص المؤتمر اجنحة شيكا بهذه الطريقة ، على الورق على الأقل ، انتقل الى قرار آخر « عن الشرعية الثورية » يطالب « كل المواطنين فى الجمهورية وجميع اجهزة السلطات السوفيتية وموظفيها » بمراعاة تنفيذ القوانين بدقة تامة ، ويعطى المواطنين حق التظلم ضد اى اهمال لحقوقهم أو افتئات عليها بواسطة الموظفين . وصحيح أن البند الخاص بمطالبة الموظفين والأجهزة العامة بمراعاة تنفيذ القوانين وضع له استثناء صيغ بحرص فيما يتصل بالاجراءات التى تتطلبها « الظروف الخاصة للحرب الأهلية والصراع ضد الثورة المضادة » (٢) . ولكن قرارات المؤتمر السادس لسوفيتات روسيا كلها تمثل أول مجموعة من سلسلة محاولات مخلصة ، وان لم تجد فى نهاية الأمر شيئا ، للحد من استخدام السلطة التحكمية بواسطة اجهزة الأمن فى الجمهورية وحصرها داخل نطاق الشرعية .

وتلت المؤتمر خطوة اخرى ملحوظة فى طريق التوفيق . فقد تقرر عرض غصن السلام على الأحزاب الاشتراكية المستبعدة — أو قبول السلام اذا عرض من جانبهم . ولم يحل طرد المناشفة من اللجنة التنفيذية المركزية والسوفيتات دون أن تعقد لجنتهم المركزية اجتماعا دام خمسة أيام فى موسكو فى نهاية اكتوبر ١٩١٨ . ووجد المناشفة انفسهم فى موقف حرج حيال اندلاع الحرب الأهلية والخطر الواضح على النظام ، حيث انهم كانوا ، برغم عدائهم للبلاشفة ، أكثر عداء لعودة القيصرية . واختاروا مرة اخرى طريق التفاهم . فقد أصدر الاجتماع سلسلة من « المبادىء والقرارات » تعتبر ثورة أكتوبر « ضرورة تاريخية » و « اختمار هائل دفع العالم كله الى التحرك » وتندد بكل « تعاون سياسى مع الطبقات المعادية للديموقراطية » ، وفى نفس الوقت الذى وعدت فيه القرارات « بالتأييد المباشر للاعمال العسكرية التى تقوم بها الحكومة السوفيتية ضد التدخل الأجنبى » طالبت أيضا « بالغاء الأجهزة الاستثنائية للاخماد البوليسى والمحاكم غير العادية » و « ايقاف الارهاب السياسى والاقتصادى »(٣). واصدر المناشفة بيانا عاما بالتنديد

(١) «S'ezdy Sovetov RSFSR v Postanovleniyakh» (١٩٣٩) ص ١١٦—١١٧

(٢) نفس المرجع ص ١١٩ . وقد نشر هذا القرار أيضا ، بقصد اضفاء اهمية اكبر عليه ، كمرسوم «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ٩٠ مادة ٩٠٨

(٣) [illegible] القرارات ، كما ظهرت فى الصحافة ملخصة فى « اعمال لينين » XXIII ص ٥٧١—٥٧٢ وقد رد ستالين على الاحتجاج ضد الارهاب بمقال طويل فى برافدا قائلا : «كيف يمكن الاعتراف «بالضرورة التاريخية» لثورة اكتوبر ، ثم عدم ادراك النتيجة والعواقب الحتمية المترتبة عليها ؟» .

بالتدخل الأجنبى والثورة المضادة (١) ، واعقبه خطاب من لينين تشيع فيه الرغبة فى التوفيق بشكل غير عادى ، اذ اعلن انه لم يعد هناك ما يطلب من المناشفة والثوريين الاجتماعيين اكثر من « الحياد وعلاقات حسن الجوار » ، وانه من الضرورى « استخدام تلك العناصر المترددة التى تدفعها وحشية الامبريالية ضدنا » (٢) . وفى ٣٠ نوفمبر ١٩١٨ اصدرت اللجنة التنفيذية المركزية قرارا بالغاء قرار الطرد الذى صدر ضد المناشفة فى يونيه السابق ، مع استثناء « اولئك الذين يستمرون فى تحالفهم مع البورجوازية الروسية والأجنبية ضد السلطة السوفيتية » (٣) . وسارع الثوريون الاجتماعيون الى الاحتذاء بالمناشفة . فلم يكن كرههم لعودة قواد القيصر ومؤيديهم الاجانب اقل منهم وهم الحزب الثورى الارهابى صراحة : وكان كولشاك قد قضى لتوه على كل من استطاع أن يضع يده عليه من الثوريين الاجتماعيين فى غرب سيبريا . وفى فبراير ١٩١٩ أعلن اجتماع للثوريين الاجتماعيين فى بتروجراد انه « يرفض نهائيا كل محاولة لقلب السلطة السوفيتية عن طريق الصراع المسلح » ويندد بالأحزاب البورجوازية الروسية « ودول الوفاق » الامبريالية ، وفى نفس الوقت تقريبا سلمت تلك الجماعة من الثوريين الاجتماعيين الذين كانوا اعضاء فى الجمعية التأسيسية ثم ألفوا حكومة أطلقوا عليها « حكومة سامارا » ، ومنحت عفوا شاملا (٤) . ودفع اعلان حسن النية هذا اللجنة التنفيذية المركزية الى اصدار قرار فى ٢٥ فبراير ١٩١٩ باعادة الثوريين الاجتماعيين بنفس التحفظات ضد « الجماعات التى تؤيد مباشرة او بطريق غير مباشر الثورة المضادة الداخلية والخارجية» (٥) .

وقد ظل هذا التفاهم القلق ، الذى يقوم على مبدا التسامح مع « المخلصين » من المناشفة والثوريين الاجتماعيين ، قائما بصورة ما حوالى سنتين — اى ما دامت الحرب الأهلية مستمرة وكانت دافعا على كبح

(١) «أعمال لينين» XXIII ص ٥٧١ . وقد جاء فيه أن تاريخ الاعلان كان ٢٦ سبتمبر ١٩١٨ بينما ينبغى أن يكون ١٤ نوفمبر ١٩١٨ ، كما جاء فى نفس المرجع XXIV ص ٧٦٠ وقد نشر فى برافدا رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩١٨ . وكذلك ليس كما جاء خطأ فى مكان آخر بانه ٢٦ نوفمبر ، الذى كان تاريخ خطاب لينين .

(٢) نفس المرجع ص ٣١٨—٣١٩ ، ٣٢٣ .

(٣) نفس المرجع XXIV ص ٧٦٠ .

(٤) نفس المرجع ص ٧٦٠ .

(٥) نفس المرجع ص ٧٦١—٧٦٠ .وقد وصف اجتماع اللجنة التنفيذية المركزية الذى اتخذ فيه هذا القرار فى كتاب ا. رانسوم «ستة اسابيع فى روسيا فى ١٩١٩» ص ١٠٨ — ١١٢ (١٩١٩) .

الجماح . بيد ان الاستثناء الخاص بأولئك الذين يؤيدون « مباشرة او بطريق غير مباشر » الثورة المضادة اضفى عليه ميوعة استخدمتها السلطة بحرية . وعندما اجتمع المؤتمر الثامن للحزب فى مارس ١٩١٩ كان الجو فعلا قد اصبح اقل ودا تجاه احزاب الأقلية . وقد قام احد المندوبين يحتج صراحة على عودة المناشفة والثوريين الاجتماعيين (١) . وتحدث لينين نفسه باهجة مختلفة عن تلك التى استخدمها فى نوفمبر الماضى :

« ان الظروف تتطلب تغييرات كثيرة جدا فى السياسة التى نسلكها بحيث أن المراقب السطحى قد يراها غريبة وغير مفهومة . انه سيقول : ماهذا ؟ بالأمس كنتم تقدمون وعودا للبورجوازية الصغيرة واليوم يعلن دزيرزنسكى ان الثوريين الاجتماعيين اليساريين والمناشفة سيقتلون رميا بالرصاص . اى تناقض هذا ؟.. نعم انه تناقض بيد أن هناك ايضا تناقضا فى سلوك هذه البورجوازية الصغيرة ذاتها التى لا تعرف أين تجلس ، وتحاول أن تجلس بين مقعدين وتقفز من احدهما الى الآخر ثم تسقط ، الى اليمين مرة والى اليسار اخرى ... ونحن نقول لها : انك لست عدوا خطيرا . فعدونا هو البورجوازية . ولكن اذا سرت معها فاننا سنطبق عليك أيضا اجراءات دكتاتورية البروليتاريا » (٢)

وبعد ذلك مباشرة زاد الثوريون الاجتماعيون النار اشتعالا بأن انقسموا مرة اخرى الى شيع مختلفة ، أحدها تعهد بالتعاون مع البلاشفة ، والثانية تقف منهم موقف العداء ، وحاولت الثالثة ، بقيادة زعيمهم القديم شيرنوف ، ان تنشىء « قوة ثالثة تقف ضد البلاشفة وعودة النظام القديم على السواء » (٣) . ومنذ ذلك الوقت بدات شيكا تلعب لعبة القط والفار مع الأحزاب المعارضة ، فمرة تقسو عليها ومرة ترعاها ، وتعتقل زعماءها ثم تطلق سراحهم وتجعل بقاءها كمنظمات مستحيلا تقريبا ، ولكن ليس مستحيلا تماما . وقد ترك دان ، أحد زعماء المناشفة سجلا مفصلا عن مغامراته فى الفترة من ١٩١٩ الى ١٩٢١ التى اعتقل خلالها واطلق سراحه عدة مرات ، وكيف طرد من العاصمة فى صورة تكليفه بمهام وهمية فى الأقاليم « وكان طبيبا » ، وكيف

---

(١) «Vos'moi S'ezd RKP (B)» (١٩٣٣) ص ٣٣-٣٤

(٢) « اعمال لينين » XXIV ص ١٢٠ .

(٣) ظهر بيان المجموعة الموالية للبلاشفة فى ازفستيا ٣ مايو ١٩١٩ (مقتطفات من « اعمال لينين » XXIV ص ٧٨٠) . وقد انسحبت هذه المجموعة من الحزب عندما عاد فى يونيه ١٩١٩ الى سياسة معارضة النظام (نفس المرجع ص ٧٨٨ – ٧٨٩) .

وصل الى موسكو متخفيا لحضور اجتماعات سياسية ، واستدعى مرة رسميا لحضور مؤتمر سوفيتات روسيا كلها (١) . ولم تمر اساليب الضغط هذه دون أثر . ففى حدود مايتصل بالأعضاء المناشفة العاديين لم يكن ستالين فى الغالب مبالغا عندما وصفهم فى ذلك الوقت بأنهم « ينتقلون شيئا فشيئا الى معسكر الجمهورية السوفيتية » . (٢)

وكانت هذه هى الظروف التى دعى فيها المناشفة الى حضور المؤتمر السابع للسوفيتات فى ديسمبر ١٩١٩ ، وان لم يكن حضورهم بوصفهم مندوبين منتخبين . والقى دان خطابا رسميا موجزا تحدث فيه بعطف عن انتصار السوفيتات فى الحرب الأهلية وهزيمة يودينتش أمام بتروجراد وحيا « الجبهة الثورية الواحدة ... فى كل ما يتصل بالدفاع عن الثورة » (٣) . وكان مارتوف هو الذى تولى التعرض للمشاكل موضع الجدل حيث هاجم خرق الدستور السوفيتى . وأشار الى « سلبية الجماهير التى غذتها ودعمتها قرون من حكم القياصرة وملاك الأقنان ، وشلل الوعى المدنى ، والاستعداد لالقاء المسئولية كلها على أكتاف الحكومة » ، ثم قرأ اعلانا يطالب « باعادة الدستور .. وحرية الصحافة والاتحاد والاجتماع .. وقدسية الشخص البشرى .. والغاء الاعدام بدون محاكمة والاعتقال الادارى والارهاب الرسمى» (٤) . ورد عليه لينين بخطاب جدلى فقال بأن اعلانه انما يعنى « العودة الى الديموقراطية البورجوازية ولا شىء آخر » وانه « عندما نسمع مثل هذه الاعلانات من أشخاص يعترفون بعطفهم علينا نقول لأنفسنا : كلا .. ان الارهاب وشيكا على السواء مما لا غنى عنه»(٥) .

وظل للمناشفة طوال ١٩٢٠ مكاتب للحزب وناد فى موسكو (وان كانت « شيكا كثيرا ماهاجمت هذه الأبنية ووضعت عليها الأختام وصادرت ماوجدته من أوراق واعتقلت المجتمعين فيها») ، واصدروا نشرات اخبارية وبيانات عن طريق مؤسسات طباعة صديقة موقعا عليها من اللجنة المركزية للحزب . وفى انتخابات السوفيتات المحلية فى ذلك العام حصلوا على ٤٦ مقعدا فى سوفيت موسكو و٢٥٠ فى خاركوف و ١٢٠ فى ياروسلاف و٧٨ فى كريمنشوج ، واعداد اقل من ذلك فى

---

(١) ف.دان . Dva Goda Skitanü « برلين ١٩٢٢ » .

(٢) «أعمال ستالين» IV ص ٢٤٣ – ٢٤٤ .

(٣) «Vserossüskü S'ezd Sovetov» (١٩٢٠) ص ٢٠ .

(٤) نفس المرجع ص ٦٠ – ٦٣ .

(٥) « أعمال لينين » XXIV ٦١٢ – ٦١٣ .

معظم المدن الكبيرة الأخرى(١) . وفى مايو ١٩٢٠ سمح لأعضاء وفد العمال البريطانى الذى يزور موسكو « بكامل الحرية فى مقابلة السياسيين من احزاب المعارضة » (٢) ، بل انهم حضروا اجتماعا للجنة المركزية المنشفية . وحضر بعضهم بعد ذلك اجتماعا من ٣٠٠٠ عامل نظمته نقابة الطباعة التى كان يسيطر عليها المناشفة ، وتحدث فى هذا الاجتماع خطباء من المناشفة والبلاشفة . وفى اثنـاء الاجتماع ظهر شيرنوف ، احد زعماء الثوريين الاجتماعيين ، متخفيا (وكان مطلوبا بواسطة شيكا) والقى خطابا قارن فيه الاشتراكية بالمسيحية البدائية وانحدار البلاشفة بانحدار كنيسة العصور الوسطى . ويقول دان انه كان « آخر اجتماع من هذا النوع فى موسكو البلشفية » (٣) . وفى اغسطس ١٩٢٠ (٤) عقد اجتماع علنى للحزب المنشفى وجاءت أخباره فى الصحافة السوفيتية وبعد ذلك ايضا ظل المناشفة يسيطرون على نقابات مهمة ويعملون كمجموعة منظمة فى مؤتمرات المجلس المركزى للنقابات . بيد ان المؤتمر الثامن لسوفيتات روسيا كلها الذى عقد فى ديسمبر ١٩٢٠ كان آخر مؤتمر يسمح فيه بحضور مندوبين ، بدون حق التصويت ، من المناشفة والثوريين الاجتماعيين وبعض الجماعات الثانوية الأخرى(٥) وكانت لهجة خطباء المعارضة اكثر تشددا ، وكان استقبالهم من جانب الأغلبية البلشفية الساحقة فى المؤتمر أكثر عداوة ، من السنوات الماضية . وكان مارتوف قد غادر روسيا فعلا والقى فى خريف ١٩٢٠ خطابا هاجم فيه نشرة زينوفيف والبلاشفة فى مؤتمر الاشتراكيين الألمان

---

(١) ى. مارتوف «Geschichte des Russichen Sozial-Dimokratie» ١٩٢٦ ص ٢١٨ . وقد نشر فى مؤلف ج.ك. جينز «Sibir' Soyuzniki i Kolchak» (بكين ١٩٢١) II ص ٥٦٤ — ٥٦٥ بيان للمجموعة المنشفية فى سوفيت موسكو بتاريخ ٦ مارس ١٩٢٠ يهاجم فيه سلامة الانتخابات وأشياء اخرى .

(٢) ب. رسل « البلشفية ، نظرية وعملا » (١٩٢٠) ص ٢٦ .

(٣) ف. دان « المرجع السابق » ص ١١ — ١٣ . وقد اورد شيرنوف نص خطابه «Mes tribulations en Russie» « باريس ١٩٢١ » ص ٥٥ — ٦٠ ، ويصفه دان بأن « لم يكن ناجحا جدا » وبانه « ادبى تجريدى جدا » . ويضم « وفد العمال البريطانى الى روسيا ١٩٢٠ : تقرير »ص ٦٣ — ٦٥ الاجتماع فى ايجاز مع نص خطاب القـاه كيفالى ، احد اعضاء اللجنة المركزية للمناشفة : وقد تلقى اعضاء الوفد البريطانى بعد ذلك معلومات بأن اعضـاء مجلس نقابة الطباعين اعتقلوا فى الشهر التالى «نفس المرجع ص ٧١ » .

(٤) ف.دان « المرجع السابق » ص ٥٧ـ٥٩ .

(٥) وصف احد المندوبين نفسه بانه يتحدث باسم «المنشقين الشيوعيين» ـ وهو نتاج غريب للارتباك السياسى فى السنوات الاولى للثورة ولفترة قصيرة ، المنشقين الدينيين كسلاح ضد الكنيسة السنية والتشجيع الذى حظى به ، .

المستقلين فى هال(١) . وكان من الواضح ان سياسة التسامح المشروط مع الاحزاب المنشقة فى السوفيتات كانت تقض مضجعه .

وقد جاءت مع الشهور الأولى من ١٩٢١ اخطر ازمة داخليـة فى التاريخ السوفيتى منذ صيف ١٩١٨ . فقد كشفت نهاية الحرب الاهلية عن المدى الكامل لما نجم عنها من خسـائر وتدمير ، وازالت كوابح الولاء التى فرضتها الحرب على الجميع ، وانتشر التذمر من النظام لأول مرة خارج الدوائر السياسية وعلت اصوات المتذمرين بين الفلاحين وعمال المصانع على السواء ، وكان تمرد كرونستاد فى بداية مارس ١٩٢١ تعبيرا عن هذا التذمر ورمزا له . وفى المؤتمر العـاشر للحزب الذى عقد فى نفس الشهر ، الذى ووفق فيه على السياسة الاقتصادية الجديدة ، شدد النظام الحزبى لمواجهة الطوارىء . واصبح التسامح مع الأقليات المنشقة خارج الحزب غير طبيعى اكثر فاكثر . ولم يصدر قرار مماثل لقرار يونيه ١٩١٨ ، ولكن يبدو أن لينـين نفسه اعطى الاشارة . فقد كتب فى نشرة يدافع بهـا عن السياسة الاقتصادية الجديدة فى مايو ١٩٢١ :

« أما غير الحزبيين الذين ليسوا سوى مناشفة وثوريين اجتماعيين يلبسون ثوب كرونستاد غير الحزبى الحديث ، فاننا اما سنحتفظ بهم فى أمان فى السجن أو نرسلهم الى مارتوف فى برلين ليتمتعوا بحرية بكل مرفهات الديموقراطية الحرة وبحرية تبادل الافكار مع شيرنوف وميليوكوف ومناشفة جورجيا » . (٢)

وتبعا لأحد المصادر المنشفية كانت نتيجة هذه الاشـارة فورية : « فبدأت الاضطهادات ضد الديموقراطيين الاجتماعيين فى جميع انحاء روسيا وكانت الوسيلة الوحيدة لتجنب الاضطهاد هى كتـابة بيـان صحيفة البلاشـفة بالتخلى عن كل ارتبـاط بالحـزب الديموقراطى الاجتماعى . وقد قبل الكثيرون ذلك ، ولكن كثيرين ايضـا نفوا الى سولوفكى وسوزدال وسيبريا وتركستان وغيرها » . (٣)

ويبدو ان الشهداء كانوا قليلين . ولم توضع اية عقبات امام زعماء المناشفة للسفر الى برلين حيث انشىء فى ربيع ١٩١٢ مركزا منشفيا هاما مع صحيفة منشفية اسبوعية «Sotsialististicheskü Yestiuk»

---

(١) سيناقش هذا الموضوع فى القسم الخامس .

(٢) « أعمال لينين » XXVI ص ٣٥٢ .

(٣) ى.مارتوف « المرجع السابق » ص ٣١٩ . وقد اورد الكاتب ، وهو ف . دان . فى هذا القسم من الكتاب الفاظ لينين فى صورة مختلفة اختلافا بسيطا ، وعزاها خطأ الى خطاب لينين فى مؤتمر الحزب.

اما الأعضاء العاديون فان معظمهم خضع او هجر النشاط السياسى . بيد ان هناك حقيقة غريبة هى ان القضاء على المعارضة السياسية المنظمة للبلشفية من خارج الحزب حدث معها فى نفس الوقت نمو اهم معارضة منظمة داخل الحزب منذ ايام برست ليتوفسك . لقد كانت الخلافات الحادة مستمرة ، ولكنها تركزت الآن داخل الحزب . فالحزب كان قد اجتذب داخله كل الحياة السياسية فى البلاد . ومنذ ذلك الوقت صارت شئونه الداخلية هى التاريخ السياسى للأمة .

بيد اننا نرى مرة اخرى دلالة ذات مغزى لمرونة السياسة السوفيتية وتجربتها فى اختيار الوسائل ، ففى نفس هذا الربيع والصيف سنة ١٩٢١ ، اللذين شهدا انتهاء كل الأحزاب المستقلة فى روسيا السوفيتية ، حدثت محاولتان جديدتان للتفاهم بين السلطة السوفيتية ومن بقى من مثقفى البورجوازية فى روسيا . فمن ناحية السوفيت كانت السياسة الاقتصادية الجديدة » رمزا للاستعداد للتفاهم قد يكون له مايقابله فى مجال السياسة . ومن الناحية الأخرى راى كثيرون من الروسيين ممن كانوا حتى ذلك الوقت يقفون موقف العداء من السلطة السوفيتية ، سواء المقيمين منهم فى روسيا او من غادروها فعلا ، ان السياسة الاقتصادية الجديدة تسليم من جانب البلاشفة فى المبادىء التى تمسكوا بها فى صلابة حتى ذلك الوقت ، وان ذلك قد يمهد السبيل لتفاهم جزئى . وفى ابريل ١٩٢١ عرض اقتراح بعقد اجتماع علنى مشترك يعقبه حفل بين ممثلى الحكومة السوفيتية والمثقفين البورجوازيين يفسر فيه المتحدث الرسمى معنى « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، ويرحب المتحدث باسم المثقفين بالتغيير فى السياسة . وفشلت الخطة بسبب تصاب ممثلى المثقفين الذين كانوا غير مستعدين لان يقيدوا انفسهم بأى تأييد علنى لما يعمله السوفيت(١) . وفى نهاية يونيه ١٩٢١ بدات انباء كارثة المجاعة التى تهدد الأقاليم الشرقية من روسيا الاوروبية تصل الى موسكو ، وفاتحت مجموعة من الرجال العامين والمثقفين السلطات السوفيتية باقتراح الالتجاء الى البلاد الأجنبية فى طلب العون . ودفعت خطورة الكارثة المقبلة ، والاعتقاد بأن الاعراب عن قبول التفاهم قد يترك اثرا طيبا فى الراى العام الأجنبى ، الاتحاد السوفيتى الى عدم الاعراض عن المشروع .

(١) المصدر الرئيسى لهذه الواقعة ووثائقها هو مقال بقلم ا. كوسكوفا احد ممثلى المثقفين الذين يتعلق بهم الامر فى المفاوضات . «Volga Rossii» . براغ ، رقم ٣ (١٩٢٨) ص ٥٦ .

وصدر قرار فى ٢١ يوليه ١٩٢١ بانشاء « لجنة عموم روسيا لمساعدة الجائعين » تتألف من ستين شخصا كان منهم كامنيف ، رئيس اللجنة ، وريكوف ولوناشارسكى وكرازين ومكسيم جوركى وبعض البلاشفة الآخرين ، ووزيران سابقان فى الحكومة المؤقتة هما كيشكين وبروكوفيش ، وبعض «الكاديت» البارزين ، وعدد كبير من المثقفين غير الحزبيين . وكانت مهمتها جمع الأرصدة من التبرعات ومن اعانة حكومية ، وجمع المؤن ، فى روسيا وخارجها ، وتوزيعها(١) .

وكانت هذه اللجنة فريدة فى نوعها فى تاريخ النظام السوفيتى ، وسرعان ماتكشفت المصاعب المتأصلة فيها . لقد حيت صحافة المهاجرين الروس فى الخارج هذه الخطوة كدليل على ان النظام السوفيتى قد دخل فى مضايق اليأس ولم يعد فى وسعه المحافظة على ذاته الا بمساعدة البورجوازية . ودخل الممثل البريطانى ، الذى كان قد وصل حديثا الى موسكو ، فى مفاوضات مع اللجنة من فوق راس الحكومة السوفيتية ، وجنحت الحكومات الأجنبية بوضوح الى معاملتها كحكومة بديلة يمكن أن تتولى الحكم اذا قلب النظام السوفيتى . والواقع ان اللجنة لم تفعل أكثر من جمع المعلومات والقيام بدعاية فى الداخل والخارج . وفى ٢٠ اغسطس ١٩٢١ عقدت الحكومة السوفيتية مع مشروع هوفر للمعونة الأمريكية اتفاقا لتنظيم المعونة فى المجاعة . وجعل هذا النجاح الحكومة السوفيتية ترى رجود اللجنة غير ذى جدوى ، بل وضار ، لأن مشروع هوفر للمعونة الأمريكية كان يأمل بوضوح فى استخدام برنامج المعونة لأضعاف الحكومة السوفيتية ، ويسعى الى التعامل الى أقصى حد ممكن مع اللجنة ذات الأغلبية البورجوازية دون السلطات البلشفية . وكان قد تقرر فى مرحلة سابقة ايفاد مندوبين عن اللجنة الى لندن وبعض البلاد الأجنبية الأخرى لطلب المساعدة . ولكن ذلك صار الآن غير ممكن السماح به . وابلغت الحكومة السوفيتية اللجنة أن عملها قد كمل فى موسكو وان على اعضائها ان يجعلوا مراكزهم فى المناطق المنكوبة . وعندما رفضت اغلبية اللجنة اطاعة هذا القرار وأصروا على خطة ارسال مندوبين الى الخارج ، اعلن حلها رسميا بقرار ٢٧ اغسطس ١٩٢١ واعتقل زعماؤها البارزين من البورجوازيين (٢) . وهكذا انتهت اول وآخر محاولة للتعاون بين النظام السوفيتى والعناصر الباقية من النظام القديم . وهى تصور مدى عمق العداء بينهما وكيف

(١) ازفستيا ٢٣ يوليه ١٩٢١ .

(٢) ظهر اعلان حلها مع بيان موجز عن الاسباب فى ازفستيا ٣٠ اغسطس ١٩٢١ .

ان اية قوة مستقلة فى روسيا السوفيتية صارت ، او كان من الممكن اتهامها بأنها اصبحت ، مركزا لاستقطاب التدخل الأجنبى ضد النظام(١).

وقبل ان نتحول الى موضوع نمو الحزب فى علاقته بالدولة يجب تسجيل واقعتين اخريين على انهما تحددان مرحلتين اخريين فى تصميد الدكتاتورية . الأولى هى الغاء « شيكا » وتحويرها فى ربيع ١٩٢٢ . والثانية المحاكمة العلنية لزعماء الثوريين الاجتماعيين بعد ذلك بثلاثة اشـهر .

وقد جاء العداء نحو « شيكا » من مصدرين لـكل منهمـا تمثيله القوى فى الحزب : من المثاليين الذين لا يحبذون الارهاب والاجراءات الاستثنائية فى المحاكمات بوصفهما اداتين نظاميتين للحكم ، وان كانوا قد قبلوهما كضرورة طوارىء ، وكذلك من المصالح القائمة لفروع الادارة الأخرى التى تحتج على اعتداءات هذا الجهاز غير النظامى الذى يتمتع بامتيازات خاصة على اختصاصاتها العادية . وكان المعبر عن هـذا المصدر الأخير فى المركز هما وزيرا الشئون الداخلية والعدل . وفى المناطق اثارت لجان شيكا بصورة حادة جدا المشكلة الدستورية المزمنة الخاصة بمسئولية الأجهزة المحلية للسوفيتات المحلية . وبصفة عامة جاء عقب الحرب الأهلية هدوء فى التوتر كانت « السياسة الاقتصادية الجديدة » رمزا له فى الميدان الاقتصادى . ومن ثم ساد الشعور بأن تسريح الجيش ينبغى ان يتوجه تسريح الجهاز الذى أدار المعركة فى الجبهة الداخلية ، بعد الانتصار الكامل . وفى المؤتمر التاسع لسوفيتات روسيا كلها اقترح سميرنوف ، وهو احـد البلاشفة القدامى الذين ارتبطوا بحركات المعارضة فى الحزب منذ « الشيوعيين اليساريين » فى ١٩١٨ ، فى خطاب موجز جدا قرارا ووفق عليه ، اذا كانت السجلات كاملة ، بدون مناقشة هو ما يلى :

« ان مؤتمر السوفيتات يأخذ علما بالعمل البطولى الذى قامت به اجهزة شيكا فى احرج لحظات الحرب الأهلية والخدمات الضخمة التى قدمتها فى مهمة دعم انتصارات ثورة اكتوبر والدفاع عنها ضد الهجوم من الداخل والخارج .

« ويرى المؤتمر ان مابلغته السلطة السوفيتية من قوة فى الداخل والخارج فى الوقت الحاضر يجعل فى حيز الامكان تضييق نطاق نشاط

---

(١) أفضل ما كتب عن هذه الواقعة هو مقال ا. كوسكوفا (المرجع السابق) أما وجهة نظر البلاشفة ضد اللجنة فقد جاءت فى رقم ٣٤ فى ١٥ نوفمبر ١٩٢١ ص ٢ . «Izvestiia Tsentral'nogo Komiteta Rossiiskoi Kommunisticheskoi Partii (Bol'shevikov)» رقم ٢٤ فى ١٥ نوفمبر ١٩٢١ ص ٢

شيكا واجهزتها ، على أن يترك للأجهزة القضائية امر محاربة الخروج على قوانين الجمهوريات السوفيتية .

« ومن ثم فان مؤتمر السوفيتات يكلف رياسة اللجنة التنفيذية المركزية باعادة النظر فى اقرب فرصة ممكنة فى القانون الاساسى للشيكا واجهزتها بقصد اعادة تنظيمها والحد من اختصاصاتها ودعم مبادىء الشرعية الثورية » (١) .

ومن النادر ، باستثناء اللحظات الاولى من حماسة الثورة وحرارتها، ان تناقش علنا القضايا الأساسية لطريقة عمل السلطة بواسطة من يمارسونها . وكان مستقبل شيكا احد هذه القضايا . ومن المستحيل تحديد مدى قبول زعمـاء الحزب فى مؤتمر ديسمبر ١٩٢١ لقرار سميرنوف بوصفه مناورة تكتيكية ، والى اى مدى تأثرت هذه الآراء بالمجاعة الفظيعة التى لم تصل ذروتها الا فى الشـهور الأولى من ١٩٢٢ ، أو تحديد القوى التى كانت مسئولة عن القرار النهائى . بيد انه من العسير ان يصدق المرء ان زعماء الحزب فكروا جديا فى الاستغناء عن جهاز امن قوى مثل شيكا فى وقت زادت فيه الحاجة الى اليقظة عند تطبيق السياسة الاقتصادية وما تنطوى عليه من تسامح مع العناصر الرأسمالية والبورجوازية الصغيرة . وفى ٨ فبراير ١٩٢٢ اصدرت اللجنة التنفيذية المركزية قرارا بالغاء شـيكا ولجانها المحلية وتحويل أعمالها الى قوميسيرية الشعب للشئون الداخلية ، وبانشاء « الجهاز السياسى للدولة» «G.P.U.» فى هذه القوميسيرية ليقوم بهذه الأعمال مع « قطاعات سياسية » مقابلة فى الأقاليم والجمهوريات والمناطق المستقلة فى الاتحاد السوفيتى . وتحددت المسئولية المزدوجة لهذه القطاعات ، تجاه « جهاز الدولة السياسى » «G.P.U.» فى موسكو من ناحية وتجاه لجان السوفيت التنفيذية محليا من ناحية اخرى . بالعبارات المبهمة المـألوفة التى لا تترك مجالا جديا للشـك فى خضوعها للجهاز المركزى . ووضعت تحت تصرف « جهاز الدولة السـياسى » فرق خاصة من الجيش ، وذكر بين اعمالهـا مهمة « محـاربة الجريمة فى الجيش والسكك الحديدية » . واخيرا تقرر ان اى شـخص يعتقل بواسطة « الجهاز » يجب ، فى غضون شهرين ، اما اخلاء سـبيله او تقديمه للمحاكمة بواسطة الأجهزة القضائية ، الا اذا صدر اذن خاص باستمرار احتجازه من رئاسة اللجنـة التنفيذية المركزية (٢) . وكان هذا البند هو المنفذ الذى جعل فى وسع «الجهاز» ، عند الضرورة ،

---

(١) «Sobranie Uzakonenii, 1922» رقم ٤ مادة ٤٢ .

(٢) «Sobranie Uzakonenii, 1922» رقم ١٦ المادة ١٦٠ .

تجنب تعقيدات الاجراءات القضائية . ولكن حتى هذا الاذن الرسمى لا يبدو انه طبق مدة طويلة . وبعد انشاء « اتحاد الجمهوريات السوفيتيه الاشتراكية » فى العام التالى اختفت ايضا التبعية الاسمية لقوميسيرية الشئون الداخلية كما ان التحول الذى حدث فى فبراير ١٩٢٢ لم ينقل اختصاصات شيكا شبه القضائية الى المحاكم ، بل انه اخرج الجرائم السياسية من دائرة الاجراءات القضائية ، وترك « للجهاز » سلطات تحكمية فى تناول هذه الجرائم اكثر مما كان للشيكا المنتهية فى أى وقت من الاوقات . ولم يمض شهران على انشاء « جهاز الدولة السياسى » حتى كان لينين يوجه اليه النقد ، فى المؤتمر الحادى عشر للحزب ، للتدخل فى عمليات اقتصادية لم يبد انها من شانه (١) .

وكانت الواقعة الثانية فى ١٩٢٢ هى محاكمة زعماء الثوريين الاجتماعيين . فقد تعرض الثوريون الاجتماعيون لنفس الاجراءات الاضطهادية التى كانت قد اتخذت ضد المناشفة فى العام السابق . بيد ان الثوريين الاجتماعيين كانوا أقوى عصبا ولا يسهل اخمادهم مثل المناشفة . فقد كانوا حزبا ثوريا ذا تقليد فى التآمر السرى ، وعندما استؤنفت سياسة المعارضة ، عاد بعضهم على الأقل الى هذا التقليد . وسرعان ما تدخل « الجهاز » الجديد فى الأمر . وفى فبراير ١٩٢٢ اعلن ان سبعة واربعين من زعماء الثوريين الاجتماعيين أعتقلوا بتهم التآمر ضد السلطة السوفيتية وانهم سيقدمون الى المحاكمة . وكان لهذا الاعلان صدى فى الخارج وبخاصة فى الدوائر الاشتراكية . وفى ابريل ١٩٢٢ أثير الموضوع فى اجتماع بين ممثلى « الدوليات » الثلاث فى برلين – وهى المحاولة الوحيدة التى جرت للتفاهم بين « الدوليات » المتنافسة (٢) . وتعهد بوخارين ورادك ، ممثلى الحزب الروسى فى وفد الكومنترن ، بأن السلطات فى روسيا لن تطالب بتوقيع عقوبة الاعدام ضد الثوريين الاجتماعيين ، وعنفهما لينين علنا بسبب قبولهما هذا التدخل فى شئون السوفيت الداخلية ، وان كان قد اعترف بأنه يجب تنفيذ هذا التعهد . (٣)

وقبل أن تبدأ المحاكمة كان لينين قد اصيب بأول نوبة من نوبات الشلل . وافتتحت المحاكمة فى ٨ يونيه ١٩٢٢ واستمرت شهرين ، وحظيت بدعاية دولية بحضور ڤاندرڤلد ، الاشتراكى البلجيكى ، كمحام أول عن المتهمين . وكانت هذه أول محاكمة سياسية كبرى فى عهد

(١) « أعمال لينين » XXVII ص ٢٤٦ .

(٢) سيجىء الحديث عن هذا الاجتماع فى القسم الخامس .

(٣) « اعمال لينين » XXVII ٢٧٧ – ٢٨٠ .

النظام . وكانت التهم العامة الموجهة الى الثوريين الاجتماعيين ضخمة . فقد ألقيت عليهم ، عن طريق كيرنسكى ، مسئولية كل عمل من اعمال الحكومة المؤقتة ، وكانوا قد أسهموا بنصيب رئيسى فى اكثر من حكم « ابيض » ابان الحرب الأهلية ، وكان مغتالو ميرباخ واصحاب محاولة الاعتداء على حياة لينين من الثوريين الاجتماعيين . وحيثما لا توجد ادلة على اعمال محددة كانت توجد بيانات عديدة من جانب زعماء الثوريين الاجتماعيين تحبذ الأعمال الارهابية ضد السلطة السوفيتية . ونبذ ڤاندرڤلد وزملاؤه الأجانب الدفاع بعد ايام قليلة « بناء على طلب المتهمين » واصدروا بيانا يندددون فيه بالمحكمة وهيئة الدفاع لخرق اتفاق برلين (١) . وكان عدد المتهمين اربعة وثلاثين ، اخلى سبيل بعضهم ، وصدرت ضد كثيرين منهم أحكام مختلفة بالسجن . وحكم على اربعة عشر منهم بالاعدام . واجلت اللجنة التنفيذية المركزية تنفيذ الحكم فى اثنين واوقفت باقى الأحكام . وجدير بالذكر هنا انه طوال الاجراءات لم يوصف حزب الثوريين الاجتماعيين بأنه هيئة غير شرعية : فالأدلة التى قدمت ضد المتهمين كانت تتعلق بأعمال تعتبر اجرامية فى ظل أى نظام من انظمة الحكم . واستمر قرار اللجنة التنفيذية المركزية فى ٨ أغسطس ١٩٢٢ ، الذى يؤيد الأحكام ويوقفها ، ينطوى على الاعتراف به كحزب شرعى :

« اذا كف حزب الثوريين الاجتماعيين عملا وممارسة عن نشاطه التآمرى الارهابى السرى وجاسوسيته العسكرية التى تؤدى الى التمرد ضد سلطة حكومة العمال والفلاحين ، فانه بذلك يخلص زعماؤه الذين قاموا بمثل هذه الأعمال فى الماضى واحتفظوا فى المحكمة بحق الاستمرار فيها من أقصى العقوبات » . (٢)

بيد ان اسطورة المعارضة القانونية قد انتهت منذ أمد طويل . ولا يمكن عدلا القاء تبعة نهايتها على حزب واحد . فاذا كان صحيحا ان النظام البلشفى لم يكن على استعداد ، بعد الأشهر القليلة الأولى ، للتسامح مع اية معارضة منظمة ، فانه صحيح ايضا أن الاحزاب المعارضة لم تكن على استعداد للعمل داخل الاطار القانونى . ان افتراض الدكتاتورية كان قائما من الجانبين .

(١) أ. ڤاندرڤلد و أ. ووترز . «Le Procès de Socialistes-Revolutionnaires à Moscow» (بروكسل ١٩٢٢) ١٣٣ ص ١٣٤ .

(٢) «Protsess P.SR. : Rechi Gosudarstvennykh Obvinitelei» (١٩٢٢) ص ٢٤٣–٢٤٤ .

الفصل الثامن

سيادة الحــزب

بعد ثورة اكتوبر ١٩١٧ كان تطور الجناح البلشفى من « حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى » ، الذى سرعان ما صــار « الحــزب الشيوعى الروسى (بلاشفة) » ، عملية استمرار وتغير فى نفس الوقت. لقد استمر الحزب طوال تاريخه يحمل الطابع الذى طبعه لينين به، وكثيرا ما عاد الى تقاليد ومناقشات شبابه . وقد غيرته ثورة اكتوبر بطــرق بعضها واضح واكثرها غير ملحوظ . ولكن هنا ايضا يصعب التمييز بين التغييرات المتأصلة فى طبيعة الحزب ، او بصفة خاصة كحزب ثورى ، والتغييرات التى تفرد بها او تفرد بها الموقف الذى كان يعمل فيه . وقد كانت التطورات الرئيسية الثلاثة التى مر بها فى الفترة بين ثورة اكتوبر وموت لينين هى زيادة السلطة فى يد زعامة الحزب المركزية الضئيلة العدد ، وتحول الحزب من تنظيم ثورى موجه الى قلب الأنظمة القائمة الى مركز توجيه للجهاز الحكومى والادارى ، واخيرا ، حصوله على مركز محتكر باستئصال الاحزاب الاخرى .

ان الاتجاه الى تركيز السلطة فى مركز اى تنظيم كبير وضرورة التركيز كشرط لسلامة العمل ، كانا القاعدة السائدة بين الاحزاب السياسية الحديثة(١) .

والاحزاب التى قاومت هذه القاعدة ، مثل الفوضويين ، حكمت على نفسها بالعقم السياسى ، اما الاحزاب الاخرى فقد نجحت بصفة عامة بقدر استعدادها لقبول النظام المشدد النابع من سلطة وادارة مركزيتين

(١) انظر الفصل الثانى .

اوليتين . ولهذه الحقيقة دلالات مقلقة بالنسبة للاحزاب التى تقر بانها منظمه على اساس ديموقراطى . فكل الاحزاب السياسيه المنظمه — وبخاصة تلك التى تمثل الجماهير حيث توجد هوه انفصال كبيره بـين الاعضاء العاديين والزعماء بسبب المؤهلات الفنيه والذهنيه التى تتطلبها الزعامه — جنحت ، ايا كان مدى ديموقراطية المبادىء التى تقوم عليها ، الى النمو فى حكم قلة مقفولة من الزعماء . وقد شخص احد علماء الاجتماع وكانت مادته مستمدة اساسا من دراسة الحزب الديموقراطى الاجتماعى الالمانى والحزب الاشتراكى الايطالى قبل ١٩١٤ ، هذه العوارض كما يلى :

« فى كل علاقة اجتماعية تخلق الطبيعة نفسها السيطرة والتبعية ، وهكذا فان كل تنظيم حزبى يمثل حكم قلة قوى يقف على اقدام ديموقراطية .. ففى كل مكان يوجد ناخبون ومنتخبون . ولكن فى كل مكان ايضا توجد سلطة الزعامة المنتخبة على الجماهير الناخبة . ويخفى هيكل حكم القلة القائم الأسس الديموقراطية »(١) .

وعندما صار البلاشفة حزبا جماهيريا بعد ١٩١٧ بدات هذه العملية بسرعة . ولا شك فى ان تقاليد السرية والنظام المشدد فى الحزب قبل ١٩١٧ عجلت بها ، كما عجل بها أيضا المركز الخاص الذى احتلوه بالتدريج بعد ١٩١٧ بوصفهم الحزب المحتكر فى الدولة ، وكذلك ربما أيضا التخلف السياسى وعدم التجربة بين العمــال الروس بمقارنتهم بزملائهم فى الغرب . ولكن الصورة تصير مشوهة تماما اذا اعتبرت سمة خاص بالروس او بالبلاشفة . فقد كان يشترك فيها ، بدرجة تزيد أو تنقص ، كل الأحزاب السياسية فى النصف الأول من القرن العشرين .

وكان تطور الحزب الثورى الى حزب حاكم من السمات المشتركة بين كل الثورات المنتصرة ، وله آثار مألوفة تماما بحيث يمكن اعتبارها نمطية . فالحزب اذ يتحول من مهمة التدمير الى مهمة الادارة يكتشف فضائل القانون والنظام والخضوع للسلطة الشرعية للثورة ، ويهاجمه

(١) ر . ميشيلز «Zur Soziologie des Partenwessen» (الطبعة الثانية ١٩٢٥) . ويقول ايضا : « كلما امتد نطاق الجهاز الرسمى ، اى كلما زاد عدد ما لدى المنظمة من اعضاء وامتلات خزائنها ونمت صحافتها ، كلما نبذت الديموقراطية جانبا فى داخلها وحل محلها السلطان المطلق للجان » ص ٩٨ . وقد ترددت تهمة « البيزنطية » ، وهى تهمة مفضــلة لدى نقاد البلاشفة ، فى الحزب الديموقراطى الاجتماعى الالمانى منذ ١٩٠٨ . (نفس المرجع ص ١٤٨) .

من اليسار أولئك الذين يريدون الاستمرار بالثورة باسم المبادىء الثورية السابقة التى يقول هذا اليسار ان حكومة الثورة قد خانتها .

وكان هذا هو النمط الذى احتذته الثورة الروسية فى تاريخها . بيد ان هناك سمة اخرى اكثر وضوحا نتجت عن التفاعل الجديد بين الحزب والدولة . فالارتباط بين الحزب والدولة اشرك الحزب اشراكا مباشرا فى كل ازمة قومية ، وحول كل نداء بالوحدة الوطنية والزعامة الوطنية الى نداء بوحدة الحزب والولاء لزعيم الحزب . كما لم يكن ممكنا الفصل بين لينين زعيم الحزب ولينين زعيم الأمة . فكان رد الفعل الطبيعى بالنسبة للحزب ، كما بالنسبة للامة ، حيال الخطر القومى هو التكتل وكانت السيطرة التى يمارسها سيطرة السلطة المعنوية اكثر منهـا سيطرة سلطة خارجية . ولكنها ساعدت على ان يقوم فى الحزب ، وفى الدولة ايضا ، تقليد الزعامة الشخصية الذى صار من العسير التخلص منه .

وكان ثالث تغيير مهم هو أن الحزب حصل على ماكان فى الواقع احتكارا سياسيا فى ارض السوفيت . وليست هناك نظرية سياسية تنكر على الحزب السياسى حق فرض شروط متشددة ، سواء كانت تتعلق بالسلوك أو بالاعتقاد ، على اعضائه وطرد من لا يوفون بهذه الشروط . بيد ان هذا الحق كان حتى ذلك الوقت يفترض معه أن للفرد الاختيار فى تغيير ولائه الحزبى ، وان هناك حزبا بديلا لديه فرصة مماثلة للتأثير فى الشئون العامة . فقبل الثورة كان البلاشفة المنشقون يستطيعون ان يصيروا مناشفة او ينضموا الى احزاب او جماعات سياسية اخرى — وكان ذلك يحدث فعلا . وفى الشهور الأولى بعد الثورة كانت هذه السيولة فى العضوية بين الأحزاب الباقية — البلاشفة والمناشفة والثوريين الاجتماعيين اليساريين واليمينيين — لا تزال موجودة الى حد ما . لقد كان البلاشفة هم الحزب الحاكم ، ولكنه كان حزبا ضمن احزاب . ولكن بعد صيف ١٩١٨ لم يعد للأحزاب الأخرى وجود الا فى حدود ما يسمح به ، وصار وضعها فى خطورة متزايدة ، وابتداء من ١٩٢١ اختفت فعلا . ومن ثم فان الاستقالة او الطرد من الحزب الوحيد الباقى صارت تعنى عادة منذ ذلك الوقت الابعاد — على الأقل — عن كل الصور القانونية للنشاط السياسى . وهكذا فان النزاعات داخل الحزب كانت قمينة بأن تنمو بصورة متزايدة الحدة لانه اصبح لايوجد طريق آخر للتعبير عن الرأى المنشق ؛ ولان مثل هذا الرأى يمكن ان يعزى الى مناشفة او ثوريين اجتماعيين

سابقين دخلوا الحزب لدافع شخصية وغير مخلصة (١) .

وصار من السهل ومن الطبيعى ان يعامل الاختلاف فى الرأى معاملة عدم الولاء . وقد نمت فى مفاهيم وحدة الحزب ونظام الحزب فى دولة الحزب الواحد ، دلالات لم يكن يتوقعها احد من قبل .

وقد أتت هذه التغييرات على مراحل . فبرغم اصرار لينين المستمر على ضرورة التقيد بالمذهب وعلى ان نظام الحزب يجب ان يفرض هذا التقييد ، فان الدستور الاساسى الاصلى للحزب الذى اقره مؤتمر الحزب الثانى فى ١٩٠٣ وايده المؤتمر الثالث فى ١٩٠٥ مع بعض التعديلات الشكلية الطفيفة لم ينص صراحة على التزام الأعضاء بالخضوع لقرارات الحزب ، بل ترك ذلك ضمنيا . وفى دستور الحزب المنقح الذى اقره المؤتمر السادس فى اغسطس ١٩١٧ جاء هذا الالتزام صراحة لأول مرة . ولكن مما قد يدعو الى التعجب ان انتصار الثورة بدا فى أول الأمر أنه يخفف من قيود النظام المشدد للحزب ويؤدى الى اختلافات ومناقشات بلا حدود لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الحزب البلشفى ، وربما تكون نادرة فى تاريخ اى حزب آخر . وكانت هذه المناقشات داخل الحزب تتم ، رغم حدتها ، على أساس قاعدة معترف بها هى أن لأعضاء الحزب حرية العمل حتى يتخذ الحزب قراره ، وحتى ذلك فقط . ولم تكن التهمة التى وجهت الى كامنيف وزينوفيف وهددت بطردهما قبيل الثورة أنهما عبرا عن وجهات نظر مخالفة فى مداولات اللجنة المركزية السابقة على القرار ، بل أنهما تحديا علنا القرار الذى اتخذ ، بأغلبية الأصوات ، ضد رأيهما (٢) . ولا يمكن عقلا انكار حق الحزب الذى يواجه مثل هذا التحدى فى تطبيق عقوبات على العضو المخالف . وبعد أيام قليلة من انتصار الثورة واجه لينين تمردا آخر ، بقيادة زينوفيف وكامنيف ايضا ، ضد سياسة استبعاد الأحزاب الأخرى من الحكومة السوفيتية « وهى السياسة التى خففت بعد ذلك بمدة قصيرة لمصلحة الثوريين الاجتماعيين اليساريين » ، ولم

(١) لقد عزا قرار المؤتمر العاشر للحزب نمو الشيع الى « دخول عناصر لم تهضم الشيوعية تماما فى صفوف الحزب » . وكان المشروع الذى اعده لينين شخصيا لهذا القرار ينص بالذات على « المناشفة السابقين » . « أعمال لينين » XXVI ص ٢٦٢

(٢) وبالمثل لم يكن خطأ تروتسكى فى الخلاف الذى حدث فيما يتصل بالنقابات ١٩٢٠ — ١٩٢١ انه تقدم بمقترحات غير ممكنة ، بل انه رفض الاشتراك فى اللجنة التى عينت لايجاد حل بعد ان رفضت مقترحاته بأغلبية اللجنة المركزية (نفس المرجع XXVI ص ٨٨) .

تنته هذه الأزمة الا بانذار نهائى وعدة استقالات (١) . ثم جاء شتاء من المناقشات الحرة وتبادل الهجمات فى اللجنة المركزية للحزب بلغ ذروته فى المناقشات المشهورة فى فبراير ومارس ١٩١٨ حول مفاوضات برست ليتوفسك مع المانيا وتوقيع معاهدة برست ليتوفسك . وقد بلغ الأمر فى هذه المناقشات الى الحد الذى اعرب فيه دزيرزنسكى عن اسفه لأن الحزب لم يكن من القوة بحيث يخاطر باستقالة لينين ؛ وقال لوموف صراحة ، مبديا استعداده حتى لمواجهة هذا الموقف ، « اننا يجب أن نتولى السلطة حتى بدون فلاديمير ايليخ » (٢) .

بيد انه فى حين كان الأثر الأول للثورة هو تشجيع حرية المناقشة واعلانها الى حد نادرا ما بلغه اى حزب فيما يتعلق بالقضايا الحيوية للسياسة العامة ، بدات قوى اخرى تعمل فى الاتجاه المضاد . فقد تبخرت الحماسة غير المحدودة التى ولدتها ثورة اكتوبر ، وفى ربيع ١٩١٨ كانت المصاعب الاقتصادية قد بدات تشتد فعلا ، وبدات المعارضة تأتى من الجماعات اليسارية داخل الحزب التى اتهمت زعامة الحزب بالميول الانتهازية والانحراف عن المبادىء البلشفية . وهكذا انبثقت من الخلافات حول برست ليتوفسك جماعة من « الشيوعيين اليساريين » ظلت حوالى اسبوعين تصدر فى بتروجراد صحيفة يومية للمعارضة هى « كوميونيست » ووجه لينين اليها هجومه فى المؤتمر السابع للحزب الذى عقد للتصديق على معاهدة برست ليتوفسك فى مارس ١٩١٨ .

« ان الأزمة الخطيرة التى يمر بها حزبنا فيما يتصل بتكوين معارضة يسارية داخلية من اكبر الأزمات التى تعرضت لها الثورة الروسية » (٣)

وعندما هزمت هذه المجموعة فيما يتصل ببرست ليتوفسك حولت انتباهها الى الموقف الاقتصادى الحرج وهاجمت سياسة لينين فيما يتصل ببعض المسائل مثل استخدام الخبراء وتكوين اندماجات اقتصادية

---

(١) انظر الفصل الخامس . وكان الانذار النهائى الذى وجهته اللجنة المركزية فى ١٩/٦ نوفمبر ١٩١٧ الى كامنيف وزينوفيف وريازانوف ولارين يطالبهم « اما الخضوع فورا وكتابة لقرارات اللجنة المركزية وتنفيذ سياستها فى كل تصرفاتهم العلنية أو الامتناع عن كل نشاط علنى فى الحزب والتنازل عن كل مراكز المسئولية التى يحتلونها فى الحركة العمالية الى ان ينعقد مؤتمر الحزب التالى » . ورد زينوفيف بخطاب يعلن فيه خضوعه ، وظل الثلاثة الآخرون مصرين على موقفهم وطردوا من اللجنة المركزية . واستقال ريكوف وميليوتين ونوجين ايضا من اللجنة المركزية ومن مراكزهم فى مجلس القوميسيرين .

(٢) «Protokoly Tsentral'nogo Komiteta RSDRP» (1929) ص ٢٤٩ – ٢٥٠ .

(٣) أعمال لينين XXII ص ٢٢١ .

وادارة الشخص الواحد فى الصناعة ، ولم يكن الأمر غير طبيعى ، وان كان فى الغالب غير حقيقى ، ان وجهت اليها تهمة التآمر مع الثوريين الاجتماعيين اليساريين الذين كانوا قد تركوا مجلس (١) القوميسيرين بسبب موضوع برستليتوفسك . وسيطرت الجماعة على منظمة الحزب فى موسكو ، واصدرت فى ابريل ١٩١٨ عددين من صحيفة جديدة تحت اسم « كوميو نيست » وصفت بأنها « لسان حال مكتب منطقة موسكو للحزب الشيوعى الروسى (بلاشفة) » . وكان المحررون هم بوخارين واوبولنسكى وراديك و ف . سميرنوف (٢) . ونشر فى العدد الأول بيان مسهب عن الموقف الاقتصادى كان قد قرىء فى اجتماع المجموعة مع زعماء الحزب بما فيهم لينين فى ابريل سنة ١٩١٨ . (٣) وفى الشهر التالى تعرضت لهجوم من أشد هجمات لينين فى مقال عن « الطفولة اليسارية وروح البورجوازية الصغيرة » . واختفت المجموعة فى صيف ١٩١٨ عندما أحدثت مؤامرة الثوريين الاجتماعيين وبداية الحرب الأهلية ذعرا أدى الى اعادة وحدة الحزب وفرض النظام الشديد بزعامة لينين (٤) .

---

(١) ابان النزاعات الحزبية الحادة فى ديسمبر ١٩٢٣ ادعى زينوفيف أن الثوريين الاجتماعيين اليساريين اقترحوا فى ذلك الوقت اعتقال لينين وأعضاء مجلس القوميسيرين الآخرين وأن الخطة كانت فعلا موضع تفكير جدى من الشيوعيين اليساريين وأنه قد وقع الاختيار على بياتاكوف ليخلف لينين « برافدا ١٦ ديسمبر ١٩٢٣ » . وأشار ستالين أيضا الى نفس الدعوى (برافدا ١٥ ديسمبر ١٩٢٣) . وردت جماعة من الشيوعيين اليساريين السابقين ، منهم بياتاكوف وراديك بأن القصة لا أساس لها من الصحة أكثر من بعض الملاحظات التى قيلت على سبيل المزاح « برافدا ٣ يناير ١٩٢٤ » . وفى ١٩٣٧ وجهت الى بوخارين تهمة تنظيم مؤامرة كبرى ضد لينين فى هذه المناسبة .

(٢) وكان من الاسماء التى ذكرت على الصفحة الأولى بوبنوف وكوسيور وكيبيشيف وبوكروفسكى وبريوبرازنسكى وسابروفوف وسافاروف وبوريشكى وأونشليخت وياروسلافسكى وبياتاكوف .

(٣) وتبعا لما جاء فى الكوميونيست العدد الاول ٢٠ ابريل ١٩١٨ ص ١٣ ، قرأ لينين فى هذه المناسبة مجموعة من الافكار المضادة ووعد بنشرها ولكنه لم يفعل . وقد أعيد طبع « بيان » الجماعة فى « لينين دراسات » XXII ص ٥٦١ – ٥٧١ وسنناقشها فى القسم السادس .

(٤) من الظواهر المميزة لروح هذه الفترة أن بوخارين ظهر، والنزاع قد بلغ ذروة حدته ، بوصفه المندوب الرئيسى للجنة المركزية للحزب فى « مؤتمر مجالس الاقتصاد القومى اروسيا كلها » وان يقدم راديك فى هذا المؤتمر تقريرا عن « الآثار الاقتصادية لمعاهدة برست ليتوفسك » . وترجع هذه المرونة الى النقص الشديد فى الأشخاص المؤهلين فى الحزب من ناحية ، ولكنها ترجع ايضا الى تقليد قوى بأن اعضاء الحزب مهما تشاجروا فيما بينهم لا يتحدثون فى المنظمات غير التابعة للحزب الا باسم الحزب وحده . وقد قال ريازانوف عن راديك فى هذه المناسبة انه « يسوق الحجج ضد نفسه » .

وفى المؤتمر السابع للحزب ، الذى صدق فيه على معاهدة برست ليتوفسك ، اقر ايضا اقتراح كان لينين قد تقدم به قبل ذلك بعام فى اطروحة ابريل بتغيير اسم الحزب « الديموقراطى الاجتماعى » الى « الشيوعى » .. وكان ماركس وانجلز قد اعربا عن نفورهما من الاسم القديم عندما اتخذه حزب العمال الألمانى فى ١٨٧٥ عنوانا له : ففى ذلك الوقت كانت كلمة « ديموقراطية » ، حتى مع وصفها «بالاجتماعية» ، قد بدات تفقدصبغتها الثورية . ومنذ١٩١٤ كانالديموقراطيون الاجتماعيون فى اوروبا ، باستثناء قلة ضئيلة ، قد هجروا قضية الثورة العالمية البرولتارية وصاروا « اصلاحيين » بورجوازيين « وشوفينيين » .وفى ديسمبر ١٩١٤ تساءل لينين عما اذا كان الوقت قد حان لنبذ اسم « الديموقراطية الاجتماعية » « الملوث المهان » والعودة الى الاسم الماركسى القديم « الشيوعية » (١) وقد حان الوقت لتمييز الهوة التى تفصلهم واثبات حق الثوريين فى التراث الماركسى بالعودة الى الاسم الماركسى « الشيوعيين » . وكان لهذا التغيير مغزى مزدوجا . فداخليا كان يعنى ان الحزب تحول نهائيا عن المرحلة البورجوازية للثورة واتجه فى عزم نحو الهدف الشيوعى . وخارجيا كان التغيير يحدد الانقسام الذى حدث فى الحركة العمالية الأوروبية بين أولئك الذين تمسكوا بسياسات الاصلاح البورجوازية وأولئك الذين تمسكوا بالثورة عن طريق البرولتاريا : فالانقسام الذى كان لينين قد أحدثه فى الحزب الروسى سنة ١٩٠٣ تكرر الآن على الصعيد الدولى . وكان هناك شىء من العزوف داخل الحزب عن تغيير الاسم التقليدى : ولكن فى مارس ١٩١٨ كف اتباع لينين نهائيا عن تسمية أنفسهم « حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى » ــ وهو اسم كان حوله نزاع طويل مع المناشفة وتقرر تركه لهم ــ وصاروا « الحزب الشيوعى الروسى (بلاشفة) » . (٢)

وكان الوقت قد حان ايضا لتشديد النظام الحزبى . وكان المبدا الذى يقوم عليه تنظيم الحزب يوصف منذ مدة طويلة بانه « المركزية الديموقراطية » (٣) ، وهو مصطلح كان يقصد به التعبير عن تلك العملية

(١) « لينين دراسات XVIII ص ٧٣

(٢) « قرارات الحزب الشيوعى الروسى » (١٩٤١) I ص ٢٧٩ .

(٣) ادخل هذا المصطلح « الذى سبق ان تحدثنا عنه فى الفصل الثانى » فى دستور الحزب بقرار المؤتمر الخامس للحزب سنة ١٩٠٧ (نفس المرجع I ص ١٠٨) ، وقد جاء تعريف محدد له فى اول الامر فى دستور ١٩٢٤ (نفس المرجع II ص ٥٩١) على الوجه التالى :

(ا) تطبيق المبدا الانتخابى على جميع الاجهزة الرئيسية للحزب من اعلاها الى ادناها .

المزدوجة التى تنبثق بمقتضاها السلطة من اسفل الى اعلا ــ من خلايا الحزب فى المدن او المصانع او القرى ، وعن طريق اللجان المحلية والاقليمية،الى ان تبلغ ذروتها فى اللجنة المركزية ، جهاز المؤتمر صاحب السيادة النهائية ــ وتهبط التعليمات بنفس الطريق بحيث يخضع كل جهاز فى الحزب للجهاز الذى فوقه وفى النهاية للجنة المركزية . ومع انتصار الثورة وتحول الحزب الى منظمة شرعية والزيادة الضخمة فى عدد الأعضاء أصبح من الممكن أخيرا تحقيق هذا المفهوم على اسس تشبه الى حد ما تنظيم السوفيتات . فالجهاز الأعلى « مؤتمر الحزب » يعقد اجتماعاته من ناحية المبدا ، سنويا ــ وكان هذا ما يحدث فعلا ابان السنوات القليلة التالية للثورة . وتجتمع اللجنة المركزية ، وهى الجهاز التنفيذى الرئيسى ، طبقا لدستور ١٩١٧ « مرة كل شهرين على الاقل». وعندما اتاحت الثورة للحزب الانتشار فى جميع انحاء روسيا ظهرت الى الوجود شبكة ضخمة من التنظيمات المحلية والمركزية المتدرجة .. وتحت مؤتمر « روسيا كلها » ولجنته المركزية كان لكل جمهورية او منطقة فى الاتحاد السوفيتى (oblast) مؤتمرها الاقليمى ولجنتها الاقليمية ، وتحتها كانت توجد مؤتمرات المؤتمرات ولجانها ، ثم مؤتمرات المراكز والأحياء واجانها ، وتأتىأخيرا خلايا الحزب، ولكلمنها «مكتبها» . فى المصانع والقرى والجيش الأحمر والمؤسسات السوفيتية ــ فى اى مكان تقريبا يستطيع أن يجتمع فيه عضوين أو ثلاثة من اعضاء الحزب. وبرغم ان الخلايا هى أدنى الدرجات فانها لم تكن بأى حال اقل عناصر جهاز الحزب اهمية . ومن العسير الحصول على صورة صحيحة لهذه الخلايا ، أكثر حتى من أدنى درجات النظام السوفيتى ــ السوفيتات المحلية . ولكنها ورثت من عدة نواحى التقليد الصلب للجماعات السرية الصغيرة التى أتاحت للحزب أن يترك أثره فى روسيا القيصرية ، وكان البناء كله يعتمد ، على الأقل فى المراحل الأولى للثورة ، على ولاء هذه الخلايا وفعاليتها (١) .

وبالنظر الى تكوين الحزب والظروف المضطربة التى وقع فيها ولم تمض الا شهور قلائل على انتصاره الثورى ، فان تطوره كان حتميا . ففى الصراع الكامن فى مصطلح « المركزية الديموقراطية » ــ الصراع

(ب) المسئولية الدورية لاجهزة الحزب تجاه التنظيمات الحزبية القائلة لها .

(حـ) النظام الحزبى المشدد وخضوع الاقلية للأكثرية .

(د) الالتزام الكامل المطلق بقرارات الاجهزة العليا من جانب الاجهزة التى هى أدنى ومن جانب جميع الاعضاء .

(١) من القرارات المهمة للمؤتمر العاشر قرار يحدد وظائف الخلايا . (نفس المرجع I ص ٢٧٠ ــ ٣٧١) .

بين انسياب السلطة من الأطراف الى المركز وفرض النظام بواسـطة المركز على الأطراف ، أى بين الديموقراطية والكفاية — كان لابد ان ينتصر التيار الثانى . ومادام لينين يمسك بالأعنة بيد ثابتة كان يمكن التوفيق بين القوتين وجعلهما تسيران فى اتجاه واحد ، وكان هو نفسه يضيق دائما بأولئك الذين يحاولون اثارة المقابلة بين السلطة « من أعلى » و « من اسفل »(1) . ولكن تزايد سيطرة شخصية لينين البارزة المعتدة بنفسها فى السنوات الحرجة التى مر بها النظام الجديد بررت تقليد الزعامة القوية وساعدت على خلق الحاجة اليها . وكانت هناك قوى اخـرى تعمل ايضا . وكان اقواها جميعا ذلك العبء الثقيـل لتقليد الادارة الروسية والبناء الاجتماعى الروسى . ولا جدال فى أن لينين كان يرغب من ناحية المبدا بل وانه حاول عملا ، ان يبث بين اعضاء الحزب العاديين ، ومن ورائهم البرولتاريا كلها ، روح المشاركة الايجابية فى شـئون الحزب والأمة ، وعندما كان يتحدث فى سنواته الأخيرة عن « التخلف » « ونقص الثقافة » عند الشعب الروسى كان يفكر من ناحية فى اخفاقه فى تحقيق هذا الحلم . فقد كان الأمر يتطلب على الأرجح أكثـر من جيل واحد للتأثير بشكل جدى فى تقليد التوجيه الادارى من أعـلى الذى تأصلت جذوره . كما ان الحزب الشيوعى الروسى لم يكن مختلفا جدا من هذه الناحية ، كما يفترض عادة ، عن الأحزاب السياسية فى البلاد اخرى حيث تناقش القضايا المتنازع عليها وتتحدد سياسة الحزب تجاهها بواسطة دائرة ضيقة من الزعماء وليس عن طريق الاستشارة الفعالة للأعضاء العاديين .

وهكذا لم يكن مستغربا أن الاتجاه الذى لا يقاوم نحو تركيـز السلطة ، ذلك الاتجاه الذى اثر فى الأجهزة السوفيتية ، ترك أثره

(1) فى سنة ١٩٢٠ بعد ان وصف الطريقة التى يعمل بها الحزب عن طريق الأجهزة السوفيتية ، استطرد قائلا : « هذه هى الطريقـة العامة التى تعمل بهـا سـلطة الدولة البرولتارية عندما ننظر اليها « من اعلى » ، من وجهة نظر تحقيق الدكتـاتورية عمليا . ولى ان آمل فى ان القارىء سيفهم لماذا لا يستطيع البلشفى الروسى ، الذى يعرف هـذه الطريقة ولاحظ كيف نمت طوال فترة ٢٦ عاما ، من جمـاعات سرية وغير شرعية صغيرة ، الا ان يعتبر كل حديث عن « من اعلى » او من « اسفل » ، عن دكتاتورية الزعماء او دكتاتورية الجماهير ، لغوا طفوليا لامعنى له مثل المناقشة فى هل ذراع الرجل اليمنى او رجله اليسرى اكثر نفعا » (« لينين — دراسات » XXV ص ١٩٣) .
وبعد ذلك بشهور قليلة اصدرت اللجنة المركزية خطابا دوريا عن « المشكلة الحـادة » الخاصة بالمراتب « العليا » و « الدنيا » فى الحزب ، وعزت حدة المشكلة من ناحية الى التدفق الضخم الحديث من الاعضاء الجدد غير المدربين ، ومن ناحية اخرى الى « الاسـاليب غير السليمة ، وغير المحتملة احيانا ، التى يتبعها بعض عمال الحزب المسئولين » .
«Izvestia Tsentral'nogo Komiteta Rossiisko! Kommunisticheskoi Partii (Bol'shevikov)» رقم ٢١ ، ٤ سبتمبر ١٩٢٠ ص ١ — ٢ .

ايضا فى اجهزة الحزب — وان تأخر بعض الوقت فى الحالة الثانية . فبرغم ان مؤتمر الحزب — صاحب السيادة رسميا — كان يجتمع سنويا من ١٩١٧ الى ١٩٢٤ ، فانه اصبح عاملا معرقلا واجتماعاته متباعدة الى حد لا يسمح بممارسة فعالة للسلطة ، واخذ فى الهبوط بعد فترة معينة من هبوط جهاز الدولة المقابل له « مؤتمر سوفيتات روسيا كلها » . وكان مؤتمر الحزب السابع فى مارس ١٩١٨ الذى صدق فيه على معاهدة برست ليتوفسك آخر مؤتمر تتقرر فيه قضية حيوية من قضايا السياسة بأغلبية الاصوات . وقد استمرت المؤتمرات القليلة التالية تناقش قضايا حرجة وتشهد فى بعض المناسبات تغييرات حادة فى الرأى : وينطبق ذلك بصفة خاصة على المؤتمر الثانى عشر فى سنة ١٩٢٣ — وهو اول مؤتمر منذ ثورة اكتوبر ١٩١٧ لا يحضره لينين . ولكن حتى عندما كانت المناقشة تحدث فى المؤتمر نفسه ، كانت القرارات الحقيقية تتخذ فى مكان آخر . وحتى فى اكتوبر ١٩١٧ كانت اللجنة المركزية هى التى اتخذت القرار المصيرى بالاستيلاء على السلطة ، واللجنة المركزية هى التى ورثت سلطة المؤتمر . ولكن حتى اللجنة المركزية — مثل اللجنة التنفيذية المركزية المقابلة لها فى النظام السوفيتى — لم تستطع الاحتفاظ بسلطتها ، التى سرعان ما التهمتها اجهزة أقل عددا وأكثر فعالية . وعندما اعلن زينوفيف بحماس فى ١٩٢٣ أن « اللجنة المركزية لحزبنا تضم ، بفضل التقليد القائم وبفضل تاريخ ٢٥ عاما عاشتها ، مجموعة تمتص بداخلها كل ما تنبثق منه السلطة فى الحزب » ، كان انما يصف موقفا على وشك ان يصير جزءا من التاريخ الماضى(1) .

وقد ظهرت قضية المركزية داخل الحزب علنا لأول مرة فى المؤتمر الثامن الذى عقد فى مارس ١٩١٩ والحرب الأهلية فى ذروتها . وكانت المركزية فى ذلك الوقت قد قطعت شوطا طويلا فى طريقها . واحتج أوسنسكى فى المؤتمر على أن كل عمل الحزب يتركز حول اللجنة المركزية وأنه « حتى اللجنة المركزية لا وجود لها حقيقة كجهاز جماعى » حيث أن « الرفيق لينين والرفيق سفردلوف يقرران المسائل الجارية فى أحاديث مع بعضهما او مع رفقاء فرادى ممن يتولون هذا الفرع او ذاك من شئون السوفيت » (2) . ومع ذلك فان الحرب الأهلية وضعت الحزب « فى مركز يجعل من المركزية الكاملة والنظام المشدد الى اقصى

(1) «Ovenadtsatyi S'ezd Rossüskoi Kommuisticheskoi Parti (Bol'shevikov)» (١٩٢٣) ص ٢٠٧ .

(2) «Vos'moi S'ezd RKP (B)» ١٩٢٣ ص ١٦٥ — ١٦٦ .

حد ضرورة مطلقة » (١) كما اعترف المؤتمر نفسه فى هذا القرار ، ومن سوء الحظ البالغ ان سفردلوف ، الذى كان حتى ذلك الوقت يدير بكفاية جهاز الحزب ، كان قد مات فى امسية المؤتمر . وحاول المؤتمر، بعد اذ قبل ضرورة تقوية السلطة المركزية ، ان يسلح اللجنة المركزية للقيام بمهمتها بتحديد عدد اعضائها بتسعة عشر عضوا « مع ثمانية مرشحين » وبتوصيتها بالاجتماع كل اسبوعين . ولكنه اتخذ فى نفس الوقت قرار مصيريا بانشاء ثلاثة اجهزة جديدة كانت تنبثق اسما من اللجنة المركزية ولكنها سرعان ما تقاسمت اختصاصاتها واغتصبت كل السلطة باستثناء مظاهرها الخارجية فى غضون السنوات الثلاث او الأربع التالية .

وكان اول هذه الأجهزة مكتب سياسى « بوليتبيرو » مؤلف من خمسة اعضاء تذكرنا أسماؤهم وشخصياتهم بالمكتب السياسى الذى كان قد انشىء قبلا فى لحظة ازمة فى أمسية ثورة اكتوبر . وكانت وظيفته « اتخاذ القرارات فى المسائل التى لا تسمح بتأخير » وأن يقدم تقريرا الى اللجنة المركزية فى اجتماعها كل أسبوعين . بيد أننا لسنا فى حاجة الى الاشارة الى أن التقييد الرسمى المفروض على اختصاصها وتحديده بالمسائل العاجلة ثبت انه لم يكن قيدا حقيقيا ، كما حدث مع التقييد المماثل الذى فرض على اختصاص مجلس القوميسيريين فى دستور الاتحاد السوفيتى ، وسرعان ما صار المكتب السياسى المصدر الرئيسى لقرارات السياسة الكبرى التى كانت تنفذها أجهزة الدولة . وكانت الهيئة الجديدة الثانية هى المكتب التنظيمى « أورجبيرو » ، وهى مؤلفة ايضا من خمسة اعضاء وتجتمع ثلاث مرات فى الاسبوع « تقوم بكل العمل التنظيمى للحزب » . وكان الجهاز الثالث هو « سكرتارية اللجنة المركزية » المؤلفة من « سكرتير مسئول » وخمسة معاونين « فنيين » لم تحدد وظائفهم اكثر من ذلك (٢) . وقلل من خطر الصدام بين المكتب السياسى والمكتب التنظيمى والسكرتارية تشابك العضوية فيما بينها . فكرستنسكى ، الذى صار اول « سكرتيرمسئول » كان عضوا ايضا فى المكتب التنظيمى . وكان احد اعضاء « المكتب السياسى » عضوا ايضا فى « المكتب التنظيمى » وقد اختير ستالين لهذا الدور المزدوج . وفى المؤتمر التالى سنة ١٩٢٠ اتخذت خطوة مصيرية اخرى . فقد تقرر تقوية السكرتارية بمنحها عضوية ثلاث

(١) «VKP (B) v Rezolyutsiyakh» ١٩٤١ I ص ٣٠٥

(٢) نفس المرجع I ص ٣٠٤ . ومنذ ذلك الوقت صارت السكرتارية مجرد جهاز روتينى يشرف عليه سفردلوف (« لينين - دراسات » XXIV ص ١٢٧ ١٢٨) .

« عمال دائمين » كلهم من اعضاء اللجنة المركزية . وبتكليفها « بادارة الشئون الجارية ذات الطابع التنظيمى والتنفيذى » ، ولم يترك للمكتب التنظيمى سوى « التوجيه العام للعمل التنظيمى »(١) . وتألفت السكرتارية المدعمة من كرستنسكى وبريو برازنسكى وسير سيبرياكوف .

ولم يكن متوقعا بصفة عامة ان تكون القضايا الرئيسية التى ستواجهها هذه السكرتارية غير المجربة قضايا تتعلق بمحافظة الاعضاء على الانضباط الحزبى . اذ ان موت الحركة الشيوعية اليسارية فى صيف ١٩١٧ تحت ضغط الحرب الأهلية لم يكن يعنى نهاية المعارضة داخل الحزب . وكانت الثورة الروسية قد بلغت نقطة عامة فى تجربة كل الثورات ، يواجه فيها الحزب الذى قام بالثورة مهمة دعم سلطته وتقوية جهاز الدولة ، وفى مثل هذا الوقت تكون المعارضة من جانب اليسار باسم المبادىء الثورية القديمة حتمية ومستمرة . وفى المؤتمر الثامن للحزب فى مارس ١٩١٩ ، والحرب الاهلية فى ذروتها ، قامت « معاضة عسكرية » غير ناجحة ضد سياسة تروتسكى من بناء جيش وطنى جديد من المجندين مع ضباط محترفين بعضهم من ضباط الجيش القيصرى السابق . وفى المؤتمر التاسع فى مارس ١٩٢٠ عارضه جماعة ، باسم شعار الحزب « المركزية الديموقراطية » ، فى تطبق « ادارة الرجل الواحد » فى الصناعة وحصلت على تأييد النقابات فى شخص توفسكى ، وثبت بعد ذلك أن ذلك كان نقطة البداية لحركة معارضة جديدة . ويمكن تتبع نموها فى صيف ١٩٢٠ فى تقرير اللجنة المركزية الى مؤتمر الحزب فى الربيع التالى . واتخذت احيانا صورة الصدام داخل جهاز معين من اجهزة الحزب واحيانا صورة تحدى من جانب احدى اللجان الاقليمية لمنظمات المراكز ، واحيانا ايضا صورة التذمر بين « القسم العمالى فى بعض اللجان الاقليمية المعينة » ، واحيانا صورة نزاع بين منظمات العمال ومنظمات الفلاحين . وعزى الأمر الى عدة اسباب : الارهاق الرهيب الذى تعانيه الجماهير العاملة من الحرب . والحرب الأهلية والارتباك الاقتصادى والبرد والجوع ، وقبول اعضاء فى الحزب « مخلصين وذوى ولاء ولكنهم من الناحية السياسية عمال وفلاحون غير مدربين » ؛ وكذلك قبول اعضاء فى الحزب ممن كانوا اعضاء سابقين فى الأحزاب الأخرى (٢) . وقرابة نهاية الصيف عينت لجنة لبحث الموضوع

(١) «VKP (B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) I ص٢٤٤

(٢) «Izvestia Tsentral'nogo Komiteta Rossiiskoi Komm. Partii (B)» رقم ٢٩ ، ٧ مارس ١٩٢١ ص ٤-٦ واعيد طبعه فى «Rabochaya Oppozitsyia: Materialy i Documenty» (١٩٢٦) ص ٢١-٢٢

من بين اعضائها اثنان ممن ظهروا فى صفوف المعارضين فى المؤتمر السابق وهما ايجناتوف وسابرونوف ، وصاغت هذه اللجنة قرارا وافق عليه مؤتمر الحزب لروسيا كلها فى سبتمبر ١٩٢٠ . وتحدث القرار فى عبارات عامة عن الحاجة الى انشاء الصلات بين الأعضاء العاديين واللجنة المركزية ، والى بث حيوية جديدة ونشاط فى حياة الحزب . بيد ان اكثر توصياته تحديدا كانت انشاء « لجنة رقابة جنبا الى جنب مع اللجنة المركزية » ، وكانت مهمة اللجنة ان « تتلقى الشكاوى من جميع الأنواع وفحصها » ، وان تناقشها اذا لزم الأمر مع اللجنة المركزية ، وتجيب عليها . والى ان يجتمع المؤتمر التالى للحزب تألفت لجنة الرقابة من دزيرزنسكى ومورانوف وبريوبرازنسكى واربعة اعضاء تعينهم أكبر المنظمات المحلية للحزب ، وبعد ذلك وضع شرط ان « اعضاء اللجنة المركزية بصفة عامة ينبغى عدم انتخابهم لعضوية لجنة الرقابة » (١) . ورئى أن يلحق بلجان الحزب الاقليمية أيضا لجان مماثلة . وأنشئت « لجنة الكرملين للرقابة » خاصة لفحص « امتيازات الكرملين » التى اثارت شكاوى من داخل الحزب « ولتخفيضها ، فى حدود عدم امكان الغائها نهائيا ، الى الحدود التى يستطيع فهمها كل رفيق فى الحزب »(٢) .. واستهلت اللجنة المركزية للرقابة بخطاب دورى الى جميع أعضاء الحزب يدعوهم الى « ابلاغها عن كل المخالفات التى يرتكبها أعضاء الحزب ضده ، دون التأثر مطلقا بمركز الشخص المتهم او وظيفته » (٣) .

ولم تؤد هذه الاجراءات الى تخفيف حدة القلق المتزايد . فبعد أن انتهت الحرب الأهلية تقريبا تكونت ، فى خريف ١٩٢٠ ، أضخم مجموعة منظمة منشقة داخل الحزب منذ الثورة تحت اسم « المعارضة العمالية » . وكانت اقوى بعددها منها بزعامتها او ببرنامجها . فكان الزعيمان المعروفان الوحيدان فيها هما شليا بنيكوف ، الذى كان هو نفسه من عمال المعادن وقوميسير الشعب للعمل فى اول حكومة سوفيتية وجعل من نفسه المدافع عن « العمال » ، وكوللونتاى الذى كان نفوذه قد هبط عما كان عليه فى الأيام الاولى للثورة . وكان برنامجها خليطا من الآراء فى شأن التذمرات السائدة ، وموجه اساسا ضد التركيز النامى فى السيطرات الاقتصادية والسياسية ، اى ضد الكفاية الآلية المتزايدة التى لا ترحم . واقترح نقل السيطرة على الصناعة والانتاج من الدولة الى

(١) «VKP(B) v Rezolyulsiyakh» (١٩٤١) I ص ٣٥١ـ٣٥٣

(٢) «Izvestiya Tsentral'nogo Komiteta Rossüskoi Kumm. Partü (B)» العدد ٢٦ ، ٢٠ ديسمبر ١٩٢٠ ص ٢

(٣) نفس المرجع رقم ٢٥ ، ١١ نوفمبر ١٩٢٠ ص ١

النقابات ، وهو بذلك يردد صدى ذلك المطلب المبهم الخاص « بسيطرة العمال » والجنوح السندكالى الذى كان منتشرا فى قطاعات معينة من الحزب ، واحتج على سيطرة المثقفين فى الحزب وطالب بتطهير حاسم لغير العمال ، كما طالب بانتخابات علنية فى كل مراكز الحزب وبحرية المناقشة داخل نطاق الحزب مع تسهيلات لنشر وجهات النظر المخالفة . وجاءت هذه الانتقادات والاقتراحات ، بعد أن تناولتها الصحافة بالنشر والتعليق أثناء شتاء ١٩٢٠ – ١٩٢١ ، فى نشرة بعنوان « المعارضة العمالية » بقلم كوللونتاى وزعت على أعضاء الحزب فى وقت انعقاد المؤتمر العاشر للحزب فى مارس ١٩٢١(١) .

وصارت المعارضة العمالية ، بسبب آرائها ، احد الاجنحة الرئيسية فى الجدل الذى دار حول دور النقابات والذى اثار الحزب طوال شتاء ١٩٢٠ – ١٩٢١ . ففى حين كانت « المعارضة العمالية » تؤيد استقلال النقابات وسيادتها فى النظام الاقتصادى ، اراد تروتسكى . وهو يقف علنا ضد لينين لأول مرة منذ برست ليتوفسك . اخضاعها صراحة للدولة .. وظلت برافدا طوال شهر يناير ١٩٢١ تنشر يوما بعد يوم مقالات ضخمة لزعماء الحزب تعلن آراء متعارضة على طول الخط . ونشر الحزب عددين من « ورقة مناقشة » خاصة لتتيح مجالا أوسع لتبادل وجهات النظر بصورة أكثر تفصيلا . وانزعج لينين . وفى نشرة بعنوان « ازمة الحزب » تحدث عن « حمى » تهز الحزب وتساءل عما اذا كانت حيوية الحزب « تستطيع أن تشفى نفسها تماما وتجعل عودة المرض مستحيلة . أم أن المرض سيصير مزمنا وخطرا» . واتهم تروتسكى بأنه يخلق انشقاقا « على أساس خاطىء » ، ثم تحول الى « المعارضة العمالية » وأعلن القاعدة التى صارت من ذلك الوقت قاعدة الحزب المعترف بها ، ومضيفا اليها شرطا استخدم فيما بعد لالغائها :

« أن نكون من انفسنا مجموعات « وبخاصة قبل المؤتمر » أمر مسموح به طبعا « وكذلك من المسموح به العمل على كسب اصوات » . ولكن لابد

(١) لم يعد من السهل الحصول على هذه النشرة،ولكن وردت اجزاء كثيرة جدا منها فى «Robochaya Oppozitsiya: Materialy i Documenty» (١٩٢٦) وانظر ايضا «لينين – دراسات» XXVI ص ٦٣٢ـ٦٣٤ و XXVII ص ٤٩٤ـ٤٩٦ . وهناك ترجمة انجليزية « المعارضة العمالية فى روسيا » . وينطبق التعميم الذى قاله و ·ميشيلز عن انقسامات الحزب، الذى كتب أصلا قبل ١٩١٠ ، على «المعارضة العمالية» انطباقا تاما . «شعار الأغلبية المركزية ، وشعار الأقلية ، الاستقلال الذاتى ، والأقليات مضطرة ، لتحقيق اهدافها الى القيام بصراع يأخذ أحيانا صورة الصراع من أجل الحرية ، بل ويستخدم مصطلحات أبطال الحرية يناز لون طغيان الطغاة» «Zur Soziologie» des Parteiwesens» (الطبعة الثانية ١٩٢٥) ص ٢٢٨

ان يتم ذلك داخل حدود الشيوعية (لا السندكالية) وبطريقة لاتثير الضحك »

وختم حديثه بتحذير مألوف من استغلال الاعداء الخارجيين للخلافات الداخلية فى الحزب :

« ولاريب فى ان الراسماليين فى دول ، الوفاق ، سيحاولون استغلال المرض الذى منى به حزبنا بهجوم جديد ، وكذلك الثوريين الاجتماعيين سيستغلونه فى تنظيم المؤامرات والتمردات ، ونحن لا نخاف لاننا سنتحدكرجل واحد، لا نخشى من الاعتراف بالمرض لكننا ندرك أنه يتطلب منا نظاما اكثر تشددا وكبحا للجماح وثباتا أكثر فى كل موقع »(1) » .

وقبل أن يجتمع مؤتمر الحزب ، الذى طال انتظاره ، فى ٨ مارس ١٩٢١ ، كان تمرد كرونستاد ـ أخطر تهديد داخلى للنظام منذ الثورة ـ قد جاء مبررا لمخاوف لينين ودعمت كل دعوة الى التكتل .

وكان المؤتمر العاشر للحزب فى مارس ١٩٢١ حاسما فى تاريخ الحزب والجمهورية . فقد انعقد فى وقت تحطمت فيه الأمال السهلة التى أثارتها النهاية المنتصرة للحرب الأهلية ، وظهرت فيه الأزمة الاقتصادية سافرة فى صورة نقص المواد الغذائية ، وعندما كان التمرد السياسى قد رفع راسه لأول مرة منذ صيف ١٩١٨ . وساد المؤتمر الاحساس بخطورة الموقف . وكان اقل انجازاته شأنا هو تسوية النزاع الشائك حول النقابات ، وجاء اعلان السياسة الاقتصادية الجديدة فى مرحلة متأخرة من اعمال المؤتمر ولم تناقش بطريقة بعيدة المدى ، وكانت الخلفية الحقيقية للمؤتمر ، التى ظل لينين يضرب على أوتارها فى كل كلمة قالها تقريبا ، هى الضرورة الملحة للوحدة فى الحزب . وقد أبرزها بصورة مسرحية فى خطابه الافتتاحى القصير .

« ايها الرفقاء لقد عشنا سنة عجيبة ، وقد سمحنا لانفسنا بترف المناقشات والنزاعات داخل الحزب . وبالنسبة لحزب محوط بأقوى الأعداء واشدهم بأسا فى جميع انحاء العالم الراسمالى ، ويحمل على كتفه عبئا لم يسمع بمثله من قبل ، يعتبر هذا الترف أمرا غريبا حقيقة . انا لا اعرف كيف ستقدرون الموقف الآن . هل كان هذا الترف فى رأيكم متفقا تماما مع مقدار ما لدينا من مواد مادية ومعنوية ؟ » .

وفيما بعد تحول بانفعال شديد الى المعارضة :

« كل هذه الافكار عن حرية القول وحرية النقد التى .. تزخر بها كل اقوال المعارضة العمالية تؤلف تسعة اعشار معنى احاديث لا معنى

---

(١) «لينين ـ دراسات» XXVI ص ٨٧ـ٩٤

حقيقى لها ـ لا شىء سوى الفاظ من هذا النوع . ايها الرفقاء . دعونا لا نتحدث عن الألفاظ وحدها ، بل عن مضمونها ايضا . فانتم لا تستطيعون تهويشنا بكلمات مثل ، حرية النقد . وعندما قلنا ان الحزب تظهر عليه عوارض المرض كنا نعنى ان هذا التشخيص يستحق منه اهتماما مزدوجا ، فلا شك أن المرض موجود . ساعدونا على علاج هذا المرض . افيدونا كيف يمكنكم علاجه . لقد اضعنا وقتا طويلا فى المناقشة ولابد ان أقول ان « المناقشة بالبنادق » افضل كثيرا الآن منها بأفكار المعارضة . نحن لا نريد معارضة ، ايها الرفقاء ، ليس هذا وقتها !. فاما أن يقف المرء الى هذا الجانب او ذاك ـ بالبنادق ، لا بالمعارضة»(1)

وكانت ألفاظه مبهمة . فالاطار يسمح بافتراض ان كل ما يطلبه لينين هو طرد أولئك الذين يصرون على المعارضة ، والذين يتوقع منطقيا أن يجدوا انفسهم فى المعسكر الآخر ، من الحزب . ومع ذلك فهو يوحى ، وقصد أن يوحى ، بأن حرية النقد بين صفوف الحزب «ترف» ممكن ان يتحول بسهولة الى « مرض » ، وبأن الأداة الوحيدة الفعالة لتسوية الخلافات خارج هذه الصفوف هى البندقية . ويغلب ان هذه الاستنتاجات صحيحة فى ضوء الأزمة والتمرد المسلح اللذين كانا يخيمان على المؤتمر العاشر . فلها جذورها فى مذهب الحزب ، وساعد لينين على غرسها فى تقليد الحزب .

وقد اتخذ المؤتمر قرارين ينصبان على فكرة وحدة الحزب ونظامه . احدهما بعنوان « عن الانحراف السندكالى والفوضى فى حزبنا » (2) . ويعلن ان نشر أفكار «المعارضة العمالية» مما لا يتفق مع عضوية « الحزب الشيوعى الروسى » . ثم اضاف القرار ، فى شىء من عدم الاتساق ، انه « ينبغى ايجاد مجال فى المطبوعات الخاصة والمتنوعات .. الخ لتبادل الرأى بأوفى تفصيل ممكن بين اعضاء الحزب فى كل المسائل التى تهمه » (3) . كما رفض المؤتمر فى قرار قصير منفصل قبول استقالة أعضاء «المعارضة العمالية» الذين كانوا قد اعيد انتخابهم فى اللجنة

---

(١) نفس المرجع XXVI ص ٢٠٠ ، ٢٢٧

(٢) ويبدو ان هذه هى أول مرة تظهر فيها هذه الكلمة الشهيرة فى لغة الحزب .وقد فسرها لينين فى المؤتمر كما يلى : «ان الانحراف ليس حركة متبلورة تماما . والانحراف شىء يمكن اصلاحه . ان بعض الناس قد خرجوا قليلا عن الطريق او شرعوا فى الخروج ولكن لا يزال من الممكن اصلاحهم . وهذا فى نظرى ما تعبر عنه الكلمة الروسية (uklon) الانحراف» «لينين ـ دراسات» XXIV ص ٢٦٧

(٣) «VKP(B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٢٣٦ـ٢٦٨ .

« الخضوع لنظام الحزب »(١) . وأصر القرار الكبير المركزيه . ودعاهم الى « الخضوع لنظام الحزب » على وجوب اخضاع كل القضايا المتنازع الآخر « فى وحدة الحزب » على وجوب اخضاع كل القضايا المتنازع عليها فى الحزب « للمناقشة ، لابواسطة جماعات تتآلف على أساس برنامج معين ، بل بواسطة اعضاء الحزب كلهم » . واصدر المؤتمر تعليماته الى اللجنة المركزية بأن تحقق « الالغاء الكامل للانقسام فى كل صوره » (٢) .

« يوصى المؤتمر بحل كل الجماعات التى تتآلف على أساس أى برنامج فورا وبلا استثناء ، ويطلب من كل التنظيمات أن تصر بحزم على عدم السماح بأى نوع من النشاط الانقسامى . وعدم تنفيذ هذا القرار لابد أن يستتبعه الطرد من الحزب فورا وبلا قيد او شرط » .

واخيرا اضاف المؤتمر بندا سريا صار فيما بعد مشهورا باسم « النقطة ٧ » ، بالعبارة الآتية :

« لتحقيق تنفيذ نظام مشدد فى الحزب وفى عمل السوفيت كله ، ولبلوغ أكبر قدر ممكن من الوحدة عن طريق القضاء ، على كل النزعات الانقسامية . يمنح المؤتمر اللجنة المركزية كل السلطات فى الحالة ، او الحالات التى يحدث فيها اخلال بالنظام أو عودة للانقسامية او للتسامح معها ، بأن تتخذ كل الاجراءات التأديبية للحزب ، بما فى ذلك الطرد من الحزب . او – فيما يتصل بأعضاء اللجنة المركزية – اعادتهم الى مراكز « مرشحين » او حتى الطرد من الحزب كاجراء نهائى . وتطبيق هذا الاجراء النهائى على اعضاء اللجنة المركزية واعضاء لجنة الرقابة مشروطا بعقد اجتماع عام للجنة ، المركزية يدعى اليه جميع «المرشحين» للجنة المركزية واعضاء لجنة الرقابة (٣) . فاذا قرر هذا الاجتماع العام لزعماء الحزب بأغلبية الثلثين ضرورة تحويل عضو من اللجنة المركزية الى مرشح ، او طرده من الحزب ، فيجب تنفيذ هذا الاجراء فورا » .

وكان التكلف فى الصياغة والاحتياط ضد التعجل فى العمل

(١) نفس المرجع I ص ٣٦٨

(٢) صارت كلمة «الانقسامية» من الالفاظ الشائعة فى لغة الحزب ابان السنوات القليلة التالية . وقد عرفت فى القرار بانها «ظهور جماعات ذات برنامج خاص وتطمح الى تاليف وحدة بدرجة ما وان يكون لها نظامها الخاص» . وهكذا لم تكن «الجماعات» فى حد ذاتها غير مشروعة ، ولكن «الشيع» كانت كذلك .

(٣) نفس المرجع I ص ٣٦٤–٣٦٦ . ويوجد القرار فى صورته التى عرضها لينين على المؤتمر فى «لينين – دراسات» XXVI ص ٢٥٩–٢٦١ ولم يدخل المؤتمر عليه سوى تغييرات لفظية ثانوية : فقد ظلت «النقطة ٧» فى الصورة التى صيغ بها اصلا والمفروض أن واضعه هو لينين نفسه .

والقرار بجعل هذا البند الأخير سريا (١) ، كلها شواهد على التردد الذى كان يسود المؤتمر فى اتخاذ هذا الاجراء التهديدى . وكان للتردد ما يبرره .. فالقرار ، برغم انه نتيجة منطقية لانتقال السلطة الفعلية من المؤتمر الى اللجنة المركزية ، كان قرارا مصيريا بالنسبة للحزب .

لقد كان المؤتمر العاشر من علامات الطريق فى نمو سلطة جهاز الحزب ، فالمبدأ السائد فى نظام الحزب كان يتطلب من العضو ، وبخاصة اعضاء اللجنة المركزية ، ان يطيعوا باخلاص قرارات الحزب بمجرد اقرارها ، والا تعرض لأقصى عقوبة وهى الطرد من الحزب. والى ان يتخذ القرار يظل حرا تماما . طبقا لدستور ١٩١٩ (٢) ، فى نشر آرائه ، وحتى يناير ١٩٢١ اعترف لينين بحق اعضاء الحزب «داخل حدود الشيوعية » فى تكوين جماعات والعمل على كسب اصوات . وبعد ذلك بشهر ادت سحب الأزمة الاقتصادية والسياسية المتجمعة الى سحب هذا الاعتراف . فمنذ ذلك الوقت صار النقد من جانب أفراد أو حتى جماعات مسموحا به داخل الحزب ، ولكن المعارضة يجب الا تنظم نفسها . فذلك ارتكاب لخطيئة «الانقسامية» وحتى الانفراد بسلطة تأليف اللجنة المركزية نفسه نوع فى نهاية الأمر من اختصاص المؤتمر ذى السيادة ، حيث ان ثلثى اعضائها اصبحوا فى مركز يتيح لهم طرد زملائهم المنشقين . وكانت نتيجة هذه الاجراءات فى مجموعها ، التى تبناها وايدها لينين نفسه فى جو الأزمة الذى انعقد فيه المؤتمر العاشر فى مارس ١٩٢١ ، هى الزيادة الضخمة فى السلطة التأديبية للدائرة الضيقة من زعماء الحزب .

وحجبت هذه الاجراءات المتولدة عن الأزمة مجموعة النوايا الطيبة التى أوحت بها نهاية الحرب الأهلية ، وجعلت العبارات الاولى لقرار طويل كان قد صدر عن تنظيم الحزب تبدو غير حقيقية . وكان هذا

(١) وقد قرر اجتماع الحزب فى يناير ١٩٢٤ ، قبل وفاة لينين بأيام قليلة ، بناء على اقتراح ستالين دعوة اللجنة المركزية الى نشر البند السرى («VKPB v Rezolyutsiyakh» I ، ١٩٤١ ، ص ٥٤٥

(٢) والقرار المقصود هو « قرارات مراكز الحزب يجب تنفيذها فورا وبدقة . وفى نفس الوقت تتم مناقشة جميع قضايا الحياة الحزبية بحرية تامة داخل الحزب حتى يصدر بشأنها قرارا» . واستطرد الدستور يحدد بترتيب تصاعدى للعقوبات مع عصيان قرارات أجهزة الحزب العليا – « لفت النظر الحزبى ، لفت النظر العلنى ، الإيقاف المؤقت عن أعمال المسئولية فى الحزب والسوفيت ، الطرد من الحزب ، والطرد من الحزب مع ابلاغ التهمة الى السلطات الادارية والقضائية» . وفى ذلك الوقت لم يكن هناك مجال لدعوة المنشقين الى نبذ آرائهم علنا والاعتراف بالخطأ . فكل ما كان مطلوبا هو التنفيذ مما .

القرار يشير الى « اقصى مركزية تنظيمية » والى « خطة القيادات المقاتلة » التى سيطرت بحكم الضرورة على شئون الحزب ابان الحرب الأهلية ، ويعترف بأن « الجهاز الشديد المركزية الذى قام على أساس تخلف المستوى الثقافى للجماهير » كان أحد « تناقضات شيوعية الحزب » . ولما كانت الحرب الأهلية قد انتهت فان المؤتمر العاشر لم يجد حاجة بعد ذلك الى هذه الظواهر الاستثنائية وأصدر قرارا لمصلحة « الديموقراطية العمالية » داخل الحزب . وطالب عمال الحزب بان يأخذ كل منهم دوره على المقعد ووراء المرات . وبتشجيع المنظمات الحزبية المحلية على مناقشة مشاكل الحزب ، العامة والخاصة ، وبعمل كل مايمكن لتحقيق « الرقابة المستمرة من جانب الرأى العام للحزب على عمل اجهزته الرئيسية ، والاتصال المستمر عمليا بين هذه الأجهزة والحزب كله فى مجموعه ، مع دعم المسئولية الدقيقة للجان الحزب امام التنظيمات التى ادنى منها ، وليس التى اعلا منها فحسب » (١) .

بيد ان هذه التطلعات لم يكن لها اثر كبير فى تنظيم أجهزة الحزب المركزية او فى عضويتها . وايد المؤتمر القرار الذى صدر فى اجتماع سبتمبر بانشاء نظام من لجان الرقابة ، وحاول ان يحدد مدها ووظائفها (٢) ، برغم انه ظهر بوضوح ان زيادة عدد أجهزة الحزب المركزية لم يكن مقبول الطعم لدى الكثيرين من اعضاء الحزب العاديين (٣) اما الأجهزة المركزية القائمة نفسها فانها تعرضت لتغييرات ثانوية ولكنها ذات مغزى . فاجتماع اللجنة المركزية كل اسبوعين كما أوصى المؤتمر الثامن فى ١٩١٩ (٤) كان قد بطل . وطالبها المؤتمر العاشر بالاجتماع مرة كل شهرين فقط . وجعل ذلك فى حيز الامكان زيادة العدد الى خمسة وعشرين عضوا . ولم يحدد عدد « المرشحين » ، الذين لهم حق حضور اجتماعات اللجنة ولكن دون حق التصويت ، وقد تم انتقاء خمسة

---

(١) «VKP(B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) I ٣٥٧ـ٣٥٨ و ٣٦٠ـ٣٦١

(٢) نفس المرجع I ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩ . والمخالفات التى ينصب عليها عمل لجنة الرقابة محددة فى القرار بأنها «البيروقراطية والانتهازية واساءة استخدام اعضاء الحزب لمركزهم فى الحزب أو السوفيت ، خرق علاقات الأخوة داخل الحزب ، نشر اشاعات لا اساس لها من الصحة دون التحقق منها ، الاتهامات والأقوال التى تنطوى على التعريض بالحزب او بأحد اعضائه وتؤدى الى تدمير وحدة الحزب وسلطته» .

(٣) يبدو ذلك من ملاحظات المتحدثين باسم زعامة الحزب فى المؤتمر «Deyatyi S'ezd Rossüskoi Kommunist'cheskoi Partü» ١٩٢١ ـ ص ٢٧و٤٢

(٤) «VKP(B) v Rezolutsiyakh» (١٤١) I ص ٣٠٤

عشر مرشحا فى هذه المناسبة (١) .

ولم يكن لهذه التغييرات أثر كبير ، فقد كانت خطوات فى التحول التدريجى للجنة المركزية من الجهاز الرئيسى العامل فى الحزب الى مجلس وقور من زعماء الحزب . ولعل مما له مغزى أكبر أن المؤتمر العاشر دفع عدد أعضاء كل من المكتب السياسى والمكتب التنظيمى الى سبعة بالاضافة الى أربعة « مرشحين » . ولم يمس تكوين السكرتارية ولكن تم تغيير السكرتيريين الثلاثة الذين فشلوا فى العام السابق فى مواجهة المعارضة وأيدوا تروتسكى فى نزاعه بخصوص النقابات . فلم يختف كرستنسكى وبريوبرازنسكى وسيريبرياكوف من السكرتارية فحسب ، بل انهم لم ينتخبوا ايضا للجنة المركزية . وهى علامة اكيدة على الحرمان . وكان السكرتاريون الجدد الثلاثة هم مولوتوف وياروسلافسكى وميخايلوف ، وقد انتخبوا ايضا لأول مرة فى اللجنة المركزية بأغلبية كبيرة من الأصوات ـ أكثر بكثير من بعض الزعماء القدامى مثل زينوفيف وكامنيف (٢) . وليس هناك سبيل لمعرفة الاعتبارات والمنافسات التى تكن وراء هذه التعيينات الا بالتخمين . ولعله مما تجدر ملاحظته أن الثلاثة الذين خرجوا من السكرتارية صاروا فيما بعد من اعداء ستالين وان اثنين من الثلاثة السكرتاريين الجدد من أشد انصاره . فلأول مرة يوجد ما يبرر الاعتقاد بأن يد ستالين فى تعيينات الحزب الهامة ـ ولكن مثل هذه المسائل لم تكن مما يحظى باهتمام كبير فى حزب كما يتبين من ملاحظة لريازانوف فى المؤتمر نفسه . فقد شكا ريازانوف من أن « رفيقنا اللطيف بوخارين » الذى يعد منظرا بحتا ، كلف بوضع تقرير عن تنظيم الحزب ، واستنتج من ذلك انه « لايوجد خبراء فى

---

(١) نفس المرجع I ص ٣٦٣ «Deyatyi S'ezd Rossüskoi Kommunistichskoi Partü» (١٩٢١) ص ٣٣٠ . كانت اللجنة المركزية التى انتخبت بواسطة مؤتمر الحزب فى أغسطس ١٩١٧ تتألف من ٢١ عضوا وثمانية مرشحين (كان منهم ١٢ ـ ١١ عضوا ومرشحا واحدا ـ ممن حضروا الاجتماع الشهير فى ١٠ أكتوبر الذى تقرر فيه القيام بتمرد مسلح) . وخفض المؤتمر السابع فى مارس ١٩١٢ العدد الى ١٥ عضوا و ٨ مرشحين . وظل العدد يزيد بعد ذلك باستمرار ثم تحدد بقرار فى المؤتمر الثانى عشر سنة ١٩٢٣ بأربعين عضوا ١٥ـ٢٠ مرشحا «VKP(B) v Rezolutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٥٠١ . وقد ارتفع فيما بعد الى أكثر من ذلك .

(٢) كانت قائمة من انتخبوا وعدد الأصوات التى حصل عليها كل منهم كما يلى : لينين ٤٧٩ ، راديك ٤٧٥ ، تومسكى ٤٧٢ ، كالنين ٤٧٠ ، رودزوتاك ٤٦٧ ، ستالين ٤٥٨ ، ريكوف ٤٥٨ ، كومارتوف ٤٥٧ ، مولوتوف ٤٥٣ ، تروتسكى ٤٥٢ ، ميخايلوف ٤٤٩ ، بوخارين ٤٤٧ ، باروسلافسكى ٤٣٠ ، زينوفيف ٤٢٣ ، فرونز ٤٠٧ ، كامنيف ٤٠٦ ، فورشيلوف ٣٨٣ ، كوتزوف ٣٨٠ ، شليابنيكوف ٣٥٤ ، تونتال ٣٥١ ، آرتم ٢٨٣ . وقد فسر العدد الكبير الذى حصل عليه كل من توفسكى ورودزوتاك بالمركز الذى احتلته قضية النقابات فى المؤتمر . «Desyatyi» ص ٢٢١

التنظيم فى اللجنة المركزية والمكان الذى كان يشغله سفردلوف ظل خاليا » (١) ، وفى نفس الوقت انعكست الأهمية المتزايدة للسكرتارية فى جهاز الحزب فى زيادة عدد موظفيها باستمرار فقد بدات وظيفتها فى مايو ١٩١٩ بثلاثين موظفا . وعندما عقد المؤتمر التاسع للحزب فى مارس ١٩٢٠ كان فيها ١٥٠ موظفا . وبعد ذلك بعام قبيل المؤتمر العاشر مباشرة كان العدد قد ارتفع الى ٦٠٢ ، الى جانب فرقةعسكرية من ١٤٠ يقومون بأعمال الحراسة والاتصالات (٢) .

ولا يكاد يقل اهمية عن اعادة تنظيم السكرتارية وتقويتها ان المؤتمر العاشر طبق أول «تطهير» (٣) منظم بين صفوف الحزب . وكانت الفكرة كامنة فى مفهوم لينين عن الحزب . وكان قد قال من قبل فى مؤتمر ١٩٠٣ « انه من الأفضل الا يحظى عشرة عمال بعضوية الحزب ..على ان يسمح لثرثار تافه بأن يكون له الحق ولديه الفرصة فى دخول الحزب » (٤) فالكيف أهم من الكم ، ويجب أن يظل الحزب ، قبل اى شيء آخر ، نقيا . وقد ظل نموه بطيئا جدا لفترة طويلة . وفى امسية ثورة ١٩٠٥ كان جناح البلاشفة من الحزب لايملك أكثر من ٨٤٠٠ عضوا . وفى امسية ثورة فبراير ١٩١٧ كان عدد أعضائه ٢٣٦٠٠ . وبعد ذلك بعام ، بعد ثورتين ، ارتفع العدد الى ١١٥٠٠٠، ومنذ ذلك الوقت ارتفع بسرعة الى ٣١٣٠٠٠ فى أول ١٩١٩ والى ٤٣١٠٠٠ فى يناير ١٩٢٠ و ٥٨٥٥٠٠ فى يناير ١٩٢١ (٥) . بيد ان ذلك كان يتفق مع تقليد الحزب من ان الحماسة لهذه الزيادة فى القوة ينبغى أن يخفف منها ادراك مخاطرها .

وفى المؤتمر الثامن للحزب فى مارس ١٩١٩ ارتفع صوت الانذار لأول مرة . فقد تحدث نوجين ، عضو اللجنة المركزية ، عن « الوقائع البشعة من العربدة والفساد وعدم الاحساس بالمسئولية والسرقة من

---

(١) نفس المرجع ص ١٦١

(٢) «Izvestiya Tsentral'nogo Komiteta Rossüshoi Kommunisticheskoi Partü (B) رقم ٢٩ فى ٧ مارس ١٩٢١ ص ٧ . وتوزيع ال ٦٠٢ موظفا موجود فى نفس المرجع عدد ٢٨ ص ٢٣

(٣) ان الترجمة التقليدية أقوى قليلا من اللفظ الروسى الاصلى (Chisteka) التى تعنى تنظيفا او تطهيرا .

(٤) « لينين ـ دراسات VI ص ٣٢ ـ ٣٣

(٥) جاءت هذه الارقام من الاحصاءات الرسمية لقسم الاحصاء فى لجنة الحزب المركزية وكانت الارقام التى يعلن عنها فى مؤتمر الحزب أكبر دائما تقريبا من ذلك بكثير (فمثلا اعلن المجموع الكلى فى المؤتمر العاشر فى مارس ١٩٢١ على أنه ٧٣٠٠٠٠) ولكن المفروض ان هذا الرقم لم توافق عليه ابحاث الاحصائيين فى الحزب . وليس من بين هذه الأرقام الاولى ما يمكن ان يكون دقيقا جدا .

جانب اعضاء الحزب شيء يقف من هوله الشعر » (١) . واصدر المؤتمر قرارا يسجل فيه موقفه فى عبارات حاسمة وان كانت اقل انفعالا :

« ان عناصر ليست شيوعية بدرجة كافية ، بل حتى العناصر الطفيلية ، تتدفق على الحزب فى تيار عريض . فالحزب الشيوعى الروسى فى السلطة ولا مندوحة من ان يجذب ذلك اليه . مع العناصر الأفضل ، عناصر انتهازية ايضا ..

ولابد من القيام ، بتطهير ، جدى فى المنظمات السوفيتية وتنظيمات الحزب » (١)

وقد عاد لينين الى الفكرة مرة اخرى فى اجتماع الحزب فى ديسمبر ١٩١٩ ، فبعد أن حيا الأعضاء الجدد « تلك الألوف ومئات الألوف الذين انضموا الينا ويودنيك على بعد خطوات من بتروجراد ودينكين شمالا الأورال » ، استطرد قائلا :

« يجب علينا الآن ، وقد توسعنا هذا التوسع فى الحزب ، ان نغلق الأبواب ونكون فى منتهى الحرص . ويجب ان نقول : الآن ، والحزب ينتصر ، لا نريد أعضاء جدد . فنحن نعلم تمام العلم انه فى المجتمع الرأسمالى المتحلل توجدكتلة من العناصر المؤذية تلصق نفسها بالحزب »(٢) .

وتأجل العمل مرة أخرى باستئناف الحرب الأهلية فى ١٩٢٠ .وكان المؤتمر العاشر للحزب فى مارس ١٩٢١ هو الذى صدق نهائيا على التطهير . وحتى عندئذ توحى اللغة الحريصة للقرار بالحاجة الى تهدئة المعترضين بين صفوف الحزب .

« تدعو الضرورة القصوى الى تحويل اتجاه سياسة الحزب بشكل حاسم نحو تجنيد العمال ونحو تطهير العناصر غير الشيوعية فى الحزب عن طريق البحث الدقيق فى حالة كل عضو فى الحزب الشيوعى الروسى ، من ناحية قيامه بالعمل الموكل اليه وكذلك من ناحية قدرته كعضو فى الحزب الشيوعى الروسى (٣) . »

فالبحث سيكون فى السلوك وفى المعتقدات ، وجاء لينين نفسه ليسجل رأيه بأن « من بين المناشفة الذين دخلوا الحزب بعد ١٩١٨ يجب الا يبقى فى الحزب اكثر من حوالى واحد فى المائة ، وكل واحد يبقى يجب معاودة بحث امره ثلاث او اربع مرات (٤) . »

---

(١) «VKP(B) v Rezolyutsiyakh» ١٩٤١ I ص ٣٠٤

(٢) VKP (B) v Rexylyutsiyakh ١٩٤١ I ص ٣٠٧

(٣) «لينين ـ دراسات» XXIV ص ٧٢»

(٤) «Adinnadtsatyi S'ezd RKP(B)» (١٩٤١) I ص ٣٥٩

(٤) « لينين ـ دراسات » XXVII ص ١٣

وفى اكتوبر ١٩٢١ اعلنت المركزية للحزب بداية البحث فى شأن الأعضاء، تحت اشراف «لجنة التحقيق المركزية» مؤلفة من خمسة أعضاء، منهم زالوتسكى (رئيسا) وشليابنيكوف كممثل للمعارضة ، وخمسة « مرشحين » . منهم مولوتوف وبريوبرازنسكى (١) . ولنا ان نفترض ان هذه اللجنة كانت تقوم بدور محكمة الاستئناف بالنسبة لتنظيمات الحزب المحلية التى عهد اليها بمهمة فحص واستجواب الأعضاء محليا . وانها كانت تشرف على الجانب السياسى من التطهير . بيد ان هذا الجانب ظل فى المناسبة متواريا . فالتقرير الذى قدم للمؤتمر الحادى عشر فى مارس ١٩٢٢ عن التطهير تحدث عن سوء الساوى واهمال الواجبات الحزبية باعتبارهما السببين الرئيسيين للطرد من الحزب . وما كانت لعنة لينين على البلاشفة لتكون موضع تجاهل ؛ ولكن بروز بعض المناشفة القدامى فى الحزب بعد ذلك بمدة يوحى بأنها لا يمكن ان تكون قد نفذت تماما . وكان التطهير قاسيا من الناحية العددية . فمن اكثر من ٦٥٠٠٠٠ عضو طرد ٢٤ فى المائة ، بحيث صار مجموع الأعضاء اقل من ٥٠٠٠٠٠ قليلا (٢) . ويدل ارتفاع نسبة العمال والفلاحين فى الحزب فى الأقاليم الصناعية من ٤٧ الى ٥٣ فى المائة وفى الأقاليم الزراعية من ٣١ الى ٣٨ فى المائة على أن التطهير كان أقسى بقليل على المثقفين منه على العمال والفلاحين .

وقد تصادف وقوع تطهير ١٩٢١ – ١٩٢٢ مع فترة جديدة من الضيق والانشقاق داخل الحزب محورها المناقشات الحادة التى أثارتها « السياسة الاقتصادية الجديدة » . ان القرارات الشديدة التى اصدرها المؤتمر العاشر فى مارس ١٩٢١ فيما يتصل بنظام الحزب وتصميد تنظيم الحزب سحق « المعارضة العمالية » كجماعة علنية ، بيد ان أعضاءها لم يكونوا قد اقتنعوا ، ولم ينقض القلق فى الحزب . ويبدو ان اول المشاكل العلنية بدا بتمرد رجل واحد . اذ قام شخص اسمه مياسنيكوف ، اصله عامل من بيرم واكتسب انصار فى دوائر الحزب فى كل من بتروجراد والأورال بالدعوة الى « تحرير الصحافة من الملكيين الى الفوضويين كلهم (١) ». وكتب فى مايو ١٩٢١ مذكرة بتأييد رأيه الى اللجنة المركزية للحزب واعقبها بمقال منشور . وكان له من الاهمية ما يجعله

(١) «Adinnadtsaty S'ezd RKP (B)» (١٩٣٦) ص ٧٢٢ – ٧٢٥ . «لينين – دراسات» XXVII ص ٥٣٢ .

(٢) يوجد تقرير التطهير فى «Odinnadtsatyi» ص ٧٢٥ – ٧٣٠ . ولم يصل النتائج من تركستان ومن اقليمين آخرين فى الاتحاد السوفيتى فى وقت يسمح بضمها ، ولذلك فان الأرقام التى فى التقرير اقل مما جاء فى احصاءات الحزب .

(٣) «VKP(B)» A.S. Bubnov (١٩٣١) ص ٥٥٧

يتلقى من لينين خطابا شخصيا يحاول اقناعه بالعدول عن طريقه الخطأ . بيد ان مياسنيكوف استمر فى دعوته . وعندما وجه اليه (المكتب التنظيمى) لفت نظر ، نشر فى بيرم ، موطنه الأصلى ، خطابه ومقاله وخطاب لينين ورده عليه ، ومعها احتجاج من الأعضاء المحليين للحزب ضد الرقابة التى يفرضها المكتب التنظيمى . ومن الواضح ان ذلك كان اكثر مما يحتمل . وتحركت الآلة ببطء ولكن فى ٢٠ فبراير ١٩٢٢ طرد « المكتب السياسى » مياسنيكوف من الحزب ، مع حق طلب العودة بعد سنة . وهكذا تم تطبيق العقوبة التى وافق عليها المؤتمر العاشر « للنشاط الانقسامى » لأول مرة بحرص .

وما كانت هذه الواقعة لتحتل مكانا من الاهمية لولا انه صحبها انفجار من التذمر فى الحزب بسبب تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة : ان زعامة الحزب هجرت الشيوعية . انها تتنازل للفلاحين على حساب البروليتاريا ، وتحولت هى نفسها الى عنصر من عناصر الثورة المضادة والبورجوازية . وكان الهدف الأول هو ما جاء فيها من اقتراح منح الرأسماليين الأجانب تنازلات ؛ وكان شليابنيكوف ، وهو مازال عضوا فى اللجنة المركزية للحزب ، رائد المعارضة مرة أخرى . وفى اغسطس ١٩٢١ عقد لينين اجتماعا مشتركا للجنة المركزية ولجنة الرقابة ، طبقا « للنقطة ٧ » من قرار مارس واقترح طرد شليابنيكوف من الحزب . بيد أنه لم يحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة كلها – وهو دليل آخر على النفور الشديد من الاجراءات الحاسمة ضد زعماء الحزب البارزين وهرب شليابنيكوف بلفت نظر (٢) . واعقب ذلك انشاء «نادى مناقشة» للحزب فى موسكو سرعان ما صار مركز تجمع للمعارضين للسياسة الاقتصادية الجديدة » . وحث اجتماع الحزب فى ديسمبر ١٩٢١ أعمال الحزب على توضيح « مغزى تضامن الحزب ونظامه ودورهما » لأعضاء الحزب ، « وأن يصوروا ضرورة النظام المشدد بأمثلة من انتصاراتنا وهزائمنا طوال فترة النمو التاريخى للحزب ». وحل «مكتب المناقشة» فى موسكو بمبادرة من جانب لجنة الرقابة المركزية للحزب فى يناير ١٩٢٢ .

ومن ثم كان يغلب ، برغم موت « المعارضة العمالية » تماما فى ١٩٢١ ، ان يواجه المؤتمر الحادى عشر الذى سيعقد فى مارس ١٩٢٢

(١) «لينين – دراسات» XXVI ص ٤٧٢–٤٧٥ ، كما يوجد تاريخ «قضية مياسنيكوف» فى نفس المرجع XXVI ص ٦٨٣ – ٦٨٤ ، وملحوظة ٢١١

(٢) نفس المرجع ص ٥٣٨ من بين ٢٧ حضروا اللجنة المركزية وافق ١٧ على الطرد وهو اقل من الثلثين بعضو واحد «Odinnadtsatyi» (١٩٣٦) ص ١٨٢ .

وقبل ليلة المؤتمر بدا منتقدو السياسة الرسمية ينظمون انفسهم . ولما كانوا يدركون ضعف معارضتهم لجأوا الى فكرة يائسة هى السعى الحصول على تأييد الشيوعيين الأجانب بنداء وجهوه الى اللجنة التنفيذية للكومنترن .

وكان النداء الذى صار يعرف « باعلان ٢٢ » يتضمن شكاوى المعارضة بتفصيل مسهب بلغة تعيد الى الذكرى المعارضة العمالية السابقة التى كان ينتمى اليها نصف الموقعين الحاليين .

« فى الوقت الذى تضيق علينا قوى العناصر البورجوازية من كل جانب ، وعندما تدخل هذه العناصر حتى فى الحزب ، الذى يشجع تأليفه الاجتماعى (٤٠٪ عمال و ٦٠٪ غير بروليتاريين) ذلك ، تقوم مراكزنا الرئيسية بصراع شديد لا هوادة فيه ضد كل أولئك الذين يسمحون لأنفسهم بأن يكون لهم رأى خاص ، وبخاصة البروليتاريين منهم ، وتتخذ جميع أنواع الاجراءات الاضطهادية ضد التعبير عن مثل هذه الآراء فى دوائر الحزب » .

« ويطلق على محاولة جذب الجماهير البروليتارية نحو الدولة اسم « السندكالية الفوضوية » ، ويتعرض دعاتها للاضطهاد والفضيحة .. ان قوى الحزب والبيروقراطية النقابية اتحدت مستخدمة مراكزها فى السلطة وتجاهلت قرارات مؤتمرنا عن تطبيق مبادىء الديموقراطية العمالية » .

وانتهى الاعلان :

« ان موقف حزبنا المحزن يضطرنا الى الاتجاه نحوكم فى طلب المعونة للتخلص من خطر الانقسام الذى يتهدده » (١) .

ولم يكن من العسير تسوية الأمر فى اللجنة التنفيذية للكومنترن بقرار مهدىء يعلن ان زعامة الحزب الروسى تدرك تماما هذه الأخطار، ويلوم المعارضة فى اعتدال لتعريضها وحدة الحزب للخطر « بالطرق على ابواب مفتوحة » (٢) . ولكن المؤتمر الحادى عشر اتخذ موقفا اكثر جدية . فقد تألفت لجنة من ثلاثة . دزير زينسكى وزينوفيف وستالين . لبحث الأمر ، ولم تجد هذه اللجنة صعوبة فى ادانة الاثنين وعشرين

(١) «Rabochaya Oppozitsiya; Materialy i Dokumenty» (١٩٢٦) ص ٥٩ – ٦٠ .

(٢) «Kommunistischkü Internatsional v Dokumentakh» ص ٦٩٣ – ٧٠٠ .

عضوا بتهمة تنظيم «شيعة» واوصت بطرد الزعماء الخمسة من الحزب « بالاضافة الى مياسينكوف الذى كان قد تلقى عقابه » : كوللونتاى وشليابنيكوف ومدفيديف وميتين وكوزنتسوف (١) . وبعد الاطلاع على هذا التقرير اصدر المؤتمر قرارا بطرد الاثنين الاخيرين . اللذين كانا مغمورين نسبيا ، وارجاء التنفيذ بالنسبة للثلاثة الاول .

ومما له مغزى أنه بالرغم من قرار المؤتمر العاشر ظل اعلا اجهزة الحزب – وهو آخر مؤتمر للحزب يحضره لينين – عازفا عن تطبيق عقوبة الطرد على اعضاء معروفين ومجربين فى الحزب . اذ على الرغم من ظروف الأزمة والنداءات القوية التى وجهها الزعماء . ظل تقليد التسامح بداخل الحزب يقاوم نهايته بقوة .

وبالرغم من هذا التساهل مع الأفراد المخطئين لم يظهر المؤتمر الحادى عشر ترددا مرة أخرى فى دعم جهاز السيطرة المركزية فى الحزب . وقد شرح سولتس ، المتحدث باسم لجنة الرقابة المركزية، دفاعا عن النظام المشدد داخل الحزب فى صورة تشبيه قاس فى صراحته :

« لقد كنا نعرف جيدا كيف نتحدث عن الديموقراطية فى جيش كان لزاما علينا أن نفرقه . ولكن عندما اصبحنا فى حاجة الى جيش خاص بنا غرسنا فيه النظام المشدد الضرورى لكل جيش » (٢) .

بيد أن لينين هو الذى خلق جوا من الاثارة فى المؤتمر بعودته – فى عبارة أكثر تحديدا بكثير – الى فكرة العام الماضى «المناقشة بالبنادق» . ففى تقريره الرئيسى وصف السياسة الاقتصادية الجديدة بأنها تراجع – وهو عملية عسكرية صعبة تتطلب اقصى حد من النظام المشدد :

« ان النظام يجب أن يكون اكثر وعيا ، وقد صار ضروريا مائة مرة اكثر ، لأنه عندما يتراجع جيش بأكمله لايرى بوضوح اين سيقف ، انه لايرى سوى التراجع ، وعندئذ تكفى بعض اصوات مذعورة لأن يبدأ الجميع فى الجرى . وهنا يكون الخطر هائلا . فعندما يقوم جيش حقيقى بمثل هذا التراجع تخرج المدافع الرشاشة ، وعندما يصبح التراجع المنظم تراجعا غير منظم تكون الأوامر هى : اطلقوا النار، .. وهى أوامر محقة تماما .. ففى مثل هذه اللحظة يكون من الضرورى توقيع العقاب بكل شدة وبلا رحمة على اقل خروج على النظام » .

(١) «Odinnadts-atyi S'ezd RKP (B)» (1936) ١٩٣٣ ص ٢٧٥ – ٢٧٦ .

(٢) نفس المرجع ص ١٧٧ .

وبعد ان اشار لينين الى أن هذه الضرورة لاتنطبق على « بعض الشئون داخل الحزب فقط » ، هاجم المناشفة والثوريين الاجتماعيين والاجانب الذين يؤيدونهم . واعلن ان « محاكمنا الثورية يجب ان تطلق النار على من يؤيدون المنشفية علنا » (١) . وهنا نجد مرة اخرى غموضا فى النص . ولكن تهديد اعضاء الحزب الخارجين على النظام بما بدا انه نفس التهديدات الموجهة الى المناشفة والثوريين الاجتماعيين ،كان امرا جديدا ومثيرا . وقد شكا شليابنيكوف من أن لينين انما يهدد المعارضة « بالمدافع الرشاشة » (٢) ، وحاول لينين فى خطابه الختامى ان يخفف من وقع اعلانه الشديد بتفسير ان « المدافع الرشاشة » انما يقصد بها « اولئك الناس الذين نطلق عليهم مناشفة وثوريين اجتماعيين » وانه فى حدود مايتصل بشئون الحزب « يكون الأمر مسألة اجراءات حزبية للمحافظة على نظامه » (٣) – مثل عقوبة الطرد التى اقرها المؤتمر السابق .

وهكذا فان النتائج النهائية لخطاب لينين لم تظهر فى المؤتمر ،ولعل لينين نفسه كان يتراجع عنها . ومع ذلك فان الجو تغير – حتى عن جو المؤتمر العام السابق . فقد اصدر الحزب قرارا هائلا عن « تقوية الحزب ومهامه الجديدة » يندد « بالتجمعات والشلل التى أوقفت اعمال الحزب تماما فى بعض الأماكن » وحث اللجنة المركزية على « الا تتردد فى الطرد من الحزب فى نضالها ضد مثل هذه الظاهرة » (٤) . واقر المؤتمر دستورا جديدا للجان الرقابة فى الحزب ، وأعلن أن « لجان الرقابة يجب أن تستمر فى نشاطها كلجان تحقيق » ، وينطوى ذلك على ان تطهير ١٩٢١ – ١٩٢٢ سيتحول من عملية واحدة الى عملية مستمرة (٥) . وقد حدث تطور لعله اكثر استرعاء للنظر فى وظائف لجنة الرقابة المركزية اعلن فى المؤتمر التالى بعد ذلك بعام :

« لقد نسقنا عملنا مع اجهزة كانت بطبيعة نشاطها على صلةوثيقة بلجنة الرقابة :وهى الأجهزة القضائيةواجهزة الدولة للادارةالسياسية GPU اذ يقف اعضاء من الحزب من آن لآخر امام المحاكم او يقعون فى يد الادارة السياسية . ولهذا انشأنا صلات بالمحكمة العليا . فهى تبلغنا عن اية تهمة توجه الى احد الرفقاء فى المحاكم .

(١) «لينين – دراسات XXVII ص ٢٢٦ – ٢٤٠ .

(٢) «Odinnadtsatyi S'ezd RKP (B)» (١٩٣٦) ص ١٠٧ .

(٣) « لينين – دراسات » XXVII ٢٦٢

(٤) «VKP(B) v Rezclustsiyakh» (١٩٤١) I ص ٤٢٤ .

(٥) نفس المرجع ص ٤٤١ – ٤٤٣ .

وكذلك مع الادارة السياسية . فقد رتبنا الامر بحيث يكون لنا باحثونا فيها ، وبمجرد أن تعرض قضية لشيوعى يتولاها بوصفه باحثا من طرف لجنة الرقابة » (١) .

وكانت المنفعة متبادلة ، فقد حصلت الادارة السياسية على تأييد الحزب : وتستطيع لجنة الرقابة فى الحزب ان تعتمد على مساعدة الادارة السياسية فى القيام بمهمتها الخاصة . وليس من المبالغة ان نقول ان الفرق الأساسى بين « شيكا » و « الادارة السياسية » هو انه فى حين كانت الأولى توجه نشاطها ضد الأعداء من خارج الحزب فقط كانت « الادارة السياسية » تعمل ضد جميع اعداء النظام . وقد اصبح المنشقون من اعضاء الحزب يؤلفون اهم قسم من هؤلاء الأعداء عادة . ولم يكن الفرق راجعا الى اى تغير فى طابع الجهاز . بل الى التغير الذى حدث فى المسرح السياسى عندما اكتسب الحزب احتكارا سياسيا فى الدولة السوفيتية . فقد اصبح من العسير اكثر فاكثر التمييز بين عدم الولاء للحزب والخيانة ضد الدولة .

وحدثت حادثة أخرى بمجرد انتهاء المؤتمر الحادى عشر . فقد قامت اللجنة المركزية باعادة بناء السكرتارية . فقد جاء فى برافدا فى ٤ ابريل ١٩٢٢ ، بعد انتهاء المؤتمر بيومين . عبارتان متواضعتان على الصفحة الأولى فى المكان المخصص عادة لبيانات الحزب الروتينية .

« أقرت اللجنة المركزية التى انتخبها المؤتمر الحادى عشر للحزب الشيوعى الروسى سكرتارية اللجنة المركزية على الوجه التالى :

الرفيق ستالين « سكرتيرا عاما » والرفيق مولوتوف والرفيق كويبشيف .

وقد حددت السكرتارية المواعيد التالية للمقابلة فى اللجنة المركزية من الساعة ١٢ الى ٣ الاثنين – مولوتوف وكويبشيف . الثلاثاء – ستالين ومولوتوف ، الأربعاء كويبشيف ومولوتوف . الخميس – كويبشيف ، الجمعة – ستالين ومولوتوف ، السبت – ستالين وكويبشيف » .

والشىء الجديد هنا هو انه صار للجنة المركزية سكرتير عام له مساعدان بدلا من ثلاثة سكرتاريين متساويين فى المركز . وكان مولوتوف قبل ذلك سكرتيرا وعضوا فى المكتب السياسى منذ عام .

(١) «Dvenaadtsatyi S'ezd Rosiiskoi Kommunisticheskoi Partii» (١٩٢٣) ص ٢٢١ – ٢٢٢ .

كويبشيف فكان قادما جديدا انتخب لتوه عضوا « مرشحا » للمكتب السياسى فى المؤتمر الحادى عشر . ولم يكن تعيين ستالين قد نوقش علنا ، وان كان المفروض ان ترشيحه قد نوقش فى دوائر الحـزب ، وليس هناك ما يوحى بأن تعيينه أثار اية اعتراضات ، ربما باستثناء ملاحظة غاضبة من بريوبرازنسكى فى المؤتمر ، اذ تساءل — مشيرا الى ستالين بالاسم — « هل من المتصور أن يستطيع رجل واحد ان يقوم بعمل وزارتين وهو يعمل فى المكتب السياسى والمكتب التنظيمى وعشر لجان حزبية فى نفس الوقت » (١) . ولكن يبدو أن الاعلان الذى جاء فى برافدا لم يثر اهتماما كبيرا .

وبعد تعيين السكرتير العام الجديد بشهرين أصيب لينين ، فى ٢٦ مايو ١٩٢٢ ، بنوبة شلل ادت الى عجز دائم حال دون استئناف العمل الا لفترة قصيرة ، وبقوة أقل كثيرا ، فى الخريف والشتاء التاليين . وكان لهذين الحدثين اثرهما الحاسم فى تاريخ الحـزب .

فقد ظلت النزاعات الحادة التى شغلت الحزب طوال العامين السابقين ساكنة أكثر من اثنى عشرة شهرا ، أو استمرت من وراء الستار فقط . ولعل عدم استقرار الموقف فيما يتصل بالمستقبل بسبب مرض لينين ، وهيمنة ستالين بقوة وكفاية على مركز التوجيه ، والتحسن الواضح فى الموقف الاقتصادى بعد حصاد ١٩٢٢ ، كانت من الاسباب التى ساعدت على خلق هذه الفترة من الهدوء النسبى .

وعندما اندلعت الخلافات مرة أخرى فى صيف وخريف ١٩٢٣ اتخذت صورة جديدة من الصراع السافر على القوة للاستيلاء على السيطرة الكاملة على الحزب والدولة . فقد جمع لينين نفسه بين الوظيفتين بحيث لم يعد التمييز بينهما ممكنا . فكما أن الحزب بدا أنه بقضائه على منافسيه ، قد امتص الدولة ، كذلك امتصت الدولة الحزب داخلها .

(١) «Odinnadtsatyi S'ezd RKP(B)» (١٩٣٦) ص ٨٩ .

الفصل التاسع

الحزب والدولة

كان تركيز السلطة فى الحزب يقابل عملية مماثلة فى اجهزة الدولة فنفس الأشخاص ، الذين تحدوهم تقاليد وأغراض واحدة ، يوجهون شئون الحزب وشئون الدولة ، وكان وقع الأزمة الملحة والضغط المستمر للأحداث بين ١٩١٧ و ١٩٢١ واحدا على الحزب والمؤسسات السوفيتية . فالتطورات البارزة التى حدثت ابان هذه السنوات فى جهاز الدولة — تركيز السلطة فى يد مجلس القوميساريين على حساب مؤتمر سوفيتات روسيا كلها واللجنة التنفيذية المركزية ، وتركيز السلطة فى المركز على حساب السوفيتات المحلية ومؤتمرات السوفيتات وأجهزتها — كانت قد سبقت فعلا التطورات المقابلة فى تنظيم الحزب . وسار النمو فى كل من الحزب والدولة فى خطين متوازيين بعض الوقت . ثم بدآ يتقاربان واخيرا اتحدا بعملية حتمية ، وكانت هذه العملية قد تمت تقريبا قبل موت لينين .

وكان التحول فى ميزان القوة داخل الجهاز السوفيتى المركزى بين الأجهزة المركزية المختلفة قد قطع شوطا طويلا عندما وضع دستور ١٩١٨ . فقد كان واضحا فى ذلك الوقت أن مؤتمر سوفيتات روسيا كلها — وهو اجتماع جماهيرى يضم أكثر من ١٠٠٠ مندوب — قد يملك ولكنه لايحكم . وقد تنوسيت النية الأصلية فى عقده كل ثلاثة أشهر فى صمت بعد ١٩١٨ وأصبح الاجتماع سنويا (١) ، وقد شكا أحد

(١) وظل الامر كذلك حتى أصدر مؤتمر سوفيتات روسيا كلها التاسع فى ١٩٢١ قرارا يجعل الاجتماع السنوى هو القاعدة الرسمية بالنسبة لمؤتمر روسيا كلها ولمؤتمرات المقاطعات والاقاليم والمراكز .

المتحدثين فى المؤتمر الخامس لروسيا كلها فى يوليـــو ١٩١٨ من انه لا
رئيس اللجنة التنفيذية المركزية ولا رئيس مجلس القوميسيرين قـدم
تقريرا للمؤتمر عن نشاط هذين الجهازين منذ المؤتمر السابق (١) .
ولكن لما كان الدستور قد رخص للجنة التنفيذية المركزية بالقيام بكل
وظائف المؤتمر تقريبا معه ، فان انتقال القوة من اللجنة التنفيذيةالمركزية
تم بصفة عامة بلا الم او حوادث . وكان هذا هو نفس مصير المؤتمرات
السوفيتات الاقليمية ومؤتمر سوفيتات المقاطعات . وبرغم ان المؤتمر
الثامن للحزب فى ١٩١٩ اصدر قرارا يندد بالاتجاه الى نقل القرارات
المهمة من السوفيتات الى لجان اقليمية (٢) ، استمرت العمليـة بلا
توقف ، وانتقلت السلطة الفعلية من مؤتمرات السوفيتات الى اللجـان
التنفيذية التى تنتخبها هذه المؤتمرات .

بيد ان القوة التى انتقلت هكذا من مؤتمر سوفيتات روسيا كلهـا
الى اللجنةالتنفيذية المركزية لم تبق فى يدهذا الجهاز . اذ أن التوسع
فى المكانة الذى بدأمن جانب مجلس القوميساريين فى الأيام الأولى
للنظام لم يعد من الممكن ايقافه ، وكان مصير اللجنة التنفيذية المركزية
الحتمى أن تمر بنفس عملية التوسع العددى وفقدان السلطة الحقيقيـة
التى مرت بها اللجنة المركزية للحزب . فعدد اعضاء اللجنة التنفيذية
المركزية الذى حدده دستور ١٩١٨ « بما لايزيد عن ٢٠٠ » زاد مـرة
اخرى الى ٣٠٠ بقرار من المؤتمر الثامن لسوفيتات روسـيا كلها فى
١٩٢٠ (٣) . وكان القصد الأصلى أن تستمر فى حالة انعقـاد دائمة ،
ولكن اجتماعاتها صارت اندرفاندر ، وتحـددت بعد ١٩٢١ بثلاثة
اجتماعات فى السنة (٤) . وقد حدثت محـاولة فى المؤتمر السـابع
لسوفيتات روسيا كلها فى ديسمبر ١٩١٩ لاعادة السـلطة الى اللجنة
التنفيذية المركزية بمنح سلطات خاصة لمجلس رئاستها « بريزيديوم »
الذى كان حتى ذلك الوقت مجرد لجنة غير رسمية للادارة مؤلفة من
موظفيها الرئيسيين بما فيهم رئيسها ـ الذى كان يستمد مكانته من انه
كان مطلوبا فى مناسبات نادرة ليقوم بوظيفة راس الدولة ـ وكان يحتل
هذا المركز سفردلوف ، وبعد وفاته فى ١٩١٩ احتله كالنين . وبمقتضى
تعديل دستورى أصدره المؤتمر السابع صار للبريزيديوم وظائف خاصة
بما فيها حق « التصديق على قرارات مجلس القوميسيرين وايقـاف

(١) «Pyatyi Vserossüskü S'ezd Sovetov» (١٩١٨) ص ٨١ ـ ٨٢ .
(٢) «VKP(B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٣٠٦ .
(٣) «S'ezdy Sovetov RSFSR v Postanovleniyakh» (١٩٣٩) ص ١٧٦ .
(٤) نفس المرجع ص ٢١٩ .

مثل هذه القرارات » فى فترات مابين انعقـاد اللجنة التنفيـذية
المركزية (١) وفى المؤتمر الثـامن لروسـيا كلها اضيف الى سلطات
البريزيديوم حق الغاء قرارات مجلس القوميسيرين واصدار «التعليمات
الضرورية باسم اللجنة التنفيذية المركزية عن الطريق الادارى » (٢) .
بيد ان هذه الأوضاع الجديدة ، التى ادت فى نهاية الأمر الى ضعف
اللجنة التنفيذية المركزية بمنـح البريزيديوم سلطات غير محـدودة
تقريبا للتصرف باسمها ، لم تؤثر فى المركز الراسخ الذى احتله مجلس
القوميسيرين ، الذى لم يخضع للبريزيديوم ولا للجنة المركزيةالتنفيذية
كلهـا .

وقد ثبت أن البند الخاص بانه « يمكن تنفيـذ الاجراءات ذات
الصبغة الملحة بدرجة قصوى على مسئولية مجلس القوميسيرين وحده »
فى دستور ١٩١٨ هو المهرب الذى يستطيع مجلس القوميسيرين ان
يتجنب بواسطته الرقابة المطلقة من جانب اللجنة المركزية التنفيـذية .
ففى فترة الحرب الأهلية والطوارىء القومية كانت كل القرارات الكبرى
سواء تشريعية أو تنفيذية ، فى الغالب « اجراءات ذات صبغة ملحة
بدرجة قصوى » ، كما أن لينين ، بوصفه رئيس مجلس القوميسيرين
وأحد المشتركين النشطين فى أعماله ، اضفى على هذا الجهاز هيبتـه
الشخصية . ومنذ منتصف ١٩١٨ الى اوائل صيف ١٩٢٢ . عندما
ابعد المرض لينين عن المشاركة الفعلية فى توجيه الشئون . كان مجلس
القوميسيرين هو حكومة الاتحاد السوفيتى ـ ايا كانت سلطة الحـزب
عليه من وراء الستار. فقد كان لايتمتع بالسلطة التنفيذية المطلقة فحسب
بل كذلك بسلطات تشريعية غير محدودة بما يصدره من مراسيم (٣) .
ولم يكن مسئولا الا بصورة رسمية امام اللجنة التنفيذية المركزيةومؤتمر
سوفيتات روسـيا كلها ـ صاحب السيادة الاسمية . وفى ديسمبر
١٩٢٠ تحول « مجلس العمل والدفاع (٤) » الذى كان حتى ذلك الوقت

(١) نفس المرجـع ص ١٤٨ .
(٢) نفس المرجع ص ١٧٦ .
(٣) وتبعا لما يقوله ج.فيرنادسكى فى «تاريخ روسيا» (طبعـة ١٩٤٤) ص ٣١٩ .
اصدر مجلس القوميسيرين ١٦١٥ مرسوما من ١٩١٧ الى ١٩٢١ فى حين كل ما صدرته
اللجنة التنفيذية المركزية ٣٧٥ فقط .
(٤) وكان قد انشىء بمرسوم فى ٣٠ نوفمبر ١٩١٨ باسم «مجلس العمال والفلاحين
للدفاع » ثم اعيدت تسميته باسم مجلس العمل والدفاع فى ابريل ١٩٢٠ عندما صار
مختصا ايضا بتجنيد العمال فى المشروعات المدنية « لينين ـ دراسات XXVI ص
٦١٩ ـ ٦٢٠ ، حاشية ٢٣ » .

مختصا بتموين الجيش ، الى لجنة من لجان مجلس القوميسيرين ، وصار نوعا من هيئة الأركان العامة فى الشئون الاقتصادية تحت الاشراف المباشر لمجلس القوميسيرين ، وبمقتضى سلطة هذا المجلس انشئت بعد ذلك بوقت قصير اول لجنة لتخطيط الدولة . وكان ضغط العمل على مجلس القوميسيرين ابان ١٩٢١ شديدا بحيث انشىء مجلس قوميسيرين « صغير » يعقد اجتماعاته فى نفس الوقت مع مجلس القوميسيرين الكبير ويتولى عنه القيام بالأعمال الروتينية (١) . وصار مجلس القوميسيرين مصدر طاقة العمل التى تدير الجهاز الحكومى كله .

وكان تركيز السلطة المركزية السوفيتية مصحوبا بعملية اخرى كان لها ايضا ما يقابلها فى شئون الحزب : تركيز السلطة فى المركز على حساب الأجهزة المحلية ، وكان هذا التطور أيضا قد قطع شوطا طويلا عندما وضع دستور الاتحاد السوفيتى . بيد أن استمرارها بعد ذلك كان ينطوى على مشكلة غفل عنها الدستور . فالدستور يذكر بوضوح ان مؤتمرات السوفيتات ولجانها التنفيذية تخضع للأجهزة المقابلة ذات المستوى الأعلى ـ اى ان سوفيتات القرى تخضع لمؤتمرات سوفيتات المراكز الريفية . وتخضع مؤتمرات المراكز للمؤتمرات الاقليمية ومؤتمرات المقاطعات . وهكذا . ولكن الدستور لم يشر الى خضوع السوفيتات المحلية او مؤتمرات السوفيتات المحلية أو لجانها التنفيذية لأية اجهزة مركزية اخرى . ويبدو ان المشكلة ثارت بشكل حاد لأول مرة فى الميدان الاقتصادى . وقد شكا سابرونون فى المؤتمر الثامن للحزب فى مايو ١٩١٩ من ان « المجلس الأعلى للاقتصاد القومى » يتبع سياسة « تخلق تركيزا فى السلطات المحلية وتبعدها عن سلطان اللجان التنفيذية الاقليمية » ، وعندما تحتج هذه اللجان يقال لها انها « لا تعرف حتى المبادىء الاولية للانتاج » . كما اتهم نفس المتحدث الأجهزة المركزية باستخدام سلاح الميزانية لاخضاع الأجهزة السوفيتية المحلية (٢) . واثناء حالة الطوارىء بسبب الحرب الأهلية انشئت « لجان ثورية » بمقتضى مرسوم أصدره مجلس القوميسيرين فى ٢٤ اكتوبر ١٩١٩ ، فى المناطق التى تأثرت بالحرب ، وصدرت التعليمات الى جميع الأجهزة السوفيتية المحلية باطاعتها (٣) . وقد هوجم هذا الاجراء فى المؤتمر السابع لسوفيتات روسيا كلها فى ديسمبر ١٩١٩ على اساس انه غير دستورى .

---

(١) كان اول اعتراف رسمى بهذا الجهاز فيما يبدو فى مرسوم صدر فى ٦ اكتوبر ١٩٢١ .

(٢) «Vos'moi S'ezd RKP(B)» (١٩٣٣) ص ٢٠٥ ، ٢١٣ ـ ٢١٥ .

(٣) «Sobranie Uzakonenü 1919» رقم ٥٣ المادة ٥٠٨ .

ولكن الاعتراض لم يقبل . بيد ان عدد المراسيم التى صدرت فى العام التالى عن وضع السوفيتات المحلية وحقوقها (١) يدل على مدى حساسية الراى العام المحلى تجاه افتئات السلطات المركزية وصعوبة الوصول الى ترتيب مقبول . وفى المؤتمر التاسع للحزب فى مارس ١٩٢٠ اشار سابرونوف مرة أخرى الى « المركزية العمودية » السائدة باعتبارها مناقضة « للمركزية الديموقراطية » التى كان مفروضا انها اساس الحزب والتنظيم السوفيتى (٢) .. وفى ديسمبر ١٩٢٠ تحددت اخيرا حقوق اللجان التنفيذية الاقليمية فى هذا المجال رسميا بواسطة المؤتمر الثامن لسوفيتات روسيا كلها . فصار لهذه اللجان (لا للجان الادنى منها) الحق فى ايقاف تنفيذ القرارات التى يصدرها القوميسيرون فرادى (ولكن ليس تلك التى يصدرها مجلس القوميسيرين ككل) « فى الظروف الاستثنائية او عندما تكون هذه القرارات متعارضة بوضوح مع قرار مجلس القوميسيرين او من اللجنة التنفيذية المركزية . او فى حالات أخرى ، مع قرار اللجنة التنفيذية الاقليمية » . بيد ان اللجنة تعتبر مسئولة بصورة جماعية عن مثل هذا الايقاف (٣) .

وقد حلت المعضلة فى النهاية بواسطة النظام الذى اطلق عليه « الخضوع المزدوج » ، والذى بمقتضاه ارغمت الاجهزة المحلية على الاكتفاء بسلطة رسمية لم تمارسها عادة . بيد ان المشكلة ظلت تسبب نزاعات من وقت لآخر؛ وحتى سنة ١٩٢٢ اضطر لينين نفسه الى التدخل فى نزاع خطير حول التنظيم القضائى . ففى مايو ١٩٢٢ اقترح قوميسير الشعب للعدل ، كريلنكو ، مرسوما يقرر ان وكلاء النيابة فى جميع انحاء البلاد يعينهم النائب العام وانهم مسئولون امامه لا امام اللجان التنفيذية فى المناطق التى يقومون فيها بوظائفهم . وكان هذا الاقتراح موضع نقد عدائى فى اللجنة التنفيذية المركزية فى ١٣ مايو ١٩٢٢ ، وطولب بتطبيق نظام « الخضوع المزدوج » للنائب العام وللجان التنفيذية المحلية معا . وكان بعض البلاشفة من هذا الراى ؛ وايد لينين كريلنكو بمذكرة جاء فيها انه لما كانت « الشرعية واحدة بالضرورة » فى

---

(١) «Sobranie Uzakonenü 1920» رقم ١ ـ ٢ مادة ٥ ، ورقم ١١ مادة ٦٨ ، رقم ٢٠ مادة ١٠٨ ، ورقم ٢٦ مادة ١٣١ .

(٢) «Devyatyi S'ezd RKP(B)» (١٩٣٤) ص ٥٦ .

(٣) ويقال انه حدث ابان العام التالى عدة حالات « تقدمت الى المحكمة القضائية العليا باتهام ادارات التموين المحلية والمجالس الاقتصادية المحلية والادارات الصحية المحلية .. الخ .. بايقاف تنفيذ قرارات السلطات المركزية تحتجا بطريقة او باخرى » (ا. دونشاين «الدستور السوفيتى» ١٩٢٣ ، ص ٨٦ ـ ٨٧) ويوحى ذلك بان الايقاف لم يحظ بالتشجيع .

جميع أنحاء الاتحاد السوفيتى فانه لا سبيل الى دحض حجة من يذهبون الى قصر تعيين الموظفين القضائيين والاشراف عليهم على السلطة المركزية. وهكذا وافقت اللجنة التنفيذية المركزية على الاقتراح فى ٢٦ مايو ١٩٢٢ بمناسبة اقرار أول مجموعة قوانين جنائية للاتحاد السوفيتى ؛ وبذلك تمت خطوة أخرى فى تركيز السلطة رسميا (١) .

بيد ان مشاكل الاختصاص الناشبة بين الأجهزة السوفيتية المختلفة كانت قد صارت فى ذلك الوقت غير واقعية الى حد أن السلطة النهائية فى اتخاذ القرارات لم تكن بيد أى من المتنازعين ، بل بيد الجهاز المختص فى الحزب . فالخطان المتوازيان لنمو مؤسسات الحزب والدولة تقاربا الى حد يصعب معه التمييز بينهما بوضوح . واذا كان نظام « الخضوع المزدوج » قد نجح فان ذلك يرجع الى أن الأجهزة السوفيتية المركزية واللجان التنفيذية المحلية خضعا معا لسلطة خارج النظام السوفيتى . فمثل كل شىء آخر فى الاتحاد السوفيتى لم تكن العلاقات بين الحزب الشيوعى والدولة السوفيتية قد خططت مقدما قبل الثورة . وكان لزاما أن توضع بالتدريج فى فترة الأزمة الحادة وما تنطوى عليه من شد وجذب . وقد صيغت لأول مرة فى صورة قوالب بواسطة المؤتمر الثامن للحزب فى مارس ١٩١٩ .

« ان الحزب الشيوعى هو التنظيم الذى يجمع فى صفوفه طليعة البروليتاريا وافقر الفلاحين فقط — ذلك القسم من هاتين الطبقتين الذى يعمل واعيا على تحقيق البرنامج الشيوعى عمليا .

« والحزب الشيوعى يجعل من مهامه الحصول على نفوذ حاسم والقيادة الكاملة فى جميع تنظيمات العمال : فى النقابات والتعاونيات والمجالس القروية ... الخ . ويعمل الحزب الشيوعى بصفة خاصة على اقامة دعائم برنامجه وقيادته الكاملة فى تنظيمات الدولة المعاصرة ، وهى السوفيتات .

« ... ان الحزب الشيوعى الروسى لابد أن يحصل على السيطرة السياسية الكاملة فى السوفيتات على الرقابة الفعلية على كل أعمالها(٢) »

---

(١) « لينين — دراسات » XXVII ص ٢٩٨ — ٣٠١ و ٥٤٤ — ٥٤٥ .

(٢) «VKP(B) v Rezolutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٣٠٦ . وقد أوضح زينوفيف الموقف بصورة أكثر صراحة فى المناقشة التى سبقت اتخاذ القرار : « ان المسائل السياسية الاساسية ، الداخلية والخارجية ، يجب ان تتقرر بواسطة اللجنة المركزية لحزبنا ، الحزب الشيوعى ، الذى ينفذ هذه القرارات عن طريق الاجهزة السوفيتية . وهو ينفذها طبعا بحرص وكياسة حتى لايعتدى على مجلس القوميسيرين والمؤسسات السوفيتية الاخرى » ولم يشغل زينوفيف اى منصب حكومى باستثناء منصب رئيس سوفيت بتروجراد .

وكانت هذه الأهداف فى سبيل التحقيق فعلا عندما صدر هذا القرار . وقد تحققت بواسطة اجراءين مختلفين ومتميزين . ففى أعلى مستوى كانت اللجنة المركزية للحزب — التى سرعان ما حل محلها المكتب السياسى الذى أنشأه المؤتمر الثامن نفسه — هى الحكم النهائى فيما يتعلق بالسياسة العامة والمرجع الأخير فى كل ما يتصل بشئون الحكم . وفى المستويات الدنيا عمل الحزب على التسرب الى كل جهاز ادارى عام أو شبه عام .

ومن الخطأ ان ننظر الى عملية احالة جميع القرارات السياسية الكبرى الى اجهزة الحزب على انها نتيجة خطة مسبقة . ففى الأسابيع الأولى للثورة أظهر لينين نية صادقة فى جعل مجلس القوميسيرين الجهاز الرئيسى للحكم ، وكانت القرارات المهمة تتخذ فعلا فيه . فقد كان البلاشفة أول من رفع شعار « كل السلطة للسوفيتات » . وعندما انتصروا جعلوا السوفيتات معقد السلطة السيادية فى الدولة . بيد ان السوفيتات لم تكن مؤلفة من البلاشفة — بل انهم لم يكونوا حتى الأغلبية فيها فى مبدأ الأمر ؛ وكان وجود أعضاء من الاحزاب الأخرى فيها ، وحتى فى مجلس القوميسيرين (١) ، سببا فى فصل مداولاتها عن المداولات فى الدوائر الداخلية للحزب . وبذلك صارت الوظيفة الأساسية للحزب ، كما جاء فى قرار ١٩١٩ ، «الحصول على السيطرة الكاملة فى السوفيتات» . ان القرار العظيم باطلاق قوى الثورة فى اكتوبر ١٩١٧ اتخذ فى اللجنة المركزية للحزب . كذلك القضية التالية المساوية له فى الأهمية — عقد معاهدة الصلح فى برست ليتوفسك — نوقشت وتقررت فى اللجنة المركزية للحزب بصورة طبيعية. وهكذا صار من المسلم به فى التاريخ المبكر للنظام ان اتخاذ القرارات السياسية من وظيفة الحزب . وقد قال تروتسكى فى المؤتمر الثانى للكومنترن فى ١٩٢٠ :

« لقد تلقينا اليوم اقتراحات من الحكومة البولندية لعقد الصلح . فمن الذى يصدر قراره فى هذا الشأن ؟ ان لدينا مجلس القوميسيرين، ولكنه يجب أن يخضع لرقابة من نوع ما . فأية رقابة ؟ هل هى رقابة الطبقة العاملة ككتلة مختلطة لا شكل لها ؟ كلا . ان اللجنة المركزية للحزب دعيت الى الانعقاد لمناقشة المقترحات وتقرير الرد عليها » (٢) .

---

(١) كان مجلس القوميسيرين الاصلى من البلاشفة وحدهم ، وانضم اليه ثلاثة من الثوريين الاجتماعيين اليساريين فى نوفمبر ١٩١٧ ولكنهم استقالوا بعد قبول معاهدة برست ليتوفسك بواسطة المؤتمر الرابع لسوفيتات روسيا كلها فى مارس ١٩١٨ .

(٢) «Der Zweite Kongress der Kommunist-Inter.» « هامبورج ١٩٢١ » ص ٩٤ .

وعندما نقل تطور شئون الحزب هذه السلطة بالتدريج من اللجنة المركزية للحزب الى مكتبها السياسى ، سيطر الأخير بسرعة على مجلس القوميسيرين واجهزة الحكم الكبرى الاخرى (١) . وكرست مؤتمرات الحزب المتعاقبة جزءا أكبر فأكبر من اهتمامها لقضايا السياسة العامة، صغيرها وكبيرها . واعلن القرار الكبير الخاص بتطبيق «السياسة الاقتصادية الجديدة» لأول مرة بواسطة لينين فى المؤتمر العاشر للحزب. واصدرت مؤتمرات الحزب توصيات صريحة تتصل بقضايا صغيرة جدا (٢) ، وفى بعض المناسبات أصدرت قرارات رسمية تؤيد سياسة الحكومة السوفيتية او تؤيد مراسيم بذاتها اصدرها مجلس القوميسيرين (٣) .

وقد اكتملت سيطرة الحزب على سياسة الحكومة فى اعلى المستويات وتاكدت فعاليتها بادخال اعضاء الحزب من جميع المستويات فى كل فروع الجهاز الادارى . وكانت المراكز الرئيسية فى الادارة تملأ بتعيينات من الحزب (٤) . وقد ظلت نسبة كبيرة من أعضاء السوفيتات المحلية ، والمؤسسات العامة الأخرى التى هى أقل منها فى الأهمية ، غير حزبية او غير بلشفية حتى بعد طرد المناشفة والثوريين الاجتماعيين من الأجهزة المركزية للسلطة بمدة طويلة . وكان ذلك يجعل من الضرورى أن تكون الأقلية البلشفية فى مثل هذه المؤسسات على درجة عالية من التنظيم والنظام المشدد . وقد وضع قرار المؤتمر الثامن للحزب هذا المبدا :

(١) ترك احد الخبراء الذين كانوا يعملون مع الحكومة السوفيتية فى ذلك الوقت شهادة تؤيد ذلك : «كان أعلى جهازين للحكم أعرفهما، وهما مجلس قوميسيريى الشعب ومجلس العمل والدفاع ، يناقشان الطرق العملية لتنفيذ اجراءات اتفق عليها فعلا فى ذلك الحرم الداخلى للحزب . المكتب السياسى » (س . ليبرمان « بناء روسيا اللينينية » شيكاغو ١٩٤٥ ص ١٣) .

(٢) يمكن الاشارة الى البند التالى من قرارات المؤتمر الثامن للحزب كمثال : « ان مهام رئاسة « بريزيديوم » اللجنة التنفيذية المركزية لم تبين فى الدستور السوفيتى . فى المؤتمر التالى للسوفيتات لابد ، كما دلت كل التجارب العملية ، من تحديد دقيق لحقوق والتزامات رئاسة اللجنة التنفيذية المركزية وتمييز مجال عملها عن مجال عمل مجلس القوميسيرين » ١٩٤١ «VKP(B) v Rezolutsiyakh» I ص ٣٠٥-٣٠٦ ومن الناحية النظرية كانت مثل هذه القرارات بمثابة تعليمات لمجموعة الحزب فى المؤتمر ، وعملا كانت ملزمة للمؤتمر نفسه .

(٣) يوجد مثال على ذلك فى قرارات المؤتمر العاشر للحزب فى ١٩٢١ « نفس المرجع I ص ٣٩١ »

(٤) ذكر زينوفيف فى المؤتمر الثانى عشر للحزب فى ١٩٢٣ أن رؤساء اللجان التنفيذية للسوفيتات الاقليمية تعينهم اللجنة المركزية للحزب ، وانه اذا تغير هذا الوضع « انقلب كل شىء منذ هذه اللحظة راسا على عقب » . «Dvenadtsatyi S'ezd Rossiiskoi Kommunisticheskoi Partii (B)» ١٩٢٣ ص ٢٠٧ .

« من الضرورى ان تتالف فى جميع المنظمات السوفيتية فرق من الحزب تخضع خضوعا تاما لنظام الحزب . ويجب على جميع اعضاء الحزب الشيوعى الروسى الذين يعملون فى المؤسسات السوفيتية ان ينضموا الى هذه الفرق . » (١)

واصدر نفس المؤتمر قرارا آخر يحث الحزب على « الحاق افضل عماله بشبكة الجهاز الادارى للدولة (السكك الحديدية والتموين والرقابة والجيش والمحاكم القضائية الخ) . وفى نفس الوقت صدرت التعليمات الى اعضاء الحزب بأن يعملوا بنشاط فى نقاباتهم (٢) . وفى المؤتمر التالى للحزب ، الذى عقد بعد ان تم الانتصار فى المرحلة الأولى من الحرب الأهلية ، حددت مجالات جديدة لنشاط اعضاء الحزب — فى المصانع والورش . وفى النقل » وفى اقامة دعائم النظام المشدد فى صوره المختلفة » ، وفى منظمات الوقود وفى مجالات مثل المطاعم العامة ولجان الاسكان والحمامات العامة والمدارس ومؤسسات الرفاهة (٣) . وقد قال كامنيف فى هذا المؤتمر : اننا ندير روسيا . ونحن لا نستطيع أن نديرها الا عن طريق الشيوعيين (٤) . وفى الوقت ذاته يحدد القسم الأخير من دستور الحزب الذى اقر فى ١٩١٩ « عن المجموعات الشيوعية فى المؤسسات والتنظيمات غير الحزبية » واجبات ووظائف الأعضاء المشتركين فى « مؤتمرات او اجتماعات . او اجهزة منتخبة (سوفيتات ونقابات وتعاونيات وما اليها) » . فطلب اليهم ان يؤلفوا « مجموعات منظمة » وان يصوتوا « كتلة واحدة معا فى الاجتماعات العامة للمنظمة التى يتعلق بها الأمر . » وكانت المطالبة بالخضوع الكامل للنظام على أشدها عندما يجد أعضاء الحزب انفسهم فى اتصال بأعضاء من غير الحزب ممن يعملون فى المنظمات الرسمية وشبه الرسمية . فهذه المجموعات « تخضع تماما للمنظمات الحزبية المقابلة » ويتطابق تصرفهم مع قرارات وتعليمات الحزب (٥) .

(١) «VKP (B) v Rezolyutsiyakh» ١٩٤١ ، I ، ٣٠٦ .

(٢) نفس المرجع ص ٣٠٣ — ٣٠٤ .

(٣) نفس المرجع ص ٣٤٢ .

(٤) «Devyatyi S'ezd RKP(B)» ١٩٣٤ ، ص ٣٢٥ .

(٥) «VKP (B) v Rezolyutsiyakh» ١٩٤١ ، I ، ص ٣٢٢ — ٣٢٣

وقد كانت الاحزاب اليسارية فى كل مكان تصر دائما على ان يصوت مندوبوها فى الهيئات النيابية طبقا لقرارات الحزب ، لا للاقتناع الشخصى . وفى الحزب الديموقراطى الاجتماعى فى الرايخستاج الالمانى كان ذلك يراعى بشدة . ان عملية التصويت الشهيرة التى حدثت فى ٤ أغسطس ١٩١٨ تأييدا لاعتمادات الحرب تمت بالاجماع ، ولكن سبقتها مناقشة داخل المجموعة البرلمانية صوت فيها ٧٨ تأييدا للاعتمادات و ١٤ ضدها . وكان هاس الذى قرا بيان الحزب فى الرايخستاج واحدا ممن صوتوا ضدها فى المناقشة التى تمت بين المجموعة .

ولم يكن القصد الأصلى لمن وضعوا هذه الترتيبات الغاء الحد الفاصل بين الحزب والدولة . فقرار المؤتمر الثامن للحزب الذى كان قد حدد العلاقات بينهما اعتبر ان الخلط بين وظائفهما سيؤدى الى «نتائج وخيمة » : لقد كان واجب الحزب « أن يقود نشاط السوفيتات ، لا أن يحل محلها»(١) . ومع ذلك فان القيام بهذا الواجب أدى بصورة حتمية الى القاء مسئولية اتخاذ القرارات شيئا فشيئا على أجهزة الحزب وليس على أجهزة الدولة . وقد شكا لينين فى المؤتمر الحادى عشر للحزب من عادة التجاء مجلس القوميسيرين باستمرار الى المكتب السياسى . وتحدث عن الحاجة «الى دعم سلطة مجلس القوميسيرين»(٢) . وحتى مارس ١٩٢٢ أعلن المؤتمر الحادى عشر فى قراره الرئيسى انه«من الممكن ومن الضرورى ازاحة عبء المسائل ذات الطابع السوفيتى البحت عن كاهل الحزب الذى اخذها على عاتقه فى الفترة السابقة »، وطالب بتحديد « اكثر دقة يميز بين عمله اليومى وعمل الأجهزة السوفيتية ، وبين جهازه هو وأجهزة السوفيتات » ، وأعرب عن رغبته فى « دعم نشاط مجلس القوميسيرين وتقويته » (٣) . بيد أن هذه الرغبات الطيبة كانت اداة فى يد أولئك الذين كانوا يسعون ــ وبخاصة فى الميدان الاقتصادى ــ الى نزع الأجهزة الادارية للدولة من سيطرة الحزب ؛ ووجد المؤتمر التالى انه من الضرورى اصدار تحذير ضد مثل هذا التوسيع فى تفسير هذه النصوص على أساس انه قد يعرض للخطر السلطة العليا للحزب (٤) .

والواقع ان تيار اعتداء الحزب على وظائف السوفيتات كان أقوى من ان يقاوم ، وواجه لينين بواقعيته المعتادة ، مالا سبيل الى تغييره وقبله . وكان قد كتب فعلا فى ١٩٢١ : « اننا باعتبارنا الحزب الحاكم لانستطيع أن نحول دون اندماج « سلطات » السوفيت و « سلطات » الحزب ــ فهى مندمجة عندنا وستظل كذلك » (٥) . وفى احدى مقالاته الأخيرة فى برافدا فى أوائل ١٩٢٣ استشهد بادارة الشئون الخارجية كمثال ناجح للوحدة بين الحزب والمؤسسات السوفيتية :

« ولماذا لا يتحد الاثنان حقا اذا كان ذلك ما تتطلبه مصلحة العمل ؟ هل هناك من لم يلاحظ ان مثل هذا الاتحاد قد ادى الى ميزات ضخمة فى ميدان الشئون الخارجية وانه بدا منذ البدايات الأولى ؟ الا يناقش

(١) نفس المرجع ، I ، ص ٣٠٦ .
(٢) « لينين دراسات » XXVII ص ٢٥٧ ــ ٢٥٨ .
(٣) «VKP(B) v Rezolyutsiyakh» ، ١٩٤١ ، I ، ص ٤١٦ .
(٤) نفس المرجع I ، ص ٤٧٣ .
(٥) « لينين دراسات » XXVI ص ٢٠٨ .

المكتب السياسى من وجهة نظر الحزب عدة مسائل ، صغيرة وكبيرة ، تتعلق بالتحركات ، من جانبنا ردا على « تحركات » الدول الأجنبية لمواجهة ــ دعنا نقول مهارتها حتى لا نستعمل تعبيرا اقل كياسة ؟ أليس هذا الاتحاد المرن بين عناصر السوفيت ، وعناصر الحزب مصدرا ضخما للقوة فى سياستنا ؟ انى اعتقد ان الأمر الذى ثبتت فائدته وفرض نفسه فى سياستنا الخارجية صار مألوفا منها الى حد انه لم يعد يثير اية شكوك مطلقا ، سيكون فى محله (بل اكثر من ذلك بكثير فى اعتقادى) اذا طبق على جهاز الدولة كله » . (١)

وبعد موت لينين كان تقليد الاندماج قد رسخ الى حد ان القرارات المهمة صارت تعلن بواسطة الحزب او الحكومة دون ما فرق تقريبا . وكانت المراسيم تصدر احيانا مشتركة باسم اللجنة المركزية للحزب واللجنة التنفيذية المركزية أو مجلس القوميسيرين .

واذا كان لينين قد اضطر بسبب الضرورات العملية الى الاعتراف بالتركيز المتزايد باستمرار للسلطة ، فانه لا يوجد اى دليل على انه رجع قط فى اعتقاده فى « الديموقراطية المباشرة » كدواء لذلك . ولكنه بدأ يفهم ان التقدم سيكون أبطأ مما كان يأمل فى مبدأ الأمر وان القضاء على غول البيروقراطية أصعب مما تصور . وصارت الاشادة الآن بالنظام السوفيتى على أساس وظيفته التربوية :

« ان الجماهير المستغلة لم تبدأ ان تتعلم حقيقة الا فى السوفيتات ، لا من الكتب ، ولكن من تجربتها العملية الخاصة ؛ تتعلم شئون البناء الاشتراكى ، وخلق نظام اجتماعى جديد ، والاتحاد الحر بين العمال الأحرار » (٢) .

وفى ابريل ١٩٢١ أصدر مجلس القوميسيرين مرسوما كان الغرض المعلن عنه له هو « المحافظة على الرابطة بين المؤسسات السوفيتية

(١) نفس المرجع XXVII ص ٤١٣ . وبعد ذلك بثلاثة شهور ، فى الدولة بشأن جورجيا فى المؤتمر الثانى عشر للحزب أدلى انوكيدزه ببعض الملاحظات المهمة : « انى على دراية تامة بالعلاقات المتبادلة بين الأجهزة السوفيتية المركزية والجهاز المركزى للحزب فى الاتحاد السوفيتى . وانى اقول صراحة انه ما من مؤسسة سوفيتية تتمتع بالحرية فى العمل التى يتمتع بها مجلس القوميسيرين وجورجيا واللجنة التنفيذية المركزية فيها . فهناك سلسلة من المسائل الهامة جدا بالنسبة للجمهورية دون علم اللجنة المركزية للحزب فى جورجيا أو لجنة منطقة القوقاز ــ وهذا مالا يحدث معا ويجب الا يحدث ما دام الحزب هو الذى يوجه كل سياسة » . «Dvenadtsatyi S'ezd Rossiiskoi Kommunisticheskoi Partii») ١٩٢٣ ص ٥٢٨ ــ ٥٣٩ .
(٢) « لينين دراسات » XXV ص ٢١٥ .

والجماهير العريضة من العمال ، وبث الحياة فى الجهاز السوفيتى وتحريره بالتدريج من العناصر البيروقراطية » . وكان المرسوم يهدف الى عدة اشياء منها العمل على ادخال النساء العاملات والفلاحات فى قطاعات اللجان التنفيذية لمؤتمرات السوفيتات ؛ فكل امراة تعمل فى احد هذه الأجهزة عملا اداريا لمدة شهرين ثم تعود الى عملها الأصلى ، الا اذا رئى الاحتفاظ بها نهائيا . ولكن اكثر ما يثير الانتباه فى هذا المشروع غير العملى ان النساء سيجندن « عن طريق قطاعات النساء العاملات فى الحزب الشيوعى الروسى » (١) . وكان آخر عمل عام فى حياة لينين العاملة خطة جريئة لدمج وظائف الحزب والدولة بطريقة قصد بها ملافاة شرور البيروقراطية . ففى ظل القياصرة كان جهاز « مراقب الدولة » ، الذى أنشىء أصلا لمراجعة المخالفات المالية ، قد اكتسب اشرافا عاما على الأعمال الادارية . وبعد الثورة ببضعة أسابيع صدر مرسوم بانشاء « قوميسيرية الشعب للرقابة على الدولة » ، ثم منح هذا الجهاز سلطات أخرى بمرسوم فى مارس ١٩١٨ (٢) . ولكن لم يعين قوميسير ، ويبدو أن هذه القوميسيرية لم توجد الا على الورق. وسرعان ما تدخل الحزب فى الأمر . وجاء قرار المؤتمر الثامن للحزب فى مارس ١٩١٩ ، الذى حاول تحديد العلاقات بين الحزب والدولة لأول مرة ، يتضمن بندا يذكر ان « الرقابة فى الجمهورية السوفيتية ينبغى أن يعاد تنظيمها بصورة حاسمة بقصد خلق رقابة عملية حقيقية ذات طابع اشتراكى » مضيفا أن الدور الرئيسى فى ممارسة هذه الرقابة يجب أن يقع على عاتق « منظمات الحزب والنقابات » (٣) . واقترح زينوفيف ، الذى تقدم بمشروع القرار ، أن يعمل الجهاز الجديد على « بث اعوانه فى جميع فروع البناء السوفيتى وأن يكون فيه قطاع خاص مهمته تبسيط جهازنا والوصول به الى درجة الكمال » (٤) . ووصف متحدث آخر جهاز رقابة الدولة القائم بأنه « مؤسسة ما قبل الفيضان مستمرة فى عملها بكل موظفيها القدامى وبجميع انواع العناصر المضادة للثورة .. » (٥) . وكانت نتيجة القرار مرسوما مشتركا من اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس القوميسيرين فى

---

(١) ولعل ذلك كان أول مرة يعهد بها الى الحزب بوظيفة بمرسوم حكومى . «Sobranie Uzakonenü 1921» رقم ٣٥ المادة ١٨٦) .

(٢) «Sobranie Uzakonenü 1917-1918» رقم ٦ مادة ٩١ ـ ٩٢ ورقم ٣٠ مادة ٣٩٣ .

(٣) «VKP(B) v Rezolyutsiyaky» ، ١٩٤١ ، I ، ص٣٠٦

(٤) «Vos'moi S'ezd RKP(B)» ، ١٩٣٣ ، ص ٢٥١ .

(٥) نفس المرجع ٢١٠ .

٩ ابريل ١٩١٩ بانشاء « قوميسيرية الشعب لرقابة الدولة » (١) . وقد نفذ القرار هذه المرة . وكان قوميسير الجهاز الجديد . كما اعلن زينوفيف فى المؤتمر ، هو ستالين ، (٢) الذى حصل بذلك ، مع تعيينه فى نفس الوقت فى المكتب السياسى والمكتب التنظيمى الجديدين (٣) ، على اول مركز متحكم فى جهاز الدولة .

بيد ان مهمة القوميسيرية الجديدة كانت دقيقة وموضع جدل ، ولم تعش طويلا فى صورتها الأولى . فقد صدر من اللجنة التنفيذية مرسوم فى ٧ فبراير ١٩٢٠ حولها الى « قوميسيرية الشعب للتفتيش بواسطة العمال والفلاحين » (رابكرين) ، واضفى عليها طابعا جديدا تماما . ففى حين ظل قوميسير الشعب بلا تغيير صار « الصراع ضد البيروقراطية والفساد فى المؤسسات السوفيتية » يقوم به العمال والفلاحون الذين تنتخبهم نفس الدوائر الانتخابية التى تنتخب اعضاء السوفيتات. وكانت فترة الانتخاب قصيرة « حتى يمكن تدريجيا جذب كل العمال . رجالا ونساء ، فى أى مشروع الى القيام بمهام التفتيش » (٤) . وكان هذا هو مفهوم لينين عن استخدام الديموقراطية المباشرة كضمان ضد البيروقراطية . وتضمن المرسوم بندا غريبا يعطى النقابات حق الاعتراض على أى مرشح ينتخب لعملية التفتيش واقتراح بديل له . وفى ابريل ١٩٢٠ قرر المؤتمر الثالث لنقابات روسيا كلها المشاركة ايجابيا فى أعمال جهاز التفتيش (٥) . والمتصور ان مشاركة النقابات كانت وسيلة لاضفاء الاتساق على مشروع كان بدونها غير عملى ومشوشا .

واستمر تاريخ جهاز التفتيش (رابكرين) عاصفا . فقد اجتمع المؤتمر الأول « للعمال المسئولين فى جهاز التفتيش فى روسيا كلها » فى موسكو فى اكتوبر ١٩٢٠ والقى فيه ستالين خطابا قال فيه ان الجهاز اثار « كراهية بعض الموظفين ذوى النوايا الخفية ، بل وبعض الشيوعيين الذين استمعوا لما يقوله هؤلاء الموظفون » (٦) . وكان من الصعوبات التى واجهها الجهاز تجنيد الموظفين الملائمين له . وحتى لينين ، الذى

---

(١) «Vos'moi S'ezd RKP(B)» رقم ١٢ مادة ١٢٢ .

(٢) «Sobranie Uzakonenü 1919» ١٩٣٣ ص ٢٢٥ .

(٣) أنظر الفصل الثامن .

(٤) «Sobranie Uzakonenü 1920» رقم ١٦ مادة ٩٤ . وكان المرسوم يقوم على اساس اقتراح تقدم به أصلا احد مندوبى موسكو فى المؤتمر السابع لسوفيتات روسيا كلها فى ديسمبر ١٩١٧ . («Vserossüskü S'ezd Sovetov» ١٩٢٠ ص ٢١١) .

(٥) «Tretü Vserossüskü S'ezd Professional'nykh Soyuzov» ١٩٢١ ، I ، ص ١١٨ .

(٦) « ستالين ـ دراسات » IV ص ٣٦٨ .

كان ينظر الى (رابكرين) كأداة هامة فى الصراع ضد البيروقراطيـة ، اعترف بأنه « انما يوجد كمجرد امل » حيث ان « أفضل العمـال ذهبوا الى جبهة القتال » (١) . وفى خريف ١٩٢١ وجه لينين النقد الى تقرير تقدم به «رابكرين» عن النقص فى الوقود ، ورد ستالين بوصفه رئيس الجهاز مدافعا بكياسة عن احد موظفيه (٢) . وكان هـذا الجهاز موضع ريبة من جانب كثير من دوائر الحزب . وكان لينين قد دافع عن ستالين ضد هجوم بريوبرازنسكى فى المؤتمر الحادى عشر للحزب فى مارس ١٩٢٢ (٣) ، ولكن عندما اقترح لينين ، بعد ذلك ببضعة أسابيع، بأن يكون (رابكرين) اداة تنفيذ نظام جديد للاشراف على تنفيذ قرارات مجلس القوميسيرين ومجلس العمل والدفاع هاجمه تروتسكى بقسوة شديدة ، وقال : « ان اولئك الذين يعملون فى رابكرين معظمهم عمال لم يفلحوا فى مجالات اخرى » وشكا من « شيوع التآمر الى أقصى حد فى اجهزة رابكرين بحيث صار ذلك معروفا فى جميع أنحاء البلاد منذمدة». وأجاب لينين بهدوء بأن المطلوب هو تحسين رابكرين وليس الغاءه (٤) .

ومن المخاطرة التكهن بما اذا كان التذمر العام المتزايد ضد رابكرين ، ام عدم الثقة الشديد فى شخص ستالين من جانب لينين ، هو السبب الرئيسى فيما يبدو انه تغيير فجائى فى موقف لينين ابان الشهور القليلة الأخيرة من حياة لينين العاملة . فقد كانت آخر مقالتين كتبهما ، أو املاهما ، فى الأسابيع الأولى من سنة ١٩٢٣ ، هجوما سافرا على رابكرين فى صورته القائمة ، واقتراحا للمؤتمر الثانى عشر المقبل للحزب باصلاحه بادماجه مع لجنة الرقابة المركزية للحـزب . وكانت المقالة الثانية – آخر ماكتبه لينين – قاسية اللهجة بشكل خاص :

« ان قوميسيرية الشعب للتفتيش بواسطة العمال والفلاحين لا تتمتع بأى ظل للسلطة . وكل انسان يعرف ان أجهزة رابكرين هى اسوا المؤسسات تجهيزا ، وانه فى حالته الحاضرة لا يمكن أن يرجى من

(١) « لينين – دراسات » XXV ص ٤٩٥ .

(٢) نفس المرجع XXVII ص ١٤–٢٠ و ٥٠١ . ولا يوجد خطاب ستالين فى مجموعة اعماله ، والمفروض ان ذلك راجع الى انه لم يكن من المناسب ، بعد مرور خمسة وعشرين عاما ، ان يختلف مع لينين حتى فى مثل هذا الامر الروتينى.

(٣) انظر آخر الفصل الثامن ، «لينين – دراسات » XXVII ص ٢٦٣ – ٢٦٤ .

(٤) يوجد اقتراح لينين الاصلى فى « لينين – دراسات » XXVII ص ٢٨٧ ، اما خطاب تروتسكى فيوجد فى نفس المرجع XXVII ص ٥٤٢ – ٥٤٣ . ورد لينين على نقد تروتسكى من الوثائق القليلة فى مجموعة اعماله التى وردت دون توضيح وفى غير موضعها التاريخى . « نفس المرجع XXVII ص ٢٨٩ » . ويذكر لينين عدد موظفى رابكرين فى ذلك الوقت بانه كان ١٢٠٠٠ موظف .

وراء هذه القوميسيرية أى خير ... واما انه لا يستحق الوقت الذى يبذل فى اعادة تنظيمه ، وكثيرا ما حاولنا ذلك ، باعتباره مؤسسة ميئوسا منها ، او لابد أن نكرس جهودنا حقيقة لمهمة خلق شىء مثالى حقا ، بأساليب بطيئة وصعبة وغير عادية – مع معاودة التحقق مما تم باستمرار ؛ شىء يستطيع ان يوحى لأى شخص ولكل شخص بالاحترام – وليس الاحترام لمجرد المراكز والألقاب . » (١)

وتخلص ستالين بمهارة من التعنيف المستتر الموجه اليه بتأييده بحرارة خطة لينين للاصلاح . وأقر المؤتمر الثانى عشر . الذى اجتمع فى ابريل ١٩٢٣ بعد ان أصيب لينين بنوبة الشلل الثانية ، مشروعا متشابكا بلغ حد الادماج الكامل بين مؤسسات الدولة والحزب . فقد تغير اولا منذ ذلك الوقت طابع لجنة الرقابة بالحزب تغييرا كاملا ، اذ كانت قبلا محدودة بسبعة اعضاء مثل المكتب السياسى والمكتب التنظيمى فصارت مؤلفة من خمسين عضوا ، « معظمهم من الفلاحين والعمال »، وصار لها مجلس رئاسة ، بريزيديوم ، من تسعة اعضاء لتوجيههـا . وثانيا تقرر أن يعين قوميسير الشعب للتفتيش بواسطة العمال والفلاحين بواسطة لجنة الحزب المركزية على أن يكون ، اذا امكن ، من اعضـاء مجلس رئاسة لجنة الرقابة . وثالثا عين اعضاء لجنـة الرقابة فى قوميسيريات الشعب المختلفة وكذلك فى رابكرين (٢) . واتسعت سلطات هذه القوميسيرية عندما تحولت بمقتضى مرسوم صدر فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٣ الى قوميسيرية الاتحاد السوفيتى (٣) . ولكن سلطتها اندمجت فى سلطة لجنة الرقابة المركزية للحزب . وبذلك استطاعت لجنـة الرقابة ، وقد قويت بعقد صلات عمل بينها وبين جهاز الادارة السياسية (GPU) (٤) ، أن تصير فى مركز يتيح لها اشرافا دستوريا مباشرا عن طريق رابكرين على جميع نشاط الادارة السوفيتية .

وقد لفت ستالين فى تقريره عن التنظيم الى المؤتمر الثانى عشر الأنظار الى الأهمية المتزايدة لمؤسسة اخرى. فكما اشار ستالين بسذاجة ولكن بمغزى ، « ان الرأى السياسى الحسن » ليس سوى نصف المعركة : من الضرورى ايضا تجنيد العمال الصالحين للقيام بتنفيذ التوجيهات (٥) . منذ ١٩٢٠ كان أحد سكرتيرى الحزب الثلاثة مكلفا

(١) « لينين دراسات » XXVII ص ٤٠٦ – ٤١٨ .

(٢) «VKP(B) v Rezolyulsiyakh» ١٩٤١ ، I ، ص ٥٢٠ وقد سبق هذه القرارات قرار طويل « عن مهام رابكرين ولجنة الرقابة المركزية » (نفس المرجع I ، ص ٤٩٨ – ٤٩٩) .

(٣) «Sobranie Uzakenenü 1923» رقم ١٠٩ – ١١٠ مادة ١٠٤٢ .

(٤) انظر آخر الفصل السابق .

(٥) « ستالين – دراسات » V ص ٢١٠ – ٢١٣

بما كان يسمى « قطاع الحسابات والتوزيع » الذى كان يتولى شئون الأفراد فى الحزب وتوزيعهم – «تعبئة ونقل وتعيين أعضاء الحزب»(١). وبنهاية الحرب الأهلية وتسريح الجنود اتسع مجال هذا القطاع ؛ وتبين من تقريره الى المؤتمر العاشر للحزب فى مارس ١٩٢١ انه قام فى اقل من اثنى عشر شهرا بنقل وتعيين ٤٢٠٠٠ من اعضاء الحزب (٢) . وكان يهتم فى ذلك الوقت « بتعبئة مجموعات » وليس بتعيين الأفراد ، الذى ترك للجان الأقاليم والمناطق . ولكن مع نمو الجهاز الادارى ، وبعد ان صار الاقتصاد القومى من مهامه الرئيسية ، اصبحت التعيينات الفردية اكثر اهمية وصار مما لا غنى عنه ، كما لاحظ ستالين ، « أن يعرف كل عامل معرفة كاملة » . وقررت اللجنة المركزية ، بهذا الغرض ، قبل المؤتمر الثانى عشر بفترة ، ان « توسع » جهاز « قطاع الحسابات والتوزيع » لكى « يتاح للحزب تعيين الشيوعيين المناسبين فى أجهزة التوجيه فى مشروعاتنا الرئيسية ، وبذلك يجعل قيادة الحزب لجهاز الدولة امرا واقعا » . وهكذا صار القطاع مركزا غير ظاهر ، وان كان قويا ، للسيطرة التى يمارسها الحزب على اجهزة الدولة ، السياسية والاقتصادية . كما ثبت ايضا انه ، تحت ادارة السكرتير العام ، اداة ذات فائدة فى بناء سلطة لينين الشخصية فى جهاز الدولة والحزب على السواء . وكانت ملاحظات ستالين فى المؤتمر الثانى عشر احدى المناسبات النادرة التى حظى بها العالم الخارجى بفرصة لمعرفة كيف يدار الجهاز .

ومن ثم فانه قبل أن يموت لينين كانت سلطة الحزب على كل الجوانب السياسية وجميع فروع الادارة قد اقرت صراحة واعلنت . ففى أعلى مستوى تأكدت سيطرة الحزب بوصفه المصدر النهائى للسياسة بما كان المكتب السياسى يتمتع به من هيمنة ؛ وفى الجهاز الادارى كانت القوميسيريات خاضعة لسيطرة قوميسيرية التفتيش بواسطة العمال والفلاحين . وعن طريقها للجنة الرقابة المركزية للحزب ؛ وفى أدنى مستوى كانت « مجموعات » الحزب ، الخاضعة لتعليمات الحزب ونظامه المشدد ، تشارك ايجابيا فى عمل كل هيئة رسمية أو شبه رسمية لها اهمية . فضلا عن أن الحزب كان يمارس فى المنظمات التى هى مثل النقابات والتعاونيات ، وحتى فى المنشئات الصناعية الكبرى ، نفس وظائف القيادة التى يقوم بها بالنسبة للدولة . وكما ان الاستقلال الذاتى

---

(١) يوجد اول تقرير عن هذا القطاع فى «Izvestia Tsentral'nogo Kometeta Rossüskoi Kommunisticheskoi Partü(B)» ، نفس المرجع رقم ٢٢ فى ١٨ سبتمبر ١٩٢٠ ص ١٢ – ١٥ .

(٢) نفس المرجع رقم ٢٨ فى ٥ مارس ١٩٢١ ص ١٣ .

التى تتمتع به الجمهوريات والاقاليم التى يتألف منها « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الروسية » ، الذى صار فيما بعد « الاتحاد السوفيتى » . كان مشروطا بخضوع الجميع لقرارات السياسة التى تتخذها السلطات المركزية للحزب الشامل للكل ، كذلك كان الاستقلال الذى تتمتع به النقابات والتعاونيات فى علاقاتها بأجهزة الدولة مشروطا بنفس الخضوع العام لارادة الحزب .

وكانت الصيغة التى عبر بها عن هذه الشبكة المعقدة من المؤسسات والوظائف تختلف من وقت لآخر . فتبعا للينين : « ان الحزب يتضمن فى ذاته طليعة البرولتاريا . وهذه الطليعة تجعل دكتاتورية البرولتاريا واقعا ، واذا لم يكن لدينا أساس مثل النقابات يجعل الدكتاتورية حقيقية ، من المستحيل ان تصير وظائف الحكم واقعية . فالواقعية تضفى عليها عن طريق سلسلة من المؤسسات الخاصة من نوع جديد ، أى عن طريق جهاز السوفيتات (١) » .

وفى ١٩١٩ رد بعنف على أولئك الذين هاجموا « دكتاتورية الحزب الواحد » :

« نعم ، دكتاتورية الحزب الواحد ! نحن نقف على هذا الأساس ولا نستطيع العدول عنه ، حيث أنه الحزب الذى كسب لنفسه خلال عشرات السنين مركز طليعة البرولتاريا الصناعية وبرولتاريا المصانع بأجمعها (٢) » .

وسخر من أولئك الذين اعتبروا « دكتاتورية الحزب الواحد » شبحا مخيفا ، وأضاف أن « دكتاتورية الطبقة العاملة توضع موضع التنفيذ بواسطة حزب البلاشفة الذى اتحد منذ ١٩٠٥ أو قبل ذلك بالبرولتاريا الثورية بأجمعها (٣) » . وفيما بعد وصف محاولة التفريق بين دكتاتورية الطبقة ودكتاتورية الحزب بأنها دليل على « الاضطراب الفكرى الراسخ الذى لا يمكن تصوره(٤) » . وقد ظلت هذه الصيغة كافية للحزب عدة سنوات . وفى المؤتمر الثانى عشر فى ١٩٢٣ ، الذى لم يحضره لينين ، هزأ زينوفيف « بالرفاق الذين يعتقدون ان دكتاتورية الحزب شىء يتحقق عمليا ولكن لا يتحدث عنه » ، واستطرد فى تنمية مذهب ان دكتاتورية الحزب هى دكتاتورية اللجنة المركزية قائلا :

---

(١) « لينين – دراسات » XXVI ص ٦٤ . وقد تكرر لفظ «واقعى» و «حقيقى» فى حديث لينين أربع مرات فى أربعة سطور مما ادى الى الاضطراب فى المعنى .

(٢) نفس المرجع XXIV ص ٤٢٣ .

(٣) نفس المرجع XXVI ص ٤٣٦ .

(٤) نفس المرجع XXV ص ١٨٨ .

« انا فى حاجة الى لجنة مركزية قوية واحدة تتولى قيـــادة كل
شيء ... ان اللجنة المركزية هى اللجنة المركزية لأنها نفس اللجنةالمركزية
للسوفيتات والنقابات والتعاونيات واللجان التنفيذية الاقليمية وللطبقة
العاملة كلها . وهذا هو لب دورها القيادى ، وهذا هو تعبير دكتـــاتورية
الحزب » . (١)

واعلن قرار المؤتمر ان « دكتاتورية الطبقة العاملة لا تتأكد الا فى
صورة دكتاتورية طليعتها القائدة ، اى الحزب الشيوعى » (٢).

بيد ان زينوفيف اثار هذه المرة بصراحته الخشنة رد الفعل المتوقع.
اما ستالين فلم يكن من ناحيته مهتما بمقاومة اعتداء الحزب على الدولة
(فقد كانت هذه على اى الأحوال قضية خاسرة) ، بل بمقاومة اعتـــداء
اللجنة المركزية على أجهزة الحزب العاملة ، بما فيها السكرتارية ،وكان
مذهب دكتاتورية اللجنة المركزية مما لا يستسيفه (٣) . وفى المؤتمروصف
بحرص الرأى القائل بأن « الحـزب يعطى الأوامر ... والجيش ، أى
الطبقة العاملة ، ينفذ هذه التعليمات » بأنه رأى « خطأ من أساسه » ،
وبلور باسهاب أمثولة « احزمة النقل » السبعة من الحزب الى الطبقـة
العاملة : النقابات والتعاونيات وروابط الشباب واجتماعات منـدوبات
النساء والمدارس والصحافة والجيش (٤) . وبعـد ذلك بعـام وصف
دكتاتورية الحزب بجراة بأنها « كلام فارغ » ، وعزا ظهورها فى قرار
المؤتمر الثانى عشر الى « السهو » (٥) . ولكن أيا كانت الصيغة السائدة
فان الحقيقة الجوهرية لم تكن محل جدل فى أى مكان . فالحـزب
الشيوعى الروسى « البلاشفة » هو مانح الحياة والتوجيه والقوة الدافعة
لكل صور النشاط العام فى الاتحاد السوفيتى وقراراته ملزمة لكل تنظيم
ذى طابع عام أو شبه عام . وكل صراع على السلطة من ذلك الوقت دار
داخل اطار الحـزب .

---

(١) «Dvenadtsatyi S'ezd Rossüskoi Kummunisticheskoi Partü» ١٩٢٣ ص ٤١ ، ٢٠٧ .

(٢) «VKP(B) v Rezolyutsiyakh» ١٩٤١ ، I ، ص ٤٧٣ .

(٣) وتبعا لما يقول تروتسكى ، فى «ستالين» ص ٣٦٧ ، ان زينوفيف بدأ بعـد المؤتمر الثانى عشر مباشرة فى وضع الخطط للاقلال من شأن السكرتارية فى جهاز الحزب.

(٤) « ستالين - دراسات » V ص ١٩٨ - ٢٠٥ . وبعد ذلك بثلاث سنوات تقريبا بلور ستالين هذه الفكرة فى صورة مختلفة بعض الشيء : فهنـاك خمس «قيادات» أو «روافع» عن طريقها تكتسب دكتاتورية البروليتاريا فعاليتها - النقابات والسوفيتات والتعاونيات ورابطة الشباب والحزب (نفس المرجع ص ٣٢ - ٣٥) .

(٥) نفس المرجع VI ص ٢٥٨ .

حاشـــية

نظرية لنين فى الدولة

كان مفهوم الدولة بوصفها شرا لابد منه نجم عن طبيعة الانســـان
الخاطئة متأصل الجذور فى التقاليد المسيحية . وكانت العصـــور
الوسطى تعترف بتوازن بين السلطة الكنسية والسـلطة السياسية .
كل منهما صاحب الراى النهائى فى مجاله وان كانت الاولى تتمتع بالمركز
الأول . ولم ينتقل الاحتجاج على مساوىء السلطة السياسية الى القوى
العلمانية الا بعد أن أخضعت « حركة الاصلاح » الكنيسة للدولة وظهرت
الدولة الحديثة الى الوجود . وقد عزا توماس مور فى « المدينـــة
الفاضلة » شرور الحكم الى نظام الملكية الخاصة وجاء بتحليل للدولة
أصبح معترفا به على نطاق واسع بعد ذلك بثلاثة قرون :

« ومن ثم فيجب أن أقول انى ، وأنا أطلب الرحمة ، لا استطيع ان
أفكر فى جميع الحكومات الأخرى التى أراها وأعرفها الا على انهـا
مؤامرة من الأغنياء الذين يدعون بأنهم يديرون الشئون العـامة وهم فى
الحقيقة يعملون من أجل أغراضهم الخاصة ، ويبتكرون كل الوسـائل
والفنون التى يستطيعون الوصول اليها لكى ، أولا ، يحافظوا على كل
ما حصلوا عليه بوسائلهم الشريرة دون ما خطر يحيق بهم . ثم لكى
يستخدموا الفقراء ليكدحوا ويعملوا من أجلهم بأقل أجور ممكنة . ولكى
يضطهدوهم كما يتراءى لهم » .

بيد أن هذا التحليل ظل بارقة من بصيرة عميقة ؛ ولم تتبلور وجهة
النظر الاشتراكية الحديثة عن الدولة الا فى القرن الثامن عشر . فتبعا
للتقاليد المسيحية كانت الدولة شرا ولكنها ضرورية لأن طبيعـة الانسان
شريرة ؛ وتبعا للايمان العقلانى بالطبيعة الذى بشرت به « الاستنارة »،
كانت الدولة غير طبيعية ومن ثم فهى شر . وتوجد آثار واضحة لهذا
الرأى عند مورلى وروسو وغيرهما ؛ ولكن وليم جودوين هو الذى أنتج
فى مؤلفه « بحث يتعلق بالعدالة السياسية » ما يعتبر بحق انجيـل
الفوضوية . فتبعا لجودوين تعتبر الدولة والملكية والزواج جرائم ضد
الطبيعة والعقل . فهو يكتب قائلا :

« وقبل كل شيء آخر ينبغى الا ننسى ان الحكم شر ، واغتصـاب
لحق الحكم الخاص والضمير الفردى للجنس البشرى ؛ وانه مهمـا
اضطررنا للاعتراف به كشر ضرورى فى الوقت الحاضر ، فيجب علينا
بوصفنا أصدقاء للعقل والجنس البشرى الا نقبل منه الا أقل ما يمكن ؛

وان نرقب بعناية ما اذا كان هذا القليل يقل اكثر نتيجة لاستنارة العقل البشرى بالتدريج » (١) .

وفى الصفحات التالية من نفس المؤلف يصير اكثر جراة ويقترح صراحة « سحق شعوذة الحكم » . ومنذ ذلك الوقت شغل الكتاب الراديكاليون والاشتراكيون — سان سيمون وروبرت اوين وفورييه وليردو وبرودون — كلهم بالقضاء على الدولة وتحويلها الى مجتمع من المنتجين والمستهلكين . وكان موزس هيس ، احد شركاء ماركس من الراديكاليين الأول . هو الذى ترجم هذه الأفكار بالمصطلحات الهيجلية التى كانت القالب الشائع بين الشباب الألمانى المثقف فى الأربعينات من القرن الماضى . فقد ذهب الى أنه مادامت الدولة باقية ، أيا كانت صورة الحكم . سيبقى هناك دائما حكام واقنان ، وان هذا التعارض سيظل قائما « حتى تلغى الدولة ، وهى شرط هذا التقاطب ، نفسها جدليا وتخلى مكانها للحياة الاجتماعية الموحدة ، وهى شرط العيش الجماعى (٢) » .

وسرعان ما وصل ماركس الى مفهوم ان الدولة هى الأداة التى تحقق الطبقة الحاكمة عن طريقها مصالحها وترعاها . وفى احدى كتاباته الأولى ضد أصحاب الضياع فى الراينلاند وصف «أجهزة الدولة» ، بأسلوب عصره ، بأنها « الآذان والعيون والاذرع والسيقان التى بواسطتها تستمع مصالح أصحاب الغابات وتراقب وتحكم وتدافع وتنهب وتجرى » (٣) . والدولة الحديثة « لا توجد الا من أجل الملكية الخاصة » ؛ فهى « ليست أكثر من صورة التنظيم الذى اتخذته البورجوازية بالضرورة لاغراض داخلية وخارجية على السواء من أجل الضمان المتبادل لممتلكاتها ومصالحها » (٤) . بيد أن الملكية الخاصة فى مرحلتها الراسمالية تنتج نقيضتها الخاصة ، البرولتاريا المعدمة التى ستقضى عليها . وكما قال هيس من قبل ، الدولة هى التعبير عن هذا التناقض ، هذا الصراع بين طبقات . وعندما يحل هذا التناقض بالقضاء على الملكية الخاصة وانتصار البرولتاريا (التى لا تعود برولتاريا بمجرد ان تنتهى من مهمتها بالانتصار) ، لا يعود المجتمع منقسما الى طبقات ، ولا يبقى سبب لوجود الدولة . والدولة بهذا الشكل «بديل»

---

(١) جودوين « بحث يتعلق بالعدالة السياسية » (١٧٩٣) ص ٣٨٠ .

(٢) «Einundywanzig Bogen aus der Schweiz» زيوريخ ١٨٤٣ ص ٨٨ .

(٣) كارل ماركس وفردريك انجلز «Historisch-Kritische Gesamtausgabe, I 1er Teil» ص ٢٨٧ .

(٤) نفس المرجع I ص ٥٢ .

الجماعية (١) . وكان أول بيان موجز لراى ماركس فى « فقر الفلسفه» الذى نشر فى ١٨٤٧ :

« ان الطبقة العاملة ستقيم ، مكان المجتمع البورجوارى القديم ، نوع الاتحاد الذى يستبعد الطبقات وما بينها من تضاد ؛ فلن تكون هناك اية قوة سياسية بهذا المعنى ، حيث ان القوة السياسية هى التعبير الرسمى عن تضاد الطبقات داخل المجتمع البورجوازى (٢) » .

وسجل أول أعمال ماركس الناضجة « البيان الشيوعى » نفس الآراء . فيتطلع الى اليوم الذى تفقد فيه القوة الاجتماعية طابعها السياسى ، بعد زوال الفوارق بين الطبقات ، ولكنه كان مهتما بصورة مباشرة أكثر بالخطوة العملية التالية ، وهى أن البرولتاريا يجب ان تفرض سيادتها بقلب البورجوازية » ، وتصير الدولة هى « البرولتاريا منظمة بوصفها الطبقة الحاكمة » . وكانت هذه هى الفكرة التى بلورها ماركس بعد ذلك بأربعة أعوام فى الشعار الشهير « دكتاتورية البرولتاريا » . ولكنه أضاف فى نفس الوقت أن هذه الدكتاتورية « مجرد انتقال الى الغاء كل الطبقات والى المجتمع اللاطبقى » (٣) . وبعد ذلك بعشرين سنة عندما اكتشف ماركس ، فى مؤلفه المعروف « الحرب الأهلية فى فرنسا » ، فى كوميون باريس نمطا غير كامل ولكن كان متميزا ، لدكتاتورية البرولتاريا ، كان لايزال يكتب عن الدولة انها « نمو طفيلى » ، وعن « الغاء قوة الدولة » التى « اصبحت الآن بلا جوهر » (٤) ، وأضاف انجلز بعد ذلك عبارة أكثر تحديدا :

« ان البرولتاريا المنتصرة ، مثل الكوميون ، ستكون مرغمة على ان تجتث فورا أسوأ جوانب هذا الشر ، حتى يجد جيل نشأ فى ظروف اجتماعية حرة جديدة نفسه فى مركز يسمح له بان يتخلص نهائيا من كل ذلك السخف عن الدولة » (٥) .

ومن ثم لم يعدل ماركس قط ، ولم يكن فى وسعه ان يعدل ، عن

---

(١) نفس المرجع ص ٦٤ .

(٢) نفس المرجع VI ٢٢٧ .

(٣) « ماركس وانجلز — دراسات XXV ص ١٤٦ . وقد جاءت هذه العبارة فى خطاب خاص بتاريخ ٥ مارس ١٨٥٢ الى ويدماير . ولم يستعمل ماركس هذه العبارة ثانيا الى أن كتب ، بعد عشرين عاما ، فى «نقد برنامج جوتا» سنة ١٨٧٥ ان الدولة خلال فترة الانتقال من الراسمالية الى الشيوعية « ستكون دكتاتورية البرولتاريا الثورية » نفس المرجع XV ص ٢٢٨ » . وكان هذا الكتاب معروفا فى دوائر الحزب ولكنه لم ينشر ابان حياة ماركس .

(٤) نفس المرجع XIII ، II ، ص ٢١٥ — ٢١٦ .

(٥) نفس المرجع XVI ، II ، ص ٩٤ .

فكرة ان قوة الدولة تعبير عن العداءات الطبقية — وانها شر سيزول في المجتمع اللاطبقي المقبل . بيد انه لم يبد اهتماما شخصيا بوصف هذا الهدف النهائي ، بل وجه اهتمامه الى تحليل الأحداث المباشرة الضرورية لاقامة دكتاتورية البروليتاريا ؛ وكان انجلز هو الذي قدم اكمل عرض للمذهب الماركسي في الدولة :

« عندما لا تعود هناك طبقات اجتماعية يتطلب الأمر اخضاعها ، وعندما لا يعود هناك حكم طبقة على طبقة والصراع في سبيل البقاء المتأصل الجذور في الفوضى الحاضرة في الانتاج ، وعندما يقضى على الصدامات والعنف الناجمين عن هذه الفوضى ، عندئذ لن يكون هناك من يضطهد او تقيد حريته . وعندئذ ستختفي الحاجة الى قوة الدولة — التي تقوم بهذه الوظيفة في الوقت الحاضر . وسيكون أول عمل تظهر فيه الدولة كممثلة حقا للمجتمع ككل — نقل وسائل الانتاج الى الملكية الاجتماعية — هو آخر عمل مستقل لها بوصفها الدولة . وسيصير تدخل قوة الدولة في العلاقات الاجتماعية سطحيا بالتدريج وسينتهي من تلقاء ذاته . وستحل ادارة الأشياء وتوجيه قوى الانتاج محل ادارة الناس . فالدولة لا « تلغى » بل تذوى (١) » .

وكان انجلز ايضا هو الذي كتب بعد ذلك بسنوات قليلة :

« مع اختفاء الطبقات ستختفي الدولة حتما . فالمجتمع ، الذي سينظم الانتاج من جديد على أساس اتحاد حر متساو من المنتجين ، سيقذف بجهاز الدولة بأكمله الى حيث يستحق : الى متحف الآثار ، جنبا الى جنب مع المغزل اليدوى والفأس البرونزية » (٢) .

---

(١) نفس المرجع XIV ص ٢٨٤ . وكان التمييز بين « حكومة الانسان » و « ادارة الاشياء » معروفا منذ امد طويل في الفكر الاشتراكي . وكان أول من نشره بين الناس سان سيمون ، الذي كتب ان المجتمع البشري « مصيره أن ينتقل من النظام الحكومي أو العسكري الى النظام الاداري او الصناعي بعد ان يحرز التقدم الكافي في العلوم الوضعية والصناعة » . وكان لهذه العبارة حتى في ذلك الوقت دلالات فوضوية . وفي مكان آخر كتب سان سيمون « ليس هناك عمل مفيد يقوم به الانسان الا عمله في الاشياء . فعمل الانسان في الانسان مضر دائما في ذاته للنوع البشري» .

(٢) «ماركس وانجلز — دراسات» XVI ، I ، ص ١٤٩ . ويقارن احد الكتاب الحديثين موقف ماركس بموقف القديس اوغسطين : « تصبح الدولة تعبيرا عن مبدأ لا اخلاقي ، عن المصلحة الطبقية الانانية ... ومن لم يجب القضاء على الدولة — هذا المخلوق الشيطان — ويجب ان «تذوى» ، ويأتي محلها مجتمع لا طبقي ولا دولي . ولا يوجد في الحقيقة سوى اختلاف واحد بين مفهوم القديس اوغسطين ومفهوم ماركس ، وهو ان الاول يرفع — حرصا منه — مثله الاعلى الى العالم الآخر ، في حين يفرضه الثاني على هذا العالم بواسطة قانون سمى للنمو » . (هـ كلسن «Sozialismus und Staat» «الطبعة الثانية ١٩٢٣» ص ٣٢ — ٣٣) . وفي هذا « الاختلاف » يكمن جوهر فلسفة ماركس .

وهكذا فان مذهب الدولة الذي ينبثق من كتابات ماركس وانجلز ذو شعبتين . ففي المدى الطويل يظل الرأي الاشتراكي التقليدي عن الدولة بوصفها شرا في ذاته ، ونتاجا للتناقض واداة للاضطهاد ، قائما بأكمله . وفي المدى القصير قيل ان البروليتاريا ، بعد ان تدمر جهاز الدولة البورجوازية بالوسائل الثورية ، ستحتاج الى انشاء جهاز دولة مؤقت خاص بها — دكتاتورية البروليتاريا — الى ان يحين الوقت الذي تمحى فيه آخر آثار المجتمع البورجوازي ويقوم النظام اللاطبقي الاشتراكي وترسخ دعائمه . وهكذا وضعت تفرقة عملية بين المجتمع الشيوعي المقبل ، الذي تختفي فيه كل الوان عدم المساواة بين الانسان والانسان ولا يعود للدولة وجود،وبين ما صاريعرف باسم«الاشتراكية» او « المرحلة الأولى للشيوعية » التي تظل فيها آخر آثار النظام البورجوازي وتتخذ الدولة صورة دكتاتورية البروليتاريا . وقد كان لهذه التفرقة يوما اهمية كبرى في مذهب الحزب .

وهناك جانب دقيق آخر من المذهب الماركسي في الدولة ترك أثرا بصفة خاصة في لينين . ان جوهر الدولة هو انقسام المجتمع الى طبقتين متصارعتين — حكام ومحكومين . وقد لام انجلز باكونين ، في هجومه على « الحلف » الثوري السري الذي انشأه ، على انه اوجد هوة بين الذين يوجهون والذين يوجهون وبذلك يعيد « الدولة التسلطية » (١) ؛ وفي مؤلفه « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » وصف الدولة بأنها « قوة تنبع من المجتمع ، ولكنها تضع نفسها فوقه وتنفصل عنه بصورة متزايدة » (٢) . واثار ذلك مشكلة البيروقراطية المعروفة . وفي رأي انجلز ان كوميون باريس قد وجد حلها :

« فهو أولا قد عين في جميع المناصب الرسمية في الادارة والقضاء والتعليم العام أشخاصا ينتخبون بالتصويت العام ، كما ادخل حق عزل المنتخبين في اي وقت بقرار من الناخبين . وثانيا كان يدفع لجميع الموظفين من اعلاهم الى ادناهم نفس الأجور التي يتقاضاها العمال » .

ووصف انجلز هذه الاجراءات بأنها « نسف لقوة الدولة القديمة واحلال قوة جديدة ، ديموقراطية حقيقية ، محلها » (٣) . وكان هذا هو اصل الفكرة المفضلة عند لينين من الحاجة الى الادارة الذاتية للعمال محل البيروقراطية بوصفها الأداة المميزة للدولة .

---

(١) «ماركس وانجلز — دراسات» XIII ، II ص ٥٥٠—٥٥١

(٢) نفس المرجع XVI ، I ص ١٤٥

(٣) نفس المرجع XVI ، II ص ٩٣

وصار مذهب الدولة الفيصل الدقيق الذى قسم الحركة العمالية الأوروبية قسمين – طوال الثلاثين سنة التى تلت وفاة ماركس – الفوضويين واشتراكيى الدولة .

وقد بدا الفوضويون من المذهب الاشتراكى التقليدى فى رفض الدولة . فقد نبذوها على نفس الأسس التى نبذها من اجلها ماركس ، وهى انها اداة فى يد الطبقة الحاكمة المضطهدة . وتطلعوا ايضا الى نفس الحل النهائى – احلال « تنظيم قوى الانتاج والخدمات الاقتصادية »(١) محل الدولة . ولكنهم شملوا برفضهم للدولة كل صورها المؤقتة او المشروطة . وقد استشهد لينين بقول انجلز فى هذا الشأن :

« ان المناهضين للتسلطية يطالبون بتدمير الدولة السياسية التسلطية على الفور ، حتى قبل تدمير العلاقات الاجتماعية التى ولدتها. انهم يطالبون بأن يكون أول عمل للثورة الاجتماعية هو تدمير السلطة . هل رأى هؤلاء الناس ثورة فى حياتهم ؟ ان الثورة تنطوى بلا أدنى شك على اقصى حد متصور من التسلطية » (٢) .

وكان اصرار الفوضويين على نبذ السلطة هو الذى جعلهم خصوما بلا مهادنة « لدكتاتورية البروليتاريا » – وهى قضية عبرت عن نفسها فى النزاع بين ماركس وباكونين . وكان السندكاليون ، وقد أدخلوا تحسينا على الدوجما الفوضوية، يعتقدون أن تنظيم المجتمع فى المستقبل سيقوم على شبكة من النقابات واتحادات المنتجين ، وليس على اى نظام من الدول الاقليمية . وكان هدف السندكالية ، كما حدده ابرز فلاسفتها هو « انتزاع خصائص الدولة والكوميون ، الواحد بعد الآخر ، لدعم التنظيمات البروليتارية التى تتكون ، وبخاصة النقابات » (٣) ، او بعبارة أوجز « لاخماد الدولة » (٤) . وفيما يتصل بالتكتيك المباشر نبذت الحركة السندكالية كل صور العمل السياسى . ان الدولة ستنهار نتيجة للعمل الاقتصادى الثورى بواسطة العمال الذى يأخذ صورة الاضراب العام ؛ وكل برنامج بناء للدولة يناقض طبيعة مبادىء السندكالية .وقد سادت هذه الاتجاهات فى فرنسا والبلاد اللاتينية الأخرى حيث لم تضرب الماركسية جذورها قط .

---

(١) «باكونين . اعماله» II ١٩٠٧ ص ٣٩

(٢) «ماركس وانجلز – دراسات» XV ص ١٣٦ – ١٣٧ ، « لينين – دراسات » XXI ص ٤١٢ .

(٣) ج.سوريل « مدة لنظرية برولتارية » (١٩١٩) ص ١٣٢ .

(٤) ج.سوريل « تاملات فى العنف » الترجمة الانجليزية ص ١٩٠ .

ومن الناحية الثانية اتجه الديموقراطيون الاجتماعيون الالمان بشكل حاسم ايضا الى تفسير الماركسية ضد وجهة نظر الفوضويين والسندكاليين على طول الخط . فقد نشأوا فى جو بروسى هيجلى من الاحترام لقوة الدولة ، ومن الاحتقار الماركسى لتلامذة باكونين.وسمحوا لأنفسهم بالاقتناع – بواسطة سياسات بسمارك القوية وبلاغة لاسال النادية – بأن « الدولة » يمكن أن تخدم مصالح العمال . وسرعان ما بداوا ينحرفون عن الموقف الماركسى البحت فى مجالين مهمين . فقد اجلوا فكرة « ان الدولة ستذوى » الى مالا نهاية . وبذلك هجروا التقليد الاشتراكى الأساسى فيما يتصل بالدولة ؟ وبدلا من الاصرار ، مثل ماركس ، على أن البروليتاريا لابد أن تحطم جهاز الدولة البورجوازية بوسائل ثورية واقامة جهاز دولة خاص بها – دكتاتورية البروليتاريا . صاروا يعتقدون امكان الاستيلاء على الجهاز القائم للدولة وتحويره وتعديله ليخدم اغراض البروليتاريا . وفى التسعينات الماضية صار ادوارد برنشتين زعيم مجموعة من المنقحين فى الحزب الديموقراطى الاجتماعى الألمانى تدعو صراحة الى تحقيق الاشتراكية عن طريق « الاصلاح » بالتعاون مع الدولة البورجوازية . ومما يدل على القوة الكامنة فى هذه الحركة أن كاوتسكى واتباعه – الذين كانوا اصلا يقاتلون باسم الماركسية السنية – انتهوا فى آخر الأمر الى موقف لا يكاد يتميز عنها . وقد طرحوا جانبا رأى ماركس الخاص بنبذ الدولة معتبرين اياه «سذاجة صارت غير ذات موضوع» وتناسوه كما تناسى المسيحيون بعد أن صاروا دين الدولة الرسمى ، « سذاجات المسيحية البدائية بروحها الديموقراطية الثورية » (١) . وبذلك اقترب الديموقراطيون الاجتماعيون الألمان من موقف الراديكاليين الانجليز . النقابيين والفابيين ، الذين لم يكونوا ماركسيين قط ولم يرحبوا بحرارة قط لتقليد المناهض للدولة فى الاشتراكية الأوروبية . وقد اجتمع نفوذ الجماعة الالمانية والجماعة الانجليزية فى « الدولة الثانية » لتمهيد السبيل لذلك التحالف بين الاشتراكية والقومية الذى لم يلبث ان مزق « الدولية » شذرا عند اندلاع حرب ١٩١٤ .

وأيا كان الأمر فان لينين ظل الى ثورة اكتوبر على موقفه الماركسى من الدولة ، يسير فى طريق محفوف من ناحية بالأفكار الفوضوية ومن الأخرى بأفكار عبادة الدولة . وقد شرح موقفه بوضوح مثالى فى احد « خطابات من بعيد » التى كتبها من سويسرا فى الفترة ما بين ثورة فبراير وعودته الى روسيا :

---

(١) «لينين – دراسات» XXI ص ٣٩٨–٣٩٩ . ولم يكن المسيحيون الروس اللاحقون معصومين من الاغراء الذى وقع فيه المسيحيون والديموقراطيون الاجتماعيون الألمان .

« نحن فى حاجة الى قوة ثورية ، نحن فى حاجة ــ لفترة انتقالية معينة ــ الى قوة الدولة . وفى ذلك نختلف عن الفوضويين . ان الفرق بين الماركسيين الثوريين والفوضويين ليس فقط فى ان الأولين يتطلعون الى انتاج شيوعى مركزى ضخم فى حين ان الآخرين يمثلون الانتاج اللامركزى الصغير . كلا ، انه الفرق فيما يتصل بسلطة الحكم والدولة . وهو اننا ندعو الى الاستخدام الثورى للصور الثورية من الدولة فى صراعنا من اجل الاشتراكية فى حين انهم ضد ذلك ».

« نحن فى حاجة الى الدولة . ولكننا لا نريد ايا من تلك الأنماط من الدولة التى تتنوع ما بين الملكية الدستورية واكثر الجمهوريات ديموقراطية والتى اقامتها البورجوازية فى اى مكان . وهنــاك يكمن الاختلاف بيننا وبين الانتهازيين وانصار كاوتسكى القدامى من الاحزاب الاشتراكية المتحللة التى شوهت أو نسيت دروس كوميــون باريس وتحليل هذه الدروس بواسطة ماركس وانجلز » (١) .

وفى لحظة عودته الى روسيا فى أول ابريل ١٩١٧ أضاف بتأكيد اشد :

« ان الماركسية تتميز عن الفوضوية بادراكها لضرورة الدولة وقوة الدولة فى الفترة الثورية بصفة عامة وفى مرحلة الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية بصفة خاصة .

« وتتميز الماركسية عن انتهازية البورجوازية الصغير الممثلة فى الديموقراطية الاجتماعية التى يدعو اليها السادة بليخانوف وكاوتسكى وشركاهما فى ادراكها لضرورة الدولة فى هاتين المرحلتين المشار اليها ، على نمط الجمهورية البرلمانية المألوفة ، بل مثل كوميون باريس » . (٢)

بيد ان لينين عندما جلس فى مخبئه فى فنلندا فى اواخر صيف ١٩١٧ ليكتب مؤلفه الكبير عن المذهب الماركسى فى الدولة كان اكثر اهتماما بدحض الانحراف الثانى اكثر من الأول . فلم تكن اعتراضات الفوضويين والسندكاليين على العمل السياسى او على دكتاتورية البروليتريا ، عندما يحين وقتها ، فى الصورة فى ذلك الوقت (٣) ، بل

(١) «لينين ـ دراسات» XX ص ٣٤ـ٣٥

(٢) نفس المرجع XX ص ١٢٠

(٣) عزا لينين «نفوذ الفوضوية التافه» فى روسيا المعاصرة الى حملة البلاشفة ضده من ناحية ، والى ان الفوضوية فى روسيا كانت لديها فرصة كافية فى السبعينات من القرن الماضى اثبتت فيها أنها عديمة الجدوى ولا يمكن الاعتماد عليها (نفس المرجع XXV ص ١٨٠)

يطلق عليهم الديموقراطيين الاجتماعيين للدولة القومية وتبدهم تان دلاء من القاعدة الاشتراكية الأساسية التى تقوم على العداء للدولة . هما اللذان حطما التضامن الدولى بين عمــال اوروبا ودفعاهم الى الاشتراك فى صراع بعضهم ضد بعض بناء على تعليمات الطبقات الحاكمة كل فى بلده . ومن ثم فان موطن الاهتمام فى « الدولة والثورة » . الذى كتبه لينين فى اغسطس وسبتمبر ١٩١٧ ولكنه لم ينشر الا فى العام التالى . كان من جانب واحد الى حد ما . فلم تشغل الحجج ضد الفوضويين والدفاع عن دكتاتورية البروليتاريا سوى صفحات قليلة متعجلة ، اما معظم النشرة فكان هجوما على مدعى الماركسية الذين رفضوا الاعتراف ، اولا بأن الدولة نتاج العداءات الطبقيــة وانها اداة فى السيطرة الطبقية لابد ان تختفى مع اختفاء الطبقات نفسها ، وثانيا ان الهدف المبــاشر ليس الاستيلاء على جهاز الدولة البورجوازية ، بل تدميرها واحلال دكتاتورية البروليتاريا مؤقتا محلها لتمهد السبيل لاختفاء الطبقات نهائيا وكذلك الدولة . فدكتاتورية البروليتاريا معبــر بين تدمير البورجوازية ثوريا واقامة المجتمع اللاطبقى واللادولى نهائيا ، «من الدولة الى لا دولة»(١) . وينطبق ذلك تماما على الديموقراطية بقــدر ما ينطبق على اية صــورة اخرى من صور الدولة . اذ « ان كل دولة ، لا يمكن ان تعرف الحرية أو الشعبية » ، و « كلما اقتربت الديموقراطية من الكمال اقتربت فيها اللحظة التى تصير فيها غير ذات قيمة » (٢) .

وقد جاء كل ذلك مباشرة من ماركس وانجلز ، واطرف عبــارات جاءت فى « الدولة والثــورة » هى تلك التى القت بعض الضــوء على الطريقة التى تصور بها لينين الانتقال . فقد سخر بالفوضــويين ، فى الفاظ استعارها من انجلز ، لأنهم يتصورون ان الدولة يمكن ان تلغى فى «ليلة» (٣) ، فالانتقال سيشغل «فترة تاريخية باكملها» (٤) . مع ذلك فقد حددت الفترة تحديدا لفظيا دقيقا ، ففى ١٩١٨ حددها «بعشرة اعوام او ربما أكثر » وفى حديثه فى « الميدان الأحمــر » فى اول مايو ١٩١٩ تنبأ بأن « اغلبية الحاضرين الآن من لم يتعدوا الثلاثين اوالخمسة وثلاثين عاما سيرون فجر الشيوعية الذى لايزال بعيدا عنا » (٥) . وبعد ذلك بمدة كتب « ان عشر سنوات أو عشرين سنة او اقل او اكثر لا اهمية لها فى تاريخ العالم » (٦) . بيد أن هناك ما هو اهم من موضوع المدة فى

(١) نفس المرجع XXI ص ٤٠٨

(٢) نفس المرجع XXI ص ٣٨٢ ، ٥٥٧

(٣) نفس المرجع XXII ص ٤١٠

(٤) نفس المرجع XXI ص ٣٩٣

(٥) نفس المرجع XXII ص ٤٦٦ ، XXIV ص ٢٧٠

(٦) نفس المرجع XXV ص ١٩٩

« الدولة والثورة » ، وهو تأكيد لينين باصرار على ان الدولة ستبدأ فى أن « تذوى » على الفور :

« ان ما تحتاجه البروليتاريا ، تبعا لماركس ، هو دولة فى طريقها الى الموت ، أى دولة اقيمت بحيث تبدأ فى الموت على الفور ولا تستطيع ان تتجنب هذا المصير ... فالدولة البروليتارية ستبدأ فى ان تذوى فورا بعد انتصارها،حيث ان الدولة غير ضرورية وغير ممكنةفى مجتمع بلا تناقضات طبقية »(١).

فأيا كانت المدة التى ستأخذها هذه العملية ، كان لينين يتوقع بوضوح انها ستكون مستمرة ومتزايدة .

وقد تركت هذه الآراء النظرية اثرها فى موقف لينين بعد الثورة تجاه البناء الدستورى لدكتاتورية البروليتاريا الانتقالية . فكان بناء الدولة الذى اقامته الثورةالمنتصرة ، يقوم على تحقيق أغراض متعارضة تتضمن منذ البداية بذور عدم التوافق المتبادل . اذ كان لابد أن يكون قويا وبلا رحمة لسحق آخر مقاومة للبورجوازية واخماد الأقلية اخمادا كاملا لمصلحة الأكثرية ، وكان عليها فى نفس الوقت أن تمهد السبيل لموتها ، بل وان تبدأ بهذه العملية على الفور :

« ان هذه الفترة بالضرورة فترة صراع طبقى مرير لم يسبق له مثيل ، فى صور حادة لم تحدث من قبل ؟ ومن ثم فان الدولة فى هذه الفترة يجب ان تكون بالضرورة ديموقراطية بطريقة جديدة (بالنسبة للبروليتاريين والمعدمين عموما) ودكتاتورية بطريقة جديدة (ضد البورجوازية) .. ان دكتاتورية الطبقة الواحدة ليست مما لا غنى عنه بالنسبة لكل مجتمع طبقى فحسب ، وليست مما لا غنى عنه أيضا بالنسبة للبروليتاريا عندما تقلب البورجوازية فحسب ، بل لا غنى عنها كذلك بالنسبة لتلك الفترة التاريخية بأكملها التى تفصل بين الراسمالية والمجتمع اللاطبقى – اى الشيوعية » . (٢)

ولم ير لينين قط اية صعوبة فى التوفيق بين الاتحاد شبه الاختيارى بين العمال ، الذى تنطوى عليه فكرة ان الدولة « ستذوى » ، وتركيز القوة الضرورية لممارسة الدكتاتورية الحاسمة على البورجوازية . فقد تحدث عن حسم الدكتاتورية بعبارات لا تترك مجالا للتردد . واشار الى ان احد أسباب هزيمة الكوميون كان انه لم يسحق مقاومة البورجوازية بصورة «حاسمة الى الحد الكافى» (٣) . فدكتاتورية

---

(١) نفس المرجع XXI ص ٣٨٥ ، ٣٨٨

(٢) نفس المرجع XXI ص ٣٩٢ – ٣٩٣

(٣) نفس المرجع XXI ص ٣٩٨

البروليتاريا ، مثل كل دولة أخرى ، اداة اخماد وليست اداة حرية . لا اخماد الأكثرية ، كما هو الحال فى « الدول » الاخرى ، بل اخماد اقلية معتدية . وقد استشهد لينين بعبارة قوية لانجلز مرتين فى مقاله :

« مادامت البروليتاريا فى حاجة الى الدولة . فانها لن تحتاجها لمصلحة الحرية بل لاخماد خصومها ، وعندما يصبح فى الامكانالتحدث عن الحرية لا يعود للدولة – بوصفها هذا – وجود » (١) .

واضاف لينين نفسه الى ذلك :

« مادامت الدولة موجودة لا وجود للحرية ؛ وعندما توجد الحرية لن توجد الدولة » (٢).

بيد ان دكتاتورية البروليتاريا برغم انها اداة اخماد فانها فريدةفى نوعها اذ تمارسها الأكثرية على الأقلية ، ولم يضف عليها ذلك طابعها الديموقراطى فحسب (٣) ، بل انه ايضا جعل عملها اكثر بساطة الىحد كبير جدا :

« ان اخماد أقلية من المستغلين بواسطة اغلبية من عبيد الأجور السابقين أمر بسيط نسبيا وسهل وطبيعى بحيث انه سيكلف دماء اقل بكثير من اخماد انتفاضات العبيد والأقنان والعمال الأجراء، ويتم بصورة أرخص بكثير للبشرية . ويصاحب توسع الديموقراطية لتشمل الأغلبية الساحقة من الناس بداية اختفاء الحاجة الى جهاز خاص للاخماد . ان المستغلين ليسوا بطبيعة الحال فى مركز يسمح لهم بسحق الشعب بدون جهاز معقد جدا يقوم بهذه المهمة . ولكن الشعب يستطيع سحق المستغلين ، بجهاز بسيط جدا ، بل بلا جهاز تقريبا ، عن طريق التنظيم البسيط للجماهير المسلحة « مثل سوفيتات مندوبى العمال والجنود » . (٤)

---

(١) نفس المرجع XXI ص ٤١٤ ، ٤٣١

(٢) نفس المرجع XXI ص٤٣٦.وفى عبارة مشهورة استخدمها لينين أكثر من مرة الدولة «جهاز أو أداة» و «لا شىء أكثر من أداة – أداة خاصة» تستخدمها الطبقة الحاكمة لسحق الطبقات الأخرى . (نفس المرجع ص ٣٧٧ ، XXV ص ٥)

(٣) وبذلك تميزت دكتاتورية البروليتاريا عن كل صور الدكتاتورية الأخرى التى تقوم على مفهوم «النخبة» المتفوقة والمتميزة ، وحتى «دكتاتورية الحزب» برغم أن لينين استخدم هذه العبارة مرة ، فانها فيما بعد اعتبرت انحرافا «انظر آخر الفصل السابق» .

(٤) نفس المرجع XXI ص ٤٣٢ . ولعل لينين كان يتذكر عبارة روسو الشهيرة فى «العقد الاجتماعى» . «انه ضد النظام الطبيعى ان يحكم العدد الكبير وان يحكم العدد الصغير» .

ومن هذه الزاوية دخل لينين الى المشكلة القديمة الخاصة بالبيروقراطية . وقد تمثل شر الدولة بوصفها شيئا « ينبثق من المجتمع ولكنه فوقه » (١) ، كما قال انجلز ، فى « المركز المتميز الذى يحتله الوظفون بوصفهم اجهزة قوة الدولة » (٢) . ويبدو كما لو كان يفكر فى البيروقراطية باعتبارها سمة بورجوازية خاصة . فقد كتب فى احد اعماله الأولى : «من روسيا نصف الآسيوية التى يسود فيها الحكم المطلق الى انجلترا المتمدينة الحرة المثقفة ، وفى كل مكان نرى هذه المؤسسة التى يكون فيها الجهاز الذى لا غنى عنه للمجتمع البورجوازى » (٣) . ووصف البيروقراطية والجيش الدائم فى « الدولة والثورة » بانهما « ابرز سمتين مميزتين » فى نظام فترة « قوة الدولة المركزية » (٤) ، وفى الظروف الراسمالية يجنح حتى موظفو الحزب والنقابات « الى الانحراف الى البيروقراطية ، اى لأن يصيروا اشخاصا يتمتعون بامتيازات فقدوا صلتهم بالجماهير ويقفون فوق الجماهير » (٥) . وقد طالب لينين ، فى اطروحة ابريل التى اصدرها فور عودته الى بتروجراد ، « بالغاء الشرطة والجيش والبيروقراطية » (٦) . وفى « الدولة والثورة » استشهد بأمثولة الديموقراطية القديمة ، حيث كان المواطنون انفسهم هم الموظفون :

« لابد ان يعود الى الحياة فى ظل الاشتراكية قسم كبير من الديموقراطية البدائية ، حيث انها اول مرة فى تاريخ المجتمعات المتمدينة سترتفع جمهرة السكان الى مستوى المشاركة المستقلة فى الأعمال الادارية اليومية وليس فى التصويت والانتخاب فقط . ففى ظل الاشتراكية سيشترك «الجميع» فى الادارة كل بدوره وسرعان ما يتعودون على عدم وجود موظفين » . (٧)

(١) «ماركس وانجلز – دراسات» IXXI ص ١٤٥
(٢) «لينين – دراسات» XXI ص ٣٧٨
(٣) نفس المرجع II ص ١٧٩
(٤) نفس المرجع XXI ص ٣٨٨
(٥) نفس المرجع XXI ص ٤٥١
(٦) نفس المرجع XXI ص ٨٨
(٧) نفس المرجع X ص ٤٥٢ . ولا حاجة بنا الى الاشارة الى أن روسو فى «العقد الاجتماعى» اعتبر الديموقراطية المباشرة الديموقراطية الحقيقية الوحيدة «فى اللحظة التى يكون فيها للشعب ممثلون لا يعود حراً» . وكانت هذه الفكرة مألوفة لدى كثير من الاشتراكيين فى القرن التاسع عشر مثل ف. كونسيدران : «اذا أناب الشعب أحدا فى سيادته فقد تنازل عنها . وعندئذ لا يعود الشعب يحكم نفسه بل يحكمه آخرون » فى (الحل او الحكم المباشر للشعب) ص ١٣ . ويرجع مبدأ حق عزل النواب فى آية لحظة بواسطة ناخبيهم ، كوسيلة للتخفيف من شرور الحكم النيابى ، الى بابيف او قبله . كما أنه جاء فى المادة ٧٨ من دستور الاتحاد السوفيتى .

وبهذه الروح اشاد لينين بالسوفيتات فى سبتمبر ١٩١٧ على انها نجسد صورة جديدة للدولة يمكن ان تتحقق فيها « الديموقراطية المباشرة » للعمال :

« السلطة للسوفيتات – هذا يعنى اعادة تنظيم جذرية لجهاز الدولة القديم بأكمله ، للجهاز الوظائفى الذى يعوق كل ما هو ديموقراطى ؛ انه يعنى تدمير هذا الجهاز وابداله بالجهاز السوفيتى الجديد الشعبى – اى الديموقراطى حقيقة – الذى يقوم على اغلبية الناس من العمال والجنود والفلاحين المنظمين والمسلحين ، وعلى الاحتفاظ لأغلبية الشعب بالمبادرة والاستقلال ، لا فى انتخاب المندوبين فحسب . بل كذلك فى ادارة الدولة وفى تنفيذ الاصلاحات والتغييرات » (١) .

وبهذه الروح ايضا كتب نداءه « الى السكان » بعد ثورة اكتوبر بأيام :

« ايها الرفقاء العمال ! تذكروا انكم بأنفسكم تتولون الآن ادارة الدولة . ولن يساعدكم احد اذا لم تتحدوا انتم بأنفسكم وتتولون جميع شئون الدولة بأيديكم . ان سوفيتاتكم صارت منذ الآن اجهزة سلطة الدولة ، اجهزة لديها كامل السلطة ، اجهزة تقرر . » (٢)

فاذا كانت البيروقراطية نتاجا خاصا بالمجتمع البورجوازى . فليس من المبالغة فى شىء أن يفترض انها ستختفى عندما يقلب هذا المجتمع .

وتنطبق نفس المبادىء على ادارة الشئون الاقتصادية ، شئون الانتاج والتوزيع . وقد عرض لينين لأول مرة آراءه فى هذا الموضوع فى نشرة بعنوان « هل يحتفظ البلاشفة بسلطة الدولة ؟ » كتبها فى سبتمبر ١٩١٧ ، فالى جانب جهاز الدولة للاخماد « يوجد ايضا فى الدولة الحديثة جهاز يرتبط بالمصارف والصنديكات ارتباطا وثيقا ، جهاز يقوم بكتلة من المحاسبات والتسجيلات » . وينتمى هذا الجهاز الى فئة « ادارة الأشياء » ولا يمكن ، ولا يجب ، تدميره ؛ لانه يمثل قسما كبيرا من الجهاز الحيوى للنظام الاشتراكى . « فبدون المصارف الكبرى لا يمكن تحقيق الاشتراكية » . وليست هناك صعوبة مطلقا فى ضم الموظفين الذين يعملون بها فعلا او فى تجنيد تلك الاعداد الكبيرة غيرهم ممن سيصيرون ضروريين فى ظل الدولة البروليتارية ، « حيث ان الراسمالية قد بسطت وظائف المحاسبة والرقابة الى حد يجعلها مفهومة

(١) «لينين – دراسات» XXI ص ١٤٣-١٤٤
(٢) نفس المرجع XXII ص ٥٥

لأى شخص يعرف القراءة » (١). وقد اكد اعتقاده هـذا باصرار مرارا فى « الدولة والثورة » وربطه بتصور لبق للعملية التى قد يتـوقع ان يذوى جهاز الدولة بواسطتها :

« وهكذا ، عندما يتعلم «الجميع» ادارة الانتاج الاشـــتراكى ، ويديرونه فعلا باستقلال ، ويتولون بانفسهم مستقلين رقابة اولئك الذين يدافعون عن التقليد الراسمالى ، عندئذ يصير التهرب من هذه الرقابة التى يفرضها الشعب كله بالضرورة اصعب بما لا يقاس ونادرا ، ويغلب ان يتلوه عقاب سريع حاسم (حيث ان العمال المسلحين عمليون وليسوا مثقفين عاطفيين ، ولن يسمحوا لأحـد ان يعبث بهم) ، حتى تصير « ضرورة » مراعاة القواعد الأساسية البسيطة لكل مجتمع بشرى «عادة» مألوفة » . (٢)

فالى اى مدى تعدلت وجهة نظرة لينين التى عبر عنها قبيل الثورة بتأثير تجربة الثورة نفسها ؟ ان اثرها المباشر كان دعم الاعتقاد بامكـان الانتقال المباشر الى الاشتراكية . وقد اعترف لينين ، وهو ينظـر الى الوراء سنة ١٩٢١ ، بأن الزعماء البلاشفة كانوا فى شتاء ١٩١٧–١٩١٨ جميعا وبلا استثناء متأثرين « بافتراضات مسبقة ، قد لا يعبرون عنها صراحة دائما ، ولكنهم يسلمون بها دائما فى صمت ، عن الانتقـــال المباشر الى بناء الاشتراكية » (٣) . ولـكن لم يمض وقت طويل حتى تغيرت الصورة من اساسها . فأثناء الشـتاء كان الجهـاز الادارى والاقتصادى يتدهور بصورة مقلقة . ولم يكن الخطر الذى يواجه الثورة آتيا من المقاومة المنظمة ، بل من انهيار كل سلطة . وبدا النداء الذى جاء فى « الدولة والثورة » بسحق « جهاز الدولة البورجوازية » فى غير محله بوضوح ؛ فقد نجح ذلك الجزء من البرنامج الثورى اكثر مما كان متوقعا بكثير . وكان السؤال هو ماذا يوضع مكان الجهاز الذى دمر . وكتب لينين الى بوخارين فى ابريل ١٩١٨ « ان الحاجة الى تدمير الدولة القديمة صارت من شئون الأمس » : ان المطلوب الآن هو « خلق دولة

(١) نفس المرجع XXI ص ٢٦٠–٢٦١

(٢) نفس المرجع IXX ص ٤٤١ . ولفكرة بساطة الادارة الاقتصادية تاريخ طويل يرجع الى مدرسة الطبيعيين فى القرن الثامن عشر ، فيشير اليها مورلى فى «قانون الطبيعة» ص ٣٩ على أنها «عملية بسيطة من الحساب والجمع ، ومن ثم فهى سهلة الفهم على اى مستوى » . ويقول عنها بوناروتى فى « مؤامرة من أجل المساواة – مؤامرة بابيف » (١٨٢٨) I ص ٢١٤ «مسالة حساب يسهل ضبطها تماما وتسييرها بانتظام كامل» . وكانت اهمية دور المصارف من الأفكار المفضلة عند سان سيمون ، وسنناقش أثرها فى السياسة الاقتصادية للنظام السوفيتى فى القسم الرابع .

(٣) «لينين – دراسات» XXVII ص ٦٠

الكوميون » (١) . وكان لينين منذ امد بعيد قد وضع شرطين للانتقال الى الاشتراكية – تأييد الفلاحين وتأييد « الثورة الاوروبية » . وكان الامل فى تحقيق هذين الشرطين هو اساس تفاؤله . ولم يتحقق الامل . ففى الداخل ايد الفلاحون الثورة بوصفها القوة التى اعطتهم الارض . ولكن بمجرد ان تم ذلك واصبح المطلب الأول للنظام الثورى من الفلاحين هو تسليم الطعام للمدن بدون مقابل مناسب ، تحول الفلاحون الى التذمر والتعويق ، بل وحملوا معهم قسما من بروليتاريا المدن فى موقف المعارضة السلبية . وفى الخارج كانت البروليتاريا الاوروبية لا تزال تسـمح للحكومات الامبريالية بسوقها الى مذبحة يقتلون فيها بعضهم بعضا ، ولم تنضج قط الاعراض الباهتة الاولى للثورة . وهكذا وجد النظـام نفسه معزولا فى الداخل بين سكان الريف الذين تسـود بينهم عدم المبالاة ، بل والعداء احيانا – وبذلك لم تعد الدكتاتورية دكتـاتورية الأغلبية الساحقة بل اقلية ذات عزم – ومحوط بعالم راسمالى موحد فى عدائه للبلشفية ، وان كان منقسما على نفسه مؤقتا . ولم يعتـرف لينين صراحة قط بهذه الاخفاقات ، بل لعله لم يعترف بها بينه وبين نفسه . ولكنها كانت المسئولة عن التناقضات الواضحة بين نظـرية « الدولة والثورة » والعمل فى السنة الاولى للنظام ، لقد وجه لينين بموقف كان الجهاز القديم للدولة فيه قد دمر ، ولم تنضج ظروف بناء النظام الاشتراكى .

وفى هذه الأوضاع دق لينين ناقوس الخطر لأول مرة فى المؤتمـر السابع للحزب فى مارس ١٩١٨ . وقاوم اقتراح بوخارين غير الناضج بأن يتضمن برنامج الحزب المنقح وصفا ما « للنظام الاشـتراكى النامى الذى لا توجد فيه دولة » :

« اننا نقف فى الوقت الحاضر الى جانب «الدولة» بلا قيد ولاشرط؛ اما فيما يتعلق بتحديد وصف للاشتراكية فى صورتها النامية ، التى لا توجد فيها الدولة – فليس هناك ما يمكن تصوره عنه الا انه فى هذه الحالة سيتحقق مبدأ ، « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » . بيد أننا مازلنا بعيدين جدا عن ذلك ... وسنصل اليه فى النهاية اذا بلغنا الاشتراكية » .

ثم قال مرة اخرى :

« متى تبدأ الدولة تذوى ؟ سيكون لدينا الوقت الكافى لعقـد مؤتمرين قبل ان نستطيع القول ، انظروا كيف تذوى دولتنا . والآن

(١) نفس المرجع XXII ص ٤٨٨

يأتى ذلك الوقت علينا ان ننتظر . واعلان ان الدولة تذوى مقدما يكون تجنيا على ابعاد التاريخ .»(١)

وبعد ذلك بقليل اكد لينين مرة اخرى انه « بين الراسمالية والشيوعية توجد فترة انتقال » ، وانه « من المستحيل تدمير الطبقات مرة واحدة » ، وان « ان الطبقات باقية وستبقى طوال فترة دكتاتورية البروليتاريا » (٢) . فقد ادار لينين ظهره « للدولة والثورة » بماينطوى عليه من مفهوم « ان الدولة ستذوى » ، وفى يناير ١٩١٩ كان يعتقد « انه حتى الآن » يدل تنظيم القوة السوفيتية « بوضوح على طريق الانتقال الى الالغاء الكامل لكل سلطة ، للدولة فى اية صورة » (٣) . ولكن لينين من ١٩١٨ الى ١٩٢٢ كان اكثر اهتماما بالحاجة الى تقوية الدولة فى فترة دكتاتورية البروليتاريا الانتقالية .

وكان ابرز مثل يصور التغيير الذى حدث فى موطن الاهتمام هو تطور موقفه تجاه البيروقراطية . ففى عبارة فى « الدولة والثورة » كان قد اثبت انه مدرك للاتهام الذى قد تعرضه لها توقعاته الحماسية:

« ان الغاء البيروقراطية فورا وفى كل مكان ونهائيا لا يمكن التفكير فيه . انها طوبائية . ولكن « تدمير » الجهاز البيروقراطى القديم فورا والبدء مباشرة ببناء جهاز جديد يسمح بالتخلص تدريجيا من كل اثر للبيروقراطية بأنواعها ، ليس تفكيرا طوبائيا ، انه تجربة الكوميون ،وهو المهمة الرئيسية المباشرة للبروليتاريا الثورية » . (٤)

وحتى قبل ثورة اكتوبر كان قد كتب انه سيكون من الضرورى اخذ « الراسماليين » و « ارغامهم على العمل فى الاطار الجديد لتنظيم الدولة .. ووضعهم فى خدمة الدولة الجديدة » (٥) . وابان السنوات الثلاث التالية ـ فترة الحرب الأهلية ـ دفعه الصراع من اجل الكفاية فى الادارة واخفاق سيطرة العمال على الصناعة واكتشاف ان المهارات الفنية للخبراء البورجوازيين لا غنى عنها فى كل ميدان ، من الحرب الى التنظيم الاقتصادى ، فى تشغيل الجهاز الادارى ، دفعته كل هذه العوامل الى التراجع عن مفهوم ادارة الشئون العامة بواسطة العمال فى اوقات فراغهم . وفى بداية ١٩٢١ ، قبيل تطبيق السياسة

---

(١) ولنين ـ دراسات، XXII ص ٣٦٤ـ٣٦٥
(٢) نفس المرجع XXIV ص ٥٠٧ ، ٥١٣
(٣) نفس المرجع XXII ص ٢١٥
(٤) نفس المرجع XXI ص ٤٠٢
(٥) نفس المرجع VXI ص ٢٦٢

الاقتصادية الجديدة ، قال لينين فى عبارات بدت كانها نبذ صريح لموقفه السابق :

« هل يستطيع كل عامل ان يعرف كيف يدير الدولة ؟ ان الناس العمليين يدركون ان ذلك قصة خيالية ... ان النقابات هى مدرسة الشيوعية والادارة . وبعد ان يقضى العمال هذه السنوات فى المدرسة سيتعلمون ، ولكن بتقدم بطىء ... كم عدد العمال الذين اشتغلوا فى الأعمال الادارية ؟ بضعة آلاف قليلة فى جميع انحاء روسيا ، لا اكثر .»(١)

وكانت هذه المعضلة هى التى ارغمت البلاشفة . كما اعترف لينين . على عدم تدمير جهاز الدولة القديم جملة وتفصيلا وان يأخذوا بدلا من ذلك « المئات والآلاف من الموظفين القدماء الذين ورثوا عن القيصر والمجتمع البورجوازى ، والذين يعملون ـ عن وعى او غير وعى ـ ضدنا » (٢) .

وعندما واجه لينين هذه الصعوبات عاد باصرار اكثر الى العلاج الأصلى الذى نادى به ـ الاشتراك الايجابى من جانب العمال العاديين فى الأعمال الادارية ككل ـ باعتباره الطريق الوحيد لتحقيق الديموقراطية ومواجهة البيروقراطية . وستكون العملية ابطأ مما كان يأمل ، ولكن ذلك يجعلها اكثر ضرورة . وكتب فى ابريل ١٩١٨ قائلا :

« ان نمو تنظيم الدولة السوفيتية التالى يجب ان يقوم على ان كل عضو فى السوفيت يجب ان يقوم بعمل مستمر فى ادارة الدولة بالاضافة الى مشاركته فى اجتماعات السوفيت ، ومن ثم على جذب السكان كلهم افرادا وبالتدريج الى المشاركة فى التنظيم السوفيتى ، والى المساهمة فى خدمة ادارة الدولة » (٣).

وفى السنتين او الثلاث الأخيرة من حياة لينين احتلت المعركة ضد البيروقراطية مكانا ضخما من الأهمية بالنسبة له ، لا كرجل ادارة فحسب بل كذلك كمفكر سياسى . لقد كانت هذه المعركة هى التعبير العملى عن الحملة ضد قوة الدولة التى عبر عنها نظريا فى « الدولة والثورة » . وكانت تتضمن الحل العملى لمشكلة كيف تذوى الدولة . ان هذا لا يمكن ان يحدث الا اذا كان المواطن على استعداد ، ولديه

---

(١) نفس المرجع XXVI ص ٣٠٢
(٢) نفس المرجع XXVII ص ٣٥٣
(٣) نفس المرجع XXII ص ٤٦٥

القدرة ، لتحمل نصيبه من العمل الادارى ، بعد ان يصبح مبسطا عندما يتحول « حكم الانسان » « الى ادارة الأشياء » . وفى عبـارة برنامج الحزب فى ١٩١٩ :

« وللقيام بأشد صراع ضد البيروقراطية يدعو الحزب الشيوعى الروسى الى هذه الاجراءات للتغلب تماما على هذا الشر :

١ ــ دعوة ملزمة الى كل عضو فى السوفييت انه يقول بمهمة معينة فى ادارة الدولة ؛

٢ ــ تنويع هذه المهام بانتظام بحيث يغطى الأعضـــاء جميع فروع الادارة بالتدريج ؛

٣ ــ جذب جميع السكان العاملين تدريجيا الى العمـل افرادا فى ادارة الدولة . »

« ان تطبيق جميع هذه الاجراءات تطبيقا شاملا ، وهى تمثل خطوة اخرى فى الطريق الذى راده كوميون باريس ، وتبسيط وظائف الادارة المصحوب بارتفاع المستوى الثقافى للعمال ، سيؤديان الى الغـاء قوة الدولة . »(١)

ومن ثم فانه من الخطأ الشــديد أن يفترض المرء أن ممارسة السلطة ادخلت اى تغيير جذرى على فلسفة لينين فى الدولة . فانتهاء الدولة فى مذهب ماركس يتوقف على استئصال الطبقات واقامة نظام اشتراكى ينطوى على التخطيط الاقتصـــادى والوفرة الاقتصادية ، ويعتمد هذا بدوره على تحقيق شروط يجب تحديدها تجريبيا فى اية لحظة بذاتها وفى اى مكان بذاته . فالنظرية لا توفر بذاتها أســاسا لتحديد الطريق الصحيح للعمل او مايتوقع فى المستقبل القريب . وفى وسع لينين ان يعترف تماما ، دون الحط من قدره او من قـدر النظرية ، بانه اخطأ فى حساب معدل ســير عملية التحول . ولـكن نظرية لينين فى الدولة كانت مع ذلك تعكس الازدواج الذى الفـكر الماركسى ، الذى يجمع بين تحليل على درجة كبيرة من الواقعية والنسبية للعملية التاريخية وهدف نهائى مطلق بلا هوادة ، وتحـاول أن تعبر الهوة بينهما بسلسلة من التطورات السببية . فهذا الانتقال من الواقع الى المثالية ومن النسبى الى المطلق ، من الصراع الطبقى الحـاد الى المجتمع اللاطبقى ، ومن استخدام قوة الدولة بلا رحمة الى المجتمع اللادولى ، كان هو جوهر ما يؤمن به ماركس ولينين . وفى حـدود

---

(١) «VKP(Б) v Rezolyutsiyakh» (١٩١٤) I ص ٢٨٦

ما يعتبر ذلك غير متسق فان عدم الاتساق كان اساسيا ، ولكن ليس هناك وجه لاتهام لينين بعدم الاتساق فى تفاصيل موقفه من الدولة .

كما ان النظرية لا تنطوى ، كما يذهب البعض ، على الايمان بتغيير جذرى فى الطبيعة البشرية . فالمذهب الليبرالى الخاص بالتوافق بين المصالح لم يقل أن طبيعة الناس ستتغير . ولكن ان انانيتهم الطبيعية ستكون فى ظروف ملائمة لخدمة مصـالح المجتمع . وهـذا هو المبدا السياسى الذى يعد اقرب مقابلة لمذهب اختفاء الدولة . ان آدم سميث لم ينج فى الســنوات الأخيرة من تهمـة الطوبائية الموجهة الى ماركس وانجلز ولينين . فكلا المذهبين يفترض ان الدولة ســتقل قيمتها . فى ظل التنظيم الاقتصادى المناسب للمجتمع . بقدر ما يجد الآدميون انه من الطبيعى ان يعملوا معا للخير العام . ان الظروف التى تعبر فيها الطبيعة البشرية عن نفسها هى التى ستتغير . وبهذا المعنى يتسـق المذهبان فى الاعتقاد بأن النظام الاقتصادى يحدد بنـاء فوقيـا من الأيديولوجية السياسية والسلوك .



التفرق واللقاء

الفصل العاشر

السياسة والمذهب والجهاز

(أ) الخطوط العريضة للسياسة

كانت الامبراطورية الروسية العظيمة ، عندما استولى البلاشفة عليها ، فى عملية تحلل سريع – نتيجة للاضطرابات الداخلية والهزيمة فى الحرب . وكان الأثر المباشر للثورة هو التعجيل بسير هذه العملية ، فقد انقضت عدة أسابيع كانت تعليمات بتروجراد فيها لا تكاد تنفذ خارج المدن الكبرى فى شمال ووسط روسيا . وابتدا فى خلال شهرين توسع سلطة السوفيت جنوبا عبر أوكرانيا وشرقا فى داخل سيبيريا . ولكن هذا التوسع لم يلبث أن انقطع . فمعاهدة برست ليتوفسك التى عقدت فى مارس ١٩١٨ لم تنزع فقط الأقاليم الغربية فى الامبراطورية القيصرية السابقة ، وهى أقاليم كانت الحكومة السوفيتية قد اعترفت باستقلالها من تلقاء ذاتها ، بل انتزعت أيضا جزءا كبيرا من الأقاليم الروسية . وشهد صيف ١٩١٨ بداية الحرب الأهلية والتدخل البريطانى والفرنسى واليابانى والأمريكى ، الذى استمر فترة طويلة بعد انهيار المانيا وقسم البلاد بالقوة بين عدة سلطات متصارعة مدة عامين . وفى نهاية ١٩١٨ كانت « الجمهورية الاشتراكية الفدرالية السوفيتية الروسية » تقتصر على نفس الحدود التى كانت « لموسكو » فى العصور الوسطى قبل غزوات ايفان الرهيب ، ولم يكن هناك من يعتقد أن النظام سيبقى سوى قلة من الناس ، وقلة حتى من البلاشفة أنفسهم . ومع ذلك فلم تنقض أربع سنوات حتى كانت الوحدات المختلفة التى تتألف منها الامبراطورية القيصرية السابقة ، باستثناءات قليلة ، قد تجمعت مرة أخرى فى

رحاب « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » ، واثبتت الوحدة الجديدة انها على الأقل فى قوة الامبراطورية السابقة . وكان هذا الانجاز ، الذى لم يكن هناك من يستطيع ان يتنبأ به فى ايام ١٩١٨ او ١٩١٩ الحالكة ، فخرا يثبت عبقرية لينين كسياسى بناء .

وكان يسكن تلك الكتلة الشاسعة من الأرض فى أوروبا وآسيا ، التى كانت من قبل تؤلف الامبراطورية الروسية ثم صارت — مع بعض تعديلات طفيفة — تؤلف الاتحاد السوفيتى ، سكان مختلفون تماما لغويا وعنصريا . فقد اكتشف الجغرافيون واللغويون داخل حدودها حوالى مائتى شعب ولغة متميزة (١) . وفى تعداد ١٨٩٧ كان تعداد أبناء «روسيا الكبرى» لا يتجاوز ٤٣ ٪ من مجموع السكان . وبعد الثورة منحهم فصل الأقاليم الغربية غير الروسية أغلبية صغيرة فيما بقى : فكانوا حوالى ٧٥ر٠٠٠ر٠٠٠ أو ٥٢ ٪ من مجموع السكان البالغ ١٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠ نسمة (٢) . وكانت اكبر الجماعات التالية ٣٠ر٠٠٠ر٠٠٠ من أوكرانيا (أو روسيا الصغيرة) و ٤ر٥٠٠ر٠٠٠ من الروس البيض ، تتصل اتصالا وثيقا بأبناء روسيا الكبرى جنسا ولغة ومشاعرا . وكانت هذه الجماعات السلافية الثلاث ، التى تتصف بقدر كبير من التماسك تؤلف ١١٠ر٠٠٠ر٠٠٠ من ١٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠ هم مجموع سكان الاقليم كله . ولم يكن بين الـ ٣٠ر٠٠٠ر٠٠٠ غير السلافيين أى تماسك من اى نوع ، سواء لغويا او سلاليا أو سياسيا ، فيما بينهم . وكانت اكبر جماعة ، الازبكيين ، تبلغ حوالى ٥ر٠٠٠ر٠٠٠ فقط ، كما كان حوالى ٨ر٠٠٠ر٠٠٠ الى ١٠ر٠٠٠ر٠٠٠ من غير الروسيين لايزالون فى مرحلة الرحل أو البدائية .

وكان هذا التجمع المتباين من الشعوب يربطه ببعضه طبقة حاكمة عسكرية وبيروقراطية تتركز حول « قيصر كل الروس » . وقد وجدت بعض العناصر غير الروسية طريقها بسهولة الى هذه الطبقة ، وبخاصة أصحاب الضياع الألمان فى لتفيا واستونيا وأصحاب الضياع البولنديين فى بولندا ولتوانيا وروسيا البيضاء واكرانيا ، ولكن شروط قبولهم فيها كانت استخدام اللغة الروسية وهضم التقاليد ووجهة النظر الروسية . وكانت المراتب الدنيا فى الجهاز الادارى المتضخم بنمو

(١) توجد قائمة كاملة وبها أعداد كل جماعة كما جاءت فى تعداد ١٩٢٦ فى مؤلف ف.لوريمر «سكان الاتحاد السوفيتى» عصبة الأمم ١٩٤٦ ، الجدول ٢٣ ص ٥٥ — ٦١ .

(٢) ذكر هذه التقديرات ستالين فى ١٩٢١ «ستالين — دراسات» V ص ١١٤ وقد أيدتها بشكل عام ارقام تعداد ١٩٢٦ ، عندما ارتفع مجموع السكان الى ١٤٧ر٠٠٠ر٠٠٠ نسمة .

الجهاز البيروقراطى تؤخذ من البورجوازية الصغيرة الروسية ، وغير الروسية — بنفس الشروط ، وعلى مستوى آخر كان « الخانات » المحليون ورجال الدين عملاء حكم غير مباشر على الشعوب الاسلامية الأكثر البدائية فى ممتلكات القيصر . وهكذا فان الجماعات التى ربما كانت خرجت منها قيادات الحركات الوطنية بين الشعوب الخاضعة جنحت الى أن تمتص بواسطة الجهاز الادارى حيث تتمتع بالمركز المتميز الى حد ما الذى تضفيه هذه الترقية . وكما ثبت من تجربة ١٩٠٥ ، كانت هذه الجماعات فى الغالب ممتنعة عن المشاركة ايجابيا فى الحركة الوطنية خوفا من العنف الثورى لدى العمال والفلاحين فى بلادهم ، الذى كانت تحميهم منه قوة القيصرية ، وكانت الأسواق الروسية هى أساس رفاهيتهم الاقتصادية . وهكذا كانت المطالب التى قدمت قبل ١٩١٧ باسم الشعوب الخاضعة نادرا ما تتجاوز التمتع بدرجة معتدلة من الاستقلال الذاتى . ولكن عندما دمرت الثورة رمز الوحدة وواقع المصلحة المشتركة انهار الصرح بأكمله وصار انقاضا . ان ما حدث فى ١٩١٧ لم يكن راجعا الى حركة تخلص متعمد من جانب الأطراف بقدر ما كان يرجع الى تحلل المركز ، « ليس تساقطا للأجزاء ، بل انهيار لروسيا القديمة » (١) .

ولولا أن هناك عاملا من العوامل الطبيعية ملائم لتحقيق المهمة التى واجهت البلاشفة فى تجميع الأجزاء المتناثرة من الامبراطورية القيصرية ، لفشلوا فيها . فالاختلاف السلالى واللغوى الذى كان يعمل على التفرق كان يعوضه أن ابناء روسيا الكبرى كانوا يؤلفون أغلبية سائدة ساحقة تقوم بعمل المغناطيس بالنسبة للسكان كلهم . وكان هذا العامل هو الذى جعل فى حيز الامكان ايقاف عملية تحلل ممتلكات رومانوف ، بل وتجميعها ثانية ، مع الوقت بعد ١٩١٧ ، فى حين أن تحطيم امبراطورية هابسبورج لم يمكن اصلاحه . وكان الموقف

(١) ف.ستانكفيتش «Sud'by Narodov Rossii» (برلين ١٩٢١) ص ١٦ . وقد كانت الميول « الفوضوية » لدى الشعوب السلافية والحاجة الى حكم قوى يفرض عليها نظام الدولة من الموضوعات المفضلة للمؤرخين الروس ، وهى تظهر فى نبذة معروفة لجوركى فى « ذكريات عن تولستوى » « ان ما سمى فوضوية تولستوى يعبر فى جوهره وأساسه عن شعورنا نحن السلاف ضد الدولة ، الذى هو فى الحقيقة أيضا سمة ورغبة قومية غرست فى نفوسنا منذ القديم بأن نتبعثر مثل الرمل .. نحن نهرب ، دائما عن طريق اقل مقاومة ، ونحن نرى أن ذلك مضر ولكننا مع ذلك نزحف بعيدا عن بعض أكثر فأكثر — وهذه الرحلات الزاحفة الحزينة تسمى « تاريخ روسيا » دولة قامت بالصدفة تقريبا وميكانيكيا لدهشة اغلبية مواطنيها البسطاء بواسطة جماعات التتار والمان البلطيق وصغار الحكام التابعين» (م.جوركى «ذكريات عن تولستوى وشيخوف واندريف» (ترجمة انجليزية ١٩٣٤ ص ٤٧)

فى روسيا يشبه من بعض النواحى الموقف فى شمال المانيا شبها وثيقا . فروسيا الكبرى كان لها نفس النفوذ الارغامى المركزى على اكرانيا وروسيا البيضاء ، الذى كان لبروسيا فى الكونفدرال الالمانى . وقد قاوم بعض الاكرانيين ، مثل البافاريين ، تفوق اقربائهم الاكثر حيوية وقوة ، ولكنهم لم يكونوا اقوياء بدرجة كافية ولا متحدين فى انفصالهم بحيث يستطيعون تاكيد ذاتهم بصورة فعالة لمدة طويلة ، ومن ثم كانت اول مرحلة عقلا فى التجميع هى ضم الشعوب السلافية الثلاثة ، التى تؤلف اربعة اخماس الكل ، الى بعضها . وبمجرد اتحادها اثرت قوة الاجتذاب على تلك المجموعة غير المتناسقة ، والاقل نموا ، من الشعوب غير الروسية بصورة لاتقاوم. وقد دعم قوى التوحيد هذه ، واضفى عليها جوهرا اقتصاديا واجتماعيا ، تركيز القوة الصناعية والتجارية فى روسيا الكبرى . فالمراكز الصناعية التى سيطرت على الحياة الاقتصادية فى البلاد كلها كانت اما داخل روسيا الكبرى او امتدادات لروسيا الكبرى فى ارض « اجنبية » .

وسرعان مادخل عامل آخر فى الصورة . فقد صاحب الادراك المتزايد للحاجة العملية الى توحيد اقاليم الامبراطورية المنهارة المبعثرة يقظة للشعور الوطنى الروسى الذى جاء على غير توقع لدعم سياسة البلاشفة . اذ ان فوضى الثورة اثارت مطلب الانفصال بأقصى صورة ، ولكن سرعان ما ظهر ان هذا المطلب لا يقوم الا بمساعدة الجيوش الاجنبية والاموال الاجنبية . بحيث ان اولئك الذين ثارت كرامتهم ضد التبعية لموسكو وبتروجراد وجدوا انفسهم تابعين وعملاء لالمانيا او للحلفاء او لهما معا على التعاقب . وهذا هو ما حدث فى اكرانيا وفى القوقاز وحتى على ضفاف البلطيق . ولما كانت هناك شبهة فى ان بريطانيا واليابان تريدان ان تظل روسيا ضعيفة ، اصبح من الصعب دحض حجة القائلين بأن النزعة القومية البورجوازية كانت اداة لتقطيع اوصال روسيا بناء على تعليمات من الدول الاجنبية ولمصلحتها . وحتى القواد «البيض» الذين ارادوا اعادة وحدة روسيا تعرضوا لنفس الاتهام بالعمل لمصلحة الاجانب . وفى مرارة الهزيمة انقلبوا هم ايضا على مؤيديهم من الاجانب ، والمثال البارز على ذلك تلك الملاحظة التى تعزى الى كولشاك ليلة سقوطه فى مناقشة حول الاحتياطى الاهلى من الذهب الذى كان بيده : « انى لافضل تسليمه الى البلاشفة على ان يأخذه الحلفاء » (١) . فقد اصبح البلاشفة يعتبرون على نطاق واسع ،

(١) ج . ك . جنز «Sibir. Soyuzniki i Kolchak» (بكين ١٩٢١) II ص ٣٣٢

وبخاصة بعد الحرب البولندية فى ١٩٢٠ ، المدافعين عن التراث الروسى ومهندسى روسيا الجديدة الموحدة .

بيد ان هذه النزعات نحو المركزية ما كانت لتفيد وحدها فى البدء بعملية التوحيد . فالسلافيون ، وبخاصة فى روسيا الكبرى ، كانوا هم المحور الذى لا غنى عنه لتلتئم الاقاليم المبعثرة مرة اخرى . ولكن الغريب ان هذه النزعات كانت منتشرة على نطاق واسع فى الاطراف كما فى المركز . ففى ١٩١٨ بدا ان الولاءات القديمة قد ماتت لدى الشعوب الخاضعة سابقا . وكان تيار النزعة القومية على اشده . ولكن لينين كان قد رأى منذ زمن طويل العوامل الثورية فى النزعة القومية وتنبأ بأن الطريق الصحيح الوحيد هو الترحيب بهذا التيار وتوجيهه . وقد اثبتت الحرب الأهلية بوضوح فكرة لينين . فالاعتراف بلا قيد ولا شرط بحق الانفصال جعل فى وسع النظام السوفيتى ان يسيطر على تيار القومية الانفصالية ، ورفع فى نفس الوقت هيبته فوق القواد «البيض» الذين نشأوا فى تقليد «الرابطة الروسية» فى ظل القياصرة ورفضوا أى تنازل للجنسيات الخاضعة . وفى اقاليم الحدود حيث كانت العناصر غير الروسية مسيطرة ، وحيث دارت المعارك الحاسمة فى الحرب الأهلية ، كان هذا العامل من الاسباب الكبرى فى انتصار قضية السوفيت . وقد قال ستالين مرة بحرارة عاطفية غير مألوفة :

« لا تنسوا ان وراء كولشاك ودنيكن ورانجل ويودينيتش كانت توجد الشعوب المضطهدة التى زعزعت مؤخرة هؤلاء القواد بتعاطفها الصامت مع البرولتاريا الروسية ـ وهذا ، ايها الرفاق ، عامل خاص فى نمونا ، هذا التعاطف الصامت ، انه لا يسمع او يرى ، ولكنه فيصل كل شىء ـ ولولا هذا التعاطف ما استطعنا ان نهزم ايا من هؤلاء القواد. فعندما كنا نزحف ضدهم كان الانهيار يبدا فى مؤخرتهم . لماذا ؟ لان هؤلاء القواد اعتمدوا على العنصر «المستعمر» بين القوزاق ، لقد قدموا للشعوب المضطهدة اضطهادا جديدا ، واضطرت الشعوب المضطهدة ان تتقدم الينا باذرع مفتوحة ، عندما رأوا اننا نرفع علم التحرير لكل الشعوب المضطهدة » (١) . فضلا عن ان ربط فكرة القومية بالاصلاح الاجتماعى فى البرنامج البلشفى ، الأمر الذى كان يعنى ، فى الجزء الاكبر من الامبراطورية الروسية السابقة ، اعادة توزيع الارض ، كان عاملا مهما جدا . اذ دفع الفلاحين الذين كانت نزعتهم القومية مجرد تعبير عن مظالم اجتماعية واقتصادية اساسا الى الانضمام الى البلاشفة والكفاح بزعامتهم ضد الثورة (حتى اذا كان ذلك يعنى «الروس»)

(١) «ستالين ـ دراسات» ص ٢٤٦

المضادة التى تحاول استعادة النظام الاقتصادى السابق . فالفلاحون
فى كل مكان ، مهما فصلتهم اختلافاتهم القومية ، أو اللغوية ، كانت
اغلبيتهم الساحقة ضد الثورة المضادة التى كانت ستعيد الأرض الى
ملاكها السابقين . وما دام الخوف من الثورة المضادة لم ينته ظلت وحدة
المصلحة بين العمال الروسيين وجماهير الفلاحين فى الشعوب الخاضعة ـ
تلك الوحدة التى تصر عليها الدعاية البلشفية ـ تقوم على أساس متين
تماما . وكانت نفس القوى تعمل فى المراكز الصناعية القليلة حيث أدى
النمو الرأسمالى الى ظهور بروليتارية غير صناعية ـ فى ريجا وفى
ريفال وفى باكو . فالجمع بين الاعتراف بالحق الرسمى فى تقرير
المصير القومى وادراك الحاجة الماسة الى الوحدة فى تحقيق أهداف
اقتصادية واجتماعية ـ وهو جوهر المذهب البلشفى ـ ثبت أنه عامل
من العوامل الحيوية فى انتصار السوفيت فى الحرب الأهلية .

وباستعراض العملية كلها بعد أن اكتملت قرر المؤتمر الثانى عشر
للحزب فى ١٩٢٣ أن هناك ثلاث مراحل متتالية فى سياسة السوفيت
تجاه الجنسيات . الأولى تحطيم « أغلال الاضطهاد القومى » بواسطة
ثورة اكتوبر ، التى « كسبت للبروليتاريا الروسية ثقة أخوتها فى الأمم
الأخرى ، لا فى روسيا وحدها ، بل فى أوروبا وآسيا » . والثانية
مرحلة التدخل الأجنبى والحرب الأهلية التى اتحدت فيها شعوب
روسيا فى سبيل الدفاع عن النفس و « اتخذ التعاون بينها صورة
التحالف العسكرى » . وفى المرحلة الثالثة والأخيرة ، التى أعقبت
النهاية المنتصرة للحرب الأهلية ، اتخذ التعاون هذه المرة « طابع الاتحاد
العسكرى الاقتصادى والسياسى بين هذه الشعوب » (١) . وكانت هذه
المراحل منطقية أكثر منها تعاقبية من الناحية التاريخية . فبسبب
الظروف المحلية والآثار السيئة للحرب الأهلية كانت المرحلة الثانية
متقدمة جدا بين بعض الشعوب الغربية فى حين لم تكد تبدأ المرحلة
الأولى فى الشرق ، وكان الاقتراب من المرحلة النهائية منظما ويتم بتؤدة
فى بعض المناطق ، فى حين أنه اتخذ فى مناطق أخرى طابع العنف
والقطع . بيد أن هذا التقسيم يتميز بأن يوضح بجلاء انتظام العملية
وطبيعة الظواهر التى أدت اليه بما تنطوى عليه من ارتباك وتناقض .
وقد جنحت بعض الكتابات المتأخرة الى القول بأن هناك عملية مستمرة
من النمو كانت فيها البدايات الأولى لحركات الانفصال والتفرق مجرد
مقدمات أعدت عمدا وبمهارة للاتحاد فى النهاية . وذلك خطأ فى
التشخيص يميل الى المبالغة فى بعد نظر الزعماء البلاشفة ، ويخفى

(١) «VKP(B) v Rezclyutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٤٩٢-٤٩٣

الطابع المزدوج للعملية من ناحية لاشك فى أن السياسة التى اتبعت
كانت تعبيرا عن الاخلاص لمبدأ حق تقرير المصير القومى ، وقد فرضها
لينين مثل كثير من السياسات الأخرى فى ذلك الوقت على أنصاره
المترددين . فقد أدرك لينين ضرورة قبول مذهب تقرير المصير البورجوازى
والتغلب عليه بتطبيقه بدون تحفظ على أمم الامبراطورية الروسية .
وكانت هذه الخطة الجريئة أفضل فرصة ، بل الفرصة الوحيدة ، فى
اعادة بناء الوحدة السابقة فى النهاية ، « لا بالقوة ، ولكن بالاتفاق
الاختيارى » (١) . ولكن من الضرورى أيضا أن نتذكر أنه فى الأشهر
الثلاثة أو الأربعة الأولى بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ كانت أوامر الحكومة
السوفيتية لا فعالية لها خارج بعض المراكز الكبرى القليلة ، وأنها
كانت تقابل باستمرار وظهرها الى الجدار طوال الفترة بين صيف ١٩١٨
وبداية ١٩٢٠ . وفى اللحظة التى كانت الامبراطورية الروسية قد
تحللت فيها ولا توجد قوة تجمعها ، كان الاعتراف جملة بمطالب
الاستقلال القومى طريقة ممتازة لتحويل الضرورة الى فضيلة . وفى
الوقت الذى كانت الحرب الأهلية فيه مشتعلة الأوار فى تلك القطاعات
المترامية من الأرض الروسية التى تسكنها فى الغالب عناصر غير
روسية ، كان هذا الاعتراف وسيلة لتجنيد السكان المحليين كحلفاء ضد
أولئك الذين يحاولون اعادة بناء الامبراطورية الروسية . وأخيرا ،
عندما تم الانتصار فى الحرب الأهلية وحان وقت اعادة النظام بدلا من
الفوضى كانت السياسة السوفيتية تجاه الجنسيات من المرونة بحيث
تتيح أساسا تؤيد موسكو بمقتضاه أصدقاءها وحلفاءها بين الشعوب
غير الروسية وتجمع الأقاليم المبعثرة مرة أخرى فى اطار من الاتحاد
الاختيارى . ولكن أن نعزو العملية كلها الى تقدير الزعماء للموقف أو
الى التلاعب المتعمد بالنظرية لمصلحة السياسة الموضوعية يكون بمثابة
عدم فهم طبيعة القوى الموجودة .

(ب) المذهب يتطور

واجه البلاشفة باستيلائهم على السلطة مهمة توفيق التناقض الظاهر
بين آثار حق تقرير المصير القومى وما يؤدى اليه من تحلل وتفرق ، وبين
مطلب التجمع الوثيق الذى تنطوى عليه كل من الرأسمالية الدولية
والاشتراكية الدولية . وكان الساسة البورجوازيون الذين يواجهون
نفس المهمة فى ذلك الوقت لا يستطيعون تفسير لماذا تشجع بعض الأمم
فقط على ممارسة حق تقرير المصير دون غيرها الا على أساس الفائدة
العملية . بيد أن هذا المعيار التجريبى البحت لم يكن متيسرا للماركسيين

(١) «لينين ـ دراسات» XXI ص ٣١٧

.. فكل ما يفعل يجب ان يقوم على اساس نظرية ، وقد توصلوا الى ذلك عن طريق مدخل تاريخى لا يقر ان هناك مراحل نمو متعاقبة تاريخيا فحسب ، بل ان هناك ايضا مراحل مختلفة فى نفس الوقت فى البلاد المختلفة ، بحيث انه يمكن تبرير تنوع السياسات فى الفترات المختلفة او فى الأماكن المختلفة فى نفس الفترة . وبذلك امكن ان تنسق سياسة البلاشفة العملية فى مواجهة عدم الاتساق الذى لا تفسير له فى موقف البورجوازيين تجاه المطالب المختلفة لتقرير المصير .

ومذهب البلاشفة فى تقرير المصير القومى ، مثل المذاهب البلشفية الأخرى فى الحق السياسى ، مذهب مشروط وديناميكى ، فتحديد مضمون تقرير المصير القومى بدقة يتوقف على طابع المجتمع الذى يطالب فيه بهذا الحق ويمارس . ففى القرن التاسع عشر اكدته الديموقراطية البورجوازية ضد بقايا الاقطاع الفيودالى . والى هذا الحد كان تقدميا ، واشترك العمال والبورجوازية فى مصلحة واحدة هى التحرر من الحكم الاجنبى ، ولم يكن هذا الصراع قد اكتمل بعد فى روسيا فى ١٩١٧ . وفى القرن العشرين أكدت الشعوب المستعمرة وشبه المستعمرة حق تقرير المصير ضد امبريالية الدول الديموقراطية البورجوازية الأكثر تقدما ، برغم انه فى جوهره حق ديموقراطى بورجوازى ، بحيث نشأ تحالف طبيعى بين البرولتاريا الروسية ـ التى كانت تعمل على اكمال الثورة البورجوازية التى تقاعست عن القيام بها البورجوازية الروسية والعناصر البورجوازية والعمال فى البلاد المستعمرة التى تحاول خلق ثورتها البورجوازية من خلال عملية التحرر القومى . بيد أن كل ذلك كان لابد من قراءته فى ضوء الانتقال الذى بدأ فى روسيا فى اكتوبر ١٩١٧ من المرحلة البورجوازية الى المرحلة الاشتراكية للثورة .

فالحركة العمالية أساسا حركة دولية ، فتحقيق المطالب القومى بالنسبة للبرولتاريا ، وان كان خطوة ضرورية وتقدمية ، ليس سليما الا كجزء من برنامجها الاشتراكى الدولى . وفى المرحلة الاشتراكية من الثورة ، والبورجوازية لاتزال تبدو بمظهر المدافع عن الانفصال المطلق ، يقر العمال بأن مطالب التضامن الدولى للبرولتاريا لها الأولوية ، وعلى ذلك نظموا الأمة بحيث تكون عاملا يسهم فى انتصار الاشتراكية الدولية . فحق تقرير المصير لا يزال معترفا به ، ولكن هل يقرر العمال ، الذين يتحدثون الآن باسم الأمة ، ممارسته ، وبأى شروط يمارس ، أمر يتوقف على وجهة النظر فى المصالح الأوسع للبرولتاريا فى انحاء العالم كله . كانت هذه هى نظرية حق تقرير المصير التى وضعها لنين والبلاشفة قبل ثورة اكتوبر على أسس كان قد وضعها ماركس(١) .

(١) انظر الحاشية ب فى آخر هذا المجلد : «المذهب البلشفى فى تقرير المصير» .

وكان تطبيقها العملى عملية تدريجية . لقد كان من الأشياء البارزة فى اجتماع الحزب فى ابريل ١٩١٧ ، عندما اجتمع الزعماء البلاشفة فى بتروجراد بعد ثورة فبراير ، ان ستالين ظهر فيه لاول مرة بوصفه « مقررا » للمسألة القومية . ولم يكن الحزب ككل قد اتيح له الوقت الكافى بعد لهضم التحسينات الدقيقة التى ادخلها لينين منذ ١٩١٤ على مذهب الحزب ، وكان لايزال فى حال الارتباك الذى خلفته « اطروحة ابريل » فى ١٩١٧ وما أعلنته من السير قدما فى الانتقال من الثورة البورجوازية الى الاشتراكية . وكان ستالين لايزال مكتفيا بمعالجة تقرير المصير القومى كمشكلة من مشاكل البورجوازية ضد الفيودالية ، والاضطهاد القومى باعتباره شيئا يمكن ازالته بصورة متزايدة حتى فى ظل الديموقراطية البورجوازية(١) . وقد هاجم بياتاكوف ، الذى كان قد عاد مؤخرا مع لينين وكان على معرفة بالجدالات الأخيرة ، ستالين لانه لم يدخل فى اعتباره سوى « الاضطهاد القومى من النوع القديم .. الاضطهاد القومى الخاص بالفترة القديمة » . ولكنه هو ايضا احيا « الهرطقة البولونية »(٢) . بانكار أن تقرير المصير يمكن ان يكون له مكان فى البرنامج الاشتراكى ، وقد حظى بتأييد كبير جدا فى الاجتماع بحيث تقدمت لجنة الصياغة ، بسبعة أصوات ضد صوتين ، بقرار يعلن ان المشكلة القومية لا حل لها الا « بأسلوب الثورة الاشتراكية تحت شعار : ازيلوا الحدود » ، ورفضت الحل الذى يتضمن « تقسيم الدول الكبرى الى ولايات قومية صغيرة » ، ووصفت حق تقرير المصير بانه ببساطة عبارة بلا مضمون محدد . وقد دفع هذا التمرد لينين الى الظهور على المسرح بهجوم قوى ضد بياتاكوف (٣) . وأثر فى الاجتماع بدرجة كافية لرفض مشروع بياتاكوف على اسس قديمة معروفة مؤكدا حق « كل الأمم التى تتألف منها روسيا » فى « الانفصال الحر وانشاء دولة مستقلة » (٤) . بيد أن مهمة تحديد دلالات تقرير المصير القومى فى ظل

(١) «ستالين ـ دراسات» III ٤٩ـ٥٥ . وكان ستالين قد قال صراحة فى مقال له فى برافدا بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩١٧ ان ثورة التحرر القومى بورجوازية : «ان اخراج الأرستقراطية الفيدرالية من المسرح واخذ سلطتها ـ انما يعنى تصفية الاضطهاد القومى ، أى خلق الظروف الواقعية الضرورية للتحرر القومى» .

(٢) انظر فيما يتصل «بالهرطقة البولونية» الحاشية «ب» فى آخر هذا المجلد . وقد تمسكت روزا لكسمبورج بشدة بهذا الرأى حتى نهاية حياتها : وقد وصفت النزعة القومية الأكرانية فى خريف ١٩١٨ بانها «المهزلة السخيفة التى يقوم بها بعض اساتذة وطلاب الجامعات» وقد تناولها «لينين وشركاه بالاثارة المذهبية من اجل تقرير المصير الى حد ... الخ ، وجعلوا منها عاملا سياسيا بطريقة مصطنعة» «Archives die Geshichté des Sozialismus und der Arbeiterbewegung» (ليبزج) ١٩٢٨ XIII ص ٢٨٥ـ٢٨٦

(٣) « لنين ـ دراسات » XX ص ٢٧٥ـ٢٧٨

(٤) «VKP(B) Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٢٣٣

نظام اشتراكى بقيت تتطلب من يقوم بها . كما أن الحزب فى ذلك الوقت لم يطالب باتخاذ اية مواقف عملية على اساس تقرير المصير القومى باستثناء التنديد « بالحكومة المؤقتة » لموقفها المتردد من مطالب فنلندا واكرانيا (١) .

ولم يؤد استيلاء البلاشفة على السلطة الى نزع المسالة القومية من اطارها البورجوازى على الفور . فالأسابيع القليلة الأولى بعد ثورة اكتوبر لم تترك وقتا ، ولم تتح فيها المناسبة ، لاعادة النظر فى المذهب البلشفى فى تقرير المصير ، سواء فى تطبيقه بالنسبة لهيكل الامبراطورية القيصرية المتداعى بسرعة ، او للبلاد الأجنبية شبه المستعمرة التى اتصلت بالحكومة السوفيتية الجديدة . وقد اتخذت سياسة الجنسيات ، مثل معظم سياسات النظام الجديد ، صورة البيانات العامة فى مبدأ الأمر أكثر منها صورة اجراءات ادارية . فمرسوم السلام الذى اصدره المؤتمر الثانى لسوفيتات روسيا كلها طالب بالسلام « بدون ضم » ، وحدد الضم بأنه « أى اتحاد بين جنسية صغيرة او ضعيفة ودولة قوية او كبيرة بدون الموافقة الصريحة الواضحة والدقيقة من جانب هذه الجنسية » ، فى اى وقت أو ظروف قد يحدث فيها مثل هذا الاتحاد . وقد اشير الى تطبيق هذا المبدأ بالنسبة للشعوب الخاصة للامبراطورية القيصرية فى فقرة أخرى على أساس « الأقاليم التى ضمتها روسيا الكبرى » (٢) . وكان أول بيان محدد هو « اعلان حقوق شعوب روسيا » الذى صدر فى ١٥/٢ نوفمبر ١٩١٧ (٣) ، واعقبه بعد ذلك بأسابيع قليلة نداء خاص « الى المسلين الكادحين فى روسيا والشرق (٤) » . وقد أعلنت كل هذه الوثائق حق تقرير المصير بلا شرط ولا تحفظ لجميع الشعوب ؛ وقد كتب لينين فى ذلك الوقت:

« يقولون ان روسيا ستقسم وستتمزق الى جمهوريات منفصلة ، ولكن ليس لدينا ما يدعونا لأن نخشى من ذلك . فأيا كان عدد الجمهوريات

---

(١) وقد دعا المؤتمر الاول لسوفيتات روسيا كلها الذى انعقد فى يونية ١٩١٧ ، وكانت به اغلبية من الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، الحكومة المؤقتة الى اصدار بيان بالاعتراف «بحق تقرير المصير لجميع الأمم الى حد الانفصال» ولكنه أضاف شرطا «الذى يتم بالاتفاق فى الجمعية التأسيسية لكل القوميات» . وأضاف شرطا مماثلا الى قراره الخاص باستقلال فنلندا ، وقد وجه كوللونتاى النقد للقرارين على السواء باسم البلاشفة .

(٢) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ١ « الطبعة الثانية » المادة ٢

(٣) نفس المرجع رقم ٢ المادة ١٨

(٤) نفس المرجع رقم ٦ ، ملحق ٢

المستقلة التى ستؤلفها فان ذلك لا يخيفنا . ان المهم بالنسبة لنا ليس المكان الذى تقع فيه الحدود ، ولكن اتحاد العمال من جميع الأمم سيبقى من اجل الصراع ضد البورجوازية فى اية امة » (١) .

ومن الناحية الأخرى اضاف « اعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل » الذى صدر فى يناير ١٩١٨ . والذى اقره المؤتمر الثالث لسوفيتات روسيا كلها وأصبح جزءا من دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، أن « كل امم روسيا » لها « الحق فى اتخاذ قرار بلا قيد فيما اذا كانت ستشترك فى الحكومة الفدرالية والأنظمة الفدرالية السوفيتية الأخرى ، وعلى أى أساس تشترك »(٢) ، ودعم هذا فى قرار نفس المؤتمر « عن الأنظمة الفدرالية فى الجمهورية الروسية » (٢) . وهكذا منذ البداية تقرر « الفدرال » (وهو لفظ استخدم بدون اعتبار للدقة الدستورية) باعتباره الصورة الملائمة التى تستطيع بواسطتها الشعوب بمحض حريتها أن تجتمع فى اطار واحد مرة أخرى . ولكن كل ذلك كان لا يزال فى دائرة الثورة البورجوازية؛ وكان يكفى — ولا يكلف شيئا — أن تستخدم مبادىء الديموقراطية البورجوازية للحط من شأن اعمال الديموقراطية البورجوازية .

بيد أن استخدام مبدأ تقرير المصير القومى فى اقاليم الامبراطورية الروسية سرعان ما أثار مشاكل محرجة . وكان ستالين وغيره قد تنبأوا من قبل ببعض هذه المشاكل . ففى ابريل ١٩١٧ بدا بوضوح ان ستالين يعترف ، وهو فى معرض تأكيده لسلامة مطالب حق تقرير المصير البورجوازية ، بأنه لا يمكن ان يثار اعتراض على انفصال القوقاز ،حتى اذا ادى ذلك الى اقامة نظام بورجوازى هناك .

« أنا شخصيا لا أوافق على انفصال القوقاز بالنظر الى مستوى النمو العام فى القوقاز وفى روسيا وظروف صراع البروليتاريا وما الى ذلك . ولكن اذا طالبت شعوب القوقاز رغم ذلك بالانفصال فهى ستنفصل طبعا ولن تجد معارضة من جانبنا » (٤) .

ومع ذلك فانه فى ١٩١٣ كان قد أثار المشكلة الحساسة الخاصة بحق الحزب أو واجبه فى التدخل فى هذا الموقف بالذات :

---

(١) « لينين — دراسات » XXII ص ١٠٠

(٢) «Sobranie Uzakonenii» رقم ١٥ المادة ٢١٥

(٣) «S'ezdy Sovetov RSFSR v Postanovleniyakh» (١٩٣٩) ص ٤٤–٤٥

(٤) «ستالين — دراسات» III ص ٥٢–٥٣

في مجلس الدايت الخاص بهم « ان تتار القوقاز قد يجتمعون ، في مجلس الدايت الخاص بهم ويخضعون لنفوذ بكواتهم ورجال دينهم ويقررون اعادة النظام القديم وان ينفصلوا عن الدولة . وطبقا لمعنى البند الخاص بتقرير المصير لهم كل الحق في ذلك . ولكن هل يكون ذلك في مصلحة الفئات الكادحة من الأمة التتارية ؟ هل يستطيع الديموقراطيون الاجتماعيون ان يظلوا مكتوفي الأيدي بلا مبالاة عندما يتولى البكوات ورجال الدين قيادة الجماهير في حل المشكلة القومية ؟ الا ينبغي على الديموقراطيين الاجتماعيين ان يتدخلوا في الأمر للتأثير في ارادة الأمة بطريقة محددة؟ الا يجب ان يتقدموا بخطة محددة لحل المشكلة بأفضل طريقة للجماهير التتارية ؟ » (١) .

وصحيح ان ستالين كان يفكر في ١٩١٣ على أساس الدعاية وسياسة الحزب فقط ، في حين كان يفكر في ١٩١٧ على أساس العمل من جانب الدولة ؛ وقد يكون صحيحا انه كان يفكر في ١٩١٣ باعتباره عضوا في امة قوقازية أولا وفي ١٩١٧ باعتباره من أبناء « روسيا الكبرى » فعلا . وصحيح أيضا انه لم يرد في ١٩١٣ صراحة على الأسئلة التي طرحها بالايجاب بل اضاف « ان كل هذه أسئلة يتوقف حلها على الظروف التاريخية المحددة التي تجد فيها كل أمة نفسها ». ومع ذلك فقد كان من الواضح ان هذه نقطة من النقاط التي لاتظهر فيها بجلاء حدود المذهب . وكان من الواضح ايضا ، من الطريقة التي صاغ بها ستالين القضية في ١٩١٣ ان ضغط الحزب من أجل «التدخل» في الحالات المشكوك فيها قد يكون قاسيا .

وقد ثارت المشكلة العملية في ديسمبر ١٩١٧ عندما قامت حكومة بورجوازية اكرانية ، لم تعترض الحكومة السوفيتية على حقها في الانفصال ، واتخذت موقفا عدائيا من بتروجراد واجرت مفاوضات مع بعثة عسكرية فرنسية وأيدت كالدين ، الزعيم القوقازي الذي عارض سلطة السوفيت صراحة . وانتهى ستالين على الفور الى ما بدا انه النتيجة المنطقية المعقولة :

« ان استخدام تقرير المصير لتأييد تمرد كالدين وتشجيع سياسة تجريد الجيوش الثورية السوفيتية ، كما تفعل السكرتارية العامة الآن ، هو بمثابة سخرية من تقرير المصير ومن المبادىء الأولية

(١) نفس المرجع II ٣١٢ - ٣١٣ . والتتار القوقازيون هم اتراك الدربيجان ، وليس للقادة الروس في تسميتهم تتارا اى اساس سياسى او تاريخى .

للديموقراطية » (١) .

بيد ان هذا الرد الحاسم السريع لم يضع حدا للحرج المذهبي . وفي المؤتمر الثالث لسوفيتات روسيا كلها سأل مارتوف ، الزعيم المنشفي ، لماذا طلب في مفاوضات برست ليتوفسك باستفتاءات عامة « في بولندا وكورلاندا وليتوانيا الخ » ، في حين نوقش على اساس ان حق التصويت يجب الا يسمح به الا للعمال فقط « في اكرانيا والقوقاز وفنلندا الخ » (ولم يكن دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، الذي يتضمن مثل هذا التحديد ، قد وضع بعد). وكانت الاجابة التي رد بها بريوبرازنسكي هي ان البلاد الأولى لم « تخلع بعد نير الاوتوقراطية » و « لم تبلغ المرحلة الديموقراطية » ، في حين أن « اكرانيا والقوقاز الخ قد مرت بالمرحلة البرلمانية البورجوازية » ؛ وأضاف ستالين « انه لمن السخف ان نطالب بالسلطة للسوفيت في المناطق الغربية في حين أن السوفيتات لاوجود لها هناك — في حين أن الثورة الاشتراكية لم تقم فيها بعد » (٢) . وكان هذا هو الرد الوحيد الممكن الذي يتفق مع مذهب الحزب . ولكنه كان ينطوي على افتراض أن الثورة قد انتقلت من المرحلة البورجوازية الى الاشتراكية . وكان من الممكن — بل لابد — من قبول هذا الافتراض صراحة بعد حل الجمعية التأسيسية . لقد كان لابد من اعادة تكييف المذهب البلشفي ليتواءم مع مرحلة الانتقال ، ولم يعد يكفي مجرد تأكيد حق تقرير المصير لكل الأمم بصرف النظر عن تكوينها الطبقي أو مرحلة نموها .

وكان تقرير ستالين للمؤتمر عن المسألة القومية محاولة أولى لاعادة التكييف هذه . وذهب الى أن الصدامات بين مجلس القوميين ومناطق الحدود « لم تنشأ حول مسائل ذات طابع قومي ، ولكن بالذات حول مسألة السلطة » (٣) . فالحكومات البرجوازية تحاول ببساطة

(١) «Revolyutsiya 1917 Goda» VI (طبعة ليبيوف ١٩٣٠) ص ٣٠٦

(٢) «Tretü Vserossükü S'ezd Sotetov» (١٩١٨) ص ٧٧ ، ٨٠ ، و «ستالين — دراسات» IV ص ٣٦ . وكان تريانوفسكي قد سبق مارتوف باثارة هذه النقطة في الجمعية التاسيسية (Vserossüskoe Uchreditel'noc Sobranic, ed. I.S. Malchevsky) (١٩٣٠) ص ٩٨

(٣) ليس واضحا ماذا كان ستالين يعنيه بالضبط بهذا التمييز : فاذا تتبعناه الى نهايته المنطقية سنجد أنه يتضمن الأطروحة النمساوية الخاصة بالفصل بين التطلع القومي والسلطة السياسية . ولكن بعد شهور قليلة هاجم ستالين نفسه «الديموقراطيين الاجتماعيين النمساويين الأغبياء مثل باور ورنر» الذين (لم يفهموا الرابطة التي لا تنفصم بين المسألة القومية ومسألة السلطة» (دراسات IV ص ١٦٥)

« ان تخفى الصراع مع سلطة الجماهير العـــاملة وراء ثوب قومى » .

والنتيجة واضحة :

« ان كل هذه النقط تشير الى ضرورة تفسير مبدأ تقرير المصـــير كحق ، لا للبورجوازية ، ولكن للجماهير العاملة فى اية امة بذاتها . ان مبدأ تقرير المصير يجب ان يكون أداة فى الصراع من اجـل الاشتراكية ولابد ان يخضع لمبادىء الاشتراكية » (١) .

وكان هذا هو المحك . فعلى اساس هذه الحجة يمـــكن مساعدة البروليتاريا فى اكرانيا وروسيا البيضاء وبلاد البلطيق على ممارسة حق تقرير المصير القومى ضد منافسيها البورجوازيين المحليـــين . ولم يكن غريبا ان يلجأ ستالين الى مذهب كان يتمتع بشعبية كبـــيرة فى دوائر الحزب فى ذلك الوقت وكان يرتبط باسم بوخارين بصفة خاصة (٢) . وفى ديسمبر ١٩١٨ كرر مؤكدا ان « شعار ، كل السلطة للبورجوازية المحلية ، بدأ يحل محله شعار الاشتراكية البروليتارية ، كل الســلطة للجماهير الكادحة فى القوميات المضطهدة »(٤) . وكان هذا الرأى نادرا ما يبدو فى الوثائق الرسمية ، وان كان هناك نداء وجه الى الشـــعب الكارلينى فى ١٩٢٠ يتحـــدث عن « حق تقرير المصير الطبقـــات الـكادحة » (٤) .

وكانت أول محاولة لتطبيق فكرة تقرير المصير للعمال ــ على التتار والباشكير فى ربيع ١٩١٨ ــ غير ميسرة ولم تكتمل (٥) . فبعد انهيـــار

---

(١) نفس المرجع IV ص ٣٠-٣٢ وسجلات هذا المؤتمر غير كاملة ولا يوجـــد سوى ملخص لما دار فيه .

(٢) وقد ظهر فى كتابين مشـــهورين فى تلك الفترة ، الاول ن. بوخارين «البرنامج الشيوعى » (١٩١٨) والثانى : بوخارين وبريوبرازنسكى «Azbrilka Kanmunizma» وكان الحد الفاصل بين فكرة بوخارين الخاصة «بتقرير المصير للعمال» والفكرة البولندية «لا تقرير مصير للامم» رقيقا وسرعان ما زال .

(٣) «ستالين ــ دراسات » IV ص ١٧٧

(٤) وكان الفوضويون يؤيدون حق تقرير المصير أيضا «لابمعنى تقرير المصير الامم ولكن بمعنى تقرير المصير للعمال» . وفى كتابات لينين الأولى ــ مثـــال (دراسات ... ص ٢٤٣) «اننا من ناحيتنا يهمنا حق تقرير المصير ، لا للامم ولا للشعوب ، ولـــكن للبروليتاريا من كل جنسية» ما يتضمن تأييدا لهذا الاتجاه ، ولكن يبدو انه لم يعد قط بعد ذلك الى هذه الصيغة .

(٥) أنظر الفصل الحادى عشر (ب)

المانيا فى نوفمبر ١٩١٨ طبقت الفكرة تحت اشراف ستالين فى اكرانيا ، وهى التى من اجلها كانت الفكرة اصلا ، وفى روسيا البيضاء ، حيث ظلت الى حد كبير غير واقعية ، وفى بلاد البلطيق ، حيث قلبت رأسا على عقب بعد عام واحد تحت ضغط الأسطول البريطانى الذى كان يعمل لمصلحة الحكومات البورجوازية القومية . وصارت قضية المصير فى جميع البلاد غير الروسية على التخوم مرتبطة فى تشابك لا ينفصم بقضية الحرب الأهلية . فاذا كان صحيحا أن النظم البلشـفية فى اكرانيا او روسيا البيضاء او بلاد البلطيق ما كان يمكن أن تقوم قط بدون تدخل مباشر من جانب موسكو ، فقد كان صحيحا بنفس القدر ان النظم البورجوازية فى هذه البلاد ، التى كثـيرا ما قبلتها اوروبا الغربية بلا مناقشة على أن لها الحق فى التحدث باسم الجماهير العاجزة عن التعبير فى هذه البلاد ، ما كان يمكن ان تقوم أيضـا بدون تأييد الحكومات الأجنبية التى يهمها تشجيع قيام مراكز مقاومة للبلاشفة . فما كان يوصـف بأنه صراع بين الفـلاحين والبروليتاريا وبورجوازيتهما القومية كان فى الواقع صراع بين البلاشفة الروس من ناحية والمناهضين للبلاشفة من روس وأجانب من ناحية أخرى للسيطرة على الاقليم الذى يتعلق به الأمر . ولم يكن مجال الاختيار بين الاستقلال وعدم الاستقلال ، بل بين الاعتماد على موسكو أو الاعتماد على الحكومات البورجوازية فى العالم الراسمالى . ولم توضع قط القوى المحلية من الجـانبين موضع اختبار ، وما كان يمكن أن توضع . فحتى بالنسبة لهذه القوى المحلية كانت النزعة القومية أيضا خاضعة للقضية الاجتماعية التى تقوم عليها ، فقد كان البورجوازيون والثوريون على السـواء يسعون بـجدة لحصول على حلفاء خارجيين فى الصراع دفاعا عن النظام الاجتماعى أو لقلبه . ففى كل مكان ، وفى أية صورة اتخذتها المعركة ، كانت القضية الحقيقية هى حياة الثورة او موتها . ولم يكن لنين على استعداد فى ذلك الوقت، اكثر من اى بلشفى آخر ــ أو غير بلشفى ، لمعالجة تقرير المصير القومى كمشكلة مبدأ مجرد أو لانتزاعها من اطار الحرب الأهلية .

بيد ان شعار ١٩١٨ الخاص « بتقرير المصير للعمال » لم يطل أمده . فأيا كانت فائدته فى بعض المناطق القليلة التى لديها طبقة عاملة صناعية من المؤيدين للبلاشفة ، أو ممن يحتمل ان يؤيدوهم ، سواء من الروس (كما هو الحال فى اكرانيا) أو من الأهالى (كما فى لتفيا واستونيا) ، فانه لم يكن صالحا تماما للتطبيق بين الأعداد الضخمة من سكان اوروبا الشرقية وآسيا الذين كانوا يطالبون أيضا بحق تقرير المصير . ان لينين نفسه لم يعدل قط عن السياسة المرنة التى رسمها قرار الحزب منـذ ١٩١٣ ، وقد عاد الى هذا القرار عندما حدثت المناقشة الجدية التالية

المسألة القومية فى المؤتمر الثامن للحزب فى مارس ١٩١٩ ، التى تم فيها وضع برنامج الحزب الجديد . وكان ستالين فى ذلك الوقت غارقا فى الشئون العسكرية فلم يتحدث فى هذا الموضوع ولا غيره من بنود البرنامج . وطالب بوخارين ، مستشهدا بخبث بتقرير ستالين فى المؤتمر الثالث لسوفيتات روسيا كلها ، بحق تقرير المصير « للطبقات العاملة من كل جنسية » . واقر بانه يريد صيغة يمكن ان تستوعب مطالب « الهوتنتوت والبوشمان والزنوج والهنود » ، ولـكنها لا تنطبق على البورجوازية البولندية (١) . وهاجم بياتاكوف مرة اخرى تقرير المصير باعتبـاره شـعارا بورجوازيا « يضم كل القوى المناهضة للثورة » ، وقال : « اننا متى اتحدنا اقتصاديا وبنينا جهازا واحدا ومجلسا اعلى واحدا للاقتصاد القومى، وجهازا واحدا للسكك الحديدية ومصرفا واحدا الخ ، لن يكون لتقرير المصير هذا قيمة بيضة فاسدة » (٢) . وقام لينين، بمفرده تقريبا ، يدافع عن سياسة الحزب القديمة . فشعار « حق تقرير المصير للجمـاهير العـاملة » زائف لأنه لا ينطبق الا حيث يوجد فعلا انشقاق بين البرولتاريا والبورجوازية . فى حين ان حق تقرير المصير يجب ان يسمح به لأمم لم يحدث فيها الانشقاق بعد — مثل الباشكير وبعض الشـعوب المتخلفـة الأخرى فى الامبـراطورية القيصرية — وسيساعدها ذلك على التعجيل بالانشقاق . ولابد من منحه لبلد مثل بولندا التى لم يؤلف فيها الشيوعيون بعد اغلبية الطبقة العاملة . وهذا هو السبيل الوحيد الذى تستطيع بواسطته البرولتاريا الروسية أن تتخلص من تهمـة « الشوفينيـة الروسية الكبرى مقنعـة تحت اسم الشيوعية » (٣) .

ونجح لينين فيما اراد ، وجاءت المواد الخاصـة بالمسألة القومية فى برنامـج الحزب الذى اقر فى ١٩١٩ أوضـح عرض موجز لمذهب الحزب فى الموضوع فى صورته المكتملة . وقررت المادتان الأوليان لأول مرة وحدة المبدا والسياسة فيما يتصل بالتطبيق على الجنسيات المختلفة فى الامبراطورية الروسية السابقة والتى تضطهدها الدول الامبريالية الأخرى — وهى الحلقة بين السياسة الداخلية والخارجية السوفيتية :

« ١ — وحجر الزاوية هو سـياسة جمـع البرولتاريين وشـبه البروليتاريين من الجنسيات المختلفة بغرض القيام بصراع ثورى مشترك لقلب سادة الاراضى والبورجوازية .

(١) (1923) «Vos'moi S'ezd RKP(B)» ص ٤٩

(٢) نفس المرجع ص ٨٠ — ٨١

(٣) « لينين — دراسـات » XXIV ص ١٣٥ — ١٣٩

٢ — للتغلب على عدم الثقة التى تحسها الجماهير الكادحة فى البلاد المضطهده تجاه البرولتاريا فى الدول التى تضطهد هذه البلاد ، من الضرورى الغاء كل الامتيازات التى تتمتع بها اية جماعة قومية كانت ، واقامة المساواة الكاملة فى الحقوق لجميع الجنسيات ، والاعتراف بحق المستعمرات والأمم التى فقدت سيادتها فى الانفصال » . (١)

ثم جاء بعد ذلك ، بانتقال مفاجىء الى حد ما ، بند يقترح خطوة نحو الوحدة النهائية :

« ٣ — ولتحقيق نفس الهدف يقترح الحزب ، كصورة انتقالية الى الوحدة الـكاملة ، اتحـــادا فدراليا بين الدول على نظـــام النموذج السوفيتى » .

وفى النهاية جاء — لأول مرة فى قرارات الحـزب بشأن المسألة القومية — ذلك التميز الأساسى بين المرحلتين التاريخيتين ، البورجوازية والراسمالية :

« ٤ — وفيما يتعلق بتحديد من يعبر عن ارادة الأمة فى الانفصال ، يتخذ الحزب الشيوعى الروسى وجهة نظر طبقية تاريخية فيدخل فى اعتباره مرحلة النمو التاريخى فى الأمة التى يتعلق بها الأمر : ما اذا كانت تطورت من الاقطاع الى الديمقراطية البورجوازية او من الديموقراطية البورجوازية الى الديموقراطية السوفيتية أو البرولتارية .. الخ » .

وانتهى القرار بفقرة بلا رقم تجمع بين التحذير ضد اتخاذ موقف « امبريالى » من جانب برولتاريا الأمم التى تمارس « الاضطهاد » ، والتذكير بالوحدة كهدف نهائى :

« وعلى أى الأحوال فان البرولتاريا فى الأمم التى تضطهد امما اخرى عليها أن تكون شديدة الحرص وتبذل عناية خاصة ببقايا الشعور القومى بين الجماهير الكادحة فى الأمم المضطهده او التى لا تتمتع بالسيادة . واتباع هذه السياسة هو السبيل الوحيد الذى يجعل فى حيز الامكان تهيئة الظروف لوحدة حقيقية اختيارية بين العناصر القومية المختلفة فى البرولتاريا العالمية ، كما ثبت من تجربة اتحاد عدد من الجمهوريات

(١) وكما أشار ستالين بعد ذلك بعامين لم يشر هذا القرار الى «الشعار الغامض جداء الخاص بتقرير المصير ووضع بدلا منه الصيغة المحددة «انفصال الدولة» «ستالين—دراسات» V ص ٤٢—٤٣ . ومع ذلك فقد استمر مصطلح «تقرير المصير» يستخدم رسميا ، فقد جاء مثلا فى المعاهدة بين الاتحاد السوفيتى وبخارى التى عقـــدت فى ٤ مارس ١٩٢١ (Sobranic Uzakonenü 1921 No. 37 art 595) وفى معاهدة السلم بين الاتحاد السوفيتى واكرانيا وبولندا المعقودة فى ١٨ مارس ١٩٢١، وفى المعاهدة التى عقدت بين جمهوريات القوقاز الثلاث فى ١٢ مارس ١٩٢٢ والتى تكون بمقتضاها فدرال القوقاز .

القومية السوفيتية حول روسيا السوفيتية » . (١)

وكانت الفقرة الرابعة البالغة الأهمية هى التى حددت صيغة الانتقال من الديموقراطية البورجوازية الى البرولتارية . فما دامت البورجوازية القومية تكافح لتحرير نفسها من « الاقطاع » ، فانها الممثلة الشرعية « لارادة الامة فى الانفصال » وتؤيدها فى ذلك البرولتاريا ، ويمكن ان ينطبق ذلك على التأييد الذى تمنحه البرولتاريا للبورجوازية فى امم اخرى كما فى امتها هى . ولكن عندما يكتمل الصراع ضد الاقطاع « اى الثورة البورجوازية » يصير المسرح مهيأ للانتقال « من الديموقراطية البورجوازية الى الديموقراطية السوفيتية أو البرولتارية » ، وعندئذ تصبح البرولتاريا هى صاحبة الحق الشرعى فى تمثيل « ارادة الأمة فى الانفصال » ومن الواضح ان هذا الحق لا يمارس فى هذه الحالة الا على هدى مبدأ الوحدة البرولتارية الدولية وتحطيم الحواجز القومية فى النظام الاشتراكى . وهكذا أمكن التوفيق بين المبدأين المتعارضين ، القومية والدولية ، اللذين يتضمنهما « البيان الشيوعى » ، فى انجاز اول ثورة برولتارية . وبتطبيق هذا المذهب على الثورة الروسية لم يكن هناك اى تناقض فى سياسة تبدأ ، مادامت آخر معاقل الفيودالية لاتزال قائمة ، بالاعتراف غير المشروط بحقى تقرير المصير والانفصال ، ثم بعد ذلك ، عندما تم الانتصار فى الحرب الأهلية وبدأت عملية بناء النظام الاشتراكى ، تنتقل الى مهمة اعادة تجميع الوحدات القومية المبعثرة داخل اطار الاتحاد السوفيتى(٢) .

(١) «VKP(B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٢٨٦_٢٨٧ . وكانت الفقرة ترديدا لصدى حجة استخدمها ماركس قبل ذلك بعشرين عاما فى حث العمال الانجليز على القيام بواجب تأييد تحرير ارلندا . وكان لينين قد استخدم نفس الحجة فى ١٩١٨ فيما يتصل باكرانيا «اننا نؤيد الاتحاد الوثيق بين عمال جميع البلاد ضد الرأسماليين – فى بلادهم وفى البلاد الأخرى . ولكن لكى يكون هذا الاتحاد اختياريا فان العامل الروسى الذى لا يحترم ولا يثق فى أى وقت من الأوقات فى البورجوازية الروسية أو الاكرانية ، يؤيد حق تقرير المصير للاكرانيين،فهو لا يفرض عليهم صداقة بل يكسبها بمعاملتهم معاملة الأكفاء بوصفه حليفا واخا فى الصراع من أجل الاشتراكية» . «لينين- دراسات» XX ص ٥٣٥

(٢) ونحن نجد ما يبدو أنه نفس الفرق فى الموقف تجاه التطلعات القومية المختلفة يعبر عنه كاتب بورجوازى قائلا : « فى حين مازلنا نستطيع أن نعتبرها (أى القومية) فى الشرق قوة ايجابية تقدمية معنويا واقتصاديا ، نجدها فى أوروبا تنتمى » معنويا واقتصاديا ، الى مرحلة من النمو انقضت . فالتقدم فى أوروبا لا يتأتى الا باخماد القومية السياسية . فالقومية والوطنية هنا قد حققتا وظيفتهما التاريخية وفقدتا معناهما الأخلاقى » . هانز كون « القومية الامبريالية فى الشرق » (الترجمة الانجليزية ص ٥١) . وهذا التميز بين قارتين فى مرحلتين من النمو التاريخى يعبر عن البلاشفة بصورة أدق باعتباره تميزا بين مرحلتين تتبع احداها الأخرى عادة فى البلد الواحد .

ولكن تطبيق مثل هذه الخطة النظرية عمليا كان اقل من ذلك بساطة بلا شك ففى النظرية يتوقف مجال الاختيار على اجابة السؤال الخاص بما اذا كان قرار الانفصال — فى موقف تاريخى معين — من حق الامة البورجوازية او برولتارية الامة وحدها . وعمليا كانت السياستان تتبعان جنبا الى جنب . ففى استونيا ولتفيا وليتوانيا تقرر فى ١٩١٨ الاعتراف بجمهوريات سوفيتية مستقلة ، وفى ١٩٢٠ اعترف بها جمهوريات بورجوازية مستقلة واعترف بجورجيا جمهورية بورجوازية مستقلة واعترف بها جمهورية سوفيتية فى ١٩٢١ . وبصفة عامة كان الاعتراف المبدئى بحق تقرير المصير القومى والانفصال يتم بعد ١٩١٧ باخلاص وبلا تحفظ ودون تردد . ولكن حيثما كان عمال القومية المنفصلة اقل ، او اضعف ، من ان يبدأوا بعملية الاتحاد والتجمع « او بعبارة اخرى حيثما لم توجد علامات تلقائية على بداية المرحلة التالية » ،وحيثما كانت الضرورة العسكرية او الاقتصادية تقتضى التعجيل بهذه العملية . كان من الواضح أن الاغراء كان شديدا لأن يتدخل الحزب ، او كما قال ستالين فى ١٩١٣ « لأن يتقدم الحزب بخطة محددة » لتعديل الموقف لمصلحة العمال فى النهاية .. وكان فى وسع الحزب ، بعد ١٩١٧ ، أن ينفذ مثل هذه الخطة مستعينا بسلطة الدولة السوفيتية ، وهذا ما لم يكن يستطيعه وقت أن كتب ستالين ذلك. وقد يكون التدخل فى دول البلطيق فى شتاء ١٩١٨ — ١٩١٩ راجعا الى المبالغة الأمينة فى تقدير حظوظ البلشفية فى منطقة كانت فيها حركات العمال قوية دائما . وقد يكون التدخل فى اكرانيا فى ١٩١٩ وكذلك فى ١٩٢٠ اجراء مشروعا للدفاع عن النفس ضد حكومة استعانت فعلا بالتدخل الأجنبى . والتدخل فى المناطق المتخلفة فى جنوب الفولجا أو فى وسط آسيا قد يكون مرجعه حكم ضرورة اقامة نوع ما من النظام . وكان التدخل فى جورجيا ١٩٢١ تكملة لتحول القوقاز كله الى سوفيت ، ولما كان الحلفاء لايزالون محتلين القسطنطينية فان الخوف من عودة الحلفاء الى التدخل فى القوقاز عن طريق جورجيا اذا كانت تابعة لهم كان خوفا له ما يبرره وقتها اكثر مما يبدو الآن . ومع ذلك فأيا كانت الأسباب التى تبرر التدخل فى كل حالة على حدة ، فانها حدثت على نطاق واسع يدل بوضوح على مدى تأثر مذهب الحزب فى تقرير المصير القومى .

ولكن برغم ان سياسة البلاشفة فيما يتعلق بالقوميات لم تكن خالية من تلك الشوائب التطبيقية التى تميز تطبيق النظرية عن النظرية نفسها فاننا مازلنا نستطيع أن نتبين تقدما ملحوظا عن التطبيق البورجوازى والنظرية البورجوازية على السواء . لقد كان الاعتراف بحق الجنسيات الخاضعة في التحرر السياسي — وهو المضمون الوحيد للنظرية

البورجوازية فى تقرير المصير ، مصحوبا بالاعتقاد فى الراسمالية وحرية التعامل ، وهو ما ينطوى على استمرار بقاء التفاوت الاقتصادى القائم وعلى استغلال الجنسيات الحاكمة المحكومة ، ايا كانت الصورة السياسية .. وهكذا فان الراسمالية البورجوازية كانت عقبة كاداء تحول دون توفير الشروط الضرورية ليكون المذهب تقرير المصير البورجوازى اى معنى عملى . ونتيجة لهذا التناقض ، كما جاء فى اقرار المؤتمر العاشر للحزب فى مارس ١٩٢١ ، « قد افلس المجتمع البورجوازى تماما فيما يتصل بحل المشكلة القومية »(١) فالافتراض الذى كانت تقوم عليه النظرية البورجوازية والتطبيق البورجوازى هو أن التحرر السياسى هو الطريق الى الرفاهة الاقتصادية . وقد ثبت ان هذا الافتراض خطأ. فى حين ان النظرية البلشفية والعمل الباشفى قاما على افتراض ان التقدم الاقتصادى هو الطريق الى التحرر السياسى ، وان المساواة الحقيقية « لا مجرد الرسمية » هى طريق التقدم الاقتصادى بالنسبة للجنسيات الخاضعة سابقا (٢) .

وفى مقال كتبه ستالين فى مايو ١٩٢١ ، اى بعد المؤتمر العاشر للحزب بشهرين ، عرض السمات الأربع المميزة للموقف الشيوعى بالنسبة للمسألة القومية كما تطور منذ ثورة اكتوبر . والسمة الاولى هى الارتباط الوثيق بين المسألة « القومية » وقضية « الاستعمار » ، بحيث أن تحرر شعوب أوروبا ارتبط بتحرر شعوب افريقيا وآسيا ، وكان ذلك دليلا على نمو اهمية الشعوب الشرقية بوصفها العمود الفقرى للسياسة السوفيتية فى الجنسيات . والثانية هى ان ذلك الشعار « المبهم » عن حق تقرير المصير القومى استبدل بالاعتراف بحق الإمم فى الانفصال وتكوين دول مستقلة ، وبذلك قضى على الحل النمساوى المموه عن طريق الاستقلال الذاتى الثقافى . والثالثة ربط الاضطهاد القومى بالرأسمالية، فالتحرر منهما سيكون بالضرورة فى وقت واحد . « وواضح أن ستالين غير رايه كثيرا فى اربع سنوات منذ ابريل ١٩١٧ عندما ربط الاضطهاد

(١) «VKP(B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٣٨٣

(٢) لأحد الموظفين البريطانيين ممن عملوا بالمستعمرات بعض ملاحظات تستحق الاهتمام وان كان واضحا انه لا يعرف النظرية والتطبيق البلشفى فى هذا المجال : «ان اللبراليين نظروا الى الحرية باعتبارها مفتاح التقدم الاقتصادى ، واعتبروا التقدم الاقتصادى سبب الرفاهة للشعوب المتخلفة وانه يؤدى تلقائيا الى الاستقلال. وتعتبر النظرية الاستعمارية الحديثة التقدم الاقتصادى ، شرطا ، لرفاهة هذه الشعوب وأن رفاهتها شرط للتقدم السياسى ، ولكنها تعترف بالحاجة الى تدخل الدولة لدعم التقدم الاقتصادى . ان اللبراليين أرادوا دعم الرفاهة عن طريق الحرية ، والاتجاه الحديث دعم الرفاهة حتى على حساب الحرية» (ج.س.فيرنيفال «السياسة والتطبيق فى المستعمرات» ١٩٤٨ ـ ص ٢٨٨) .

القومى بالفيودالية أساسا » . والسمة الرابعة هى قبول مبدأ « المساواة الحقيقية وليست القانونية فقط) بين الامم ، مع (مساعدة الامم المتخلفة وتشجيعها على رفع مستواها الثقافى والاقتصادى الى مستوى الامم الأكثر تقدما) » . وختم ستالين مقاله بخمس نقط اولية لابد من توافرها لتكون المساواة القومية فعالة :

« ١ ــ دراسة الظروف الاقتصادية والحياة الاجتماعية فى الأمم والشعوب المختلفة وكذلك ثقافتها .

٢ ــ تنمية ثقافتها .

٣ ــ تربيتها السياسية .

٤ ــ ادماجها تدريجيا وبدون آلام فى صور الحياة الاقتصادية العليا .

٥ ــ تنظيم التعاون الاقتصادى بين الكادحين فى الجنسيات المختلفة والجنسيات المتقدمة » . (١)

وصار التأكيد على المساواة « الحقيقية » (بمعنى الاقتصادية) منذ ذلك الوقت هو جوهر مذهب تقرير المصير القومى فى الاشتراكية . وكان لينين قد حدد دور تقرير المصير القومى فى النظام البورجوازى وفى فترة الانتقال من النظام البورجوازى الى الاشتراكى . ولكن لم يشر أحد الى وضع الأمم فى النظام الاشتراكى ، باستثناء الفكرة التى جاءت فى برنامج الحزب عن « الوحدة الاختيارية بين العناصر القومية المختلفة للبروليتاريا الدولية» . ومع ذلك ، فحتى اذا كانت الأمم مصيرها ان تزول بزوال الدولة ، فستظل هناك مرحلة طويلة ستحتفظ فيها الأمم بالتأكيد بأهميتها (٢) . وتبعا لهذه الفكرة التى تبلورت ، ان حق تقرير المصير ، الذى ظهر فى فترة الثورة البورجوازية فى شكل مطلب التحرر ، صار فى الفترة الاشتراكية مطلبا للمساواة بين كل الجماعات القومية داخل النظام الاشتراكى . فمن وجهة النظر البلشفية كانت النزعة القومية المعاصرة أساسا نتاج عدم المساواة بين الامم الناشىء عن الاضطهاد والاستغلال الامبريالى ، وفى مثل هذه الظروف لا يمكن أن يتجسد حق تقرير المصير الا فى صورة حق الانفصال . اما فى ظل

(١) «ستالين ـ دراسات» V ص ٥٢ـ٥٩

(٢) «ان الفروق القومية الدولية بين الشعوب والبلاد .. ستظل موجودة مدة طويلة جدا جدا بعد تحقق دكتاتورية البروليتاريا على نطاق عالمى» . «لينين ـ دراسات» XXV ص ٢٢٧

الاشتراكية . عندما تصير المساواة حقيقية — لا مجرد رسمية — بين الناس ، ومن ثم بين الأمم ، سيصبح حق الانفصال بلا معنى ولن يطالب أحد بتطبيقه ، وان ظل قائما .

ومن ثم فان مضمون حق تقرير المصير فى ظل الاشتراكية يتخذ فى جوهره طبيعة المساواة ، وفى تطور المذهب تتكرر المعضلة المألوفة التى يواجهها أولئك الذين حاولوا ، منذ الثورة الفرنسية ، التوفيق بين الحرية والمساواة . فطلب الحرية ينطوى على عدم المساواة ، وتصبح الحرية — بمجرد خروجها من نطاق الرسمية البحتة — وقفا على أولئك الذين يستفيدون من التقسيم غير المتساوى . فقبول حدود على الحرية شرط من شروط المساواة . وتعود قضية حرية الأمم الى الجدل الذى لا نهاية له حول طبيعة الحرية السياسية . فالحرية للامم — مثل حرية الناس — لا يمكن أن تكون مطلقة : فهى تعتمد على الاعتراف الحر بالمطالب الضرورية للمجتمع المعاصر وتقبلها . (١)

(ج) الأجهزة

كان أول عمل للثورة البلشفية فيما يتصل بالمسألة القومية هو تعيين جوزيف فيساريونوفيتش جورجاشفيلى ستالين (وكان الاسمان لايزالا يستعملان) قوميسيرا للشعب لشئون الجنسيات . ولم يكن لهذا التعيين سابقة ، وان كانت الحكومة المؤقتة فى آخر بياناتها المتعلقة بالموضوع أشارت الى تكوين « مجلس للشئون القومية يضم ممثلين عن جميع الجنسيات الروسية بغرض أعداد مادة عن المسألة القومية للجمعية التأسيسية » (٢) . وواضح أن البيان قصد به اعلان اتجاه جديد . وقبل ذلك بشهرين كان لينين وصف « المسألتين القومية والزراعية »

(١) نستطيع الاستشهاد مرة أخرى بالكاتب البريطانى الذى اشرنا اليه من قبل فيما يتصل بهذه النقطة أيضا :

«ان البيئة هى التى تغيرت وليس الشعب ، ولو ترك وامره لحاول اعادة البيئة القديمة مرة أخرى . ولكنه اتصل بالعالم الحديث ولا يستطيع أن يتخلص من آثار هذا الاتصال . فليست هناك قوة فى الوجود تستطيع ارجاع عقارب الساعة الى الوراء . فلن تستطيع هذه الشعوب أن تحصل على ما تريد الا اذا ارادت ما يجب أن تريده فى ظروف العالم الحديث . ومن المشاكل الأساسية فى قضية الاستقلال الذاتى أن نغير الشعب بحيث يريد ، أو على الأقل يقبل مختارا تلك الظروف التى تطلبها رفاهة العالم الحديث» . (ج.س.فيرينفال — نفس المرجع — ص ٤٤٢) .

(٢) «Revolyutsiya i Natsional'nyi Vopros: Dokumenty i Materialy» باشراف س.م.ديمانشتاين III (١٩٣٠) ص ٥٦

بأنهما « المسألتان الجذريتان بالنسبة لجماهير البورجوازية الصغيرة من سكان روسيا فى الوقت الحاضر » (١) واشار ستالين فيما بعد الى « السلام والثورة الزراعية والحرية للجنسيات » باعتبارها « العوامل الثلاثة الرئيسية التى جمعت فلاحين من اكثر من عشرين جنسية فى روسيا الشاسعة حول العلم الأحمر للبرولتاريا الروسية » (٢) . كما لم تكن اهمية المسألة القومية داخلية بحتة . فقد صار تحرير الشعوب الخاضعة ومنحها حق تقرير المصير القومى من النقاط الرئيسية فى السياسة الخارجية السوفيتية .

وكانت قوميسيرية الشعب للجنسيات (ناركومناتس) هى الاداة التى طبقت عن طريقها السياسة الجديدة . وكان تنظيمها المبدئى غاية فى البساطة فكلما صارت شئون اية امة وجنسية من امم الامبراطورية الروسية حادة من أية ناحية ، انشات قوميسيرية الشعب ادارة خاصة لها تحت اشراف عضو من الأمة التى يتعلق بها الأمر لمعالجة هذه الشئون — وهو تنظيم قصد به ، بسذاجة ولاشك ولكن باخلاص كاف — دعم فكرة ادارة الشئون القومية بوساطة الأمة التى يتعلق بها الأمر . وقد وصفت هذه الادارات الخاصة فى مبدا الأمر بأنها « قوميسيريات » ثم سميت فيما بعد قطاعات . ولكنها منذ مبدأ الأمر كانت جزءا من قوميسيرية الشعب للجنسيات وخاضعة لها . وكانت أول هذه الادارات هى « القوميسيرية البولندية » التى انشئت فى نوفمبر ١٩١٧ . ووصف وظائفها بأنها « شئون التصفية ، وشئون الجيش ، واللاجئين .. الخ » . وصدر مرسوم بعد ذلك يحظر على الأجهزة اصدار أوامر أو مراسيم تتصل بالشئون البولندية دون استشارة هذه القوميسيرية (٣) . وتلتها مباشرة « قوميسيرية لتوانيا » التى كان من الواضح ان الدافع الى انشائها هو عدد اللاجئين الذين طردوا من لتوانيا امام الزحف الألمانى . وكان من وظائف هذه القوميسريات فيما يبدو مراقبة نشاط المؤسسات القومية القائمة على ارض روسية . وبذلك وضعت جميع المؤسسات البولندية تحت رقابة القوميسير البولندى ، وطلب الى كل « المؤسسات الاجتماعية والخيرية والدينية وما يماثلها » اللتوانية فى موسكو أن تسجل نفسها لدى القوميسير اللتوانى ، ومنح القوميسير الأرمنى اختصاصا على « المؤسسة الأرمنية فى موسكو » (٤) . وفى

(١) «لينين — دراسات» XXI ص ٢٥٤

(٢) «ستالين — دراسات» V ص ١١٣

(٣) ورد المرسومان فى «Politika Sovetskoi Vlasti po National' nomu Coprosu» (١٩٢٠) ص ٨٦ المادتين ١١٤ و ١١٦ .

(٤) المرجع السابق ص ٨٧ المادة ١١٨

كانت « قوميسيرية مؤقتة للشئون القومية اليهودية » يناير ١٩١٨ انشئت « قوميسيرية للشئون الاسلامية الداخلية » (١) وعين على راسيهما و « قوميسير يهودى ومسلم على التوالى . وكانت هذه المراسيم توحى بميل الى تجربة مدخل لا اقليمى « وثقافى » للمسألة القومية . بيد أن مثل هذا المدخل لا يتفق مع المذهب البلشفى الأساسى ، ومنذ ذلك الوقت كانت القوميسيريات والقطاعات تنظم على أساس اقليمى بحت (٢) .

وقد بلغت الخطة اكمل نمو لها فى ١٩١٨ . ففى مارس ١٩١٨ كان انشاء قوميسيريتين لروسيا البيضاء ولتوانيا بمثابة مركز التقاء للروس البيض واللتوانيين الذين انتقلوا الى روسيا ، كما عمل على دعم المقاومة الوطنيـة فى الأراضى التى يحتلها الألمـان . وادت نفس الدوافع الى انشاء القوميسيريتين الاكرانية والاستونية فى مايو ١٩١٨ . ويسجل احد المنشورات الرسمية التى أصدرتها « قوميسيرية الشعب للجنسيات » أن عملها الرئيسى فى هذه الأيام الأولى كان الاتصال بطرق سرية بالحركات الوطنية فى الأقاليم التى استولى عليها الألمان أو الثورة المضـادة (٣) . وبعد ذلك طبقت الخطة لبث الولاء للشيوعية بين الشعوب التى يجعلها موقعها الجغرافى ومرحلة نموها صالحة للحكم الذاتى وليس للاستقلال . وسرعان ما صارت «قوميسيرية الشعب للجنسيات» تضـم قوميسيرات أو قطاعات للتتار ـ الباشكير ، والكازاك ، وسكان جبـال القوقاز ، ومسلمى اذربيجان ، والمان الفـولجا ، وقوميات أخـرى أصغر . فقد انشئت قوميسيريات حتى للتشيكوسلوفاكيين واليوجوسلافيين للنظر فى شئون العديد من التشكيين والسكوفاكيين وسلافيى الجنوب الموجودين

---

(١) « قوميسير شئون المسلمين فى داخل روسيا » : ومن الملاحظ بوضوح انه كانت هناك رغبة فى عدم تحمل مسئولية المسلمين فى العالم عموما . والمرسومان مسجلان فى «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ١٧ المادتين ٢٤٣ و ٢٥٢ .

(٢) اختفت قوميسيرية المسلمين فى ١٩٢٠ بعد انشاء قوميسيريات منفصلة لمعظم الجنسيات الاسلامية . واستمرت القوميسيرية اليهودية بعد اعادة تسميتها «بالقطـاع اليهودى» فى ١٩٢٠ واصدرت بيانات عن الشئون اليهودية بصفة عامة ، بالاشتراك أحيانا مع القطاع اليهودى فى الحزب الشيوعى الروسى : ويوجـد بعض هـذه البيانات فى «Politika Sovetskoi po National' nomu Voprosu» (١٩٢٠) ص ٣١ـ٣٥

(٣) «National' nyi Vopros v Sovetskoi Rocssii» (١٩٢١) ص ٢٨ـ٢٩ . وكانت قوميسيرية الجنسيات من صيف ١٩٢٠ تعمل على اصدار مقالات صحفية ومنشورات ونداءات باللغات المحلية ضد الغزاة البولنديين وتوضح «لماذا يجلب الحرس الأبيض العبودية المادية والمعنوية على الأمم الصغيرة قبل غيرها» . «Politika Sovetskoi Vlasti po National' nomu Voprosu» (١٩٢٠) ص ١٤٦ ـ ١٤٧ مادة ١٨٠ و ص ١٤٨ مادة ١٨٤

فى ارض سوفيتية (١) .

وهكذا بدت « قوميسيرية الشعب لشئون الجنسيات » من الخارج كمجموعة من القوميسيريات أو القطاعات القومية كل منها تحت اشراف رئيس من جنسها (٢) . وكانت الظواهر توحى بأن هؤلاء الرؤساء كانوا بمثابة سفراء يدافع كل منهم عن مطالب جنسيته فى موسكو ، وقـد استخدمت فعلا كلمة « التماس » فى قرار اصدرته اللجنة التنفيذية المركزية فى ١٩١٩ وصفا لطلب تقدم به قوميسير شئون كازاك (٣) . ولكن الظواهر كانت خادعة . فهذه المراكز ، التى كان شغلها من العسير جدا (٤) ، كان يتولاها فى الغالب بلاشـفة راسخون وولاؤهم للحزب أقوى من ارتباطاتهم القومية ، ويهمهم ــ وهم مقيمون فى المركز الرئيسى فى موسكو ــ تنفيذ سياسة المركز فى المناطق القومية أكثر من العمل على التقدم بمطالب قومية محرجـة الى مركز الرياسة . وقـد كتب بستكوفسكى نائب ستالين فى قوميسيرية الشعب شهادة صريحة بأن العاملين فى هذه القوميسيرية على اختلاف درجاتهم كانت تسود بينهم روح « دولية » فى معالجة المسائل القومية :

« كان العاملون فى قوميسيرية الشعـب للجنسيات يتألفون من عناصر غير روسية ولكنها اتخذت الطابع الروسى ووضعت النزعة الدولية

---

(١) توجد مراجع المراسيم التى أنشئت بمقتضاها قوميسيريات واقسـام اخرى فى المرجع السابق . وقد أنشىء داخل الحزب الشيوعى الروسى تنظيم مقابل من « القطاعات القومية» لكل منها «مكتب مركزى» ملحق بالسكرتارية : قطاع تشيكوسلوفاكى والمانى وبوغوسلافى وهنغارى وبولندى ولتوانى واستونى ولتفيانى ويهودى ومارى ، وكذلك وجد قطاع للشعوب التى تتحدث اللغة التركية منذ ١٩٢٠ «Izvestiya Tsentral' nogo Komiteta Rossüskoi Kommunisticheskoi Partü (Bol'shevikov)» رقم ٢٨ فى ٥ مارس ١٩٢١ ص ١٧ـ٢٣

(٢) توجد قائمة بثمانى عشرة قوميسيرية مع أسماء رؤسائها فى «Zhizn' National' nostei» رقم ١ فى ١٩١٨/١١/٩ ويبدو أن بعض القوميسيريات والأقسام الصغرى التى تمثل الجنسيات الأكثر تخلفا كان لها رؤساء من الروس ، والمفروض ان ذلك راجع الى عدم وجود أى مرشح مناسب من نفس الجنسية .

(٣) «Politika Sovetskoi Vlasti po National' nomu Voprosu» (١٩٢٠) ص ٤٢ مادة ٦٣

(٤) وقد كتب أحد كبار موظفى قوميسيرية الجنسيات بعد ذلك بسنتين وانى أتذكر الى أى مدى كان صعبا الحصول على بلاشفة مناسبين لتـولى تنظيم قوميسيرية المسلمين رئاستها . اننا لم ننجح فى تنظيم قوميسيرية عامة للمسلمين الا أثناء انعقاد الجمعيـة التأسيسية عندما جاء المندوبون البلاشفة لحضورها . وقد واجهنا نفس الصعوبة فى تنظيم قوميسيرية روسيا البيضاء وكذلك القوميسيرية اليهودية حيث كانت جميع الاحـزاب الاشتراكية الموجودة وقتذاك ضدنا «Zhizn National nostei» رقم ٤٢ (٥٠) ٢ نوفمبر ١٩١٩ .

المجردة فى مواجهة الحاجات الحقيقية لنمو الجنسيات المضطهدة . وكانت هذه السياسة تدعم عملا تقاليد الترويس القديم وتشكل خطرا خاصا فى ظروف الحرب الأهلية » (١)

وتبعا لما يقول بستكوفسكى ان ستالين كان المؤيد الوحيد لسياسة لينين فى قوميسيرية الشعب للجنسيات وكثيرا ما هزم فى التصويت امام زملائه ، الذين كانوا « يساريين » ومن انصـار « النزعة العالمية المجردة » التى تدعو اليها الهرطقة البولندية (٢) . وفى ربيع ١٩١٨ عهدت اللجنة المركزية للحزب الى ستالين بمهمة فرض جمهورية « تتارية ـ باشكيرية » على زملائه فى قوميسيرية الجنسيات الذين قابلوا هذا العمل بالشك فى سلامته ، وعلى التتاريين والباشكيريين انفسهم الذين كانوا مترددين فى قبول قيام هذه الجمهورية (٣) . واذا كانت قوميسيرية الجنسيات قد بدت لبعض هذه الجنسيات اداة غير كافية للدفاع عن مصالحها وحقوقها ، فقد بدا للكثيرين من البلاشفة القدامى أنها تقوم ، بايحاء لينين وتوجيه ستالين ، بتنفيذ سياسة رجعية تؤدى الى خلق جنسيات واثارة المشاعر القومية حيثما لاتوجد .

وعندما بدا النظام الجديد يثبت اقدامه واتخذت المسألة القومية طابع الطوارىء الملحة تحت وقع الحرب الأهلية ، اتسع نطاق وظائف اجهزة قوميسيرية الجنسيات . وفى نوفمبر ١٩١٨ اصدرت أول عدد من صحيفة اسبوعية « زيزن ناتسيونالنوستى » (حياة الجنسيات) خصصت لشرح سياسة القوميسيرية(٤) . وبعد بذلك بشهر بدات خطة الحاق قطاعات من جهازها بأجهزة الأقاليم المتمتعة بالاستقلال الذاتى . ولم يكن لهذه القطاعات المحلية وضع دستورى ، ولعلها كانت أقرب الى وضع سفارة الدولة المسيطرة فى بلد مستقل ذى سيادة اسميا وان كان تابعا فعلا . بيد أن تحديد وظائفها فى المرسوم الصادر بانشائها كان أول محـاولة لوضع اطار منظم لمجال عمل قوميسيرية الشعب للجنسيات . وقد كانت وظائف هذه القطاعات المحلية هى :

(١) جاءت فى ل. تروتسكى «ستالين» (نيويورك ١٩٤٦) ص ٢٥٧ .

(٢) نفس المرجع ص ٢٥٧ . ومما يستحق الذكر انه حتى يونية ١٩١٩ ظهرت مقالة فى الصحيفة الرسمية لقوميسيرية الجنسية بامضاء بستكوفسكى يشيد فيها باراء روزا لكسمبورج فى المسألة القومية دون اية اشارة الى ان لينين هاجمها عدة مرات طوال السنوات العشر السابقة . («Zhizn National' nostei») رقم ٢٢ (٣٠) ١٥ يونية ١٩١٩ .

(٣) انظر الفصل الحادى عشر (ب) .

(٤) ظلت صحيفة «Zhizn' National' nostei». تصدر من قوميسيرية الجنسيات بانتظام متناقص حتى فبراير ١٩٢٢ . ثم غيرت شـكلها وصارت دورية مستقلة . وظلت تصدر متقطعة حتى يناير ١٩٢٤ .

(ا) تنفيذ مبادىء السلطة السوفيتية فى وسط الامم التى يتعلق بها الأمر وبلغاتها .

(ب) تنفيذ جميع قرارات قوميسيرية الشعب للجنسيات .

(جـ) اتخاذ كل الاجراءات لرفع المستوى الثقافى ومستوى الوعى الطبقى لدى الجماهير العاملة فى الأمم التى تسكن الاقاليم التى يتعلق بها الأمر .

(د) الصراع ضد الثورة المضادة فى تعبيراتها القومية «الصراع ضد الحكومات البورجوازية القومية ... الخ » (١)

اى ان قوميسيرية الشعب كانت ، كما جاء فى عبارة مرسوم سابق ، « مركزا للافكار من اجل العمل الاشتراكى » (٢) . بيد ان اشعاع الأفكار كان يتم اساسا من المركز الى القطاعات المحلية لا العكس .

وادت هزيمة كولشاك ودنيكين واستعادة الاقاليم التى كانت مفقودة وانشاء عدد كبير من الجمهوريات والمناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتى داخل الاتحاد السوفيتى ، الى ما وصف رسميا فى مايو ١٩٢٠ بأنه « اعادة تنظيم قوميسيرية الشعب للجنسيات » (٣) . وكان الغرض من الاصلاح هو منح الجنسيات ، على الورق على الاقل . قدرا اكبر من الرقابة على الجهاز المركزى . فصار لكل جنسية ان تنتخب ، عن طريق مجلس سوفيتاتها القومى ، ممثلين « لمجلس الجنسيات » الذى يرأسه قوميسير الشـعب للجنسيات ، وهـذا المجلس هو الذى يتولى ادارة قوميسيرية الشعب الجنسيات وبذلك اصبح ، على حد قول الصحيفة الرسمية للقوميسيرية ، « نوعا من برلمان الجنسيات » (٤) . وبالاضافة الى « القطاعات » القومية فى قوميسيرية الجنسيات ـ ولم تعد هذه القطاعات تسمى قوميسيريات ـ انشىء قطاع واحد « للاقليات القومية » لرعاية شئون الجماعات التى ليست كبيرة العدد او ليست متماسكة الى حد يكفى لتكون لها اقاليم خاصة بها ـ مثل الفنلنديين والبولنديين

(١) «Politika Sovetokoi Vlasti po National' nomu Voprosu» (١٩٢٠) ص ١٤٥ مادة ١٧٥

(٢) نفس المرجع ص ٨٢ مادة ١٠٨

(٣) «Sobranie Uzakonenii 1920» رقم ٤٥ المادة ٢٠٢ ، كما يوجد المرسوم أيضا مع بندين من «التعليمات» من قوميسيرية الجنسيات بتنفيذه فى «Politika Sovetskoi Vlasti po National' nomu Voprosu» (١٩٢٠) ص ١٤٧ ـ ١٤٨ المواد ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٤) «Zhizn' Nationai nostei» رقم ١٥ (٧١) ٢٣ مايو ١٩٢٠ . ولعل القانون الاساسى لقوميسيرية الجنسيات الذى وضع فى ١٩٢١ («Konstitutsii i Konstitutsionnye Akty RSFSR, 1918-1937» (١٩٤٠) ص ١٠٦ ـ ١٠٨ وصفه بدقة اكثر بانه « جهاز تمثيلى استشارى ملحق بقوميسيرية الجنسيات » .

والصينيين والكوريين الخ . وكما هو الحال فى معظم الترتيبات الدستورية فى ذلك الوقت ، كان تقسيم السلطة مبهما وغير محدد . فمن ناحية كانت الجنسيات تحس بأنها اصبحت على صلة مباشرة بالمركز ، ومن ناحية اخرى وجدت ان هذه الصلة قد اصبحت محددة بطريق واحد(١) . واخيرا عندما اقرت فى خريف ١٩٢٠ سياسة تحديد علاقات الاتحاد السوفيتى بالجمهوريات السوفيتية المترامية على اساس معاهدات ، اكتسبت قوميسيرية الشعب للجنسيات حق ابقاء ممثليها « فى الجمهوريات الصديقة التى لم تدخل فى تكوين الفدرال على اساس اتفاقات تتم بين اللجنة المركزية التنفيذية وهـذه الجمهوريات » (٢) . وقد منح هذا الاجراء الدستورى الجديد قوميسيرية الجنسيات مكانا فيما يعتبر نظريا ميدان العلاقات الخارجية . ولكن فى ذلك الوقت كان الحد الفاصل بين الجمهوريات القومية المتمتعة بالاستقلال الذاتى داخل الاتحاد السوفيتى والجمهوريات القومية المستقلة المرتبطة بتحالف معه قد اصبح باهتا .

وقد جاء أول قانون اساسى لقوميسيرية الجنسيات ، الذى وافقت عليه اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس القوميسيريين فى يناير ١٩٢١(٣) محددا لوظائفها على اسس ثابتة :

(أ) ضمان التعايش السلمى والتعاون الأخوى بين جميع الجنسيات والقبائل فى الاتحاد السوفيتى وكذلك الجمهوريات السوفيتية الصديقة .

(ب) المعاونة فى تنميتها ماديا ومعنويا فيما يتصل بخصائص طريقة منها الخاصة فى الحياة وثقافتها وظروفها الاقتصادية .

(جـ) مراقبة تطبيق السياسة السوفيتية فيما يتصل بالجنسيات عمليا .

وقد ظلت الوظائف السياسية لقوميسيرية الجنسيات ــ اى تكييف وضع الجمهوريات والمناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتى داخل بناء الاتحاد السوفيتى ومواءمة الجمهوريات المستقلة لهذا البناء ــ اهم جزء

(١) وقد تحدد ذلك صراحة بمرسوم آخر فى ٤ نوفمبر ١٩٢٠ اشترط ايضا ان الاشخاص الذين تتألف منهم البعثات التمثيلية تقرهم اللجنة التنفيذية المركزية «Sobranie Uzshoneni i 1920» رقم ٨٧ المادة ٤٣٨ . وحتى ذلك الوقت كان لبعض الجنسيات ممثلين خاصين ملحقين باللجنة التنفيذية المركزية . وقد سحب هؤلاء الممثلون او تحولوا الى قوميسيرية الجنسيات .

(٢) نفس المرجع رقم ٩٩ مادة ٥٢٩ .

(٣) «Knostitutsia i Konstitütsionnye Akty RSFSR 1918-1937» ١٩٤٠ ص ١٠٦ ــ ١٠٨

مهمتها وادقها . اما مدى اتساع نشاطها وتنوعه فيمكن تبينه من المراسيم العديدة التى اصدرتها ومن اعمدة صحيفتها الرسمية . فكان من بينها موضوعات تفصيلية مثل اصدار تعليمات لسوفيتات المراكز والقرى فى تشوفاش بتنظيم اجتماعات للسكان لتقرأ لهم الصحف والنشرات والبيانات ، وبانشـاء « مكتب لتلقى الشـكاوى باللغة التشوفاشية » (١) . وكان هنـاك اصرار دائم على التعليم والدعاية وتشجيع الادب الوطنى . وفى ١٩٢٠ أضيفت الى قائمة وظائفها « اعداد كادرات جديدة من العمال السوفيتيين . من المجموعة القومية التى تتعلق بها الأمر » (٢) . واخيرا عهد الى قوميسيرية الجنسيات . بمقتضى قانون مايو ١٩٢١ الاساسى ، بالاشراف على « جمعية دراسـات الشرق » و « الجامعـة الشيوعية لكادحى الشرق (٣) » الجديدة و « ومعهد بتروجراد للغـات الشرقية الحية » ــ وهى علامة على الاهمية التى صارت الشعوب الشرقية تحتلها منذ ١٩٢٠ فى السـياسة القومية السوفيتية .

ولم يمض وقت طويل حتى انتقل الاهتمام من السياسة الى التعمير الثقافى والاقتصادى . ومنذ ابريل ١٩٢٠ قال احد الكتاب فى الصحيفة الرسمية لقوميسيرية الجنسيات انه « عندما يثار موضوع الشرق او الجمهوريات الشرقية او الجمهوريات عموما . ينظر اليه اولا بمنظار الاقتصاد ، فتركستان تعنى قطن وليمون .. الخ . وكيرجيزيا تعنى الصوف والماشية ، وباشكيريا تعنى الأخشاب والجلود والماشية » (٤) . وفى العام التالى ادى مولد «السياسة الاقتصادية الجديدة» والمناقشات الأولى للتخطيط الاقليمى الى جعل المسائل الاقتصادية هى القضية الأولى فى السياسة السوفيتية كلها . وقـد اجتاحت المجاعة الخطيرة التى حدثت فى شتاء ١٩٢١ ــ ١٩٢٢ اقاليم بعض الجمهوريات والمناطق الشرقية فى الاتحاد السوفيتى بأقسى ما يكون . وعندما صدر قانون اساسى منقح لقوميسيرية الجنسيـات فى صيف ١٩٢٢ اضيف بند جديد الى تحديد وظائفها (٥) :

« ضمان الظروف الملائمة لتنمية الموارد الانتـاجية فى الوحدات

(١) «Politika Sovetskor Vlasti po National'nomu Voprosu» ١٩٢٠ ص ١٣٠ المـادتين ١٦٢ و ١٦٣

(٢) نفس المرجع ص ١٤٩ المادة ١٨٦

(٣) بعد الغاء قوميسيرية الجنسيات وضعت هذه الجامعة تحت اشراف الكومنترن .

(٤) «Zhizn Natsional'nostei» العدد ١١ (٦٨) ١٨ ابريل ١٩٢٠

(٥) «Politika Sovetskoi Vlaste po National'nomu Voprosu» ١٩٤٠ ص ١٢٤ــ١٣٨

الاقليمية القومية والدفاع عن مصالحها الاقتصادية فى البناء الاقتصادى الجديد » .

وقد نظمت قوميسيرية الجنسيات فى فترتها الأخيرة ، لا الى قطاعات قومية فحسب ، بل الى ادارات للزراعة والعمل والتربية والجيش والصحافة والغابات والضمان الاجتماعى .. الخ (١) . ومن الخطأ تماما القول بأن السياسة السوفيتية فى الجنسيات كانت تعمل أساسا فى المجال الثقافى . فالحقوق القومية التى كان ينطوى عليها المفهوم السوفيتى فى الاستقلال الذاتى القومى كانت تطبق أيضا فى كل من المسائل السياسية والاقتصادية . واذا كانت قوميسيرية الجنسيات قد بدات فى اى وقت بذاته مهتمة بهذا الجانب أو ذاك من الاستقلال الذاتى القومى اكثر من غيره ، فان ذلك مرجعه ببساطة هو أن السياسة السوفيتية ككل كانت موجهة بصفة خاصة الى هذا الجانب فى ذلك الوقت .

ومن الناحية الأخرى كان لابد ، مع التحسن فى تنظيم الجهاز الادارى السوفيتى ، أن تصير القوميسيرية ، التى ليست لها وظائف ادارية مباشرة خاصة بها تعمل عن طريق القوميسيريات الأخرى، فى وضع قلق غير عادى . وكان هناك من ينتقدونها منذ أمد طويل . فبعد ستة شهور من مرسوم مايو ١٩٢٠ بانشاء « مجلس الجنسيات » لم يكن المجلس « قد تولى وظائفه بشكل كامل » بسبب « ظروف خارج نطاق سيطرة قوميسيرية الشعب للجنسيات » (٢) . وفى ديسمبر ١٩٢٠ ، فى المؤتمر الأول (والوحيد) لجنسيات روسيا كلها ، عرض القائم بعمل القوميسير صورة كئيبة لموقف قوميسيرية الشعب للجنسيات بسبب نقص الموظفين وتغيب رؤسائها باستمرار ، ومنهم ستالين ، فى مهام خاصة وتجنيد عمالها المحليين فى خدمات الحرب ، وتساءل عما اذا لم يكن من الأفضل اغلاقها كلية . (٣) ولم يكن من اليسير الجزم بما اذا كانت الجنسيات تعتبر قوميسيرية الشعب للجنسيات مدافعة عنها وحامية لها ام تعتبرها مجرد اداة للسلطة المركزية تعمل على تنظيم حقوقها وتحديدها .

بالاضافة الى انه عندما انتقل مركز الاهتمام فى السياسة السوفيتية ، كما انعكس فى اجراءات تنفيذ هذه السياسة بوساطة

(١) القائمة مأخوذة من «Sovetoke Gosudarstvemoe Pravo» باشراف فيشنسكى ١٩٣٨ ص ٢٦٤ ، وهو مرجع مدرسى موثوق به .

(٢) «Zhizn Natsional'nostei» رقم ٣٥ (٣٢) ٧ نوفمبر ١٩٢٠

(٣) نفس المرجع رقم ٤٢ (٩٨) ٣١ ديسمبر ١٩٢٠ ورقم ١ (٩٩) ١٣ يناير ١٩٢١

قوميسيرية الشعب للجنسيات ، من الميدان الثقافى الى السياسى ثم الى الاقتصادى ، زادت بالضرورة مناسبات الاحتكاك بين قوميسيرية الشعب للجنسيات والأجهزة السوفيتية الاخرى . ان عدد المراسيم والقرارات الاولى المنظمة للعلاقة بين قوميسيرية الشعب للجنسيات وقوميسيرية الشعب للتربية يوحى بصعوبة تحقيق التعاون والتنسيق حتى فى هذا المجال الضيق(١) . وليست هناك شواهد كافية على ما كان يحدث فى الفترات المتأخرة ، ولكن مما لا ريب فيه ان التوفيق بين مطالب قوميسيرية الجنسيات ومطالب الأجهزة السياسية والاقتصادية الكبرى كان اصعب . وقد كانت العلاقات بين الاجهزة المحلية للقوميسيريات المختلفة فى الأقاليم والسوفيتات المحلية ولجانها التنفيذية كانت مصدرا دائما للمصاعب فى السنوات الاولى للنظام السوفيتى ، ويغلب ان القطاعات المحلية لقوميسيرية الجنسيات لم تكن استثناء من هذه القاعدة . وقد ادى الاحتكاك بين ممثلى قوميسيرية الشئون الخارجية وقوميسيرية الجنسيات فى الجمهوريات المستقلة الى اصدار مرسوم فى ٨ يونية ١٩٢٢ بتعيين ممثلى القوميسيرية الثانية « مستشارين » فى البعثات الدبلوماسية (٢) . وهناك ما يوحى باحتكاك من نوع آخر فى الأمر الذى اصدره مجلس القوميسيرين الى سلطات الأسكان فى موسكو بأن « تحجز لقوميسيرية الجنسيات . بأولوية الطوارىء المحلية ، أماكن لجميع وفودها » (٣) واعطى القانون الأساسى المنقح فى ١٩٢٢ قوميسيرية الجنسيات الحق فى « تأليف لجان فدرالية لشئون قوميسيريات اى شعب بذاتها » غرضها « التنسيق بين نشاط قوميسيريات الشعب المركزية والعمل فى الجمهوريات والمناطق المتمتعة باستقلال ذاتى » ـ وهو تدخل ، مهما كان مبرره من وجهة نظر الجنسيات المختلفة ، لا يحتمل ان ترحب به القوميسيريات التى يتعلق بها الأمر (٤) . وبصفة خاصة كانت الأهمية القصوى التى صارت تعلق على السياسة الاقتصادية والتطورات الأولى للتخطيط تشجع وجهة النظر التى تذهب الى انه يمكن تحقيق اللامركزية فى السلطة بصورة أفضل عن طريق العمل على اساس مناطق اقتصادية منها عن طريق العمل على اساس مناطق قومية . وبصفة عامة ، بدات

(١) «Politika Sovetskoi Vlasti po National'nomu Voprosu» ١٩٢٠ ص ١٥٣ ـ ١٦١ المواد ١٩٤ ـ ٢٠٤

(٢) «Sobranie Uzkonenii 1922» رقم ٤٠ المادة ٤٧٤

(٣) «Politika Sovetskoi Vlasti po Natsional'nomu Voprosu» ١٩٢٠ ص ١٥٠ المادة ١٨٩ .

(٤) «Konstitutsii i Konstitutsionnye Akty RSFSR 1918-1937» ١٩٤٠ ص ١٣٦

مشكلة الجنسيات ، مع استقرار النظام السياسى ، تفقد حدتها الأولى واهميتها . وبدات تظهر عيوب وجود قوميسيرية خاصة للجنسيات وتبدو اكثر من مزاياها . وعندما تكون الاتحاد السوفيتى فى النصف الأول من عام ١٩٢٣ جاء مجلس للجنسيات فى الدستور الجديد بوصفه المجلس الثانى بالنسبة للجنة التنفيذية المركزية لروسيا كلها ، وفى اليوم التالى لوضع الدستور الجديد موضع التنفيذ الغيت قوميسيرية الشعب للجنسيات(١) .

وعندما ننظر الى الوراء نجد ان قوميسيرية الشعب للجنسيات كانت اداة جيدة لكسب تأييد الجنسيات غير الروسية لسياسات التعاون مع موسكو والاتحاد معها مع الوقت ، ولتنفيذ هذه السياسات بأفضل طريقة ترضى الجنسيات المختلفة ، أو على الأقل لا تزعجها بدون ضرورة . وبهذا المعنى ضمنت احترام حقوق الجماعات غير الروسية التى ظلت داخل النظام السوفيتى ، وشجعت لغاتها وثقافاتها وتنمية خططها التربوية ، وفى المسائل الاقتصادية أتاحت وسيلة لاعلان وجهة نظرها وكانت بصفة عامة تقوم بدور الحامية لمصالحها . ولكن مع مرور الوقت نبذ كل اتجاه نحو اعتبار الوظيفة الرئيسية لقطاعات قوميسيرية الجنسيات هى « الدفاع قضائيا عن الحقوق القانونية للجنسيات الممثلة فيها » (٢) . فأيا كانت النية الأصلية فيها فان طابعها الجوهرى بوصفها جهازا من أجهزة الحكومة المركزية جعلها اساسا اداة تركيز . ومن هذه الناحية ليس من المبالغة ربطها ، لا بتطور الهيكل الدستورى السوفيتى ككل فحسب ، بل كذلك بشخصية وآراء القوميسير الوحيد الذى تولاها والذى ظهر انه من انصار المركزية بقوة — مهما كان ولاؤه لسياسة لينين القومية عظيما . لقد كانت أداة للمحافظة على نقطة التقاء فى الأوقات المضطربة بين الأجزاء المتناثرة من الامبراطورية الروسية السابقة واستعادتها كلها تقريبا . عندما انتهت الاضطرابات الى حظيرة الاتحاد السوفيتى . لقد كانت عندئذ ، كما جاء فى مرسوم الغائها ، قد « اكملت رسالتها الأساسية من التمهيد لتكوين الجمهوريات والمناطق القومية وتوحيدها فى اتحاد من الجمهوريات » ، ولم يعد لبقائها منطقيا مبرر .

---

(١) «Sobranie Uzakonenü 1923» رقم ٦٦ المادة ٦٣٩ . وقد أصدرت المرسوم اللجنة المركزية التنفيذية للاتحاد السوفيتى ، وليست اللجنة التنفيذية المركزية الجديدة لروسيا كلها .

(٢) «Politika Sovetskoi Vlasti po Natsional'nomu Voprosu» ١٩٢٠ ص ١٤٨ المادة ١٨ .

الفصل الحادى عشر

تقرير المصير فى التطبيق

(أ) اقاليم الحدود الغربية

كانت الأجزاء الوحيدة من الامبراطورية القيصرية التى طالبت بالاستقلال القومى الكامل عقب ثورة فبراير مباشرة هى بولندا وفنلندا . وكانت فى كل من هذين البلدين طائفة حاكمة وطنية نامية وكبيرة العدد — فى بولندا ، طبقة أصحاب الضياع والفيوداليين ، وفى فنلندا طبقة التجار والبورجوازيين — وقادت هاتان الطبقتان الحركة القومية واستطاعت ادارة شئون الأمة . وكان المطلب فى البلدين على السواء قبل ١٩١٧ هو الاستقلال الذاتى القومى وليس الاستقلال القومى ، وكان هذا التحديد يرجع بعضه الى عدم الاقتناع بتحقيق المطلب الثانى عمليا ، وبعضه ربما الى الخوف من الثورة الاجتماعية التى قد يثيرها الاستقلال الكامل . وكان لنين قد شخص السبب الثانى قبل ذلك ببضع سنوات :

«هناك أمتان فى روسيا بلغتا اكبر درجة من الثقافة ومن الاختلاف ، بمقتضى سلسلة كاملة من الظروف التاريخية والاجتماعية ، عن بقية الشعوب الروسية وتستطيعان بسهولة ، وبصورة طبيعية ، ممارسة حق الانفصال . وقد دلت تجربة ثورة ١٩٠٥ على انه حتى فى هاتين الامتين ترفض الطبقات الحاكمة ، أصحاب الضياع والبورجوازية ، الكفاح الثورى من أجل الحرية وتحاول التقرب من الطبقات الحاكمة فى روسيا ومن الملكية القيصرية « خوفا » من البرولتاريا الثورية فى

فنلندا وبولندا » (١) .

ولكن بمجرد ان اندلعت الثورة فى روسيا نفسها اختفت هذه المخاوف ونما مطلب الاستقلال القومى بسرعة . بيد ان رد فعل الحكومة المؤقتة لم يكن واحدا تجاه الحالتين . فقد كانت بولندا فى ذلك الوقت تحت الاحتلال الالمانى بأكملها ، وكانت « دول الوسط » تعرض فعلا الاستقلال على حكومة بولندية العوبة فى يدها . ولم يكن فى وسع الحكومة الروسية المؤقتة ان تفعل أقل من ذلك ، وكانت فى مركز يسمح لها بأن تعد دون اى التزام بالتنفيذ المباشر . فأصدرت بيانا تتعهد فيه بالاعتراف باستقلال بولندا ، وان كان البيان لم يوضع ، كما اعترف بعد ذلك ميليوكوف وزير الخارجية الروسى الحريص ، فى « عبارة قانونية دقيقة » واحتفظ بحق الجمعية التأسيسية الروسية المقبلة « فى الموافقة على تعديل الأقاليم الروسية الذى لابد أن يحدث لتكوين بولندا الحرة » (٢) . أما فيما يتعلق بفنلندا ، التى كانت لا تزال خارج نطاق العمليات الحربية ، فان الحكومة المؤقتة التجأت الى المراوغة ، وقد وجه اليها البلاشفة النقد أكثر من مرة على موقفها المتردد (٢) .

وبعد ثورة اكتوبر قبلت الحكومة السوفيتية استقلال بولندا بلا قيد ولا شرط ، ورئى ان الأمر يتطلب اتخاذ اجراءات رسمية لتوثيق هذا القبول ، وان كان هناك مرسوم صدر بعد ذلك بعشرة شهور بالغاء قائمة طويلة من الاتفاقات مع المانيا والنمسا ، بما فيها اتفاقات خاصة بمسائل مثل حقوق التأليف وتسليم المجرمين والاعتراف المتبادل بالشهادات القنصلية والتفتيش الصحى ، وتضمن ايضا البند التالى :

---

(١) «لينين ـ دراسات» XVI ص ٥٠٨ . وكان مؤتمر براغ فى ١٩١٢ قد أصدر قرارا «بالتضامن الكامل مع الحزب الديموقراطى الاجتماعى الفنلندى» فى الصراع المشترك من أجل قلب «القيصرية وحرية الشعبين الروسى والفنلندى» ولم يشر موضوع تقرير المصير أو الاستقلال» «VKP (B) v Rezolyutsiyakh» ١٩٤ I ص ١٩١ .

(٢) ب ميليوكوف «Istoriya Vtoroi Ruskoi Revolyutsü» (صوفيا ١٩٢١) I ص ٦٤ . ويوجد البيان فى «Revolyutsiya i Natsional'nyi Vopros : Dokumenty i Materialy» س.م.ديمانشتاين III ١٩٣٠ ص ٥٧ـ٥٨ وله ترجمة فرنسية فى كتاب س و ب.روث «المسألة البولندية أثناء الحرب العالمية» ١٩٢٠ رقم ٧٥ ، وبالالمانية فى ب.روث «Die Entstehung des polnischen Staates» ١٩٢٦ ص ١٢٧ـ١٢٨

(٣) « لينين ـ دراسات » XX ص ٢٢٣ ـ ٢٢٥ و ٤٩٥

« ان كل المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين حكومة الامبراطورية الروسية السابقة وحكومة مملكة بروسيا أو الامبراطورية النمساوية فيما يتعلق ببولندا تعتبر ملغاة بلا رجعة لانها لا تتفق مع مبدأ حق الأمم فى تقرير مصيرها ومع الاحساس الثورى بالحق لدى الشعب الروسى الذى اعترف بحق الشعب البولندى الكامل فى الوحدة والاستقلال » (١) .

اما فنلندا فانها كانت مشكلة شائكة اكثر من ذلك . ففى حين كانت الحكومة البورجوازية تبدو مستقرة كان الديمقراطيون الاجتماعيون الفنلنديون حزبا منظما قويا . وكان لا يزال هناك جنود روس فى فنلندا يستطيعون مساعدة زملائهم الفنلنديين . وقد كان يبدو أن اللحظة ملائمة للثورة البرولتارية . وواضح ان هذا الاعتقاد هو الذى اوحى بايفاد ستالين الى مؤتمر الحزب الديموقراطى الاجتماعى فى هلسنجفورس فى ٢٧/١٤ نوفمبر ١٩١٧ حيث القى أول خطاب عام له بوصفه قوميسيرا للجنسيات (٢) . ومع ذلك فان مبدا حق تقرير المصير القومى ، بما فى ذلك حق الانفصال ، كان واضحا وكانت الوعود البلشفية لا تقبل جدلا . وعندما أصرت الحكومة الفنلندية على طلبها لم يكن أمام الحكومة السوفيتية الا أن تعترف بالاستقلال القومى لفنلندا . وقد اتخذ مجلس القوميسيريين قرارا بذلك فى ٣١/١٨ ديسمبر ١٩١٧ وصدقت عليه اللجنة التنفيذية المركزية بعد ذلك بأربعة أيام (٢) . ويبدو من دفاع ستالين غير الحماسى عن هذا القرار أمام اللجنة التنفيذية المركزية أنه كان يثير بعض المخاوف :

« الواقع ان مجلس قوميسيرى الشعب منح الاستقلال ، ضد ارادته ، للبورجوازية الفنلندية وليس للشعب الفنلندى . لقد تلقت البورجوازية الفنلندية استقلالها ، بحكم مجموعة من الظروف ، من يد روسيا الاشتراكية . ووجد العمال والديموقراطيون الاشتراكيون فى فنلندا انفسهم فى وضع يضطرهم الى تلقى الاستقلال ، لا من يد الاشتراكيين مباشرة ، بل بمساعدة البورجوازية الفنلندية » .

ووصف ستالين هذا الموقف بأنه « مأساة البرولتاريا الفنلندية » ،

---

(١) «Sobranie Uzakonenü 1917-1918» رقم ٦٤ مادة ٦٩٨ . وتاريخ المرسوم هو ٢٩ اغسطس ١٩١٨ . والمفروض أنه كان نتيجة لتوقيع ثلاث معاهدات المانية سوفيتية فى برلين بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩١٨ الحاقا بمعاهدة برست ليوفسك .

(٢) « ستالين ـ دراسات » IV ص ٥ ـ ١

(٣) «Sobranie Uzakonenü 1917-1918» رقم ١١ مادة ١٦٢

ونسبه الى « تردد الديموقراطيين الاشتراكيين الفنلنديين وجبنهم غير المفهوم » (١) .

وتحت تأثير هــذا اللوم ، وهــذا التشجيع ، حاول الديموقراطيون الاشتراكيون الفنلنديون الاستيلاء على السلطة بواسطة انقلاب ثورى فى يناير ١٩١٨ ، وفى الحرب الأهلية التى اعقبته تلقوا معونة القوات السوفيتية التى كانت لا تزال فى فنلندا . ووجدت الحكومة السوفيتية نفسها فى موقف غريب ، فهى تعترف بكل من الحكومة البورجوازية لبلد مجاور وحكومة العمال الوليدة التى تريد قلبها . بل لقــد عقــدت معاهدة فى اول مارس ١٩١٨ بين « الجمهورية السوفيتية الفدرالية الروسية » و « جمهورية العمال الاشتراكية الفنلندية » (٢) . ولم تكن المناسبة الوحيدة أو حتى اول مناسبة من نوعها ، فقد حــدث موقف مماثل قبل ذلك بأسابيع قليلة فى اكرانيا . كما أن تقسيم المهام بين الحكومة السوفيتية والكومنترن لم يكن قد ظهر بعد . بيد أن هــذه المعضلة لم يكن لها دلالة بالنسبة لقضية استقلال فنلندا ، حيث انها كان يمكن أن تحدث فى بلد اجنبى . وقد دارت رحى الحرب الأهلية فى فنلندا بقسوة ولم تنته حتى وصلت القوات الألمـانية التى استدعتها البورجوازية الفنلندية لتسوية الأمر . وقد استقر بعد ذلك النظام البورجوازى فى فنلندا ، وصارت العــلاقات بين روسيا الســوفيتية وفنلندا من نوع العلاقات التى تسود بين دولتين مستقلتين .

وكان لينين فى تصريحاته فى ١٩١٧ كثيرا ما يضيف أكرانيا الى بولندا وفنلندا بوصفها أمة يقبل البلاشفة حقها فى الاستقلال بلا قيد ولا شرط . وفى مقالة كتبها فى يونيه ١٩١٧ هاجم الحكومة المؤقتة لأنها لم تقم « بواجبها الديموقراطى الأولى » باعلان تأييدها « الاستقلال وحرية الانفصال الكاملة لأكرانيا » (٣) . بيد أن الوضع لم يكن متماثلا تماما فى الحالات الثلاث . فالنسيج القومى الفريد لسكان أكرانيا وتاريخهم — من فلاحين وبروليتاريا ومثقفين — خلق فى الحركة القومية الأكرانية تيارات متقاطعة ومواقف مبهمة لم تعرفها الحركتان البولندية والفنلندية .

ولم يكن الفلاحون الأكرانيون هم الأغلبية الساحقة من الســكان فحسب ، بل كانوا كذلك القطاع الوحيد الذى لديه تاريخ طويل وراءه .

---

(١) «ستالين — دراسات» IV ص ٢٢ — ٢٤

(٢) كلوشنيكوف وسابانين «Mezhdunarodnaya Politika» II ١٩٢٦ ص ١٢٠ — ١٢١

(٣) «لينين — دراسات» XX ص ٥٢٦ — ٥٤١

وكانت عداواتهم الاقتصادية والاجتماعية — وهى دائما اساس النزعة القومية لدى الفلاحين — موجهة ضد اصحاب الاراضى ، واغلبيتهم من البولنديين فى المنطقة التى تقع غرب الدنيبير ومن الروسيين فى الاماكن الاخرى ، وضــد المرابين والتجار وكلهم من اليهود تقريبــا . وكانت دياناتهم الارثوذوكسية توحد بينهم وبين الكنيســة الروسية وتجعل الكتلة البولندية واليهودية عناصر غريبة عليهم . ومن ثم فان النزعة القومية البولندية كانت ضد السامية وضد بولندا اكثر منها ضد روسيا .

وفى القرن السابع عشر قام الزعيم القوقازى بودان خملنتسكى ، وهو من ابطالهم الوطنيين الشعبيين ، بقيادة الفلاحين الاكرانيين ضد سادتهم البولنديين — برغم انه كان بولنديا هو نفسه — واعلن ولاءه لموسكو .

وكان الاكرانيون — أو أبناء روسيا الصغرى — يعون انهم مختلفــون عن ابناء روسيا الكبرى ، ولكنهم كانوا يعتبرون انفسهم روسيين بالمعنى الأوسع ، وكانت اللغتان متشابهتى الأصل بوضوح . وربما كان هنــاك تذمر من سيطرة موسكو أو بتروجراد سياسيا . فكييف عاصمة اقدم منهما معا ، ولكن كييف ايضا عاصمة روسية . ولم تكن النزعة القومية الاكرانية التى تقوم على العداء نحو روسيا اولا وقبل كل شىء لتجد تربة صالحة بين الفلاحين الاكرانيين .

وعلى المستوى التالى كان الموقف معقدا لعدم وجود بروليتاريا اكرانية وطنية . فالمراكز الصناعية الجديدة ، التى بدات اهميتها تتزايد منــذ أوائل هذا القرن ، كان سكانها الى حد كبير من المهاجرين من الشــمال ، عمالا وادارة . فخاركوف ، اكبر مدينة صناعية فى اكرانيا ، كانت ايضا اكثر مدينة تنتمى الى روسيا الكبرى . واضفى هذا العنصر ، مجتمعا الى الطبقات الرسمية والمهنية ، طابع الانتماء الى روسيا الكبرى على ثقافة اكرانيا الحضرية . وكان تأثير ذلك على الموقف فى ١٩١٧ فريدا . فقد كانت قوة البلاشفة تعتمد على سكان المدن والعمال الصناعيين فى جميع انحاء روسيا . اما فى اكرانيا فان هذه الفئات لم تكن ضــعيفة عدديا فحسب — فقد حصل البلاشفة فى انتخابات الجمعية التاسيسية فى نوفمبر ١٩١٦ على ٦٥٠٫٠٠٠ صوت فقط فى اكرانيا — بل كانت ايضا مكونة الى حد كبير جدا من ابناء روسيا الكبرى (١) . وقد اثار ذلك عقبة

---

(١) وقد استمر هذا الوضع : فحتى ١٩٢٣ لوحظ ان «تكوين الحزب فى اكرانيا روسى يهودى» «Dvenadtsatyi S'eza Rossüskoi Kommunisticheskoi Partü» ١٩٢٣ ص ٥٦٢

مزدوجة فى وجه البلشفية فى اكرانيا ، فهى حركة اجنبية وحركة ابناء المدن . ان توافق الانقسام القومى مع الانقسام بين المدينة والريف كان محرجا لكل من القوميين والبلاشفة على السواء .

ولم تحظ الحركة القومية الأكرانية فى هـــذه المرحلة باستجابة واسعة من جانب الفلاحين او العمال الصناعيين . فقد ظلت من صنع عصبة صغيرة مخلصة من المثقفين معظمهم من التربويين والأدباء ورجـال الدين ، ويوجدون فى جميـــع المستويات من اساتذة الجامعات الى مدرسى القرى ، وتلقت تشجيعا وتأييدا من نفس الطبقات بين السكان الأكرانيين فى شرق غاليسيا عبر الحدود النمساوية . وفى هـــذه الصورة كانت النزعة القومية الأكرانية موجهة ضد اضطهاد البيروقراطية الروسية وليست ضد اصحاب الضياع البولنديين او التجار اليهود . ولـكن حتى هنا يتطلب الأمر تحديدا ما . فقد كان الدافع لدى قادة الحركة الأول هو كراهية القياصرة لا ابناء روسيا الكبرى : فقد كانوا ثوريين بقدر ما كانوا وطنيين يحملون ، كما قال احد الحكام العامين الروس فى الثمانينات من القرن الماضى ، اعمال شفشنكو ــ شـــاعر اكرانيا الوطنى ــ فى جيب ، واعمـــال كارل ماركس فى الآخر (١) ، برغم ان التقاليد والخلفية الريفية جمعتهم «بالشعبيين» او الفوضويين لا بالماركسيين . وبالتدريج فصلت الزيادة فى الرفاهـة الاقتصادية ، وتأثير الأمثولة الأجنبيـة ، الحركة عن قضيـة الثورة الاجتماعيـة . وشهدت السنوات الاولى من القرن العشرين نمو فئـــة من المثقفين تحدوها المثل العليا للديموقراطية اللبرالية امتزجت بسهولة مع النزعة القومية الأكرانية ــ بيد ان هذه الفئة ظلت صغيرة جدا ، ومعزولة عن الجماهير ، ومن ثم بلا نفوذ سياسى يسمح لها بأن تـــكون نواة لطبقة حاكمة وطنية . ولمـا لم تستطع اجتـــذاب الجماهير بأى نداء ثورى اجتماعى ، اضطرت الى الاعتماد فى دعوتها القومية على الهجوم على الاضطهاد السياسى والثقافى من موسكو . وكان ذلك حقيقيا الى درجة كبيرة ، فتحريم الأدب الأكرانى والصحف الأكرانيـــة الذى فرض فى السبعينات من القرن المـاضى وخف شيئا ما فى ١٩٠٥ ، كان قد أعيد فرضه بكل قوة فى ١٩١٤ ، بيد ان هذه القيود لم تعن كثيرا بالنسبة للفلاح ، واقل من ذلك للعامل الصناعى من ابناء روســيا الكبرى ، بحيث أن الحركة اضطرت ، وقد فقدت كل تأييد أقوى فى الداخل ،

(١) وردت فى و٠ كولاركز « اوهام وحقائق فى شرق اوروبا » ١٩٤٦ ص ٦٨ .

الى الاستعانة برعاية أجنبية ، فاتجهت الى النمساويين(١) ، ثم الى الفرنسيين ، ثم الى الألمـان ، واخيرا الى البولنـديين ، وانتهى هـذا السلوك الى الحط من شأن الحركة التى يبيع دعاتها انفسهم الى الدول الأجنبية بهذه السـهولة . ومن وراء هذا الضـــعف والحرج الداخلى للقومية الأكرانية كانت هناك حقيقة مجردة هى اعتماد اكرانيا اقتصاديا على السوق الروسى ، واهمية اكرانيا اقتصاديا لأية دولة روسية . وكانت اكرانيا تضم خمس سكان روسيا القيصرية ، وكانت ارضهـا اخصب اراضى روسيا ، وصناعاتها من أحدث الصناعات ، وكانت القوى العاملة الصناعية والادارة الصناعية من ابناء روسيا الكبرى فى الغالب . وكان حديدها وفحمها ضروريان للصناعة الروسية ككل ، مادامت موارد الأورال غير مستغلة نسبيا . ولو أن مطلب الانفصال الاكرانى كان واضحا مثل مطلب بولندا أو فنلندا ، لـكان أصعب بكثير التوفيق بينه وبين الواقع الاقتصادى . ولـكن ينبغى أن نتذكر أن المطالب ذاتها لم تـكن متساوية . لقد سخر تروتسكى فيما بعد بالبورجوازية الروسية برئاسة كيرنسكى لأنها لم تكن على استعداد « للموافقة على الاستقلال الذاتى لفلال اكرانيا وفحم الدون وحديد كريفوى روج » (١) . بيد ان التشابك الاقتصادى بين روسيا الصناعية واكرانيا كان واقعة تسمو على صور التنظيم الاجتماعى أو السياسى .

وقد تلقت الحركة القومية المبتدئة دفعة قوية من ثورة فبراير . وحظيت بثلاثة زعمـلاء : هروشفسـكى ، وهو استاذ عالم كان كتابه « تاريخ اكرانيا » هو الأساس الأدبى والتاريخى للحركة . وفينيشنكو ، وهو من المثقفين الثوريين الذين قاموا بدور فى احـداث ١٩٠٥ . وبتليورا ، وهـو عصـامى اشتغل بالصحافة . وكان الاول والثـانى قوميين مخلصين ، وكان الثالث مغامر نشـط . وفى مارس ١٩١٧ تألف مجلس (رادا) اكرانى مركزى يمثل الثـوريين الاجتماعيين والديموقراطيين الاجتماعيين والفدراليين الاجتماعيين (وهم جماعة راديكالية اكرانية) وبعض الأقليات القومية تحت رئاسة هروشفسكى . وفى ابريل استطاع الحصول على تأييد مؤتمر قومى اكرانى . ويبدو انه لم يكن ذا طابع نيابى رسمى ، ولم يطالب فى مبدأ الأمر ، بما يتفق مع الطابع الثقافى الاجتماعى الغالب للحركة ، باية وظائف او يمارس

(٢) نظم اول «اتحاد لتحرير اكرانيا» فى فيينا بعد قيام الحرب فى ١٩١٤

(١) ل٠تروتسكى «Istoriya Russkoi Revolyutsii» II برلين ١٩٣٣ ص ٤٨

اية مهام . ولكن بخطوات بطيئة انبثق (الرادا) كجمعية تأسيسية وليدة تضم حوالى ٦٠٠ عضوا . وفى ١٣ يونيه ١٩١٧ ، بعد محاولات بلا طائل للمفاوضة مع الحكومة المؤقتة فى بتروجراد ، أصدر مرسوما باعلان « جمهورية اكرانية المتمتعة بالاستقلال الذاتى » ، وان كان « بدون الانفصال عن روسيا او الخروج من الدولة الروسية » ، وانشأ « سكرتارية عامة » على راسها فينيشنكو ، وسرعان ما اتخذت شكل الحكومة القومية ووظائفها . واضطرت الحكومة المؤقتة فى بلجراد ، التى كانت سياستها طوال الوقت سياسة مماطلة وتسويف ، أن تعترف اعترافا جزئيا بمطلب الاستقلال الذاتى ، مع تعليقه على موافقة الجمعية التاسيسية التى ستعقد . ولكن ذلك كان علامة على ضعف الحكومة المؤقتة اكثر منه على قوة (الرادا) و «السكرتارية العامة» (١) .

وبعد ثورة اكتوبر فى بتروجراد ادى الانهيار الكامل تقريبا للسلطة فى المركز الى دعم الحركة نحو الاستقلال . وفى ٧/٢٠ نوفمبر ١٩١٧ أعلن الرادا «جمهورية الشعب الأكرانية» ، وأن كان الاعلان قد أعاد بصفة خاصة تأكيد النية فى « عدم الانفصال عن الجمهورية الروسية والمحافظة على الوحدة » والمساعدة فى تحويلها الى « فدرال من الشعوب الحرة المتساوية » (٢) . وصارت السكرتارية العامة حكومة نظامية ، وكان فينيشنكو رئيس وزرائها وبتليورا سكرتيرها للشئون الحربية . ولكن بالنظر الى السياسة التى أعلنتها الحكومة السوفيتية لم يكن ذلك كله ليؤدى بالضرورة الى القطيعة بين كييف وبتروجراد ، وقد استمرت العلاقات بينهما سليمة فترة من الوقت . كما أن عملية الانفصال لم تكن موضع ضغط شديد عمليا . فحتى ٢٩ نوفمبر / ١٢ ديسمبر ١٩١٧ كان الرادا يطلب ارصدة من بنك الدولة فى بتروجراد

(١) ترجمت وثائق هذه الفترة فى كتاب ف.ا.جولدر «وثائق التاريخ الروسى» ١٩٢٧ ص ٤٣٥-٤٤٣ ، وجاء فى كتاب ب.كرونيكيج «Geschichte du Ukraine» ليبزيج ١٩٣٩ من ص ٢٨٣ الى ٢٨٤ اوفى عرض للاحزاب الاكرانية .

(٢) كليوشينكوف وسابانين «Mezhudarodnaya Politika» II ١٩٢٦ ٤٣٢-٤٣٥ ، وقد نشر خطا بيان عن الدفاع القومى فى «Resolyutsiya Natsional'nyi Vorpos : Dokumenty i Materialy». باشراف س.م.ديمانشستاين III ١٩٣٥ ص ١٩٦-١٩٧ على انه «البيان الشامل الثالث» وتبعا لما يقوله احد اعضاء «الرابطة اليهودية» كان اصرار الاعضاء اليهود والمناشفة فى الرادا هو الذى ادى الى ادراج النص بوحدة روسيا فى البيان م.ج. رافس (Dva Goda Revolyutsii na Ukraine) ١٩٢٠ ص ٥٧ .

لدفع مرتبات رجال السكك الحديدية (١) . ولما لم يستجب البنك لهذا الطلب اضطر الرادا الى اصدار اول عملة ورقية فى ديسمبر ١٩١٧ (٢) .

بيد انه لم يمض شهر على الثورة حتى كانت العلاقات قد توترت بشكل خطير . فقد ظهرت سوفيتات فى أنحاء مختلفة من اكرانيا اثناء صيف ١٩١٧ ، وبخاصة « مجلس مندوبى العمال » و سوفيت آخر منفصل للجنود فى كييف (٣) . وبعد ثورة اكتوبر اتحدت هذه السوفيتات وأدى تشجيع الحكومة السوفيتية فى بتروجراد لها (٤) الى اتهامها بالقيام بمحاولات متعمدة لهدم سلطة الرادا . وجاءت نقطة قطع الصلات بتنظيم جيش مناهض للبلاشفة على الدون بواسطة الجنرالات « البيض» ، كورنيلوف وكالدين ، والأخير هوزعيم القوزاق فى الدون(٥)

(١) «Revolyutsiya 1917 Goda» باشراف أ.ن. ليوبيموف ١٩٣٠ VI ص ٢٣٦ - ٢٣٧

(٢) فينيشنكو «Vidrodzheniya Natsii» (فينا ١٩٢٠) II ص ٢٣٠

(٣) أ.بوش «God Bor'by» ص ٥٤-٥٧

(٤) تضمن مقال لستالين فى برافدا فى ٢٤ نوفمبر ١٩١٧ نداء حارا «بانشاء مؤتمر اقليمى لمندوبى العمال والفلاحين والجنود فى أكرانيا» . ولم يدرج هذا المقال فى «مجموعة أعمال ستالين» .

(٥) كان القوزاق من نسل مستوطنين على الحدود استولوا فى أوقات متفرقة من القرن الخامس عشر الى الثامن عشر ، على أراضى بوضع اليد او بمنحة من القياصرة على حدود الامبراطورية المسكوفية ، واحتفظوا بها مقابل التزام دائم بالخدمة العسكرية . وفى القرن التاسع عشر صاروا الدعامة الكبرى للنظام . وكانوا منظمين فى اثنى عشرة جماعة عسكرية كبيرة تعرف باسم « فويسكا » فى اقليم يمتد من الدون وعبر اسيا الوسطى الى شرق سيبيريا . وعلى رأس كل جماعة رئيس منتخب «آتامان» يتمتع بسلطات شبه دكتاتورية وان كان مسئولا اسميا أمام مجلس منتخب . وفى اليوم التالى لثورة اكتوبر أعلن كالدين ، رئيس قوزاق الدون ، حكومة قوزاق مستقلة فى الدون ، واتخذت جماعات اخرى من القوزاق خطوات مماثلة . كما نظم ديتوف ، رئيس قوزاق أورنبرج «وسيمينوف رئيس قوزاق أوسورى ، أيضا قوات ضد البلاشفة فى الشتاء الاول للثورة . وكان قوزاق جنوب روسيا النواة لما صار فيما بعد جيش المتطوعين «البيض» تحت قيادة كورنيلوف ثم دنيكين بعد ذلك .

بيد ان عدم المساواة فى شغل الارض خلق انقسامات فى المصلحة بين القوزاق المتيسرين والفقراء ، وبدأت تظهر علائم التذمر الناجم عن ظروف الحرب بين جماهير القوزاق بعد ثورة فبراير . ويصف م. فليبس برايس فى «الحرب والثورة فى روسيا الاسيوية» (١٩١٨) ص ٢٩٤-٢٩٥ تمردا قام به القوزاق فى شمال القوقاز ضد زعمائهم فى مارس ١٩١٧ ، واستطاع البلاشفة استغلال هذا التذمر . واستثنى مرسوم الأرض الصادر فى ٢٦ أكتوبر ١٩١٧ من المصادرة «أراضى القوزاق من الجنود البسطاء» . وبعد ذلك بمدة قصيرة شجع لينين وتروتسكى وفدا من القوزاق على تقسيم أراضى كبار أصحاب الضياع من القوزاق

وكانت شكوى الحكومة السوفيتية ضد الرادا ذات طابع عسكرى . اذ كان الرادا يحاول الفصل بين الجيوش باستدعاء كل الوحدات الاكرانية الى اكرانيا ، وساعد بذلك على الاخلال بالأوضاع فى الجبهات المختلفة واشاعة الفوضى فى عملية تسريح الجنود ، وكان يجرد وحدات الحرس الأحمر والسوفيتات فى الأرض الأكرانية من السلاح ، وكان يرفض السماح للقوات السوفيتية بالمرور عبر اكرانيا لتكوين جبهة ضد «البيض» ، فى حين سمح للجنود القوزاق بالمرور فى طريقهم للانضمام الى كالدين على الدون(١) . وكان عقد اتفاق الهدنة مع دول الوسط ، الذى تم فى ١٥/٢ ديسمبر ١٩١٧ فى برست ليتوفسك ، قد خفف الضغط على الموارد العسكرية القليلة لدى الحكومة السوفيتية . وفى ٤ ديسمبر ١٩١٧ ارسلت برقية مطولة الى الرادا الاكرانى ونشرت علنا فى نفس الوقت ـ وبدأت بالاعتراف ، باسم مبدأ تقرير المصير ، « بالجمهورية الشعبية الاكرانية » ، ولكنها استطردت تتهم الرادا باتباع « سياسة بورجوازية ملتوية عبرت عن نفسها منذ مدة فى رفض اعتراف الرادا بالسوفيتات وبسلطة السوفيت فى اكرانيا وطالبت بالعدول فورا عن السياسات الثلاث المشار اليها آنفا . وتضمنت ايضا مطلبا ايجابيا من الرادا بأن « يساعد الجيوش الثورية فى صراعها ضد تمرد كالدين والكاديت المناهض للثورة » . واذا لم

وتكوين سوفيتات للقوزاق ، وفى نوفمبر ١٩١٧ ضم الى اللجنة التنفيذية المركزية خمسة أعضاء من القوزاق ، وصار مؤتمر السوفيتات ابتداء من اجتماعه الثالث «مؤتمر سوفيتات روسيا كلها لمندوبى العمال والفلاحين والقوزاق والجنود » . وفى ديسمبر ١٩١٧ صدر مرسوم موجه الى «جميع القوزاق الكادحين» بالغاء التزام الخدمة العسكرية وقيود حرية الانتقال ، وعرض ملابس رسمية وتجهيزات على كل من أراد منهم أن يتطوع فى الخدمة العسكرية ، ووعد بتسوية مشكلة الارض . وفى فبراير ١٩١٨كان شباب القوزاق فى الدون قد «استجابوا لدعاية البلاشفة وثاروا على آبائهم وعلى حكومة كالدين » (« السياسة الخارجية للولايات المتحدة ١٩١٨ : روسيا II ١٩٣٢ ص ٦٢١) . وأثناء الحرب الأهلية صدرت نداءات عديدة للقوزاق لتأييد الثورة . ومن العسير الحكم على نتائج هذه الجهود ، وقد كان ثقل قوات القوزاق بالتأكيد مع «البيض» . وبعد الحرب الأهلية ادمجت جماعات القوزاق تدريجيا مع بقية السكان . ولكن القوزاق احتفظوا باسمهم كاحدى الجماعات الاربع التى تألف منها المجموعة السوفيتية الى أن قام الاتحاد السوفيتى والغى استخدام اسماء الجماعات المنفصلة .

(١) أصر ستالين فى تقرير تال له الى اللجنة التنفيذية المركزية على أن هذه المشاكل الثلاث ، ولبست مشكلة تقرير المصير « التى سار فيها مجلس القوميسيرين ابعد مما طلب الرادار بالاعتراف بحق الانفصال » هى التى ادت الى القطيعة .

يستجب الرادا لهذه الطلبات بصورة مرضية فى ثمان وأربعين ساعة سيعتبر الرادا « فى حالة حرب علنية ضد السلطة السوفيتية فى روسيا واكرانيا » (١) . ووراء هذه الاتهامات السياسية كان يلوح الخطر المتزايد للجوع فى بتروجراد وموسكو والحاجة الملحة الى الغلال الاكرانية . وقد كتب راديك فى برافدا « اذا أردتم الطعام ، صيحوا الموت للرادا » (٢) .

وقد نجم عن تهديد بتروجراد رد الفعل المتوقع . فقد ظهر مره اخرى الميل المتأصل فى الحركة القومية الاكرانية ، وقد واجهت القوة الروسية المتفوقة ، الى وضع نفسها تحت الرعاية الأجنبية ، وكانت هناك بعثة عسكرية فرنسية تحت قيادة الجنرال تابويس فى كييف منذ مدة . وليس من المعروف فى أى وقت بالضبط اقتنع الرادا « بانشاء قوة للمقاومة وأن يظل مخلصا للحلفاء » . بيد أن الجهود لاقناعه أشير اليها فيما يبدو أنه أول رسالة رسمية من جنرال تابويس الى فينيشنكو بتاريخ ١٨/٥ ديسمبر ١٩١٧ ـ اليوم التالى للانذار النهائى السوفيتى ـ والتى كانت تتضمن السؤال عن تفاصيل «المعونة المالية والفنية » التى تريدها الجمهورية الاكرانية من فرنسا (٣). وسرعان ما عرف خبر الاتفاق الفرنسى الاكرانى فى بتروجراد ، حيث نشر ستالين فى برافدا فى ٢٨/١٥ ديسمبر ١٩١٧ برقية قيل انها التقطت من اتصال بين البعثة الرسمية والرادا (٤) . وفى كييف اعلن الجنرال تابويس أنه معين مندوبا للجمهورية الفرنسية لدى حكومة الجمهورية الاكرانية ، وفى ٢٩ ديسمبر ١٩١٧ /١١ يناير ١٩١٨ ابلغ فينيشنكو أن فرنسا تؤيد الجمهورية الاكرانية بكل قواها المعنوية والمادية .

(١) يوجد النص فى «Sobranie Uzakonenü 1917-1918» رقم ٦ المادة ٩٠ ، وفى «لينين ـ دراسات» XXII ص ١٢١ـ١٢٢ . وطبقا لما جاء فى المرجع التالى كان لينين هو الذى وضع صلب البيان ، وأن تروتسكى هو الذى وضع الانذار النهائى الذى جاء فى آخره . وقد ناقش ستالين باسهاب فى برافدا «ستالين ـ دراسات» IV ص ٤ـ١٦ أسباب النزاع لما يقوله م.فيلبس برايس فى«ذكرياتى عن الثورة الروسية»١٩٢١ص١٩٨ـ١٩٩ كان بياتاكوف ، وهو أكرانى ، وهو اكرانى المولد ، الداعية الاول للقيام بعمل عسكرى ضد الرادا : وكان من المعارضين لمبدأ تقرير المصير .

(٢) برافدا ، يناير ٢/٥ ١٩١٨

(٣) فينيشنكو «Vidrodzheniya Natsii» (فينا ١٩٢٠) II ص ٢٣٢ـ٢٣٣

(٤) « ستالين ـ دراسات » IV ص ٢١ـ١٩ وقد سجل م.فليبس برايس فى كتابه السابق الذكر الانطباعات السائدة فى بتروجراد فى ذلك الوقت .

السوفيت بيانا مماثلا في كييف (١) .

واعلن ممثل بريطانيا في كييف بيانا مماثلا (١) .

اما من ناحية البلاشفة فان قرار قطع العلاقات بالرادا ، الذى ينطوى عليه الانذار النهائى ، كان يتطلب العمل بسرعة على بناء سلطة بديلة فى اكرانيا . وفى اليوم السابق للانذار اجتمع « مؤتمر مندوبى العمال والجنود والفلاحين لعموم اكرانيا » فى كييف . وتمهيدا للمؤتمر كان الحزب البلشفى المحلى قد اجتمع وغير اسمه الى « حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى (بلاشفة) فى اكرانيا » — وهو عنوان طويل يحاول فى سذاجة التوفيق بين وحدة الحزب مع الاعتراف بالمشاعر القومية الاكرانية ، ولكن ذلك لم يحل دون تعرض البلاشفة للمقاطعة من جانب مؤيدى الرادا فى المؤتمر . (٢) ولم يؤد عدم ورود رد مرضى من الرادا على الانذار النهائى الى قطع العلاقات صراحة ، مما يرجع جزئيا الى ان الجانبين كانا لايريدان الحرب حقيقة ، وكذلك الى أن الحكومة السوفيتية كانت قد وجدت وسيلة افضل لمواجهة الموقف . فقد انسحب بلاشفة اكرانيا من كييف ، حيث كانت قوة الرادا اكبر من ان تقاوم ، الى خاركوف حيث عقدوا « مؤتمر سوفيتات عموم اكرانيا » جديد فى ١١/٢٤ ديسمبر ١٩١٧ . وبعد ذلك بيومين أرسلت « اللجنة التنفيذية المركزية لأكرانيا » ، التى كان قد الفها المؤتمر ، برقية الى حكومة بتروجراد بأنها « تولت كل السلطات فى اكرانيا » وكانت مؤلفة أساسا من بلاشفة وبعض افراد الثوريين الاجتماعيين اليساريين .

ومنذ هذه اللحظة اتبعت الحكومة السوفيتية صراحة سياسة مزدوجة . فهى من ناحية حيت السلطة الجديدة باعتبارها « الحكومة الحقيقية للجمهورية الشعبية الاكرانية » ، وتعهدت بتقديم كل مساعدة ممكنة فى « الصراع من أجل السلام » وفى « نقل كل الأراضى والمصانع والورش والمصارف الى شعب اكرانيا الكادح » (٣) . ومع ذلك فان المفاوضات استمرت مع الرادا عن طريق وسائط مختلفة (٤) ، كما أن

---

(١) طبع هذا البيان فى كتاب فينيشنكو السابق ، وقد حرص على الاشارة الى أنه سابق فى التاريخ على اعلان الاستقلال الاكرانى فى «البيان الشامل الرابع» الصادر فى ٩/٢٢ يناير ١٩١٨ . وفى ٧ يناير ١٩١٨ ابلغت الحكومة الفرنسية واشنجتون أنها قررت الاعتراف بالرادا «حكومة مستقلة » (« العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ١٩١٨ ، روسيا » II ١٩٣٢ ص ٦٥٥)

(٢) «Revolyutsiya 1917 Goda» VI باشراف ا.ن ليبيمون «١٩٣٠» ص ٢٦٩ – ٢٧١ .

(٣) « لينين – دراسات » XXII ص ٥٩٢

(٤) Izvestiya عدد ٣٠/١٧ ديسمبر ١٩١٧ «Revolyutsiya 1917 Goda» VI باشراف ا.ن ليبيمون (١٩٣٠) ص ٣٧٥ – ٣٧٦ و ٤١٤ .

السوفيت اعترفوا راغمين بأوراق اعتماد وفد الرادا الى مؤتمر السلام فى برست ليتوفسك ، حتى لا يلقوا ظلا من الشك على اخلاص البلاشفة لقضية تقرير المصير (١) . وفى ذلك الوقت كانت « الاغلبية الساحقة من السكان الاكرانيين ضد الرادا » (٢) كما اعترف فينيشنكو نفسه صراحة . وضاقت منطقة سلطة الرادا بسرعة مع تزايد انهيار قواته التى اما سرحت نفسها او انضمت الى البلاشفة .

وفى ٩/١٢ يناير ١٩١٨ أصدر « بيانا عاما » رابعا يعلن اخيرا ان جمهورية اكرانيا « جمهورية حرة ومستقلة وذات سيادة للشعب الأكرانى » ، واعترف الألمان باستقلالها بعد ذلك بعشرة ايام (٣) . ولكن فى أثناء هذه الرسميات كانت الجيوش الروسية تحاصر كييف ثم دخلتها فى ٢٦ يناير / ٨ فبراير ١٩١٨ . وقلب الرادا ، وبعد ذلك بأيام كانت الحكومة السوفيتية الأكرانية الجديدة قد استقرت فيها (٤) .

بيد ان ذلك لم يكن نهاية القصة . فلم يستمر حكم الحكومة السوفيتية الأكرانية أكثر من ثلاثة اسابيع ، لم يفعل فى أثنائها شيئا لتهدئة السكان أو لازالة طابع الاحتلال بواسطة « دولة اجنبية خارجية » (٥) . وفى اللحظة التى قلب فيها الرادا فى كييف كان مندوبوه يوقعون معاهدة سلام مع المانيا فى برست ليتوفسك .

---

(١) ومما يصور عدم استقامة الاوضاع أن تروتسكى اعلن فى برست ليتوفسك ، فى ٢٨ ديسمبر ١٩١٧ — اى بعد عدة أيام من اعتراف بتروجراد بالنظام السوفيتى فى اكرانيا ، ان روسيا وقد اعترفت بحق تقرير المصير لا اعتراض لديها على اشتراك وفد اكرانيا فى مؤتمر الصلح . وحاول الوفد الروسى فى مرحلة تالية اشراك مندوبى حكومة خاركوف فى المؤتمر ولكن ذلك لقى مقاومة من وفد الرادا ومن الالمان .

(٢) فنشنكو ، المرجع السابق ، II ص ٢١٦ ، ويتحدث هروشفسكى فى «تاريخ اكرانيا » (الترجمة الانجليزية ١٩٤١ ص ٥٣٤ – ٥٣٥) عن اثر الدعاية البلشفية فى القوات المسلحة الاكرانية .

(٣) فينيشنكو ، المرجع السابق ، II ص ٢٤٤ – ٢٥٢ .

(٤) المصدر الرئيسى لهذه الاحداث هو الصحف المعاصرة ، وتوجد بعض مقتطفات فى « لينين – دراسات » XXII ص ٥٩١ – ٥٩٢ . ويتضمن مؤلف فينيشنكو السابق اضواء جانبية مهمة ، وكذلك كتاب م. فيلبس برايس السابق الذكر . كما يوجد تقرير لقنصل الولايات المتحدة فى كييف عن استيلاء البلاشفة على المدينة فى « العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ١٩١٨ : روسيا » II (١٩٣٢) ص ٦٧٥ .

(٥) م.ج. رافير «Dva Goda Revolyustsii na Ukraine» (١٩٢٠) ص ٧٧ ، وتبعا لما يقول م. فيلبس رايس والمرجع السابق ، ص ٢٠٢ – ٢٠٣ ، ارسل الجنود السوفيت المنظمين القلائل الى جبهة الدون ، وكانت جيوش السوفيت فى اكرانيا فرق فقيرة من المغامرين من كل الانواع « بلا اى اهتمام باكرانيا أو معرفة بها .. ادعت بأنها تعمل على تحرير الشعب الاكرانى » .

وكعادته فى طلب المعونة الخارجية ضد سلطة بتروجراد ، طلب الرادا المساعدة من المانيا فى ١٢ فبراير ١٩١٨ (١) . وسرعان ما اكتسحت الجيوش الألمانية اكرانيا . وفى ٢ مارس انسحب البلاشفة من كييف امام قوات الرادا بقيادة بتليورا . ولكن لا حفلات الشكر الدينية التى اقامها بتليورا ولا فصاحة هروشفسكى ، الذى عاد الى كييف رئيسا للرادا ، اخفت « الحقيقة المرة » التى اعترف بها فينيشنكو من ان الرادا مدين فى عودته « للمدافع الثقيلة الألمانية » (٢) . ولم تنقذه حيله طويلا . ففى نهاية ابريل طرد الرادا لتتولى الحكم حكومة اكثر طواعية للألمان برئاسة الزعيم القوزاقى سكوروباوسكى .

وكان النظام الجديد اداة للسلطة العسكرية الألمانية . وفى حدود ما له من صلة بالقوى الداخلية فى اكرانيا كان يمثل مصالح كبار اصحاب الضياع والفلاحين الموسرين الذين كان الفائض من انتاجهم يمثل آخر فرصة للسلطات الألمانية المحتلة فى اعادة ملء مخازن الغلال الخاوية فى المانيا . لقد كان نظاما رجعيا صراحة ليس فيه ما يرضى القوميين الاكرانيين او دعاة الاصلاح الاجتماعى . ولم يحل ذلك دون استمرار مفاوضات الصلح بينه وبين الحكومة السوفيتية (٣) ، فلم يكن لديها ما تفضله بين الرادا الذى يؤيده الألمان او الزعيم القوزاقى الذى يؤيده الألمان ؛ وظل وفد سوفيتى يقوم بمناقشات غير حاسمة فى كييف طول صيف ١٩١٨ . وكانت عدم رغبة البلاشفة فى استئناف القتال ضد الألمان فى اكرانيا احد الشكاوى التى أثارها الثوريون الاجتماعيون اليساريون فى المؤتمر الخامس لسوفيتات روسيا كلها فى موسكو . وكان اغتيال ايشهورن ، الجنرال الألمانى فى اكرانيا ، مثل اغتيال ميرباخ ، محاولة غير ناجحة لقطع العلاقات الألمانية السوفيتية.

وظلت سلطة سكوروبادسكى على اكرانيا حتى انهيار المانياالعسكرى فى نوفمبر ١٩١٨ . وبعد ذلك اعاد تاريخ الشتاء السابق نفسه .. فقد الفت بعض عناصر الرادا السابق « حكومة الادارة الاكرانية » فى كييف برئاسة فينيشنكو ، وكان بتليورا ــ الذى بدأ يظهر كدكتاتور المستقبل ــ رئيسا للجيش . وطلبت المساعدة الفرنسية مرة أخرى . ولكن

---

(١) فينيشنكو ، المرجع السابق II ص ٣٠١ ، وقد نشر النص فى عدد ١٩ فبراير ١٩١٨ من ازفستيا . وتبعا لما يقوله م.ج. رافيز « المرجع السابق ص ٧٠ » كان الرادا يضم فعلا حزبا قويا فى وقت الاتفاق مع جنرال تابويس فى ديسمبر ١٩١٧ يعتقد أن الألمان وحدهم يستطيعون ابعاد البلاشفة .

(٢) فينيشنكو ، المرجع السابق II ص ٢٩٦ ، ٢٩٩ ــ ٣٠٢ .

(٣) كان ستالين منذ البداية هو الموكل بهذه المفاوضات ، وقد دافع عنها فى بيان ادلى به لازفستيا « دراسات » IV ص ٨٢ .

الجنرال دانسلم قائد القوات الفرنسية فى أوديسا لم يكن لديه ما يقدمه سوى الألفاظ ؛ وحتى الفاظه كانت أقل تشجيعا من وعود تابويس قبل ذلك بعام (١) . وكان الشىء الجديد الوحيد فى الموقف اعلان ضم ما يسمى « اوكرانيا الغربية » ، وهى اقليم غاليسيا النمساوى السابق ، الى جمهورية اكرانيا بعد انهيار دول الوسط . وبذلك ظهر مصدر للنزاع بين اكرانيا وبولندا .

ومما يدل على عدم تنظيم مؤيدى البلاشفة فى اكرانيا نفسها انه حتى فى أثناء الفوضى التى نجمت عن سقوط المانيا وهروب سكوروبادسكى لم يستطيعوا الاستيلاء على السلطة مباشرة . ومع ذلك فقد كانت سياسة البلاشفة اكثر جرأة من ذى قبل . فبعد سقوط المانيا بأيام قليلة قامت « حكومة العمال والفلاحين المؤقتة فى اكرانيا » برئاسة بياتاكوف فى كيرسك على الحدود الشمالية . وفى ٢٩ نوفمبر ١٩١٨ اصدرت بيانا تعلن فيه توليها السلطة ونقل ملكية الأرض الى الفلاحين والمصانع الى « الجماهير الاكرانية الكادحة » (٢) ، وفى خاركوف استولى سوفيت على السلطة بعد اضراب عام استمر ثلاثة ايام فى بداية ديسمبر (٣) ، وسرعان ما بدأت الجيوش البلشفية تتحرك جنوبا .

وردا على احتجاجات « حكومة الادارة » ارسل شيشرين مذكرة بتاريخ ٦ يناير ١٩١٩ ينفى فيها مسئوليته عن حكومة بياتاكوف وجيوشها « المستقلة تماما » (٤) . وبعد ذلك بعشرة أيام اعلنت «حكومة الادارة » الحرب على موسكو ، وكان واضحا أن ذلك رغم ارادة فينيشنكو(٥) الذى استقال بعد ذلك بفترة قصيرة . ولكن ذلك لم يؤخر تقدم الجيوش

---

(١) أورد فينيشنكو ، المرجع السابق III ص ٢٦٨ ــ ٢٧٦ ، بيانا حريصا جدا ادلى به جنرال دانسلم يعد فيه بمساعدة فرنسا لكل « العناصر الطيبة » فى اعادة النظام فى روسيا . ومن ناحية اخرى أرسل البلاشفة الى مؤتمر الصلح فى باريس الذى عقد فى فبراير ١٩١٩ مذكرة تتضمن أن هناك اتفاقا بين بتليورا والقيادة العسكرية الفرنسية .

(٢) «L'Ukraine Sovetiste» (برلين ١٩٢٢) ص ١٢ ــ ١٦ .
«Politika Sovetskoi Vlasti po Natsional'nomu Voprosu» (١٩٢٠) ص ١٠٩ ــ ١١١ ، المادة ١٤٧ ، كما توجد مقالة كتبها ستالين فى اول ديسمبر ١٨ بعنوان « اكرانيا تتحرر » فى « دراسات » IV ص ١٧٤ ــ ١٧٦ .

(٣) « ستالين دراسات » IV ص ١٨٠ .

(٤) فينيشنكو ، المرجع السابق III ص ٢٠٥ ــ ٢٠٨ ، وفيما يتصل برد فنشنكو فى ٩ يناير ١٩١٩ الذى يتهم فيه حكومة موسكو باتباع سياسة القيصرية القديمة الامبريالية أنظر نفس المرجع III ص ٢١٣ ــ ٢١٨ .

(٥) نفس المرجع III ص ٢٣٠ .

السوفيتية التى استقرت فى خاركوف ثم الى كييف فى فبراير ١٩١٩ . وحيتهم الجماهير بحماسة (١) . ونقل
كما فعلوا منذ عام مضى . وحيتهم الجماهير بحماسة (١) . ونقل
اعضاء « حكومة الادارة » المطرودين نشاطهم الرئيسى الى مؤتمر الصلح
فى باريس حيث لم تجد نداءاتهم اذنا صاغية من السياسيين الذين كانوا
مهتمين بقضية بولندا او بقضية الجنرالات « البيض » الذين اخذوا على
عاتقهم اعادة وحدة الامبراطورية الروسية اكثر من اهتمامهم بالقومية
الاكرانية .

واصبحت خاركوف عاصمة اكرانيا السوفيتية ، وهى اهم مراكزها
الصناعية ؛ وصار راكوفسكى رئيسا للحكومة الاكرانية السوفيتية بدلا
من بياتاكوف (٢) الذى لم يبد عطفا اكبيرا على مطالب الاستقلال الاكرانى
برغم انه اصلا من اهالى اكرانيا . وفى ١٠ مارس ١٩١٩ اقر المؤتمر
الثالث لسوفيتات اكرانيا كلها دستور الجمهورية الاشتراكية السوفيتية
رسميا . ولم يختلف عن دستور الجمهورية السوفيتية الاشتراكية
الفدرالية الروسية اى اختلاف مهم (٣) . وقد ظهر ضعف الجمهورية
السوفيتية الاشتراكية الاكرانية المستقلة من قائمة اعضاء مجلس رئاسة
المؤتمر الثالث لسوفيتات اكرانيا كلها الذى وقعوا دستورها . فقد
كان راكوفسكى وبياتاكوف وبومبوف وكفيرينج من البلاشفة المعروفين،
ولكن صفتهم كمتحدثين باسم الأمة الاكرانية لم تكن قائمة على أساس
متين (٤) . وفى هذه الأثناء كانت الظروف الخارجية غير مواتية . فقد

---

(١) نفس المرجع ص ٣٢٨ .

(٢) ولعل هذا هو معنى البيان الذى ادلى به أحد المخبرين الثقاة « كانت وجهات نظر حكومة بياتاكوف اكثر يسارية من مؤيديها » ارثر رانسوم ، « ستة أسابيع فى روسيا فى ١٩١٩ » (١٩١٩) ص ٢٢)

(٣) «Politika Sovetskoi Vlasti po Natsional'nomu Voprosu» (١٩٢٠) ص ١١٣ – ١١٦ ، المادة ١٥١

(٤) وكان من البلاشفة المعروفين الاخرين الذين ضمتهم حكومة راكوفسكى ارنم وفوروشيلوف وميزلاوك ونودفويسكى (توجد قائمة كاملة «L'Ukraine Sovietiste» برلين ١٩٢٢ ص ٩ – ١٠) . وكان بعضهم ، مثل تروتسكى وزينوفيف مولودين فى اكرانيا ، ولكنهم لم يعتبروا أنفسهم اكرانيين ، وكان راكوفسكى من أصل رومانى وكان له نشاط فى الحزب الديموقراطى الاجتماعى الرومانى أثناء حرب ١٩١٤ – ١٩١٨ ، كما ظهر فى المؤتمر الثالث لسوفيتات روسيا كلها فى يناير ١٩١٨ كمبعوث يحمل تحيات « الديموقراطية الاجتماعية الرومانية » «Tretü Vserossüskü S'ezd Sovetov» (١٩١٨» ص ١٠ – ١١) . ولم يكن فى ذلك شىء خارق للمألوف ، فقد كان اعضاء الحزب ينقلون كثيرا من ميدان آخر عندما كان عدد الموثوق فيهم قليلا ، وكانت الفوارق القومية تبدو غير مهمة . وفى المؤتمر الأول لسوفيتات روسيا كلها فى يونية ١٩١٧ كان زينوفيف قد تحدث باسم القطاع الاكرانى فى الحزب .

استمر القتال فترة فى الغرب حيث قامت قوات بتايورا المنسحبة
بمذابح وحشية ضد السكان اليهود (١) . وفى اكرانيا الشرقية قام زعيم
من الفلاحين ذو قدرة كبيرة هو الفوضوى نستور ماخنو ونظم فى ١٩١٨
جماعة من المقاتلين الذين يقومون بحرب العصابات ضد سكوروبادسكى:
وتضخمت هذه الجماعة وتحولت الى حركة منظمة لها جيش مؤلف من
عدة آلاف جندى تسيطر فى اوقات مختلفة على مساحات واسعة وتقاتل
مع البلاشفة تارة وضدهم تارة أخرى (٢) . وكانت لا تزال هناك جيوب
من الجنود الألمان هنا وهناك فى الأراضى الاكرانية . كما كانت هناك
قوات فرنسية انزلت على ساحل البحر الأسود وفى القرم . وفى يولية
بدا « جيش المتطوعين » بقيادة دنيكين وتأييد الحلفاء زحفه نحو
الشمال . وتقهقر الجيش الأحمر ، وفى سبتمبر وقعت كييف مرة

---

(١) يقول أحد الكتاب اليهود أن أحد اعضاء الرادا وصف مناهضة السامية فى ذلك الوقت بأنها « سلاحنا الرئيسى » وقال ان « البلشفية لا تستطيع الوقوف فى وجه مناهضتنا للسامية » (م.ج. رافير ، المرجع السابق ، ص ١٣٢) .

(٢) كان نستور ماخنو أحد زعماء جماعة من الشيوعيين الفوضويين تألفت فى قرية جوليابول الاكرانية فى مقاطعة ايكاترينوسلاف فى ١٩٠٥ ؛ وبعد ذلك بعامين ارسل ماخنو الى سيبريا عقب اضطرابات بين الفلاحين اثارتها اصلاحات ستولبين . وعاد فى ١٩١٧ ونظم الجماعة على أساس كوميون زراعى ، وفى خريف ١٩١٨ أنشأ فرقة من المقاتلين لمقاومة نظام سكوروبادسكى ومؤيديه الالمان والنمساويين ، وزاد عدد قواته بسرعة . وابتداء من ١٩١٨ الى ١٩٢١ قاتل على التوالى ، واحيانا فى نفس الوقت ، ضد حكومة الادارة الاكرانية ثم دنيكين ثم رانجل ثم البلاشفة . وقد نشرت مذكراته باللغة الروسية فى باريس بعد ذلك فى ثلاثة مجلدات «نشر المجلدان الاخيران منها بعد وفاته » تحت عناوين مختلفة . وتنتهى المذكرات فى ديسمبر ١٩١٨ ، وكان هناك تفكير فى اصدار مجلد رابع يضم مذكرات ماخنو ومقالاته عن الفترة التالية ولكن يبدو انه لم ينشر قط . ويشرح المشرف على اصدار المجلد الثانى والثالث ، فى مقدمة للمجلد الثانى ، أن ماخنو « لم يكن لديه سوى تعليم أولى ولا دراية له باللغة الادبية» بحيث أن المذكرات ربما تمثل صورة متكاملة ومنسقة أكثر مما ينبغى لشخصية غامضة . وهو يعتبر نفسه مؤمنا ينبذ سلطة الدولة بجميع انواعها لأنها تؤدى للاضطهاد كما أنها ضد الثورة ! ولكن ذلك لم يمنعه من تطبيق نظام عسكرى مشدد فى حركته . وقد اعتبر الفلاح المثل الاعلى للانسان ، ولكنه لم يأبه بالامور السياسية ، فكان ضد أصحاب الأراضى والفوارق والبورجوازية والقومية الأكرانية « ويقال انه لم يكن على معرفة باللغة الاكرانية هو نفسه » وضد الجمعية التأسيسية ، التى أطلق عليها «مباراة فى لعب الورق تشترك فيها كل الاحزاب السياسية » وقد تعاون مع البلاشفة فترات قصيرة ولكنه قاوم كل المحاولات التى بذلوها لفرض سلطتهم على اكرانيا . وكان نشاطه مقتصرا فى الغالب على أكرانيا شرق الدنيبر : وبرغم فوضوية ماخنو فيبدو انه ورث شيئا من تقاليد القوزاق الخاصة بالجماعات العسكرية المستقلة التى كانت سائدة بصورة خاصة فى هذه المنطقة . وقد كتب احد اتباعه قصة الحركة (ب. ارشينوف «Istoriya Makhnovskogs Dirzheniya» برلين ، ١٩٢٣) وهى تضمن معلومات مفيدة وان كان يشوهها المبالغة فى عبادة البطل ، والصورة المقابلة جاءت فى نشرة سوفيتية ، بقلم م. كابان‍دا «Mahhnovshchina» (١٩٢٥) .

اخرى فى يد قوات بتليورا ثم قوات دنيكين نفسه . وعمت الفوضى تماما . واجتاح الجوع والتيفوس والأمراض الأخرى اكرانيا (١) . وانتشر عدة زعماء حربيين مستقلين فى انحاء البلاد ، كان ماخنو اعظمهم قدرا ؛ يقودون اقوات تتراوح بين الجيوش المنظمة وعصابات النهب والسلب . ونسى الفلاحون تذمرهم من حكم السوفيت فى غمرة كراهيتهم للاضطهاد الأشد الذى لقوه على يد قوات دنيكين المحتلة .

وادت هزيمة دنيكين فى ديسمبر ١٩١٩ الى اعادة استيلاء الجيش الاحمر على كييف . وتألفت « لجنة حربية ثورية » من خمسة أعضاء ، ثلاثة منهم بلاشفة ، بمقتضى مرسوم بامضاء راكوفسكى بوصفة رئيسا لمجلس القوميسيريين الاكرانى (٢) ؛ وبذلت محاولة ، للمرة الثالثة ، لارساء قواعد النظام السوفيتى فى اكرانيا . وفى فبراير ١٩٢٠ كانت سلطة السوفيت قد استتبت فى المراكز الرئيسية . ولكن حتى ذلك لم يكن نهاية فترة المشاكل وفى ديسمبر ١٩١٩ التجأ بتليورا ، بعد أن هزمه البلاشفة وتجاهله الحلفاء فى باريس وطرده دنيكين ، الى البديل الوحيد الباقى امامه للمساعدة المادية والمعنوية – بولندا . وكانت بولندا تعارض اعادة ضم اكرانيا الى روسيا الموحدة سواء تحت حكم السوفيت أو دنيكين ، ووجدت فى بتليورا الشخصية الكبيرة الوحيدة الباقية التى تمثل الانفصال الاكرانى ، وتنازل بتليورا ، بلا وازع اخلاقى ، عن مطلب اكرانيا فى شرق غاليسيا مقابل الطموح فى أن يحكم اكرانيا كدولة تابعة للامبراطورية البولندية . وكان الاتفاق بين بتليورا والحكومة البولندية ، الذى عقد فى وارسو فى ٢ ديسمبر ١٩١٩ (٣) ، علامة على افلاس القومية الاكرانية البورجوازية نهائيا حيث أن مبادىء المشاعر القومية لدى الفلاحين الاكرانيين كانت موجهة أصلا ضد أصحاب الضياع البولنديين . ولكنه فتح الطريق لاعتداء جديد على اكرانيا ، بواسطة الجيوش البولندية هذه المرة ، التى احتلت كييف ستة اسابيع فى مايو – يونية ١٩٢٠ . بيد أن هزيمة الغزاة وطردهم هذه المرة امنت اكرانيا من الغزو الأجنبى عشرين عاما . وتطلبت اعادة النظام فى انحاء اكرانيا قرابة عام (٤) ، ولم ينته القتال المتقطع مع قوات الوطنيين حتى

(١) يشير ب . ارشينوف فى كتابه السابق الذكر ص ١٥٦ ، ١٥٨ الى شدة وباء التيفود فى شتاء ١٩١٩ – ١٩٢٠ .

(٢) «Zhizn Natsional'nostei» رقم ٤٨ (٥٦) ٢١ ديسمبر ١٩١٩ .

(٣) فينيشنكو ، المرجع السابق III ص ٤٧٤ – ٤٧٦

(٤) ارسل القائد السوفيتى فرونز . الى ماختو اندارا نهائيا فى نوفمبر ١٩٢٠ ،بعد انهيار قوات رانجل ، يطلب ادماج قوات ماجنو فى الجيش الاحمر (م.ب. فرونزه «Sobranie Uzaknenii» I (١٩٢٩) ص ١٧٦ – ١٨٠) وقد رفض هذا الانذار .

عبر ماخنو (١) الحدود الى رومانيا فى ٢٨ اغسطس ١٩٢١ ، ومع آخر ما بقى من قواته . واخيرا اصبح النظام السوفيتى يسيطر تماما على البلاد وبدا انه يمنح شعب اكرانيا السلام وحكما اكثر تسامحا من اى حكم شهدته البلاد فى هذه السنوات المضطربة .

وهكذا تمت الولادة العسيرة لاكرانيا السوفيتية ، وتحقق رسميا حق تقرير المصير القومى والانفصال . ولكن فى حين كانت الطبقة الحاكمة البورجوازية فى فنلندا قوية الى الحد الكافى لتحصل على الاعتراف بأنها تمثل الأمة الفنلندية ، استمرت الثورة فى اكرانيا خطوة اخرى وطردت البورجوازية لمصلحة « دكتاتورية جماهير البروليتاريا والفلاحين الكادحة والمستغلة » (وهو التعبير الذى يبدأ به الدستور الاكرانى) التى صارت معقد الاستقلال القومى الاكرانى . وكانت مصلحة بتروجراد فى هذا الحل واضحة . ومع ذلك فان الشواهد تدل ايضا على أن النزعة القومية الاكرانية البورجوازية تعرضت للامتحان وفشلت. فلم تكن لديها حركة عمالية قومية تستطيع الاعتماد عليها . كما اخفقت فى اكتساب الفلاحين الى جانبها لأنها لم تحتضن قضية الثورة الاجتماعية، بل حتى ولا الاصلاح الاجتماعى على اى نطاق واسع – وهو نقص اعترف به صراحة ومرارا فينيشنكو ، اكثر زعمائها امانة (٢) ، وقد جعلها ضعفها معرضة باستمرار للضغط الأجنبى وبذلك فقدت كل حرية حقيقية فى العمل . وقد جاء افلاسها نهائيا فى ١٩٢٠ عندما عقد آخر زعمائها العاملين اتفاقه مع البولنديين ، الأعداء القوميين للفلاحين الاكرانيين .

ان البورجوازية الاكرانية اثبتت انها اقل قدرة حتى عن بورجوازية روسيا الكبرى فى تحقيق الثورة البورجوازية . وادى فشلها الى ترك فراغ يبحث عمن يملؤه . وباستثناء البلاشفة لم يكن هناك مرشحون فى الميدان ؛ ودل انهيار القوى التى عارضتهم الواحدة بعد الأخرى على أن الجماهير الاكرانية تقبلهم باعتبارهم اهون الشرور . بيد ان ذلك لم

(١) ب . آرشينوف ، المرجع السابق ص ٢٠٠

(٢) العبارات التالية نموذج لما جاء فى كتاب فينيشنكو المذكور : « طالما كنا نقاتل البلاشفة الروس ، ابناء موسكو ، كان الانتصار حليفنا فى كل مكان ، ولكن بمجرد ان نواجه بلاشفتنا كنا نفقد كل قوانا » II ص ١٥٥ » ولم يبد الرادا اى ميل « الى تحرير الجماهير الكادحة من الاضطهاد الاجتماعى الضار بالأمة وبالطبقة الكادحة » (II ص ٢١٩). ويعترف فينيشنكو ب « العداء الحاد من جانب جماهير الشعب للرادا المركزى » فى الفترة التى طرد فيها البلاشفة الرادا فى فبراير ١٩١٨ ، وقد ادى خلو النزعة القومية الاكرانية من المضمون الاجتماعى الى الحط من شان تطلعاتها الاخرى . ويتحدث م.ج.رافير (المرجع السابق ص ٧٨) ايضا عن العداء الذى اثارته سياسة الرادا الاكرانية .

بجعل الحل سهلا. فالاختيار الوحيد الذى كان امام الحكومة السوفيتية فى اوائل ١٩١٨ ، ثم فى اوائل ١٩١٩ ، هو اما ادماج اكرانيا مباشرة فى روسيا السوفيتية او محاولة ارضاء التطلعات القومية بانشاء وحدة سوفيتية اكرانية منفصلة . وكان البديل الثانى هو ما تفرضه المبادىء التى اعلنوها صراحة قبل الثورة واعتقاد لينين الراسخ فى ان اكثر قدر ممكن من التفرق باسم تقرير المصير القومى هو الطريق الأكيد الى اتحاد القلوب فى النهاية . وهناك شواهد كافية تدل على صراع لينين شخصيا لاضفاء الواقعية على سياسة اقامة اكرانيا السوفيتية المستقلة . فعند البدء فى اقامة السلطة السوفيتية هناك للمرة الثالثة بعد هزيمة دنيكين فى ديسمبر ١٩١٩ صدر قرار « عن السلطة السوفيتية فى اكرانيا » وضعه لينين واقرته اللجنة المركزية وعرض على اجتماع خاص للحزب فى موسكو . وكان ينصب اساسا على موقف الادارة السوفيتية من المسألة القومية الاكرانية والفلاح الاكرانى . وكان القرار يندد « بالمحاولات المصطنعة لدفع اللغة الاكرانية الى الوراء لتكون فى مرتبة ثانية » ، ويطالب بان يكون كل الموظفين ممن يتحدثون الاكرانية ؛ وأوصى بتوزيع الضياع الكبرى السابقة على الفلاحين وعدم انشاء المزارع السوفيتية « الا فى اضيق الحدود الضرورية جدا » ، وعدم مصادرة الغلال « الا بأقل الكميات الضرورية جدا » . ولكن هذا القرار قوبل بمعارضة شديدة فى الاجتماع من جانب الزعماء الاكرانيين البلاشفة . فذهب راكوفسكى الى ان المزارع السوفيتية الكبرى يجب ان تكون اساس النظام السوفيتى ، واعتبر بوبنوف ، وهو احد زملائه فى مجلس القوميسيريين الاكرانى ، المطالبة بان يكون الموظفون ممن يتحدثون اللغة الاكرانية مبالغة فى اهمية النزعة القومية الاكرانية ، كما احتج بوبنوف ومانويلسكى وغيرهما ضد اى تفاهم مع حزب الفلاحين الاكرانى ، الذى يغلب عليه طابع الثوريين الاجتماعيين وكان يحاول التحالف مع البلاشفة (١) . ووفق على قرار لينين ؛ وفى مارس ١٩٢٠ سمح بانضمام حزب الفلاحين الاكرانى الى الحزب الشيوعى (٢) . ولكن كانت معارضة الأشخاص مواجهة حادة وبعيدة المدى وكانت مصاعب تطبيق سياسة الحزب شديدة ولا يمكن التغلب عليها بسهولة .

---

(١) يوجد القرار فى لينين – دراسات » XXIV ص ٥٥٢ – ٥٥٤ . ولم تنشر سجلات هذا المؤتمر ، وقد نقد خطاب لينين الرئيسى عن المسألة الاكرانية . ويوجد له موجز ملخص فى « دراسات XXIV ص ٥٥٧ – ٥٧٨ . كما توجد معلومات اخرى عما دار فيه مستمدة من وثائق لم تنشر فى نفس المرجع XXIV ص ٨١٥ – ٨١٦ ، وحاشية ص ١٧١ ، ٨١٨ ، ٨١٩ وحاشية ١٧٨ .

(٢) « ستالين – دراسات » IV ص ٣٠٤

كما لا يمكن ان نعزو هذه المصاعب الى غباء بعض الافراد وعندهم . فلم يكن من المستطاع ارضاء التطلعات القومية الاكرانية داخل اطار البورجوازية . ولكن عندما اعلن البلاشفة بانشاء الجمهورية السوفيتية الاشتراكية الاكرانية ، الانتقال من مرحلة الثورة البورجوازية الى الثورة البرولتاريا ظهرت المشكلة القومية الاكرانية فى صورة لا تقل صعوبة . فقد كان من المبادىء الجوهرية فى المذهب البلشفى ان البرولتاريا وحدها هى التى تستطيع ان تقود الفلاحين فى طريق الثورة ، ولما لم تكن هناك برولتاريا اكرانية وطنية فقد ظل مضمون الثورة الاجتماعية فى اكرانيا مصطنعا والى حد ما وهميا . اذ كانت وصمة النظام الجديد بالنسبة للمثقف الاكرانى البورجوازى ان زعماءه كانوا فى الغالب من ابناء روسيا الكبرى ، روحا وتدريبا ان لم يكن مولدا . ولم يحجب النجاح فى اجتذاب بعض القوميين الاكرانيين السابقين ، وبخاصة هروشفسكى الذى عاد الى كييف فى ١٩٢٣ ليصير رئيس أكاديمية العلوم الاكرانية الجديدة . الطابع السائد فى الجهاز الادارى لأكرانيا السوفيتية – طابع روسيا الكبرى . وبالنسبة للفلاح الاكرانى كان عيب النظام الجديد هو انه نظام اهل المدينة . ولم يكن الاحساس بهذا العيب شديدا فى فترة الوفاق مع الفلاحين التى تمثلها « السياسة الاقتصادية الجديدة » . ولكن فيما بعد ، عندما استؤنف الضغط البرولتارى على الفلاحين واتفق تذمر الفلاحين الاكرانيين مع تذمر المثقفين الاكرانيين ، ظهرت الحقيقة مرة اخرى ، وهى ان المشكلة القومية صارت حادة عندما اكتسبت مضمونا اجتماعيا واقتصاديا .

وكان انشاء جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية فى فبراير ١٩١٩ ، فى نفس الوقت تقريبا الذى انشئت فيه جمهورية اكرانيا السوفيتية الاشتراكية ، يمثل خطوة اخرى فى تطبيق سياسة التفرق باسم حق تقرير المصير القومى . وكانت المشكلة ابسط من مشكلة اكرانيا ، حيث لم تكن هناك اكثر من بدايات حركة قومية بورجوازية فى روسيا البيضاء ؛ ولكن هذه الحقيقة ذاتها جعلت الحل مصطنعا اكثر . وقد اتبع مع روسيا البيضاء نفس ما اتبع مع اكرانيا . فمنذ مارس ١٩١٧ تألف مؤتمر قومى لروسيا البيضاء واصدر بيانا يحبذ « النظام الفدرالى الديموقراطى الجمهورى » لروسيا وانشأ لجنة قومية لروسيا البيضاء (١) . وفى أغسطس ١٩١٧ انشىء « رادا » قومى بورجوازى لروسيا البيضاء فى منسك (٢) ؛ وظهر مندوبوه فعلا

---

(١) «Revolyutsiya i Natsional'nyi Vopros : Dokumenty i Materialy» ، باشراف س.م.ديمانشتاين III (١٩٣٠) ص ٢٦٧ ، ٢٧١ – ٢٧٢ .

(٢) نفس المرجع III ص ٢٦٥ – ٢٧١ .

في اوائل يناير ١٩١٨ في المؤتمر الثالث لسوفيتات روسيا كلها ، ولكن انكر عليهم حق التحدث في المؤتمر ولم يعترف بوثائق اعتمادهم (١) . وكان قد وقع في الأيام الأخيرة من ١٩١٧ احداث غريبة في منسك . اذ قامت لجنة ثوريه عسكرية بلشفية عقب ثورة اكتوبر وقلبت « الرادا » والفت « مجلس قوميسيري الشعب للمنطقة والجبهة الغربيتـــين » وعلنت حق «الشعب الكادح في روسيا البيضاء في تقرير مصيره»(٢) . وقامت حكومة سوفيتية غير واضحة المعالم ظلت تحكم في منسك بضعة اسابيع . ولكن في فبراير ١٩١٨ قلبتها الجيوش الألمانية الزاحفـــة ، واقامت بدلا منها « رادا » لروسيا البيضاء تابع لها ـ حرصا منها على التظاهر بالدفاع عن حق تقرير المصير بدورها . وفيما بعد في أثنـــاء هذا العام عقدت عدة مؤتمرات للاجئين من روسيا البيضاء في موســـكو اعلنت رغبتها الحاسمة في الاتحاد مع الجمهورية الروسية السوفيتية(٣) .

ولم تثر اية مشكلة عملية اخرى حتى بدأت الجيوش الألمانية وراء الحدود المتفق عليها في برست ليتوفسك تنهار في نوفمبـــر ١٩١٨ . فعندئذ كان لابد من توفير حكم ما في الأقاليم المحررة ؛ وكان الاختيار ، كما في اكرانيا ، بين دمجها في الوحدة الروسية أو خلق وحدة منفصلة لروسيا البيضاء. وانتهى الرأى الى نفس القرار الذى فرضـــته نفس الاعتبارات . وقد اتخذت هذا القرار اللجنة المركزية للحزب ، ونقـــل ستالين التعليمات الضرورية للزعيم الشيوعى المحلى مياسنيكوف في ٢٥ ديسمبر ١٩١٨ (٤) .

---

(١) «Tretii Vserossüskü S'ezd Sovetov» (١٩١٨) ص ٦٤ ، ٨٧

(٢) «Revolyutsiya 1917 Goda» باشراف أ.ن. ليوبيموف ١٩٣٠ ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨ وفي برست ليتوفسك رد هوفمان على دعوة تروتسكي لمبدأ تقرير المصير بانه «في ٣٠ ديسمبر فرق البلاشفة بالحراب والبنادق المؤتمر الاول لروسيا البيضاء في منسك لانه كان مصرا على حق تقرير المصير لروسيا البيضاء» (Mirnye Ueregovory v Brest Litov.) I (١٩٢٠) ص ٦٥ .

(٣) توجد تعليقات الصحف المعاصرة على هذه المؤتمرات في «Voprosy Istorii» رقم ٣ (١٩٤٣) ص ١١ .

(٤) يوجد أكمل سرد لانشاء جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية في مقال نشر بمناسبة الاحتفال ببلوغ ستالين سن الستين «Istorik Marksist» رقم ١ (١٩٤٠) ص ٦٢ ـ ٧٨) . وفيما يلى تلخيص للحقائق الرئيسية التى جاء ذكرها في هذا المقال: في ٢٥ ديسمبر ١٩١٨ ، بعد انسحاب الجيوش الالمانية من ارض روسيا البيضـــاء تحدث ستالين تليفونيا مع مياسنيكوف رئيس اللجنة الاقليمية للحزب الشيوعى في المنطقة الشمالية الغــربية :

« ابلغ الرفيق ستالين مياسنيكوف قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعى بانشاء جمهورية سوفيتية اشتراكية في روسيا البيضاء واستدعى رئيس اللجنة الاقليمية الى موسكو .. واشار الى ان اقليمى كوفنو وفيلنا سيذهبان الى الحكومة السوفيتية اللتوانية

وفي اول يناير ١٩١٩ اعلنت « الحكومة المؤقتة لجمهوريه روســيا البيضاء السوفيتية المستقلة » سلطتها في منســـك واعلنت ان « رادا روسيا البيضاء البورجوازى » خارج القانون (١) . وبعـــد ذلك بشهر تماما اجتمع « المؤتمر الاول لسوفيتات مندوبى العمال والجنود والفلاحين في روســيا البيضاء » في منسك وفي ٤ فبراير ١٩١٩ اقر دستورا « لجمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية » (٢) . وقد تم هذا العمل بعجلة بحيث ان الدستور الذى وضع على نفس خطة دســـتور الاتحاد السوفيتى ، حدد مهام مؤتمر السوفيتات واللجنـــة المركزية

كما سرد الرفيق ستالين ايضا المبادىء الاساسية لتكوين جمهـــورية روسيا البيضـــاء السوفيتية الاشتراكية ولعمل الحزب الشيوعى لروسيا البيضاء .

وقد نوقش ما قاله الرفيق ســـتالين في اجتمـــاع للحزب « لمنطقة الشمال الغربي » اشترك فيه مياسينكوف . وكانت تعليماته هى الاساس الذى قامت عليه جمهوريه روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية والحزب فيها ، وكانت بمثابة توجيهات للاشتراكيين في روسيا البيضاء في صراعهم ضد البورجوازيين من دعاة القومية .

وقد تقرر أن تتالف حكومة روسيا البيضاء السوفييتية الاشتراكية من ١٥ شخصا « زاد عددهم فيما بعد الى ١٧ » . كما اهتم الرفيق ستالين ايضا باختيار الاشخاص الذين يتعلق بهم الامر .

وتألف مكتب مركزى للحزب الشيوعى الروسى لجمهـــوريه روسيا البيضاء . وكان رئيس المكتب المركزى هو ايضا رئيس اللجنة المركزية للحزب ورئيس الحكومه السوفيتيه . ووضع الرفيق ستالين بيان « الحكومة المؤقتة لسوفيت مندوبى العمال والفلاحين في روسيا البيضاء » وأدخل عليه عدة تصحيحات مهمة .

وعندما سافر أعضاء الحكومة المؤقتة الى سمولنسك كتب الرفيق ســـتالين الى مياسينكوف : ـ « يذهب اليوم الروس البيض الى سمولنـــسك . وسيحضرون معهم بيانا وتطلب منك اللجنة المركزية للحزب ولينين استقبالهم كاشقاء صغار ، قد يكونون قليلي التجربة ، ولكنهم على استعداد لان يبذلوا حياتهم من اجل الحزب والسوفيت » .

ولعل الظروف التى نشرت فيها هذه الوقائع ادت الى بعض المبالغة في دور ستالين الشخصى ، ولكن ليس هناك ما يثير الشك في حقيقتها اصلا .

وكان ا.ف. مياسينكوف من اعضاء الحزب الذين لاصلة شخصية لهم بروســـيا البيضاء ، فهو ارمنى المولد . وصار فيما بعد رئيـــسا لمجلس قوميسيرى ارمينيا ، وبهذه الصفة حضر المؤتمر التاسع لسوفيتات روسيا كلها في ديسمبر ١٩٢١ وقرأ بيانا باسم جمهوريات القوقاز الثلاث . وينبغى عدم الخلط بينه وبين ج.ا. مياسنيكوف الذى طرد من الحزب في فبراير ١٩٢٢ لخروجه على نظام الحزب » انظر الفصل الثامن » .

(١) «Istoriya Sovetskoi Konstitutsii v Dekretakh» (١٩٣٦) ص ٩٩ ـ ١٠٢ . وقد انتقل الرادا الى جرودنو حيث استمر بعض الوقت تحت رعاية الحكومة البولندية .

(٢) يوجد الدستور في نفس المرجع ص ١١١ ـ ١١٤ ، وتوجد قائمة الحكومة في «Zhizn' National' nostei» رقم ٥ (١٣) ١٦ فبراير ١٩١٩ .

التنفيذية ولكنه نسى ان يضع بنودا للسوفيتات المحلية او لمجلس القوميسيريين .

وتعرضت روسيا البيضاء ، مثل اكرانيا ، لفترة اخرى من القلاقل حتى بعد قيامها كجمهورية سوفيتية اشتراكية . واثناء الربيع سنة ١٩١٩ كانت الخطط توضع لانشاء فدرال بين الجمهوريتين الصغيرتين الضعيفتين بنفس الدرجة تقريبا ــ روسيا البيضاء ولتوانيا (١) . ولكن فى ابريل ١٩١٩ قضى الزحف البولندى على « الجمهورية اللتوانية السوفيتية الاشتراكية » ؛ كما احتلت الجيوش البولندية جزءا من الاقليم الذى تدعيه روسيا البيضاء ، واستولت على منسك نفسها فى اغسطس ١٩١٩ . وفى الحرب البولندية السوفيتية سنة ١٩٢٠ تحررت جمهورية روسيا البيضاء بتقدم القوات السوفيتية فى بولندا واحتفلت بالنصر فى اول اغسطس ١٩٢٠ باعلان حماسى (٢) . وحرمت الهدنة البولندية السوفيتية فى اكتوبر ١٩٢٠ (والتى تأيدت فيما يتصل بهذه النقطة بمعاهدة ريجا فى ١٨ مارس ١٩٢١) روسيا البيضاء مرة اخرى من الجزء الغربى من اقليمها . ولكن القرار هذه المرة كان نهائيا ، وحلت فترة من السلام . وفى ديسمبر ١٩٢٠ ادخل « المؤتمر الثانى لسوفيتات روسيا البيضاء » التعديلات اللازمة على دستور فبراير ١٩١٩ باصدار سلسلة من « القرارات المكملة » (٣) .

وقد قال احد المؤرخين اخيرا « ان القومية جاءت الى اهالى روسيا البيضاء منحة ، بلا طلب ، من الثورة الروسية » (٤) . وقد اعترف كاتب فى الصحيفة الرسمية لقوميسيرية الجنسيات بأن عمال وفلاحين روسيا البيضاء « اعتبروا انفسهم دائما جزءا من الشعب الروسى العامل ، ولم يؤيد استقلال روسيا البيضاء سوى حفنه لا قيمة لها من مثقفى البورجوازية الصغيرة فى روسيا البيضاء » (٥) . ولكن القومية كانت فى النظرية البلشفية مرحلة نمو تاريخية طبيعية ومفيدة ، بل لا غنى عنها ، واذا لم تكن هناك امة روسيا البيضاء فعلا فان الدلائل والسوابق تشير الى انها كانت فى مرحلة متقدمة من التكون .

---

(١) « ستالين ــ دراسات » IV ص ٢٢٨ ــ ٢٢٩ .

(٢) «Istoriya Sovetskoi Konstitutsii v Dekretakh» (١٩٣٦) ص ١٤٠ ــ ١٤٢ .

(٣) نفس المرجع ص ١٥٥ ــ ١٦٠ .

(٤) د. س. ميرسكى « روسيا : تاريخ اجتماعى » (١٩٣٢) ص ١٧٨ .

(٥) «Zhizn' National' nostei» رقم ١٠ (٦٧) ٦ ابريل ١٩٢٠ .

وكانت هذه هى الحجة المشكوك فى قوتها التى دافع بها ستالين عن نفسه بعد سنتين فى مؤتمر للحزب ضد تهمة « انشاء جنسية مصطنعة لروسيا البيضاء » :

« منذ حوالى اربعين عام مضت كانت ريجا مدينة المانية ؛ ولكن لما كانت المدن تنمو بما تستمده من الريف ، والريف هو معقل الجنسية فان ريجا قد صارت الآن لتوانية بحتة . ومنذ حوالى خمسين سنة كانت كل مدن هنغاريا ذات طابع المانى ؛ والآن هى مجرية . وسيحدث نفس الشىء فى روسيا البيضاء ، فى المدن التى تغلب فيها عناصر من غير روسيا البيضاء حتى الآن » (١) .

ولعل ذلك كان أقصى مثل لاستخدام مبدأ حق تقرير المصير القومى ، فى اوروبا على الأقل ، بغرض اثارة الوعى القومى لا بغرض اشباعه .

لقد كانت حالة استونيا ولاتفيا وسطا بين حالة فنلندا من ناحية وحالة اكرانيا وروسيا البيضاء من ناحية اخرى . فكلا البلدين كان صغير الحجم جدا ، اذ ان عدد سكان الأولى كان ١٫٢٥٠٫٠٠٠ والثانية ١٫٧٥٠٫٠٠٠ ؛ ولكن لغتيهما كانتا مختلفتين ، كما كانتا لا تشبهان التيوتونية ولا السلافية ، مما أضفى عليهما طابعين متميزين . وفى كلا البلدين كانت قد قامت حركة قومية بورجوازية حقيقية ضد سيطرة التجار الصناعيين وأصحاب الأراضى الألمان ــ وكانتا أضعف بكثير من البورجوازية الفنلندية ، ولكنها أقوى وأشد عزما منها فى اكرانيا . وفى كلا البلدين اعلن النظام السوفيتى فى لحظة قيام ثورة اكتوبر ، ولكن الجيوش الألمانية الزاحفة قضت عليه فى البلدين فورا . وعندما انهارت المانيا فى نوفمبر ١٩١٨ انشئت حكومتان بورجوازيتان قوميتان فى كل من ريجا وتالين . ولكنهما لم تستمرا طويلا . نفى ٢٩ نوفمبر ١٩١٨ اعلن قيام حكومة سوفيتية استونية فى نارفا ، واعقبها اعلان قيام حكومة سوفيتية لاتفية بعد ثلاثة أسابيع . وبدأت الجيوش السوفيتية من أهالى البلدين ومن الروس ، تتحرك من الشرق . وكانت هذه هى

---

(١) « ستالين ــ دراسات » V ص ٤٩ . وقد كرر ستالين فيما بعد أن « عناصر تكوين الامم » كانت موجودة فعلا فى الفترة السابقة على الراسمالية ، وان كانت « احتمالا كامنا » فقط « نفس المرجع XI ص ٣٣٦ » . وقد قال لينين فى ١٩١٣ ، مشيرا الى « بولندا واكرانياوروسيا البيضاء الخ » بصفة خاصة ، ان « انتزاع المدن من القرى والمناطق التى تدور حولها وتتطلع نحوها ، لاسباب قومية ، امر سخيف ومستحيل (« دراسات » XVII ص ١٥٨) ، ولكن النتيجة العملية الوحيدة التى خرج بها فى ذلك الوقت هى ان « الماركسيين يجب الا يقفون كلية على اساس من المبدا ، القومى الاقليمى ، وحده » .

الفترة التى ساد فيها شعار « حق تقرير المصير للعمال » رسميا ، وكان اعلان ستالين لهذه السياسة صريحا وبلا مواربة :

« ان روسيا السوفيتية لم تنظر قط الى الاقاليم الغربية باعتبارها ممتلكات لها . فقد اعتبرت باستمرار أن هذه المناطق ملك للجماهير العاملة من الجنسيات التى تسكنها ، وأن هذه الجماهير لها كامل الحق فى تقرير مصيرها السياسى بحرية . ولا يستبعد ذلك طبعا — بل انه يفترض مسبقا — المساعدة من كل نوع من جانب روسيا السوفيتية لرفاقنا الاستونيين فى صراعهم من أجل تحرير عمال استونيا من نير البورجوازية » (١) .

واعترفت بتروجراد بالجمهورية الاستونية السوفيتية فى ٨ديسمبر ١٩١٨ وبجمهورية لاتفيا السوفيتية فى ٢٢ ديسمبر ١٩١٨ (٢) . وفى اوائل يناير ١٩١٩ وكانت سلطة السوفيت قد امتدت حتى ريجا .

والى هنا اتبعت امثولة السابقة الاكرانية ؛ ولما كانت ريجا تضم برولتاريا صناعية وطنية كبيرة ، فقد بدا أن أسس السلطة السوفيتية على سواحل البلطيق أكثر رسوخا منها فى اكرانيا . ولكن هنا كان وجود الأسطول البريطانى هو العامل الحاسم . فبعد انتهاء القتال مع المانيا ظهرت وحدات بحرية بريطانية فى البلطيق . وانهارت جمهورية استونيا السوفيتية فى يناير ١٩١٩ . وقاومت جمهورية لاتفيا السوفيتية خمسة أشهر ، ولكنها لم تلبث أن انهارت أيضا تحت تهديد مدافع البحرية البريطانية . وفى كلا البلدين كان لدى الحكومتين البورجوازيتين اللتين قامتا تحت رعاية بريطانيا الوقت الكافى لدعم سلطتهما . ومنذ ذلك الوقت اعادت الحكومة السوفيتية النظر فى موقفها — بعد فشل مغامرة يودنش (٣) . فقد أبدت الحكومتان

(١) « ستالين — دراسات » IV ص ١٧٨ . وقد نشرت المقالة التى تتضمن هذا الاعلان فى كل من « برافدا » و «Zhizn' National' nostei»

(٢) توجد هذه البيانات فى «Politika Sovetskoi Vlasti po Natsiona' nomu Voprosn» (١٩٢٠) ص ٥٢ — ٥٤ ، المادة ٧٦ وص ١٣٣ — ١٣٤ ، المادة ١٦٨ ، وتوجد مراسيم الاعتراف فى كتب كليوشنكوف وسبانين «Mezhdunarodnaya Politika» II (١٩٢٦) ص ٢٠٦ — ٢٠٨ . وقد صدرت هذه المراسيم من مجلس القوميسيرين : ثم صدق عليها ، لاضفاء قدر أكبر من الهيبة ، بقرار من اللجنة التنفيذية المركزية « نفس المرجع II ص ٢٠٨ — ٢٠٩ » .

(٣) فى أكتوبر ١٩١٩ قام الجنرال « الابيض » يودنيش ، بتأييد البريطانيين، بحملة من قواعد فى استونيا ضد بتروجراد .. وكاد ينجح فيما اراد . ولما كان يودنيش يهدف الى اعادة الامبراطورية الروسية داخل حدودها السابقة فان حملته لم تحظ باى عطف من جانب حكومتى استونيا ولتفيا .

البورجوازيتان قوة وتماسكا أكثر مما كان متوقعا ، كما ان عداءهمانحو يودنيش اثبت أنهما لم تكونا معاديتين كلية للجمهورية السوفيتية . واهم من ذلك كله ان التجارة الخارجية بدات تدخل فى اعتبار السياسة السوفيتية (فقد رفع حصار الحلفاء فى يناير ١٩٢٠) وكان من المفيد ان يعامل ميناء ريجا وميناء تالين كنوع من المراكز المحايدة بين العالم الراسمالى والعالم السوفيتى . ومن ثم تقرر اتباع سياسة مماثلة لما اتبع مع فنلندا وليس ما اتبع فى اكرانيا وصرف النظر عن مشروع اقامة جمهوريتين سوفيتيتين فى استونيا ولاتفيا والاعتراف بالحكومتين البورجوازيتين على أساس مبدأ حق تقرير المصير. وعقدت معاهدة صلح مع استونيا فى ٢ فبراير ١٩٢٠ (١) ومع لاتفيا فى ١١ اغسطس ١٩٢٠ (٢) . واستمر النظام الذى قام فيهما على هذا الأساس عشرين عاما كاملة .

وكان مصير دولة البلطيق الثالثة ، لتوانيا ، هو مصير لاتفيا واستونيا مع بعض التغييرات . فقد تالف فيها مجلس قومى بورجوازى فى تاريبا ابان شتاء ١٩١٧ — ١٩١٨ . وكان هذا المجلس ، مثل « رادا » روسيا البيضاء الذى قام فى فبراير ١٩١٨ ، من صنع الألمان الى حد كبير ، وأعلن استقلال لتوانيا — بموافقة السلطات الألمانية المحتلة — فى ١٦ فبراير ١٩١٨ (٣) . وبعد انهيار المانيا اعلن قيام حكومة عمال وفلاحين مؤقتة فى لتوانيا (٤) . واعترفت بها بتروجراد — وكان اعترافا سابقا لأوانه الى حد ما — فى نفس الوقت الذى اعترفت فيه بالنظام المقابل فى لاتفيا فى ٢٢ ديسمبر ١٩١٨ (٥) . وفى الشهر التالى أخرج « التاريبا » البورجوازى من فيلنا وأقيمت فيها سلطة سوفيتية. وفى ابريل ١٩١٩ وضع استيلاء الجيش البولندى على فيلنا حدا لمشروعى اقامة فدرال بين جمهوريتى لتوانيا وروسيا البيضاء السوفيتيتين وانشاء لتوانيا السوفيتية . وبعد عام وثلاثة أشهر ، عندما استعادت الجيوش السوفيتية فيلنا اثناء الحرب

(١) «Sobranic Uzaknenii» (١٩٢٠) رقم ٧ المادة ٤٤ . وكان أول اتصال من جانب السوفيت بالحكومة البورجوازية الاستونية فى سبتمبر ١٩١٩ ، ولكنها رفضت مقترحات السوفيت على أساس أنها لا تريد أن تتصرف مستقلة عن جيرانها (كليوشنكوف وسابانين المرجع السابق II ص ٣٤٤ — ٣٤٦ و ٣٨٧ — ٣٨٨) ، وبذلت محاولات مماثلة فى نفس الوقت للاتصال بفنلندا ولتفيا ولتوانيا ولكن يبدو بوضوح أن هذه البلاد تجاهلتها (نفس المرجع II ص ٣٨٣ — ٣٨٤) .

(٢) «Sobranie Uzakonenii 1920» رقم ٩٥ المادة ٥١٤ .

(٣) جمعت الوثائق اللتوانية الرسمية الخاصة بتلك الفترة فى كتاب ب. كليماس « نمو الدولة اللتوانية » (باريس ١٩١٩)

(٤) «Istoria Marksist» رقم ٢ — ٣ (١٩٢٥) ص ٥٠ — ٥٢ .

(٥) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ٩٨ ، المادة ١٠٠٦ .

البولندية كانت قد ظهرت اعتبارات جديدة . وفى ١٢ يولية ١٩٢٠ عقدت معاهدة صلح من الحكومة اللتوانية البورجوازية على غرار تلك التى عقدت مع استونيا ولاتفيا فى نفس العام (١) ، وبرغم ان ذلك لم ينقذ لتوانيا من فقدان فيلنا فى نفس العام للمهرب البولندى زليجوفسكى . فان اعتراف السوفيت لم يسحب من الحكومة اللتوانية التى نقلت مركزها الى كوفنو .

ومع ان لتوانيا كانت اكبر قليلا من لاتفيا واستونيا واكثر سكانا فانها كانت بلادا زراعية تماما ، ولا توجد فيها بروليتاريا كما لا توجد سوى حفنة من المثقفين . وكانت الدعوة الى الاستقلال تقوم على اسس ضعيفة سواء فى ظل البورجوازية او السوفيت ، وكان اعتمادها الى حد كبير – ماديا ومعنويا – على العدد الكبير من اللتوانيين من سكان الولايات المتحدة الأمريكية . وكانت المصلحة الرئيسية للسوفيت فى استقلال لتوانيا مصلحة سلبية . فاذا لم تستقل لتوانيا قد تقع فى فلك بولندا ؛ ومن ناحية اخرى اذا كانت مستقلة فقد تكون شوكة فى جنب بولندا . ومن ثم فان مصلحة السوفيت هنا كانت فى تطبيق مبدا تقرير المصير على اوسع نطاق .

(د) الحدود الشرقية

كان سكان اقاليم الحدود الغربية لجمهورية روسيا الاشتراكية السوفيتية الفدرالية ممن ينتمون، سواء كانوا سلافيين او غير سلافيين، للمدنية الأوروبية بمعناها الواسع ويشتركون فى التقاليد الروسية وبلغوا مستويات من الثقافة والرفاهة المادية لاتقل ، ان لم تكن اكثر بكثير احيانا ، عما بلغه اهل روسيا الكبرى انفسهم . وكانت مشكلة علاقتهم بوحدة مركزية تسيطر عليها روسيا الكبرى تماثل فى اوروبا الغربية مشكلة مثل موقف التشيكيين من امبراطورية هابسبرج قبل ١٩١٨ ، او موقف السلوفاكيين والمان السوديت فى تشيكوسلوفاكيا بعد ١٩١٨ . فقد كانت هناك فى جميع هذه الحالات حلول عديدة ، بين الانفصال والفدرالية والاستقلال الذاتى والاندماج الكامل ، ولكل منها حجج يمكن ان تساق فى تأييده . ولكن ايا كان الحل فان القضايا المثارة كانت ذات طبيعة واحدة تعرف فى غرب اوروبا باسم مشاكل « الأقليات » . اما اقاليم الحدود الشرقية ، التى تتألف من حوض الفولجا وسهول القوقاز الشمالية ووسط آسيا وشرق بحر قزوين ،

(١) «Sobranie Uzaknenii 1920» رقم ٩٦ ، المادة ٥١٥ .

فكانت مشاكلها من نوع آخر . فسكان هذه المناطق ينتمون ، بحكم اصولهم ولغتهم وبقايا آثار المدنية المنغولية ، الى آسيا لا الى اوروبا. وكان حوالى عشرة ملايين منهم لا يزالون من الرحل . ولم تكن التنظيمات القبلية البدائية قد اختفت تماما بينهم . وكانت مستويات معيشتهم وثقافتهم تضعهم أدنى بكثير من الروس وشعوب اقاليم الحدود الغربية. وكان السكان الروس المبعثرون هنا وهناك يقومون بدور المستوطنين والمستعمرين . وقد كتب انجلز فى الخمسينات من القرن الماضى عن هذه المناطق :

« ان الحكم الروسى ، مع كل ما فيه من سوء وكل قذارته السلافية، له اثر تمدينى فى مناطق البحر الأسود وبحر قزوين وفى آسيا الوسطى وبين الباشكيريين والتتر . » (١)

فلم تكن القضايا التى تثيرها علاقتهم بالوحدة المركزية . او تثيرها مشروعات تحريرهم ، مشاكل « أقليات » بل مشاكل « مستعمرات » بالمصطلحات الأوروبية . وفى الكتابات السوفيتية ترتبط قضايا « المستعمرات » والقضايا « القومية » بعضها ببعض عادة .

وكان تطبيق مبدا تقرير المصير فى اقاليم الحدود الغربية قد ادى قبل نهاية ١٩٢٠ الى الاعتراف بجمهوريات غير سوفيتية فى بولندا وفنلندا واستونيا ولاتفيا ولتوانيا ، وانشاء جمهوريتى اكرانيا وروسيا البيضاء السوفيتيتين المستقلتين المرتبطتين بعلاقة وثيقة . ولكنها مازالت غير محددة ، بجمهورية روسيا السوفيتية . اما فى الشرق فلم يكن الحل بهذا الوضوح ، مما يرجع بعض السبب فيه الى التعقيدات المتأصلة فى الموقف ذاته ، وبعضه الى احداث الحرب الاهلية . بيد ان الاطار العريض ظل واحدا فى كل مكان . فالمرحلة الاولى من الثورة اعلنت مبدا تقرير المصير القومى ، الذى اتخذ عمليا صورة مطالب الاستقلال الذاتى لا مطالب الاستقلال الكامل . وفى مبدا الأمر كسب البلاشفة ، بتأكيدهم هذا المبدا بصورة اقوى واكثر اتساقا من الحكومة المؤقتة ، التأييد المطلق من الحركات القومية لدى الشعوب الشرقية . ولكن عندما ظهر هؤلاء البلاشفة انفسهم ، بعد ثورة اكتوبر ، فى شكل الحكومة الروسية (ايا كان اسمها) التى تحكم من بتروجراد ، وعندما انتقلوا الى المرحلة التالية من الثورة فتحدوا ، صراحة او ضمنا ، النظام الاجتماعى القائم ، تحول الزعماء القوميين بولائهم الى قوات

(١) كارل ماركس – فردريك انجلز «Historisch-Kritische Gesamtansgabe» 1 ص ٢٠٦ .

الثورة المضادة . بيد أن هذه الخطوة كانت نتيجتها مماثلة لما حدث فى اكرانيا . فلم يكن بين الجنرالات « البيض » الذين قادوا الحملة ضد الحكومة السوفيتية من يعطف على التطلعات القومية للشعوب المتخلفة فى الامبراطورية الروسية السابقة ، التى كانوا يقاتلون من اجل اعادتها الى الوجود ، بحيث وجد الزعماء الوطنيين فى هذه الشعوب انفسهم بين الشيطان الذى لا يعدهم الا بالعودة الى النير القيصرى ومتاهات الثورة الاجتماعية العميقة . ومن ثم فان الحرب الأهلية حكمت بالافلاس على ما يمكن ان يسمى بالمقابلة الحركات القومية « البورجوازية » بين الشعوب الشرقية وعجلت بدفع السلطات السوفيتية فى طريق الانتقال من الثورة القومية الى الثورة الاجتماعية .

وبصفة عامة كانت الحرب الأهلية هى الحد الفاصل بين مرحلتين السياسة السوفيتية فى اقاليم الحدود الشرقية . وكان التذمر بين الشعوب المسلمة فى القيصرية الروسية قد بدأ يظهر حتى قبل ثورة فبراير (١) . فقد كانت هناك حركات قومية وليدة ، تدعمها حفنات من المثقفين . بين التتر فى الفولجا ، الذين كانت لديهم وحدهم طبقة تجارية متوسطة مبتدئة ، وبين جيرانهم المباشرين الباشكريين ، الذين كانوا أصلا من الرحل ولكن معظمهم استقر فى الزراعة وقطع الأخشاب ، وبين الكازاخستانيين ، الذين عرفهم كتاب القرن التاسع عشر خطأ باسم اكثر شيوعا هو الكيرجيز (٢) . وكانوا رحلا أكثر من الباشكريين ويسكنون السهول الشاسعة التى تمتد شرقا من كازان عبر آسيا الوسطى . وقد وجدت هذه الحركات منذ ١٩٠٥ . وقد أثارت هذه

(١) يبين س.م. ديمانشتاين ، وكان موظفا فى قوميسيرية الجنسيات ، أثر ثورة ١٩٠٥ فى هذه الشعوب فى «Revolyutsiya i Natsional nosti» رقم ٨و٩ (١٩٣٠) ورقم ١ (١٩٣١) بيد أن قوله ان ابناء هذه الشعوب كانوا يصفون أنفسهم بأنهم مسلمون لان اسماءهم القبلية و القومية « لاتعجب الموظفين الروس » ليس صحيحا الا بصورة جزئية فقد كان الوعى السائد بين كثيرين منهم وعيا دينيا بقدر ما كان قوميا .

(٢) كان « كازاخ » هو الاسم الاصلى للسكان الرحل الذين يتكلم معظمهم اللغة التركية فى سهول آسيا الوسطى الواسعة التى تمتد شرقا والى الشمال الشرقى من بحر قزوين ، ولكن فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر صار الاسم يطلق على مستعمرات المستوطنين العسكريين ، ومعظمهم من الروس ، فى الاطراف النائية من الامبراطورية أو التى تم فتحها حديثا « والذين يطلق عليهم الغرب اسم القوزاق » ، أما الكازاخيون الاصليون فصار يطلق عليهم اسم « الكيرجيز » من جانب الروسيين والكتاب الغربيين على السواء ، وهو اسم شعب صغير مستقر ، وان كان ايضا يتحدث اللغة التركية ، فى المنطقة الجبلية على حدود سنكيانج . واعادت السلطات السوفيتية والكتاب السوفيتيين للكازاخيين الذين فى اواسط اسيا اسمهم الاصلى واطلقوا على اقليمهم اسم كازاخستان ، وان كان اسم « الكيرجيز » قد استمر يستخدم رسميا حتى أواخر العشرينات الماضية .

الحركات سياسة الاستعمار القيصرية التى كانت تعمل على توسيع نطاق الزراعة وتحسينها بتوطين الأهالى وجلب المستوطنين من اماكن اخرى . فكان انتزاع ارض الرعى التقليدية من الكازاخستانيين ليحتلها المستوطنون الروس مثلا مصدرا للمشاعر المريرة . وعندما أعقبته محاولات تجنيد السكان للعمل اثناء الحرب ، ادى الى تمرد خطير بين الكازاخانيين فى ١٩١٦ . والى الجنوب من ذلك ، بين سكان خيفا وبخارى وتركستان الأكثر استقرارا — وهى بقايا امبراطورية جنكيز خان فى العصور الوسطى — كان نفس الاختمار التمردى موجودا . ففى شتاء ١٩١٦ — ١٩١٧ اضطر خان بخارى شبه المستقل الى الاستعانة بالجيوش الروسية لاخماد تمرد رعاياه .

وكانت هذه العوارض ارهاصات للحركة العامة التى حدثت فى ١٩١٧ . وفى مايو ١٩١٧ اجتمع المؤتمر الاول لمسلمى عموم روسيا فى بتروجراد ، لا لتطالب بالاستقلال القومى ، بل الاستقلال الذاتى القومى . وكان موضوع الجدل الرئيسى بين الأغلبية تطالب « بجمهورية ديموقراطية فدرالية على الأساس الاقليمى القومى » . والاقلية التى اكتفت بالاستقلال الذاتى الثقافى داخل الدولة الروسية الموحدة (١) . وفى ظروف الاضطراب السائدة فى جميع انحاء روسيا فى ذلك الوقت شرعت الشعوب المسلمة المختلفة فى العمل على تحقيق مطامحها . وعقد مؤتمر ثانى لمسلمى روسيا كلها فى كازان فى يوليه ١٩١٧ وكانت السيطرة الغالبة فيه للتتار الذين سعوا ، بوصفهم اكثر الشعوب المسلمة تقدما ، السيطرة على الحركة القومية المسلمة ، بل وقد راودتهم تطلعات الجامعة الطورانية . وفى نفس الوقت عقد مؤتمر للباشكيريين فى أورنبرج للمطالبة بالاستقلال الذاتى لباشكيريا . وحوالى نفس الوقت اجتمع مؤتمر لأهل كازاخستان فى اورنبرج ايضا ، وانشأ مجلسا قوميا تحت الاسم التقليدى « آلاش — أوردا » (جحافل الآلاش) ويغلب ان ذلك يرمز الى الأصل الاسطورى للكازاخستانيين ، واصدر برنامجا يعلن أن « روسيا يجب أن تصير جمهورية فدرالية ديموقراطية » وتكون فيها كازاخستان وحدة تتمتع بالاستقلال الذاتى (٢) . وفى تواريخ مختلفة أثناء صيف ١٩١٧ عقدت الأقليات المسلمة الأصغر شأنا فى حوض الفولجا ، الماريين والفوتياكيين والشوفاشيين مؤتمرات وتقدمت بمطالب مماثلة (٣) ، كما عقد مؤتمران للقبائل المسلمة

(١) «Revolyutsiya i Natsional' nyi Vopros : Documenty i Materiali» باشراف س.م. ديمانشتاين III (١٩٢٠) ص ٢٩٤ — ٣٠٥ .

(٢) نفس المرجع III ص ٣١٥ — ٣١٧ و ٣٢٨و ٣٦٣ — ٣٦٥ .

(٣) نفس المرجع III ص ٤١٤ — ٤٢٨ .

فى شمال القوقاز فى فلاديكا فكاز فى مايو وسبتمبر (١) . ولم يكن اى من هذه المؤتمرات ثوريا بالمعنى الاجتماعى ، وكانت لها كلها تقريبا (ربما باستثناء مؤتمر الكازاخستانيين) نكهة دينية واضحة . وقد سجل عن مؤتمر الباشكيريين انه كان مؤلفا من رجال الدين « الملا » والشيوخ والكولاك ، وفرض على كل مشترك مبلغ ٥٠ روبلا رسم دخول (٢) ، وانتخب مسلمو شمال القوقاز « ملا » اسمه جوتسينسكى زعيما لهم ومنحوه لقب « مفتى » (٣) .

وفى هذه الظروف لم يكن غريبا ان تبدو المسألة القومية فى الشرق للزعماء السوفيت فى صورتها الاسلامية وحدها فى مبدأ الأمر. وكان أول ما فعلته الحكومة السوفيتية فى هذا المجال انها أصدرت ، عقب « اعلان حقوق الشعوب الروسية » ، نداء خاصا « الى كل الكادحين المسلمين فى روسيا والشرق » . وابتدأ النداء باعلان أن رغبة الشعب الروسى الأكيدة هى الحصول « على سلام مشرف ومساعدة الشعوب المضطهدة فى العالم على تحقيق استقلالها » ، ثم استطرد :

« ايها المسلمون الروس ، يا تتار الفولجا والقرم وأيها الكيرجيزيين (اى الكازاخستانيين) ومسلمو سيبيريا وتركستان واتراك القوقاز وتتاره ، وكل من دمرت مساجدهم ومنابرهم وديست معتقداتهم بأقدام القياصرة ومضطهدى روسيا . ان معتقداتكم وعاداتكم ومؤسساتكم الثقافية والقومية اصبحت منذ الآن حرة لا يمكن الاعتداء عليها . نظموا حياتكم بكل حرية . ان لكم الحق فى ذلك . واعلموا أن حقوقكم ، مثل حقوق كل الشعوب الروسية ، تحت حماية الثورة القوية وأجهزتها — مجالس العمال والجنود والفلاحين . ايدوا هذه الثورة وحكومتها » .

وانتقل بعد ذلك الى مسلمى الشرق فيما وراء الحدود الروسية القديمة وحثهم على قلب مضطهديهم ووعدهم بالمساعدة ايضا (٤) . وصدر فى ١٩ يناير سنة ١٩١٩ مرسوم بانشاء قوميسيرية الشئون الاسلامية الداخلية : وكان القوميسير تتاريا ومساعداه الرئيسيان

(١) نفس المرجع III ص ٣٧٢ — ٣٧٧ .

(٢) س. انتاجولان «Bashkiriya» (١٩٢٥) ص ٥٧ .

(٣) «Revolyutsiya i Natsional' nyi Vopros : Documenty i Materiali» III ص ٣٧٧ .

(٤) كليوشنيكوف وسابانين — المرجع السابق II ص ٩٤ — ٩٦، وتوجد ترجمة فرنسية فى « مجلة العالم الاسلامى » (١٩٢٢) ص ٧ — ٩ . وتوحى الاشارة الى شكاوى «الهنود» و «الارمنيين» فى القسم الاخير من الاعلان بأن تعبير (مسلم) قد صار رمزا لكل شعوب الشرق فى نظر البلاشفة .

تتارى وباشكيرى على التوالى (١) . ومن التصرفات ذات المغزى فى هذه الفترة تسليم « قرآن عثمان المقدس » ، الذى كان قد جلب اصلا من سمرقند ووضع فى دار الكتب الامبراطورية ، الى « المؤتمر الاقليمى للمسلمين فى بتروجراد » (٢) وكذلك اصدار نداء من قوميسيرية شئون المسلمين ، بمناسبة قطع المفاوضات فى برست ليتوفسك وتجدد الهجوم الألمانى ، الى « الشعب المسلم الثورى » يحثه على « الاسراع بالانضواء تحت علم الجيش الاشتراكى المسلم » (٣) . وعقد مؤتمر للمنظمات الشيوعية المسلمة فى موسكو فى نوفمبر ١٩١٨ ، وانشا هذا المؤتمر « المكتب المركزى للمنظمات الشيوعية المسلمة » الذى قام باصدار نشرات دعائية بعدة لغات ، بما فى ذلك صحيفة يومية باللغة التركية ، وايفاد مبعوثين للاثارة وتنظيم مطابع محلية (٤) . وعقد مؤتمر ثان فى نوفمبر ١٩١٩ تحدث فيه كل من لينين وستالين شخصيا (٥) .

وتميزت المرحلة الثانية فى السياسة السوفيتية ، التى بدأت فى أوائل ١٩١٨ ، بالتدخل النشط ضد الحكومات القومية «البورجوازية» التى كانت قد ظهرت الى الوجود ، فى الشرق كما فى اكرانيا ، فى الفترة بين ثورتى فبراير واكتوبر . وجنحت هذه الحكومات . مثل « الرادا » الاكرانى ، بعد اكتوبر الى الانقلاب على الحكومة السوفيتية فى بتروجراد سواء لأن الاعتقاد السائد انها تهدد النظام الاجتماعى القائم ، أو لأنها اعتبرت ، بوصفها حكومة روسية ، عدوة بطبيعتها الشعوب الخاضعة سابقا . فبعد ثورة اكتوبر انضمت حكومة باشكيريا، التى كانت قد أعلنت — برئاسة شخص اسمه ڤاليدوف — قيام باشكيريا المتمتعة بالاستقلال الذاتى ، الى قوزاق اورنبرج الذين كانوا فى حرب علنية ضد الحكومة السوفيتية (٦) ، وكان ذلك هو الموقف السائد « للوطنيين » فى ذلك الوقت . وأدى هذا الانشقاق الى استعانة

(١) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ١٧ مادة ٢٣٤ .

(٢) نفس المرجع ، رقم ٦ ، المادة ١٠٣ . وكانت النتيجة النهائية لهذه اللفتة هى اختفاء القرآن المشهور ، فلا يعرف له مكان الآن .

(٣) «Politika Sovetskoi Vlasti po Natsional' nomu Voprosu» (١٩٢٠) ص ٨٠ مادة ٩٩ .

(٤) وقد تغير اسم المكتب فى مارس ١٩١٩ الى « المكتب المركزى للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق » ، وفى ذلك الوقت كان قد صار تحت سلطة قوميسيرية الجنسيات .

(٥) « لينين — دراسات » XXIV ص ٥٤٢ — ٥٥١ ، « ستالين — دراسات » IV ص ٢٧٩ — ٢٨٠ .

(٦) س. انتاجولاف «Baskhiriya» (١٩٢٥) ص ٥٦ — ٥٩ . وجاء فى مقال فى «Voprosy Istorii» رقم ٤ سنة ١٩٤٨ ص ٢٦ أن تاريخ الاتفاق بين فاليدوف وديتوف ، رئيس قوزاق اورنبرج ، هو ١١ — ٢٤ نوفمبر ١٩١٧ .

الحكومة السوفيتية بالعناصر شبه « البرولتارية » (والمصطلح هنا غير مناسب مثل مصطلح « بورجوازية » تماما) فى المناطق التى يتعا بها الأمر واثارة تطلعاتها والتذمر بينها – وهى السياسة المقابلة لسياسة « تقرير المصير للعمال » فى المناطق الغربية . وقد تميزت هذه الفترة ، على خلاف سابقتها ، بهجمات قوية ضد الدين الاسلامى وتقاليده وشعائره ، مما يرجع بعض السبب فيه بلا ريب الى الأسس الأيديولوجية ، ولكن بعضه أيضا الى الرغبة فى القضاء على نفوذ رجال الدين ، الملا ، الذين كثيرا ما كانوا عصب الحركات القومية « البورجوازية » . وقد حلت محل حكومتى التتار والباشكير المتمتعتين بالاستقلال الذاتى « جمهورية التتار والباشكير السوفيتية فى الفدرال الروسى السوفيتى » بمقتضى اعلان صدر فى مارس ١٩١٨ ، وكان المفروض ان تضم هذه الجمهورية أيضا الشوفاشيين والماريين (١) . ثم اعقب ذلك مرسوم فى ١٣ ابريل ١٩١٨ بحل المجلس القومى التتارى السابق وبالقبض على زعمائه (٢) . وتبعا لأحد المصادر تقررت هذه السياسة فى اللجنة التنفيذية المركزية وفرضها ستالين على قوميسيرية الجنسيات ضد معارضة زملائه فيها(٣). وكان المقصود بها أن تكون سابقة تحتذى مع الجنسيات الأخرى كما يتبين من بيان هام بتوقيع ستالين قوميسير الشعب للجنسيات وموجه الى «سوفيتات كازان وأوفا وأورنبرج وايكاترينبرج ، والى مجلس قوميسيريى تركستان وغيرها » . وجاء فى البيان ان « الثورة التى بدأت فى المركز قد امتدت الى اقاليم الحدود ، وبخاصة فى الحدود الشرقية ، متأخرة شيئا ما » ، ويشير الى أنه « من الضرورى اتخاذ اجراءات لجذب الجماهير الكادحة والمستغلة فى اقاليم الحدود هذه الى عملية التنمية الثورية » . ولما كانت «الجماعات البورجوازية الوطنية تطالب بالاستقلال الذاتى لكى تستخدمه سلاحا لاضطهاد جماهيرها » ، فان السبيل الوحيد للخلاص هو « تنظيم

(١) وقد جاء الاعلان فى صورة مرسوم من مجلس القوميسيريين (Sobranie Uzaknenii 1917-1918) رقم ٣٠ المادة ٢٩٤ . وقد كلفت « قوميسيرية مسلمى روسيا الداخلية » بتعيين لجنة للتنظيم والدعوة الى « مؤتمر سوفيتات تأسيسى » للجمهورية الجديدة . ولم يكن قد وجد بعد مايسمى فعلا « بالفدرال السوفيتى الروسى » ، فقدكان دستور « جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية السوفيتية » لايزال فى مرحلة الاعداد .

(٢) «Revue du Monde Musulman» (١٩٢٢) ص ١٢١ .

(٣) بستكوفسكى ، اوردها ل. تروتسكى فى « ستالين » ص ٢٦٢ – ٢٦٣ . ويؤيد ذلك ماجاء فى مقال فى «Voprosy Istorii» رقم ٤ (١٩٤٨) ص ٢٤ ، وهو يتحدث عن المعارضة من جانب الوطنيين الباشكيريين البورجوازيين من ناحية ومن جانب اهل بخارى الذين رفضوا تقرير المصير القومى من ناحية اخرى .

مؤتمرات السوفيتات المحلية واعلان الاستقلال الذاتى المحلى » (١) .
وقد فشلت سياسة فرض النظام السوفيتى فى اقاليم الحدود الغربية على اساس افتراض تأييد الجماهير الوطنية الثورية المعادية لكل من القومية البورجوازية والاسلام فشلا ذريعا . فبرغم ان نفوذ رجال الدين والمثقفين البورجوازيين الذين تزعموا الحركات القومية الوليدة لم يكن كبيرا ، وبخاصة بين الشعوب الرحل ، فقد كان العطف على أهداف البلاشفة واساليبهم أقل حتى من ذلك ؟ ولم تجد الخطط التى كان يضعها فى موسكو رجال الفوا الظروف الغربية حظوة لدى جماعات كانت تشتغل بالزراعة البدائية أو تتألف من قبائل رحل كانت مشاكلها هى عدم كفاية قطعانها وانكار حق الرعى فى بعض المناطق (٢). لقد كان من المستحيل الحصول على اى تأييد من التتار اوالباشكيريين للجمهورية السوفيتية التتارية الباشكيرية المقترحة ؛ كما اعترض الشوفاشيون ، الذين لم تكن لديهم رغبة فى الاستقلال ولا الاستقلال الذاتى – على حد قول أحد المؤرخين المحليين – على ادماجهم فى هذه الجمهورية (٣) . وبرغم الخطوات التمهيدية التى اتخذت فى موسكو فى مايو ١٩١٨ (٤) فان هذه الجمهورية لم تظهر الى الوجود قط . فقد حلت الحرب الأهلية على مسرح انتشرت فيه الفوضى واختلطت فيه التطلعات المتضاربة ؛ وفى يونية بدأت حكومة سمارا المناهضةللبلاشفة توسع سلطتها لتضم قسما كبيرا من الفولجا الوسطى والدنيا . وكان الانجاز البناء الوحيد فى عام ١٩١٨ فى كل هذه المنطقة يتصل بمجتمع

(١) «Politika Sovetskoi Vlasti po National' nomu Voprosu» (١٩٢٠) ص ٨ – ٩ المادة ٤ .

(٢) وصف أحد الكتاب فى الجريدة الرسمية لقوميسيرية الجنسيات الوقف فى كازاخستان فى هذه الفترة بالآتى :
« كانت مبادىء الثورة الثانية غير مفهومة للكازاخستانيين حيث لم تكن لديهم راسمالية ولا فوارق طبقية . وحتى فكرتهم عن الملكية كانت مختلفة ، فمثلا كان كثير من الادوات التى تستخدم يوميا فى كازاخستان تعتبر ملكا مشتركا » . وفى نفس الوقت روعت ثورة أكتوبر الكازاخستانيين بمظاهرها الخارجية . فالاشكال التى اتخذتها الحركة البلشفية فى وسط روسيا كانت غير معروفة ، كما اعقبتها فى اقاليم الحدود « العنف والسلب والاساءة وكذلك قيام صورة غريبة من الدكتاتورية . وهكذا فان الحركة فى اقاليم الحدود لم تكن فى كثير من الاحيان ثورة ، كما يفهم عادة ، بل مجرد فوضى » . ويضيف نفس الكاتب فيما يتعلق بالتنظيمات السوفيتية التى استولت على السلطة فى سميبالاتنسك وبعض المدن الاخرى فى كازاخستان « كان اعضاء هذه المنظمات مجرد مغامرين انتحلوا اسم البلاشفة ، وتصرفوا فى كثير من الاحيان بطريقة مروعة » «Zhizn' Natsional' nostei» رقم ٢٩ (٣٧) ٣ اغسطس ١٩١٩ .

(٣) د. ب. بتروف «Chauvashiya» (١٩٢٦) ص ٧٠ .

(٤) « ستالين – دراسات » IV ص ٨٥ – ٩٢ .

من غير المسلمين فى التخوم الغربيــة . ففى اكتــوبر ١٩١٨ سمح
لل ٤٠٠٠٠٠ المانى المقيمين فى حوض الفولجا بتكوين «كوميون عمالى»
متمتع بالاستقلال الذاتى وله مؤتمر سوفيتات خاص به ولجنتــه
التنفيذية (١) .

وقد اتبعت نفس السياسة مع جماعات مسلمة أخرى وكانت النتائج
ايضا غير مرضية . ففى القرم تألفت جمعية وطنية تتــارية اقامت
« حكومة ادارة » فى الفترة ما بين ثورتى فبراير واكتوبر ، ثم قلبهـا
البلاشفة فى يناير ١٩١٨ باستيلائهم على سباستبول الذى صـحبته
فظائع شديدة ؛ ثم اسست بدلا منها « الجمهورية التتارية السوفيتية
للقرم » . ولكن هذه الجمهورية لم تعش طويلا . فقد أقام الألمان ، فى
زحفهم عبر اكرانيا ، حـكومة عميلة فى القرم تحت رئاسـة جنرال
روسى اسمه سولكيفيتش، الا ان حكمه انتهى ، مثل حكم سكوروبادسكى
فى اكرانيا ، بسقوط المانيا فى نوفمبر ١٩١٨ . وعندئذ الفت جماعة
من اللاجئين « البيض » الذى هربوا من حكم البلاشفة ، أغلبيتهـا من
« الكاديت »، حكومة للقرم كانت روسية فى تكوينها ومشاعرها ولاتدعى
انها تمثل تتار القرم . وقد احتفظت هذه الجمـاعة ، وهى تتقاسم
سلطتها مع الادارة الحربية برئاسة الجنرال دنيكين فى شىء من الشد
والجذب ، بالحكم الى ما بعد هزيمة دنيكين وحظيت بقدر من الاعتراف
من جانب الحلفاء (٢) . وفى شمال القوقاز وداغستان دار صراع شديد
طوال سنة ١٩١٨ بين البلاشفة والقوميين المحليين الذين سـاعدهم
الأتراك واثاروهم ، الى ان اجتاحت جيوش دنيكين المنطقـة فى ربيع
وصيف ١٩١٩ مرتكبا فظائعا أشنع ممـا حدث فى كل مراحل الصراع
السابقة (٣) .

وكانت اول تحركات السوفيت بعد أحداث ١٩١٨ الجارفة تمليهـا
مقتضيات الحرب الأهلية والفرص التى أتاحتهـا . وفى مارس ١٩١٩

(١) وسرعان ما تحول الكوميون الى اقليم متمتع بالاستقلال الذاتى فى روسـيا الفدراليه ، ثم تحول فى نهاية ١٩٢٣ الى جمهورية سوفيتية اشتراكية متمتعة بالاستقلال الذاتى «Sobranie Uzakonenii» ١٩٢٤ رقم ٧ الماده ٢٣)

(٢) نشرت فيما بعد قصة هذه الحكومة القصيرة الامد بواسطة وزير خارجيتها . (م. فينافير «Nashe Pravitel' stvo» باريس ١٩٢٨) .

(٣) ان اكمل مصدر لتاريخ داغستان المعقد من ١٩١٧ الى أبريل ١٩٢٠ هو مؤلف أ. ساموروسكى « داغستان » ١٩٢٥ ص ٦١ – ٧٦ . انظر أيضا « مجلة العالم الاسلامى» (١٩٢٢) ص ٧٩ – ٨٤ و « ستالين – دراسات » ٢٧ ص ٩٧ – ٩٨ و ١٠٦ – ١١٤ كما يوجد وصف شيق . وان كان مرتبكا ، للاحداث فى شمال القوقاز بقلم أحد المندوبين الذين اشتركوا فى مؤتمر باكو للشعوب الشرقية فى «S'ezd Narvodo Vostoka» ١٩٢١ ص ٦٢ – ٦٥) .

كانت مراكز القتال قد انتقلت بعيدا عن الفولجا . وكان الباشكيريون ،
بعد ان تعرضوا لاضطهاد كل من كولشاك وديتــوف ، زعيم قوزاق
اورنبرج (١) ، قد صاروا على استعداد لتقبل مبادرات موسكو ، وعقد
اتفاق بين « جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية الفدرالية »وحكومة
« جمهورية باشكير السوفيتية المتمتعة بالاســتقلال الذاتى » بزعامة
فاليدوف ، الذى كان قـد استعاد الحظوة مؤقتا (٢) . وكانت هنـاك
مؤثرات مماثلة تعمل فى المناطق التى الى الشرق . فقد انقسم مجلس
كازاخستان « آلاش – أوردا » الى فريقـين ، اتجه فريق منهم نحو
البلاشفة . وفى يونية ١٩١٩ صدر مرسوم بانشاء « لجنـة ثورية »
لادارة اقليم كازاخستان ، وجعل لكل من الجماعات الكازاخسـتانية
والجماعات الروسية ادارة منفصلة . وحاول المرســوم لأول مرة
الاستجابة لمطالب الكازاخستانيين الزراعية . فهو وان لم يقض باخلاء
الأراضى التى فى حيازة المستوطنين الروس الموجودين فعلا ، فانه حرم
اية عمليات استيطان جديدة على حساب الكازاخسـتانيين حتى فى
الأراضى التى كانت مخصصة أصلا للتوطين – اى ايقاف الانتـزاع
التحكمى لأرض الكازاخستانيين (٣) . وكان المقصـود بهذا الاجـراء
بوضوح هو اجتذاب تأييد الكازاخستانيين المترددين فى الحرب الأهلية .
وأعلن حل المجلس الكازاخستانى (٤) ، وبعد ذلك بشهر صدر بيـان

(١) جاء فى المذكرات الموجهة الى ستالين (« الماركسية والمسألة القومية والاستعمار » – الترجمة الانجليزية ١٩٣٦ – ص ٢٩٧) « ان قوة كولشاك الضخمة ، اللى اصـدر مرسوما بالغاء الاستقلال الذاتى لباشكيريا ، ارغمت حكومة فاليدوف فى ١٩١٩ ان تعلن تحت ضغط الجماهير ولاءها لحكومة السوفيت » ؛ ويتأكد ذلك فى جوهره بما جاء فى كتاب ف. شيرنوف «Mes tribulations en Russie» (باريس ١٩٢١) ص ١٠ .

(٢) « ١٩١٩ «Sobranie Uzakonenü 1919» » رقم ٤٦ مادة ٤٥١ . وابان صيف ١٩١٩ اجتاحت باشكيريا مرة أخرى « عصابات كولشاك » ، ولم تثبت السـلطة السوفيتية نهائيا الا فى اغسطس ١٩١٩ . وظهر فاليدوف فى المؤتمر السابع لسوفيتات روسيا كلها فى ديسمبر ١٩١٩ كمتحدث باسم « البروليتاريا الباشكيرية والفـلاحين الفقراء فى باشكيريا وكازاخستان » ، واشاد بأعمال الجيش الباشكيرى الاحمر فى الدفاع عن العاصمة البرولتارية ، بتروجراد ضد يودنيش . وفى هذه المرة تظاهر بانه شيوعى وكان يحاول تأليف حزب شيوعى باشكيرى مستقل . (س. اتاجولاف « باشكيريا » ص ٧١ – ٧٢) .

(٣) ١٩١٩ «Sobranie Uzakonenü 1919» رقم ٣٦ المادة ٣٥٤ .

(٤) يشير كاستانى ، وهو شاهد معادى ، الى حل هذا المجلس بصفة خاصة ولكنه لايشير الى مرسوم يونيه ، ويضيف « ان الصراع الذى كان فى كل مكان من روسـيا صراع طبقات صار بين الكازاخستانيين صراع عشائر وقبائل » (« مجلة العالم الاسلامى» باريس ١٩٢٢ ص ١٧٥ – ١٧٧) .

الكالميك » ، وهم قبائل من الرحل فى الغالب يبلغ تعداد رجالها حوالى ٢٠٠٠٠ يتحدثون لغة منغولية ويدينون بالبوذية ويعيشون حول راس بحر قزوين بالقرب من استراخان : واعلن البيان ان النية معقودة على عقد مؤتمر لعمال الكالميك وحثهم على التطوع فى الجيش الاحمر لمحاربة دنيكيين (١) . واعقب ذلك مرسوم ، يكاد يكون نصا حرفيا لمرسوم كازاخستان الصادر منذ ايام قليلة ، يؤكد « لشعب الكالميك الكادح » حق التمتع الكامل بارضه ويحرم تخصيص اية ارض كالميكية اخرى للمستوطنين الروس (٢) . ولكن هذه القرارات التى صدرت فى ١٩١٩ كانت فى الغالب بقصد الدعاية والحث اكثر مما كانت تهدف الى انشاء مؤسسات اجتماعية عاملة ، ولم ينشا شىء فى كل اقاليم الحدود الشرقية فى ذلك الوقت استمر قائما .

وكانت المعارضة التى استمرت تواجه البلاشفة فى كل مكان تقريبا فى اقاليم الحدود الشرقية الى نهاية ١٩١٩ ترجع الى حد كبير الى الموقف العسكرى المذبذب . فمادام مصير النظام السوفيتى فى الميدان، ومادامت سيطرته على هذه المناطق متقطعة وقلقة ، لم يكن من المتوقع ان يلتف حوله السكان المحليون . ولكن المعارضة اشتدت بسبب موقف المبعوثين السوفيت المتهجم تجاه الدين الاسلامى . اذ لم يكن لدى زعماء السوفيت معرفة كبيرة بالاجزاء الشرقية من الاقليم الشاسع الذى ورثوه فجاة . لقد كانت تدور بخلدهم صورة غامضة لشعوب مضطهدة تنتظر التحرر من رجال الدين وخرافاتهم بنفس التطلع الذى يريدون به التخلص من الادارة القيصرية ؛ واندهشوا اذ اكتشفوا انه، فى حين ان سيطرة الاسلام على الشعوب الرحل فى بعض اجزاء آسيا الوسطى كانت اسمية الى حد كبير ، فانها ظلت فى اماكن اخرى متاصلة الجذور وحية وتولد معارضة اشد بكثير من معارضة الكنيسة الاورثوذكسية للمعتقدات والاساليب الجديدة (٣) . وفى الاماكن التى

(١) «Politika Sovetskoi Vlasti po Natsional' nomu Voprosu» (١٩٢٠) ص ٣٨ — ٣٩ المادة ٥٦ .

(٢) «Sobranie Uzakonenii 1919» رقم ٣٧ المادة ٣٦٨ . يوجد عرض لنمو كالميكا السوفيتية ، قد يكون متفائلا بعض الشىء فى التفاصيل ولكنه ينقل صورة عامة واضحة فى مؤلف ت.ك. بوريسوف «Kalmykiya» (١٩٢٦) .

(٣) يقول احد مشاهير المسلمين البلاشفة فى ذلك الوقت ان « الدائرة » (الابرشية) الاسلامية كانت تتالف من ٧٠٠ الى ١٠٠٠ من السكان فى المتوسط ولها « ملا » واثنان من المساعدين ، فى حين كان القسيس الارثوذكسى لديه ما بين ١٠٠٠٠ و ١٢٠٠٠ فى ابرشيته فى المتوسط . (م. سلطان جاليف «Metody Antireligioznoi Propagandy» ص ٤)

كان الاسلام فيها قويا — بصفة خاصة شمال القوقاز (١) — كان الدين الاسلامى نظاما اجتماعيا وقانونيا وسياسيا كما هو دينى ينظم الحياة اليومية لابنائه فى كل تفاصيلها تقريبا . فقد كان الائمة و « الملا » قضاة ومشرعين ومعلمين ومثقفين ، وكذلك زعماء سياسيين بل وعسكريين احيانا .

وكان المستوى الاقتصادى والثقافى المنخفض بين السكان الذين تحكمهم هذه السلطة حجة للبلاشفة ضدها ؛ ولكنه جعل المشكلة اصعب حلا . وفى نهاية ١٩١٩ يبدو ان السلطات السوفيتية قد انتهت الى قرار بأن الأسلوب الوحيد لمواجهة المشكلة هو احداث انقسام بين رجال الدين انفسهم بالعمل على اجتذاب تاييد الشبان بينهم (٢) . وقد تطلب ذلك الوصول الى حل وسط مع الاسلام ، وبمعنى آخر ادى الى التحول عن الموقف الأيديولوجى الجامد الذى كان سائدا فى فترة الحرب الأهلية والعودة الى التسامح الذى اتبع فى الشتاء الاول من الثورة .

وحدث فى عام ١٩٢٠ تغير حاسم فى العلاقات بين موسكو واقاليم الحدود الغربية . فحتى ذلك الوقت كانت السياسة السوفيتية تتطلع اساسا نحو الغرب ، الذى كان معقد الآمال الاولى للثورة العالمية ثم صار بعد ذلك مصدر الخطر على حياة النظام . ولكن الخطر الرئيسى كان قد انتهى ، وان عاد ثانية مع الغزو البولندى فى ١٩٢٠ . وكانت هزيمة كولشاك ودنيكين عاملا جعل فى حيز الامكان لاول مرة تحقيق النظام فى اقاليم الحدود الشرقية والبدء بمشروع لينين لاجتذاب الجماهير الثورية فى الامم الشرقية المستغلة الى التحالف مع العمال والفلاحين الثوريين الروس . وانتقل مركز الثقل فى السياسة السوفيتية بشكل حاسم من الغرب الى الشرق . وكان مؤتمر الشعوب الشرقية فى باكو فى سبتمبر ١٩٢٠ بداية حملة الشعوب الشرقية بزعامة السوفيت ضد امبريالية الغرب .

وحدث فى نفس الوقت تغير مقابل فى الموقف بين الشعوب الشرقية نفسها . ففى جميع هذه المناطق كانت النتيجة النهائية للحرب الأهلية التى اشعلها « البيض » بمساعدة الاجانب هى دعم هيبة الحكومة السوفيتية الروسية وسلطتها . فطموح الجنرالات « البيض » الى اعادة النظام القديم فى شغل الأرض والملكية الصناعية اكسب القضية السوفيتية عطف اغلبية العمال والفلاحين سواء فى المناطق الروسية او غير الروسية . ففى المناطق الروسية كان اصرار هؤلاء الجنرالات

(١) ا. سامورسكى « داغستان » ص ١٢٦ — ١٣٧ ، وهو يرسم صورة شائقة لحكم المسلمين فى داغستان الذى قاوم الشرب السوفيتى مقاومة فعالة من ١٩١٧ الى ١٩٢١ .

(٢) توجد امثلة لهذه السياسة فى نفس المرجع ص ١٣٢ — ١٣٦ .

مع تقليدها الخاص بالخضوع على اعادة وحدة الامبراطورية الروسية من جانب، العناصر غير الروسية يمثل تناقضا السياسي والثقافي التام مع وعود السوفيت بحق تقرير المصير القومي بلا اية قيود ، وان مظلما كانت هذه الوعود مشروطة ببعض الافتراضات السياسية والاجتماعية المسبقة . وفي ١٩١٨ و ١٩١٩ كانت، الشعوب المسلمة عموما تقاوم السلطة السوفيتية . ولكن تجربتها لوطأة الجيوش « البيضاء » كانت من العوامل التي جعلتها أكثر تقبلا للضغط، والتوجيه الروسيين بعد ١٩٢٠ .

وتطبيقا لهذه السياسة اصدرت « اللجنة التنفيذية المركزية » مراسيما في شهر مايو ١٩١٩ بانشاء جمهورية اشتراكية سوفيتية باشكيرية متمتعة بالاستقلال الذاتي واخرى تتارية وكذلك اقليم متمتع بالاستقلال الذاتي للشوفاشيين (١) . كما انشئت بعد ذلك في نفس العام جمهورية سوفيتية اشتراكية متمتعة بالاسقلال الذاتي لكازاخستان واقليم متمتع بالاستقلال الذاتي للكالميك (٢) . ولا يعني ذلك ان المصاعب انتهت . فالتنظيم في كل مكان كان بدائيا ، وكثيرا ما كانت الحدود موضع نزاع . وفي بعض الاماكن ظلت المعارضة من جانب « دعاة القومية البورجوازيين » الى ان سحقت بالقوة . ففي باشكيريا أدى انشاء الجمهورية السوفيتية الاشتراكية المتمتعة بالاستقلال الذاتي الى عزل فاليدوف الذي كان قديرا ومثيرا للشغب ، وتلت ذلك اضطرابات خطيرة طوال صيف ١٩٢٠ وخريفها ، بما في ذلك حركة لاعادة حكومة فاليدوف . وكانت ظروف الفوضى والحرب الاهلية سائدة في كل مكان، ويقول احد الثقاة « انه أمكن تجنب تمرد الباشكيريين بصعوبة » (٣) .

---

(١) «Sobranie Uzakonenii 1920» رقم ٤٥ مادة ٢٠٣ ، رقم ٥١ مادة ٢٢٢ ،رقم ٥٩ مادة ٢٦٧ .

(٢) «Politika Sovetskoi po Natsional' nomu Voprosu» (١٩٢٠) ص ٤٤ المادة ٦٥ وص ٤١ المادة ٦٠ .

(٣) س . اتناجولاف ، المرجع السابق ص ٧٢ ـ ٧٤ . وهناك تفاصيل اخرى في المذكرات الموجهة الى ستالين («الماركسية والمسألة القومية والاستعمار » ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨) وكذلك في « مجلة العالم الاسلامي » (باريس ١٩٢٢) ص ١٦٢ ـ ١٦٣ . وفي خريف ١٩٢١ اضطرت اللجنة المركزية الى معالجة نزاع قام بين فريقين من اعضاء الحزب في باشكيريا « اتخذ كل منهما لونا قوميا واشتبكا في صراع متبادل » ، وارسل جولوشكين احد أعضاء اللجنة المركزية ، الى باشكيريا ولكنه « لم ينجح في اخماد هذه النزعات تماما » «Izvestia Tsentral' nogo Komiteta Rossiikoi Kommunisticheskoi Partii» رقم ٢٤ نوفمبر ١٩٢١ ص ٢٢٥ . واصبحت باشكيريا مشكلة وموضع جدل مستمر . وقد جمعت مذكرات من اشتركوا في الحرب الأهلية في «Grazhdanskaya Voina v Backirii» (Ufa. 1934). وقد تلقى دراسة هذه المصادر بعض الضوء على سياسة السوفيت في اقاليم الحدود الشرقية في هذه الفترة . وقد كان فاليدوف شخصية نموذجية لفئة المثقفين البورجوازيين القليلة في هذه المناطق ، اذ كان وطنيا بورجوازيا يعارض الثورة =

وظلت مشكلة الأرض حادة بصفة خاصة في كازاخستان ، ولما كان المستوطنون الروس ، بل وحتى الكازاخستانيين الذين استقروا ، يجنحون الى تأييد النظام الذي قام بمبادرة من موسكو ، في حين كان الكازاخستانيين الرحل في حدود ما لديهم من وعي سياسي ، يعتبرون البلاشفة الروس الخلفاء الطبيعيين للقيصر الروسي ، فان اى اصلاح زراعي بعيد المدى كانت تقف دونه عقبات خطيرة . بالاضافة الى انه كانت هناك اسباب قوية لمقاومة تحطيم الحيازات المزروعة بغرض اعادة الأرض الى الكازاخستانيين الرحل ، سواء للرعي او التوطن ، لأن هذه الخطوة مهما كانت عادلة ومفيدة سياسيا لا يمكن ان تؤدي الا الى انخفاض مباشر في الانتاج . وليست هناك بيانات دقيقة عن مدى ما تم من اعادة توزيع فعلا في الأرض التي أخذت من الكازاخستانيين . ولكن مما لاشك فيه أن مجاعة ١٩٢١ حلت بكازاخستان ، وبمنطقة الفولجا كلها ، بقسوة خاصة (١) .

وتم الوصول الى تسوية عامة في القوقاز الشمالي ايضا قبل نهاية ١٩٢٠ . فحتى خريف ذلك العام كان المسرح مختلطا . فقد كان الملا جوتسينسكي لا يزال متحديا السلطة السوفيتية في داغستان (٢) ،والى الغرب من ذلك قام قوزاق منطقة يتريك في مؤخرة القوات السوفيتية التي تواجه الجنرال رانجل في حوض الدون ، وانقطعت مرة اخرى المواصلات الحيوية بين موسكو وباكو (٣) . وفي اكتوبر ١٩٢٠ وقعت هدنة مع بولندا ؛ وكانت جيوش رانجل تتقهقر بسرعة نحو القرم ؛وحدد ستالين في برافدا السياسة الجديدة «للاستقلال الذاتي السوفيتي» (٤).

= الاجتماعية من أى نوع بعيد المدى ، ودفعه الى الانضمام البلاشفة ما ابداه «البيض» من ازدراء لمطالب الجنسيات الصغيرة .. وعندما انتهت الحرب الاهلية انقلب على البلاشفة . وانضم فيما بعد الى البازماشي في وسط آسيا وصار من الدعاة المعروفين للجامعة الطورانية واستقر في جامعة المانية .. ثم عاد الى تركيا وحكم عليه فيها سنة ١٩٤٤ بتهمة الخيانة لقيامه بالدعوة للجامعة الطورانية . واخيرا تصالح مع السلطات التركية ونشر باللغة التركية في ١٩٤٨ تاريخا لتركستان وقف فيه ضد روسيا بشدة بعنوان «Turkestan Tarihi» ، وهناك مشروع بترجمة هذا الكتاب الى الانجليزية .

(١) توجد في مجلة « العالم الاسلامي » (باريس ١٩٢٢) ص ١٨٢ ـ ١٩١ بعض المذكرات المتفرقة لكاستاني عن الاحداث في كازاخستان في ١٩٢٠ و ١٩٢٠ ، وكان قد غادر وسط آسيا في ذلك الوقت .

(٢) « ستالين ـ دراسات » IV ٢٩٧ .

(٣) نفس المرجع IV ص ٤٠٠

(٤) انظر الفصل الثالث عشر .

وفى نفس الشهر بدأ ستالين فى رحلة ممتدة فى القوقاز الشمالى. وفى ١٣ نوفمبر ١٩٢٠ تحدث فى مؤتمر شعوب داغستان فى طمير خان شور عاصمتها المؤقتة. وكانت لهجة السلطة واضحة بلا خفاء ولا مواربة. وقال ان الحكومة السوفيتية تستطيع، بعد ان هزم رانجل وعقد الصلح مع بولندا ان « تشغل نفسها بموضوع الاستقلال الذاتى للشعب الداغستانى » ثم تلا ذلك ان داغستان « يجب ان تحكم تبعا لخصائصها الخاصة وطريقة حياتها وعاداتها الخاصة ». ان الشعائر والعادات الدينية لن تمس: « فالحكومة السوفيتية تعتبر الشريعة (الاسلامية) قانونا له حجيته الكاملة ». ومن الناحية الأخرى « لا يعنى الاستقلال الذاتى لداغستان، ولا يمكن ان يعنى، انفصالها عن روسيا السوفيتية »(١). وبعد ذلك باربعة أيام عقد مؤتمر مماثل لشعوب منطقة يتريك، تحت اسم « الجبليين »، فى فلاديكافكاز. وهنا جاء ستالين « ليعلن ارادة الحكومة السوفيتية فيما يتصل بظروف حياة شعوب يتريك وعلاقاتهم بالقوزاقيين ». وكانت لديه مكافآت يقدمها، وكذلك عقوبات يعلنها. ان التجربة قد دلت على « ان عيش الجبليين والقوزاق معا داخل حدود وحدة ادارية واحدة ادى الى قلاقل لا نهاية لها ». وكانت خيانة بعض القوازق الأخيرة قد ارغمت السلطات السوفيتية على طرد الجماعات المعادية وتوطين « الجبليين » فى أرضهم. وتقرر بعد ذلك اكمال عملية الانفصال بين القوزاق والجبليين بجعل نهر يتريك الحد الفاصل بين اكرانيا وجمهورية اشتراكية سوفيتية متمتعة بالاستقلال الذاتى للجبليين (٢). وكانت نتيجة مؤتمرى تمير — خان — شور وفلاديكافكاز اصدار مرسوم من اللجنة التنفيذية المركزية بعد ذلك بشهرين يقضى بانشاء جمهوريتين سوفيتيتين اشتراكيتين متمتعتين بالاستقلال الذاتى — داغستان وجمهورية الجبليين؛ وقسمت الاخيرة، التى كانت عاصمتها فلاديكافكاز، بتكوين عدة مناطق متمتعة بالاستقلال الذاتى (٣).

(١) « ستالين — دراسات IV ص ٣٩٤ — ٣٩٧.

(٢) نفس المرجع IV ٣٩٩ — ٤٠٣. يبدو ان عملية نقل السكان هذه اتخذت كانتقام وكاحتياط ضد القلاقل فى المستقبل. وليست هناك سجلات تثبت المدى الذى تمت على اساسه هذه العمليات، كما انه ليس واضحا ما اذا كان الجيليون قد نقلوا من الضفة الشمالية الى الضفة الجنوبية من نهر يتريك كما نقل القوزاق من الضفة الجنوبية الى الشمالية.

(٣) توجد قرارات ٢٠ يناير ١٩٢١، بانشاء جمهورية داغستان السوفيتية الاشتراكية المتمتعة بالاستقلال الذاتى وجمهورية الجبليين الاشتراكية السوفيتية المتمتعة بالاستقلال الذاتى، فى «Sobranie Uzakonenii 1923» رقم ٥ المادة ٣٩، ورقم ٦ المادة ٤١ وفيما يتعلق بالتقسيمات التى حدثت بعد ذلك انظر « مجلة العالم الاسلامى » (١٩٢٢) ص ٩٥ — ١٠٠.

وكانت التسوية التى تمت فى جميع انحاء اقاليم الحدود الشرقية فى شتاء ١٩٢٠ — ١٩٢١ نتيجة للانتصار الساحق الذى احرزته الجيوش السوفيتية فى الحرب الأهلية. فقد تقرر مصير قضية السلطة، وصارت موسكو مصدر السلطة النهائية، وقد حان الوقت للاستقرار على صور من الحكم تقبلها موسكو وتحت حكام يستطيعون العمل، سواء كانوا روسيين او من الأهالى، مع موسكو بتوافق. وفى كل هذه الاقاليم كان الاستقلال الذاتى حلا معقولا للمشكلة الادارية. حيث لم يكن بينها من يملك اى عنصر من عناصر الاستقلال؛ وكانت درجة الاستقلال الذاتى التى يمكن أن تتمتع بها اى واحدة منها عمليا محدودة، لا بما يصل اليه كرم السلطة السوفيتية، ولكن بحدود قدرة السلطة المحلية. وكان للشكل الدستورى لهذا الحل مغزى خاص. فلم يعقد اى اتفاق او توضع اية شروط بين السلطة المركزية واى من السلطات المحلية لهذه الأقاليم. فقد منح الاستقلال الذاتى فى كل حالة بقرار من جانب واحد هو السلطة المركزية. وهكذا تحدد الوضع القانونى داخل اطار دستور « الجمهورية الاشتراكية الفدرالية السوفيتية الروسية »، ولم تثر قضية الصورة النهائية للاتحاد الأوسع بين الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فيما يتصل باقاليم الحدود الشرقية الاوربية.

وكانت القرم هى آخر اقاليم الحدود فى هذه المنطقة فى الوصول الى تسوية. فقد كان تاريخها ابان سنوات الثورة متبدلا بصورة خاصة. لقد كانت آخر ملجأ لرانجل، آخر الجنرالات «البيض»، وبعد اخراجه نهائيا فى آخر ١٩٢٠ ظل السكان التتار المشاغبون قرابة عام يتحدون الادارة السوفيتية. وفى النهاية صدر مرسوم فى ١٨ اكتوبر ١٩٢١ بانشاء جمهورية اشتراكية سوفيتية متمتعة بالاستقلال الذاتى للقرم كعضو فى « الجمهورية السوفيتية الفدرالية الاشتراكية الروسية » (١).

(ج) آسيا الوسطى

ان المنطقة التى كانت تعرف عادة بتركستان الروسية قبل ١٩١٤ منطقة شاسعة تمتد شرقا من بحر قزوين وعلى حدود فارس وافغانستان والهند وتنتهى شرقا عند سنيكيانج (التى كانت تسمى « تركستان الصينية ») وكانت أصلا جزءا من امبراطورية جنكيز خان فى القرون الوسطى، وتزخر مدنها الرئيسية، طشقند وسمرقند وكوقند وبخارى وخيفا وميرف، بآثار مدنية قديمة وتقاليدها. وهكذا كان التاريخ

(١) «Sobranie Uzakonenii 1921» رقم ٦٩ المادة ٥٥٦.

وطريقة الحياة المستقرة عاملا فى تمييز شعب تركستان عن قبائل الكازاخستان الرحل التى تعيش فى اقليم السهول التى شمال تركستان ، برغم انه لم يكن بينهم اصلا اختلاف فى اللغة والسلالة . وقد كان سكان تركستان كلهم ، باستثناء جماعة ايرانية صغيرة فى الجنوب الشرقى ، من اصل تركى ويتحدثون لهجات تركية . وكان التقسيم الذى حدث بعد ذلك الى تركمان فى الغرب واوزبك فى الوسط وكيرجيز فى الشرق يعود الى المواءمة الادارية ، وكان نتاج الغيرة المحلية وليس نتيجة اختلافات لغوية او تاريخية أو سلالية عميقة . ولم تكن تركستان قد ادمجت فى الامبراطورية القيصرية الا فى أواخر السبعينات من القرن الماضى ؛ وقد احتفظ امير بخارى وخان خيفا باستقلال اسمى الى آخر لحظة . وبسبب بعد هذه الاقاليم وحداثة العهد بضمها كانت السيطرة الروسية فيها ضعيفة جدا . ولكن تركستان كانت قد صارت مركزا تجاريا هاما ، وبخاصة بعد ادخال محصول القطن ؛ وكان مجموع عدد سكانها حوالى ١٢٠٠٠٠٠٠ بما فيهم ٥٠٠٠٠٠ مهاجر روسى .

وكانت طشقند المركز الادارى لتركستان وموطن أكبر جالية روسية؛ ومن ثم كانت طشقند مركز اشعاع النفوذ الأوروبى . وزادت حدة القلقلة الناجمة عن حرب ١٩١٤ بالتمرد الذى حدث فى كازاخستان فى ١٩١٦ عبر الحدود الشمالية وبوجود اعداد غفيرة فى تركستان من أسرى الحرب الألمان والنمساويين لم يكن عليهم اشراف كامل حتى اقبال الثورة . وتألفت فى طشقند ، عقب ثورة فبراير ، « لجنة تركستان » من موظفى الحكومة المؤقتة ومؤيديها ، وكذلك قام « سوفيت لمندوبى العمال والجنود » ذو طابع اكثر راديكالية ، وكان رئيسه بزويدو من البلاشفة القدامى وقد لعب دورا فى السياسة الشرقية السوفيتية فى السنوات القليلة التالية (١) . وكان اعضاء هاتين الهيئتين كلهم من الروس تقريبا . اما الحزب المسلم المنظم الوحيد فى تركستان ، حزب العلما ، فكان مؤلفا من رجال الدين واصحاب الأراضى وكان أقل عطفا على قضية الثورة الاجتماعية حتى من الحركات المسلمة فى حوض الفولجا . وادى انهيار السلطة فى الامبراطورية الروسية الى اثارة مطلب الاستقلال الذاتى فى تركستان كما فى غيرها . وفى سبتمبر ١٩١٧ حدث انقلاب محلى قامت به اللجنة المركزية التنفيذية لسوفيت طشقند وقلبت سلطة الحكومة المؤقتة . وهكذا صارت طشقند مقر اول حكومة سوفيتية (٢) (وان لم تكن بلشفية) تقوم فى ممتلكات القياصرة

(١) كان بزويدو احد الاعضاء الخمسة فى مجلس قوميسيرية الجنسيات ، وصار فيما بعد مديرا « للجامعة الشيوعية للكادحين فى الشرق » .

(٢) «Proletarskaya Revolyutsiya» رقم ١٠ (٣٣) ١٩٢٤ ص ١٣٨ - ١٦١ .

السابقة . وبعد اسابيع قليلة من هذه الأحداث وقع تمرد من القوزاق فى اورنبرج بقيادة زعيمهم ديتوف ادى الى قطع المواصلات بين اوروبا وآسيا الوسطى قرابة عامين . وظلت روسيا الاوروبية محرومة من بترول تركستان وقطنها طوال هذه المدة ، كما حرمت تركستان من المورد الرئيسى للغلال بحيث حدثت مجاعة فى اجزاء كبيرة من آسيا الوسطى . وفى هذه الظروف الصعبة تركت ثورة تركستان لتدبر امورها بنفسها دون تدخل من المركز (١) .

وكانت الحركة الثورية فى طشقند قاصرة فى مبدأ الامر على الجالية الروسية وحدها . وقد اصدر مؤتمر السوفيتات فى طشقند الذى عقد فى ١٩ نوفمبر / ٢ ديسمبر ١٩١٧ قرارا باستبعاد المسلمين من الوظائف الحكومية صراحة (٢) ؛ وكان من اوائل ما قامت به الحكومة الجديدة من اعمال اخماد تمرد حدث فى الاحياء الوطنية فى المدينة . الا انه عقد فى هذه الأثناء مؤتمر للمسلمين فى كوقند ، المدينة الكبرى فى اقليم فرجانا ، واعلن استقلال تركستان الذاتى « فى اتحاد مع جمهورية روسيا الفدرالية الديموقراطية » (٣) . واتبعت حكومة طشقند خطة الهجوم وهزمت خصومها واستولت على كوقند بعد قتال عنيف (٤)

(١) ان أوفى مرجع لهذه الفترة هو كتاب ج. سافاروف «Kolonial' naya Revolyutsiya» (١٩٢١)، كما يوجد أيضا بيان موجز عنها بقلم كاستانى (الذى كان مقيما فى تركستان حتى صيف ١٩٢٠) فى « مجلة العالم الاسلامى » (١٩٢٢) ص ٢٨ - ٧٣ . ولم يمكن العثور على «Pobeda Velikoi Oktyabi' skoi Sotsial isticheskoi Revolyutsü v Turkestane» الذى لا شك يتضمن موادا قيمة فى هذا المجال . ويشكو احد من راجعوا هذه الوثائق فى «Partiinaya Zhizn» رقم ٤ (١٩٤٨) من أنها تعطى انطباعا بأن « صراع الكادحين فى تركستان انقطعت صلته بالصراع الثورى الروسى ككل ، وان تركستان تركت فى الفترة الاولى للسلطة السوفيتية وحدها برغم أنها محوطة بالاعداء من كل جانب » ، ولكنه لا يقدم اى دليل جدى على أن هذا الانطباع لا يطابق الواقع . وقد اطلق سافاروف على تركستان من ١٩١٧ الى ١٩١٩ انها « مثال للدولة المغلقة تجاريا التى دعا اليها جوتليب فيخته » (المرجع السابق ص ٧٥) . وقد كتب بزويدو نفسه فى صحيفة معاصرة « لقد تركت تركستان لنفسها قرابة عامين ، لقد ظلت عامين بلا مساعدة من الجيش الاحمر او من المركز فى موسكو ، بل كانت العلاقات معدومة تماما » «Novyi Vostok» II (١٩٢٢) ص ٧٩

(٢) ج. سافاروف ، المرجع السابق (١٩٢١) ص ٧٠ .

(٣) نفس المرجع ص ٧١ .

(٤) يوجد بيان كامل عن حكومة كوقند ومصيرها فى كتاب ب. الكسندروف «Revolyutsiya v Srednei Asii'» I II ١٩٢٨ ص ٢١ - ٤٠ ، (١٩٢٩) ص ٤٣ - ٨١ بما فيها قرار التسليم الذى وقع فى ٢٢ فبراير ١٩١٨ . وكان من بنود برنامج حكومة كوقند الاحتفاظ بالملكية الخاصة وبالشريعة وباستعباد النساء . وقد ايدها بعض البورجوازيين الروس المعادين للبلاشفة ، ولكن يبدو أن الشعور القومى كان بصفة عامة اهم عامل فى الصراع بين الثوريين الروس والمسلمين المحافظين .

وظلت فرجانا فى حالة فوضى شاملة طوال السنوات الخمس التالية ونشرت فيها عصابات من الخارجين على القانون والمغامرين الذين يعيشون فى الجبال على السلب والنهب حكم الارهاب (١) . ومن الناحية الأخرى فشل الهجوم السوفيتى على بخارى ، وكان يعتمد على مساعدة حزب «بخارى الفتاة» – وهم جماعة من القوميين البورجوازيين يميلون الى فكرة الوحدة الطورانية – وعقدت حكومة طشقند معاهدة فى ٢٥ مارس ١٩١٨ مع أمير بخارى واعترفت به كدولة مستقلة (٢) . والى الغرب من ذلك ظل خان خيفا أيضا يتمتع بالاستقلال مؤقتا (٣) : وفى اقليم التركمان شرق بحر قزوين تألفت حكومة روسية مناهضة للبلاشفة من عناصر اغلبها من الثوريين الاجتماعيين فى يونية ١٩١٨ بتأييد قوة بريطانية صغيرة كانت قد زحفت عبر فارس واحتلت ميرف (٤) . وفى هذه الأثناء كانت حكومة طشقند محاطة من كل جانب بأقاليم معادية . وحدث تمرد خطير آخر ضدها فى طشقند فى يناير ١٩١٩ واخمد بقسوة . ويبدو أن معجزة بقائها كانت من صنع عدد قليل من الرجال القادرين الذين لا يتورعون عن شيء فى موقف لم تكن هناك قوة بديلة يمكن أن تتولى الأمر .

وقد كان الحزب الشيوعى فى تركستان منظمة حديثة . فقبل ثورة اكتوبر كان الديموقراطيون الاجتماعيون نادرين فى تركستان ،ولم يكن هناك فرق بين المناشفة والبلاشفة . ولم يعقد بلاشفة تركستان أول مؤتمر متواضع لهم الا فى يونية ١٩١٨ واشترك فيه حوالى أربعين مندوبا . فضلا عن أن قلة العدد لم تكن نقطة الضعف الوحيدة فى الحزب الجديد اذ لما كان قد ولد بعد انتصار الثورة فانه لم يقض مدة تدريب كمنظمة مقاتلة . فكان الى حد ما حزبا « رسميا » منذ البداية ، ومن ثم لم يكن اعضاؤه على قدر كبير من الكفاية . وكانت الجالية الروسية فى تركستان تنقسم الى فئتين رئيستين . الأولى تتألف من الموظفين والتجار والمثقفين ، والثانية من العمال الروس ومعظمهم ممن يعملون فى السكك الحديدية . وكان لدى الفريقين معامن

(١) يوجد بيان موجز عن البازماشى فى « مجلة العالم الاسلامى » (١٩٢٢) ص ٢٣٦ – ٢٤٣ .

(٢) « مجلة العالم الاسلامى » (١٩٢٢) ص ٢١٧ – ٢١٨ .

(٣) يوجد وصف للاحداث فى خيفا من ١٩١٧ – ١٩٢٠ «Novyi Vostok» III (١٩٢٣) ص ٢٤١ – ٢٥٧ .

(٤) يوجد بيان من هذه « الحكومة » ، التى استمرت من اغسطس ١٩١٨ الى مارس او ابريل ١٩١٩ فى « مجلة العالم الاسلامى » ١٩٢ – ٢٠١ بقلم كاستانى ، وفيما يتصل بنصيب البريطانيين فيها انظر « صحيفة جمعية آسيا الوسطى IX (١٩٢٢) II ص ٩٦ – ١١٠ .

الأسباب مايدعوهما الى الانضمام للحزب ، الذى أصبح بذلك يضم ، على حد قول شاهد عيان ، اشخاصا لا تجانس بينهم مثل « القس الشيوعى وضابط الشرطة الروسى والكولاك من سيمرشى الذى لا يزال يستخدم عشرات من العمال المأجورين ولديه مئات من رؤوس الماشية ويصطاد الكازاخستانيين كما لو كانوا وحوشا برية »(١) . وسرعان ما بدا بلاشفة تركستان ، وقد أثار حماستهم تفوق البلاشفة الروس ، يسيطرون على الموقف . ولكنهم لما كانوا محرومين من أى توجيه مباشر من موسكو سقطوا فى خطأين كبيرين . فقد اعتبروا الفلاحين ، كما اعتبرهم المناشفة ، قوة مضادة للثورة أساسا ونبذوا مذهب لينين فى التحالف بين البروليتاريا وفقراء الفلاحين للسير قدما بالثورة ضد أصحاب الأراضى والبورجوازيين . كما انهم احتفظوا بنظرة الاستعلاء بوصفهم الجنس الحاكم ونظروا بازدراء الى جماهير المسلمين واستبعدوهم بقدر الامكان من المشاركة الايجابية فى شئون الحكم (٢) ، وكانت النتيجة الطبيعية أن الأعضاء المسلمين القلائل فى الحزب صاروا من ناحيتهم وطنيين بشدة فى مشاعرهم . وهكذا أصبح الحزب يمثل فى داخله « شوفينية روسيا الكبرى » من ناحية والنزعة القومية الاسلامية من ناحية أخرى وكلاهما يعتبر لعنة من وجهة نظر المذهب الحزبى السليم .

وقد كتب برويدو فى ١٩٢٠: «ان شوفينية روسيا الكبرى المتصلة والنزعة القومية الدفاعية لدى الجماهير المستعبدة التى أثارها عدم الثقة فى الروس – هما السمة الأساسية للواقع التركستانى . » (٣)

وفى هذه الأثناء كان المؤتمر الثامن للحزب الروسى قد اجتمع فى موسكو فى مارس ١٩١٩ ودارت فيه مناقشة طويلة عن سياسة الجنسيات وهو يضع برنامجا جديدا للحزب . وبرغم أن تركستان لم

(١) «Desyatyi S'ezd Rossiiskoi Kommunisticheskoi Partii» (١٩٢١) ص ١٠٥ ، وكانت سميرشى هى المقاطعة الشمالية الشرقية لكازاخستان : وكان « الكولاك » هم الفلاحون الروس الذين استوطنوا أراض أخذت من الكازاخستانيين .

(٢) كان المؤتمر الخامس للسوفيتات فى مايو ١٩١٨ قد ألغى رسميا الحظر المفروض على تولى المسلمين الوظائف الحكومية ولكن « لم يصل الكيرجيز او الاوزبكستانيون أو التتار الى مراكز السلطة الا فيما ندر » (ج. سافاروف – المرجع السابق ص ٨٥) ، ولم تكن النقابات تسمح بعضويتها الا للروس « نفس المرجع ص ١١٥ » . ولم يطبق النص الخاص فى الدستور بحرمان من يستأجرون عمالا من الترشيح للسوفيتات فى تركستان .

(٣) «Zhizn' Natsional nostei» رقم ٢٣(٨٠) ٨١ يوليه ١٩٢٠ . ويوجد بيان عن نمو الحزب ومؤتمريه الاولين ، يونيه وديسمبر ١٩١٨ ، فى «Revolyutsia v Sredenei Asii» I (١٩٢٨) ٧ – ٢٠ و II (١٩٢٩) ص ١٠ – ٤٢ .

تذكر فان بعض المندوبين ربما كانوا يدركون التناقض بين ما يحدث فى طشقند والمبادىء التى اعلنت فى المؤتمر ؛ وكانت موسكو قد بدات فى ذلك الوقت تهتم لأول مرة بالأحداث التى تقع فى أواسط آسيا النائية. وفى اول يونية ١٩١٩ ظهر مقال فى صحيفة قوميسيرية الجنسيات الرسمية ينبه الأذهان الى اهمية تركستان بوصفها نقطة البداية فى تحرير الشرق ؛ وبعد ذلك بأسبوعين ظهر مقال آخر يعلن ان «تركستان، المركز الأمامى للشيوعية فى آسيا ، تنتظر المساعدة من المركز » (١) . وفى ١٢ يولية ١٩١٩ أرسلت برقية من اللجنة المركزية للحزب تلفت نظر حكومة طشقند لضرورة اجتذاب سكان تركستان الوطنيين الى اعمال الحكومة « على اساس واسع يتناسب مع عددهم » ولايقاف عمليات « الاستيلاء على ممتلكات المسلمين بدون موافقة منظمات المسلمين المحلية .» (٢) ويقول ضابط بريطانى كان يعسكر فى طشقند فى ذلك الوقت ان الطلب الأول قوبل بفزع ؛ فان شغل ٩٥ فى المائة من المناصب الادارية بأهالى تركستان يعنى « نهاية الحكومة البلشفية » (٣) . وقد نما التفاهم المتبادل بين موسكو وطشقند ببطء . وفى اكتوبر ١٩١٩ ، عندما عادت المواصلات مرة أخرى (٤) بعد عامين من الانقطاع ، اصدرت اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس القوميسيرين قرارا مشتركا بتعيين لجنة تسافر الى تركستان فى محاولة لاجلاء الموقف (٥) . وجاء فى القرار :

« ان حق تقرير المصير لشعوب تركستان والغاء كل ألوان عدم المساواة القومية وكل امتيازات الجماعات القومية الواحدة عن الأخرى هى اساس كل سياسة للحكومة السوفيتية الروسية وهى المبدأ الموجه لكل اعمال اجهزتها ... ان هذا العمل هو السبيل الوحيد للتغلب نهائيا على عدم ثقة الجماهير الكادحة من أهالى تركستان فى عمال

---

(١) «Zhizn' Natsional' Nostei» رقم ٢٠ (٢٨) ١ يونية ١٩١٩ ، رقم ٢٢ (٣٠) ١٥ يونيه ١٩١٩ .

(٢) « لينين – دراسات » XXIV ص ٨١١ .

(٣) ف.م. بيلى « مهمة فى طشقند » (١٩٤٦) ص ١٩٠ – ١٩١ .

(٤) فتحت اعادة الاستيلاء على اشقباد بواسطة البلاشفة فى اكتوبر ١٩١٩ الطريق عبر البحر الاسود ، اما السكة الحديدية عبر أورنبرج فلم تفتح الا فى الربيع التالى .

(٥) كانت اللجنة تضم اليانا « وهو عضو جديد من جورجيا انضم مؤخرا الى البلشفية » وفرونزه « الذى عين قائدا عاما للجبهة التركستانية » وكيوبشيف ورودزوتاك وبوكى وجولوشكين . انظر ج. سافاروف ، المرجع السابق ص ١٠٥ .

روسيا وفلاحيها ، عدم الثقة الذى ترتب على تلك السنوات من سيطرة روسيا القيصرية » (١) .

وارسل لينين رسالة الى « الرفاق الشيوعيين فى تركستان » يدعم بها مهمة اللجنة طالبهم فيها « باقامة علاقات ودية مع شعوب تركستان» وان « يستاصلوا كل آثار امبريالية روسيا الكبرى » (٢) . وفى نهاية يناير ١٩٢٠ غادر أول «قطار احمر» موسكو الى تركستان يحمل كميات ضخمة من مواد الدعاية والثقافة باللغات المحلية (٣) .

وادى وصول اللجنة ، وكذلك بلا ريب ما احرزته الحكومة المركزية من هيبة وقوة بهزيمة كولشاك ودنيكين ، الى تحسن سريع سنة ١٩٢٠. وكان قد صار من الممكن لأول مرة ارسال وحدات من الجيش الاحمر لدعم القوات المحلية ؛ وبذلك أمكن اخضاع امارتى بخارى وخيفا اللتين كانتا قد ظلتا مستقلتين حتى ذلك الوقت . فقد طرد خان خيفا وفى ابريل ١٩٢٠ ولدت جمهورية خوارزم «وهو احياء لاسم خيفا القديم» (٤) السوفيتية ، وان لم تكن قد صارت اشتراكية بعد ، وفى نفس الوقت خضع أمير بخارى لحركة « بخارى الفتاة » فى الوقت الذى كانت فيه قوات البلاشفة تزحف على عاصمته بقيادة فرونز (٥) ، وفى ٥ اكتوبر ١٩٢٠ اجتمع أول « مؤتمر لعمال بخارى » فى قصر الأمير القديم فى بخارى (٦) . وفى ذلك الوقت ، كما يقول شاعر عيان ، بدأ نفوذ حركة « بخارى الفتاة » التى كانت تتألف من « الجيل الشاب بين التجار المتنورين الذين يستمدون وحيهم من تركيا الفتاة ويحلمون بالبعث القومى » ، يتراجع أمام تقدم الحزب الشيوعى الوليد بزعامة فيظ الله خوازيف (٧) . وفى ديسمبر ١٩٢٠ ظهر وفد من بخارى فى موسكو يحمل تحيات « سوفيت بخارى » الى المؤتمر الثامن لسوفيتات روسيا

---

(١) « لينين – دراسات » XXIV ص ٨١٠ – ٨١١ .

(٢) نفس المرجع ص ٥٣١ .

(٣) «Zhizn' Natsional' Nostei» رقم ٤ (٦١) ١ فبراير ١٩٢٠ .

(٤) يضع كاستانى فى « مجلة العالم الاسلامى ص ٢٠٧ » هذه الاحداث فى النصف الاول من ١٩١٩ ، ولكنه يضيف انه تلتها مباشرة مفاوضات لعقد معاهدة مع موسكو «التى وقعت فى سبتمبر ١٩٢٠ » : ويبدو انه اخطأ فى تاريخ الاحداث .

(٥) م.ب. فرونزه «I Sobranie Sochinenii» (١٩٢٩) ص ١٤٢ – ١٣٤ ؛ « مجلة العالم الاسلامى » ص ٢١٩ .

(٦) «Novyi Vostok» II (١٩٢٢) ص ٢٧٢ .

(٧) ا. بارمين « الرجل الذى عاش » (١٩٤٥) ص ١٠٣

كلها (١) . وعقب انشاء نظام سوفيتى فى خوارزم وفى بخارى عقدت معاهدتان بينهما وبين « جمهورية روسيا الفدرالية السوفيتية الاشتراكية (٢) » .

ومن الواضح ان اللجنة التى ارسلت من موسكو — وبخاصة فرونز، العضو العسكرى فيها — قد لعبت دورا كبيرا فى تنظيم هذه الانتصارات. بيد انه كان من الصعب فرض اكثر من وحدة مظهرية فى الحزب المحلى او صبغه بالطابع السنى ، او ان تطبق على تركستان السياسة « الشرقية » ، التى تقوم على اجتذاب الشعوب المسلمة الى عقد احلاف والتى اتبعت مع اقاليم الحدود الشرقية منذ ١٩٢٠ . وفى صيف ذلك العام ارسلت اللجنة المركزية للحزب خطابا الى منظمات الحزب فى تركستان يعلن ان « اول واهم واجبات الشيوعيين أن يعملوا على كسب ثقة الشعوب الكادحة والمضطهدة » (٣) . وبذلت محاولات لتحطيم التمييز القومى . (٤) . ولكن الشيوعيين المدربين فى تركستان كانوا قليلين، وبدت الأفكار التى تجىء من موسكو غير قابلة للتطبيق فى بلد يؤدى تطبيق مبدأ المساواة القومية وعدم التمييز الى اخضاع أقلية روسية صغيرة متقدمة نسبيا لجماهير الفلاحين المتخلفين التى تمثلها حفنة من المثقفين المسلمين ذوى النزعة القومية . فالموقف كان يثير مشاكل لا يسهل التخلص منها بسرعة . وقد كتب سافارف ، احد « البلاشفة القدامى» القلائل الذين زاروا تركستان ، فى ١٩٢٠ :

« منذ الأيام الأولى للثورة قامت السلطة السوفيتية فى تركستان كتعبير عن ارادة فئة صغيرة من عمال السكك الحديدية الروس . وحتى اليوم الانطباع السائد هو ان الروس وحدهم يمكن ان يحملوا أعباء دكتاتورية البروليتاريا فى تركستان .. فعدم المساواة القومية فى تركستان ، عدم المساواة بين الأوربيين والوطنيين ، يوجد فى كل خطوة .. لقد كان فى تركستان بعض الشيوعيين من صنف غريب ، ولم

---

(١) «Vos' moi Vserossiiskii S'ezd Sovetov» (١٩٢١) ص ٢٢٥ — ٢٢٦ .

(٢) أنظر الفصل الثالث عشر .

(٣) ج. سافاروف ، المرجع السابق ص ١٣٣ .

(٤) يشير كاستانى « مجلة العالم الاسلامى ص ٦٨ — ٦٩ » الى مثلين على السياسة القومية التوفيقية وهما يصوران تعقيدات الحياة فى تركستان : فى شتاء ١٩٢٠ — ١٩٢١ حل يوم الجمعة محل الاحد كيوم العطلة الاسبوعية ، وقبلت مكاتب البريد لاول مرة برقيات باللغات المحلية .

يخنقوا جميعا » (١) . وبعد ذلك ببضعة اسابيع القى مندوب مسلم من تركستان خطابا صريحا بهذا المعنى فى مؤتمر باكو للشعوب الشرقية . فشكا من ان زينوفيف ورادیك والزعماء الشوريين الآخرين لم يروا تركستان قط ، واشار الى « نواحى النقص » فى السياسة السوفيتية طوال السنوات الثلاث السابقة وطالب باخراج «المستعمرين الروس الذين يعملون الآن متنكرين فى ثوب الشيوعية » (ويسجل التقرير انه حدث هنا تصفيق حاد وهتافات «برافو») ، واستطرد قائلا :

« ان بينكم أيها الرفقاء أشخاصا يدمرون ، تحت ستار الشيوعية ، كل قوة السوفيت ويفسدون كل السياسة السوفيتية فى الشرق » (٢) .

وتكررت هذه الاتهامات فى المؤتمر العاشر للحزب فى موسكو فى مارس ١٩٢٠ عندما قام سافاروف ، بوصفه احد المندوبين من تركستان وانتقد مرة أخرى تكوين الحزب المحلى وطالب بصراع اشد ضد كل من شوفينية روسيا الكبرى والنزعة القومية الاسلامية (٣) . وحتى يناير ١٩٢٢ كانت لجنة الحزب المركزية لا تزال تحث الشيوعيين التركستانيين علنا على التخلص من « الانحراف الاستعمارى » وتحذرهم من انه لا يمكن أن يسمح بأن تصير تركستان موطنا لأقلية قومية من المستوطنين الروس الذين يعتمدون على تأييد المركز مثل شمال ايرلندا بالنسبة لانجلترا .

ومن ثم فان المشكلة القومية لم تكن قد حلت بعد عندما صدر قرار اللجنة التنفيذية المركزية فى ١١ ابريل ١٩٢١ بانشاء « جمهورية التركستان الاشتراكية السوفيتية » تتمتع بالحكم الذاتى كوحدة فى « الجمهورية الفدرالية الروسية » (٤) ، وان كان مما يدل على التردد

---

(١) « برافدا » ٢٠ يونيه ١٩٢٠ . وفى المؤتمر العاشر للحزب فى موسكو فى مارس ١٩٢١ ذكر سافاروف أنه رأى فى الصيف السابق الاعلان التالى فى مدينة صغيرة فى تركستان « لما كان القداس اليوم سيقوم به قس شيوعى فان جميع اعضاء الحزب الشيوعى مدعوون للقداس » . ولاحظ بروبدو وجود مسلمين شيوعيين « يؤدون الصلاة فى أوقاتها المحددة » وقس روسى « يراس لجنة المركز أو يقوم بتحرير جريدة السوفيت والحزب » «Zhizn' Natsional' nostei» رقم ٢٢ (٨٠) ١٨ يوليه ١٩٢٠)

(٢) «1st S'ezd Narodov Vostoka» (١٩٢٠) ص ٨٥ — ٩١ .

(٣) «Desyatyi S'ezd Rossiiskoi Kommunisticheskoi Partii» ص ١٦٣ — ١٦٨ ولم يحر ستالين ردا على سافاروف فى المؤتمر ، وقبل معظم تعديلاته على قرار مسألة الجنسيات : وكان ستالين فى مناسبة سابقة قد قلل من قيمة تهمة « شوفينية روسيا الكبرى » ووجه النقد « للبقايا القومية » بين الشيوعيين الذين يتحدثون التركية V « دراسات » IV ص ١ — ٢ .

(٤) «Sobranie Uzakonenii 1921» رقم ٣٢ المادة ١٧٢ .

الذى صاحب القرار ارسال « لجنة مؤقتة لشئون تركستان » الى طشقند وتكون مسئولة امام اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس القوميسيريين « للتطبيق العملى لسياسة السوفيت فى المسالة القومية » . وكانت الجمهورية الجديدة تضم ذلك الجزء من آسيا الوسطى الذى يمتد من حدود فارس وافغانستان جنوبا الى كازاخستان شمالا ومن بحر القزوين غربا الى سنكيانج شرقا . وكان الجهاز الأعلى فى الجمهورية هو « مؤتمر مندوبى سوفيتات العمال والفلاحين والفلاحين المسلمين والجيش الاحمر والقوزاق » وواضح ان القصد من ادراج الفلاحين المسلمين هو اعلان سياسة جديدة فى المساواة القومية . ولم يفلح النظام الجديد فى تحقيق السلام فورا . ففى خريف ١٩٢١ ظهر انفر باشا على المسرح على راس تمرد خطير فى بخارى الشرقية . واستفاد من تطلعات الجامعة الطورانية لدى حركة « بخارى الفتاة » ولدى كثير من الجماعات المسلمة فى تركستان واتصل بالبازماشى واثار القسم الشرقى من البلاد ضد طشقند . واخمد التمرد فى النهاية بعد شهور طويلة من القتال قتل فى اثنائها انفر باشا نفسه فى أغسطس ١٩٢٢ ـ نهاية تافهة فى حياة مسرحية . وبعد ذلك اعيدت سلطة السوفيت شيئا فشيئا . وظل الوضع كذلك الى ما بعد تكوين «الاتحاد السوفيتى» وموت لينين عندما تقرر تخفيف توتر مشكلة الحكم فى تركستان ومنح التطلعات القومية مجالا اوسع بتقسيمها الى اربع جمهوريات قومية . وكانت هذه المناسبة فرصة انتهزت ايضا لتحقيق الوعد الذى أعطى فى ١٩٢٠ لجمهورية كازاخستان الجديدة بأن يضم لها « طبقا للارادة المعلنة للسكان » (١) الارض الكازاخستانية التى ادمجت فى تركستان .

(د) جمهوريات القوقاز

كان الموقف فى اقاليم القوقاز معقدا بسبب الطابع المزدوج للمشكلة القومية . اذ كانت هذه المنطقة ، مثل اقاليم الحدود الغربية ، تضم شعوبا متقدمة لا يمكن انكار حقها فى الاستقلال بداءة ، كما كانت ، مثل اقاليم الحدود الشرقية ، تضم شعوبا تحدها درجة النمو التى بلغتها بأقل صور الاستقلال الذاتى المحلى الأولية . لقد كانت أقاليم القوقاز موطنا ، الى جانب المهاجرين الروس والاتراك ، لحوالى ثمان جماعات قومية من اهالى البلاد اكبر ثلاث فيها هى اهل جورجيا

(١) «Politika Sovetskoi Vlasti po Natsional'nomu Voprosu» (١٩٢٠) ص ٤٤ المادة ٦٥ .

والارمنيون والأزربيجانيون ، وكل منها اقل من ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ رجل . وكان اختلاط هذه الشعوب بعضها ببعض مصدرا مالوفا للنزاع . وكان البناء الاقتصادى والاجتماعى متنوعا ايضا . فقد كان مستوى حياة الفلاحين اقل حتى من روسيا الأوروبية ، وبخاصة فى ازربيجان . وكانت نظم شغل الأرض الفيودالية لاتزال باقية بين بكوات المسلمين فى ازربيجان وامراء جورجيا المسيحية . وفى ارمينيا ، وفى جورجيا بدرجة اقل بكثير ، كانت توجد طبقة تجارية وفئة مثقفة راديكالية . ولكن لا توجد بروليتاريا تقريبا ، باستثناء حفنة من عمال السكك الحديدية ، وقد اجتذبت صناعة البترول فى باكو جالية روسية وجالية ارمنية كبيرتين وبروليتاريا كان بعضها من اهالى البلاد والبعض من الروس .

وكانت الحدود الاتنوجرافية التى تفصل بين الجماعات القومية الرئيسية الثلاث غير محددة بوضوح فى كثير من الأماكن .. وكانت ارمينيا بالذات تعانى من هذه الناحية بسبب اضطهاد الارمنيين المتكرر فى تركيا وبعثرتهم . وكان هناك ارمنيون فى جورجيا وازربيجان اكثر مما كان فى أرمينيا عندما قامت كجمهورية فيما بعد : فكان فى تفليس عاصمة جورجيا أرمنيون اكثر مما فى اية مدينة اخرى ، بل كان عددهم فيها أكثر من عدد الجورجيين . وفى هذه الظروف كانت العداوات القومية موجهة الى الجماعات القومية الأخرى بقدر ما كانت موجهة الى السلطة الروسية غير المحسوسة . وقد كتب ستالين فى ١٩١٢ :

« اذا ... لم يكن هناك شعور قومى قوى مناهض لروسيا فى جورجيا فذلك اساسا لأنه لا يوجد اصحاب اراضى روس هناك أو بورجوازية كبيرة لاثارة مثل هذا الشعور بين الجماهير . ان جورجيا فيها نزعة قومية ضد أرمينيا ، ولكن ذلك لأن هناك بورجوازية ارمنية كبيرة تكيل الضربات للبورجوازية الجورجية الصغيرة التى مازالت مفككة ، وتدفعها بذلك الى الشعور القومى المناهض للأرمنية » (١) .

وفتحت ثورة فبراير الباب ، باثارتها للحركات القومية وبشلها للسيطرة الروسية ، لفترة طويلة من القلاقل والفوضى . ولم يكن الأمل فى حل المشكلة على اسس قومية اضعف فى اى مكان من الامبراطورية السابقة منه ، كما يبدو لأول وهلة ، فى هذه المنطقة . وقد انتهى المؤتمر الاقليمى الذى عقد لبلاشفة القوقاز فى تفليس فى سبتمبر ١٩١٧ الى انه بالنظر الى تنوع الأمم القوقازية وصغر عددها واختلاطها

(١) « ستالين ـ دراسات » ٤٤ ص ٢٠٧ .

بعضها ببعض جغرافيا لايمكن « التوصية بالانفصال أو بتكوين فدرال من الدول بين الجنسيات القوقازية » (١) .

وكانت اول نتائج ثورة اكتوبر هى انشـــاء « قوميسيـــرية اقاليم القوقاز » فى تفليس فى ٢٨/١٥ نوفمبر ١٩١٧ تستمد سـلطتها من « الجمعية النيابية لأقاليم القوقاز » المؤلفة على اساس ترتيب بارع من ممثلين انتخبتهم اقاليم القوقاز للجمعية التاسيسية فى بلجراد بالاضافة الى ممثلين مكملين اختارتهم الأحزاب المختلفة بنفس النسبة . وكانت القوميسيرية تضم ائتلافا قلقا من رؤساء ازربيجان واصحاب الأراضى الجورجيين ، الذين كان يراودهم الأمل فى احلال سلطتهم محل السلطة الروسية التى زالت ، ومثقفى جورجيا الراديكاليين ، الذين كانت تحدوهم التطلعات القومية ويأملون ايضا فى أن يصيروا الطبقة الحاكمة فى امة المستقبل (٢) . وكان الطابع الغالب على تأليفها والقوة الدافعة فيهـا من الجورجيين . وكان رئيسـهـا هـــو السياسى الراديكالى الجورجيانى جيشكورى ، وكانت تقوم بوظيفتها جنبـــا الى جنب مع « المركز الاقليمى » لسوفيتات مندوبى العمال والفلاحين الجنود المحلية الذى كان على راســـه الزعيم المنشفى الجورجيـــانى جوردانيا . ولم تحاول القوميسيرية فى مبدأ الأمر ان تدعى لنفسها صورة الحكومة أو تطالب بالاستقلال لأقاليم عبر القوقاز . وجاء فى بيانها الأول الذى صدر فى ١٨ نوفمبر / ١ ديسمبر ١٩١٧ ، باسم « الديموقراطية الثورية لأقاليم عبر القوقاز » يؤكد « حق تقرير المصير الكامل للجنسيات المختلفة الذى اعلنته الثورة الروسية » ، ولـكنها لم تدع بحق الحكم الا « الى حين عقد الجمعية التاسيسية فى بتروجراد»(٣) . بيد أن اتجاهها كان مناهضا للبلشفية اساسا ، واضفى عليها رفضها الاعتراف بالحكومة الروسية السوفيتية بعد حل الجمعية التاسيسية طابع الاستقلال عملا أيا كان ادعاؤها .

وفى هذه الأثناء كانت الهدنة قـد عقدت مع الاتراك فى ١٨/٥ ديسمبر ١٩١٧ ، وذابت آخر الجيوش الروسية فى الجبهة التركية .

---

(١) «Revolyutsiya i Nătsional' nyi Vopros: Dokumenty i Materiali». باشراف س.م ديمانشتاين III (١٩٣٠) ص ٤١١ ــ ٤١٢ .

(٢) «ستالين ــ دراسات» IV ص ٥٣

(٣) اكمل مرجع لهذه الأحداث هو مجلد «Dokumenty i Materiali po v neshnei Politike Zakavkaz'ya» الذى نشرته حكومة جورجيا فى تفليس سنة ١٩١٩ ، وفيما يتصل باعلان ١٨ نوفمبر / ١ ديسمبر ١٩١٧ انظر ص ٨ ــ ١٠ .

وكانت معاهدة برست ليتوفسك التى عقدت فى ٣ مارس ١٩١٨ ، والتى لم تشترك فيها اقاليم عبر القوقاز ، تتضمن بندا يقضى بالتنازل لتركيا عن اقليمى كارز وباطوم الجورجيين ومنطقة اردهان التى يغلب فيها السكان الأرمنيون . وقد هاجمها علنا بعض المتحدثين باسم جورجيا (١)، واحتجت « قوميسيرية اقاليم القوقاز» رسميا على التنازل عن هـذه الأقاليم بدون علمها أو موافقتها (٢) . وسارعت تركيا الى الاستيلاء على مكاسبها الجديدة ، فاحتلت باطوم فى ١٥ ابريل ١٩١٨ وبدا انها تطمع فى التوسع اكثر من ذلك . وفى مواجهة ضرورة مقاومة التهديد التركى وبدون امل فى مساعدة روسيا ، اعلنت الجمعية النيابية لاقاليم عبر القوقاز فى ٢٢ أبريل « جمهورية القوقاز الفدرالية » المستقلة (٣) . وحددت اختصاصها بجميع اقاليم القوقاز فى الامبراطورية القيصرية السابقة باستثناء المناطق التى اعطيت لتركيا بمقتضى معاهدة برست ليتوفسك وباكو . ففى باكو استطاع البلاشفة ، بفضل الجالية الكبيرة من العمال الروس وغيرهم فى صناعة البترول ، أن يثبتوا اقدامهم فى اول شتاء للثورة . وقامت فيها حكومة سوفيتية نظامية ، على راسها سوميان ــ وهو احد البلاشفة القدامى ومن اصـدقاء لينين ، فى ابريل ١٩١٨ وحظيت بتأييد قسـم كبير من الجماعة الأرمنية الضـخمة التى كانت تخشى من سكان أزربيجان ذوى الميـول التركيـــة فى الاقاليم المجاورة وظلت قائمة فى هذه الظروف حوالى اربعة شـهور . ومن الناحية الأخرى أصدر ستالين بيانا فى مايو ١٩١٨ جاء فيه أن باكو هى « قاعة السلطة السوفيتية فى أقاليم القوقاز » وانهـا « جمعت حولها كل أقاليم القوقاز الشرقية من لنكوران وكيبا واليزفتول »(٤)، ولـكن يبدو ان هذا البيان كان مجرد أمل .

ولم تدم تجربة الوحدة فى اقاليم عبر القوقاز الا قليلا . وعنـدما عقد مؤتمر فى مايو ١٩١٨ فى باطوم لعقد الصلح مع تركيا بدأت تظهر العداوات الدفينة بين أعضاء «جمهورية عبر القوقاز» الثلاثة بسرعة . فقد توقع الجورجيون تأييدا مطلقا من جانب شركائهم فى مقاومة تطلع

---

(١) «Dokumenty i Materiali» (تفليس ١٩١٩) ص ١٦٤ و ١٦٨ و ١٧١ .

(٢) ز٠أ٠ فالشفيلى « استقلال جورجيا فى السياسة الدولية » (١٩٤٠) ص ٢٧ ، وهو ترجمة انجليزية لكتاب بقلم دبلوماسى بورجوازى من جورجيا ، وقد نشر فى باريس باللغة الروسية فى ١٩٢٤ .

(٣) توجد سجلات الجمعية فى «Dokumenty i Materiali» (تفليس ١٩١٩) ص ٢٠٠ ــ ٢٢٢ . وكان رئيس الجمعية هو المنشفى الجورجيانى المعرف شكيدزه ، وكان رئيس وزراء الحكومة الجديدة جورجيانى آخر اسمه شكنكيلى .

(٤) «ستالين ــ دراسات» IV ص ٩٦ .

تركيا للاستيلاء على باطوم . بيد ان حزازات ارمينيا ضد جورجيا كانت لا تقل عن حزازاتها ضد تركيا ، وكان اهل ازربيجان يفضلون اقاربهم الأتراك المسلمين مثلهم على شركائهم المسيحيين . وكانت كل من ارمينا وازربيجان تحسدان جورجيا على دورها المسيطر فى الجمهورية . واثيرت هذه الحزازات وزادت حدتها واستغلت فى كل من البلاد الثلاثة بواسطة الأحزاب الحاكمة _ المناشفة فى جورجيا «والداشناك» فى ارمينيا و « المساواة » فى ازربيجان . وسرعان ما انهار التعاون بينها . وفى ٢٦ مايو ١٩١٨ اجتمعت جمعية عبر القوقاز النيابية لتحل الجمهورية ، وفى نفس اليوم اعلنت «الجمعية القومية الجورجيانية» مقام جمهورية جورجيا المستقلة(١) . وبعد يومين اعلن قيام جمهورية ارمنيا وجمهورية ازربيجان المستقلتين .

ولم يدم استقلال هذه الجمهوريات الجديدة الا أقل مما دامت جمهورية عبر القوقاز . فخلال الأسابيع القليلة التالية اجتاحت الجيوش التركية القسم الأكبر من ارمنيا وازربيجان . ولم يعد لأرمنيا المستقلة وجود حتى اسما ، وصارت حكومة ازربيجان ألعوبة فى يد القيادة العسكرية التركية . وانقذت جورجيا نفسها بأن وضعت نفسها تحت رعاية المانيا حليفة تركيا . وفى ٢٨ مايو ١٩١٨ وقعت معاهدة المانية جورجيانية قبلت جورجيا بمقتضاها حدود برست ليتوفسك ولكنها حصلت على ضمان المانيا ضمنا لكيانها ضد اعتداءات تركيا . وتعهدت المانيا بتعيين مبعوثين قنصليين ودبلوماسيين فى جورجيا وان كانت قد امتنعت عن الاعتراف باستقلال جورجيا احتراما لمشاعر روسيا (٢)، وبذلك سيطرت المانيا على سكك حديد عبر القوقاز المهمة التى تحمل البترول من باكو الى البحر الأسود ، ووافقت جورجيا على وضع كل موادها الأولية تحت تصرف المانيا طوال مدة الحرب . وقويت جورجيا

(١) توجد بيانات المتحدث الجورجيانى تسيرتيلى فى الاجتماع الاخير لجمعية القوقاز «Dokumenty i Materiali» (تفليس ١٩١٩) ص ٣١٧ – ٣٣٠ . كما يوجد اعلان جورجيا فى نفس المرجع ص ٣٢٦ – ٣٢٨ : ويوجه هذا الاعلان اللوم للحكومة السوفيتية الروسية لانها فتحت « حدود جورجيا لغزو العدو وتنازلت له عن اراضى من جورجيا» ويشير الى المرسوم السوفيتى الذى يعترف « بحرية كل شعب فى روسيا فى اختيار النظام السياسى الملائم ، بما فى ذلك الانفصال الكامل عن روسيا » . وتسرى فى الوثيقتين روح عدم الثقة فيما يتصل بالمصير النهائى للاستقلال .

(٢) من أحداث تاريخ جمهورية القوقاز القصير أن القائد الألمانى المحلى ، جنرال فون لوسو ، عرض التوسط بينها وبين الحكومة الروسية السوفيتية . وقد قبل شيشرين هذا العرض . ولكن الأمر لم ينته الى نتيجة بسبب حل جمهورية القوقاز . «Dokumenty i Materiali» « تفليس ١٩١٩ » ص ٣٠٢ – ٣٠٣ .

بهذا التحالف فعقدت معاهدة صلح مع تركيا فى ٤ يونيه ١٩١٨(١) . واقيمت حامية المانية فى تفليس ، وتضمنت المعاهدة الألمانية المكملة لبرست ليتوفسك والتى وقعت فى برلين فى ٢٧ اغسطس ١٩١٨ ، بندا قبلت بمقتضاه الحكومة السوفيتية اعتراف المانيا بجورجيا المستقلة .

وكانت الأسباب التى جعلت فى وسع جورجيا ان تؤكد استقلالا اسميا ، والى حد ما حقيقيا ، فى الوقت الذى زالت فيه تقريبا كل من ارمنيا وازربيجان كوحدتين مستقلتين اسبابا بعضها عارضا . فقد كانت المانيا تهتم بالمنجنيز فى جورجيا ، كما كان يهمها ايضا ان يكون لها موطىء قدم فى القوقاز تشرف على حليفتها غير الموثوق فيها وكذلك تراقب منه روسيا ، ومن أجل هذه الاسباب كانت على استعداد لان تضفى على جمهورية جورجيا حماية القوة الالمانية . بيد ان جورجيا كانت تتمتع ايضا ببعض الميزات المعينة على المجموعتين القوميتين الأخريين فى أقاليم عبر القوقاز . فقد كان لدى جورجيا بقايا ارستقراطية جورجيانية وعناصر بورجوازية ومن المثقفين البورجوازيين مما منحها شيئا من التماسك القومى . وحتى الحزب الديموقراطى الاجتماعى فى جورجيا كان ينمو بقوة ويتألف من ابناء البلاد وتخرجت منه عدة شخصيات بارزة الى جانب ستالين نفسه ، وان كان يغلب فيه الطابع المنشفى تأليفا وزعامة مثل معظم الجماعات الديموقراطية الاجتماعية فى روسيا خارج المناطق الصناعية الكبرى . وجاء تعيين جوردانيا ، زعيم الحزب ورئيس السوفيت ، رئيسا للحكومة فى يونيه ١٩١٨ فوضع حدا للازدواج بين الحكومة والسوفيت ، واكد سيطرة المناشفة بوصفهم القوة الحاكمة . ولا يزال السؤال عما اذا كانت جورجيا تستطيع ، بدون تدخل خارجى من أية جهة ، أن تكون وحدة مستقلة استقلالا فعالا كجمهورية بورجوازية صغيرة جدا فى هذه السنوات، موضع جدل أكاديمى . بيد أن مطالبها القومية كانت تبدو أقرب الى الواقع بشكل ما من مطالب الشعبين القوقازيين الرئيسيين الآخرين .

وهكذا كانت أقاليم القوقاز فى صيف ١٩١٨ مقسمة بين المانيا وتركيا مع استبعاد روسيا تماما باستثناء السلطة السوفيتية القلقة فى باكو . وأدى انهيار دول الوسط فى ذلك العام الى احلال قوة بريطانيا

(١) توجد المعاهدات بين جورجيا والمانيا فى نفس المرجع ص ٣٣٩ – ٣٤٢ . ولكن المعاهدة الرئيسية بين جورجيا وتركيا غير موجودة . وهناك اختلافات غريبة بين النص والفهرس فى هذه النقطة : فالفهرس لايشير الى المعاهدات الالمانية كلية .

محل قوتى المانيا وتركيا . وكانت القوات البريطانية بقيادة جنرال دنسترفيل قد زحفت فعلا من فارس الى ازوبيجان ، كما دخلت باكو فى نهاية اغسطس ١٩١٨ الا انها انسحبت امام زحف الاتراك فى ١٥ سبتمبر (١) . وعندما انهارت القوات الالمانية والتركية بعد ذلك بستة اسابيع تقدمت القوات البريطانية مرة اخرى واحتلت باكو والمدن الرئيسية فى القوقاز فى الوقت المناسب لتقضى على حرب حدود بين جورجيا وارمينا فى مهدها (٢) . وفى ٣١ ديسمبر ١٩١٨ ابلغت الحكومة البريطانية وفدا من جورجيا « انها تنظر بعطف الى اعلان استقلال جمهورية جورجيا ، وعلى استعداد لأن تدعو الى الاعتراف به ، فى مؤتمر السلام » ، كما ارسلت الحكومتان الوطنيتان فى ارمينا وازربيجان اللتان عادتا الى الوجود بسقوط تركيا ، واللتان كانتا تتمتعان بالرعاية البريطانية بدرجة اقل وضوحا من جورجيا ، وفديهما الى مؤتمر السلام فى باريس . بيد ان القضية تعقدت بالتأييد الذى منح لكولشاك ودينكين اللذين كانا على غير استعداد للاعتراف باستقلال القوقاز . ولكن بعد هزيمة الجيوش الرئيسية « للبيض » قرر « المجلس الاعلى » فى يناير ١٩٢٠ ، بناء على طلب من كيرزون ، الاعتراف « بالامر الواقع » فى جورجيا وازربيجان وارمينا . ولكن الكلمات الطيبة فى باريس لم يكن لها صدى كبير فى القوقاز . وقبل نهاية ١٩١٨ كانت الجيوش البريطانية قد سحبت من المنطقة كلها (باستثناء ميناء باطوم الذى بقيت فيه الى يونيه ١٩٢٠) . ومع عدم وجود تأييد أجنبى ، أو حتى اتفاق مبدئى فيما بينها ، لم يكن فى استطاعة جمهوريات القوقاز البورجوازية ان تعيش .

---

(١) يصف هذه العمليات وصفا شيقا مع بعض التعليقات السياسية المفيدة ، وان كانت ساذجة ، ل.س. دنسترفيل فى « مغامرات دنسترفورس » (١٩٢٠) . وقد نشرت له ترجمة روسية بعنوان «Britanskü Imperializm v Baku i Persü 1917-1918» فى تفليس سنة ١٩٢٠ . وقد هرب القوميسيرون الستة والعشرون الذين كانت تتألف منهم حكومة باكو بين ابريل ويولية ١٩١٨ قبل وصول القوات البريطانية الى باكو . ولكنهم فى سبتمبر وقعوا فى يد السلطات المناهضة للبلاشفة فى القوقاز وقتلوا ــ وقيل ان ذلك تم بموافقة القائد البريطانى او بتغاضيه . وقد صار هذا العمل قضية كبرى ظلت المسئولة فيه موضع مناقشة بين الحكومة البريطانية والسوفيتية اربع سنوات بعد ذلك .

(٢) مما يسترعى الانتباه ان حكومة جورجيا طلبت ، فى نفس اليوم الذى ارسلت فيه احتجاجها الرسمى ضد دخول القوات البريطانية فى جورجيا ، المساعدة من البعثة البريطانية لمنع الهجمات الارمنية على اقاليم جورجيا «Dokumenti i Materiali» تفليس ١٩١٩ ، ص ٤٢٥ ــ ٤٢٦ ، ٤٧٨ ــ ٤٧٩ .

وقد كانت السمة البارزة فى سياسة اقاليم القوقاز منذ ثورة اكتوبر هى عدم وجود اثر للسلطة الروسية . وقد ملىء الفراغ من ناحية الشكل بواسطة حكومات محلية مستقلة ، وفى الواقع بواسطة القوة العسكرية ، الالمانية والتركية اولا ثم البريطانية ، وعندما انسحبت بريطانيا كانت السلطة الروسية على استعداد لان تحل محلها . وكانت الحكومة السوفيتية قد قاطعت جمهوريات القوقاز الثلاث باعتبارها العوبة فى يد القوى الاجنبية . وقد سقطت هذه الجمهوريات الآن الواحدة بعد الاخرى تبعا لمدى ضعفها . ففى نهاية ابريل ١٩٢٠ قلب الشيوعيون بسهولة فى تمرد بباكو الحكومة الازربيجانية التى خلفتها وراءها الجيوش البريطانية المنسحبة والتى كانت قد حظيت باعتراف الحلفاء يناير ١٩٢٠ وهاجمت « اللجنة الثورية العسكرية » ، التى تمثل البروليتاريا الثورية فى باكو والفلاحين الكادحين فى ازربيجان ، الحكومة التى سقطت على انها حكومة خونة وطالبت موسكو بأن « تعقد تحالفا اخويا للصراع المشترك ضد الامبريالية العالمية » . وسرعان ما جاءتها المساعدة . فقد اعلن قيام جمهورية ازربيجان الاشتراكية السوفيتية ، وجاء كيروف واورجونيكدز وميكويان ــ روسى وجورجيانى وارمنى ــ الى موسكو لوضع اسس السلطة السوفيتية فى القوقاز (١) . بيد ان السلطات السوفيتية فضلت مؤقتا ، مع بداية الحرب مع بولندا ، الحذر وامتنعت عن السعى وراء اية مكاسب جديدة . وفى ٧ مايو ١٩٢٠ وقعت نجاة معاهدة مع حكومة جورجيا البورجوازية ، التى حصلت بذلك على اعتراف السوفيت مقابل أن تعترف من جانبها بالجمهورية السوفيتية فى ازربيجان (٢) . ولم يكن فى ذلك أى خروج عن المألوف من وجهة نظر السوفيت ، فقد اتبعت نفس السياسة فى الاتفاق مع الحكومات البورجوازية فى دول البلطيق . ولكنه كان من الصعب مع ذلك التسليم بأن السلطة السوفيتية ، بعد أن حصلت على مركز عبر القوقاز ، يمكن

---

(١) اكمل سجل لهذه الفترة يوجد فى مؤلف م.د. باجيروف «Iz Istorii Bol' shevistkoi Organizatii v Baku i Azerbaidzhane» (١٩٤٦) ص ١٩٢ ــ ١٩٨ : ويوجد النداء الذى وجهته اللجنة العسكرية الثورية الازربيجانية ونداء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الازربيجانى فى مؤلف كليوشينكوف وساساتين III (١٩٢٨) I ص ٢١ ــ ٢٢ .

(٢) «Sobranie Uzakonenii 1920» رقم ٦٤ المادة ٢٨٢ . وفى ٣٠ ابريل ١٩٢٠ قال جوردانيا ، أثناء خطابه فى الجمعية التأسيسية الجورجيانية عن الانقلاب الازربيجانى ، انه « اذا كان الشعب نفسه يتعاطف مع غزو بلاده بواسطة قوة اجنبية ، يكون العمل ضد هذه القوة من جانبنا تعديا على حقوق الشعب الذى يتعلق به الامر » (ل. الشفيلى المرجع السابق ، ص ٢٦٠) . ولا شك فى ان محاولة التوفيق التى ينطوى عليها هذا الحديث مهدت السبيل للاتفاق بين جورجيا والسوفيت .

ان تنتصر على ازربيجان ، او بأن جورجيا يمكن أن تبقى الى الابد موضع نزاع بين روسيا السوفيتية وتركيا فى المستقبل .

وجاءت المرحلة التالية فى أرمينا . وقد كان الأرمينون من الموالين تقليديا لروسيا بسبب خوفهم من تركيا وحقدهم عليها ، بصرف النظر عن النظام القائم ، ومن بين حكومات القوقاز كانت حكومة ارمينا وحدها هى التى حاولت ان تنشىء علاقات ودية مع دنيكين . وكان لاقامة السلطة الروسية فى ثوب السوفيت فى أزربيجان أثر قوى فى أرمينا وأثار تمردا اشترك فيه الفلاحون والبلاشفة ولكنه اخمد بسهولة (١) . بيد ان القلاقل سرعان ما جاءت من ناحية تركيا . وكان أهم ما تعتمد عليه حكومة ارمينا هو التأييد المعنوى من جانب الحلفاء والأمل الطويل الذى لم يتحقق فى قيام ارمينا تحت انتداب أمريكا والحلفاء . وفى صيف ١٩٢٠ ، مع انسحاب آخر قوات الحلفاء من القوقاز ذابت هذه الآمال .

وجاء توقيع معاهدة سيفر فى ١٠ اغسطس ١٩٢٠ فمنح أرمينا اعترافا رسميا من جانب الحكومة التركية الألعوبة فى القسطنطينية ، ولكنه وجه اهانة لا تنسى الى مصطفى كمال والقوميين الاتراك . وفى اكتوبر ١٩٢٠ اندلع القتال بسبب نزاع الحدود ، واستولت القوات التركية على كارز والكساندروبول . وساد الاعتقاد على نطاق واسع فى أرمينا أن هناك اتفاقا بين القوميين الاتراك وروسيا السوفيتية على قلب حكومة الداشناق (٢) . ولو كان هناك مثل هذا الاتفاق لكان من المتوقع ان تحصل روسيا على نتائج افضل مما حدث . فقد استمر الاتراك فى زحفهم . وفى أواخر نوفمبر ، وقد كاد يتم النصر للأتراك وانهارت حكومة

(١) يوجد عرض لهذه الاحداث فى مؤلف ب.ا. بوريان «Armeniya, Mezhdunarodnaya Diplomatiya, i SSSR» II (١٩٢٩) ٨٨ – ١١٤ . والكاتب ، وهو بلشفى ارمنى ، أكثر اهتماما بالنظريات منه بالوقائع ، ولكنه يستخدم مراجع من العسير الحصول عليها من طريق آخر ، بما فيها وثائق ارمنية ، ولا يخلو كتابه من النقد . وتبعا لما جاء فى «Kommunisticheskii Internatsionall» رقم ١٣ ، سبتمبر ١٩٢٠ ، م – ٢٥٤٩ ، استولت « لجنة ثورية » بلشفية على السلطة فى الكساندروبول فى ٣ مايو ١٩٢٠ ، وبعد ذلك بأسبوع أعلنت قيام ارمينا السوفيتية ، ولكنها لم تعمر . ويقدر نفس المصدر « م – ٢٥٤٧ » عدد اعضاء القطاع الارمنى فى الحزب الشيوعى الروسى « ولم يكن هناك حزب شيوعى ارمنى مستقل » فى ذلك الوقت بثلاثة آلاف عضو يعيش معظمهم خارج ارمينا.

(٢) ب.ا. بوريان – المرجع السابق – II ص ١٢١ و ١٣٦) وهو يسجل سيطرة هذا الاعتقاد مرتين ويعزوه الى دعاية الداشناق : اما هو نفسه فانه يرفضه ، وتضمن الكتابات المناهضة للبلشفية فى هذه الفترة عدة قصص توحى بوجود معاهدة سرية بين روسيا السوفيتية وتركيا لاستئصال جمهوريات القوقاز ، وليس بين هذه القصص مايقوم على أساس موثوق به .

ارمينا ، تقدمت القوات الروسية من الشمال الشرقى ومعها لجنة ثورية اعلنت قيام جمهورية اشتراكية ارمنية جديدة عاصمتها اريفان (١) . . واعيد تاليف حكومة ارمينة حظيت بالاعتراف بسرعة من موسكو ، ووقعت معاهدة صلح مع تركيا فى ٢ ديسمبر ١٩٢٠ (٢) . وبقيت ارمينا كجمهورية سوفيتية مستقلة ولكنها مبتورة الاطراف . بيد أن النظام لم يثبت الا بعد مقاومة . ففى منتصف فبراير ١٩٢١ ثار السكان على الحكام الجدد واستولوا على اريفان والمدن الرئيسية الأخرى . ويقول المؤرخ الأرمنى البلشفى ان اللجنة الثورية « وقد ادركت عجزها التجات الى روسيا السوفيتية لمساعدتها . وانقذت نفسها بالهرب تحت حماية فرقة صغيرة من الجند وسلمت مهمة انقاذ ارمينا الى الجيش الأحمر » . ويقال ان السبب فى التمرد كان استعمال القسوة فى الاستيلاء على الغلال. ولم يعد النظام تماما الا فى أوائل ابريل بعد بدء تطبيق « السياسة الاقتصادية الجديدة »(٣) . ولا سبيل الى تحديد دور التذمر الاقتصادى والتذمر القومى فى هذا التمرد الا حدسا .

وكانت جمهورية جورجيا المنشفية لا تزال قائمة ، وقد قامت ببعض التحركات غير المتوقعة فى المجال الدولى فى الشهور الاخيرة من حياتها. ففى سبتمبر ١٩٢٠ استقبلت وفدا من أبرز الشخصيات الديمقراطية الاجتماعية وزعماء العمال فى غرب اوروبا بما فيهم كاوتسكى وفاندرفلد ورامساى مكدونلد . وكان ذلك فى الوقت الذى سعى فيه الشيوعيون فى جميع أنحاء أوروبا ، يحثهم الكومنترن ، الى احداث انشقاق فى الأحزاب الاشتراكية . وتوترت المشاعر . وكان الغرض من الرحلة جمع المواد للدعاية ضد البلاشفة ، وكان الجورجيون يعملون فى ذلك بهمة(٤) . وقامت جورجيا ، وقد دخلت فى خضم السياسة الدولية ، بمحاولة غير ناجحة لدخول عصبة الأمم فى اول اجتماع لها فى ديسمبر ١٩٢١ ، وحصلت على اعتراف قانونى من « المجلس الأعلى » للحلفاء فى الشهر التالى . ولم يكن فى هذه الحماسة فى التقرب من اعداء روسيا السوفيتية شىء من الحرص . وفى مؤتمر باكو للشعوب الشرقية فى

(١) « لقد تكونت اللجنة الثورية الأرمنية على حدود ازربيجان وارمينا ولم تكن لها اية قوةحقيقية : وكان العمل العلنى الوحيد لها هو اصدار بيان يعلن قيام جمهورية ارمينا الاشتراكية السوفيتية » (د.ا. بوريان – نفس المرجع II ص ١٢٢ – ١٢٣).

(٢) كلبوشينكوف وسابانين – المرجع السابق II (١٩٢٨) I ص ٧٥ .

(٣) ب.ا.بوريان – المرجع السابق – II ص ١٣٢ – ١٤٠ ، ١٥٨ – ١٥٩ .

(٤) ترك الوفد وراءه بعد الزيارة مجموعة ضخمة من الكتابات المناهضة للبلشفية بما فيها كتب بقلم كاوتسكى وفاندرفلد .

سبتمبر ١٩٢٠ ، الذى عقد فى نفس الوقت الذى استقبلت فيه جورجيا الديمقراطيين الاجتماعيين الغربيين ، قام أحد الخطباء البلاشفة بهجوم شديد على موقف الجمهورية المنشفية تجاه جيرانها والأقليات فيها . واتهمها بأنها « تدمر وتستأصل » الأوستيانيين ، و « حرق قرى بأكملها » فى انجازيا وبالتطلع الى تحقيق مطامع شوفينية فى أقاليم أزربيجان وأرمينا ، وأعاد الى الأذهان ذكر الطريقة التى بدأت بها جورجيا فى آخر ١٩١٨ بالحرب « ضد أرمينا ولم يوقفها سوى تدخل انجلترا »(١) . وقد قال ستالين أثناء زيارته للقوقاز فى أكتوبر ١٩٢٠ انه من المتوقع أن تنقل دول الوفاق عملياتها الى الجنوب بعد أن تم الصلح بين بولندا وروسيا السوفيتية ، « وفى هذه الحالة من المحتمل جدا أن جورجيا ، باعتبارها المحظية التى ينفق عليها دول الوفاق لن ترفض خدماتها لها » (٢) . وفى نوفمبر ١٩٢٠ شكت الصحيفة الرسمية لقوميسيرية الجنسيات من انه برغم ان الحزب الشيوعى فى جورجيا صار شرعيا بعد المعاهدة السوفيتية الجورجيانية فى مايو ١٩٢٠ فان كثيرين من الشيوعيين القى عليهم القبض بحيث لم يبق فى مركز الحزب فى تفليس سوى السكرتيرة (٣) .

واستمر توجيه الاتهامات بشكل خطير طوال الشتاء فى الصحف السوفيتية ، وحشدت الجيوش السوفيتية فى الأقاليم المجاورة . وثار قتال محلى بسبب نزاع على الحدود مع أرمينا السوفيتية . وفى ٢١ فبراير ١٩٢١ اجتازت القوات السوفيتية والجورجية البلشفية الحدود وبعد ذلك بيومين وجهت تركيا انذار نهائيا مطالبة بالتنازل لها عن مقاطعتى أردهان وارتفين ، وأجيبت الى طلبها . وفى ٢٥ فبراير ١٩٢١ سقطت تفليس واعلن المنتصرون قيام جمهورية اشتراكية سوفيتية جورجيانية (٤) . وباستثناء بعض حملات التأديب فى منطقة الاضطرابات بتركستان ، كانت هذه آخر عملية حربية قام بها الجيش الأحمر فى الأقاليم التى تألف منها اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وكانت آخر مرة يحدث فيها فرض النظام السوفيتى لمدة عشرين عاما تقريبا عندما تجمعت سحب الحرب الخارجية مرة أخرى فى الأفق . وقد عبر لينين عن قلقه غير العادى فى هذه المناسبة فى خطاب الى اورجونيكدز

(١) «1st S'ezd Narodov Vostoka» (١٩٢٠) ص ١٤٩ .

(٢) « ستالين – دراسات » IV ص ٢٧٩ – ٢٨٠ .

(٣) «Zhizn' Natsional nostei» رقم ٣٤ (٩١) ٣ نوفمبر ١٩٢٠ .

(٤) كليوشنيكوف وسابانين – المرجع السابق – III (١٩٢٨) I ص ٨٦ – ٨٧ ، ٩١ .

بتاريخ ٣ مارس ١٩٢١ ، ولم يوص فى هذا الخطاب « بسياسة تقوم على بعض التنازلات فيما يتصل بالمثقفين الجورجيين وصغار التجار » فحسب ، بل حتى « بالائتلاف مع جودرانيا أو من هم على شاكلته بين المناشفة الجورجيين » (١) . ولم يتحقق الائتلاف ، وان كان قد صدر عفوا عاما عن المناشفة . وفى منتصف مارس كانت المقاومة قد توقفت فى جميع انحاء البلاد ، وهرب البورجوازيون والسياسيون المناشفة الجورجيون الى باريس حيث كان اول وآخر وزير مفوض لجمهورية جورجيا المنشفية يقدم أوراق اعتماده فى يوم سقوط تفليس فى يد البلاشفة. وفى خلال ١٩٢١ انشئت جمهوريات متمتعة بالاستقلال الذاتى فى مقاطعات الأقليات الثلاث – اجاريا (بما فيها ميناء باطوم) وانجازيا ، وكذلك يوجو أوسيتيا التى اعتبرت منطقة متمتعة بالاستقلال الذاتى . داخل جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفيتية ..

هـ . سيبريا

لقد كانت توجد حركات قومية ، مهما كانت مبتدئة ، فى كل المناطق الأوربية ومناطق آسيا الوسطى والقوقاز من الامبراطورية الروسية السابقة التى قامت فيها سلطات مستقلة بعد ١٩١٧ ، بحيث ان عملية التفرق – برغم انها بدأت أو دعمت بواسطة الحرب الأهلية والتدخل الأجنبى – كان لها على اى الأحوال أساس قومى ظاهر . اما فى سيبريا ، حيث كان سكان المنطقة النامية الممتدة على طول السكك الحديدية معظمهم من المستوطنين الروس ، مع قبائل بدائية من اهالى البلاد مبعثرة فى مساحات شاسعة قليلة السكان جدا ، فلم تظهر اية حركات قومية أو انفصالية فعالة . وقد صارت بوريات – منغوليا منطقة متمتعة بالاستقلال الذاتى فى ١٩٢٢ ، ثم صارت جمهورية متمتعة بالاستقلال الذاتى فى العام التالى (١) . وقامت جمهورية متمتعة بالاستقلال الذاتى فى الاقليم الشاسع الذى يشغل شمال شرق سيبريا فى ١٩٢٢ ، برغم أن جزءا

(١) « لينين – دراسات XXVI ص ١٨٧ . ويمكن أن نستخلص من ذلك أن لينين قبيل تطبيق السياسة الاقتصادية الجديد وتوقيع اتفاق التجارة مع بريطانيا لم يكن يفكر كثيرا فى جورجيا ، وان هذا الاستعداد المثير للدهشة للتسامح مع المناشفة يرجع الى الرغبة فى تقليل مخاطر التعقيدات الدولية . وقد استمر لينين حتى آخر حياته يعتبر جورجيا مصدر ازعاج فى السياسة السوفيتية .

(٢) انظر الحاشية ٢ فى صفحه

كبيرا منه كان فى حالة تمرد علنى حتى نهاية ١٩٢٣ (١) . ولكن فيما عدا هذه الاستثناءات الثانوية كانت السلطات المستقلة التى ظهرت من وقت لآخر اما تحقيقا لغرض سياسى مؤقت او انتاج حركات تتطلع صراحة الى اعادة بناء الامبراطورية الروسية .

وكانت الستة شهور التالية لثورة اكتوبر فترة فراغ فى السلطة فى سيبريا . لقد كانت السلطة السوفيتية تؤكد ذاتها فى نوبات متقطعة وكانت السوفيتات المحلية ، التى على صلة متقطعة بموسكو بصورة او اخرى ، او بالسلطات المحلية الأخرى ، المدنية او العسكرية ، تمارس اشرافا غير محدد المعالم فى معظم المناطق . وانقطع هذا الموقف فجأة بالتدخل العسكرى الاجنبى . ففى ٥ ابريل ١٩١٨ نزلت القوات اليابانية فى فلاديفوستك بحجة حماية حياة اليابانيين وممتلكاتهم (٢) . ثم زحفت بعد ذلك على طول السكة الحديدية عبر سيبريا حتى وصلت الى بحيرة بايكال . وفى مايو ١٩١٨ وقع صدام بين الفرق التشيكية ، المؤلفة من اسرى الحرب الذين كان قد تم التفاوض مع الحكومة السوفيتية بشأن ترحيلهم عن طريق فلاديفوستك ، والبلاشفة فى غرب سيبريا ، وقامت هذه الفرق بعمليات حربية منظمة لحماية مواقعها وتحركت غربا نحو الفولجا ، بتشجيع مع الحلفاء . وبذلك قطع كل اتصال بين سيبريا والسلطة السوفيتية . وضمت بعض مناطق روسيا الأوروبية الشرقية الى سيبريا فترة ما . وقد احتل التشيكيون سامارا ، ذات المركز المسيطر فى ٨ يونية ١٩١٨ .

وفى هذه الظروف بدات تتبلور عدة « حكومات » مناهضة للبلشفية فى انحاء شرق روسيا الأوروبية وروسيا الآسيوية . فاقامت جماعة من اعضاء الجمعية التأسيسية السابقة ، كلهم من الاشتراكيين ، ومعظمهم من التوريين الاجتماعيين اليمينيين مع قلة من المناشفة ، حكومة مؤقتة فى سامارا تحت حماية الفرقة التشيكية . وفى اومسك قامت حكومة سيبرية ذات طابع بورجوازى فى يولية ١٩١٨ وظلت تتمتع طوال الشهور

(١) يوجد بيان هذا التمرد ، الذى استمر من فبراير ١٩٢٠ الى نوفمبر ، فى «Proletarskaya Revolyutsiya» رقم ٥ (٧٦) ١٩٢٨ ص ٦٦ ـ ١٠٢ ، وهو اكثر فائدة فيما يتصل بالأحداث منه بالأسباب التى ادت اليها . ولكن القول بأن التمرد بدا من الضباط «البيض» يغلب انه صحيح ، فتبعا لما جاء فى «Zhizn' National' nostei» ١٦ سبتمبر ١٩٢١ كان التمرد « ذا طابع قومى واضح ، وان كان بين القائمين نشاط بوسيين ، بل وبعض الضباط الحربيين » .

(٢) «العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ، ١٩١٨ ، روسيا » II (١٩٣٢) ص ١٠٠ .

الاربعة التالية بقدر من السلطة على سيبريا الغربية (١) . والى الشرق من ذلك كان سمنوف زعيم قوزاق سيبريا ، يجمع جيشا فى هاربين ابان شتاء ١٩١٧ وفى مارس ١٩١٨ زحف فى سيبريا . وكان من الواضح ان بداية حركته تمت بتأييد فرنسى . ولكن عند وصول قوات الاحتلال اليابانية فى صيف ١٩١٨ سرعان ما اتفق معها واقام حكومته ، برضاها ، فى شيتاومنها سيطر على قسم كبير من اقليم بايكاليا .

وحدثت اول محاولة لتكتيل هذه التدخلات المتفرقة بانشاء سلطة واحدة مناهضة للبلاشفة فى اجتماع عقد فى يوفا فى سبتمبر ١٩١٨ . وقاطع سمنوف الاجتماع ، بناء على تعليمات سادته اليابانيين بلاامراء . ولكن حضره ممثلون للحكومة السيبرية فى اومسك ولحكومة سامارا ، وحكومات كازاخستان والتتار والباشكير الوطنية المزعومة ، وكذلك ممثلون لعدة حكومات عسكرية من القوزاق وبعض السلطات الثانوية الأخرى التى ليس لها كيان شرعى واضح . وفى ٢٣ سبتمبر ١٩١٨ وقعوا اتفاقا باقامة « الحكومة المؤقتة لروسيا كلها » ، والى أن يتم عقد جمعية تأسيسية تولت السلطة حكومة ادارة من خمسة اشخاص على رأسها اكسنتييف ، أحد زعماء التوريين الاجتماعيين اليمينيين (٢) ، وحددت مقرها فى اومسك . بيد ان الاجتماع لم يعودون لدير . ففى اثناء انعقاده استعادت الجيوش السوفيتية كازان وسيمبرسك من يد التشيكيين . وسقطت سامارا نفسها فى أوائل اكتوبر (٣) . واصبحت سلطة « حكومة روسيا كلها » بسرعة محصورة داخل حدود سيبريا الغربية . وقد استمرت سلطتها فى هذه المنطقة شهرين . وفى ١٨ نوفمبر ١٩١٨ قلبها الأميرال كولشاك ، الذى كان قد وصل حديثا من فلاديفوستك بمساعدة الانجليز واتخذ لنفسه لقب « الحاكم الأعلى » . وكان من نتائج

(١) اكمل بيان عن هذه الحكومة كتبه احد اعضائها ج.ك. جينز «Soyuzniki Kolchak» (بكين ١٩٢١) I ص ١٠٢ ـ ١٣١ .

(٢) توجد اكمل بيانات عن اجتماع اوفا فى كتاب ج.ك. جينز ـ المرجع السابق ـ I ص ٢٠٧ ـ ٢٥٥ ، وف. ج. بولديريف «Direktoriya Kolchak, Interventy» (١٩٢٥) ص ٣٥ ـ ٥٣ ، ويوجد نص الاتفاق فى نفس الكتاب ص ٤٩٢ ـ ٤٩٧ . وكان بولديريف قائد قوات حكومة الادارة . وبعد انقلاب كولشاك ذهب الى الخارج ثم ظهر ثانية فى فلاديفوستك فى ١٩٢٠ بوصفه رئيسا لمجلس يحظى بعطف هيئة اركان الحرب اليابانية ! وفى ١٩٢٢ سلم نفسه للبلاشفة وصدر قرار بالعفو عنه ، وقد نشرت مذكراته المشار اليها تحت اشراف السوفيت .

(٣) «العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ، ١٩١٨ ، روسيا » II (١٩٣٢) ص ٣٨١ ، ٤٠٩ ـ ٤١٠ .

هذه الخطوة ان معظم من بقوا على قيد الحياة من حكومة سامارا تصالحوا مع البلاشفة .

واستمر عهد كولشاك من نوفمبر ١٩١٨ الى الأيام الأولى من ١٩٢٠ . وقد رفض سمنوف ان يخضع له كما رفض الخضوع لحكومة سيبريا من قبل . وعندما أصدر كولشاك أوامره فى ديسمبر ١٩١٨ بتجريد سمنوف من مركزه واجباره على الخضوع اعلنت السلطات العسكرية اليابانية انها لن تسمح بتدخل كولشاك ـ الذى اعتبروه اداة فى يد انجلترا ـ شرق بحيرة بايكال (١) . اما الى الغرب من ذلك فان كولشاك حظى بنجاح على درجات متفاوتة ولكنه كسب عداء جميع الأحزاب الروسية ، فيما عدا اليمين المتطرف ، بسبب اضطهاده لخصومه السياسيين والحملات التأديبية الوحشية التى ارسلت للانتقام من اضطرابات الفلاحين المتكررة . وقد بلغ ذروة سلطاته فى صيف ١٩١٩ عندما حصل على اعتراف مشروط من جانب الحلفاء باعتباره حاكم روسيا « فى الواقع » ، وقبول الجنرالات « البيض » الآخرين سلطته العليا رسميا . ولكن فى خريف ١٩١٩ صار الموقف وراء الجبهة حرجا . فقد انتشر تمرد الفلاحين فى جميع أنحاء سيبريا كبحر متلاطم الأمواج(٢) ، وفى اكتوبر بدأت القوات السوفيتية الهجوم وسرعان ما أخذت قوات كولشاك تتحلل . واخليت أومسك فى ١٠ نوفمبر ١٩١٩ واستولى عليها البلاشفة بعد ذلك بأيام قليلة (٣) . وفى هذه اللحظة أرسلت الفرق التشيكية مذكرة الى الحلفاء تعلن فيها تخليها عن كل مسئولية فى المحافظة على النظام على طول الخط الجديد وتطلب الرحيل فورا . وبررت طلبها بهجوم صريح على نظام كولشاك .

« تحت حماية الحراب التشيكوسلوفاكية ترتكب الأجهزة العسكرية الروسية المحلية اعمالا تروع العالم المتمدين كله . ان حرق القرى وضرب المواطنين الروس المسالمين بواسطة فرق كاملة من الجنود واطلاق النار دون محاكمة على ممثلى الديمقراطية لمجرد شبهة بسيطة فى عدم الولاء السياسى ظاهرة يومية » (٤) .

---

(١) ج.ك. جينز ، المرجع السابق ، II ص ٣٨ .

(٢) نفس المرجع II ص ٢٩٧ .

(٣) نفس المرجع II ص ٤١٣ . وفيه خطأ اذ كتب اكتوبر بدلا من نوفمبر وكذلك « العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ١٩١٩ : روسيا » (١٩٣٧) ص ٢٢٥ .

(٤) يوجد نص المذكرة فى ج.ك. جينز ـ نفس المرجع II ص ٤٤١ ـ ٤٤٢ . ويقول نفس المرجع ان المندوب التشيكى عندما قال له اعضاء حكومة كولشاك ان الجنود التشيكيين اشتركوا ايضا فى هذه الاعمال اجاب « هذا صحيح ، ان الحالة الاخلاقية لجيشنا قد انحطت بسبب الاختلاط بجيوشكم ولهذا نحاول الانسحاب بسرعة » نفس المرجع II ص ٥٢٩ .

وفى اركوتسك ، حيث اقام كولشاك مركز قيادته مؤقتا ، صار الموقف ميئوسا منه بسرعة . ففى ٢٤ ديسمبر ١٩١٩ حدث تمرد انتهى فى ٥ يناير ١٩٢٠ بانحلال حكومة كولشاك رسميا والاستيلاء على السلطة بواسطة «مركز سياسى» محلى يغلب عليه طابع الثوريين الاجتماعيين(١). ووقع كولشاك ، الذى هرب الى فركنودنيسك ، قرارا يسلم فيه سلطاته العليا لدنيكين ، والسلطة المدنية والعسكرية فى سيبريا لعدوه القديم سمنوف (٢) . وسرعان ما تبين ان « المركز السياسى » ينقصه اى تأييد جدى ، وفى ٢٢ يناير ١٩٢٠ وقع اتفاق بنقل السلطة الى « لجنة ثورية عسكرية بلشفية » اخذت على عاتقها عقد اجتماع لسوفيت من مندوبى العمال والجنود والفلاحين (٣) . واعتقل التشيكيون كولشاك نفسه وهو يحاول الهرب شرقا وسلمته الى «اللجنة الثورية العسكرية». وحوكم ثم أعدم رميا بالرصاص فى ٧ فبراير ١٩٢٠ (٤) .

وكان من نتيجة سقوط كولشاك وخروج الفرقة التشيكية وانسحاب البعثتين البريطانية والفرنسية ان صار البلاشفة واليابانيون وجها لوجه باعتبارهما القوتين الوحيدتين فى سيبريا . وتدل الأحداث التالية على ان هذه المواجهة غير المتوقعة لم تكن موضع ترحيب من الجانبين ، وان كليهما نفر من الصدام المباشر الذى كاد ينجم عنها . ففى الجانب الروسى كان الانتصار على كولشاك ودنيكين مصدرا لثقة جديدة واتاح قوات عسكرية ضخمة . ولكن فى الجزء الأول من ١٩٢٠ ، مع زيادة القلقلة الداخلية فى الجهاز الادارى والاقتصادى ومع نمو خطر الهجوم من جانب بولندا ، كان لدى الحكومة السوفيتية من الأسباب ما يدفعها الى النفور من مسئولية تولى شئون تلك الأقاليم الشاسعة الجديدة فى سيبريا ، فضلا عن اثارة العداء المؤكد من جانب اليابان ازاء هذا العمل وربما معارضتها ايضا . ومن الناحية الأخرى كان الاعتراف بالاستقلال الذاتى او الاستقلال لمناطق الأطراف قد صار متأصل الجذور فى المذهب

---

(١) نفس المرجع II ص ٥٠١ .

(٢) ج.ك. جينز ، نفس المرجع ، II ص ٥٦٥ ـ ٥٦٦ ، وتوجد صورة من قرار نقل السلطة الى سمنوف فى كتاب ب. بوريسوف «Dal'nyi Vostok» (فينا ١٩٢١) ص ١٥ ـ ١٦ . وقد هربت فرقة صغيرة من جنود كولشاك بقيادة جنرال اسمه كابل ونجحت بعد مغامرات عديدة عبر ياكوتيا وفوق الموج بحيرة بايكال « عرفت باسم حملة الثلج » ، أن تنضم الى سمنوف « ج.ك. جينز ـ نفس المرجع ـ II ص ٥٥٠ ـ ٥٥٤ » . وظلت « فرقة كابل » هذه متماسكة ومصدر قلاقل فى سياسة شرق سيبريا عامين آخرين وعرف عنها قسوتها الشديدة فى معاملة البلاشفة الذين يتصلون بها . وتبعا لمصدر من المصادر «Revolyutsiya na Dal'nem Vostoke» ١٩٢٢ ص ١٠٠) كانت هذه الفرقة تضم عددا كبيرا من التتار والباشكيريين الذين جاءوا أصلا من يوفا .

(٣) ب.س. بارفنوف «Bor'ba Za Dal'nyi Vostok» (١٩٢٨) ص ٦٠ ـ ٦١ .

(٤) يوجد نص الحكم فى نفس المرجع ص ٦٤ ـ ٦٥ .

والتطبيق البلشفية ، ويغلب أن اتباع هذه الوسيلة كان سيجد صدى طيبا . ومن الجانب اليابانى لم يكن التدخل وحدها صراحة فى سيبيريا بعد انسحاب الحلفاء الآخرين ليتفق مع السياسة الحريصة التى كانت تتبعها الحكومة اليابانية فى هذه الفترة . وادى الموقف فى سيبيريا الى اثارة انشقاق شيئا فشيئا فى السياسة اليابانيـــة بين جمـــاعة من العسكريين كانت تحاول اطالة احتلال سيبيريا الى مالا نهاية ، ومجموعة من المدنيين ، ربما بتأييد من رجال الأسطول ، كانت تريد ان تضـــع حدا لهذا الموقف الحرج . وذهبت المجموعة الأولى الى أنه من الأفضل ان تظل روسيا مقسمة ويظل البلاشفة بعيدين ، وكانت الثانية تخشى اثارة العداء الدائم من جانب بريطانيا والولايات المتحدة بسبب استمرار هذا الاحتلال . وخلال النصف الأول من ١٩٢٠ استطاعت المجمـــوعة الثانية ان تتغلب شيئا فشيئا .

وكانت هذه هى الخلفية التى أضفت واقعية على مشروع اقامة « دولة حاجزة » فى سيبيريا الشرقية برغم أنه كان من الواضح أنه بعيد المنال . فقد نشأ ابان فترة حكم « المركز السياسى » القصيرة فى اركوتسك ، وكان محاولة نموذجية لخلق حاجز متوسط بين البلشفية والعالم البورجوازى . وقد قرر « المركز » أن يرسل وفدا ليتقدم بهذا الاقتراح للقيـــــادة العسكرية السوفيتية التى كانت تتقدم فى ذلك الوقت شرقا بسرعـــة ؛ ودعا ، حرصـــا منه ، زعيم بلاشـــفة أركوتسك ، كراسنوشيكوف ، لمصاحبة الوفد . وكان كراسنوشيكوف ، وهو يهـودى روسى المولد ، قد قضى عدة سنوات فى شيكاغو وعاد الى سيبريا بعد ثورة فبراير . وجرت المفاوضات فى تومسك فى ١٩ يناير ١٩٢٠ وأحرزت نجـــاحا باهرا . واكد رئيس وفد اركوتسك ، وهو من الثوريين الاجتماعيين ، للوفد السوفيتى ان « امريكا على استعداد لقبول دولة حاجزة يضم جهاز الحكم فيها ممثلا للقوات الشيوعية » . وتم الاتفاق على اقامـــة دولة حاجزة اخذت على عاتقها اخلاء السكة الحديدية من الفرق العســكرية الأجنبية « عن طريق المفاوضات الدبلوماسية » وأن تسلم كولشاك واركان حربه واحتياطى الذهب الى « السلطة السوفيتية » . وتم تصـــديق موسكو على هذا الاتفاق فوق توقيعى لينين وتروتسكى فى ٢١ ينـــاير ١٩٢٠ . وعين كراسنوشيكوف مندوبا مفوضا للحكومة السوفيتية لدى « المركز السياسى » (١) .

(١) افضل بيان لهذه الوقائع ، بما فيه الوثيقة كما نشرت فى صحف اركوتســك ، فى نفس المرجع ص ٥٥ – ٥٧ . انظر ايضا ج.ك. جينز – المرجع السابق – II ٥٤٥ – ٥٤٦ ويضيف ه.ك. نورتون فى « جمهورية الشرق الاقصى السيبيرية » (١٩٢٣) تفصيلات استقاها من صلات شخصية بالأفراد الذين يتعلق بهم الأمر ، ولكن ينقصه الادراك السياسى ، وهو يبالغ باستمرار فى دور كراسنوشيكوف .

ولكن نجاح اللجنة البلشفية فى اركوتسك اثناء غياب كراسنوشيكوف فى قلب « المركز السياسى » حطم هذه الخطة البارعة . وفى أسابيع قليلة كان الجيش الأحمر قد بلغ اركوتسك وصـــارت الســـلطة السوفيتية راسخة الدعائم الى هذه النقطة . ولـــكن كراسنوشيكوف لم يرعو وانتقل الى فيركنوديتسك ، وهناك اجتمعت فى ٦ أبريل « جمعية تأسيسية » لممثلى « كل شعب اقليم عبر بايكال » واعلنت قيام « جمهورية الشرق الأقصى » الديموقراطية المستقلة (١) . وتخلى كراسنو شيكوف عن دوره الدبلوماسى وصار رئيس وزراء ووزير خارجية حكومة الشرق الأقصى . وكان أحد شركائه « بيل » شاتوف ، وهو زعيم ثورى امريكى معروف من أصل يهودى روسى المولد ايضـــا . واعتـــرفت الحكومة السوفيتية رسميا بالجمهورية الجديدة فى ١٤ مايو ١٩٢٠ (٢) .

وكان رد الفعل من جانب اليابانيين مترددا للغاية . والظـــاهر ان قرار اخلاء سيبيريا عرف فى أوائل مارس ١٩٢٠ (٣) ؛ وبدا الانسحاب من المراكز المتقدمة حوالى ذلك الوقت . وقد تعقد الموقف عند هـــذه النقطة بالحادثة التى عرفت باسم « حادث نقولايفسك » الذى وقع فى مارس ١٩٢٠ عندما وقع ميناء نقولايفسك الذى عند مصب نهر آمور فى مواجهة سخالين فى يد زعيم جماعة من البلاشفة اسمه تريابتســين بعد القضاء على الحامية اليابانية أو أسرها . (٤) وبحجة الانتقام من هذه

(١) يوجد نص انجليزى للاعلان فى « تاريخ موجـز لجمهـــورية الشرق الاقصى » (واشنجتون ١٩٢٢) ص ٤٠ – ٤٢ . وتبعا لما يقول ه.ك. نورتون – المرجع الســـابق ص ١٣٦ – وضع البيان أصلا باللغة الانجليزية بواسطة كراسنوشيكوف الذى كان يتحدث الانجليزية بطلاقة أكثر مما يتحدث لغته الأصلية .

(٢) كليوشينكوف وسابانين – المرجع السابق – III (١٩٢٨) I ص ٢٤ .

(٣) «Revolyutsiya na Dal'nem Vostoke» (١٩٢٢) ص ١٠٢ .

(٤) من العسير تحديد ما حدث بالضبط فى نقولايفسك فى مارس ١٩٢٠ . ففى اواخر فبراير ١٩٢٠ احتل جيش تريابتسين المدينة ووصل الى اتفاق ما مع الحامية اليابانية . وتقول معظم المصادر الروسية ان الاضطرابات بدات فى مارس بهجوم غادر من اليابانيين خرقوا به الاتفاق المعقود : وعندئذ حاصر تريابتسين الحامية وقتـــل بعض المدنيين اليابانيين أثناء هذه العملية . اما بقية القصة فليست محل جدل . فقـــد ظل تريابتسين مستوليا على المدينة الى مايو عندما أرسل اليابانيون حملة بالبحر لانتزاعهـــا منه . ولمـــا علم تريابتسين بمقدم قوة اكبر من قواته قتل جميع السكان اليابانيين ، بما فيهم أسراه من اليابانيين ، ونهب المدينة وحرقها قبل ان يغادرها . وفى بداية يوليـــة قبض عليه الجيش الأحمر وأعدمه مع مساعديه الرئيسيين . ويرجع عدم ضــــبط السجلات الى الخلط بين احداث مارس ومايو من ناحية ، والى ان المؤرخين السوفيتيين ، لم يـــكونوا متفقين فيما بينهم هل يبررون تصرف تريابتسين فى مارس على أساس أن اليـــابانين = تحدوهم الرغبة فى ادانة أعمال الانتقام التى قام بها اليابانيون فى ابريل ،

الجماعة نزلت قوات يابانية كبيرة فى فلاديفوستك فى ٤ – ٦ ابريل ١٩٢٠ واحتلت المراكز الأخرى فى الاقليم الساحلى وارتكبت اعمالا فظيعة من العنف والتدمير ؛ وفى ٢٩ ابريل فرض اليابانيون اتفاقا مهينا ، ينص على امتداد احتلال اليابانيين للاقليم الساحلى وانسحاب كل القوات الروسية الى مسافة كبيرة بعيدا عن المنطقة اليابانية ، على الحكومة الروسية « البيضاء » المحلية (١) . وكانت هذه الخطوات تمثل انتصارا للحزب العسكرى اليابانى وتصميما ، استمر طوال العامين التاليين ، على الاحتفاظ بفلاديفوستك وساحل الباسفيكى . ولكنها لم تغير السياسة العامة الخاصة بالانسحاب من المراكز المتقدمة . ففى أثناء الصيف غادرت القوات اليابانية كل شرق سيبريا فيما عدا اقليم الساحل .

وكانت النتيجة الطبيعية لهذه السياسة هى قبول فكرة « الدولة الحاجزة » . وفى مايو ١٩٢٠ ، حوالى نفس الوقت الذى اعترفت فيه الحكومة السوفيتية بجمهورية الشرق الأقصى ، أصدر القائد اليابانى بيانا اعرب فيه عن الرغبة العامة فى انسحاب الجيوش اليابانية من « الشرق الأقصى الروسى » ، ودعا الى انشاء «منطقة محايدة عبربايكاليا بين الجيوش اليابانية والبلاشفة المتقدمين شرقا لا تدخل فيها الجيوش من الجانبين (٢) » . وأدى هذا الاعلان ، بعد بعض التأخير ، الى بدء

= هم البادئون بالاثارة ، أم ينددون به باعتباره « فوضويا » و « مغامرا » لا يعتبر البلاشفة مسئولين عن تصرفاته . وهكذا عرضت القصة من زاويتين متناقضتين بقلم كاتبين مختلفين فى «Revolyutsiya na Dal'nem Vostoke» (١٩٢٣) ص ٢٦–٦٢ ، ١١٩ . (ويبدو أن ذلك حدث سهوا ، او لايوجد تعليق من المشرفين على التحرير) . ويقلل الكاتب الأول ، الذى اعتبر تريابتسين زعيما بلشفيا ، من شأن المدنيين الذين قتلوا فى مارس ويؤكد بدء اليابانيين بالاثارة – وهو اقرب الى الصدق كما يؤيده بصفه عامة ب.س.بارفنوف فى «Bor'ba za Dal'nyi Vostok» (1928) ص ٩٥–٩٧ ، ١٦٤–١٦٧. ويبدو أن البلاشفة لم يفكروا فى انكار انتساب تريابتسين اليهم الا بعد ما ارتكبه من فظائع فى مايو . وقد أورد بارفنوف (نفس المرجع ص ١٩٧ – ٢٠٠) الحكم الذى اصدرته المحكمة العسكرية فى يولية على تريابتسين ومساعديه نقلا عن صحيفة معاصرة. ومنه يتبين ان سنه كانت ثلاثة وعشرين سنة وان اكبر شركائه كان امرأة فى الحادية والعشرين . وجاء فى مقال فى «Proletarskaya Revolyutsiya» رقم ٥ (٢٨) ١٩٢٤ أن تريابتسين انشأ « كومبونا » ابان فترة استيلائه على الحكم فى نقولايفسك . وقدترجمت الوثائق المتعلقة باحداث نقولايفسك فى كتاب ا. فارنك و هـ.هـ. فيشر « اقوال كولشاك ووثائق سيبرية اخرى » (ستانفورد ١٩٣٥) ص ٣٣١–٣٦٤ .

(١) يوجد النص فى ف.ج.بولديريف «Dirsktoriya, Kolchak, Interventy» (١٩٢٥) ص ٤٩٨–٥٠٠ . وقد وقع الاتفاق بولديريف بوصفه القائد الروسى المحلى مع قائد القوات اليابانية .

(٢) ب.س. بارفنوف «Bor'ba za Dal'nyi Vostok» (١٩٢٨) ص ٢٠٠ .

المفاوضات بين القيادة العسكرية اليابانية ووفد من جمهورية الشرق الاقصى . وفى ١٧ يولية ١٩٢٠ وقع نهائيا « اتفاق جونجوتا » (الذى اخذ هذا الاسم من احدى محطات سكة حديد سيبريا غرب شيتا حيث تمت المفاوضات) . وقد قبل الطرفان فى الاتفاق فكرة أن « افضل وسيلة لتحقيق الهدوء والنظام هى تكوين دولة حاجزة ذات حكومة واحدة بدون تدخل القوات المسلحة فى شئون هذه الدولة من جانب أى دول أخرى » . ومن الناحية الأخرى :

« لا تستطيع هذه الدولة الحاجزة أن تعيش فى عزلة فيما يتصل بالشئون الدولية والاقتصادية عن العالم المتمدين والدول الصناعية المتقدمة . وبين الاقليم الروسى فى الشرق الأقصى واليابان توجد صلات وثيقة من المصالح المشتركة بحيث لا يمكن أن تكون لدى الدولة الحاجزة سوى نية الصداقة الوطيدة والتعاون مع اليابان » .

وبالاضافة الى ذلك تقرر فى الاتفاق الا تكون الجمهورية الجديدة شيوعية وانه سيكون لها « طابع شخصى ديموقراطى على نطاقواسع » . ووافق الروسيون على عدم السماح للجيوش الروسية السوفيتية بالدخول فى المنطقة ، ووافق اليابانيون على سحب جنودهم من اقاليم عبر بايكاليا .وتعهد الطرفان بالعمل على منع النزاعات فى أقاليم الشرق الأقصى والا « يلجأ الى اجراءات حاسمة » الا فى « الحالات القصوى »(١).

وكانت النتيجة المباشرة لهذا الاتفاق هو اطلاق يد جمهورية الشرق الأقصى ضد سمنوف ، الذى كانت اليابان قد فقدت الاهتمام به بعد القضاء على كولشاك ومؤيديه البريطانيين . وفى اكتوبر ١٩٢٠ ، بعد انسحاب اليابانيين ، طرد سمنوف من شيتا ، التى صارت مركز الجمهورية الجديدة . وعقد على عجل اجتماع لمندوبى الشرق الأقصى ، وأصدر فى أوائل نوفمبر ١٩٢٠ بيانا يعتبر فى الواقع تلخيصا لاعلان فيركنو دينسك الذى صدر فى ٦ أبريل بقيام جمهورية الشرق الأقصى التى تضم الاقليم الروسى شرق بحيرة بايكال (٢) . وفى ديسمبر عقد اتفاق رسمى مع الحكومة السوفيتية بشأن الحدود بين هذه الجمهورية والجمهورية الاشتراكية الفدرالية السوفيتية الروسية واجريت

(١) ف.ج.بولديريف «Direktoriya Kolchak, Interventy» (١٩٢٥) ص ٣٦٣ – ٣٦٤ .

(٢) نفس المرجع ص ٣٧٩ – ٣٨١ . ويوجد نص انجليزى فى « تاريخ موجز لجمهورية الشرق الأقصى » (١٩٢٢) ص ٤٥ – ٤٦.

(٣) «RSFSR : Sbornik Deistiriyushchikh Dgovorov» II ، (١٩٢١) ص ٧٨ ، و « تاريخ موجز لجمهورية الشرق الأقصى » ص ٤٧ .

انتخابات لتاليف جمعية تاسيسية فى يناير ١٩٢١ حصل فيها « حزب الفلاحين »على الأغلبية. ١٨٠ مقعدا،والف كتلةمع الشيوعيين الذين حصلوا على٩٢ مقعدا وبذلك صار لهذه الكتلة اكثر من ثلثى مجموع الأصوات . وحصل كل من الثوريين الاجتماعيين والمناشفةعلى اقل من عشرين مقعدا، كما حصل منغوليو بوريات على ١٣ مقعدا وجاءوا الى الجمعية مطالبين «بحق تقرير المصير والاستقلال الذاتى الكامل» (١) . وكانت إجتماعات الجمعية عاصفة منذ البداية . واتهم الثوريون الاجتماعيون والمناشفة الحكومة . المؤلفة من عدد متساو من الشيوعيين والفلاحين ، بأنها تعرض حكم ارهاب وبأنها اداة فى يد مكتب الشرق الأقصى فى الحزب الشيوعى الروسى . واتهمتهم الحكومة بدورها بانهم قبلوا معونات مالية من اليابانيين . وقد حافظ الدستور الذى أقر فى ١٧ أبريل ١٩٢١ (٢) على الصورة الديموقراطية البورجوازية . فبمقتضاه تالفت حكومة من الأغلبية ـ الفلاحين والشيوعيين ، وكان مجلس الوزراء مسئولا امام هذه الأغلبية (٢) . كما حافظ الدستور على الاستقلال التام الوهمى عن موسكو . ولكن بلوشر . أحد كبار جنرالات الجيش الأحمر ضدكولشاك، كان أول قائد للقوات المسلحة للجمهورية (٤) ، كما شغل هذا المنصب فيما بعد أوبرفيتش (٥) وهو أحد قواد الاتحاد السوفيتى المعروفين . وأيا كان الأمر فيما يتعلق بالزعماء السياسيين والادارة المدنية فليس هناك ما يدعو الى الشك فى ان الجيش كان منذ البداية تحت السيطرة المباشرة لموسكو .

ولم يكن فى هذه التطورات ما يرضى الحكومة اليابانية . فقدتلقت هزيمة دبلوماسية ولم تعد « الدولة الحاجزة » ، التى كثر الحديثعنها

---

(١) س.س. بارتنوف ـ المرجع السابق ـ ص ٢٨٩ ، هـ.ك.نورتون « جمهورية الشرق الأقصى السيبرية » (١٩٢٣) ص ١٥٧ . وفى يناير ١٩٢٢ تالف من منغوليى البوريات فى أراضى الجمهورية الفدرالية « اقليما متمتعا بالاستقلال الذاتى » «Sobranie Uzakonenie 1922» رقم ٦ المادة ٥٩) ، ويمكن أن نستنتج من ذلك ان جمهورية الشرق الأقصى اتخذت خطوة مماثلة حيث انه بعد ادماج هذه الجمهورية فى الجمهورية الفدرالية ـ توحد منغولى البوريات فى الاقليمين المتمتعين بالاستقلال الذاتى فى كل من الجمهوريتين فى صيف ١٩٢٣ وتالفت « جمهورية منغولى البوريات الاشتراكية السوفيتية المتمتعة بالاستقلال الذاتى » («Sobranie Uzakonenie 1924» رقم ١ المادة ١٠ـ١١) .

(٢) توجد ترجمة انجليزية فى هـ.ك.نورتون

(٣) س.س. بارتنوف ـ المرجع السابق ـ ص ٢٨٢ـ٣٠٧ .

(٤) ف.ج.بولديريف ـ المرجع السابق ـ ص ٣٠٥ ـ ٣٠٨ .

(٥) م.دفلوفيتش ـ المرجع السابق ـ ص ٤٤٦ .

«RSFSR v Imperialisticheskom Okruzhenii : Yaponskii Imperializm na Dal'nem Vostok» (١٩٢٢) ص ١٠٧ .

بوصفها حاجزا ضد موسكو والبلشفية ، حاجزا حقيقيا . وكانت المفاوضات تدور منذ مدة بين شيتا وفلاديفوستك لادماج الاقليم الساحلى بصورة فعالة فى الجمهورية الجديدة ؛ كما ان هذا الاقليم كان قداشترك فعلا فى انتخابات الجمعية التاسيسية للشرق الأقصى . وفى ابريل ١٩٢١ ظهر لأول مرة ان حدود الجمهورية وضعت بحيث يترك خليج كمشاتكا للجمهورية الاشتراكية الفدرالية السوفيتية الروسية . وكان الغرض من ذلك هو تمكين روسيا من القيام بمفاوضات بشأن منح امتياز استغلال الموارد المعدنية فى كمشاتكا لأحد رجال المال الامريكيين. ولابد ان ذلك لم يبد لليابانيين كمجرد اعتراف بأن « الدولة الحاجزة » ليست حقيقية فحسب ، بل وانه ينطوى أيضا على تهديد مباشر للمصالح اليابانية . وكان رد السلطات اليابانية هو تقوية الاستحكامات الدفاعية للاقليم الساحلى . وقلبت الحكومة المحلية الضعيفة فى فلاديفوستك،التى كانت قد اعلنت عن رغبتها فى الانضمام الى جمهورية الشرق الأقصى فى هذا الوقت غير الملائم بالمرة . وقامت بدلا منها فى ابريل ١٩٢١ حكومة أكثر طواعية لليابانيين يغلب عليها الطابع اليمينى على راسها شخص مغمور اسمه ميركولوف . وظهر سمنوف مرة اخرى فى فلاديفوستك ، وحصلت جمهورية الشرق الأقصى فيما بعد على وثيقة مشكوك فى صحتها تثبت انه كان هناك اتفاق بين السلطات اليابانية والقوات العسكرية الروسية البيضاء على القيام بهجوم ضد الجمهورية فى موعد أقصاه أول يولية ١٩٢١ (١).

وقد ابدهذا الخطر بالضغط المتزايد من جانب انجلترا وامريكاعلى اليابان . وفى صيف ١٩٢١ اعلن ان الدول العظمى تقترح عقد اجتماع لشئون الباسفيكى فى واشنجتون فى الخريف التالى (٢) . ووجدت الحكومة السوفيتية صعوبة كبرى فى مبدأ الأمر فى تحديد ما اذا كان هذا العمل من صديق أم من عدو . وكان رد الفعل المبدئى من جانب صحافة السوفيت والكومنترن عدائيا تماما (٣) . وحدثت محاولة

---

(١) قدمت الوثيقة ، المؤرخة فى ٩ يونية ١٩٢١ ، الى اجتماع واشنجتون بواسطة مندوبى جمهورية الشرق الأقصى وقد نشرت فى م.دفلوفيتش ـ المرجع السابق ـ ص٦٧ ـ ٦٩ . والحجة الرئيسية ضد صحتها هى انها لم تطبق قط .

(٢) كان الاقتراح الأمريكى الأصلى هو عقد اجتماع لتخفيض التسلح ، وقد اضيف موضوع الباسفيكى نتيجة لاقتراح بريطانى فى ٩ يولية ١٩٢١ .

(١) انظر المقالات التى جاءت فى ازفستيا ٢ اغسطس ١٩٢١ وفى «Ekonomicheskaya Zhizn'» ١ اغسطس ١٩٢١ ، وقد لخصها ل. باسعولسكى فى « روسيا فى الشرق الأقصى » (١٩٢٢) ص ١٢٤ ـ ١٢٧ ، وكذلك الطروحة IKKI المنشورة فى برافدا ١ سبتمبر ١٩٢١ (ملخصة فى نفس المرجع ص ١٢٧ ـ ١٢٩) .

لتمثيل المصالح السوفيتية تحت ستار توجيه دعوة رسمية لجمهورية الشرق الأقصى . ولعل استدعاء كراسنوشيكوف وشاتوف الى موسكو فى ذلك الوقت ، اللذين لم يكن لهما دور بعد ذلك فى شئون الجمهورية(١)، كان بسبب ادراك جاء متأخرا لأن الحكومة التى تضم مهيجين ثوريين أمريكيين سابقين قد لا تحظى بأى عطف من جانب واشنجتون . ولكن المحاولة فشلت.وظل العداء الأمريكى يحول دون اى تعامل مع جمهورية روسيا الاشتراكية الفدرالية السوفيتية . ومن الناحية الأخرى كان معروفا ان الحكومة الأمريكية كانت تضغط على الحكومة اليابانية لتضع حدا لاحتلال الأقاليم الروسية وان الاجتماع المقترح قد يؤدى الى زيادة هذا الضغط (٢) . وكان التفكير فى الاجتماع المقبل هو الذى دفع اليابان الى الدخول فى مفاوضات غير محدودة النطاق مع جمهورية الشرق الأقصى . وقد بدات هذه فى المفاوضات فى دايرن فى ٢٦ اغسطس ١٩٢١ واستمرت طوال الشتاء وأثناء فترة انعقاد اجتماع واشنجتون .

ولم يصل اجتماع دايرن الى اية نتائج مطلقا . وقد صيغت المطالب اليابانية النهائية فى سبعة عشر بندا مع ثلاثة بنود سرية اضافية .وكان اهم هذه المطالب هى أن تتعهد جمهورية الشرق الأقصى بألا تحتفظ بأية أسلحة أو تقيم تحصينات من أى نوع ، أو تحتفظ بأية وحدات بحرية فى الباسفيكى ، وأن تتعهد للحكومة اليابانية بصفة دائمة بألا تطبق النظام الشيوعى فى اقليمها وأن تحافظ على مبدأ الملكية الخاصة لا فيما يتعلق بالرعايا اليابانيين فحسب ، بل بمواطنيها ايضا» . وفى مقابل هذه التعهدات لا تفعل الحكومة اليابانية أكثر من الوعد باخلاء الاقليم الساحلى « فى الوقت الذى تراه ضروريا ومناسبا لها » ؛ اما اخلاء شمال سخالين فانه لا يتوقف على تسوية حادث نقولايفسك فحسب ، بل وكذلك على تأجير الجزيرة لليابان لمدة ثمانين عاما(٣) . واذا كانت اليابان قد ارادت باجتماع دايرن اخراج هذه القضية من نطاق بحث اجتماع واشنجتون فان أملها قد خاب . فقد وجهت حكومة جمهورية الشرق الأقصى الى واشنجتون والى العالم كله سيلا من

(١) ب.س.بارفنوف – المرجع السابق – ص ٣٢٧ : وليس هناك بين المعلومات المتاحة ما يكشف عن الدافع لاتخاذ هذه الخطوة .

(٢) قدمت مذكرة من وزارة الخارجية الامريكية الى السفارة اليابانية فى واشنجتون فى ٣١ مايو ١٩٢١ ، وارسل اليابانيون ردا مبهما ينطوى على التهرب فى ٨ يولية ١٩٢١ ، والوثيقتان منشورتان فى « العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ١٩٢١ » II (١٩٣٦) ص ٧٠٢ – ٧٠٥ و ٧٠٧ – ٧١٠ .

(٣) يوجد نص هذه الوثيقة فى ب.س.بارفنوف – المرجع السابق – ص ٣٣١ – ٣٣٣ .

الاحتجاجات سرعان ما وجدت آذانا صاغية ؛ وظهر وفد غير رسمى للجمهورية ، بتشجيع من امريكا ، فى اروقة الاجتماع . ومن الناحية الأخرى ثبتت صحة حساب الروس بأن الأمر لم يعد يتطلب أية تنازلات فى دايرن . فقد انتزعت الحكومة الأمريكية من المندوبين اليابانيين فى واشنجتون تعهدات خاصة بأن اخلاء كل من اقليم الساحل والجزء الشمالى من سخالين سيتم فى المستقبل القريب (١) .

وهكذا فان الضغط فى اجتماع واشنجتون . وليست الاجراءات الضعيفة فى دايرن ، هو الذى حدد موقف الحكومة اليابانية فى هذا الموضوع ، وفى غيره ، لتجنب اى نزاع آخر مع دول اللغة الانجليزية ولاتباع سياسة التهدئة . وانتهت مفاوضات دايرن بدون نتائج فى ابريل ١٩٢٢ . ولكن قبل أن تمضى ثلاثة شهور اعلنت الحكومة اليابانية ان قواتها ستنسحب من الأراضى الروسية فى أول نوفمبر ١٩٢٢ ، وأبدت استعدادها للمفاوضة ، لا مع جمهورية الشرق الأقصى فحسب ، بل كذلك مع الجمهورية الفدرالية الروسية نفسها (٢) . وأبدت الحكومة السوفيتية اهتمامها بالأمر بتعيين جوفه ، أمهر دبلوماسييها المحنكين ، مندوبا مفوضا لها . وقد اظهر جوفه كل ما لديه من مهارة وصلابة فى الاجتماع الذى بدأ فى شانجشون فى منشوريا بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٢٢ . ولكن آمال السوفيت فى انتزاع تنازلات مادية واعتراف دبلوماسى خابت . ولم يتحرك اى الجانبين عن موقفه ، وسرعان ماتحطم الاجتماع على صخرة قضايا سخالين الشمالية وحقوق الصيد اليابانية فى المياه الروسية والتصرف فى مخازن الحرب اليابانية فى فلاديفوستك . وكان موقف جوفه المتصلب يعتمد من ناحية على أن اليابان لم يعد فى وسعها الرجوع عن تعهدها لدول اجتماع واشنجتون. وبعد نهاية الاجتماع اصدرت وزارة الخارجية اليابانية بيانا فى ١٤ سبتمبر ١٩٢٢ جاء فيه :

« برغم فشل اجتماع شانجشون ستخلى الجيوش اليابانية فلاديفوستك تماما قبل آخر اكتوبر طبقا للتصريحات السابقة من جانب الحكومة اليابانية . وبالنظر الى تصريحات جوفه بأن اليابان تنوى ضم

(١) يوجد البيانان الرسميان للوفدين فى السجلات الرسمية (« اجتماع تحديد السلاح » واشنجتون ١٩٢٢ . ص ٨٥٣ – ٨٥٩) . وقد كانا اقل صراحة ، ولعل أسباب ذلك ترجع الى الرغبة فى انقاذ ماء الوجه .

(٢) كان تاريخ مذكرة القنصل اليابانى فى شيتا الى يانسون ، وزير خارجية جمهورية الشرق الأقصى ، هو ١٩ يولية ١٩٢٢ ، وقد نشر الرد المؤرخ فى ٢٣ يولية ١٩٢٢ ، والذى وقعه كل من كاراخان باسم الجمهورية الفدرالية ويانسون باسم جمهورية الشرق الأقصى ، فى «Novyi Vostok» II (١٩٢٢) ص ٤٠ – ٤١ .

سخالين تعلن وزارة الخارجيـــة أنه طبقا لالتزام اليابان فى اجتمـــاع واشنجتون فانها لا تنوى انكار حقوق روسيا الاقليمية وانها انمااحتلت سخالين كضمان فقط لتسوية مسألة نقولايفسك . وبالنظـــر الى ذلك تريد الحكومة اليابانية ان تحذر الدول التى اشـتركت فى اجتمـــاع واشنجتون من اساءة تفسير نوايا اليابان » [1] .

وتم اخلاء الاقليم الساحلى فى نهاية اكتوبر : وسقطت على الفـــور الحكومة « البيضاء » التى اقيمت فى مايو ١٩٢١ ؛ وشملت ســـــلطة جمهورية الشرق الأقصى جميع انحاء شرق سيبريا من بايكــــــال الى الباسفيكى . وبقيت مشكلتا شمال سخالين وحقوق الصيد لتعـــكر العلاقات اليابانية السوفيتية . ولكن انسحاب اليابان جرد « الدولة الحاجزة » من اى معنى ، حتى كرمز ؛ وفى ١٠ نوفمبر اعلنت الجمعية التأسيسية ادماج جمهورية الشرق الأقصى فى الجمهورية الاشـتراكية الفدرالية الروسية [2] . وكان ذلك خطوة أخرى نحو اعادة توحيد أجزاء الامبراطورية الروسية السابقة .

---

(١) ب.س. بارفنوف – المرجع السابق – ص ٣٥٠ – ٣٥١ ، وقد نشر جونه قصة الاجتماع من وجهة نظره فى «Novyi Vostok» IV (١٩٢٣) ص ١ – ١١ ، ويضيف ا.ج. توينبى فى « الشئون الدولية ١٩٢٠ – ١٩٢٣ » (١٩٢٥) ص ٤٤٢ – ٤٤٤ بعض التفاصيل من الصحف المعاصرة .

(٢) نشر البيان الرسمى المؤرخ فى ١٤ نوفمبر ١٩٢٢ فى ازفستيا ٢١ نوفمبر ١٩٢٢ : وقد اشاد به لينين واعلن رضاءه عنه فى آخر خطاب عام له (« دراســـات » XXVII ص ٣٦١) . ويوجد مرسوم اللجنة التنفيـــذية المركزية الخاص بقبول «Sobranie Uzakonenii 1923» رقم ١ المادة ٢ .

الفصل الثانى عشر

تقرير المصير : ماله وما عليـــه

كان عام ١٩٢٠ نقطة تحول فى تاريخ سياسة الســـوفيت فى الجنسيات . فقد كان العام الذى انتهت فيه الحرب الأهلية وبداية فترة التدعيم واعادة البناء ؛ كما حدث فيه أيضا تحول حاسم فى الاهتمام من الغرب الى الشرق . وقد ساعد الأمران على تطور مفهوم الحقـــوق القومية الذى كان ينطوى عليه التقدم من الثورة البورجـوازية الى الثورة البروليتارية . فقد حل محل « الحق فى الانفصال » ، العبارة التى استخدمها لينين مرة ، الى « الحق فى الاتحاد » . فمن ناحية المبدأ كان من غير المعقول ان ترغب اية امة اشتراكية فى الانفصال عن مجموعة الأمم الاشتراكية ؛ ومن الناحية العملية كان من غير المعقول فى نهـــاية ١٩٢٠ أن يرغب أحد فى تحطيم ما تحقق من وحدة الا اذا كان يقف موقف العداء السافر من النظام السوفيتى . وكانت الوحدة ضرورية للتنميـــة الاقتصادية الكاملة بقدر ما كانت ضرورية للأمن العسكرى . فمصلحة العمال والفلاحين الواضحة كانت فى الوحدة على أوسع نطـاق لتحقيق هدف « أيها العمال فى جميع البـلاد : اتحدوا » فى النهـــاية . ولكى يفهم العمال والفلاحون هذه المصلحة كان من الضرورى محـــو كل آثار عدم المساواة السابقة والتميز بين الأمم ، الأمر الذى اعتبره البلاشـــفة أصل النزوع القومى وأساسه ، لضمان أن هذا التميز لن يظهر فى المستقبل . وهكذا منذ اللحظة التى انتصرت فيها الثورة انتقل جوهـــر مذهب البلاشفة فى حق تقرير المصير القومى بطريقة غير محســوسة تقريبا من مفهوم الحرية الى مفهوم المساواة ، الذى بدا انه وحده يتيح الحل الجذرى .

وقد ظلت البلشفية منذ امد طويل مخلصة لوجهة النظر العالمية لدى المفكرين الاشتراكيين الأصليين . وقد كانت المساواة بين الامم متاصلة الجذور فى تعاليم زعماء البلاشفة واعمالهم ، فكانت تروعهم وتصدمهم فكرة ان يكون اى مركز ذو نفوذ فى الحزب او الحكومة اسهل منالا بالنسبة لأحد أبناء روسيا الكبرى منه لروسى أبيض أو جورجيانى او ارمنى مثلا . ان مبدا الحزب وما جرى عليه العمل فيه كانا على السواء ضد كل تمييز ؛ ولم تكن جريرة معظم زعماء الحزب هى عدم الاخلاص بل المبالغة الشديدة فى التفاؤل . وتظهر الروح السائدة فى الشهور الأولى بوضوح فى مقالة احد اعضاء مجلس قوميسيرية الجنسيات نشرت فى الصحيفة الرسمية لهذه القوميسيرية :

« لقد اختفى خطر فرض الطابع الروسى . فلم يعد هناك من يهمه تقوية امة على حساب اخرى ... وليس هناك من يفكر فى مهاجمة غيره او حرمانه من حقوقه القومية (١) » .

وظل الرفض البات لأى تمييز بين الأفراد على أساس الأمة أو الجنس او اللون مبدا صلبا ومؤكدا فى السياسة البلشفية وفى التطبيق ايضا . وصار ميزة قوية فى كل تعامل مع الشعوب الخاضعة سابقا . ولكن ذلك وحده لم يكن كافيا . لقد كان الجانب الايجابى لسياسة المساواة هو توفير المساعدة للأمم الاكثر تخلفا لتمكينها من اجتياز الهوة التى تفصل بينها وبين شركائها الاكثر تقدما . وكان ذلك يتضمن المساعدة المادية ، والتربية فى جميع صورها ، واعارة الخبراء والمستشارين الفنيين ، وتدريب أبناء الأمم المتخلفة ليكونوا خبراءها فى المستقبل . ولما كان المشرفون على الاقتصاد السوفيتى يهمهم قبل كل شىء آخر زيادة الانتاج فى جميع انحاء الأرض السوفيتية ، فان هذه السياسة لم يكن يحدها الا النقص فى الموارد . وان كانت الاختلافات فى مستويات المدنية والحضارية كبيرة الى درجة تجعل « الغاء التفاوت الفعلى بين الأمم » مما لا يمكن تحقيقه . كما جاء فى قرار المؤتمر العاشر للحزب فى ١٩٢١ ، الا بواسطة « عملية طويلة الأمد » (٢) .

وبالنسبة للماركسية كان العنصر الأساسى فى تحقيق المساواة الحقيقية، التى تقابل المساواة الرسمية ، بين جميع الأمم التى تدخل الدولة السوفيتية، او جماعة الدول السوفيتية ، هو التوزيع المتساوى للعمليات الانتاجية فى كل الاقليم . وحتى ذلك الوقت كانت التنمية الصناعية فى روسيا قد ركزت كل صنور الانتاج المتقدمة فى بعض مراكز قليلة فى روسيا

---

(١) «Zhizn Natsional'nostei» رقم ٨ فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٨ .

(٢) «VKP (B) v Rezoluytsiyakh» (١٩٤١) I ص ٣٨٦ .

الأوروبية ومعاملة اقاليم الاطراف كموارد للطعام والمواد الاولية ، وكان هذا هو النمط السائد فى جميع أنحاء العالم الراسمالى حيث كانت المصالح القائمة والخوف من المنافسة يؤديان الى الابطاء فى تنمية الانتاج الصناعى ، أو منعه كلية ، فى البلاد المستعمرة أو شبه المستعمرة . وهكذا جنحت الراسمالية الى تثبيت عدم المساواة بين الامم . بيد ان مثل هذه المخاوف لم تحل دون حماسة النظام السوفيتى فى تنمية الصور العليا للانتاج الصناعى فى جميع أنحاء الأقاليم التى تحت سيطرته . ولم تكن الرغبة فى زيادة الانتاج الصناعى هى الدافع الوحيد للعمل . فقد كان الزعماء السوفييت مقتنعين اقتناعا راسخا طوال السنوات الأولى بأن العمال الصناعيين هم معقل القوة السوفيتية بمعنى أنه يمكن الاعتماد على تأييدهم فى مواجهة الولاء المتقلب لدى الفلاحين والاتجاهات المضادة للثورة التى قد تكون لديهم ، ومن ثم صار من المفيد جدا سياسيا اقامة الصناعة فى اكبر عدد ممكن من اقاليم الاطراف . فاذا كان قطن تركستان ، الذى كان يغزل وينسج اصلا فى مصانع بطرسبرج وموسكو وحدهما ، قد صار الآن يغذى مصانع النسيج فى تركستان أيضا ، فان هذا التجديد كان يخدم عدة اغراض من وجهة نظر البلاشفة . فهو يزيد من مجموع الناتج الكلى للمنسوجات بفتح منطقة جديدة للانتاج ، ويتيح لتركستان فرصة الهروب من الوضع « الاستعمارى » الذى يجعلها مجرد مورد للمنتجات الطبيعية . علامة التخلف ، الى وضع المنتج الصناعى ؛ كما يهيىء فرصة نمو بروليتاريا من أهالى البلاد فى تركستان تصبح مع الوقت من مؤيدى النظام والايديولوجية السوفيتية . وهكذا فان العمل على تحقيق المساواة الاقتصادية بين الأمم بمعنى توزيع الانتاج الصناعى المتوسع بينها بالتساوى كان متأصل الجذور فى البلشفية . وكان يصاحب هذا الاتجاه بالضرورة ، فى الظروف التى ورثها البلاشفة عن النظام القيصرى ، سياسة تفضيل اقاليم الحدود النائية التى كانت الزراعة سائدة فيها على حساب المركز الصناعى القديم بتخصيص نصيب اكبر نسبيا لها من التنمية الصناعية الجديدة . وكانت هذه التنمية هى التى تؤكد ادعاء البلاشفة بأن سياسة الجنسيات السوفيتية تختلف فى نوعها عن اية سياسة اتبعتها البلاد الراسمالية ، وبأنها وحدها تهدف لا الى مجرد الاعتراف الرسمى بالمساواة ، بل الى خلق البيئة الاقتصادية التى تجعل المساواة ممكنة وحقيقية . فبلوغ المساواة بين الأمم كان فى ذاته ادعاء اجوفا الا اذا قبلت بحرية مقتضيات هذه المساواة . ان المساواة بين الأمم كانت تعنى تحطيم الخط الفاصل بين الأمم الزراعية والصناعية .

بيد ان هذه الخطة كانت سياسة بعيدة المدى ، وكانت عملية المساواة تعترضها عقبات عديدة . لقد كانت النيات مخلصة والانجازات حقيقية ؛ ولكن التقدم كان لابد ان يتم تدريجيا . والتفاوت القائم يجنح بطبيعته الى الدوام ومقاومة كل مجهود للتغلب عليه . ومن ثم فقد كان هناك فى هذه الفترة المبكرة عملية مستمرة من التناقض والصراع بين اهداف السياسة والجهاز الذى كان لابد من تنفيذها بواسطته . وكان نمو تركيز السلطة والسيطرة الادارية فى المركز يؤدى الى نتيجة حتمية ، مهما بدا ذلك غير منطقى ، هى اخضاع الجنسيات الأخرى لروسيا الكبرى وهى المركز الذى تجمعت حوله هذه الجنسيات . فلم يكن كافيا ان ابناء الجنسيات الأقل شأنا كانوا يحصلون على نصيبهم العادل ، وربما اكبر منه احيانا ، فى مراكز النفوذ والسلطة فى الجهاز الادارى . فكثير من شاغلى هذه المراكز من غير الروسيين تأقلموا بسهولة ودون قصد مع وجهة نظر المجموعة الأكثر عددا من ابناء روسياالكبرى؛ اما اولئك الذين قاوموا التأقلم فكانت فرص نجاحهم فى عملهم اقل . لقد كانت موسكو العاصمة الادارية ـ المركز الذى تتخذ فيه القرارات الكبرى . وجنحت العقلية البيروقراطية التى حارب لينين انتشارها الى ان تصير بطريقة اوتوماتيكية تقريبا عقلية روسيا الكبرى . وقد لاحظ راكوفسكى فى ١٩٢٣ :

« الواقع ان اجهزتنا المركزية بدات تنظر الى ادارة البلاد كلها من زاوية الملاءمة المكتبية . وادارة عشرين جمهورية عملية غير ملائمة طبعا، ولكن اذا لم تكن هناك سوى جمهورية واحدة ، واذا امكن ادارتها كلها بمجرد الضغط على زر واحد ، فان ذلك يكون ملائما (١) » .

وكانت المركزية تعنى التنميط ؛ وكانت الانماط التى طبقت هى انماط روسيا الكبرى بطبيعة الحال . كما لم يكن من الغريب ان تصير اكرانيا راس الحربة فى معارضةهذا الاتجاه . فلم تكن اكرانيا الجمهورية الوحيدة التى تستطيع ، اقتصاديا وثقافيا ، منافسة الجمهورية الاشتراكية الفدرالية السوفيتية الروسية فى المركز والانجازات فحسب ، بل ان اكرانيا كانت ايضا احدى المناطق خارج روسيا الكبرى التى لاتستفيد كثيرا من سياسة التنمية الصناعية لاقاليم الأطراف لان تنميتها الصناعية كانت قد تمت فعلا . ومن ثم فان الوطنى الاكرانى كان قمينا بان يشعر بانه قد غبن . فاكرانيا لم تحظ بشىء تقريبا من الفوائد المادية التىتجلبها سياسة الجنسياتالسوفيتية

(١) «Dvenadtsatyi S'ezd Rossüskoi Kommunisticheskoi Partü» (١٩٢٣) ص ٥٢٢ .

للمناطق « المتخلفة » ؛ ومن ناحية أخرى فان الجهاز البيروقراطى فى موسكو ، الذى تسوده « شوفينية روسيا الكبرى » ، لم يبد استعداده للاعتراف باكرانيا كشريك متساوى فى التوجيه المركزى للأمور .

وقد بذلت جهود قوية ، وناجحة الى حدما،لمواجهة هذه الاتجاهات فى الجهاز الادارى . اما فى المؤسسات الأخرى فكانت الاحتياطات التى اتخذت لتهدئة الحساسيات القومية اقل . واول هذه المؤسسات كان الجيش الأحمر . ولم يبد ان ايا من الجمهوريات ، بمجرد اقامة الحكم السوفيتى ، تطلعت الى الاحتفاظ بجيش مستقل خاص بها (١) . ومنذ البداية كانت فرق الجيش الأحمر تجند من الجمهوريات التى تتكونمنها الجمهورية الروسية الفدرالية ومن الجمهوريات المستقلة المتحالفةمعها؛ كما ان اهالى الجمهوريات الآسيوية ، الذين كانوا معفين من التجنيدفى عهد القياصرة ، جندوا ايضا مع الباقين (٢) . وكان هذا الجيش الأحمر الموحد هو الذى دافع ، أثناء الحرب الأهلية ، عن اراضى الجمهوريات المستقلة التى دارت فيها رحى القتال على اشده وبلغ التدمير اقصاه . وهو الذى حررها . وقد أكد راكوفسكى نفسه هذا المعنى فى المؤتمر التاسع لسوفيتات روسيا كلها فى ديسمبر ١٩٢١ متحدثا باسم جمهوريات روسيا البيضاء وازربيجان وجورجيا وارمنيا . وكذلك أكرانيا ، وطالب بتقوية الجيش الأحمر لمنع حدوث الكارثة مرة أخرى(٣). وهكذا أصبح الجيش اداة توحيد ، بل وتوحيد عن طريق رمز روسيا الكبرى بوضوح . وقد شكا سكريبنيك الأكرانى فى المؤتمر الثانى عشر للحزب من أن الجيش الأحمر « اداة ، وسيظل اداة ، لصبغ سكان اكرانيا وكل السكان غير الروس بالصبغة الروسية » ؛ واضاف المؤتمر الى قراره عن المسألة القومية بندا يوصى باتخاذ « اجراءات عملية لتنظيم فرق عسكرية قومية مع اتخاذ كل الاحتياطات الضرورية لضمان القدرة الكاملة للجمهوريات فى الدفاع عن نفسها (٤) » . بيد ان هذه الاضافة الأخيرة كان لها مغزاها . وليس هناك أثر لأى « اجراءات »

(١) طالب «Borot 'bisti» (انظر الفصل ١١ ـ أ) بجيش اكرانى منفصل (ن . بوبوف «Ocherk Istorii Kommunisticheskoi Partü Ukrany» (الطبعة الخامسة ١٩٣٣) ص ٢١٤ ـ ٢١٥ .

(٢) يناقش مقال فى «Zhizn' Natural'nostei» رقم ٣٢ (٥٩) فى ١٧ اكتوبر ١٩٢٠ ، صعوبات ادخال مسلمى التركستان فى الجيش الأحمر ، ولكنه أضاف ان « عدة عشرات من الألوف » منهم كانت تدرب فى معسكر خارج طشقند .

(٣) «Devyatyi Vserossiiskii S'ezd Sovetov» (١٩٢٢) ص٢٠٨-٢٠٩ .

(٤) «Dvenadtsatyi S'ezd Rossiiskoi Kommunisticheskoi Partü» (١٩٤١) I ٤٩٦ .

اتخذت لتنفيذ التوصيات ؛ فقد امكن باستمرار الالتجاء الى ضرورة الارتفاع بمستوى كفاية الدفاع القومى كضرورة تجب ماعداها .

وكان الجيش هو اول مؤسسة تعمل على التوحيد . والمؤسسة الثانية هى النقابات ، التى كان لها نفس الأثر فكانت تدعيما له . وكانت الأغلبية الساحقة بين العمال لأبناء روسيا الكبرى مما جعل النقابات منذ البداية عاملا قويا على التوحيد على أساس يغلب عليه طابع روسيا الكبرى . وقد شرح ريازانوف هذه القضية فى المؤتمر الأول لنقابات روسيا كلها قائلا :

« ان من يريد بناء الاشتراكية فى روسيا لا يستطيع أن يفعل ذلك الا اذا كان يعمل — فى نفس الوقت الذى يسمح فيه بالنمو الحر المستقل لكل جزء من أجزائها — على تقوية الرابطة الاجتماعية الاقتصادية التى تضمنا جميعا معا والتى بدونها سيفضل عمال بتروجراد عن عمال موسكو ، وعمال موسكو وبتروجراد عن عمال الدون ، وعمال الدون عن عمال سيبيريا (١) » .

وفى المؤتمر الثالث الذى عقد فى ابريل ١٩٢٠ عرض تومسكى بيانا بما تم من عمل فى النقابات فى المناطق المحررة اخيرا فى اكرانيا والأورال وسيبيريا :

« ذهب مدربونا فى اعقاب الجيش الأحمر . فكان اول من ظهر فى المدن المحررة من « البيض » بعد فرق الجيش الأحمر هم المدربون الموفدون من المجلس المركزى للنقابات ، والموفدون من اللجنة المركزية لعمال النسيج ، وعمال الجلود وعمال المعادن ورجال السكك الحديدية » .

وحدث ضغط من جانب اكرانيا من اجل اقامة تنظيم منفصل لنقابات اكرانيا او منحهم مركزا خاصا داخل التنظيم الذى يضم روسيا كلها . بيد انه برغم « المعارضة الشديدة التى ابدتها عناصر اليمين » اصر المجلس المركزى على « الوحدة والمركزية » (٢) . فمن الواضح انه اذا كانت عبارة « عمال العالم : اتحدوا » تعنى شيئا فانها ينبغى أن تعنى على الأقل وحدة عمال الامبراطورية الروسية السابقة . ولكن الوحدة كانت تعنى بطبيعة الحال التنظيم تحت سيطرة يغلب عليها طابع روسيا البيضاء .

(١) «Tretii Vserossuskii S'ezd Professional' nyhh Soyuzov» I ص ٢٩ — ٣٠ .

(٢) انظر ص ٤٢٢ من هذا المجلد .

واهم المؤسسات جميعا ، الحزب الشيوعى الروسى ، قام بدور موحد مثل الجيش والنقابات . فمنذ ١٩٠٣ ، عندما رفض طلب الرابطة اليهودية بأن يكون لها وضع مستقل ذاتيا فى الحزب ، اصر لينين على وحدة التنظيم باعتباره حجر الزاوية فى مبادىء الحزب (١) . وبعد ثورة اكتوبر صدر قرار من المؤتمر الثامن للحزب فى ١٩١٩ بأن الاعتراف باكرانيا ولتفيا ولتوانيا وروسيا البيضاء كجمهوريات مستقلة لا يعنى مطلقا انشاء احزاب شيوعية مختلفة حتى « على اساس فدرالى » ، وبأن « اللجان المركزية للشيوعيين الاكرانيين واللتفيين واللتوانيين تتمتع بحقوق اللجان الاقليمية للحزب وتخضع خضوعا تاما للجنة المركزية للحزب الشيوعى الروسى » (٢) . وحتى الاقتراح الذى أثير عند تكوين « الاتحاد السوفيتى » بتغيير اسم الحزب الى « الحزب الشيوعى للاتحاد كله (بلاشفة) » صادف عقبات شكا منها سكريبنيك فى المؤتمر الثانى عشر للحزب فى ١٩٢٣ (٣) . ومع الوقت وضع موضع التطبيق بقرار من المؤتمر الرابع عشر فى نهاية ١٩٢٥ . ولكن الاعتراضات كانت طبيعية تماما . فالحزب ككل كان فخورا باسمه وتقليده الروسى .

ولعل تأثير مؤسسات مثل الجيش والنقابات والحزب كعوامل موحدة كان أهم من أى من العوامل الأخرى الكثيرة ، الواعية واللاواعية ، التى كانت وراء ظاهرة « شوفينية روسيا الكبرى » . وكان لينين قد قال فى المناقشة حول برنامج الحزب فى المؤتمر الثامن سنة ١٩١٩ « ان تحت ارهاب كثير من الشيوعيين تكمن شوفينية روسيا الكبرى » (٤) ، ومنذ ذلك الوقت استخدمت هذه العبارة الدلالة على موقف الشيوعيين الذين ورثوا تقليد روسيا ما قبل الثورة او الذين ينكرون اهمية الجنسية ويقللون من شأن المطالب القومية للاكرانيين والروس البيض والشعوب غير السلافية فى الامبراطورية القيصرية السابقة . وقد ادينت « شوفينية روسيا الكبرى » مرة اخرى فى مؤتمرى الحزب فى ١٩٢١ وفى ١٩٢٣ . ومع ذلك فان ستالين نفسه وصفها فى المؤتمر الثانى بأنها « القوة الرئيسية التى توقف اتحاد الجمهوريات » واعلن انها « فى نمو مستمر » وانها « تعمل على اكتساح كل ما ليس روسيا وتركيز كل

(١) أنظر الحاشية فى آخر الكتاب .

(٢) «VKP (B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٣٠٤ — ٣٠٥ . ومن الناحية الأخرى عندما تم الاعتراف بلتفيا ولتوانيا فى ١٩٢٠ كجمهوريتين بورجوازيتين ، صار الحزبين الشيوعيين فيهما ايضا مستقلين .

(٣) «Dvenadtsatyi S'ezd Rossüskoi Kommunisticheskoi Partü» ١٩٢٣ ص ٥٢٤

(٤) « لينين — دراسات » XXIV ص ١٥٥ .

خيوط الادارة حول العنصر الروسى وطرد ما ليس روسيا » (١) . ان تجمع الشعور الوطنى الروسى وراء البلاشفة فى المراحل الأخيرة من الحرب الأهلية ـ التحالف الصامت بين النزعة القومية الروسية والعالميه الشيوعية التى ظهرت لأول مرة فى الحرب السوفيتية البولندية سنة ١٩٢٠ ـ مهد السبيل لعملية تقابلها فى المجال الاقتصادى « السياسه الاقتصادية الجديدة » . فالتدفق المتزايد من جانب أبناء الطبقات المتميزة سابقا على المؤسسات السوفيتية بوصفهم « خبراء » أو موظفين حكوميين دفع لينين الى التحذير فى المؤتمر الحادى عشر للحزب فى ١٩٢٢ . فقد قارن البلاشفة بأمة من الغزاة تغلبت عليها الحضارة المتفوقة للمهزومين . « ان حضارتهم سيئة وتافهة ولكنها مع ذلك أعظم من حضارتنا » . فلم يكن الشيوعيون المسئولون هم الذين « يديرون » الجهاز البيروقراطى الضخم ، بل ان الشيوعيين « تديرهم »البورجوازية دون ان يشعروا (٢) . وكان لامتصاص العناصر البورجوازية ، بل والارستقراطية ، فى البيروقراطية اثرا مزدوجا . فهو لا ينطوى فحسب على التوفيق بين هؤلاء « الناس السابقين » والنظام السوفيتى، بل أيضا على تغير فى موقف النظام من تقاليد الماضى « الروسى » بحيث صار أقل سلبية . ان ستالين لم يحاول دحض التهم التى أثارها راكوفسكى وسكريبنيك فى المؤتمر الثانى عشر ، بل انه تحدث بنفسه عن الخطر بصراحة مؤكدة :

« لم يكن اتفاقا أيها الرفقاء أن ما دعا اليه المهاجرون الروس « سمنوفخوفستى » (٣) فى براغ فى ١٩٢١ لقى جمهرة من المؤيدين بين

(١) «لينين ـ دراسات» V ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥ .

(٢) «ستالين ـ دراسات» XXVII ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥ .

(٣) كان « سمنو فخوفستى » هو الاسم الذى يطلق على مجموعة من المقالات التى نشرها الروس المهاجرون فى براغ سنة ١٩٢١ يدعون فيها الى التوفيق بشروط معالنظام السوفيتى ، وظهرت صحيفة اسبوعية تحمل نفس الاسم فى باريس فى خريف ١٩٢١ ، واعلنت انها « مفتوحة لكل ممثلى المثقفين الروس الذين يقبلون ثورة اكتوبر بصرف النظر من الأسس الايديولوجية لقبولهم لها » . وكان الدافع الرئيسى لهذه الخطوة هىالمشاعر الوطنية التى أثارتها الحرب السوفيتية البولندية وكذلك اعلان لينين « للسياسة الاقتصادية الجديدة » الذى اعتبر شاهدا على نبذ الشيوعية الدوجماسية . وقد عبر أوسترايلوف ، أبرز شخصية بين جماعة سمنو فخوفستى ، عن روح « سوفيتية روسيا الكبرى » بأوضح صورها : « لا تستطيع سوى دولة قوية ، ماديا ، أن تملك ثقافة خاصة بها . فطبيعة (الدول الصغيرة) يمكن ان تكون رشيقة وشريفة ، بل و«بطولية»، ولكنها لا تستطيع بحكم تكوينها ان تكون عظيمة . فذلك يتطلب طرازا فخما وافقا أوسع ومدى أبعد فى الفكر والعمل ـ يتطلب ، فرشاة مشيل انجلو . ان « رسالة عظمى » الالمانية أو روسيا أو انجلترا امر مفهوم . ولكن « رسالة عظمى » للعرب أو الرومانيين او البرتغاليين امر لا سبيل الى قبوله » . («Smena Vekh» براغ ١٩٢٢) ص ٥٧ ـ ٥٨) .

الموظفين السوفيتيين . وليس اتفاقا أيضا ان هؤلاء المهاجرين يشيدون بالشيوعيين البلاشفة كما لو كانوا يقولون : تكلموا ما شئتم عن البلشفية وتباهوا ما شئتم بميولكم العالمية ، ولكننا نعلم انكم ستحققون ما فشل دنيكين فى تحقيقه ، انكم ايها البلاشفة قد احييتم فكرة روسيا الكبرى أو ستحيونها على أى الأحوال . ان كل ذلك ليس اتفاقا . وليس اتفاقا أيضا ان هذه الفكرة نفذت حتى الى بعض مؤسسات حزبنا » (١) .

ان دافع الوحدة الروسية الذى جذب هذه العناصر المتنافرة معا فى الحرب الأهلية ، استمر يلعب دورا فى السياسة بعد ان انتهت بالنصر.

ومن المفارقة أيضا ان «شوفينية روسيا الكبرى» استمدت تشجيعا غير مباشر من المذهب الماركسى ـ أو من التحريفات السائدة له ـ فى صورتين مختلفتين . الأولى هى احياء الهرطقة البولندية التى تنبذ النزعة القومية وحق تقرير المصير القومى باعتبارهما لا يتفقان مع الصراع الطبقى وتضامن البرولتاريا فى العالم كله . وقد أشار لينين المرة تلو المرة الى ان هذا الاتجاه يؤكد امتيازات الأمة المسيطرة باستبعاد كل تحد للوضع القائم من جانب التطلعات القومية لدى الآخرين . وقد صدر قرار برفض الهرطقة البولندية فى اجتماع الحزب فى ابريل ١٩١٧ وفى المؤتمر الثامن لمؤتمر الحزب فى ١٩١٩ . ولكن التنديد بها لم يقتلها . وقد ناقشنا من قبل مدى شيوعها بين موظفى قوميسيرية الجنسيات (٢) . والى سنة ١٩٢٣ كان راكوفسكى يصور هذا النوع من الشيوعيين بأنهم يقولون :

« اننا فى بلد قد مر فعلا بمرحلة الجنسية ، اننا بلد ... تتعارض فيه الحضارة المادية والاقتصادية مع الحضارة القومية . ان الحضارة القومية للبلاد المتخلفة التى فى الجانب الآخر ـ للبلاد الرأسمالية ـ اننا بلد شيوعى » (٣) .

وقد تكون هناك مبالغة فى الصورة ، ولكنها صورة مقنعة بشكل عام ؛ وكان هذا الاتجاه ، الذى ينكر القومية باسم ماركس ، يتدفق بسهولة فى أبهاء « شوفينية روسيا الكبرى » .

وكان وجه التشجيع الآخر من المذهب الماركسى لهذا الاتجاه يرجع الى هيكل تكوين السكان فى الامبراطورية القيصرية السابقة . ففى

(١) « ستالين ـ دراسات » V ص ٢٤٤ .

(٢) أنظر الفصل العاشر (جـ) .

(٣) «Dvenadtsatyi S'ezd Rossiiskoi Kommunisticheskoi Partii» ص ٥٣ .

جميع انحاء مابقى من الامبراطورية بعد انفصال بولندا وفنلندا ودول البلطيق كانت اغلبية البروليتاريا الصناعية من ابناء روسيا الكبرى ، وبخاصة فى اكرانيا وهى المنطقة الوحيدة للصناعة الثقيلة خارج منطقة موسكوفى ، وكانت الجنسيات الأخرى زراعية فى الغالب أو تتألف من الفلاحين . وكانت العلاقات بين البروليتاريا الصناعية والفلاحين دائما ، فى صورة أو اخرى ، هى ادق قضايا السياسة السوفيتية الداخلية ؛ ولما كان المذهب الماركسى يقول بتفوق البروليتاريا ثوريا ويعامل الفلاحين معاملة الحليف الثانوى والذى لا يعتمد عليه أحيانا ، فان التفضيل الذى تفرضه « شوفينية روسيا الكبرى » لأبناء روسيا الكبرى يتفق تماما مع تفضيل الماركسية السنية للبروليتاريا ويمكن بسهولة أن يتنكر فى ثوب ماركسى . وبهذا المعنى جاء قرار المؤتمر الثانى عشر للحزب يعلن انه فى بعض الجمهوريات القومية « تواجه الشركةبين المدينة والريف ، بين الطبقة العاملة والفلاحين ، أخطر عقباتها فى بقايا شوفينية روسيا الكبرى فى كل من اجهزة الحزب وأجهزة السوفيت(١) » . ومع ذلك فان الموقف كان كما وصفه ستالين نفسه فى المؤتمر « ان الأساس السياسى لدكتاتورية البروليتاريا يتكون اولا وأساسا من المناطق المركزية التى تكون صناعية وليس من بلاد الأطراف التى تمثل بلادا زراعية » ، وبرغم أن ستالين كان ضد أولئك الذين يسعون الى « ثنى العصا فى اتجاه بلاد الأطراف الزراعية على حساب مناطق البروليتاريا » من امثال بوخارين وراكوفسكى ، فان اغراء ثنى العصا فى الاتجاه المضاد لابد كان قويا بدرجة مساوية على الأقل (٢) . فان وضع فلاحى بلاد الأطراف فى مرتبة تالية بصورة ما لم يكن من السهل الدفاع عنه منطقيا فحسب ، بل وباعتباره انعكاسا للمذهب الماركسى بخصوص تفوق البروليتاريا ولموقف ماركس وانجلز نفسهما من الجنسيات الزراعية فى ١٨٤٨ .

وكانت التحيزات لروسيا الكبرى ، ايا كانت حجتها ، مصدرا رئيسيا لسلوك غير سليم من جانب الموظفين السوفيتيين ، وكان هذا السلوك مثار الكثير من الشكاوى . ففى ١٩١٩ سجلت صحيفة قوميسيرية الجنسيات ان « بعض الرفاق يعتقد ان اقامة الجمهورية تصرف خطأ من جانبنا » ، واستطردت بصراحة لا لبس فيها :

(١) «VKP (B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٤٩٤ .

(٢) « ستالين – دراسات » V ص ٢٦٥ .

« كثيرا ما حدثت اخطاء بسبب الأساليب غير الماهرة التى يستعملها اولئك الذين يعملون فى الأقاليم المنفصلة . وقد ظهر بوضوح أن الانفصال مصطنع . وفى حالات كثيرة تجلت روح روسيا الكبرى بصورة فجة . فقد كانت سيطرة موسكو المحسوسة تبدو من خلال ستار رقيق من الاستقلال . » (١)

واعتقد بعض الشيوعيين الآخرين « ان مثل هذه الجمهوريات القومية خلقت لفترة قصيرة فقط للتنفيس عن الاتجاهات القومية لدى الجماهير المحليين بأسرع طريقة ممكنة » (٢) . وفى ١٩٢٣ صدر قرار من المؤتمر الثانى عشر للحزب جاء فيه « ان قسما كبيرا من الموظفين السوفييت فى المركز وفى المناطق المحلية لا يعتبر اتحاد الجمهوريات اتحادا بين وحدات دولية متساوية بل خطوة نحو تصفية هذه الجماهير»(٣) . ولكن لعل ما هو أخطر من ذلك لمحات التفوق البيروقراطى أو القومى التى لم ينجح اى تنديد رسمى بها فى اخمادها تماما . وقد سرد راكوفسكى فى نفس المؤتمر حادثا وقع من موظف اكرانى كبيروهو يغادر مؤتمرا كان قد وافق فيه لتوه على قرار يؤكد المساواة فى الحقوق للغة الاكرانية ، اذ أجاب فى حدة على سؤال وجه اليه بالاكرانية : « حدثنى بلغة مفهومة »(٤) .

وتشغل مثل هذه الأخطار ، التى كان يمكن تجنبها ، صفحات طويلة من كتابات هذه السنوات الأولى . ولكن ناقديها تجاهلوا ضخامة عملية المساواة التى كان يقوم بها النظام والعقبات الحقيقية التى لا سبيل الى تجنبها والتى كان لابد من تخطيها عند تنفيذ السياسة البلشفية المعلنة . وقد ناقش ستالين بتفصيل ، فى الوقت الذى بدت فيه نهاية الحرب الأهلية وأصبح فى حيز الامكان اعادة صياغة السياسة على أسس اكثر دواما ، المشكلة التى ظلت امدا طويلا تمثل اكبر عقبة فى سبيل المساواة السياسية بين أمم السوفييت .. فقد كتب فى اكتوبر ١٩٢٠ :

« ان اخطر العقبات التى تواجه تحقيق الاستقلال الذاتى السوفيتى هى النقص الشديد فى القوى المثقفة التى من اصل محلى فى مناطق الأطراف ، ونقص المدربين فى كل فرع من فروع العمل فى السوفيت

(١) «Zhizn' Natsional nostei» رقم ٣٣ (٤١) ٣١ اغسطس ١٩١٩ .

(٢) س. اتناجولاف «Baskkiriya» (١٩٢٥) ص ٧١ .

(٣) «VKP (B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٤٩٥ .

(٤) «Dvenadtsatyi S'ezd Rossiiskoi Kommunisticheskoi Partü» (١٩٢٣) ص ٥٢٦ .

والحزب بدون استثناء ، ان هذا النقص لا يمكن الا أن يعوق كل عمل تربوى او ثورى فى اقاليم الحدود . ولكن هذا السبب بالذات يجعل معاداة هذه المجموعات الصغيرة جدا من المثقفين المحليين عملا غير حكيم ومضر . ولعل هؤلاء يريدون خدمة جماهير الشعب ولكنهم لايستطيعون ذلك ، وربما لأنهم غير شيوعيين يعتقدون انهم محوطون بجو من عدم الثقة ويخشون الاضطهاد . ان سياسة اجتذاب مثل هذه الجماعات فى عمل السوفيت ، سياسة تجنيدهم للمراكز الاقتصادية والزراعية والادارية وما يماثلها بقصد تحويلهم الى الايمان بالسوفيت تدريجيا قد يمكن تطبيقها بنجاح.

بيد ان استخدام المجموعات القومية من المثقفين لن تكون كافية بأى حال لسد مطالب التدريب . فيجب ان تنفذ فى نفس الوقت سلسلة من برامج المحاضرات والدراسات والمدارس فى كل فرع من فروع الادارة فى مناطق الأطراف لخلق كادرات المدربين من بين الأهالى المحليين. لأنه من الواضح انه بدون مثل هذه الكادرات سيكون تنظيم المدارس والمحاكم والادارة والمؤسسات المحلية الأخرى باللغات المحلية فى غاية الصعوبة (١) » .

وقد كانت هذه المصاعب تراثا لا مهرب منه من الماضى . فقد كان من شاركوا من ابناء الأمم الخاضعة فى الامبراطورية القيصرية السابقة والتى بقيت داخل الفلك السوفيتى فى اعمال الحكومة قليلين جدا ،كما ان هذه الامم لم يكن لديها مثقفون او فئات ممكن ان يخرج من بينها حكام . فكثير من هذه الأمم كانت شعوبا بدائية بلا اى تجربة سياسية. وفى مثل هذه الحالات ثبت ان الاستقلال الذاتى غير حقيقى وكان لابد من فرض صوره الأولى من الخارج . ولكن ذلك كان يرجع الى ضعف موارد وتجارب الجماعات القومية التى منحت الاستقلال الذاتى وليس الى اية رغبة من جانب الحكومة المركزية فى تحديد نطاقه وفعاليته . ولم يكن ما يبرر هذه التجارب هو مدى الاستقلال الذاتى الحقيقى الذى تمتعت به هذه الجنسيات فورا ، بل الفرصة التى تتيحها لتدريب الشعوب « المتخلفة » ببطء على مسئوليات الحكم . وتفسر هذه الظروف كثيرا من اوجه النقد المألوفة التى وجهت الى السياسة السوفيتية . كما انه ليس من المؤكد ، عندما تعرض قوائم باسماء اعضاء الحكومات « القومية » وتظهر فيها اغلبية من الاسماء الروسية ، ان اصحاب هذه الاسماء كانوا بالضرورة من الروسيين ؛ فالاسماء الروسية والاسماء ذات الصورة الروسية كانت منتشرة بين الجنسيات

(١) «ستالين – دراسات» ٤٧ ص ٣٦٠ – ٣٦١ .

غير الروسية(١) . بيد أن هناك حالات ثابتة ، مثل تعيين ديانشتاين العضو اليهودى فى مجلس قوميسيرية الجنسيات عضوا فى اللجنة العسكرية الثورية الأولى لكازاخستان (٢) ، وتعيين فاينشتاين احد زعماء الرابطة اليهودية أول رئيس للجنة التنفيذية المركزية لجمهورية الباشكير الاشتراكية السوفيتية المتمتعة بالاستقلال الذاتى (٣) ؛ ولم تكن هذه الحالات هى الوحيدة فى السنوات عندما كان من المألوف كثرة نقل عمال الحزب من ميدان الى آخر . ولكن مثل هذه الحالات لا تدل على اكثر من انه كان هناك نقص شديد فى العاملين الاكفاء فى كل فروع الادارة .

كما لم يكن من المفيد كثيرا الأخذ باقتراح ستالين باستخدام المثقفين المحليين غير الشيوعيين . ففى البلاد القليلة داخل الفلك السوفيتى التى كان فيها مثقفون وطنيون باعداد كبيرة تسمح بتوفير العدد الكافى من الاداريين لتسيير دفة الأمور فى دولة مستقلة او متمتعة بالاستقلال الذاتى – جورجيا وارمنيا ، واكرانيا الى حد ما ، كان هؤلاء المثقفون ضد البلشفية تماما فى ذلك الوقت ومنهم تألف عصب الحكومات البورجوازية التى قلبها البلاشفة . فالى سنة ١٩٢٣ كان هناك تقرير عن روسيا البيضاء جاء فيه ان « المدرسين يتفشى بينهم الى حد كبير الانحراف النارودنيكى ، ولعدم الثقة فى هؤلاء المدرسين فشل النظام المدرسى كله » (٤) . وعندما استولى العمال والفلاحون على الحكم ، او تم الاستيلاء على الحكم باسمهم ، كان لابد من حدوث نقص فى الزعماء المحليين المخلصين للنظام الجديد والذين يستطيعون تحمل اعباء الادارة ، وقد ملىء الفراغ بجلب الزعماء من الجمهورية الروسية الاشتراكية الفدرالية السوفيتية . ولكن ذلك لم يعتبر قط اكثر من اجراء مؤقت لا بد منه . واذا كان هناك نقد يوجه الى سياسة الحكومة السوفيتية فى

(١) وبذلك يحاول كاستانى اثبات ان من بين الأعضاء الثلاثة عشر فى اول مجلس قوميسيرين لجمهورية الجبليين تسعة على الاقل كانوا روسا (مجلة العالم الاسلامى – ١٩٢٢ – ص ٩٣) ، ويقدم و.د.باتسل ، فى « الحكم السوفيتى فى روسيا » (نيويورك ١٩٢٩ ص ١٢٩ ، دليلا فيما يتصل بجمهورية التتار السوفيتية الاشتراكية المتمتعة بالاستقلال الذاتى .

(٢) «Novyi Vostok» V (١٩٢٤) ص ٢٢٥ .

(٣) ف . وان «Dva Goda Skitanii» برلين ١٩٢٢) ص ٦٩ . ولعل الرغبة فى ابعاد زعيم كان منشقيا ولا يوثق فى ولائه للبلشفية من موسكو لعبت دورا فى هذا التعيين .

(٤) «Dvenadtsatyi S'ezd Rossiiskoi Kommunisticheskoi Partii» (١٩٢٣) ص ٥٦٥ .

هذا المجال فهو انها بالغت اكثر مما يجب فى تشجيع احياء اللغـــات والثقافات البدائية او التى كادت تنقرض كاساس للاستقلال الذاتى القومى الذى كان لا محيص من ان يثبت فشله الى حد كبير ، على الأقل لمدة سنوات مقبلة . وليس انها لم تفعل اقصى ما فى وسعها لتجعل المساواة حقيقية فى هذه الظروف . وفى بعض الجمهوريات والمناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتى فى الجمهورية الروسية الاشتراكية الفدرالية السوفيتية كانت المجموعات القومية تمثل اغلبية محدودة جدا ، أو حتى اقلية . من السكان وكان العنصر الروسى هو الذى له الحق فى التذمرمن وضعه الأدنى .

وهكذا فان اوجه النقص فى طريقة تنفيذ الخطة كانت ترجع الى ضعف الموارد والتجارب لدى الجماعات القومية اكثر بكثير ممـــا كانت ترجع الى رغبة الحكومة المركزية فى تحديد نطاق فرصها . لقـد كانت اوجه النقص هذه هى الثمن الذى دفع فى محاولة انجاز عملية التسوية التى تقتضى قرونا فى جيـــل واحد . وكان اللوم يوجه باستمرار من المركز الى القائمين بشئون المناطق أو الجمهوريات المتمتعة بالاستقلال الذاتى لعدم كفاءة اجهزتها . والى يونية ١٩٢٢ كان ســـتالين يتهم ، باسم اللجنة المركزية للحزب ، اجهزة الحزب فى كازاخستان « بالسلبية والميل الى التشاؤم » ويتهم اجهزة السوفيت فيها « بالجمـــود الذى يؤكده ويعمق آثاره وجود شلل صغيرة وتافهة » (١) . وقد كانت هذه العيوب منتشرة فى الجمهوريات والمناطق « المتخلفة » . لقد كانت تراثا من الماضى ولا يمكن عدلا ان تعزى الى سياسة مقصودة . فالنظـــام السوفيتى اتاح ، على الأقل فى السنوات الأولى ، قدرا كبـــيرا من الاستقلال الذاتى فى حدود ما تستطيع الأمم التى يتعلق بهـا الأمر ان تنفذه عمليا ؛ وكان هذا النظام يمثل فى اصرار مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الأمم بقدر ما سمحت به الأغلبية الساحقة لعنصر ابنـــاء روسيا الكبرى . وفى نفس الوقت كانت سياسته الاقتصادية تهيىء ، عن طريق التوزيع المتساوى للتنمية ، الظروف لتحقيق مساواة حقيقية اكثر فى المستقبل ، وان كان ذلك بالضرورة مشروعا طويل المـــدى لم تظهر آثاره بوضوح فى هذه الفترة المبكرة .

ان السياسة البلشفية فى تقرير المصير كانت قد اتمت تطـــورها من الاعتـــراف بحق الانفصـــال فى المجتمع البورجوازى الى الاعتـــراف بالمســـاواة بين الأمم وعدم اســـتغلال امة لأمة أخرى فى مجتمع الأمم

(١) «Zhizn Natsional' nastei» رقم ١٢ (١٤٧) ، ١٥ يونية ١٩٢٢ . ولايوجد نص هذه الرسالة فى مجموعة اعمال ستالين .

الاشتراكى . والرابطة بين هذه الأمم هى « الاتحاد الاختيارى » الذى افترضه لينين ، والذى عن طريقه يتم التجمع ، والذى يجعل الاتحـــاد تعبيرا ، لا انكارا ، لارادة الأمة التى تحقق ذاتها. ويستند هذا الافتراض الى اقتناع لينين الشخصى بأن عنصر الاكراه سيختفى من عملية الحكم فى ظل الاشتراكية ، وسيحل محله قبول اختيارى لقوانين ادارية . وايا كان الرأى النهائى الفلسفى فى هذا المفهوم ، يجب ان نقول انه لم يتحقق فى تلك الفترة من التاريخ التى نعالجها . فخلالها استمر مبدءا الاكراه والقبول الاختيارى موجودين جنبا الى جنب فى كل عمليـــات الحكم . ان ما يمكن ان نقوله لمصلحة سياسة البلاشفة فى الجنسيات ليس هو انها قابلة للتنفيذ بدون استخدام القوة : فواضح انها ليست كذلك ، وان كانت ربما جعلت من الممكن اقرار النظام فى روســـيا باستعمال قدر من القوة المباشرة أقل مما يتطلبه اقراره فى ظل اية خطة أخرى ، وبهذا تنطوى على عنصر من القبول الاختيارى اكثـــر من اية سياسة أخرى بكثير . ان ما يمكن أن يقال لصالحها هو ان نظرية تقرير المصير البورجوازية كانت قد بلغت فى ١٩١٩ مأزقا لا سبيل الى الخروج منه بأى حال ، وهو ان النظام الراسمالى اتخذ صورة من تقسيم العمل بين الدول الصناعية المتقدمة فى الأمم المتخلفة او المستعمرة ، وبذلك جعل المساواة الحقيقية بين الأمم غير ممكنة التحقيق ؛ وان مفهوم الاتحاد فى النظام الاشتراكى بين امم متساوية حقيقة وليس رسميا فقط كان محاولة جريئة واصيلة للخروج من المأزق . وكانت اهمية هذه السياسة تكمن فى الخطوات التى اتخذت لتحقيق المساواة بالغاء تقسيم الأمم الى أمم صناعية وأخرى زراعية . ولاشك فى انه كان من الأسهل قبول مبدأ المساواة وعدم التمييز على اسس قومية لأن هناك اسسا اخرى للمناداة بعدم المساواة وممارسة التمييز . ان ستالين نفسه تحـــدث مرة عن وضع حد للانقسام بين الأمم لفتح الطريق لانقسام الطبقات (١) . فقد صارت الاختلافات القومية اقل أهمية بمقدار زيادة التأكيـــد على الاختلافات الاجتماعية داخل الأمة الواحدة . بيد انه من العسير ان يبالغ المرء فى اهمية السياسة السوفيتية فى الجنســـيات ، فى اطارها التاريخى أو بالنسبة لتأثيرها النهائى. لقد كانت فى البداية العـــامل الحاسم فى الانجاز الرائع الذى حققه لينين فى جمع كل ممتلـــكات القياصرة تقريبا بعد الانحلال والبعثرة اللذين نجما عن الحرب والثورة والحرب الأهلية ؛ وقد ظلت امدا طويلا عنصرا فعالا فى سياســـة السوفيت الخارجية فى كثير من جهات العالم .

(١) «ستالين ــ دراسات» II ص ٣٦٢ .

الفصل الثالث عشر

من التحالف الى الاتحاد الفدرالى

عندما اخمدت الحرب الأهلية نهائيا فى نهاية ١٩٢٠ شمل مبدأ الاستقلال أو الاستقلال الذاتى كل الامبراطورية الروسية ، التى كانت قد صارت فى ذلك الوقت مقسمة الى ثلاث فئات . كانت بعض الأقاليم الروسية السابقة ــ هى بولندا وفنلندا ودول البلطيق الثلاث ،باعتبارها دولا اعترف باستقلالها ، وبسارابيا التى استولت عليها رومانيا ، والمنطقة التى تم التنازل عنها لتركيا بمقتضى معاهدة برست ليتوفسك ــ كانت هذه المجموعة من الأقاليم الروسية قد خرجت مؤقتا من فلك موسكو تماما . وكانت تتألف من باقى الأقاليم « الجمهورية الاشتراكية الفدرالية السوفيتية » بوصفها نواة واحدة تندمج فيها حوالى عشرين وحدة مستقلة ذاتيا تسكنها شعوب غير روسية معظمها من المسلمين ، وكانت هذه الجمهورية وحدها تمثل ٩٢ فى المائة من المساحة ، و ٧٠ فى المائة من السكان ، الذين سيضمهم الاتحاد السوفيتى فيما بعد . وما بقى بعد ذلك كان مقسما الى ما لا يقل عن ثمان دول منفصلة تتمتع باستقلال اسمى تتفاوت درجات فعاليته ؛ وهى جمهورية اكرانيا الاشتراكية وجمهورية روسيا البيضا الاشتراكية السوفيتية ، وجمهوريات ازربيجان وارمنيا وجورجيا الاشتراكية السوفيتية (١) ؛ وجمهورية الشرق الأقصى بعاصمتها فى شيتا ، والجمهوريتان السوفيتيتان فى آسيا الوسطى ــ خوارزم وبخارى . بيد ان مظاهر التفرق هذه كانت تخفى وراءها فى الحقيقة حركة فى اتجاه العودة

(١) يرجع تاريخ الجمهورية الارمنية السوفيتية الاشتراكية الى ديسمبر ١٩٢٠، وتاريخ جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفيتية الى فبراير ١٩٢١ .

الى الاتحاد قطعت شوطا طويلا . وكانت نهاية الحرب الأهلية علامة الانتقال من الفترة الثانية فى الفترات الثلاث التى سجلها قرار الحزب فى ١٩٢٣ ، وهى « التعاون فى صورة تحالف عسكرى » الى الفترة الثالثة وهى « الاتحاد العسكرى الاقتصادى والسياسى بين الشعوب»، التى ستكتمل فى النهاية فى صورة « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » .

والفترة الثانية فى هذه الفترات تمثل المرحلة العسكرية فى عملية العودة الى الاتحاد ، وقد نشأت مباشرة من الحرب الاهلية وبدأت فى مناطق الأطراف الغربية حيث كانت الحاجة ملحة تماما . ففى يناير ١٩١٩ ، حتى قبل استرجاع كييف ، اصدرت الحكومة السوفيتية المؤقتة فى أكرانيا بيانا يعلن « التضامن مع الجمهورية الفدرالية السوفيتية الروسية ، مهد الثورة العالمية » ، ويتنبأ بالاتحاد بين جمهورية اكرانيا السوفيتية وروسيا السوفيتية على مبادىء الفدرال الاشتراكى ؛ وعبر المؤتمر الأول لسوفيتات روسيا البيضاء فى فبراير ١٩١٩ عن تطلعات مماثلة (١) ، واستنتج ستالين من هذه الظواهر نتيجة مشجعة « ان شعوب روسيا تتجه نحو وحدة اختيارية اخوية جديدة عن طريق الجمهوريات السوفيتية المستقلة » (٢) . وكانت الأحداث السياسية الشرارة التى بدأت هذه العملية فى اكرانيا . ففى ١٨ مايو ١٩١٩ أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية لسوفيت اكرانيا « بالاتحاد مع سوفييت مندوبى العمال فى كييف ، ومجلس منطقة كييف لمندوبى الفلاحين ، وممثلى النقابات فى كييف ، ولجان المصانع » (وهو تجميع للسلطة ينبى عن مناسبة خاصة جدا) قرارا يحدد مبدأين عامين :

١ ــ ان كل الكفاح المسلح ضد اعداء الجمهوريات السوفيتية يجب توحيده فى جميع الجمهوريات السوفيتية القائمة .

٢ ــ يجب تركيز كل الموارد الضرورية لهذا الكفاح حول نقطة مركزية لجميع الجمهوريات (٢) .

وفى أول يونية ١٩١٩ صدر قرار من اللجنة التنفيذية المركزية فى موسكو بأنها « مع الاعتراف باستقلال اكرانيا ولتفيا وليتوانيا

(١) «Istoriya Sovetskoi Konstitutsii v Dekretakh» (١٩٣٦) ص ١٠٣–١٠٤ ، ١٠٩ – ١١٠ .

(٢) «ستالين ــ دراسات» IV ص ٢٢٩ .

(٣) «Istoriya Sovetskoi Konstitutsii v Dekretakh» (١٩٣٦) ص ١٢٢ .

وروسيا البيضاء والقرم وحريتها وحقها فى تقرير مصيرها » تشير الى القرار الاكرانى الصادر فى ١٨ مايو وكذلك « مقترحات غير محددة من الحكومات السوفيتية فى لتفيا ولتوانيا وروسيا البيضاء » وترى أنه من الضرورى قيام « اتحاد عسكرى » بين هذه البلاد و « الجمهورية السوفيتية الفيدرالية الاشتراكية الروسية »(١) . وينطوى الاتحاد المقترح على اندماج « المنظمات العسكرية والقيادة الحربية ومجالس الاقتصاد القومى وادارة السكك الحديدية والبناء الاقتصادى والشئون المالية وقوميسيريات الشعب للعمل » . واختتم القرار بتعيين لجنة للمفاوضة فى تنفيذ هذا المشروع(٢) .

ولم تمض الا اسابيع قليلة على صدور هذا المرسوم حتى كانت الحرب الأهلية قد شملت معظم الاقاليم التى تناولها . ومثل مراسيم كثيرة صدرت فى هذه الفترة ظل مرسوم اول يونية ١٩١٩ حبرا على ورق : فلم تجتمع اللجنة التى كان المفروض انه سيعهد اليها بوضع مواصفات الاتحاد المقترح . ولكن الفكرة لم تمت . فقد كان مرسوم يونية ١٩١٩ ، برغم انه لم يؤد الى نتائج عملية ، تعبيرا لا واعيا ، ويكاد يكون عرضيا ، عن الطريقة التى سيخلق بواسطتها يوما ما الكائن الجديد « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » . لقد كان ينطوى على فكرة « الاتحاد » او التحالف بين الأجزاء التى كانت تتألف منها الامبراطورية الروسية ؛ واقر مبدا « الاتحاد الوثيق » بين قوميسيريات الشعب الحيوية ؛ وافترض مسبقا حق موسكو ، مسلحة بنوع من الموافقة الرسمية السابقة من جانب الوحدات الأخرى فى اتخاذ قرارات دستورية ملزمة للجميع (٣) . ووضعت الضرورات العسكرية القضية فى صورة ملائمة للنظرية البلشفية . فتقرير المصير كان مشروطا

(١) هذه أول مرة يستخدم فيها لفظ «Soyuz» فى هذا الصدد ، وهى تعنى بالروسية كلا من « تحالف » و « اتحاد » . ويدل الخلط فى المصطلحات على النقص فى الدقة فى الفكر الدستورى الروسى ، وقد أفاد فى هذه الحالة فى عملية الانتقال من وضع الى وضع آخر .

(٢) «Sobranie Uzakonenii 1919» رقم ٢١ المادة ٢٦٤ . ذكرت القرم بين هذه مرات واغفلت مرتين مما قد يوحى بان أدراجها جاء التفكير فيه متأخرا . وكان ادراجها غريبا حيث انها لم تتمتع قط بمركز جمهورية سوفيتية مستقلة مثل الباقى . وقد صارت فيما بعد جمهورية متمتعة بالاستقلال الذاتى داخل الجمهورية الفدرالية الروسية .

(٣) يصف قرار صاغه لينين ووافق عليه اجتماع الحزب فى ديسمبر ١٩١٩ القرار الاكرانى الصادر فى ١٨ مايو ومرسوم اللجنة التنفيذية المركزية الصادر فى اول يونية من نفس العام بانهما يؤلفان « رابطة فدرالية » بين الجمهورية الفدرالية الروسية واكرانيا (« لينين ـ دراسات » XXIV ص ٥٥٢ ، «VKP (B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٣١٦) .

بوحدة عمال كل الأمم فى الصراع الثورى ومن ثم خاضعا لها : فاذا كان الفشل فى تحقيق وحدة العمال فى الأمم والمناطق المختلفة التى كانت تتألف منها الامبراطورية الروسية سيجعل فى وسع الثورة المضادة ان تنتصر ، فان ذلك يعنى نهاية حق تقرير المصير بالنسبة للجميع .وكانت هذه الحجة تتطالب الاجابة على سؤال : ما هو نوع تقرير المصير الذى سيتحقق عن طريق انتصار الثورة ؟ ولكنها كانت ، فى ضوءالمقتضيات الحربية مباشرة ، حجة سليمة غير قابلة للتفنيد.كما ان سلامتهالاتنتهى بانتهاء الطوارىء المباشرة ، حيث ان الأمم الاشتراكية كانت تعيش فى خطر دائم من هجوم الراسمالية (١) . لقد كانت الحاجة الى الوحدة مستمرة ، وكانت تعبر عنها وحدة « الجيش الأحمر » . وبمجرد قبول هذه الوحدة كضرورة عسكرية واضحة ، وبمجرد ان صار لهذا الجيش هيبة بانتصاره فى الحرب الأهلية ، كانت معركة الوحدة ـ والوحدة على أساس روسى ـ قد قطعت نصف الشوط فى طريقها الى التحقيق .

وهكذا كان الطريق ممهدا لنمو التحالف العسكرى المرتجل الى « اتحاد عسكرى اقتصادى وسياسى دائم بين الشعوب » . وبدات المرحلة الثالثة والأخيرة من العملية اوتوماتيكيا وبطريقة تكاد تكون عرضية مع تحرير المناطق المختلفة من الحكومات البورجوازية أو الجيوش المحتلة ، وظهرت الحاجة الى وضع علاقاتها مع الفدرال الروسى على اسس اكثر دواما . وقد وصف قرار أصدرته اللجنة التنفيذية المركزية لمؤتمر السوفيتات فى ١٥ فبراير ١٩٢٠ « اقامة العلاقات الطبيعية بين الفدرال الروسى والجمهوريات السوفيتية المتمتعة بالاستقلال الذاتى ، والجنسيات غير الروسية بصفة عامة » بأنها « من اهم واجبات اللجنة التنفيذية المركزية لمؤتمر السوفيتات » ، وتألفت لجنة « لوضع حلول للمسائل الخاصة بالبناء الفدرالى للفدرال الروسى » (٢) . وبدا تاريخ الباشكير والتتار وكازاخستان وكالميك كجمهوريات متمتعة بالاستقلال الذاتى من صيف ١٩٢٠ ، وكان التقدم ، الذى عرقلته مؤقتا الحرب مع بولندا والحملة ضد رانجل ، من المركز الى الاطراف . ففى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ عقدت معاهدة « تحالف عسكرى اقتصادى » ، ومعها خمس معاهدات مكملة ، بين الفدرال الروسى وجمهورية ازربيجان الاشتراكية السوفيتية التى كانت قد ظهرت الى الوجود منذ ستة شهور فقط ؛ وبعد ذلك بعشرة ايام ادلى ستالين ، بوصفه قوميسير الشعب لشئون

(١) أصدر المؤتمر العاشر للحزب فى ١٩٢١ قرارا يستخلص فيه الوحدة من خطر الهجوم الرسمالى (نفس المرجع I ص ٣٨٤) .

(٢) «Zhizn Natsional' nostei» رقم ٦ بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٢٥ .

الجنسيات ، ببيان هام عن السياسة المتبعة فى مقال نشرته برافدا(١) .
وبدأ ستالين بالضرورة الحربية :

« ان ثلاث سنوات من الثورة والحرب الأهلية فى روسيا اثبتت انه بدون التأييد المتبادل بين روسيا الوسطى والأطراف يصبح نجاح الثورة مستحيلا ، ويصبح تحرير روسيا من براثن الامبريالية مستحيلا » .

وذكر ستالين ان هناك طريقين مفتوحين امام بلاد الأطراف : ان تنضم الى روسيا او تنضم الى دول الوفاق . واستطرد فى تهكم شديد :

« ان الاستقلال المزعوم الذى تتمتع به دول جورجيا وأرمنيا وبولندا وفنلندا المزعومة ؛ ليس سوى مظهر خداع يخفى اعتمادها المطلق على هذه المجموعة أو تلك من الامبرياليين » .

واذا طلبت الأغلبية فى اية أمة من هذه الأمم الانفصال فالمفروض ان روسيا ستذعن ، كما حدث فى فنلندا . بيد أن المسألة لم تعد مسألة حقوق ، فهذه لا مناقشة فيها ، ولكن مسألة مصلحة جماهير الشعب ؛ « وتقول مصلحة جماهير الشعب ان مطلب انفصال بلاد الأطراف فى هذه المرحلة من الثورة ضد الثورة تماما » .

واستبعد ستالين فكرة مجرد « الاستقلال الذاتى الثقافى » ودعا الى « الاستقلال الذاتى الاقليمى لبلاد الأطراف » ــ استقلالا ذاتيا فعالا بالمعنى الثقافى والاقتصادى على السواء . ولكن النقطة الرئيسية موضع الاهتمام فى ذلك الوقت كانت العلاقة بين « الاستقلال الذاتى السوفيتى » و « اعادة التقسيم الادارى لروسيا » الذى لم يكن قد تم بعد . وقد أشاد ستالين بمرونة « الاستقلال الذاتى السوفيتى » الذى يمتد من « الاستقلال الذاتى الادارى المحدود (كما هو الحال مع ألمان الفولجا والشوفاشيين والكاراليين) ... الى الاستقلال الذاتى السياسى الواسع (مثل الباشكيريين وتتار الفولجا والكيرجزيين) ، ومن هذا الاستقلال الذاتى السياسى الواسع الى صورة أوسع منه (أكرانيا وتركستان) ، ومن النوع الاكرانى للاستقلال الذاتى الى اعلا صور الاستقلال الذاتى ، الى العلاقات التعاهدية (أزربيجان) » . والمغزى الهام هنا هو أولا أن ستالين لم يضع فروقا نوعية ، بل فى الدرجة فقط ، بين أقاليم

(١) « ستالين ــ دراسات » ص ٣٥١ ــ ٣٦٣ : وقد ظهرت أيضا فى العدد المعاصر من «Zhizn Natsional' nostei» ، وللدلالة على أهمية هذه المقالة فى تاريخ تكوين الاتحاد السوفيتى خصصت لها محاضرة احتفالا بمرور عشرين عاما عليها فى ١٠ اكتوبر ١٩٤٠ فى معهد القانون بالاكاديمية السوفيتية للعلوم ونشرت فى «Sovetskoe Gosudarstvo i Pravo» رقم ١١ (١٩٤٠) ص ١ــ١٠ .

الجمهورية السوفيتية الفدرالية الاشتراكية الروسية وبين الجمهوريات المتمتعة بالاستقلال الذاتى فى الجمهورية السوفيتية الفدرالية او الجمهوريات المستقلة رسميا مثل أكرانيا وازربيجان، وثانيا أنه أعتبر معاهدة « التحالف العسكرى الاقتصادى » التى كانت قد عقدت مؤخرا مع أزربيجان « أعلى صور الاستقلال الذاتى » . لقد كان اتجاه السياسة التى ستؤدى ، فى خلال العامين التاليين . الى خلق « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » واضحا تماما فى هذا السرد . وسيكون الاهتمام اكثر فى المستقبل بالفروق الدستورية ، التى طبقت بصلابة ، بين الوحدات المتمتعة بالاستقلال الذاتى فى الجمهورية السوفيتية الفدرالية وجمهوريات المعاهدات ؛ وعندما كتب ستالين هذا المقال كان على وشك القيام برحلة الغرض الرئيسى منها « اعادة التقسيم الادارى » للشعوب العديدة فى شمال القوقاز (١) . وفى الفئة الثانية سيتم تنظيم ازربيجان والجمهوريات السبع المستقلة الأخرى على أساس علاقات تحددها معاهدة مع الجمهورية السوفيتية الفدرالية على نمط معاهدات ازربيجان التى عقدت فى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ .

وكانت معاهدات ازربيجان فجة ولكنها حاسمة. فقد قررت المعاهدة الرئيسية مبدأ « الاتحاد (أو التحالف) العسكرى والمالى الاقتصادى الوثيق » بين الدولتين ، وألزمتهما بتوحيد (١) التنظيم العسكرى والقيادة العسكرية (٢) الأجهزة التى تسيطر على الاقتصاد القومى والتجارة الخارجية (٣) أجهزة التموين (٤) وسائل النقل الحديدية والمائية وادارة البريد والبرق (٥) المالية ، فى أسرع وقت ممكن . والمفروض أن البند العسكرى تم تنفيذه باتفاق غير معلن . أما البنود الأخرى فقد تناولتها خمس معاهدات تكميلية وقعت فى نفس الوقت مع المعاهدة الرئيسية . ففى ثلاث من المعاهدات التكميلية (الخاصة بالمالية والتجارة الخارجية والاقتصاد القومى) عين الجهاز المختص فى الجمهورية السوفيتية الفدرالية مندوبا مفوضا عنه فى مجلس القوميسيرين بازربيجان (أو فى « مجلس الاقتصاد القومى » فيما يتصل بتوحيد الاقتصاد القومى) « له حق التصويت فى القرارات » ، وفى المعاهدتين الأخريين تم التوحيد باجراء مختلف شيئا ما (٢) . ولكن التأكيد على توحيد السياسة الاقتصادية والمالية كان واضحا منذ

(١) انظر الفصل الحادى عشر (ب) .

(٢) يوجد نص المعاهدات الست ، «RSFSR : Sbornik Deistvuyushchikh Dogovoro» I (١٩٢١) ص ١ــ١٢ .

البداية . وقد كان هذا النموذج فى فترة مبكرة ، وكانت ازربيجان بلدا ضعيفا ومتخلفا . وكانت المعاهدات الست ، مثل لاحقاتها بين الجمهورية السوفيتية الفدرالية والجمهوريات السوفيتية الأخرى ، اتفاقات عقدت بين دول ذات سيادة ووقعها وزراء الخارجية بالصورة التى يقرها القانون الدولى . ولكن نتيجة الاتحاد كانت بالضرورة اعتماد أزربيجان على الجمهورية الفدرالية . ولم يبذل الأطراف عناية كبيرة باخفاء هذه الحقيقة فى نصوص المعاهدات .

وكانت المعاهدة التالية فى هذه السلسلة بعد ذلك بثلاثة شهور مع الجمهورية السوفيتية الاشتراكية الاكرانية ، التى كانت قدتخلصت اخيرا من فترة الاحتلال الأجنبى المتعاقب العصيبة بهزيمة الغزاة البولنديين فى يولية ١٩٢٠ . وكما كانت ازربيجان (باستثناء مدينة باكو الروسية والمختلطة السكان التى لم تعبأ كثيرا بالتطلعات القومية للبلاد) افقر الجمهوريات الثمانى واضعفها ، فان اكرانيا كانت بالتأكيد اقواها واكثرها اصرارا على الاستقلال الرسمى والمساواة . وقد كان للمعاهدة الاكرانية مركز خاص حيث انها كانت الوحيدة التى وقعت فى موسكو فى ٢٨ ديسمبر ١٩٢٠ ابان انعقاد المؤتمر الثامن لسوفيتات روسيا كلها ، وصدق عليها المؤتمر رسميا ؛ كما كانت المعاهدة الوحيدة بين هذه المعاهدات التى وقعها لينين شخصيا باسم الجمهورية الفدرالية ، واكد راكوفسكى ، الذى كان رئيس مجلس القوميسيرين الاكرانى فى ذلك الوقت والمندوب الاكرانى الرئيسى فى المؤتمر ، أهمية الانتقال من الاتحاد العسكرى الى الاتحاد الاقتصادى قائلا :

« ليس هناك أى شك فى أن سياستنا المستقبلة ستسير فى طريق التوحيد ، وبخاصة أن هذا التكامل والتوحيد ضروريان الآن ، فى فترة التعمير الاقتصادى السوفيتى ، كما كانا فى فترة الدفاع العسكرى تماما ، بل ربما اكثر ضرورة . » (١)

وكانت الصياغة اكثر احكاما من معاهدة ازربيجان . فاعترفت المقدمة « بحق الأمم فى تقرير مصيرها الذى اعلنته الثورة البروليتارية الكبرى » ، و « باستقلال وسيادة كل من الطرفين المتعاقدين » وكذلك « بضرورة توحيد قواهما لأغراض الدفاع ولمصلحة التعمير الاقتصادى ايضا » . وتجنبت المعاهدة (وكانت معاهدة واحدة هذه المرة) فيما تتصل بالجهاز الذى انشأته اية اشارة مستورة تدل على عدم الاستقلال . فعهد بالشئون العسكرية والبحرية والاقتصاد القومى والتجارة

(١) «Vos'moi Vserossiiskii S'ezd Sovetov» (١٩٢١) ص ٢٣٢ .

الخارجية والمالية والعمل والمواصلات والبريد والبرق الى « قوميسيريات موحدة » من الجمهوريتين . وتدخل هذه القوميسيريات الموحدة « فى تكوين مجلس القوميسيرين للجمهورية الفدرالية ويمثلها فى مجلس القوميسيريين الاكرانى مندوبون مفوضون تقرهم وتسيطر عليهم اللجنة التنفيذية المركزية الاكرانية ومؤتمر السوفيتات الاكرانى » . ومن الناحية الأخرى كان للجمهورية الاكرانية ممثلوها فى اللجنة التنفيذية المركزية لمؤتمر سوفيتات عموم روسيا وفى مؤتمر سوفيتات عموم روسيا نفسه ، اللذين تنعقد لهما السلطة النهائية على القوميسيريات الموحدة .

وادخل تعديل اثناء المناقشة فى المؤتمر الثامن لسوفيتات روسيا كلها بمقتضاه لا يكون لممثلى احد الطرفين فى مؤتمر سوفيتات الطرف الآخر حق التصويت عند بحث المسائل التى لا تتعلق بالقوميسيريات الموحدة (١) .

وشهد عام ١٩٢١ ثلاث جمهوريات أخرى تدخل فى نفس النظام ـ روسيا البيضاء وجورجيا وأرمنيا . وكانت المعاهدة مع روسيا البيضاء التى وقعت فى ١٦ يناير ١٩٢١ مماثلة تماما فى صياغتها لمعاهدة اكرانيا (٢) . ولكن فيما يتصل بالمالية على الأقل اتضح ان النموذج الاكرانى الفضفاض غير محدد بدرجة كافية لجمهورية روسيا البيضاء الأكثر تخلفا التى لم يكن فيها خبراء ماليون كافين . وبعد ستة شهور وقعت معاهدة على نمط معاهدة ازربيجان عين بمقتضاها ممثل لقوميسيرية الشئون المالية الروسية فى مجلس قوميسيرى روسيا البيضاء له حق التصويت فى القرارات ، مع اضافة بند جديد هو ان ميزانيات القوميسيريات الموحدة يجب ان تعرض على قوميسيرية الشئون المالية وعلى مجلس قوميسيرى الجمهورية الفدرالية (٢) . وفى هذه الأثناء عقدت معاهدة مع جمهورية جورجيا السوفيتية الاشتراكية فى

(١) «RSFSR : Sbornik Deistvuyushchikh Dogovorov» I (١٩٢١) رقم ٨ ص ١٥ـ١٦ .

(٢) نفس المرجع ـ رقم ٧ ص ١٣ـ١٤ . وقد اخطأ و. ر. باستل ، فى « الحكم السوفيتى فى روسيا » ص ٢٠٤ فى تاريخ المعاهدة فجعله ١٦ يناير سنة ١٩٢٠ ، وكان السبب فى ذلك أن هناك خطأ مطبعى فى «Sbornik» فى عنوان المعاهدة ، ولكن التاريخ جاء فى النص نفسه صحيحا .

(٣) «RSFSR : Sbornik Deistvuyushchikh Dogovorov» II (١٩٢١) رقم ٤١ ص ٧ـ٨ .

٢١ مايو ١٩٢١ على نمط النموذج الاكرانى مع تعديلات قليلة (١) . وقد اقتصرت المعاهدة التى وقعت مع الجمهورية الارمنيــة الســوفيتية الاشتراكية فى ٣٠ سبتمبر ١٩٢١ على الشئون المالية وحدها ، وكانت تمثل وضعا وسيطا بين الاشراف المشترك على نمط المعاهد الاكرانيــة والمركز الخاضع على نمط ازربيجان وروسيا البيضاء (٢) . وكانت هذه الاختلافات فى الصورة تنطوى بالتأكيد على اختلاف فى الجوهر . ولكن الأرجح ان التعديلات لم تكن منصبة على درجة التوحيد بقدر ما كانت تنصب على مدى استطاعة الجمهوريات المتحالفة الاسهام بفعــالية فى السير بالنظام الموحد .

وكانت الجمهوريات الثلاث البــاقية ـ خوارزم وبخارى والشرق الأقصى ـ فى وضع مختلف لأنها لم تكن « جمهــوريات اشــتراكية سوفيتية » ؛ فقد كانت الأوليان جمهوريتين سوفيتيتين شــعبيتين ، والثــالثة جمهورية ديموقراطية . ولم تكن خوارزم (خيفا ســابقا) وبخارى فى يوم من الأيام جزءا من الامبراطورية القيصرية رســميا ؛ وأبدت موســكو ميلا شديدا الى احترام مركزهما « الأجنبى » فى ذلك الوقت ، ولعل ذلك كان يرجع بعضه الى حالة القلاقل السائدة فيهمـا وبعضه الى تخلفهما فى النمو الاجتمــاعى . وعقدت معــاهدات تحالف واتفاقات اقتصادية بين الجمهورية الفدرالية وخوارزم فى ١٣ سبتمبر ١٩٢٠ (٣) ، ومع بخارى فى ٤ مارس ١٩٢١ (٤) . وفى المجال العسكرى وضع بند خاص بعقد اتفاقات « عسكرية ـ سياسية » بقصد انشــاء « خطة مشتركة وقيادة واستعدادات مشتركة تضمن تنفيذ مهام الدفاع عن استقلال الجمهوريتين وحريتهما «٥» . والى هنا كان هذا هو النمط المألوف، وان كان من المشكوك فيه ان توضع هذه البنود العسكرية موضع التنفيذ المباشر ، حيث ان الجيش الأحمر كان يعمل فى بخارى ضــد قبائل البازماشى الى نهاية صيف ١٩٢٢ .

اما البنود الاقتصادية ، التى خصص لهــا القسم الأكبــر من المعاهدات ، فكانت مختلفة تماما عما جاء بشأنها فى المعــاهدات التى

(١) كليوشنيكوف وسابانين ـ المرجع السابق ـ III (١٩٢٨) ص ٢٢ـ٢٣ .
(٢) II «RSFSR : Sbornik Deistvuyushchikh Dogovorov» (١٩٢١) رقم ٤٠ ص٥ـ٦ .
(٣) نفس المرجع ـ I (١٩٢١) رقم ١٠٠٩ ص ١٧ـ٢٦ .
(٤) نفس المرجع ـ II (١٩٢١) رقم ٣٤٤٢ ص ٧ـ١٤ .
(٥) هذه العبارة مأخوذة من معاهدة خوارزم ، وتشير معاهدة بخارى الى اتفــاق عسكرى لم ينشر عقد فى نوفمبر ١٩٢٠ . اما الاتفاقات الجديدة المقترحة فانها ، اذا كانت قد عقدت ، لم تنشر .

عقدت مع الجمهوريات الاشتراكية . فلم يكن هناك مجال للتفــكير فى توحيد الأجهزة فى هذه الحالة . فالتجارة الخارجية كلها تقوم بهــا مؤسسات حكومية ، لا اشخاص خاصين ، وحرم على الجمهوريتين منح حقوق او امتيازات صناعية او تجارية فى اقاليمهما لأية دولة الا للجمهورية الفدرالية أو لجمهورية سوفيتية اخرى . وفيمــا عدا ذلك نصت المعاهدات بتأكيد واضح على أن الجمهورية الفدرالية تنبذ كل حقوق الملكية او الامتيازات التى كانت للامبراطورية الروسية السابقة فى اقاليم الجمهوريتين بمــا فى ذلك أراضى المســتوطنين الروس الذين استقروا قبل الثورة فى بخارى ، وان كان من الواضح ان هــؤلاء المستوطنين يستطيعون الاحتفاظ بأرضهم اذا هم تقــدموا بطلب ان يصيروا مواطنين فى بخارى ؛ كما وعدت كل من الجمهوريتين بمبــلغ ضخم كمعونة ٥٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ روبل لخوارزم ومبلغ يحدد فيما بعــد بالاتفاق لبخارى . ولعل هذه المعاهدات تمثل عمليا قدرا من الاعتماد على الجمهورية الفدرالية من جانب خوارزم وبخارى يماثل وضع الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية المستقلة أو الجمهوريات المتمتعة بالاستقلال ، بل قد يزيد حتى عن ذلك . بيد أن الروابط الرسمية كانت من نوع مختلف وتنتمى الى مفهوم « العلاقات الخارجية » أكثر منها الى مفهــوم « الاتحاد الفدرالى » وقد انقضت عدة سنوات قبل أن تعتبر الجمهوريتان ناضجتين بدرجة كافية للدخول فى النظام الموحد .

وليس من اليسير تحديد الناتج الدستورى لكل هذه الترتيبــات : فالناتج من المعاهدات التى عقدت مع جمهوريتى اكرانيا وروسيا البيضاء وجمهوريات القوقاز الثلاث يتضمن بعض سمات التحالف وبعض سمات الفدرال وبعض سمات الدولة الموحدة (١) . بيد أن هذا الغموض كان من السمات المميزة لجميع الوثائق الدستورية السوفيتية فى هذه الفترة . فالبند الذى يسمح فى معاهدتى اكرانيا وروسيا البيضاء بضم ممثلين لهاتين الجمهوريتين الى مؤتمر سوفيتات عموم روسيا وللجنته التنفيذية المركزية ليس له مقابل فى المعاهدات الآسيوية . ومع ذلك فان مندوبى ازربيجان وجورجيا وارمنيا اشتركوا ، مثل مندوبى اكرانيا وروســيا البيضاء ، فى المؤتمر التاسع لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر

(١) قد يجد الشخص المنقب فى هذا الاختلاط حالة من الحالات التى يعيد فيهــا التاريخ نفسه . فقد ظلت اجيال متعاقبة من المؤرخين تناقش موضوع ما اذا كانت معاهدة برياسلافل فى ١٦٥٤ الفت اتحادا شخصيا بين موسكوفى واكرانيا او ادماجا لأكرانيا فى الامبراطورية الموسكوفية .

« بالنظر ... » كما قرر المؤتمر انه « بالنظر لرغبة الجمهوريات السوفيتية المستقلة فى أن يكون لها ممثلون فى الجهاز التشريعى الأعلى للجمهورية » ينبغى زيادة عدد اعضاء اللجنة التنفيذية المركزية طبقا لذلك (٢) . وكان ذلك اساسا رسميا لقيام اللجنة التنفيذية المركزية باصدار مراسيم اعتبرت ، دون اية اجراءات رسمية اخرى ، ملزمة فى جميع انحاء اقاليم الجمهوريات المتحالفة .

١٩٢١ (١) ، ولم يعترض احد على ذلك .

وكان الأمر الجديد الآخر الذى له مغزى هو التأكيد بصفة خاصة على الوحدة الاقتصادية فى المعاهدات الثلاث . وكما قال ستالين فيما بعد وهو يستعرض العملية كلها ان « ضعف الموارد الاقتصادية الباقية لدى الجمهوريات » هو الذى ارغمها على « تجميع هذه الموارد الضعيفة لاستخدامها بطريقة عقلانية اكثر فى تنمية فروع الانتاج الرئيسية » (٣) . لقد اكمل الوضع الاقتصادى الناجم عن الحرب الأهلية العملية التى بدأتها المطالب العسكرية أثناء الحرب نفسها . فمنذ مارس ١٩٢٠ كان شعار « كل شيء للجبهة » قد تخلى عن مكانه لشعار « كل شى للاقتصاد القومى » (٤) . وحتى قبل ذلك كان المؤتمر السابع لسوفيتات عموم روسيا قد عين « لجنة اقليمية ادارية » لاعادة رسم الحدود على أسس اكثر اتساقا مع التجمعات الاقتصادية (٥) . ومنذ ذلك الوقت أصبح هذا الأمر موضع نظر مستمر . وأعدت قوميسيرية تخطيط الدولة خطة لتقسيم روسيا الأوروبية الى اثنتى عشرة منطقة اقتصادية وروسيا الآسيوية الى تسع ، ورحب بها المؤتمر الثانى عشر للحزب فى ابريل ١٩٢٣ بحرص بوصفها « فكرة أولية للعمل يتطلب الأمر استكمالها ومراجعتها وأحكامها فى ضوء التجربة » (٦) . ويصور انشاء هذه المناطق ، التى تخطت كل التقسيمات السياسية بما فيها الحدود القومية ، مدى التناقض بين الأهداف البعيدة والقريبة لسياسة

---

(١) القى راكوفسكى فى هذه المناسبة ، باسم الجمهوريات الخمس كلها ، البيان الخاص بالجيش الاحمر الذى أشرنا اليه فى الفصل السابق .

(٢) «S'ezdy Sovetov RSFSR v Postanovleniyakh» (١٩٣٩) ص ٢١٩ .

(٣) «ستالين ـ دراسات» V ص ١٤٦ .

(٤) نفس المرجع IV ص ٢٩٥ .

(٥) «S'ezdy Savetov RSFSR v Postanovleniyakh» (١٩٣٩) ص ١٥٢ .

(٦) «VKP (B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٤٩٧ ، وكانت «Zhizn' Natsional' nostei» رقم ١٢ (١٤٧) فى ١٥ يونية ١٩٢٢ قد نشرت احتجاجا من رئيس اللجنة الاقليمية المركزية للشوفاش يقول فيه « اذا كانت الأقاليم والجمهوريات المستقلة ذاتيا ستتمتع فقط بالحقوق السياسية ، فليس هناك ما يدعو الى تسميتها اقاليم وجمهوريات قومية مستقلة ذاتيا » .

الجنسيات السوفيتية . فمقتضيات التقدم للأمم « المتخلفة » . ومن ثم مقتضيات المساواة الحقيقية فى المستقبل ، تعارضت مع التفكك الذى كانت تمثله التطلعات القومية .

وقد تأخرت المرحلة الدبلوماسية للتوحيد عن المرحلتين العسكرية والاقتصادية ؛ ففى هذا المجال لم يكن هناك سبب او دافع محدد للوحدة . فلم تدرج الشئون الخارجية فى قائمة القوميسيريات الموحدة فى اى من المعاهدات التى عقدت بين الجمهورية الفدرالية والجمهوريات السوفيتية الأخرى ؛ ولما كان الاشراف على الشئون الخارجية علامة تقليدية على الفدرالية ، فان اغفاله هنا كان تأكيدا لطابع العلاقة التى انشئت بأنها مجرد تحالف وليست فدرالا . وكانت أكرانيا هى الجمهورية الوحيدة التى طبقت هذا الوضع عمليا على نطاق واسع فعقدت معاهدات مع الدول الأخرى التى اعترفت بها (١) ، وكان لها ممثلوها الدبلوماسيون لفترة قصيرة فى كل من براغ وبرلين ووارسو .

بيد أنه بصرف النظر عن العقبات العملية فى سبيل تنظيم جهاز الشئون الخارجية والخدمة الدبلوماسية بواسطة جمهوريات متخلفة وفقيرة لا تعترف بها اية دولة مهمة ، فان العلاقة بين هذه الجمهوريات والجمهورية الفدرالية فى ذاتها تستبعد أية محاولة جدية لاتباع سياسة خارجية منفصلة . فالمعاهدات بينها خلقت اتحادا رسميا وثيقا الى حد ان الموقف المشترك تجاه العالم الخارجى ، فيما يتعلق بأى أمر مهم ، لا يمكن أن يتحدد الا بواسطة سلطة واحدة وأن تمثله سوى جهة واحدة. ولكن الوحدة فى الاجراءات لم تكن قد تمت بعد . فالوفد الذى وقع معاهدة الصلح مع بولندا فى ريجا فى ١٨ مارس ١٩٢١ كان وفدا مشتركا من الجمهورية الفدرالية وجمهورية اكرانيا ، وكان وفد الجمهورية الفدرالية لديه أيضا تفويض كامل من جمهورية روسيا البيضاء (٢) . وقبل ذلك بيومين وقعت فى موسكو معاهدة مع تركيا تعين الحدود بين تركيا وجمهوريات القوقاز الثلاث ، بل وتدخل عدة تعديلات اقليمية ، دون اى اشتراك رسمى من جانب هذه الجمهوريات لا فى المفاوضات ولا فى عقد المعاهدة . وان كان هذا الوضع لم يغفل . ففى المادة قبل الأخيرة من المعاهدة جاء :

---

(١) انظر مثلا المعاهدة التى عقدت مع استونيا فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢١ وهى منشورة فى « عصبة الأمم : سلسلة المعاهدات » XI (١٩٢٩) رقم ٢٩٤ . وفى خريف سنة ١٩٢١ ذهب فرونزه فى مهمة خاصة بوصفه مندوب اكرانيا فى انقره لعقد معاهدة مع تركيا. (م.ب. فرونزه «Sobranie Sochinenii» (١٩٢٩) ص ٢٧٤) .

(٢) «RSFSR : Sbornik Deistvuyushchikh Dogovorov» II (١٩٢١) رقم ٥١ ص ٥٣ .

« تتعهد روسيا ، فيما يتصل بجمهوريات القوقاز ، باتخاذالخطوات الضرورية للحصول على اعتراف هذه الجمهوريات بالمواد التى تؤثر فيها مباشرة من المعاهدة الحاضرة ، وذلك عن طريق معاهدات تعقد بينها وبين تركيا » (١) .

وبعد ذلك فى اثناء هذا العام عندما حققت جمهوريات ارمنيا وازربيجان وجورجيا هذا التعهد بعقد معاهدة مع تركيا فى كارز ، ذكر بصفة خاصة فى المقدمة ان المفاوضات تمت « باشتراك الجمهورية الفدرالية » (٢) التى وقع مندوبها ايضا المعاهدة .

بيد ان هذه الفوضى فى الاجراءات لا يمكن أن تستمر . وفى أوائل ١٩٢٢ بلغت المسألة ذروتها بدعوة دول الحلفاء الغربية للجمهورية الفدرالية للاشتراك فى الاجتماع الأوروبى المقبل فى جنوا ــ وهى دعوة لم تدخل فى اعتبارها الوضع الدستورى للحكومات السوفيتية الأخرى . وفى ٢٢ فبراير ١٩٢٢ دخلت الجمهوريات الثمان فى اتفاق يمنح الجمهورية الفدرالية سلطة « تمثيل مصالحها والدفاع عنها » فى الاجتماع الدولى المقبل فى جنوا ، وتوقيع اى اتفاق يتم فيه ، وكذلك « كل الاتفاقات الدولية من اى نوع التى تتصل بهذا الاجتماع مباشرة وبصورة غير مباشرة مع الدول الممثلة فيه وغيرها من الدول ، وان تتخذ كل الاجراءات المترتبة على ذلك » (٣) . وكانت هذه السلطات الواسعة كافية تماما لملأ الفجوة التى نجمت عن اغفال الشئون الخارجية من قائمة « القوميسيريات الموحدة » . واذا كانت هناك اية مقاومة لهذا الاندماج فى الوظائف الدبلوماسية فانها جاءت من اكرانيا ، الجمهورية الوحيدة التى كانت قوية الى حد يكفى للقيام باعباء الاستقلال الدبلوماسى ؛ واصدر ياكوفلوف ، القائم بعمل قوميسير الشئون الخارجية فى اكرانيا ، بيانا مهدئا فى صيف ١٩٢٢ بقصد تخفيف حدة المعارضة :

« ان السياسة الخارجية لاكرانيا ليست لها ، ولا يمكن أن يكون لها ، اية مصالح غير المصالح المشتركة مع روسيا ، فهى دولة برولتارية

(١) نفس المرجع ــ II رقم ٥٢ ص ٧٢ ــ ٧٧ .

(٢) كليوشنيكوف وسابانين ــ المرجع السابق ــ III (١٩٢٨) I ١٣٩ .

(٣) «RSFSR: Sbornik Deistvuyushchikh Dogovorov» III (١٩٢١) رقم ١ ص ١ ــ ٣ . ومما يسترعى الانتباه ان نفس قوى المصلحة الاقتصادية الاقليمية كانت تؤثر فيما وراء دائرة الجمهوريات السوفيتية، ففى ٢٩ ــ ٣٠ مارس ١٩٢٢ اجتمع ممثلو الجمهورية الروسية الفدرالية وبولندا واستوانيا ولتفيا فى ريجا « لتنسيق عمل ممثليها » فى مؤتمر جنوا «Conférence de Moscou sur la Limitation des Armements» موسكو ١٩٢٣) ص ١٣٩ ــ ١٤١ .

مثل اكرانيا تماما . والصراع البطولى لروسيا ، فى تحالف كامل مع اكرانيا ، على جميع الجبهات ضد الامبرياليين الداخليين والخارجيين ، يخلى مكانه الآن لجبهة دبلوماسية متحدة بنفس الدرجة . فاكرانيا مستقلة فى سياستها الخارجية حيثما يتعلق الأمر بمصالحها الخاصة وحدها . ولكن فى المسائل السياسية والاقتصادية المشتركة التى تهم جميع الجمهوريات السوفيتية ، تعمل قوميسيرية الشئون الخارجية الروسية والأكرانية بوصفهما سلطة فدرالية موحدة » .

وكانت آخر مناسبة روعى فيها أن يكون هناك تمثيل منفصل هى معاهدة برلين التى وقعتها جمهوريات اكرانيا وروسيا البيضاء وجورجيا وازربيجان وأرمنيا والشرق الأقصى مع المانيا (١) فى نوفمبر ١٩٢٢ للدخول كأطراف فى معاهدة راباللو (٢) . وفى ديسمبر ١٩٢٢ عندما عقد اجتماع دول شرق اوروبا لتخفيض السلاح فى موسكو قال لتفينوف انه « لما كانت القوات المسلحة فى الجمهوريات السوفيتية تؤلف وحدة واحدة فان المندوب الروسى لديه السلطات الكاملة فى التفاوض لتخفيضها » . (٣)

ومن ثم فانه قبل نهاية ١٩٢٢ كانت عملية التوحيد قد تمت تقريبا وبدأت تعتبر قضية مسلما بها . ولم يبق سوى الباسها الثوب الدستورى المناسب . ولم يكن الحد الفاصل بين الجمهوريات المستقلة التى تربط بمعاهدات مع الجمهورية الفدرالية والجمهوريات المتمتعة بالاستقلال الذاتى داخل الجمهورية الفدرالية كبيرا جدا عمليا . وكان الطريق المنطقى بلاشك هو توحيدها جميعا داخل نطاق واحد ، اما بجعل جمهوريات المعاهدات وحدات مستقلة ذاتيا داخل الجمهورية الفدرالية الموسعة ، أو باخراج الجمهوريات المستقلة ذاتيا من الجمهورية الفدرالية وجعلها وحدات مماثلة للجمهورية الفدرالية وجمهوريات المعاهدات (٤) . بيد أن الطريق المنطقى نادرا ما يتفق مع المصلحة السياسية . فالحل الأول كان سيلقى معارضة من جمهوريات المعاهدات، وبخاصة اكرانيا ، باعتباره ماسا باستقلالها الرسمى وينطوى على

(١) جاءت فى ازفستيا فى ١٣ اغسطس ١٩٢٢ ، وفى ا.ل.ب.دنيس « السياسات الخارجية لروسيا السوفيتية » (١٩٢٤) ص ١٨٩ .

(٢) كليوشينكوف وسابانين ــ المرجع السابق ــ III (١٩٢٨) I ص ٢٠٦ .

(٣) «Conférence de Moscou sur la Limitation des Armements» (موسكو ١٩٢٣) ص٦٤ .

(٤) قدم الاقتراح الثانى فعلا فى لجنة الجنسيات بالمؤتمر الثانى عشر للحرب فى ابريل ١٩٢٣ « ستالين ــ دراسات » V ص ٢٦٩ .

الخضوع « لروسيا » : والحل الثانى كان سيؤدى الى ضعف الجمهورية الفدرالية باعتبارها حلقة الصلة فى البناء كله ويثير عداء كل المصالح القائمة التى تعتمد على وجودها فى وضع مسيطر . ومن ثم كان لابد من ايجاد حل وسط لا يدخل تعديلا كبيرا على الوضع القائم . فظلت « الجمهورية السوفيتية الفدرالية الاشتراكية » كما هى فدرالا « يضم فى ذلك الوقت ثمان جمهوريات مستقلة ذاتيا وثلاثة عشر منطقة مستقله ذاتيا »(١) ، ودخلت كوحدة ، على أساس المساواة الرسمية الكامله ، مع الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، فى فدرال أكبر .

ولتمهيد السبيل لهذا الحل طلب الى جمهوريات القوقاز الصغيرة الثلاث ان تتجمع فى وحدة فدرالية محلية ؛ وكانت هذه الخطوة التى بدا انها تافهة سببا فى احتكاك خطير بين ارمنيا وجورجيا وبين مجموعات متنافسة من البلاشفة فى جورجيا وبين جماعات متنافسة داخل اللجنة المركزية فى الحزب نفسه ، واخيرا بين ستالين ولينين الذى كان قد اصبح عاجزا تقريبا بسبب المرض . وكان النزاع يرجع جزئيا الى احداث فبراير ١٩٢١ عندما استولى البلاشفة على جورجيا وفاجألينين الجميع بالدعوة الى ائتلاف بين المناشفة والبلاشفة ولكن بدون جدوى . ولكنه كان يعكس أيضا شدة النزعة القومية الجورجيانية ، والولاءات المنشفية التى لم يمض عليها طويلا ، والتى جعلت جورجيا لا تقل عن اكرانيا فى كونها معقل مقاومة انفصالية « قومية » للسلطة السوفيتية. وكانت صعوبة حل المشكلة الجورجيانية ، من وجهة النظر السوفيتية، دون استخدام القوة الفجة السافرة مع جماعات من الجورجيين الواعين سياسيا والذين ينادون بحق تقرير المصير القومى ، هى التى سببت حرجا وانقساما فى زعامة الحزب .

ومنذ اللحظة التى دخلت فيها الجمهوريات الوقازية الثلاث فى النطاق السوفيتى دعت ارمنيا ، بسبب احساسها بالضعف العسكرى

(١) هى جمهوريات الباشكير والتتار وكازاخستان وتركستان والجبليين وداغستان والقرم وياكوت المستقلة ذاتيا ، واقاليم الشوفاش والمارى والكالميك وفوتياك وكومى وكاباردينو ـ بالكارش ومنغوليا ـ بوريات وكاراشايفو الشركسية واويراك وادجايسك وششنك وكاريليان وألمان الفولجا المستقلة ذاتيا . (وكان الاقليم الاخير لا يزال يسمى رسميا « كوميون عمال ») . وتوجد القائمة فى «Pyat' Let Vlasti Sovetov» (١٩٢٢) ص ٢٢٧ ـ وقد أضيف اليها اقليم ششنك الذى تألف فى نوفمبر ١٩٢٢ . وقد زاد عدد الجمهوريات والاقاليم زيادة كبيرة فيما بعد . وقد ضمت جمهوريتان مستقلتان ذاتيا (هما انجازيا وأجاريا) واقليم مستقل ذاتيا (هو يوجو ـ اوستيا) ، وهى اصلا جزء من جورجيا ، الى جمهورية القوقاز الفدرالية .

والاقتصادى وبالعزلة . الى تكوين فدرال او اتحاد من نوع ما بينها (١) ؛ وكانت جورجيا ، الفخورة بتقاليدها المستقلة . قد اعترضت على مثل هذه الحركة التى قد تؤدى الى التسوية فى الظروف الاقتصادية بينها وبين جيرانها الفقراء والى زيادة نفوذ الأقلية الأرمنية الكبيرة المحتقرة فيها . وانعكس الاختلاف فى وجهة النظر فى دستور كل من الجمهوريتين ؛ لانه فى حين كان دستور الجمهورية السوفيتية الاشتراكية الأرمنية يتحدث عن تقوية العلاقات مع جيرانها ، كان دستور جمهورية جورجيا السوفيتية الاشتراكية يتحدث عن مجرد تضامنها مع كل الجمهوريات السوفيتية القائمة واستعدادها للدخول فى « جمهورية سوفيتية اشتراكية عالمية واحدة » (٢) . ولكن هنا أيضا ، كما فى كل مكان آخر ، عملت الضرورة الاقتصادية بقوة على التوحيد . فلم تمض عدة أسابيع حتى كانت السكك الحديدية الجورجيانية ، وهى الحلقة الحيوية فى مواصلات القوقاز ، قد ادمجت فى فبراير ١٩٢١ فى السكك الحديدية السوفيتية ، هى والسكك الحديدية فى الجمهوريتين الأخريين ، برغم معارضة بلاشفة جورجيا ومع تعيين اعداد كبيرة من عمال السكك الحديدية الروس (٣) . وكان لينين من ابريل ١٩٢١ قد دعا بشدة ، فى مواجهة خطر الانهيار الاقتصادى ، الى انشاء « جهاز اقتصادى اقليمى للقوقاز كله » (٤) . وبعد ذلك بأيام ، ومن الواضح انه كان مشغولا بنجاح السياسة الاقتصادية الجديدة ، نشر مقالا فى برافدا بدا فيها أنه يحذر شعوب القوقاز ضد التطرف فى شيوعية الحزب . وقال أنه لس من الضرورة محاكاة « تكتيكنا » بتفصيل . بل ينبغى محاكاة الروح والافادة من امثولة السنوات من ١٩١٧ الى ١٩٢١ . ان المطلوب هو « زيادة المرونة والحرص والتوفيق فيما يتصل بالبورجوازية الصغيرة والمثقفين وبخاصة الفلاحين ... الاتجاه نحو الاشتراكية بخطى أبطأ وأكثر حرصا وانتظاما . وأكثر الحاجات الحاحا هى تحسين مركز الفلاح والقيام بمشروعات توليد الكهرباء والرى(٥) . لقد

(١) ب.ا.بوريان «Armeniya, Mezhdunarodnaya Diplomatiya» (١٩٢٩) II ص ٣١٩ . وفيه بيانات بهذا المعنى مأخوذة من بروتوكولات مؤتمر السوفيتات الأرمنية الاول والثانى اللذين عقدا فى ١٩٢١ ، و ١٩٢٢ على التوالى .

(٢) نفس المرجع II ص ٣٣٣ .

(٣) أخذت هذه التفاصيل من بيان القى فى المؤتمر الثانى عشر للحزب «Dvenadtsatyi S'ezd Rossüskoi Kommunisticheshoi Partü» (١٩٢٣) ص ٥٣٥ ـ ٥٣٦ ، وقد قال انيكودزه (نفس المرجع ص ٥٤٠) أن هذا التصرف تم بموافقة رئيس اللجنة العسكرية الثورية البلشفية فى جورجيا .

(٤) «لينين ـ دراسات» XXVI ص ١٨٨ .

(٥) نفس المرجع XXVI ص ١٩١ ـ ١٩٢ .

السياسة الاقتصادية

كان المزاج السائد فى ١٩٢١ متجها بقوة نحو السياسة الاقتصادية الجديدة بما تنطوى عليه من تراخى السيطرة المركزية . ولم يحدث شيئا فى جورجيا بقية العام . اذ ان المجاعة كانت تجتاح اقاليم الفولجا فى روسيا الأوروبية ، وكانت تحذيرا ضد أى تغيير فجائى فى نظم الزراعة . وقد كان موضع شكوى فيما بعد ان جورجيا لم يبدأ فيهاحتى بالاصلاح الزراعى (١)

وفى ديسمبر ١٩٢١ افتتحت حملة جديدة ، كاثر مباشر لزيارة أورجونيكيدزه خبير الحزب فى شئون جورجيا ؛ وبدأ عام زاخر بالاحداث باعتقال الناشفة الذين كانوا قد ظلوا على نشاطهم فى جورجيا بعد الهدنة فى مارس ١٩٢١ (٢) . وفى ١٢ مارس ١٩٢٢ ، تحت ضغط مستمر من المركز ، عقدت الجمهوريات الثلاث معاهدة تكون بمقتضاها « فدرال الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فى القوقاز » وتألف له « مجلس مفوض » كجهاز فدرالى أعلى . وكان « توجيه السياسة الاقتصادية » من بين الوظائف التى وضعتها المعاهدة تحت السيطرة الفدرالية . كما تحقق اخيرا مطلب لينين الذى أبداه منذ عام بانشاء «جهاز اقتصادى اقليمى» فأنشىء «المجلس الاقتصادى الأعلى»(٣) . وبمجرد أن تم ذلك جاءت أوامر من الحزب فى موسكو بأن المطلوب ليس فدرالا من الجمهوريات ، بل جمهورية فدرالية واحدة . وأثار ذلك ثائرة الشيوعيين المحليين ، الذين كانوا قبلوا الفدرال عازفين ، ودفعهم الى التمرد . وفى صيف ١٩٢٢ ارسلت اللجنة المركزية لجنة خاصة الى جورجيا . تتألف من دزرزينسكى وميتسكلفيتش كابتسوكاس ومانويلسكى (بولندى ولتوانى واكرانى) لاصدار حكمها واعادة النظام . وفى الخريف أعفى الزعيمان المحليان مديفانى ومخارازده من منصبيهما واستدعيا الى

(١) «Dvenadtsatyi S'ezd Rossüskoi Kommunisticheshoi Partü» (١٩٢٣) ص ١٦٢ .

(٢) من المستحيل ، على أساس الوثائق المتاحة الآن ، معرفة تفاصيل القصة المتشابكة التى حدثت فى جورجيا ، وفى الحزب من جورجيا ، ابان الاثنى عشر شهرا من ديسمبر ١٩٢١ الى ديسمبر ١٩٢٢ . ولكن الخطوط الرئيسية واضحة من المناقشات الطويلة التى دارت فى المؤتمر الثانى عشر للحزب فى ابريل ١٩٢٣ الذى تحدث فيه جميع الأطراف بصراحة – وكانت هذه هى آخر مناسبة دار فيها الحديث بهذه الصراحة فى مؤتمرات الحزب .

(٣) يوجد نص المعاهدة نفسها «Istoriya Sovestkoi Konstitutsü Dekretakh» (١٩٣٦) ص ٢٠٨ – ٢١٠ ، وقد ترجم القانون الاساسى « للمجلس الاقتصادى الأعلى » من مصدر آخر فى و٠د٠باستل «الحكم السوفيتى الروسى » (١٩٢٩) ص ٤٠٣ – ٤٠٨ . بيد أن «المجلس» تحول فيه الى «المؤتمر» .

موسكو وتألفت لجنة جديدة للحزب فى جورجيا . وبعد ازالة العقبات بهذه الطريقة اجتمع المؤتمر الأول لسوفيتات القوقاز فى تفليس . وأصدر فى ١٧ ديسمبر ١٩٢٢ دستورا «للجمهورية السوفيتية الاشتراكية القوقازية الفدرالية» على نمط دستور الجمهورية الفدرالية الروسية(١) . وبذلك أوقف النزوع القومى الجورجيانى عند حده ، وخلقت وحدة صالحة لاتحاد أوسع (٢) .

وعن طريق هذه الاجراءات قل عدد الوحدات الثمانى المستقلة التى يتألف منها الفلك السوفيتى فصار ستا . وانخفض العدد مرة أخرى بادماج جمهورية الشرق الأقصى فى الجمهورية الفدرالية الروسية . ومن الجمهوريات الخمس الباقية كانت جمهورية خوارزم وجمهورية بخارى غير اشتراكيتين ومن ثم غير صالحتين للدخول فى الاتحاد واحتفظتا بوضعهما كحليفتين . ومن الثلاث الباقية أصدرت كل من جمهورية اكرانيا السوفيتية الاشتراكية وجمهورية القوقاز الفدرالية السوفيتية الاشتراكية فى وقت واحد قرارين بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٢٢ (وهو نفس اليوم الذى تألفت فيه جمهورية القوقاز الفدرالية) بتحبيذ انشاء اتحاد من الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، واعقبتهما جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية بعد ثلاثة أيام (٣) . وفى ٢٦ ديسمبر ١٩٢٢ ، أصدر المؤتمر العاشر لسوفيتات روسيا كلها ، باقتراح من ستالين ، قرارا بنفس المعنى (٤) . وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢ اجتمع مندوبو جمهورية روسيا الفدرالية واكرانيا وروسيا البيضا وجمهورية القوقاز الفدرالية والفوا من أنفسهم المؤتمر الأول لسوفيتات اتحاد

(١) «Istoriya Sovestkoi Konstitutsü v Dekretakh» (١٩٣٦) ص ٢٢٢–٢٣٢

(٢) هاجم مديفانى ومخاردزه وبوخارين هذه الاجراءات فى المؤتمر الثانى عشر للحزب فى ابريل ١٩٢٣ ، ودافع عنها ستالين وأورجونيكدزه وانيكيدزه . وكان العنصر الحرج فى الموضوع أنه فهم أن لينين وعد ، قبل أن يصاب بالنوبة الثانية ، بتأييد مديفانى : وقد وزع على أعضاء المؤتمر خطاب منه ينقد سياسة ستالين ودزرزينسكى ، وان لم ينشر هذا الخطاب . وقال تروتسكى ، الذى لم يكن قد تحدث فى الموضوع أثناء المؤتمر ، أنه كان على علم برأى لينين وأنه كان يشاركه فيه . وسنناقش الموضوع مرة أخرى فى الجزء التالى من هذا المؤلف .

(٣) توجد الوثائق فى المرجع السابق ص ٢٣٣ – ٢٤٠ . وقد أعلن ستالين فى بيان لبرافدا فى ١٨ نوفمبر ١٩٢٢ أن المبادرة جاءت من الجمهوريات نفسها قبل ذلك بثلاثة أشهر . « ستالين – دراسات » V ١٣٨ .

(٤) «Sobranie Uzakonenü 1923» رقم ٢٨ المادة ٣٢٥ . « ستالين–دراسات » V ١٤٥ – ١٥٥ . وكان هذا القرار أول مناسبة استخدم فيها تعبير « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » ، وكانت الجمهوريات التى يتألف منها الاتحاد ، وكذلك الجمهوريات المستقلة ذاتيا « جمهوريات سوفيتية اشتراكية » .

الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. وكانت هذه المناسبة . كما قال ستالين فى الخطاب الرئيسى لذلك اليوم « انتصار روسيا الجديدة على روسيا القديمة . على روسيا التى قامت بدور البوليس السياسى لأوروبا ، على روسيا جزار آسيا » (١) ، وشرع يقرأ اعلانا جادا ومشروع معاهدة « عن تنظيم اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » (٢) .
وتضمن البيان الدوافع الثلاثة للاتحاد ـ الاقتصادى والعسكرى والايديولوجى :

« ان الحقول المهجورة والمصانع المعطلة وقوى الانتاج التى دمرت والموارد الاقتصادية التى نضبت نتيجة للحرب تجعل جهود الجمهوريات المتفرقة فى التعمير الاقتصادى غير كافية . فقد ثبت أن اعادة بناء الاقتصاد القومى لا يتفق مع الوجود المنفصل للجمهوريات .

ومن الناحية الأخرى فان الموقف الدولى المقلقل وخطر وقوع هجمات جديدة تجعل من الضرورى خلق جبهة موحدة للجمهوريات السوفيتية فى مواجهة الحصار الرأسمالى .

واخيرا فان بناء السلطة السوفيتية ذاته ، وهو عالمى بطبيعته الطبقية . يدفع الجماهير العاملة فى الجمهوريات السوفيتية فى طريق الاتحاد وفى عائلة اشتراكية واحدة .

كل هذه الظروف تتطلب بالضرورة توحيد الجمهوريات السوفيتية فى دولة اتحاد واحدة تستطيع أن تضمن الأمن الخارجى والتقدم الاقتصادى الداخلى وحرية النمو القومى للشعوب » .

وكانت بقية الاجراءات موجزة ورسمية . وتحدث فرونزه باسم الجمهوريات الحليفة الثلاث واعلن قبول مشروع المعاهدة ، ولكنه دعا الى « ضمانات اضافية لأن يكون الاتفاق الذى قبلناه حقيقة يقيم علاقات متبادلة جديدة ثابتة تسمح لكل دولة تدخل الاتحاد بالتعبير عن أقصى طاقاتها واستقلالها فى خدمة القضية المشتركة » (٣) . وحمل مندوبو جمهوريتى خوارزم وبخارى السوفيتيتين التحية الى المؤتمر ، وعبروا عن الأمل المتواضع فى أن تصلحا يوما ما ، كجمهوريتين

---

(١) «ستالين ـ دراسات» V ١٥٨ .

(٢) «Istoriya Sovestkoi Konstitutsii v Dekretakh» (١٩٣٦) ص ٢٤٤ـ ٢٥٠ ، « ستالين ـ دراسات » V ص ٣٩٣ ـ ٤٠١ .

(٣) «S'ezd Sovetov Soyuza Sovetskikh Sotsialisticheskikh Republik» (١٩٢٢) ص ١١ .

اشتراكيتين ، للانضمام الى الاتحاد (١) ، كما تلقى المؤتمر تحيات من كيروف ، الذى قدمه رئيس المؤتمر بأنه عامل من باكو ، باسم «بروليتاريا جمهورية القوقاز الفدرالية » (٢) . ثم وافق المؤتمر بالاجماع على المعاهدة، وانتخب لجنة تنفيذية مركزية ـ هى أول لجنة تنفيذية مركزية للاتحاد السوفيتى ـ وعهد اليها بوضع مشروع لدستور الاتحاد . وكانت المعاهدة التى تم الاتفاق عليها قد وضعت خطوطه الرئيسية فعلا .

---

(١) نفس المرجع ص ١٣ . وقد تحقق الأمل بانشاء جمهوريتى أوزبك وتركمان السوفيتيتين الاشتراكيتين فى ١٩٢٥ .

(٢) نفس المرجع ص ١٥ .

الفصل الرابع عشر

دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

فى ١٠ يناير ١٩٢٣ عين المجلس الرياسى للجنة التنفيذية المركزية الجديدة التى انتخبها المؤتمر الاول لسوفيتات الاتحاد كله لجنة من ١٣ عضوا لوضع مواد الدستور . وسرعان ما زاد عدد اعضاء هذه اللجنة الى ٢٥ منهم ١٤ عضوا من الجمهورية الفدرالية الروسية و٥ من اكرانيا و ٣ من كل من القوقاز وروسيا البيضاء (١). ولما كان خمسة من مندوبى الجمهورية الفدرالية الروسية الأربعة عشر من ابناء الجمهوريات المتمتعة بالاستقلال الذاتى ، فان ذلك كان يعنى أن تسعة أعضاء فقط فى اللجنة من أبناء روسيا الكبرى — وهى نقطة أثارها انيوكيدزه عندما قدم فيما بعد تقريرها الى اللجنة التنفيذية المركزية . بيد ان القرارات الحاسمة فى الدستور لم تكن ، كما ثبت بعد ذلك ، من اللجنة أو من أى جهاز فى الدولة ، بل من المكتب السياسى او من مجموعة غير رسمية من الزعماء داخل الحزب .

وكان المشروع ينزع الجمهورية الفدرالية الروسية من مركزها المتفرد ويخضعها ، جنبا الى جنب مع شركائها المتساوين الآن ، لسلطة مركزية مشتركة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية كله ، وقد اجتذبت هذه الناحية فيه هؤلاء الشركاء ، وبخاصة اكرانيا — اقواها واشدها حساسية . ولكن فرونزه كان قد عبر فعلا عن تخوفات الجمهوريات ؛ وعندما اخذ يظهر تدريجيا ان اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية قد لا يختلف كثيرا عن الجمهورية الفدرالية الروسية ،

(١) «Vtoraya Sessiya Tsentral' nogo Ispolnitel' nogo Komiteta» (١٩٢٣) ص ١١ — ١٢ .

بالاضافة الى زيادة الهيبة واتساع السلطة ، حدث رد فعل حاد . وقدمت اللجنة التنفيذية المركزية لكل من اكرانيا وروسيا البيضاء مشروعين مضادين ، اعلنا فيما بعد ، الى لجنة الصياغة . وكان المشروعان فى الواقع ينطويان على تحد لمبدأ السلطة المركزية باكمله ولا يتفقان بسهولة مع مبادىء الاتحاد التى قبلت فى ديسمبر السابق (١). وكان « مجلس الجنسيات » الملحق بقوميسيرية الشعب للجنسيات يمثل هيئة شبه نيابية تعبر داخلها الجنسيات المختلفة فى الجمهورية الفدرالية الروسية عن نفسها . وفى فبراير ١٩٢٣ قدم اقتراح فى لجنة الصياغة بتحويل هذا المجلس الى جهاز من اجهزة الاتحاد السوفيتى ، مع جعله مجلسا ثانيا بالنسبة للجنة التنفيذية المركزية للاتحاد كله . وقد لقى هذا الاقتراح مقاومة عنيفة من بعض المندوبين الروس (٢) . وبدا ان اللجنة قد وصلت الى نهاية طريق مغلق .

وكما يحدث فى المسائل الدقيقة جدا ، ترك الأمر للحزب للتدخل . وأبدى المؤتمر الثانى عشر للحزب ، الذى عقد فى ابريل ١٩٢٣ اثناء ان كان الجدل فى ذروته ، حساسية شديدة النقد من الجمهوريات . وكان ستالين ، الذى كان قد تعرض مؤخرا لنقد لينين بسبب ما ابداه من عدوانية لا مبرر لها فيما يتصل بجورجيا ، قوى الرغبة بشكل خاص فى محو أى ظل لمثل هذا الانطباع وسار الى منتصف الطريق لمقابلة مطالب الجنسيات . وأصدر المؤتمر بيانا شديدا فى مهاجمة أى تعبير عن « شوفينية الدولة الكبرى » . وتجاهل مؤقتا تلك الفقرة فى برنامج الحزب التى توصى « بالاتحاد الفدرالى بين الدول المنظمة على النمط السوفيتى » باعتباره « أحد صور الانتقال الى الوحدة الكاملة » ، وأدان الذين ينظرون هذه النظرة الى « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » الذى كان يتكون فى ذلك الوقت :

« أن عددا كبيرا من الموظفين السوفيتيين ، المحليين والمركزيين على السواء ، لا ينظرون الى اتحاد الجمهوريات باعتباره اتحادا بين وحدات من الدول المتساوية يضمن حرية النمو للجمهوريات القومية ، بل كخطوة نحو تصفية الجمهوريات كبداية لما يطلق عليه الجمهورية الواحدة غير المنقسمة » .

(١) يوجد نص المشروعين المرفوضين فى ف.١.اجنانييف «Sovetskii Stroi» (١٩٢٨) ص ١٢٣ — ١٣٧ .

(٢) كتب ستالين فيما بعد عن هذه المناسبة « ان الاحاديث التى القيت لا تتفق مع الشيوعية ، احاديث لا علاقة لها بالعالمية » . « ستالين — دراسات » V ص ٢٤٤ — ٢٤٥ .

ووصم مثل هذا السلوك بانه « ضد البروليتاريا ورجعي » ووضعت عقوبات لمن يستمر فيه (١) . واوصى المؤتمر بصفة خاصة بانشاء « جهاز خاص يمثل الجنسيات على أساس من المساواة » (٢) . ولكن ذلك لم يحدد :

المساواة بين من ؟ فطبقا للخطة الرسمية كان مجلس الجنسيات سيتألف من ممثلين لكل الجمهوريات ، سواء الداخلة فى الفدرال او المتمتعة بالحكم الذاتى ، وكذلك كل المناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتى . وطبقا لخطة اخرى يتألف من ممثلى الجمهوريات الأربع الداخلة فى الفدرال فقط (٣) . اذ ان راكوفسكى ، المندوب الأكرانى ، احتج بأنه بمقتضى الخطة الرسمية سيكون للجمهورية الفدرالية الروسية اكثر من ثلاثة امثال ممثلى الجمهوريات الثلاث الداخلة فى الفدرال مجتمعة ، واقترح تعديلا جديدا ، اخذه عن دستور ويمار للرايخ الألمانى ، بمقتضاه لا يحق « لوحدة – دولة » واحدة ان يكون لها اكثر خمسى التمثيل الكلى . ورفض ستالين كل هذه المشروعات على أساس ان الجهاز الجديد سيكون مجلسا للجنسيات لا للدول . وتم اخيرا على اتفاق قسمت بمقتضاه اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد كله الى غرفتين . احداهما « مجلس الاتحاد » ويتألف من ٣٧١ عضوا ينتخبهم مؤتمر الاتحاد كله من بين ممثلى الجمهوريات المؤسسة بنسبة سكان كل منها (٤) ، والأخرى « مجلس الجنسيات » ويتألف من ١٣١ مندوبا ، خمسة من كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد وكل جمهورية متمتعة باستقلال ذاتى ، وواحد عن كل منطقة متمتعة بالاستقلال الذاتى تنتخبهم اللجنة التنفيذية لكل جمهورية او منطقة . وهكذا كان مجلس الجنسيات ينطوى على اعتراف رسمى بالمساواة بين الأمم التى يتألف منها الاتحاد، بصرف النظر عن السكان ، وليس بين الدول ، وتقاسمت الغرفتان على قدم المساواة حقوق اللجنة التنفيذية المركزية ووظائفها التى لم تكن مختلفة جدا ، نظريا او عمليا ، عن سابقتها « اللجنة التنفيذية المركزية للجمهورية الفدرالية الروسية » . ويتطلب كل قانون تصدره لجنة الاتحاد كله موافقة الغرفتين كل منهم على حدة . واذا حدث بينهما

(١) «VKP (B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٥٠٥ – ٥٠٦ .

(٢) نفس المرجع I ص ٤٩٦ .

«Dvenadtsatyi S'ezd Rossiiskoi» Kommunisticheskor Partii»
(١٩٢٣) ص ٥٩٩ .

(٣) « ستالين – دراسات » V ص ٢٧٧ – ٢٧٨ .

(٤) زيد عدد الأعضاء فى المؤتمر الثانى لسوفيتات روسيا كلها الى ٤١٤ عضوا .

اختلاف فى الرأى لم يمكن حله فى اجتماع مشترك (١) ، يرفع الأمر الى مؤتمر السوفيتات للاتحاد كله فى جلسة عادية او غير عادية .

وكان قرار مؤتمر الحزب بمثابة توجيه للجنة الصياغة لتستمر فى عملها على أساس الخطوط التى وضعت . وبعد ذلك اكملت اللجنة عملها وعرضت مشروعا متفقا عليه على « لجنة الاتحاد كله » للحصول على موافقتها فى بداية يولية . وباستثناء التجديد الخاص بمجلس الجنسيات كغرفة ثانية لا يتضمن « القانون الأساسى (الدستور) لاتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية » (٢) سمات أصيلة كثيرة . فقد كان محاولة لا مواربة فيها لتطبيق المبادىء التى سبقت تجربتها فى دستور جمهورية روسيا الفدرالية على المنطقة الأوسع التى يتألف منها الاتحاد الجديد . وانتقلت السلطة السيادية الى مؤتمر سوفيتات الاتحاد كله الجديد ، وبقى مؤتمر سوفيتات روسيا كلها الجهاز الأعلى للجمهورية الفدرالية الروسية فى وضعها الجديد كعضو فى الاتحاد ؛ وتولت اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد كله وظائف اللجنة التنفيذية المركزية لروسيا كلها التى تحولت الى جهاز خاضع للأولى ؛ وصار مجلس قوميسيرى الشعب للجمهورية الفدرالية الروسية الى مجلس قوميسيرى الشعب للاتحاد كلها (٣)، وصار للجمهورية الفدرالية الروسية مجلس القوميسيرين الخاص بها مثل الجمهوريات الأخرى . وهكذا تحولت اجهزة الجمهورية الفدرالية الروسية ، مع زيادة فى عدد الموظفين ولكن بلا تغيير فى الجوهر ، الى أجهزة مركزية للاتحاد السوفيتى . لقد كان الاستمرار الحقيقى بين الجمهورية الفدرالية الروسية بوضعها القديم والاتحاد السوفيتى وليس بين هذه الجمهورية بوضعها القديم ثم بوصفها الجديد .

(١) وحتى فى الاجتماعات المشتركة كانت غرفتا اللجنة التنفيذية المركزية تصوتان منفصلتين وكان الأمر يتطلب أغلبية فى كل منهما للوصول الى قرار . وقد وضع بند ايضا للاجتماعات « الكاملة » لانتخاب من يشغلون المناصب المختلفة وكذلك لبحث مسائل الاجراءات حيث كانت الغرفتان تجتمعان معا ويكفى فى هذه الحالة أغلبية الهيئة بغرفتيها : بيد أن هذا البند ألغى بتعديل أقره المؤتمر الثانى لسوفيتات روسيا كلها .

(٢) يوجد نص القرار الذى وافقت عليه اللجنة التنفيذية المركزية نهائيا بتاريخ ٦ يولية ١٩٢٣ فى «Istoriya Sovetskoi Konstitutsii v Dekretakh» (١٩٣٦) ص ٢٤٤–٢٥٠ و ٢٥٥ – ٢٦٧ ، وقد ظهرت ترجمة انجليزية فى « وثائق رسمية بريطانية واجنبية » CXX (١٩٢٤) ص ٨٨٩ – ٩٠٢ .

(٣) وبذلك الحقت عدة هيئات ، أهمها « مجلس العمل والدفاع » و « لجنة الدولة للتخطيط » ، بمجلس قوميسيرى الاتحاد وكانت اصلا ملحقة بمجلس قوميسيرى الجمهورية الفدرالية الروسية . ولم يأت ذكرها فى الدستور كما لم يصدر بشأنها أى قرار رسمى لنقلها ، فقد اعتبر ذلك امرا مسلما به . وكان ذلك من الحالات العديدة غير المألوفة التى حدثت فيما يتصل بالانتقال.

وكانت فترة السنوات الأربع التى مرت منذ وضع دستور الجمهورية الفدرالية الروسية قد شهدت تغييرات هامة فى البناء الدستورى ، وبخاصة قيام عدد من الجمهوريات والمناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتى . فعندما وضع الدستور موضع التنفيذ فى يولية ١٩١٨ كانت الحرب الأهلية على وشك أن تجتاح معظم هذه المناطق التى يغلب فيها السكان غير الروس ، والتى كان يمكن أن تقوم فيها وحدات متمتعة بالاستقلال الذاتى داخل الفدرال ، وسرعان ما تحول الاهتمام كله الى الصراع العسكرى . ولكن بعد ثمانية عشر شهرا من القتال انهارت قوات دنيكين وكولشاك وصارت القضية موضع نقاش ثانية . وفى فبراير ١٩٢٠ عينت اللجنة التنفيذية المركزية لجنة « لبحث القضايا المتعلقة بالبناء الفدرالى للجمهورية الفدرالية الروسية » (١) ، ووضعت اللجنة نموذجا لدستور طبق فى العامين التاليين ، مع بعض التنوعات المحلية ، على جمهوريات متمتعة بالاستقلال الذاتى فى اقليم الفولجا (جمهوريتى الباشكير والتتار) وفى القوقاز (داغستان وجمهورية الجبلين وانجازيا وآجاريا) وفى وسط آسيا (كازاخستان وتركستان) وفى القرم. فصار لكل جمهورية متمتعة بالاستقلال الذاتى مؤتمر السوفيتات الخاص بها ولجنته التنفيذية وكذلك قوميسيريات الشعب الخاصة بها والتى يتألف منها مجلس القوميسيرين لكل جمهورية (٢) ، وكان تقسيم السلطات بين هذه القوميسيريات والأجهزة المركزية هو موضع الاهتمام الدستورى الرئيسى فى هذه التجربة . ففى جميع الحالات اتبع تقسيم ثلاثى . فاحتفظت السلطات المركزية وحدها بالشئون الخارجية وبالتجارة الخارجية ؛ كما احتفظت أيضا بالشئون العسكرية و « ادارة الصراع ضد الثورة المضادة » بواسطة الجهاز السياسى لروسيا كلها،مع الالتزام فى بعض الحالات باستشارة السلطات المحلية . وتجيء بعد ذلك فئة من الوظائف كانت قوميسيريات الشعب القائمة بها فى مختلف الجمهوريات مسئولة عنها أمام الأجهزة المقابلة فى الجمهورية الفدرالية الروسية مباشرة ، وكانت هذه الوظائف تضم عادة القوميسيريات الرئيسية المختصة بالحياة الاقتصادية للبلاد . وكانت القوميسيريات الباقية فى كل جمهورية مستقلة مع خضوعها للاشراف العام للجنة التنفيذية المركزية ، تمارسه أحيانا وتمتنع عن استخدامه أحيانا أخرى .

---

(١) انظر الفصل السابق .

(٢) لم يكن «للاقاليم المستقلة ذاتيا» مثل هذه الأجهزة ولذلك فليس فيها ما يهم دستوريا ، فقد كان لها نفس المركز والتكوين الذى « للمنطقة » (oblast') بمقتضى الدستور .

وكانت هذه الترتيبات الدستورية داخل الجمهورية الروسية الفدرالية هى النموذج السائد فعلا للعلاقات بين هذه الجمهورية والجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الأخرى (١) . واستخدمت الآن أساسا لبناء الاتحاد السوفيتى . فبمقتضى دستور ١٩٢٣ قسمت قوميسيريات الشعب الخاصة بالاتحاد والخاصة بالجمهوريات الى الفئات الثلاث المألوفة . وتألفت الفئة الأولى من خمس قوميسيريات للاتحاد كله ليس لها مقابل فى الجمهوريات بحيث كانت المسائل التى تتناولها ــ الشئون الخارجية، والدفاع والتجارة الخارجية، والمواصلات، والبرق والبريد ــ من اختصاص الاتحاد وحده . ففى هذه الفئة كان للأجهزة المركزية السلطة الكاملة فى اتخاذ القرارات وفى تنفيذها . والفئة الثانية هى « القوميسيريات الموحدة » ــ وهو اسم جديد ــ وكانت تضم المجلس الأعلى للاقتصاد القومى وقوميسيريات العمل والتموين والمالية وتفتيش الفلاحين والعمال (٢) . وفى هذه الشئون كان للاتحاد وللجمهوريات قوميسيريات ، الا أن قوميسيريات الجمهوريات كانت أجهزة محلية تابعة لقوميسيريات الاتحاد . وكانت قوميسيريات الجمهوريات فى هذه الحالة مسئولة عن تنفيذ قرارات السلطات المركزية محليا (٣) . ومن هذه الفئة أيضا كان « الجهاز السياسى الموحد للدولة » الذى انشيء بمقتضى باب قصير خاص فى الدستور بغرض « توحيد الجهود الثورية لاتحاد الجمهوريات فى الصراع ضد الثورة المضادة السياسية والاقتصادية وضد الجاسوسية وقطاع الطرق » . والحق هذا الجهاز بمجلس قوميسيرى الاتحاد كله ولكنه يعمل عن طريق « أجهزة تمثله ملحقة بمجالس قوميسيرى الجمهوريات المتحدة » ؛ وبذلك اتخذ شكل القوميسيريات الموحدة . والفئة الثالثة من القوميسيريات هى الشئون الداخلية والعدل والتربية والصحة والشئون الاجتماعية والجنسيات . وكانت هذه القوميسيريات الست

---

(١) انظر الفصل السابق

(٢) بمقتضى دستور الاتحاد السوفيتى كانت الاجهزة العليا للاتحاد مسئولة عن « اقامة دعائم الاقتصاد القومى بأكمله وارساء أسسه ووضع الخطة العامة له » . وكان التركيز المتزايد للسياسة الاقتصادية من اهم القوى التى تعمل على المركزية فى دستور الاتحاد السوفيتى .

(٣) مما يدل على أن هذا التقسيم للسلطات أثار مخاوف الجمهوريات أنه جاء فى المؤتمر الثانى عشر للحزب فى ابريل ١٩٢٣ عبارة حريصة : « ان ادماج القوميسيريات اختبار لجهاز الحكم ، فاذا تحولت هذه التجربة الى العمل على بسط نفوذ دولة كبرى فان الحزب سيكون مضطرا لاتخاذ أشد الاجراءات الحاسمة ضد مثل هذا الانحراف ، بل وقد يعيد النظر فى موضوع ادماج بعض القوميسيريات المعينة
«VKP (B) v Rezoluytsiyakh» (١٩٤١) I ص ٥٠٥ .

من اجهزة الجمهوريات ولا يوجد لها مقابل فى الاتحاد ، وان كان الدستور قد احتفظ للاتحاد باختصاص وضع « الأسس التى تسير عليها المحاكم والاجراءات القانونية وكذلك التشريع المدنى والجنائى للاتحاد كله » . كما احتفظ له باختصاص وضع « القوانين الأساسية للعمل » و « المبادىء العامة فى مجال التعليم العام » و « الاجراءات العامة لحماية الصحة العامة » . وكان لكل من الجمهوريات التى يتألف منها الاتحاد مجلس قوميسيرى الشعب الخاص بها والذى يتألف من القوميسيريات التى ليس لها مقابل فى الاتحاد والقوميسيريات الموحدة، وكان لقوميسيريات الاتحاد كله الحق فى تعيين مندوبين يشتركون فى أعمال مجالس قوميسيرى الشعب فى كل جمهورية . وهكذا اتجهت مجالس قوميسيرى الشعب فى الجمهوريات ، فى حدود قيامها بوظيفتها كوحدات مندمجة ، الى أن تصير أجهزة تنفيذية محلية للسلطة المركزية. كذلك لم يكن للجان التنفيذية المركزية فى الجمهوريات قوة كبيرة فى مواجهة مجلس قوميسيرى الشعب للاتحاد كله . فقد كان لها الحق بمقتضى الدستور فى الاحتجاج على مراسيمه وقراراته لدى اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد كله « دون أن يوقف ذلك تنفيذها » .

وتضمن دستور ١٩٢٣ للاتحاد السوفيتى تجديدا آخرا فى باب التنظيم القضائى لم يكن موجودا فى دستور ١٩١٨ للجمهورية الفدرالية الروسية . فقد قضى دستور ١٩٢٣ بانشاء محكمة عليا « ملحقة باللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد » بغرض « تقوية دعائم الشرعية الثورية وتنسيق جهود جمهوريات الاتحاد فى الصراع ضد الثورة المضادة » . ولكن رغم ان السلطة القضائية اكتسبت بذلك نوعا من الاستقلال الرسمى ، فان دورها فى خدمة الهيئة التنفيذية ضمنه البند الذى يقضى بأن النائب العام امام المحكمة العليا ، وبعينه المجلس الرئاسى للجنة التنفيذية المركزية ، له حق الاستئناف الى المجلس الرئاسى ضد قرارات المحكمة . وبذلك تأكدت النظرية الماركسية فى القانون باعتباره اداة لسلطة الدولة . وتطبيقا لهذه الروح لم يتضمن دستور ١٩١٨ للجمهورية الفدرالية الروسية اى بند لتفسير الدستور قضائيا. وسمح دستور ١٩٢٣ للاتحاد كله للمحكمة العليا بأن « تبدى آراءها ، بناءعلى طلب اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد كله ، فى شرعية قرارات جمهوريات الاتحاد من زاوية الدستور » . اما بالنسبة لشرعية اى تصرف من جانب اجهزة الاتحاد كله فله يوجد شىء من هذا القبيل ، واشار الدستور الى العلاقة بين الاتحاد والأعضاء المكونين له بالنص على أن « يحمى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية حقوق جمهوريات الاتحاد » . وكانت السلطة النهائية فى مؤتمر سوفيتات الاتحاد كله ،

او بالتحديد فى اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد ، فقد كانت اختصاصات هاتين الهيئتين ، مثل اختصاصات البرلمان البريطانى ، شاملة ونهائية .

ويترتب على هذه الاوضاع ان حق تعديل الدستور لم يكن فى يد الجمهوريات التى يتألف منها الاتحاد ، بل حقا مطلقا للسلطة المركزية(١) . وجاء النص الوحيد فى دستور ١٩٢٣ الخاص بتعديله فى القسم المتعلق بتقسيم السلطة بين مؤتمر سوفيتات الاتحاد كله واللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد كله ، حيث منح المؤتمر وحده بمقتضى المادة ٢ . اختصاص « التصديق على المبادىء الأساسية للدستور وتعديلها » . وينطوى هذا التعريف المبهم للوظيفة على الاعتراف باختصاص اللجنة التنفيذية المركزية او مجلس رئاستها بتعديل الدستور فى المسائل التى لا تتضمن « مبادئا أساسية » ؛ وقد استخدم هذا الاختصاص بحرية كاملة مع الوقت . فمثلا مرسوم ٩ مايو ١٩٢٤ ، بالغاء قوميسيريات التموين فى الاتحاد وفى الجمهوريات وانشاء قوميسيريات « موحدة » للتجارة الداخلية ، صدر من المجلس الرئاسى للجنة التنفيذية المركزية، ومرسوم ١٨ نوفمبر ١٩٢٥ ، بادماج قوميسيريات التجارة الداخلية والخارجية فى قوميسيرية واحدة هى قوميسيرية التجارة — وينطوى على بعض التعديلات الدستورية المترتبة على ذلك — صدر من اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس قوميسيرى الشعب مشتركين . ومن الناحية الأخرى عدل المؤتمر الرابع لسوفيتات الاتحاد كله المادة ١١ من الدستور ، التى تحدد اجتماع المؤتمر سنويا ، بجعل الاجتماع كل سنتين . والخلاصة العامة هى أن عملية تعديل الدستور كانت تحكمها نفس الاعتبارات العملية التى تحكم عملية التشريع العادى وتخضع لنفس الالتباس فى الاختصاص . وقد غطى هذا النقص من وجهة نظر القانون الدستورى النص على التزام اللجنة التنفيذية المركزية بعرض كل المراسيم ، بما فيها التعديلات الدستورية ، على المؤتمر التالى للسوفيتات للتصديق عليها . ولكن هذا الالتزام لا يؤخر تنفيذها وظل من الناحية العملية اجراء رسميا .

وليس من اليسير تلخيص الرأى فى التغييرات التى دخلت على البناء السوفيتى نتيجة لدستور ١٩٢٣ . فالباحث يواجهه منذ البداية تناقض غريب . فقد كانت «الجمهوريات الاشتراكية الفدرالية السوفيتية الروسية » تتضمن تعبير « فدرالية » فى عنوانها ، وكان يشار اليها

(١) وقد أقر الدستور استثناء واحدا لهذا المذهب العام : فحق الانفصال الذى منح للجمهوريات التى يتألف منها الاتحاد لا يمكن الغاؤه ، كما لا يمكن تعديل الحدود بين الجمهوريات دون رضاها . (المادة ٦) .

باسم « الجمهورية الفدرالية» باستمرار ، ومع ذلك فهى من الناحية الدستورية البحتة وحدة واحدة تضم عددا من الوحدات التابعة – وان كانت تتمتع باستقلال ذاتى جزئى . وقد تجنب دستور الاتحاد السوفيتى والوثائق الرسمية المتعلقة به استخدام لفظى «فدرال» و «فدرالى» . ومع ذلك فقد كان الاتحاد السوفيتى فدرالا فى بعض النقاط الجوهرية . فقد انشىء باتفاق بين دول ذات سيادة متساوية رسميا ، واعترف الدستور رسميا باستمرار هذه السيادة للجمهوريات التى يتألف منها بحيث «لا يحدها سوى الحدود التى وضعها الدستور» . وتضمن الدستور تقسيما ، على أسس فدرالية بحتة ، للاختصاص بين سلطات الاتحاد وسلطات الجمهوريات ، كما تضمن اختصاصات مشتركة معينة (القوميسيريات الموحدة) . بل انه اعترف بحق لا يعترف به عادة للوحدات التى يتألف منها الفدرال ، هو حق الانفصال ، ونص صراحة على ان هذا الحق لا ينزع الا بموافقة كل الجمهوريات . وتكوين الجمعية العمومية من غرفتين اسلوب مألوف للمحافظة على حقوق الدول الأعضاء . وقد كانت كل هذه الأمور تنطوى على قدر كبير من الارضاء الرسمى للجمهوريات السوفيتية التى يتألف منها الاتحاد .

ومع ذلك فمن الممكن القول بأن اغفال لفظ «فدرال» من اسم الاتحاد ذو مغزى اكبر من هذه الصور الفدرالية . ففى وثائق تلك الفترة وصف « الاتحاد » بتأكيد تكرر مرارا بأنه « دولة اتحاد واحدة » . وكان دستور ١٩٢٣ للاتحاد يتميز عن دستور ١٩١٨ للجمهورية الفدرالية بأنه ينطوى على خطوة فى اتجاه المركزية عن طريق زيادة عدد المسائل التى ادخلت فى اختصاص الحكومة المركزية وكذلك عن طريق التشدد أكثر فى سلطته النهائية ، لقد كان خطوة أخرى فى عملية التركيز التىاستمرت تتقدم بانتظام منذ الأيام الأولى للنظام . وما كانت أية ضمانات دستورية لحقوق الجمهوريات لتستطيع ان تقاوم هذا الاتجاه نحو المركزية ، والواقع ان درجة التطابق التى فرضها الدستور عمليا كبيرة جدا . فوحدات الاتحاد السوفيتى ، وبخاصة اذا اعتبرت الجمهوريات والمناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتى وحدات فى الاتحاد ، تكشفت عن اختلاف فى النمو الاقتصادى والسياسى والثقافى اكبر مما وجد فى اى فدرال آخر فى التاريخ ، وهذه الحقيقة وحدها تجعل تطبيق المعايير الموحدة صعبا او غير ذى موضوع . فمجلس الجنسيات ، الذى يرجع أصله الى الهيئة التى نمت تحت رعاية قوميسيرية الشعب للجنسيات ، قد لا يرضى مطلقا تطلعات القوميين الأكرانيين ، ولكنه مع ذلك كان يمثل تقدما ضخما فى يقظة الوعى السياسى لدى الكازاخستانيين او الجبليين فى القوقاز . كما ثبت ان ادخال نظام الجمعية التمثيلية ذات الغرفتين لم

يكن أكثر ، بالتعبير الدستورى ، من محاولة نقل العرف الدستورى والأساليب الدستورية عن العالم البورجوازى لزرعها فى تربة غير ملائمة هى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . فلم يحدث فى اى من الغرفتين مناقشات او جدل حول موضوعات جوهرية ، كما لم يسجل قط اى اختلاف بينهما . واستمرت المراسيم تتقرر فى اللجنة التنفيذية المركزية وتصدر باسمها ، ولكن لا اللجنة التنفيذية المركزية بأى من غرفتيها ولا مجلسها الرئاسى المشترك للغرفتين اتخذت اية قرارات كبرى أو مارست أية سلطة دستورية أكثر مما تمارسه أية لجنة صياغة . وباختصار فان دستور ١٩٢٣ بدا بالضرورة غير حقيقى . مثل كل الأشكال الدستورية فى ظل نظام الحكم السوفيتى ، متى نظرنا الى هذا النظام فى ضوء القانون الدستورى الغربى . ان هذه الاشكال قامت بدورها فى تسيير الادارة ، المركزية والمحلية . وفى تكوين الآراء وعرضها . ولكن القرارات الكبرى فى السياسة . والمناقشات التى سبقت مثل هذه القرارات ، تمت خارج نطاق الاطار الدستورى .

ان التركيز المتزايد للسلطة فى الدساتير المتعاقبة للجمهورية الفدرالية الروسية ثم للاتحاد السوفيتى ، واتجاه الصور الفدرالية الى التراجع أمام واقع الدولة الموحدة ، وعدم فعالية الضمانات الدستورية. كانت جميعا تنازلات بمعنى ما لمواجهة الضرورة القومية التى طال أمدها . فالصراع من أجل البقاء الذى لا تضمن نتائجه فى أى وقت من الأوقات لا يخلق قط جوا ملائما للامركزية فى السلطة أو للتخفيف من حدتها . فضلا أن فكرة استخدام قوة الدولة مؤقتا ، ولكن بكل شدة مادام الصراع قائما ، على اعتبار انها ستذوى بمجرد أن تنتهى معركة النظام الاشتراكى ، كانت فى تلك الفترة لا تزال حية بوضوح فى أذهان كثيرين من البلاشفة واتخذت حجة لأية اجراءات يبدو أنها شديدة الوطأة . كما أن القوى التى تعمل فى اتجاه المركزية لم تكن مقتصرة على الاتحاد السوفيتى ، والواقع أن التجربة السوفيتية تؤيد الرأى الذى انتهى اليه بحث عام فى الحكم الفدرالى :

« ان الحرب والأزمات الاقتصادية تؤدى ، اذا تكررت ، الى تحويل الحكومات الفدرالية الى حكومات موحدة بصورة تكاد تكون مؤكدة . ... كما أن نمو الخدمات الاجتماعية قد تؤدى الى نفس النهاية ، وان كان ذلك ليس ضروريا » (١) .

وقد كان تركيز السلطة فى المركز سمة لفترات معينة فى تاريخ اى بلد وليس لنظمها . وفى الاتحاد السوفيتى كانت جذوره اقتصادية

(١) ك . س . هوير « الحكومة الفدرالية » (١٩٤٦) ص ٢٥٥ .

فى الغالب . ان فقرة ذات مغزى من المادة الأولى فى الدستور جعلت الأجهزة العليا فى الاتحاد مسئولة عن « اقامة أسس الخطة العامة للاقتصاد القومى بأكمله » ، وكانت اربع قوميسيريات من الخمس « الموحدة » تتناول الشئون الاقتصادية .

وقد اقرت اللجنة التنفيذية المركزية فى اجتماعها بتاريخ ٦ يولية ۱۹۲۳ دستور الاتحاد السوفيتى كما وضعته لجنة الصياغة ، على هدى توجيهات المؤتمر الثانى عشر للحزب ، ووضع موضع التنفيذ على الفور. وكان لا يزال يتطلب تصديق المؤتمر الثانى لسوفيتات الاتحاد كله ، وتم ذلك فى ١٦ يناير ١٩٢٤ ، بعد وفاة لينين بعشرة أيام (١) .

مذكرة (ب)

المذهب البلشفى فى تقرير المصير

(أ) خلفية القرن التاسع عشر

أسدلت الثورة الفرنسية الستار على مفهوم الدولة باعتبارها الأملاك الشخصية لعاهل ، واحلت محله مفهوم سيادة الشعب أو الأمة . وكانت فكرة حق الملكية للعاهل مرتبطة بالنظام الفيدرالى فى شغل الأرض ، ولم تعد تتفق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى خلفها نهوض الصناعة والتجارة ومع نمو فئة المثقفين الجديدة التى لا تنتمى للفيودالية. وهكذا صارت الطبقة الوسطى وريثة للملوك وحاملة لواء مذهب جديد هو القومية . ان روبسبيير قال : « فى الدولة الأرستقراطية لا يعنى لفظ وطن شيئا الا للأسر المتميزة التى استولت على السيادة . وفى ظل الديموقراطية وحدها تعنى الدولة حقيقة انها وطن جميع الأفراد الذين تتألف منهم » (٢) .

بيد ان تعريف الأمة او الشعب بانه معقد السلطة ، الذى نشرته الثورة الفرنسية وبلورته ، ظل بورجوازيا بحتا . فقد شكا بابيف من ان الجماهير « لا ترى فى المجتمع الا عدوا وتفقد حتى امكانية أن يكون لها وطن . » وربط وايتلنج فكرة الوطن بفكرة الملكية قائلا :

---

(١) «Vtoroi S'ezd Sovetov Soyuza Sovetskikh Sotsialisticheskikh Republik»؛ وكانت هذه هى مناسبة التعديلين الثانويين اللذين أشير اليهما .

(٢) «Discours et Rapports de Robespierre» باشراف س. فللاى (١٩٠٨) ص ٣٢٨ .

« ان من له وطن هو من يملك شيئا ، او على الاقل لديه الحرية والوسائل لأن يصير مالكا » .

ان « الأمة » أو « الشعب » الذى كانت تتألف منه الدولة كان البورجوازية المنتصرة . اما العمال فكان نصيبهم فيها لايزيد عن نصيبهم فى ايام الملوك ، لقد كانوا بلا نصيب فعلا فى بلادهم .

كانت هذه هى خلفية موقف ماركس من المسالة القومية واصل الشعار الذى جاء فى « البيان الشيوعى » من ان « العمال لا وطن لهم ». فلم تكن هذه العبارة الشهيرة تباهيا او برنامجا ، كما يفترض احيانا . بل احتجاجا ضد حرمان البرولتاريا من ميزة العضوية الكاملة فى الأمة . ومن ثم كان المطلب الأول فى «البيان» هو أن تقوم البرولتاريا فى كل بلد « بتسوية حسابها مع بورجوازيتها » . وهكذا «فان صراع البرولتاريا مع البورجوازية سيكون فى الشكل لا فى الجوهر ، صراعا قوميا » . ومرة أخرى :

« ولما كانت البرولتاريا لا بد أولا وقبل كل شىء أن تحصل على السيطرة السياسية ، أى لابد أن تصير الطبقة الرائدة للأمة وتجعل نفسها «الأمة» ، فهى فى ذاتها قومية ، وان لم يكن بالمعنى البورجوازى». ويمكن أن يتم ذلك داخل اطار الديموقراطية البورجوازية ، وميزته هى أنه يهيىء للبرولتاريا أدوات تستخدمها فى قلب السيطرة البورجوازية .

بيد أنه كانت هناك قوى أخرى طويلة المدى فى تأثيرها . فماركس لم يقف عند حد الاشتراكية القومية كما فعل لاسال . لقد لاحظ ان التطورات الفنية للانتاج تؤثر بعمق فى الدولة القومية ، بصرف النظر عما اذا كانت البورجوازية أو البرولتاريا هى الطبقة السائدة .

« ان الخلافات والعداوات القومية بين الشعوب تختفى يوما بعد يوم بسبب نمو البورجوازية وحرية التجارة والسوق العالمى ووحدة أساليب الانتاج وظروف الحياة التى تقابلها .

« وستؤدى سيطرة البرولتاريا الى زيادة سرعة اختفائها . فمن الشروط الأولى لتحرير البرولتاريا العمل الموحد من جانب البلاد المتمدينة الرائدة على الأقل .

« وبنسبة زوال استغلال الفرد للفرد ، سيزول أيضا استغلال الأمة للأمة . وبنسبة زوال العداوات بين الطبقات داخل الأمة الواحدة ، سيزول العداء بين الأمة والأمة » .

وستعجل البروليتاريا بهذه العملية . فهى الطبقة التى قال عنهـــا ماركس ، بنوع من التعجل ، ان « الجنســية قد ماتت لديها » ، والتى « تمثل تحلل جميع الطبقات والجنسيات فى المجتمع المعـــاصر »(١) . وواضح ان العملية لن تتم الا بعـــد قلب البورجوازية والانتقـــال الى الاشتراكية . بيد أنه لا يوجد عدم اتساق فى حث البروليتاريا فى كل بلد أن تقلب بورجوازيتها وتجعل نفسها الطبقة القومية ، والاعتقاد فى نفس الوقت أن الهدف النهائى للثورة هو وحدة العمال فى مجتمع لا طبقى ولا قومى . ان معظم مفكرى القرن التاسع عشر ، ابتداء من مازينى ، لم يفكروا فى القومية باعتبارها نقيض العالمية ، بل الخطوة الأولى الطبيعية نحوها(٢) . وبنفس الطريقة يمكن اعتبار ان قومية المرحلة البورجوازية للثورة ستتحول الى عالمية المرحلة البروليتارية .

ان مذهب سيادة الشعب يحمل معه ، بدلالاته ، مذهب تقرير المصير القومى . الذى بدا انه الشرط المصاحب منطقيا وضروريا للديموقراطية . ولـكن مذهب تقرير المصير كمـا اعلنته الثـورة الفرنسـية كان ينطوى اساسا على حق الشعوب فى ان تؤلف دولة قومية متحديا مبدأ الأسر الحـاكمة ، وكان مشـكلة دولية بقدر ما كان مشكلة داخلية . ولم يكن فيه بالتأكيد ما يوحى بعملية انفصال وتحلل بالجملة . ففى فرنسا ثبت ان الثورة كانت عاملا على التوحيد ، اذ حطمت آخر تقاليـــد النزعة الانفصالية فى بريتانيا ونورمانديا وبروفنسال . وفى الأماكن الأخرى كانت الأمم التى استخدمت هذا المبدأ فيما يتعلق بها أكثر مما استخدمت فى غيرها طوال الخمسين سنة التالية ــ البولنديين والايطاليين والألمان ــ شعوبا مبعثرة تسعى الى الاتحاد والتكامل . ولا يبدو أن ماركس أتيحت له فرصة التفكير فى حق تقرير المصير القومى قبل ١٨٤٨،ولكن من المؤكد انه ما كان ليرى فيه اى تنـاقض مع عمليـة التوحيد التدريجيـة التى كانت ، فى رأيه ، تمليها ظروف الانتاج الحديثة .

وكانت سـنة ١٨٤٨ سنة حاسـمة فى قضية القومية وحق تقـرير المصير . فقد قضى فيها تماما على مبدأ الأسر الحاكمة ، الذى كان قد

(١) المجموعة «Karl Marx — Friedrich Engels: Historisch-Kritische» الأولى ٧ ص ٥٠ ، ٦٠ .

(٢) كان هذا الافتراض الذى فى القرن التاســـع عشر قد نسى فى بداية القرن والعشرين . لقد فسر جوريز وبرونشتاين ، على حق ، عبارة ماركس «ان العامل لا وطن له» على أنها شكوى واعتبراها مما يؤيد الاشتراكية القومية ضد الاشتراكية العالمية : وقد رفض بليخانوف هذا التفسير الصحيح (دراسات XIII ص ٢٦٣) لعبارة ماركس لهـذا السبب بالذات ، اذا بدا انه فعلا يؤدى الى هذه النتيجة الضارة .

دمر فى فرنسا فى ١٧٨٩ ، فى جميع انحاء اوروبا الوسطى . وبعـد ان انتشرت الدعوة الى السيادة القومية كاساس للدولة فى كل مكان بدات امم جديدة تظهر . فلم يقتصر الأمر على اثارة التطلعات القوميـة لدى الألمان والبولنديين والايطاليين ، بل بدات تسـمع ايضا مطـالب الدانمركيين من اهل شلسـفيج والشـعوب العـديدة فى امبراطورية هابسبورج وحتى من الايرلنديين . وكانت هذه المطالب سببا فى اثارة مشـاكل من نوع جديد تماما . لقـد كانت مطالب الألمـان والبولنديين والايطاليين (والمجريين ايضا) تهدد سلامة امبراطورية هابســـبورج . وكانت هـذه الامبراطورية ، وهى عصب « الحلف المقدس » اللعين ، هدفا لهجوم جميع المفـكرين التقدميين منـذ ١٨١٥ . وكان من الممكن بسهولة ان يمثل تكوين دولة قومية المانية أو بولندية أو ايطالية او مجرية على أنه خطوةتقدمية بناءة الى الأمام . ولكن من الجانب الآخر صارت الوحدة الألمـانية عرضة ايضـا للتحدى من جانب الدانماركيين والتشـكيين ، والوحدة البولندية عرضـة للتحـدى من جانب الروثينيين ، والمجرية عرضة للتحدى من جانب السلوفاكيين والكمواتيين ، والايطالية عرضـة للتحدى من جانب السلوفينيين ، والبريطانية من الارلنـــديين . فلأول مرة بدات القوميـة وحـق تقرير المصـير يسـتخدمان كقوة مدمرة ورجعية (١) . ولم يحاول ماركس وانجلز أن يضعا نظرية كاملة عن القومية فى ذلك الوقت أو فى أى وقت آخر . وعندما طلب اليهمـا التعبير عن رأيهما فى احداث ١٨٤٨ كان موقفهما من المسالة القومية متأثرا بخلفيـة الثورة البورجوازية ، ولم يكن مختلفا الى حد كبير عن موقف البراليين والديموقراطيين عموما . وكان واضحا للجميع أنه لابد من وضـع خط فاصل للأمر . اذ لا يمكن قبول تعدد مطالب الاسـتقلال القـومى الى ما لا نهاية . وكانت جميع المدارس متفقة الى هذا الحد . وكان الاهتمام مركزا على المعيار الذى يطبق .

فأولا ، كان ماركس وانجلز يميـلان الى قبول المطالب التى تؤدى الى بناء وحدات كبيرة وقوية ، ورفض المطالب التى تؤدى الى تحطيم

(١) وقد شهدت سنة ١٨٤٨ أيضا أول تحول عن مفهوم حق تقرير المصير الفردى باعتباره مصاحبا للديموقراطية (اى الفرض الذى يقول « انللروريتانيين الحق فى اختيار الدول التى ينتمون اليها) الى مفهوم الجنسية كحق موضوعى للامم فى تكوين دولـة مستقلة (اى الفرض الذى يقول « ان الأمة الروريتانية لهـا الحـق فى تكوين دولة مستقلة ») . فقد انتقلت حقوق الانسان التى تمخضت عنها الثـورة الفرنسـية الى الامم . واصدر المؤتمر السلافى الذى عقد فى يونية ١٨٤٨ بيانا « باسم حرية الأمم الاوربية واخائها ومساواتها » . ان « الارادة العامة » التى ابتكرها روسو كانت قـد جاءت ورسخت اقدامها .

الدول الكبيرة لخلق دول اصغر . وكان ذلك متفقا مع الآراء اللبرالية(١) ثم يتفق مع وجهة نظر البيان الشيوعي من ان التطور الاقتصادي المعاصر يتطلب وحدات اكبر . وفي مقال نشره انجلز في ١٨٦٦ فرق بوضوح بين « الأمم الكبرى المحددة المعالم تاريخيا في اوروبا » وذكر بالاسم (ايطاليا وبولندا والمانيا وهنغاريا)(٢) التي تحظى مطالبها بتاييد الديموقراطيين الاوروبيين . وتلك البقايا الصغيرة العديدة من شعوب امتصتها . بعد ان ظهرت فترات تطول او تقصر على مسرح التاريخ ، الامم الاخرى الاقوى منها وصارت اجزاءا لا تتجزا من هذه الامم القوية » . بهذه « الجنسيات » الصغيرة ، الصرب والكروات والروسيين والسلوفاك والتشيكيين وبقايا الشعوب السلافية السابقة في تركيا وهنغاريا والمانيا) من ابتكار الجامعة السلافية الروسية ومن ادواتها ، ولا تستحق مطالبها اي تشجيع . (٣) فلم يكن الاتجاه اللبرالي الى الاعجاب الرومانسي بالامم الصغيرة قد ظهر بعد . ولم يكن هناك ما يدعو ماركس وانجلز الى التأثر بمثل هذه المشاعر .

---

(١) كان المفكرون المتقدمون في القرن التاسع عشر لا يعطفون بصفة عامة ، لاسباب عملية ، على مطالب الجنسيات الصغيرة . وقد كتب جون ستيوارت ميل في « الحكم النيابي » : « ليس هناك من يقول انه ليس افضل للبريتونيين او أهل الباسك في النافار الفرنسي ان يدخلوا في تيار الافكار والمشاعر لشعب متمدين ومتحضر — أن يكونوا اعضاء في الجنسية الفرنسية يتمتعون على قدم المساواة بكل ميزات المواطنة الفرنسية ويشتركون في مزايا الحماية الفرنسية وهيبة فرنسا ورفعتها — من أن يقبعوا بين صخورهم ، بقايا شبه همجية من العصور الماضية ، يدورون في فلكهم العقلي الضيق الخاص بهم ، دون ان يشتركوا او يهتموا بالحركة العامة في العالم . وينطبق نفس الشيء على اهل ويلز واسكتلندا كاعضاء في الأمة البريطانية » . وبعد ذلك بصفحات قليلة يعرب ميل عن أمله في أن الادارة الشورية لارلندا سرعان ما ستجعل الايرلنديين يشعرون « بالمزايا التي لابد أن يحصل عليها شعب فقير قليل العدد عندما يصيرون زملاء في المواطنة ، بدلا من أن يكونوا اجانبا ، بالنسبة لاولئك الذين ليسوا أقرب جيرانهم فحسب ، بل أغنى أمم الأرض وواحدة من احسنها وأكثرها مدنية واقواها أيضا » . وقد اتخذ لينين نفس الموقف بالضبط : « كلما اقتربت الدولة الديموقراطية من الحرية الكاملة في الانفصال ، كانت محاولات الانفصال عمليا اندر واضعف ، حيث ان مزايا الدول الكبرى لاشك فيها من ناحية التقدم الاقتصادي ومن زاوية مصلحة الجماهير » « دراسات» XIX ص ٣٩ — ٤٠) .

(٢) لقد اتبع انجلز هنا القائمة المعترف بها عدة . وآخر الأصداء المتأخرة لهذه الاولوية التي أضفاها الفكر التحريري في القرن التاسع عشر على التطلعات القومية لهذه الشعوب الاربعة هو ما جاء في النقاط الاربعة عشر التي نادى بها الرئيس ويلسون . فكان الشعبان الوحيدان اللذان اعترف بتطلعاتهما القومية بالاسم هما المانيا والمحرر من دول الاعداء في الحرب الكبرى الاولى . واكتفى ولسون بالاستقلال الذاتي للامم الاقل شأنا التي لم يشر اليها بالاسم .

(٣) «ماركس وانجلز — دراسات» XIII I ص ١٥٤ — ١٥٧ .

وثانيا ، جنح ماركس وانجلز الى تاييد المطالب التي قد يفترضان ان تحقيقها يدعم خطة الثورة العالمية التي جاءت في البيان الشيوعي . اي مطالب البلاد التي احرزت فيها البورجوازية تقدما والتي بذلك تعتبر ميدانا يبشر باحداث بروليتارية قريبة . واعتبرت بولندا ، البلد الوحيد الذي جاء ذكره في البيان الشيوعي على ان ثورته البورجوازية ستكون ذات طابع زراعي اكثر منه صناعي ، من بلاد هذه الفئة (١) استثناء . وايد ماركس مطالبها باستمرار في مقالاته في ١٨٤٨ عن مجمع فرانكفورت . اما الجنسيات الاخرى التي يغلب فيها طابع الفلاحين فاعتبرت بطبيعتها رجعية . وبهذه الروح رفض انجلز مطالب الدانماركيين في شلفيج على أساس انهم « امة نصف متمدينة » . فحقوق المانيا في هذه الدوقيات هي حقوق « المدنية ضد الهمجية ، حقوق التقدم ضد الجمود » (٢) . ومن المألوف ان يعزو الكتاب هذا الرأي من جانب انجلز الى تحيزه الى المانيا . ولكن ماركس ، الذي لا يمكن اتهامه بالتحيز للانجليز ، لم يؤيد أيضا مطالب الارلنديين (٣) . ونبذت كذلك مطالب الأمم السلافية في امبراطورية هابسبورج باستثناء البولنديين . بازدراء مماثل في مقالتي انجلز المشهورتين ضد باكونين في ١٨٤٩ (٤) . فكلها (باستثناء التشيكيين الذين أشاد ماركس وانجلز بجهودهم الثورية في ١٨٤٨ أكثر من مرة) (٥) أمم متخلفة من الفلاحين . فانتصارها يعني اخضاع « الغرب المتمدين للشرق البربري . اخضاع المدينة للريف . اخضاع التجارة والصناعة والذكاء لزراعة الاقنان السلافيين البدائية » .

---

(١) أضفى تمرد كراكو الذي حدث في ١٨٤٦ وكان مقدمة لاحداث ثورة ١٨٤٨ طابعا « ديموقراطيا » على الحركة البولندية كان ماركس يصر عليه باستمرار في ذلك الوقت . ومع ذلك فان ماركس وانجلز لم يكونا راضيين بالمرة عن وضع بولندا في الخطة الثورية وقد جمع ريازانوف اقوالهما ، التي لم تكن متسقة دائما ، في هذا الموضوع في «Archiv für die Geschichte des Sozialismus und der Arbeit» لجرينبرج. VI (١٩١٦) ص ١٧٥ — ٢٢١ .

(٢) «كارل ماركس وفردريك انجلز «Historisch-Kritische Gesamtausgabe المجموعة الاولى VII ص ٣٥٣ .

(٣) صدر بيان في ١٢ فبراير ١٨٤٨ ، كان ماركس احد الموقعين الثلاث عليه يعبر عن الرضا « للتحالف الوثيق بين شعبي ارلندا وبريطانيا » وللفرصة المتاحة « لحطم التحيز الذي جعل الشعب الارلندي يخلط بين كراهية المضطهدين في ارلندا وانجلترا بكراهية الطبقات المضطهدة في انجلترا » نفس المرجع VI ص ٦٥٢) .

(٤) «ماركس وانجلز — دراسات» VII ص ٢٠٣—٢٢٠ .

(٥) وبخاصة في مقالة بتاريخ ١٨ يونية ١٨٤٨ ، وان كان قد جاء فيها أيضا ان الاضطهاد الألماني دفع التشيكيين « للانضمام الى الروس ، لجانب الاستبداد ضد الثورة » . (« كارل ماركس وفردريك انجلز : «Historisch-Kritische Gesamtausgabe المجموعة الأولى VII ص ، ٦٨ — ٧٠) .

وثالثا ، لقد كان شعار جميع التقدميين فى القرن التاسع عشر أن روسيا هى اقوى المدافعين عن الرجعية الأوروبية ، ومن ثم كان العداء لروسيا هو علامة الاخلاص الثورى . وعلى هذا الأساس أولا فسر لينين نبذ ماركس وانجلز لمطالب الجنسيات الصغيرة فى ملكية هابسبورج :

« فى ١٨٤٨ كانت هناك أسباب تاريخية وسياسية للتفرقة بين الأمم « الرجعية » والأمم « الثورية الديموقراطية » . وكان ماركس على حق فى ادانة الأولى وتأييد الثانية . فحق تقرير المصير يتطلب الديموقراطية ويجب بطبيعة الحال اخضاعه للمطالب العامة للديموقراطية . وفى ١٨٤٨ وما بعدها كانت هذه المطالب العامة أولا وقبل كل شىء هى الكفاح ضد القيصرية» (١) .

وعلى هذا الأساس حظيت بالتأييد مطالب بولندا ، التى يمكن استخدامها للضغط على روسيا ، وأدينت مطالب الشعوب السلافية الأقل شأنا التى كانت تميل الى الاعتماد على القوة الروسية .

واخيرا . كل موقف ماركس وانجلز ينطوى على عنصر من التجربة . ومن السخافة ان يعزى كل شىء فيه الى نظرية متسقة . فمثلا ، كان الفلاحون السلافيون فى النمسا فى الغالب يعتبرون آل هابسبورج أكثر بعدا عنهم من سادة الأرض فى بلادهم من البولنديين او المجريين ، ومن ثم اقل منهم ضررا . وفى ١٨٤٨ ساعدوا آل هابسبورج فى مقاومة تلك المطالب القومية التى أيدها ماركس وانجلز ومعظم الليبراليين . وكانت هذه «الخيانة» المزعومة للقضية الوطنية . اكثر من اية نظرية عن الطابع الرجعى لأمم الفلاحين او عن ميلها الى روسيا ، هى التى دفعت انجلز الى هجومه عليها . كما تأثر ايضا موقف ماركس وانجلز من بولندا بالصعوبات العملية فى التوفيق بين المطالب الألمانية والمطالب البولندية . وسواء بدافع من التحيز القومى . او لأن ألمانيا بدت من وجهة النظر الثورية أكثر تقدما من بولندا ، ومن ثم اكثر جدارة بالتأييد منها ، كان ماركس وانجلز يميلان باستمرار الى تأييد المطالب الاقليمية الالمانية ضد بولندا ، مع الاستعداد لتعويضها على حساب روسيا أو على حساب تلك الأمم الصغيرة التى تسكن السهول التى بين بولندا وروسيا . ولاشك أن استخلاص نتائج من هذه الآراء المتأثرة بالاعتبارات العملية امر غير مأمون العواقب .

ومن ثم فان ماركس وانجلز لم يضعا اية نظرية متميزة عن تقرير المصير قبل ١٨٥٠ ، ولكنهما اكتفيا اما باتباع الخطوط الرئيسية

(١) « لينين - دراسات » XIX ص ٤٣ .

الديموقراطية او اتخذا قرارات عملية فى حالات معينة . وقد اضطر ماركس فيما بعد الى الاهتمام اكثر من ذلك بالمسألة القومية نتيجة لاتصاله المباشر بالحركة العمالية . فالتمرد البولندى فى عام ١٨٦٣ كان المناسبة التى تم فيها الاجتماع المبدئى بين العمال البريطانيين والفرنسيين الذى انبثقت منه الدولية الأولى ، وكان العطف على بولندا لا يزال واضحا فى الدوائر الراديكالية عندما تأسست «الدولية» فعلا فى العام التالى . وعن طريق هذه الحوادث وجد تقرير المصير القومى طريقه الى برنامج الدولية ، الذى اقره المجلس العام فى ٢٧ سبتمبر ١٨٦٥ ، من باب جانبى . فقد جاء فى احد مواده « انه لمن الضرورة الملحة القضاء على نفوذ روسيا المتزايد فى أوروبا بضمان حق تقرير المصير القومى لبولندا وهو الحق الذى لكل امة ، ومنح هذا البلد مرة أخرى أساسا اجتماعيا وديموقراطيا » .

ولكن برغم أن تقرير المصير القومى أثير بوضوح بغرض محدد هو مهاجمة روسيا ، فانه كان من العسير قصر تطبيقه على بولندا . وقد اقتنع انجلز مع الوقت باعادة النظر فى موقفه من مطلب الدانماركيين فى شلسفيج(١) ، واعترف ماركس بأنه غير رأيه فيما يتعلق بايرلندا :

« لقد اعتقدت فيما مضى أن انفصال ايرلندا عن انجلترا مستحيل . واعتقد الآن أنه حتمى ، حتى ان انتهى الأمر بتكوين فدرال بينهما بعد الانفصال » .

وانتهى فى آخر الأمر الى « انه من المصلحة المباشرة المطلقة للطبقة العاملة الانجليزية أن تتخلص من ارتباطها الحالى بايرلندا » (٢) ، ودافع عن وجهة النظر هذه فى المجلس العام «للدولية» . ويبدو أن المسألة لم تثر من ناحية المبدأ الا مرة واحدة. وكان الأعضاء الفرنسيون فى «الدولية» من اتباع برودون كلهم تقريبا ، وتبعوا أستاذهم فى نبذ مطالب القومية . وعندما اندلعت الحرب بين بروسيا والنمسا فى يونيه ١٨٦٦ بدأت «الشلة البرودونية» ، على حد قول ماركس لانجلز ، يدعون الى السلام

(١) « كارل ماركس وفردريك انجلز : «Historisch-Kritische Gesamtausgabe» المجموعة الأولى III ص ١٦٣ .

(٢) نفس المرجع ، المجموعة الثالثة ، III ص ٤٤٢ و IV ص ٢٥٨ . وقد كتب لينين فيما بعد « ان سياسة ماركس وانجلز فى المسألة الارلندية كانت اول نموذج عظيم ، ولا يزال يحتفظ حتى الآن بأهميته « العملية » ، للموقف الذى يجب ان تتخذه البروليتاريا فى الأمم المضطهدة من الحركات القومية » («دراسات » XVII ص ٤٦٤) .

على أساس أن « الحرب قد أصبحت شيئا عتيقا وان القومية هراء »(١) . وعندما وصف لافارج ، بعد ذلك بأسابيع قليلة ، الأمم في المجلس العام بأنها « خرافات بالية » قام ماركس بهجوم مضاد قائلا ان لافارج «بانكاره للجنسيات انما يعنى ، عن غير وعى منه ، ادماجهـا فى أمة فرنسيـة نموذجية » (٢) . وهى حجة استخدمها لينين فيما بعد ضد الاشتراكيين النمساويين والبولنديين ، وضد «الشوفينيين من أبناء روسيا الكبرى» الذين اذ ينكرون مبدأ تقرير المصير ، انما يؤكدون ضمنا تفوقهم القومى.

وكانت «الدولية الثانية» منذ انشائها فى ١٨٨٩ الى ١٩١٤ أقل اهتماما من سابقتها بمذهب تقرير المصير القومى . فبعد ١٨٧٠ هبط الاهتمام بهذه المشكلة . اذ لم تحدث اضطرابات أخرى فى بولنـدا أو غيرها لتجعلها مشـكلة حادة فى قارة أوروبا ، أما أصوات الشعوب المضطهدة فى القارات الأخرى فكان قد بدا لتوه يصل الى أسماع العالم كله . وكان أول بيان بشأنها فى صورة قرار أصدره مؤتمر « الدولية الثانية » فى لندن ١٨٩٦ :

« ان المؤتمر يعلن تأييـده للاستقلال الذاتى الـكامل لجميـع الجنسيات ، وتعاطفه مع عمل أى بلد يعانى فى الوقت الحاضر وطأة الاستبداد العسكرى أو القومى أو أى نوع آخر ، ويدعو العمال فى جميع مثل هذه البلاد ان يتكتلوا ، جنبا الى جنب مع العمـال ذوى الوعى الطبقى فى العالم ، لقلب الرأسمالية الدوليـة واقامة الديموقراطية الاجتماعية العالمية » (٣) .

لقد أقر النصف الأول من القرار اهتمـام البروليتاريا بالمذهب البورجوازى الخاص بالاستقلال الذاتى القومى أو حق تقرير المصير ، وسجل النصف الثانى ايمانها بالتضامن الدولى للبروليتاريا فى النهاية . ولـكن الاهتمام بالموضوع كان قصير الأمد . فلم تحـدث أية محاولة للعودة اليه فى المؤتمرات المتعاقبة الدولية قبل ١٩١٤ (٤) .

---

(١) «كارل ماركس وفردريك انجلز : «Historisch-Kritische Gesamtausgabe» المجموعة الثالثة III ص ٢٣٦ .

(٢) نفس المرجع ، المجموعة الثالثة . III ص ٣٤١ .

(٣) «المؤتمر الدولى للعمال الاشتراكيين والنقابات » لندن ١٨٩٦ ص ٣١ . وقـد ترجم «الاستقلال الذاتى» فى النص الألمانى بلفظ «Selbstbestimmungsrecht» وتبعه فى ذلك النص الروسى السائد (« لينين – دراسات » XVII ص ٤٥٥)

(٤) ومما هو جدير بالملاحظة ان شكاوى فنلندا ضد روسيا ، التى اتخذت اهميـة دولية بعد ١٩٠٥ ، لم تناقش على أساس حق مجرد فى تقرير المصير ، بل على أسـاس القانون الدستورى للامبراطورية الروسية .

(ب) المذهب البلشفى قبل ١٩١٧

كان حق تقرير المصير قد أعلن فى «البيان المبدئى» لحزب العمـال الديموقراطى الاجتماعى الروسى فى مؤتمر انشـائه فى ١٨٩٨ . وأقر برنامج الحزب الذى ووفق عليه فى المؤتمر الثـانى فى ١٩٠٣ « حق تقرير المصير القومى لـكل الأمم التى تتألف منها الدولة » . وتوحى صيغة العبارة ، بالاضافة الى أن البنـد جاء ضمن بنود اخرى تتعلق بالسياسة الداخلية الروسية ، بأن المقصود بهـا هى الجنسيات التى تنتمى الى الدولة الروسية (١) . ولم تثر الدلالات الدولية لهذه الصيغة فى ذلك الوقت ولا فى أى وقت لاحق حتى ١٩١٤ . ولـكن دلالاتهـا القومية والحزبية كانت موضع جدل طوال هذه الفترة ، ثم زادت حدة بعد ثورة ١٩٠٥ ؛ ولعـل من العوامل القوية فى زيادة احسـاس لينين بالمشكلة انتقاله الى بولندا النمساوية فى صيف ١٩١٢ . وفى العـام التالى أشار الى أن « المسألة القومية قـد تبوأت فى الوقت الحاضر مركزا متصدرا بين أمور الحياة الاجتماعية الروسية» (٢) . وكان أهم ماقاله البلاشفة عن هذا الموضوع قبل الثورة ينتمى الى هذه الفترة .

وكانت أولى « الهرطقتين » الرئيسيتين اللتين تحديتا السـنية الحزبية فى ذلك الوقت من أصل نمساوى . فحوالى بداية القرن تقدم الزعماء المـاركسيون النمساويون ، تحدوهم الرغبة الملحة فى مقاومة الاتجاهات القومية التى كانت تهدد كيان الملـكية الثنائية ، بمشروع لابدال حق تقرير المصـير ، كحـق يعترف به المذهب الديموقراطى الاجتماعى ، بالاستقلال الذاتى الثقـافى اللا اقليمى لـكل الجماعات القومية فى جميع انحاء الامبراطورية دون تحطيم لوحـدتها الاقليمية والسياسية (٣) . وكانت أول دلالات هذا المشروع وأوضحها هى تطبيقه

---

(١) اقترح بليخانوف فى تعليقه على صياغة لينين لهذه العبارة فى البرنامج احلال لفظ «امبراطورية» محل «دولة» ، بحيث لا ينطبق التعبير الا على النظام القيصرى ولتجنب تقييد الجمهورية البورجوازية أو الاشتراكية فى المستقبل بسياسة قد تعنى تقطيع اوصال روسيا ، ولكن لينين قاوم هذا التحديد («Leninskii Sbornik» II (١٩٢٤) ص ١٤٤

(٢) « لينين – دراسات » XVII ص ١٢٣ .

(٣) جنحت المفاهيم الألمانية عن الجنسية ، بسبب انتشار الالمان على نطـاق واسع فى أوروبا ، الى ان يكون لها أساس شخصى لا أساس اقليمى . وكان المندوبون فى «مجمع فرانكفورت » سنة ١٨٤٨ لا يمثلون أقاليما بل جماعات المانيه بعضها أقليات فى البلاد التى يعيشون فيها ، بل لقد اقترح قبول مندوبين عن الالمان الذين يعيشون فى باريس ، وان كان هذا الاقتراح قد رفض .

على الحزب نفسه . وقد قرر الحزب الديموقراطى الاجتماعى النمساوى فى مؤتمر ١٨٩٧ أن يجعل نفسه فدرالا من ستة احزاب قومية تتمتع بالاستقلال الذاتى ــ الألمانى والتشيكى والبولندى والروتينى والايطالى واليوغوسلافى . واصدر مؤتمر الحزب التالى الذى عقد فى ١٨٩٩ قرارا مبهم الصيغة يؤيد اعادة تنظيم النمسا على هيئة « فدرال من الجنسيات » . واعقب ذلك حملة قادها كارل رنر (وكان يكتب باسم مستعار هو رودولف شبرنجر) وأوتوباور للدعوة لفكرة الاستقلال الذاتى الثقافى على اساس شخصى ، فينظم ابناء الجنسيات المختلفة بصرف النظر عن أمكنة اقامتهم ، فى ظل مجالس قومية لادارة شئونهم التربوية والثقافية الأخرى ، على ألا تتأثر الوحدة السياسية والاقتصادية للنمسا أو جهازها الادارى .

وفى روسيا سرعان ما تلقف هذه الأفكار ، فيما يتعلق بتنظيم الحزب والدولة . « اتحاد عام العمال اليهود فى روسيا وبولندا » الذى يعرف باسم « الرابطة » . وكانت « الرابطة » ، وهى أقدم تنظيم ديموقراطى اجتماعى فى روسيا ، قد انضمت الى الحزب الديموقراطى الاجتماعى الروسى عند تأسيسه فى ١٨٩٨ باعتبارها « تنظيما متمتعا بالاستقلال الذاتى فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالبرولتاريا اليهودية وحدها » (١) . وفى المؤتمر الثانى فى ١٩٠٣ كافح مندوبى الرابطة للاحتفاظ بوضعها باعتبارها « الممثل الوحيد للبرولتاريا اليهودية فى جميع انحاء روسيا وايا كانت اللغة التى تتحدث بها » (٢) . ولكنهم هزموا هزيمة ساحقة عند التصويت فانسحبوا من المؤتمر ومن الحزب . وعادوا اليه فى المؤتمر الرابع فى ١٩٠٦ بمقتضى صيغة مائعة لم تسو من الأمر شيئا (٣) . وفى ذلك الوقت كان الحزب الديموقراطىالاجتماعى اللتوانى والقوقازى يطالبان بنفس ما تطالب به الرابطة . ومع زيادة حدة القضية القومية فى روسيا صار الجدل داخل الحزب حادا ومستمرا ، وكان المعارضون الوحيدون لسياسة الاستقلال الذاتى للقطاعات القومية هى لينين وبعض الزعماء البلاشفة .

ويبدو ان جميع الأطراف كانوا يفترضون طوال الجدل الدائر ان الاستقلال الذاتى القومى داخل الحزب والاستقلال الذاتى الثقافى

---

(١) «VKP (B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٥

(٢) «Vtoroi S'ezd RSDRP» (١٩٣٢) ص ٢٢٣ ــ ٢٢٥ .

(٣) «VKP (B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٨١ ــ ٨٢ .

للجنسيات المختلفة داخل الدولة مبدآن متلازمان . (١) وكان لينين مقتنعا بأن تقسيم الحزب على اساس قومى يؤدى الى ضعفه ، وبأن ذلك ينطبق بنفس الدرجة على الدولة ، وكافح ضد ذلك فى الحزب والدولة على السواء . وكان فى اوائل ١٩٠٣ ، قبل المؤتمر الثانى ، قد وجه اللوم الى جماعة ديموقراطية اجتماعية ارمنية لأنها طالبت « بجمهورية فدرالية » لروسيا كلها ، « وبالاستقلال الذاتى فى الحياة الثقافية » لجنسيات القوقاز . وذهب الى ان البرولتاريا لا يهمها « الاستقلال الذاتى القومى » . ان ما يهمها هو شيئان فقط : فيهمها من ناحية « الحرية السياسية والمدنية والمساواة الكاملة فى الحقوق » ، ومن ناحية أخرى « حق تقرير المصير لأية جنسية » (يعنى حق الانفصال) (٢) . وهكذا اتخذ لينين بسرعة موقفا حاسما « كل شيء او لا شيء » فيما يتصل بقضية تقرير المصير القومى ، وكان التناقض فى هذا الموقف أقل مما يبدو لأول وهلة . فالأمة لها الحق فى الانفصال، فاذا لم تشأ أن تمارسه فليس لها ، كأمة ، اى حق آخر ، وان كان للأفراد من أبنائها بطبيعة الحال حق المساواة مع المواطنين الآخرين فيما يتصل باللغة والتربية والثقافة ، مثل الحقوق التى يتمتع بها المواطنون حتى فى المجتمع البورجوازى مثل سويسرا (٣) .

ومن ثم فان موقف لينين كان قد تحدد فى بداية ١٩٠٣ . وبعد ذلك بعشر سنوات ، عندما صارت القضية القومية فى ذروة حدتها ، دفع ستالين ــ الذى كان فى ذلك الوقت شاب بلشفى من جورجيا جاء لزيارته فى غاليسيا ــ الى هدم النظرية النمساوية . وقد نشر مقال ستالين « المسألة القومية والديموقراطية الاجتماعية» فى صحيفة

---

(١) ناقش ستالين فيما بعد هذه النقطة باسهاب : « ان نوع التنظيم .. يصبغ الحياة العقلية للعمال باكملها بطابع لايمحى .. فعندما ينظم العمال تبعا لجنسياتهم ينعزلون داخل حدودهم القومية الضيقة ، وتقوم بينهم حواجز تنظيمية ، وينصب الاهتمام ، لا على ما هو مشترك ، بين العمال ، بل على ما يميزهم بعضهم عن بعض . فالتنظيم الفدرالى على اساس قومى يغرس فى العمال روح العزلة القومية » (« ستالين ــ دراسات » II ص ٣٦٥)

(٢) «لينين ــ دراسات» V ص ٢٤٢ ــ ٢٤٣ . وقد هاجم ستالين الديموقراطيين الاجتماعيين الارمنيين على نفس الاساس « دراسات » I ص ٣٧ .

(٣) تقرر المبدأ الذى دعا اليه لينين فى تسويات الصلح فى فرساي ١٩١٩ . وينطوى تقرير المصير على حق الجماعات القومية فى الانفصال من الدولة القائمة والانضمام الى دولة اخرى او تكوين دولة،خاصة بها . ولكن عندما لا تستطيع جماعة قومية ممارسة هذا الحق ، لأى سبب ، لا يعود لها الحق فى اى اعتراف آخر كجماعة ، وان كانت الحريات السياسية والمدنية والمساواة مضمونة للافراد من اعضائها بمقتضى « معاهدات الاقليات» .

الحزب فى ربيع ١٩١٣ (١) . وتشير الدلائل الخارجية والداخلية الى انها كتبت بايحاء من لينين ، وقد ظلت المرجع الأساسى للحزب فى هذا الموضوع .

وقد ندد ستالين فى مقدمة المقال «بموجة القومية» المتزايدة ، ودعا الديموقراطيين الاجتماعيين الى « حماية الجماهير من هذا (الوباء) العام ... بمحاربة النزعة القومية بأسلحة العالمية ووحدة الصراع الطبقى وعدم قابليته للانقسام » . ثم استطرد يعرف الأمة بأنها «جماعة راسخة تطورت تاريخيا تشترك فى اللغة والاقليم والحياة الاقتصادية والتكوين السيكلوجى الذى تعبر عنه وحدة الثقافة » . وهاجم التعريفين النمساويين للأمة ، باعتبارها « جماعة ذات ثقافة مشتركة لم تعد مرتبطة بالأرض » (شبرنجر) أو بانها « مجموعة من الناس ترتبط بوحدة الطابع ووحدة المصير» (باور) ، على أساس انهما يتجاهلان الصفة الموضوعية للأمة والظروف التاريخية والاقتصادية المتغيرة التى انتجت هذه الصفة . والواقع أن « الأمة ليست مجرد قالب تاريخى ، بل قالب تاريخى ينتمى الى مرحلة معينة ، مرحلة الرأسمالية الناهضة». فالبورجوازية «تلعب الدور الرئيسى» فى خلقها ، و «السوق هى أول مدرسة تتعلم فيها البورجوازية نزعتها القومية » . وهكذا فان «الصراع القومى صراع البورجوازيين فيما بينهم » . والحركة القومية هى«صراع بورجوازى فى جوهره دائما (٢) ، صراع ملائم أساسا للبورجوازيةومفيد لها » . وتختلف النماذج القومية فى غرب أوروبا عنها فى شرقها ، حيث ظهرت الى الوجود ، بفضل استمرار النظام الفيودرالى فترة أطول ، دولة متعددة الجنسيات لا دول قومية . بيد أن هذه التعميمات الواسعة عن نشأة الأمم تنطبق فى كل مكان . ومن ثم لابد أن تعتبر الأمم التى خلقت بهذه الطريقة وحدات موضوعية مستقلة . ان « الأمم ذات سيادة وكل الأمم متساويه » .

وكانت وجهة النظر هذه ، بما تنطوى عليه من حق الامم الكامل فى تقرير مصيرها ، تهاجم النظرية النمساوية على أساسين . فمن ناحية حددت النظرية النمساوية حقوق الأمم بالعمل على الابقاء على

(١) «ستالين - دراسات» II ص ٢٩٠ - ٣٦٧ حيث نشرت بعنوان «الماركسية والمسالة القومية » .

(٢) ايد لينين فى ذلك الوقت هذا الراى تأييدا كاملا : وقد راى ان الأساس الاقتصادى للحركات القومية يكمن فى حقيقة « ان انتصار الانتاج المركانيتلى يتطلب بالضرورة ان تغزو البورجوازية السوق الداخلى » ، واعتبر الدولة القومية «نموذجية» وطبيعية للفترة الرأسمالية فى العالم المتمدين . «دراسات» XVII ص ٤٢٨ .

الدولة المتعددة الجنسيات متحدية بذلك حق تقرير المصير ، وبمحاولة احلال الاختلاف الثقافى محل الحقوق السياسية السيادية . ومن الناحية الاخرى كانت النظرية النمساوية تدعم النزعة القومية ، لا بالابقاء دوما على التحيزات القومية فحسب(١) ، بل كذلك بمعاملة الأمة على أنها قالب ثابت دائم - بحيث أن هذه النظرية ستؤدى ، حتى فى نظام المستقبل الاشتراكى ، الى «تقسيم البشر الى جماعات تتحدد قوميا » . ولمعارضة هذه الهرطقة المزدوجة وضع ستالين وجهة النظر المزدوجة فى الأمة التى احتلت مكانها فى المذهب البلشفى . فمن ناحية ان الأمة هى التنظيم المعترف به تاريخيا للدولة فى فترة الثورة البورجوازية ، وبهذا الوصف لها حق ثابت فى تقرير المصير بالانفصال من الدول المتعددة الجنسيات . ومن الناحية الاخرى ، ان هدف الاشتراكية النهائى هو ابدال تقسيم العالم الى « جماعات تتحدد قوميا » بمبدأ « التضامن الدولى للعمال » . وسيكون لهذه التفرقة بين قومية الثورة البورجوازية وعالمية الثورة الاشتراكية آثار مهمة ستتضح فيما بعد .

وكانت الهرطقة الثانية التى قام فى وجهها المذهب البلشفى ترتبط أساسا فى ذلك الوقت بالديموقراطية الاجتماعية البولندية (٢) . فابان التسعينات الأولى من القرن الماضى حدث انقسام بين جماعتين من الديموقراطيين الاجتماعيين البولنديين حول المسألة القومية . ومن احدى هاتين المجموعتين انبثق الحزب الاشتراكى «الوطنى» البولندى بزعامة بلودسكى . أما الفئة الأخرى التى أيدت روزا لكسمبورج فى آرائها فقد نبذت « مطلب اعادة الدولة البولندية» باعتباره مطلبا «طوبائيا» ، وصارت مع الوقت جزءا من الحزب الروسى (٣) . وانعكس النزاع فى مقال بقلم روزا لكسمبورج فى الصحيفة الديموقراطية

(١) يقول لينين ان من أمثلة الدلالات الرجعية للاستقلال الذاتى الثقافى « ان اطفال الزنوج فى الولايات الامريكية الجنوبية ، التى كان يسودها الرق ، يتلقون تعليمهم حتى اليوم فى مدارس منفصلة ، فى حين ان البيض والزنوج فى الشمال يتعلمون سويا » . «دراسات» XVII ص ٩٣ .

(٢) وينبغى أن نضيف هنا ان وجهة النظر هذه كان يعتنقها الراديكاليون والثوريون الروس الأوائل من بستل الى تشرنشفسكى ، وقد كانوا جميعا تقريبا اما غير مبالين بمطالب النزعة القومية أو يقفون منها موقف العداء .

(٣) أفضل سرد لهذا النزاع من وجهة النظر البولندية ، بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون الحصول على الوثائق البولندية فى مقال فى «Proletarskaya Revolyutsiya» رقم ٢ - ٣ (٦١ - ٦٢) ١٩٢٧ ص ١٤٨ - ٢٠٨ .

الاجتماعية «نيوزايت»(١) ، قالت فيها ان الاستقلال القومى شأن من شئون البرجوازية وان البرولتاريا ، وهى فى جوهرها دولية ، لا شأن لها به . وقد رد كاوتسكى على مقال روزا لكسمبورج فى نفس الصحيفة بعد ذلك بمقال عنوانه « هل انتهت بولندا » ؟ ، وكانت حجته فيه هى نفس موقف البلاشفة فيما بعد(٢) . وانه لمن الأعراض الغريبة للاعتماد على روسيا بين جميع قطاعات السكان فى روسيا البولندية قبل ١٩١٤ ، ان طبقات ملاك الأراضى والتجار اتجهوا نحو الطبقات الروسية المقابلة لهم خوفا من التمردات الثورية بين الفلاحين البولنديين والبرولتاريا البولندية ، وفى نفس الوقت عزف الثوريون البولنديون عن فكرة اقامة حزب ثورى بولندى مستقل على اساس انه سيكون اضعف من ان يستطيع شيئا حيال الطبقات الحاكمة البولندية . وكتبت روزا لكسمبورج مقالا طويلا فى ١٩٠٧ - ١٩٠٨ فى الصحيفة البولندية ، واتاح هذا المقال للينين المادة التى صاغ منها افضل دحض للنظرية البولندية(٣) .

وقد قام الرد البلشفى على النظرية البولندية على ثلاث دعائم . فأولا « ان تكوين دول قومية مستقلة اتجاه موجود فى كل الثورات البورجوازية الديموقراطية» (٤) ، ومن ثم فان الاعتراف فى هذه المرحلة بحق الانفصال مصاحب لمذهب التأييد البرولتارى للثورة البورجوازية . فالبرولتاريا لا تستطيع فى هذه المرحلة أن ترفض حق تقرير المصير أن تقيده ، وهو الحق المعترف به حتى فى المبادىء البورجوازية وفى التطبيق البورجوازى : وكان لينين كثيرا مايشير الى انفصال النرويج عن السويد فى ١٩٠٥ باعتباره مثلا واضحا لحق تقرير المصير البورجوازى (٥) . وثانيا ، ان انكار الأمة الحاكمة لحق تقرير المصير بالنسبة للأمم الأخرى فيه تحطيم لمبدأ المساواة بين الأمم : وبرولتاريا

---

(١) «Neue Zeit» «فينا» XIV (١٨٩٥ - ١٨٩٦) II ص ١٧٦ - ١٨١ و ٢٠٦ - ٢١٦ .

(٢) نفس المرجع XIV ، II ص ٤٨٤ - ٤٩١ و ٥١٣ - ٥٢٥ .

(٣) لم ينشر مقال لينين ردا على روزالكسمبورج « حق الامم فى تقرير مصيرها » الا فى ربيع ١٩١٤ . وبعض الحجج التى جاءت فيها استخدمت فى مقالات سابقة نشرت فى الفترة الاخيرة من ١٩١٣ ، مثل « البرنامج القومى لحزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى » و « ملاحظات نقدية عن المسألة القومية » . وقد كان لينين مشغولا جدا بالمسألة القومية فى ذلك الوقت .

(٤) (لينين - دراسات) XVII ص ٤٧١ .

(٥) نفس المرجع XVII ص ٣٢٧ و ٤٤١ و ٤٤٩ - ٤٥٤ .

الأمم الحاكمة لايمكن أن تكون شريكة فى مثل هذا العمل . وكما حاول ماركس اغراء العمال الانجليز على تأييد استقلال ايرلندا . وكما ندد بلافارج فى انكاره للجنسية على اساس ان هذا الانكار انما يخفى وراءه النزعة الى تأكيد تفوق القومى الفرنسى ، ذهب لينين الى ان رفض حق تقرير المصير من جانب الديموقراطيين الاجتماعيين الروس يعنى « الخضوع لمصالح ملاك الاقنان ولأسوا تحيزات الأمم الحاكمة » (١) . ومن حق الديموقراطيين البولنديين نبذ سياسة الانفصال بالنسبة لبولندا ، ولكن ذلك لا يقلل من ضرورة ان يعلن الحزب ككل ، وبخاصة أعضائه الروس ، حق بولندا فى الانفصال . ويؤدى ذلك الى الدعامة الثالثة التى أقام عليها لينين رده والتى كان يصر عليها باستمرار ، وهى التفرقة بين حق تقرير المصير « بما فيه الانفصال » واتخاذ القرار بالانفصال . وقال لينين ان الدعوة الى منح حق الطلاق لا تعنى الموافقة على الطلاق فى حالة بذاتها(٢) . فأولئك الذين لديهم حق الانفصال ما زال أمامهم أن يتخذوا قرارا بتحبيذ الانفصال أو عدمه . وقد صارت لهذه التفرقة أهمية كبرى فيما بعد .

وكان أول بيان كامل من الحزب عن القومية متضمنا فى قرار اتخذ فى اجتماع اللجنة المركزية فى بورنين بغاليسيا ، حين كان لينين يعيش فى ذلك الوقت ، فى خريف ١٩١٣ . وكان القرار ينقسم الى خمسة بنود ، الثلاثة الأولى منها كرست للهرطقة النمساوية ، والاثنين الأخيرين للهرطقة البولندية . وكانت النقاط الرئيسية فيها هى :

١ - ان الرغبة الرئيسية فى ظل الظروف الراسمالية هى المساواة فى الحقوق بين جميع الأمم واللغات ، وعدم وجود اية لغة رسمية الزامية ، وأن يكون التعليم المدرسى باللغة المحلية ، مع قدر كبير من الاستقلال الذاتى الاقليمى والحكم الذاتى .

٢ - ان مبدأ الاستقلال الذاتى الثقافى وانشاء نظم مدرسية قومية كاملة داخل الدولة ضار بالديموقراطية بصفة عامة وبمصالح الصراع الطبقى بصفة خاصة .

---

(٣) تظهر هذه العبارة ذاتها مرتين فى مقالات لينين فى هذه الفترة « نفس المرجع XVII ص ١٦٩ و ٤٤٦ » ، وقد تكررت الفكرة المرة تلو المرة ، وكما قال تروتسكى بعد ذلك « ان رغبة الأمم الحاكمة فى المحافظة على الوضع القائم كثيرا ما تلبس ثوب التعالى على القومية ، تماما كما قد تأخذ رغبة الامة المنتصرة فى التمسك بالغنيمة صورة الدعوة الى السلام » («Istoriya Russkoi Revolyutsii» II برلين ١٩٣٣ ، II ص ٥٠)

(٢) «لينين - دراسات» XVII ص ١١٩ .

٣ ـ ان مصالح الطبقة العاملة تتطلب وحدة كل العمال فى أى بلد بذاته داخل تنظيمات بولتارية غير منقسمة على أسس قومية .

٤ ـ يؤيد الحزب « حق الأمم المضطهدة فى الملكية القيصرية فى تقرير مصيرها . اى فى الانفصال وتكوين دولة مستقلة » .

٥ ـ ان القرار بتأييد ممارسة هذا الحق فى أية حالة بذاتها سيتخذ بمعرفة الحزب « من زاوية النمو الاجتماعى بأكمله ومصالح الصراع الطبقى للبروليتاريا فى سبيل الاشتراكية »(١) .

ولم ينته الجدل بقرار ١٩١٣ . فقد أثارت الحرب المناقشة حول حق تقرير المصير فى كل مكان ، وفى الدوائر الديموقراطية الاجتماعية بصفة خاصة . وعندما أصدر مؤتمر زيمروالد للأحزاب المناهضة للحرب فى سبتمبر ١٩١٥ بيانه الذى يتضمن الاعتراف المألوف بحق تقرير المصير ، رد عليه راديك ، الديموقراطى الاجتماعى البولندى ، بمقال غاضب فى صحيفة سويسرية ندد فيه « بالصراع من أجل حق تقرير المصير الذى لا وجود له » واعتبره «وهماً»(٢). وفى الربيع التالى انتقل الجدل الى اعمدة صحيفة «فوربوت» ، التى انشأها اليسار الذى مثل فى زيمروالد . فظهر فيها فى شهر ابريل ١٩١٦ مجموعتان من الأفكار احداها تؤيد حق تقرير المصير ، بقلم لينين ، والأخرى ضده ، بقلم راديك . وكانت حجة راديك « أن الديموقراطية الاجتماعية » لاتستطيع فى اية حالة تأييد اقامة حدود جديدة فى أوروبا أو اعادة حدود قديمة دمرتها الامبريالية » ، وان الموافقة على حق تقرير المصير هو الطريق الأكيد الى «الوطنية الاجتماعية» ، وان الشعار الوحيد المقبول لدى الديموقراطيين الاجتماعيين هو « لتسقط الحدود » (٣) . وبعد ذلك بأسابيع قليلة هاجم راديك فى صحيفة اخرى التمرد الذى حدث فى دبلين فى عيد الفصح فى ١٩١٦ باعتباره «انقلابا» (٤) . ورد لينين بمقال طويل آخر بعنوان «نتائج المناقشة حول حق تقرير المصير» . وقال انه حتى راديك نفسه أعلن عدم قبوله «للضم» ، ورفض حق تقرير المصير تأييدا للضم . فاذا ضمت ألمانيا بلجيكا ، ألا يكون لبلجيكا ما يبرر تأكيدها لحقها فى الاستقلال باسم حق تقرير المصير ؟ أليس تدمير بولندا

---

(١) «VKP(B) v Rezolyutsiyakh» ١٩٤١ I ص ٢١٠ ـ ٢١١

(٢) « لينين ـ دراسات » XVIII ص ٣٢٣ .

(٣) نفس المرجع XIX ص ٣٧ ـ ٤٨ و ٤٢٨ ـ ٤٤٠ .

(٤) نفس المرجع XIX ص ٢٦٨

المستقلة نفسه « ضما » ؟ ان الاعتراف بحق تقرير المصير هو البديل الوحيد لقبول الاضطهاد القومى ؟ (١) .

وكان قرار ١٩١٣ ينصب بصفة خاصة على «الظروف الراسمالية السائدة فى الفترة البورجوازية . وعلى هذا الأساس دار الجدل كله . ولهذا السبب لم يلتفت بدرجة كافية لنقطة لابد منها لفهم المذهب البلشفى بوضوح . ان لينين لم يعدل قط عن المفهوم الماركسى الخاص بأن «الاختلافات والعداوات القومية فى طريقها الى الاختفاء بصورة متزايدة » قبل مقدم الاشتراكية . ومن ثم فهو لم يعترف بمشروعيتها المطلقة او حتى على مدى بعيد . فمنذ ١٩٠٣ كان يقابل بين الاعتراف المشروط بحق تقرير المصير من جانب الديموقراطيين الاجتماعيين والاعتراف غير المشروط من جانب الديموقراطية البورجوازية :

« ان الديموقراطى البورجوازى (والاشتراكى الانتهازى المعاصر الذى يقتفى أثره) يتصور أن الديموقراطية تستأصل الصراع الطبقى ومن ثم يقدم كل مطالبه السياسية فى صورة تجريدية و «غير مشروطة» من زاوية مصالح «الشعب كله» أو حتى من زاوية المبادىء المطلقة الأبدية. ولكن الديموقراطى الاجتماعى لا يدخر وسعا فى كشف هذا الوهم البورجوازى دائما وفى كل مكان ، سواء كان التعبير عنها فى صورة فلسفة مثالية مجردة أو فى صورة المطالبة بالاستقلال القومى غير المشروط » (٢) .

وبعد ذلك بعشر سنوات فرق بأوضح تعبيرات بين مرحلتين فى الموقف الماركسى من القضية القومية تقابلان مرحلتى الثورة :

« للراسمالية النامية اتجاهان تاريخيان فى المسألة القومية . الأول هو يقظة الحياة القومية والحركات القومية والصراع ضد كل اضطهاد قومى وخلق الدول القومية . والثانى هو نمو مختلف أنواع العلاقات بين الأمم وتحطيم الحواجز القومية وتوحيد رأس المال دوليا وكذلك الحياة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة والعلم وما الى ذلك .

ويمثل الاتجاهان قانونين من قوانين الراسمالية العامة . ويسيطر الأول منهما فى بداية نموها ، والثانى هو الطابع المميز للراسمالية فى اقترابها من المجتمع الاشتراكى . وتدخل البرامج القومية للماركسيين فى اعتبارها كلا الاتجاهين ، فتدافع فى الحالة الأولى عن المساواة فى

---

(١) نفس المرجع V ص ٢٤١ ـ ٢٧٢ .

(٢) نفس المرجع V ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩ .

الحقوق بين الجنسيات واللغات وعدم التفرقة من اى نوع فى هذا المجال . وكذلك عن حق الأمم فى تقرير المصير ، وفى الحالة الثانية عن مبدأ العالمية»(١) .

والتمييز هنا فى الواقع بين الفترة التى لاتزال البورجوازية تصارع فيها دفاعا عن حقوقها فى مواجهة النظام الفيودالى والفترة التى تكون الثورة البورجوازية قد انتهت مهمتها . والصراع القومى فى المرحلة الأولى بورجوازى بحت ويهدف الى خلق الدولة القومية ، وذلك لا يعنى ان العمال لا يهتمون بها فينبغى الا يؤيدوها ، «فالحد من الحريات فى الحركة والحرمان من التصويت واخماد اللغة وتقييد المدارس والوان الاضطهاد الأخرى تؤثر فى العمال بقدر ما تؤثر فى البورجوازية ، ان لم يكن أكثر » (٢) . ولكنهم لا ينظرون الى مطالب تقرير المصير القومى باعتبارها أمرا مطلقا . فمطالب تقرير المصير لا يمكن أن تقف ضد مطالب الاشتراكية العالمية :

« ان العامل الذى يضع وحدته السياسية مع البورجوازية فى أمته قبل الوحدة الكاملة مع البرولتاريتين فى جميع الأمم يعمل ضد مصلحته هو نفسه ومصالح الاشتراكية ومصالح الديموقراطية » (٣) .

وقال مرة اخرى :

« ان الماركسية لا تتفق مع القومية ، حتى مع «أعدل» و «انقى» وأفضل القوميات المتمدينة . ان الماركسية تدعو الى عالمية تندمج فيها كل الأمم على مستوى أرفع من الوحدة بدلا من أى نوع من القومية» (٤) .

وكان ستالين قد قال فى مقاله المشهور ان هدف السياسة الاشتراكية هو تحطيم الحواجز القومية وتوحيد الشعوب «بطريقة تمهد السبيل لنوع آخر من التقسيم ، التقسيم على اساس طبقات » (٥) . وما دامت القضية القومية تقف فى الطريق فانها ستحول انتباه «الفئات الدنيا من السكان» عن الصراع الطبقى الى قضايا «مشتركة» مؤقتا بينها وبين البورجوازية (٦) . ومن ثم فيجب ان يقبل مبدأ تقرير المصير

(١) نفس المرجع XVII ص ١٣٩ - ١٤٠ .
(٢) «ستالين - دراسات» II ص ٣٠٨ .
(٣) «لينين - دراسات» XVI ص ٥٠٩ .
(٤) نفس المرجع XVII ص ١٢٥ .
(٥) «ستالين - دراسات» II ص ٣٦٢ .
(٦) نفس المرجع II ص ٣٠٩ .

دائما مع الادراك الكامل لمشروعيته النسبية المؤقتة والمشروطة ، ومع التفكير باستمرار فى الهدف العالمى النهائى .

ولكن مع ان مذهب مرحلتى الثورة كان دائما من العناصر الاساسية فى النظرية البلشفية فى تقرير المصير ، فان المسألة القومية عوملت باستمرار حتى ذلك الوقت باعتبارها عمليا موضوعا يخص المرحلة الأولى او البورجوازية وحدها ، حيث ان المرحلة التالية كانت تبدو بعيدة . ودفعت حرب ١٩١٤ لينين الى الاقتناع تدريجيا بأن تناقضات النظام الرأسمالى قد قربت نهايته وأن بداية المرحلة الثانية او الاشتراكية قد أصبحت وشيكة ، وأن ذلك يتطلب تعديلا مقابلا فى نظرية تقرير المصير. بيد أن دراسة الظروف العالمية تحت وطأة الحرب اكتشفت تعقيدا جديدا . ان مراحل الثورة متتالية فى الوقت ، ولكن لما كان نمو الرأسمالية لم يكن متساويا فى الأجزاء المختلفة من العالم ، فان هذه الأجزاء تصل الى مراحل مختلفة فى نفس الوقت ، وهى تؤثر فى بعضها البعض . وقد أعلن لينين هاتين النقطتين فى اطروحة ابريل ١٩١٦ عن «الثورة الاشتراكية وحق الأمم فى تقرير المصير»(١) . وذهبت أولى رسائل هذه الأطروحة فى جراة تدعو الى ان «كل الشروط الموضوعية لتحقيق الاشتراكية» قد تحققت ، ولما كانت أولى مهام « الاشتراكية المنتصرة» هى استكمال الديموقراطية ، فان عليها أيضا أن تحقق «مبدا حق الأمم المضطهدة فى تقرير مصيرها ، اى فى الانفصال السياسى الحر » . ولكن أحدث ما جاء فى الرسائل هى الرسالة التى تقسم العالم الى «ثلاثة انواع رئيسية من البلاد» . ويضم النوع الأول «البلاد الرأسمالية الرائدة فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة» ، وفيها «انتهت منذ أمد طويل الحركات القومية البورجوازية التقدمية » ، ويشمل الثانى « أوروبا الشرقية ، وبخاصة روسيا » ، وفيها « نمت فى القرن العشرين بصفة خاصة حركات قومية ديموقراطية وزادت حدة الصراع القومى » . أما النوع الثالث فهو « البلاد شبه المستعمرة مثل الصين وفارس وتركيا وكل المستعمرات» ، وفيها تكون «الحركات البورجوازية الديموقراطية ، أما قد بدات لتوها ، أو امامها شوط طويل قبل ان تنتهى »

وهكذا ففى الوقت الذى كان لينين يتحسس فيه طريقه للانتقال من المرحلة البورجوازية الى المرحلة الاشتراكية فى الصراع من أجل تقرير المصير القومى ، ادخل تعديلا جديدا فى تحليل المرحلة البورجوازية

(١) « لينين - دراسات » XIX ص ٣٧ - ٤٨ .

للصراع . وكان هذا التعديل ينبنى مباشرة على وجهة النظر التى عرضها فى نشرته المشهورة ، « الامبريالية أعلى مراتب الراسمالية »(١) ، التى تتبع فيها انحدار الراسمالية البورجوازية التنافسية فى القرن التاسع عشر الى الامبريالية البورجوازية المستغلة فى القرن العشرين . فالصراع من أجل التحرر الوطنى فى أساسه صراع بورجوازى ديموقراطى . فقد كانت الصورة التى تميز بها الصراع البورجوازى الديموقراطى فى القرن التاسع عشر صورة صراع ضد بقايا الفيودالية والأوتوقراطية ، ولم تنته هذه الصورة بعد فى بلاد النوع الثانى فى أوروبا الشرقية و « بخاصة روسيا » . اما الصورة التى تميز بها فى القرن العشرين فهى صورة صراع البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة ، لا ضد الفيودالية والأوتوقراطية من النوع القديم ، بل ضد الامبريالية البورجوازية . وهكذا وضع الأساس للتحالف بين الحركات القومية فى بلاد النوعين الثانى والثالث ، بين ضحايا أوتوقراطية القرن التاسع القديمة ، وامبريالية القرن العشرين الجديدة ، بين أوروبا الشرقية وآسيا . وقد كتب لينين فيما بعد ، فى سنة ١٩١٦ : « ان افتراض امكان (التفكير) فى الثورة الاجتماعية بدون تمرد الجنسيات الصغيرة فى المستعمرات وفى أوروبا ، دون انتفاضات البورجوازية الصغيرة بكل تحيزاتها ، دون قيام الجماهير البرولتارية وشبه البرولتارية غير الواعية ضد النبلاء والكنيسة والملوك والأمم الأجنبية ، هذا الافتراض جحود بالثورة الاجتماعية »(٢) . بيد أن هذه التجديدات كان لابد من تطبيقها فى ضوء ما أعلنه لينين أيضا فى أطروحة أبريل ١٩١٦ عن التقدم الوشيك من تطبيق مبدأ تقرير المصير البورجوازى الى الاشتراكى (٣) . وهنا أيضا كانت روسيا تشغل المركز الحاسم . ففى فترة الانتقال من الثورة البورجوازية الى الاشتراكية صار الخط الفاصل بين مرحلتى نمو الصراع القومى من البورجوازية الى الاشتراكية غير واضح أيضا ، وبخاصة فى روسيا حيث كان الموقف ينطوى على العنصرين . ولكن

(١) نفس المرجع XIX ص ٧٨ ـ ١٧٥ .

(٢) نفس المرجع XIX ص ٢٦٩ .

(٣) كتب ستالين بعد ذلك بمدة أن لينين ، فى مقالة أكتوبر ١٩١٦ « نتائج المناقشة حول تقرير المصير » ، « أعلن أن النقطة الأساسية فى المسألة القومية من حق تقرير المصير لم تعد جزءا من الحركة الديموقراطية العامة ، وتحولت فعلا الى جزء لا يتجزأ من الثورة البرولتارية الاشتراكية » . وقد ظهرت مقالة ستالين التى فيها هذه العبارة أصلا فى صحيفة « بولشفيك » رقم ١١ ـ ١٢ فى ٣٠ يونيه ١٩٢٥ . وتمثل العبارة الى حد كبير مقال لينين عندما ننظر اليه بعد مرور الوقت عليه . ولكنها أكثر تحديدا من أى شىء قاله لينين فعلا .

لينين كان مستعدا بمعيار للعمل فى تطبيق الجانب البورجوازى ثم الاشتراكى لمذهب تقرير المصير القومى .

« ان أولئك الذين لم يفكروا فى الموضوع يجدون «تناقضا» فى ان الديموقراطيين الاجتماعيين فى الأمم التى تمارس الاضطهاد يجب ان يصروا على «حرية الانفصال» والديموقراطيين الاجتماعيين فى الأمم المضطهدة يجب ان يصروا على «حرية الاتحاد» . ولكن قليلا من التفكير يثبت انه لا يوجد ، ولا يمكن ان يوجد ، اى طريق آخر الى العالمية واندماج الأمم ، أى طريق آخر من الموقف الحالى الى ذلك الهدف » (١) .

وعلى هذا الأساس ، المبهم الى حد ما ، كان على ثورة أكتوبر ان تقيم نظريتها وعملها فى قضية تقرير المصير القومى الشائكة .

(١) «لينين ـ دراسات» ص ٢٦٢ .

فهرس